(كسر الصنم)

عرض أخبار الأصول
على القرآن و العقول

دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي

الجزء الأول

(الإصدار الثاني)

مُنَقَّح وَ مَزِيد

تأليف:

آية الله العظمى العلامة

سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

عنوان الكتاب بالفارسية
عرض اخبار اصول بر قرآن وعقول

عنوان الكتاب باللغة العربية
عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول
دراسة نقدية شاملة لأحادث أصول الكافي

تأليف
آية الله العظمى العلامة السيد
أبوالفضل ابن الرضا البرقعي القُمِّي
(١٣٣٠هـ-١٤١٤هـ) الموافق (١٩٠٨-١٩٩٢م)
www.borqei.com

ترجمة وتحقيق
الدكتور سعد رستم

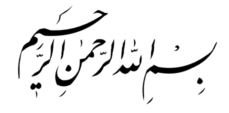
الناشر
دار العقيدة للنشر والتوزيع
www.aqideh.com

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

الإشراف والإعداد
مجموعة الموحدين
www.mowahedin.com
contact@mowahedin.com

ⓗ دار العقيدة للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
البرقعي، علامة سيد أبوالفضل
كسر الصنم: عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول:
دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي/ علامة سيد
أبوالفضل البرقعي، سعد رستم، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ
٢مج، ٥ ,١٦×٢٤سم
ردمك: ٨-٣-٩٠٤٢٩-١٠٣-٩٢٨ (مجموعة)
٥-٤-٩٠٤٢٩-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)
١. فقه الشيعة ٢. حديث الفرق الإسلامية ٣. الشيعة - نقد
أ. رستم، سعد (مترجم) ب. العنوان
ديوي: ٦,٢٥٨ ٣١١٣/ ١٤٣٤

فهرس المحتويات



مقدمة المشروع

الحمد لله الذي أنعم على عباده بنعمة الإسلام، واختار منهم أفضل عباده وأطهرهم لإبلاغ رسالة الحرية والتحرُّر من كل عبودية سوى عبودية الله، والصلاة والسلام على أهل بيتِ نبي المحبة والرحمة الكرام الأطهار، وعلى صحبه الأجلاء الأبرار، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الدينَ الذي نفخر به اليوم ثمرةٌ لجهاد رجال الله وتضحياتهم؛ أولئك الذين كانت قلوبهم مُتَيَّمةً بحب الله، وألسنتهم لَهِجَةً بذكر الله، وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل حفظ رسالات الله ونشرها، واضعين أرواحهم وأموالهم وأعراضهم على أكفهم ليقدِّموها رخيصةً في سبيل صون كلمة الله سبحانه و سنة نبيه الكريم، لا تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا يخشون إلا الله.

أجل، هكذا قامت شجرةُ الإِسْلاَمُ العزيز واسْتَقَرَّت ضاربةً بجذورِها أعماق الأرض، بالغةً بفروعها وثمارها عنان السماء، مُعْليةً كلمة التوحيد والمساواة.

ولكن في أثناء ذلك، تطاولت على قامة الإسلام يد أعدائه الألدَّاء، وظلم علماء السوء وتحريف المتعبِّدين الجَهَلة، فَشَوَّهُوا صورة الإسلام الناصعة بشركهم وغلوهم وخرافاتهم وأكاذيبهم، إلى درجة أن تلك الأكاذيب التي كان ينشرها المتاجرون بالدين غطَّت وجه الإسلام الناصع. وقد اشتدَّ هذا المنحى من الابتعاد عن حقائق الدين وعن سنة رسول الله الحسنة، بمجيء الصفويين إلى حكم إيران في القرن التاسع الهجري ثم بقيام الجمهورية الإسلامية في العصر الحاضر، حتى أصبحت المساجد اليوم محلاً لِـلَطْمِ الصدور وإقامة المآتم ومجالس العزاء، وحلَّت الأحاديث الموضوعة المكذوبة محل سنة النبي ﷺ، وأصبح المدَّاحون الجهلاء الخدّاعون للعوام، هم الناطقون الرسميون باسم الدين؛ وأصبح التفسير بالرأي المذموم والروايات

الموضوعة المختَلَقة مستمسكاً للتفرقة بين الشيعة والسنة، ولم يدروا للأسف من الذي سينتفع ويستفيد من هذه التفرقة المقيتة؟

إن دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تُرْفع اليوم في إيران، ليست سوى ضجَّة إعلامية ودعاية سياسية واسعة، القصد منها جذب الأنظار وإعطاء صورة جيدة عن حكومة إيران الشيعية في العالم. إن نظرةً إلى قادة الشيعة في إيران وزعمائهم الدينيين ومراجعهم تدل بوضوح على هذه الحقيقة وهي أن التقريب بين المذاهب الإسلامية والأخوَّة والمحبَّة الدينية بين المسلمين، على منهج حُكَّام إيران الحاليين، ليست سوى رؤيا وخيالٍ وشعارات برَّاقة لا حقيقة لها على أرض الواقع.

في هذا الخِضَمّ نهض أفراد مؤمنون موحِّدون من وسط مجتمع الشيعة الإمامية في إيران، دعوا إلى النقد الذاتي وإعادة النظر في العقائد والممارسات الشيعية الموروثة، ونبذ البدع الطارئة والخرافات الدخيلة، وإصلاح مذهب العترة النبوية بإزالة ما تراكم فوق وجهه الناصع منذ العصور القديمة من طبقات كثيفة من غبار العقائد الغالية والأعمال الشركية والبدعية، والأحاديث الخرافية والآثار والكتب الموضوعة، والعودة به إلى نقائه الأصلي الذي يتجلى في منابع الإسلام الأصيلة: القرآن الكريم وما وافقه من الصحيح المقطوع به من السنة المحمدية الشريفة على صاحبها آلاف التحية والسلام وما أيَّدهما من صحيح هدي أئمّة العترة الطاهرة وسيرتهم؛ وشمَّر هؤلاء عن ساعد الجِدّ وأطلقوا العِنان لأقلامهم وخطبهم و محاضراتهم لإزالة صدأ الشرك عن معدن التوحيد الخالص، ولسان حالهم يقول: «انهض أيها المسلم وامحُ هذه الخرافات والخزعبلات عن وجه الدين، واقضِ على هذا الشرك الذي يتظاهر باسم التقوى، وأعلن التوحيد وحطِّم الأصنام».

لقد اعتبر «حيدر علي قلمداران القمِّي» - وهو أحد أفراد تلك المجموعة من الموحِّدين المصلحين - في كتابه «طريق الاتحاد»، أن سبب هذه التفرقة هو جهل المسلمين بكتاب الله وسيرة نبيه، وسعى من خلال كشف الجذور الأخرى لتفرُّق الفرق الإسلامية، إلى التقدّم خطوات مؤثرة نحو التقريب الحقيقي بين المذاهب. ولا ريب أن جهود علماء الإسلام الآخرين مثل آية الله السيد

أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، و السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي، وآية الله شريعت سنكلجي، ويوسف شعار وكثيرين آخرين من أمثال هؤلاء المجاهدين في سبيل الحق، أسوة ونبراس لكل باحث عن الحق ومتطلِّعٍ إلى جوهر الدين، كي يخطوا هم بدورهم أيضاً خطوات مؤثرة في طريق البحث والتحقيق التوحيدي، مُتَّبِعين في ذلك أسلوب التحقيق الديني وتمحيص الادِّعاءات الدينية على ضوء التعاليم الأصيلة للقرآن والسنة، ليعينوا ويرشدوا من ضلوا الطريق وتقاذفتهم أمواج الشرك والخرافات والأباطيل، ليصلوا بهم إلى بر أمان التوحيد والدين الحق.

إن المساعي الحثيثة التي لم تعرف الكلل لِرُوَّاد التوحيد هؤلاء لَهِيَ رسالةٌ تقع مسؤوليتها على عاتق الآخرين أيضاً، الذين يشاهدون المشاكل الدينية لمجتمعنا، ويرون ابتعاد المسلمين عن تعاليم الإسلام الحيَّة، لاسيما في إيران.

هذا ولا يفوتنا أن نُذَكِّر هنا بأن هؤلاء المصلحين الذين نقوم بنشر كتبهم اليوم قد مرُّوا خلال تحوُّلهم عن مذهبهم الإمامي القديم بمراحل متعددة، واكتشفوا بطلان العقائد الشيعية الإمامية الخاصة - كالإمامة بمفهومها الشيعي والعصمة والرجعة والغيبة و... وكالموقف مما شجر بين الصحابة وغير ذلك - بشكل متدرِّج وعلى مراحل، لذا فلا عجب أن نجد في بعض كتبهم التي ألفوها في بداية تحولهم بعض الآثار والرسوبات من تلك العقائد القديمة لكن كتبهم التالية تخلَّصت بل نقدت بشدة كل تلك العقائد المغالية واقتربوا للغاية بل عانقوا العقيدة الإسلامية الصافية والتوحيدية الخالصة.

***

الأهداف:

تُمثِّلُ الكتبُ التي بين أيديكم اليوم سعياً لنشر معارف الدين وتقديراً لمجاهدات رجال الله التي لم تعرف الكَلَل. إن الهدف من نشر هذه المجموعة من الكتب هو:

١- إمكانية تنظيم ونشر آثار الموحِّدين بصورة إلكترونية على صفحات الإنترنت، وضمن أقراص مضغوطة، و بصورة كتب مطبوعة، لتهيئة الأرضية اللازمة لتعرُّف المجتمع على أفكارهم التوحيدية وآرائهم الإصلاحية، لتأمين نقل قِيَم الدين الأصيلة إلى الأجيال اللاحقة.

٢- التعريف بآثار هؤلاء العلماء الموحِّدين وأفكارهم يشكِّل مشعلاً يهدي الأبحاث التوحيدية و ينير الدرب لطلاب الحقيقة ويقدِّم نموذجاً يُحْتَذَى لمجتمع علماء إيران.

٣- هذه الكتب تحث المجتمع الديني في إيران الذي اعتاد التقليد المحض، وتصديق كل ما يقوله رجال الدين دون تفكير، والذي يتمحور حول المراجع ويحب المدَّاحين، إلى التفكير في أفكارهم الدينية، ويدعوهم إلى استبدال ثقافة التقليد بثقافة التوحيد، ويريهم كيف نهض من بطن الشيعة الغلاة الخرافيين ، رجال أدركوا نور التوحيد اعتماداً على كتاب الله وسنة رسوله.

٤- إن نشر آثار هؤلاء الموحِّدين الأطهار وأفكارهم، ينقذ ثمرات أبحاثهم الخالصة من مقصِّ الرقيب ومن تغييب قادة الدين والثقافة في إيران لهذه الآثار القَيِّمة والتعتيم عليها، كما أن ترجمة هذه الآثار القَيِّمة لسائر اللغات يُعَرِّف الأمّة الإسلامية بآراء الموحدين المسلمين في إيران وبأفكارهم النيِّرة.

***

آفاق المستقبل

لا شك أنه لا يمكن الوصول إلى مجتمع خالٍ تماماً من الخرافات والبدع وإلى المدينة الفاضلة التي تتحقق فيها الطمأنينة في ظلِّ رضا الله سبحانه وتعالى، إلا باتِّباع التعاليم النقيَّة الأصيلة للقرآن الكريم وسنة نبي الرحمة والرأفة ﷺ. إن هدف القائمين على نشر مجموعة آثار الموحِّدين هو التعريف بآثار هؤلاء المجاهدين العلميين الكبار، كي تكون معرفة الفضائل الدينية والعلمية لهؤلاء الأعزاء، أرضية مناسبةً لنموّ المجتمع التوحيدي والقرآني في إيران وقوّته، وذلك لنيل رضا الخالق وسعادة المخلوق.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الكلمات المختصرة وسيلة لعلوّ درجات أولئك الأعزاء، وأن يمنّ علينا بالعفو.



مقدمة الناشر

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العبودية له، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وآخر رسل الله محمد المصطفى وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار.

وبعد، فقد كان المسلمون طول القرون المنصرمة سبّاقين للآخرين في تحصيل العلم والمعرفة وتعلُّم العلوم المختلفة، وذلك ببركة تعاليم الإسلام العزيز واتّباعاً منهم لكلام رسول الله ﷺ، حتى صار العلماء المسلمون في أواخر فترة الخلافة العباسية سادة العلوم في عصرهم، وتحول بيت الحكمة الذي تأسس في بغداد في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني في عهد خلافة هارون الرشيد العباسي، إلى أكبر مؤسسة علمية وبحثية في العالم، ولا يزال بيت الحكمة يُعتَبر مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية وذلك بفضل نشاطاته الثقافية والعلمية في المجالات المختلفة من تأليف وترجمة واستنساخ وأبحاث متنوعة في المجالات العملية المختلفة سواء الطب والهندسة أم العلوم الإنسانية.

ولا شك أن هذه القوة العلمية للمسلمين كانت بمثابة شوكة في أعين أعداء الإسلام، لذلك سعوا من خلال بثِّ أسباب الفرقة والاختلاف بين المسلمين إلى تحطيم عَظَمَة الإسلام هذه وسؤدده الذي يعود الفضل فيه إلى وحدة المسلمين وتماسكهم والأخوة السائدة بينهم، فأثار أعداء الإسلام عواصف النزاعات والتفرقة بين المسلمين كي يحجبوا جمال الحق عن أبصارهم، ويخفوا شمس الدين المشعة خلف غيوم البدع والخرافات. وكما يقول الشيخ سعدي الشيرازي:

الحقيقة مكان مزَينٌ لكن الهوى والرغبات أثارا الغبار فوقه
ألا ترى أن كل مكان اعتلاه الغبار لا يقع عليه النظر ولو كان الرجل بصيراً

إن المساعي المخطط لها وعلى المدى الطويل لأعداء الإسلام، لأجل إغلاق أعين المسلمين عن حقيقة الدين وإضعاف المسلمين عن تعلُّم معارف الدين ونشرها، وإبعادهم عن سنة النبي الأصيلة الهادية، أدت إلى حدوث فجوة عميقة واختلاف كبير في أمة الإسلام وأصبح أبناء الإسلام اليوم يعانون بشدَّة من تبعات هذه الفجوة وآثارها المشؤومة.

وبموازاة مساعي أعداء نبي الإسلام ﷺ العِدائية الرامية إلى تحريف تعاليم الإسلام وتشويهها وإدخال البدع المختلفة في الدين، أدرك أشخاصٌ مؤمنون أطهار شفيقون هذا الخطر، ونهضوا مشمِّرين عن ساعد الجِد والجهاد المتواصل لإحياء معالم الإسلام والسنة النبوية الأصيلة، وتناولوا بأيديهم -بشجاعة منقطعة النظير- أقلامهم وأخذوا يكتبون ويؤلفون في نشر ثقافة الإسلام الأصيلة والعقائد الإسلامية الصحيحة النقية بين أوساط الشيعة عُبَّاد الخرافات، وصدحوا بينهم بنداء التوحيد بصوت عال أيقظ المتاجرين بالدين والبدع من نوم غفلتهم مذعورين! لقد ضحى هؤلاء الموحدون الطالبون للحق والحقيقة بمصالحهم الشخصية فداء للحقيقة، وقدموا أرواحهم في هذا السبيل هديةً رخيصةً للحق تعالى، وصاروا عن حق مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس/٦٢].

إن ما جاء في هذه المجموعة ليس سوى غيضٍ من فيض المعارف الإلـهية، ومُنْتَخَبٍ من آثار الموحدين الطالبين لله تعالى الذين كانوا ينتمون في بداية أمرهم لطائفة الشيعة. لقد أشرق نور الله في صدورهم، وصار التوحيد نبراس حياتهم المباركة. لقد تم تحرك هؤلاء الأفراد الذين كانوا جميعاً في بداية أمرهم من الطراز الأول من علماء الشيعة في إيران، في مسيرتهم التحولية من مذهبهم القديم، خطوةً خطوةً؛ بمعنى أن نظرتهم إلى المسائل العقائدية لم تتحول بشكل فجائي مرةً واحدةً، بل حَصَل هذا التحول بمرور الزمان وعلى إثر المطالعة والدراسة المتأنية والتواصل مع من يوافقهم في أفكارهم، لذا من الطبيعي أن لا تنطبق بعض رؤى وأفكار هؤلاء الإصلاحيين في بعض مراحل حياتهم وكتاباتهم، مع عقائد أهل السنة والجماعة واتجاهاتهم الفكرية بشكل كامل؛ لكن رغم ذلك قمنا بنشر هذه المؤلفات كما هي نظراً لأهميتها في هداية شيعة إيران وغيرهم من الناطقين باللغة الفارسية. كما أنه من الجدير بالذكر أن الرؤى والمواقف

الفكرية المطروحة في هذه الكتب، لا تنطبق بالضرورة مع رؤى الناشر والقائمين على نشر هذه المجموعة من الكتب، هذا على الرغم من أن هذه الكتب تمثل بلا ريب نفحةً من نفحات الحق و نوراً من جانب الله لهداية طالبي الحقيقة البعيدين عن العصبيات والظنون التاريخية الطائفية.

إن النقطة الجديرة بالتأمّل هي أنه للوقوف بشكل صحيح على رؤى وأفكار هؤلاء الأفراد، لا يمكن الاكتفاء بقراءة مجلد واحد من آثارهم؛ بل لا بد من قراءة حياتهم بشكل كامل، كي يتم التعرُّف بشكل كامل على كيفية تحولهم الفكري، ودوافعه وعوامله. فعلى سبيل المثال، ألف آية الله السيد أبو الفضل البرقعي في الفترة الأولى من بداية تحوله الفكري كتاباً بعنوان «درسى از ولايت» أي «درسٌ حول الولاية»، بحث فيه موضوع الأئمة وادعاء الشيعة حول ولايتهم وإمامتهم ورئاستهم المباشرة للمسلمين بعد نبي الله ﷺ. واعتبر أن عدد الأئمة ١٢ إماماً، مصحِّحاً بذلك الاعتقاد بوجود محمد بن الحسن العسكري وحياته حتى الآن، بوصفه الإمام الثاني عشر. لكن المؤلِّف نفسه ألف بعد عدة سنوات كتاباً باسم «تحقيق جدي في أحاديث المهدي» ووضع تحت تصرف القراء نتائج بحثه التي توصل إليها في هذا المجال، وهي أن جميع الأخبار والروايات التاريخية المتعلِّقة بولادة ووجود المهدي إمام الزمان، روايات وأخبار موضوعة وكاذبة. من هذا المثال ومن أمثلة مشابهة أخرى يتبيَّن أن أفضل طريق لمعرفة المسيرة التحولية لأفكار هؤلاء الموحدين وآثارهم هي قراءة مجموعة كتاباتهم بشكل كامل، مع الأخذ بعين الاعتبار تقدم كل مؤلَّف من مؤلَّفاتهم أو تأخّره زمنياً.

نأمل أن تكون آثار هؤلاء المؤلّفين الكبار ومساعي القائمين على نشرها، سبباً للعودة إلى مسيرة الأمن الإلـهية وعبادة الحق سبحانه وتعالى الخالصة.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الكلمات المختصرة وسيلة لغفران ذنوبنا وأن يسامحنا إذا وقعنا في خطأ أو زلل، وأن يرحم أرواح أولئك المؤلفين الأعزَّاء ويجعلهم في جوار رحمته، إنه رؤوف رحيم، والحمد لله رب العالمين.

تنبيه: عند الاستدلال بآيات القرآن الكريم، يكتفي العلامة البرقعي بذكر إحدى الآيات، ثم يشير إلى باقي الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية دون نص الآية.

توطئة حول منهج آية الله البرقعي في نقد الحديث

اعتمد آية الله البرقعي منهج العرض على القرآن والعقل في نقد مصادر الحديث، وهو يرى أننا لو استخدمنا منهج العرض على القرآن الكريم لما واجهنا اليوم مثل هذه المشكلات والخرافات، ويصرِّح بأنه وجد الكافي- أهم مصدر حديثي لدى الشيعة الإمامية- في كثير من مواضعه مغايراً للقرآن، مليئاً بالغلوّ والخرافات، غير موافق للعقل الإنساني.

وينقل البرقعي عن الأستاذ «حيدر علي قلمداران» - مؤيداً-: أنَّ علمي الدراية والرجال على ما فيهما من فائدة، لا ينفعان في أن يغدوا معياراً، بل المعيار هو العرض على الكتاب شريطة الاعتقاد بأن القرآن لا يحتاج إلى تفسير.

ومن فكرة العرض على الكتاب هذه ثم العقل -كما يفيده عنوان الكتاب - تعزَّزت بشكل قاطع عنده مقولة نقد المتن، حتى يمكننا القول: إن كتابه الحالي في نقد الكافي يُعَدّ من أبرز كتب نقد المتن الشيعية، بقطع النظر عن مدى نجاحه في خطوته هذه، وما يقوّي عند البرقعي معياريّة نقد المتن أن الرواة الكذَّابين كانوا يَدُسُّون الروايات دون حاجة إلى إدراج اسمهم في سلسلة الأسانيد، من هنا، يبقى السبيل الوحيد لوزن النصوص ومحاكمتها هو الجلوس مع متنها لنقده وتمحيصه.

من هنا، اتخذ البرقعي معياراً في تقويم النصوص الحديثيّة وهو نقد المتن أولاً ثم اللجوء بعد صحّة المتن - عقلاً وقرآناً- إلى السند، وما لم يصحّ المتن فلا حاجة للبحث في السند فصحّته وبطلانه سيّان، آخذاً على العلماء الاقتصار على نقد السند.

وقد طوّر البرقعي من تصوُّره لأولويّة نقد المتن أن جعله معياراً للحكم على الرواة، فذهب إلى أن معرفة الراوي إنما تكون بدراسة رواياته، لا بمراجعة كلمات علماء الجرح والتعديل فقط، فمن علامات ضعف الراوي روايته الخرافات والمنكرات، ولهذا ضعّف البرقعي «علي بن

إبراهيم القمّيّ» الذي يُنسب إليه تفسير القمِّيّ المعروف والذي عُدّ من أكابر علماء الشيعة في عصر الحضور، وسبب تضعيفه له روايته - كما يرى- أحاديث تنص على وقوع تحريف في بعض ألفاظ القرآن فضلاً عن روايته للخرافات والغلوّ وما ينافي القرآن.

إن الأئمة ابتُلوا وظلموا – من وجهة نظر البرقعيّ – بأعدائهم وبالمحيطين بهم على السواء فقد كان هناك متربّصون من جهة وجهّال غلاة من جهة أخرى، فلا سبيل إلا نقد المتن وتعرية المضمون.

أما معايير نقد المتن فلم يضف البرقعي عليها شيئاً مما كان علماء الحديث والدراية الإمامية قد ذكروه من قبل، من مخالفة القرآن بصريحه أو مفهومه، أو مخالفة السنة القطعية أو حقائق التاريخ، أو مخالفة العقل الصريح، أو مخالفة قواعد الأخلاق وأصولها، أو مخالفة الأصول العلمية المسلّمة، أو عدم نقل إلا عدد قليل جداً للخبر مع توافر الدواعي إلى نقله، أو ذكر ثواب هائل و عقاب عظيم على فعل يسير حقير...

نعم الشيء الذي حصل فيه تغيّر مع البرقعي ليس المعايير لاكتشاف عيوب متن الحديث بل التطبيقات العملية لتلك المعايير، حيث شهدت معه اتساعاً، رفضه الناقدون[1].

---

(١) مستفاد بتلخيص وتصرف من: حيدر حبّ الله، «**نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي**»، بيروت، دار الانتشار العربي، ٢٠٠٦م، ص ٦٤٩ – ٦٥١. (المُتَرْجِمُ)

كلمةُ المؤلِّف إلى قُرَّاء الكتاب

اعلم أن كاتب هذه الأوراق مُؤمِنٌ ومُعتَقِدٌ بالله تبارك وتعالى وبِرُسُلِ الله وبيومِ الجزاءِ وبأئمةِ الهُدَى، وبريءٌ من أئمة الضلالة ورؤساء الكفر والشرك والخرافات والظُّلم.

كان هذا العبد الفقير، ولمدة أربعين سنةً تقريباً، من الطبقة الأولى من علماء الشيعة الإمامية ومراجعهم ومن مُجتهديهم في الدين وقد حصلتُ على إجازة الاجتهاد من الحوزة العلمية في قم والنجف، وأصبحتُ من المُجتهدين في العلوم الإسلامية والدينية بشهادة مراجع الشيعة الإمامية في تينك الحوزتين وبتوثيقهم لي وتعريفهم الناسَ عليَّ، وأمضيتُ سنين طويلة في تدريس العلوم الشرعية والكتب الحوزوية.

كان كاتب هذه السطور منذ شبابه يشعر بالحزن والألم لانحطاط المسلمين وذُلِّهم وتفرُّقِهم وكنتُ أبحث دائماً عن حلٍّ لمشاكل المسلمين الفكرية والعقائدية وكنت أرى أن أكبر مانعٍ يمنع رُقيَّ المسلمين وتقدّمهم وسعادتهم هو وجود أصحاب الدكاكين المذهبية المُسترزقين بالدين وكنت غالباً ما أترنم بهذين البيتين:

دردا كه دواى درد پنهانى ما	**افسوس كه چاره‌ى پريشانى ما**
در دست كسانى است كه پنداشته‌اند	**آبادى خويش را به ويرانى ما**

أي:

وا ألماه، دواء دائنا الخفيّ	وا أسفاه، حل مشكلة اضطرابنا
بيَدِ أشخاصٍ قد ظَنُّوا	أن عمرانهم لا يكون إلا بخرابنا

إن هؤلاء المتظاهرين بالعلم وأصحاب الحوانيت المذهبية من طُلَّاب الجاه، حجر عثرة أمام البحث والتحقيق والتأمل ورشد الناس ووعيهم ويقظتهم. إنَّهُم يريدون أن يكون المجتمع المحيط بهم مثل حيّ العميان؛ كي يقبلوا ادِّعاءاتهم التي لا دليل عليها وعقائدهم الموروثة عن

آبائهم وخرافاتهم قبولاً أعمى، ولكي لا تظهر عيوبهم ونقائصهم بل تبقى خفيةً على الناس لا ينتبه إليها أحد.

ومن الضروري هنا أن أُؤكد أنني بتأليفي لهذا الكتاب لا أقصد أبداً تأييد أي مذهب محدَّد من المذاهب الفقهية في العالَم الإسلامي والدفاع عنه، لأن سائر المذاهب أيضاً، على اختلاف في الدرجة بالطبع، لا تخلو من الخرافات والأخطاء أيضاً، وإنَّما قمت بتأليف هذا الكتاب خدمةً لإخواني الشيعة. وقمت في هذه الأوراق بالبحث والتدقيق من بين مذاهب المسلمين، بالمذهب الجعفري الاثني عشري الذي يرى أتباعُهُ أن مذهبهم أفضل مذهب من مذاهب المسلمين وأنهم أتباع أهل بيت رسول الله ﷺ الكرام، وقد أمضيتُ سنوات عديدةً من عمري في دراسة هذا المذهب والتحقيق فيه واخترته للتأمل فيه وتمحيصه وانصرفت في هذا المجال إلى دراسة أهم كتب هذا المذهب يعني **"أصول الكافي"** الذي أَلَّفه **أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ**، وكما ستلاحظون، وجدنا هذا الكتاب يُناقض في كثير من موارده القرآن الكريم، ووجدناه مليئاً بالخرافات، كما وجدنا أن بعض ما فيه لا يتفق مع القواعد العقلية أيضاً. وإذا كان هذا حال هذا الكتاب، رغم كل المديح والثناء الذي يُغدقه عليه أتباعه، فحال كتب الأخبار الأخرى واضحٌ!

سنطرح في هذه الأوراق الأسئلة التي طرحناها في كتبنا الأخرى، كسؤالنا: لماذا لم يُبيِّن الله تعالى لمسلمي صدر الإسلام أصول الدين التي تعتقدون بها بشكل صريح ولم يقل مثلاً إن «**العدل**» من أصول الدين أو أصول المذهب، إلى أن جاء علماء الإمامية بعد عدّة قرون واعتبروا «**العدل**» من أصول الدين في مواجهة الأشاعرة؟

لماذا اعتبر صُنَّاع المذاهبِ الأئمةَ الكرام عليهم السلام الذين كانوا أنفسهم تابعين للدين، اعتبروهم من أصول الدين واعتبروا عدم الإيمان بالأئمة ضلالاً، في حين أن أبا الأئمة حضرة عليٍّ عليه السلام قال في دعائه: **"اللَّهُمَّ إِنِّي أُشْهِدُكَ وَكَفَى بِكَ شَهِيداً، أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَّ رَسُولَكَ مُحَمَّداً نَبِيِّي، وَأَنَّ الدِّينَ الَّذِي شَرَعْتَ لَهُ دِينِي، وَأَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ إِمَامِي"**[1].

فلم يعتبر الإمام نفسه لا أصل الدين ولا فرعه بل لم يُشر أصلاً إلى أصل الإمامة.

---

(١) **الصحيفة العلوية**، الدعاء ٦٣.

هل كانت أصول دين حضرة عليّ عليه السلام وفروع دينه: الإيمان بنفسه والإيمان بأبنائه؟ وإن لم يكن كذلك فهل هناك فرق بين أصول دين الإمام والمأموم؟ لماذا إذن اخترع الذين يدّعون اتّباع عليّ عليه السلام ومحبتهم له مذهباً خاصاً بأنفسهم؟

هل ادّعى الإمام الصادق عليه السلام حقيقةً أنه جاء بمذهب؟ أم أن المُسترزقين بالدين أوجدوا مذهباً باسم ذلك الإمام؟

هل دين الله دينٌ واحدٌ وطريقٌ واحدةٌ ومسلكٌ واحد أم مئة مذهبٍ ومسلك؟ لماذا لا يَدَعُ علماءُ المذاهب هذه الأسماءَ والمذاهبَ المُفرِّقةَ جانباً؟

علاوةً على ذلك، نحن نرى أن كتاب «**الكافي**» هذا ذاته رَوَى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: **«مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ كُفُّوا عَنِ النَّاسِ وَلَا تَدْعُوا أَحَداً إِلَى أَمْرِكُمْ..... كُفُّوا عَنِ النَّاسِ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ عَمِّي وَأَخِي وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي»**[1].

لكن عدداً ممن يُسمَّون بمُروِّجي المذهب يدْعُونَ الناسَ إلى مذهب الشيعة [الإمامية]، ويسترزقون من هذا الباب وخاصةً بعد الثورة، إذْ أخذوا يصرفون أموالاً طائلةً في طريق دعوة المسلمين وغير المسلمين إلى مذهب التشيُّع!

لقد أردت في هذا الكتاب تحطيم الأصنام، لأن لِكُلِّ قومٍ صنماً خاصًّا بهم. فأحياناً يكون هذا الصنم حجراً وأحياناً يكون حيواناً أو شجراً وأحياناً يكون إنساناً أو هوى نفس وَ......... وكل شيء يحرف الإنسان عن مسير العقل والتحقيق ويجعل الإنسان يتعصب له[2] يُمكن اعتباره صنماً.

---

(١) **أصول الكافي**، ١، ١٦٥، باب الهداية أنها من الله عز و جل، الحديث الأول. و ٢، ٢١٣، باب ترك دعاء الناس، الحديث الثاني.

(٢) لدينا روايات عديدة في ذمّ التعصب منها: قول النبيّ صلى الله عليه وآله: "مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ عَصَبِيَّةٍ بَعَثَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ أَعْرَابِ الْجَاهِلِيَّةِ". (**أصول الكافي**، ٢، ٣٠٨، باب العصبية).

وقال الإمام الصادق عليه السلام: "مَنْ تَعَصَّبَ أَوْ تُعُصِّبَ لَهُ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِيمَانِ مِنْ عُنُقِهِ". (**أصول الكافي**، ٢، ٣٠٧، باب العصبية). وقال عليه السلام أيضاً: "مَنْ تَعَصَّبَ عَصَبَهُ اللهُ بِعِصَابَةٍ مِنْ نَار". (**أصول الكافي**، ٢، ٣٠٨، باب العصبية).

وكتاب «**أصول الكافي**» الذي يُخالف كثيرٌ مما فيه العقلَ والقرآنَ أصبحَ صنماً وأصبح بعض الناس يعتبرون ما فيه وكأنه وحيٌ إلهيٌّ، بل يهتمُّون به عملياً أكثر من اهتمامهم بكتاب الله. وإن اعتبروا أن كتاب الوحي (القرآن) ليس كافياً، فإنهم يعتبرون كتاب «**الكُلَيْنِيّ**» كافياً للعمل ولنيل السعادة (!) ويتعصبون له ويُذعنون لما فيه من مطالب اتِّباعاً للذين يُعظِّمون من شأن هذا الكتاب دون أن يقوموا هم أنفسهم بدراسة هذا الكتاب وتمحيص رواياته بتجرُّدٍ ودون تعصُّب!!

لقد قمنا بالتحقيق في كتاب «**الكافي**» وتمحيص أخباره ونعتبر أن من الواجب علينا أن نُعلن أن هذا الكتاب يتضمن أموراً متناقضةً يُناقض بعضها بعضاً كما يتضمن خرافاتٍ كثيرةً وأموراً مخالفةً للقرآن الكريم، لذا نُقدِّم هذا التأليف الحالي إلى القراء الكرام بهدف نقد «**أصول الكافي**».

نأمل أن يعود المُتدينون والمُنصفون من طُلَّاب الحق إلى أنفسهم ويُفكروا قليلاً دون تعصب وأحكام مسبقة ويُزيلوا العوائق التي تمنعهم من الوصول إلى العقيدة الصحيحة والتقدم والرُّقيّ.

ولا يخفى أنني قمت بتأليف عدد من الكتب بهدف توضيح حقائق الدين المبين وإزالة الخرافات منها: «**درسى از ولايت**» (أي درسٌ حول الولاية) و«**خرافات وفور در زيارات قبور**» (أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور) و«**تابشى از قرآن**» (أي تفسير شعاعٌ من القرآن)، وَ«**بررسى علمى در احاديث مهدى**» (أي تحقيق علمي في أحاديث المهدي) وَ...... وأَلَّفْتُ هذا الكتاب الحاضر وليس لي من هدف سوى كسب رضا الحق وأداء واجبي الشرعي وخدمة إخوتي في الدين ونجاتهم، ولكن للأسف منع المسؤولون، الذين يدَّعون تمسكهم بالإسلام الأصيل ويُنادون بالحرية والتنوير والثقافة، طبع هذا الكتاب ونشره! إلى درجة أنني قمت بنفسي بمراجعة الموظفين المسؤولين وقلت لهم: إن وجدتم في هذا الكتاب أي إشكال أو أمر مخالف للواقع أو مخالف لأصول الإسلام فأخبروني عنه حتى أقوم بتصحيحه وإصلاحه لكنهم أجابوني قائلين:

وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: "فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ فَلْيَكُنْ تَعَصُّبُكُمْ لِمَكَارِمِ الْخِصَالِ وَمَحَامِدِ الْأَفْعَالِ وَمَحَاسِنِ الْأُمُورِ الَّتِي تَفَاضَلَتْ فِيهَا الْمُجَدَاءُ وَ النُّجَدَاءُ مِنْ بُيُوتَاتِ الْعَرَبِ..". [نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٩٤ المعروفة بالخطبة القاصعة، ص ٢٩٥]، و(**سفينة البحار**، للشيخ عباس القمي، ٢، ١٩٩).

نحن لم نقم بالثورة حتى نُجيب أمثالك!! وتعاملوا معي بكل بغض وعداء وتعصب وجهل. بل حاول بعضهم اغتيالي بجرم تأليفي لمثل هذه الكُتُب وتعرضتُ أكثر من مرَّة للحبس والنفي وتمَّ توقيفي واستجوابي عدة مرَّات وتعرضت لكثير من الإهانة والسبّ والأذى وشعرتُ أن الخرافيين أحسُّوا أن في هذه الكتب خيراً وفائدةً حتى اضطربوا كل هذا الاضطراب وغضبوا من تأليفها كل هذا الغضب ووصل بهم الأمر إلى أنهم لم يستنكفوا عن محاولة قتلي، ولهذا السبب وبعد السجن للمرَّة الثالثة ومنعي وحرماني من إقامة صلاة الجمعة في بيتي ومنعي من الخطابة ومن أن أعقد حلقات تدريس تفسير القرآن للناس، وطبقاً للمثل القائل: "قد يكون العدو سبباً للخير إن أراد الله"[1]، فقد وفر لي ذلك المنع وتلك الحدود الوقتَ اللازم كي أستخدم قلمي على الأقل ولا أدعه يسكت ويُمارس التقية خلال تلك المدة، فقمت بتنقيح بعض مؤلفاتي ومن جملتها هذا الكتاب الذي كنت قد ألفته في المرّة الأولى على عجل مع شعوري في ذلك الوقت باليأس من استيقاظ الناس فكانت هناك نواقص وعيوب كثيرة في نسخته الأولى، فقمت بقدر المستطاع بإصلاحات كثيرة فيه وأجريت تغييرات وأضفت تفاصيل وتوضيحات أكثر على ما فيه، فأضفت مثلاً تخريج أرقام آيات القرآن والترجمة الفارسية لما فيه من آيات قرآنية أو أحاديث كانت مدرجة باللغة العربية فقط، إضافةً إلى إصلاحي لبعض أخطائي فيه، كما أنني أوردتُ في بعض المواضع الحوارات التي جرت بيني وبين بعض الخرافيين دون ذكر لأسمائهم، وأشرتُ في مواضع أخرى أيضاً إلى ما يذكرونه من تأويلات باردة لا تصحّ بأي وجه من الوجوه، كي يعلم القارئ المحترم أي تعصب يمارسه من أرادوا الدفاع عن الأباطيل المذكورة في كتاب «**الكافي**»، وبتعبير آخر ما نسبه الرواة الكذَّابون في الواقع من اتهامات إلى الأئمة الكرام زوراً وبهتاناً.

وفي نظرنا إن تعصب هؤلاء المُتظاهرين بالعلم هو الذي سبَّب ضلال الناس البسطاء!

كما أنني نقلتُ بعض الموضوعات التي كنتُ قد دوَّنتُها في النسخة الأولى من كتابي «**خرافات وفور در زيارات قبور**» (أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور) إلى هذا الكتاب لأنها أكثر تناسباً مع موضوعه. كما أنني ذكرتُ اسم المصادر التي استفدتُ منها والتي قصَّرْتُ في ذكرها

---

(١) يشابهه في كتاب الله: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم﴾، وعند العرب: رُبَّ ضارة نافعة. (المُتَرْجِم)

والتعريف بها في النسخة الأولى من هذا الكتاب، لأن مُؤَلِّفيها - أيدهم الله تعالى- حقًّا على هذا العبد الفقير، خاصةً أن القسم الأعظم من المجلد الأول لكتاب «**الكافي**» أي «**كتاب الحُجَّة**»، يتعلَّق بمسألة «**الولاية والإمامة**»، لذلك استفدتُ كثيراً في نقد وتمحيص روايات هذا القسم من الكتاب القيّم الذي ألفه الأستاذ «**قلمداران**» رحمه الله بعنوان **"شاهراه اتحاد يا بررسى نصوص امامت"** (أي طريق الاتحاد أو تمحيص نصوص الإمامة)، إضافةً إلى أنني استفدت كثيراً، في هذا التنقيح الجديد لكتابي هذا، من كتاب «**الموضوعات في الآثار والأخبار**» الذي ألفه أحد علماء لبنان المشهورين[١].

ولا يفوتني أن أذكر أنني عندما قمت بإصلاح هذا الكتاب وتهذيبه عَلِمْتُ أن أحد العلماء واسمه الشيخ محمد باقر البهبودي[٢]، - وهو الذي كان قد قام بتحقيق الطبعة الجديدة من كتاب

---

(١) هو العلامة الفقيه: القاضي الجعفري السيد هاشم معروف الحسني. ولد عام ١٩١٩م في جنوب لبنان، ودرس في الحوزة العلمية في النجف، وعاد إلى جبل عامل في لبنان ليمارس عمله كعالم دين، ثم عمل قاضياً في المحاكم الشرعية الجعفرية في لبنان، وتوفي عام ١٤٠٣هـ. ق.، وترك آثاراً عديدةً تتسم بالعلمية والتحقيق والنقد، منها كتابه «**دراسات في الحديث والمحدِّثين**»، ومنها الكتاب الذي أشار إليه المؤلف وعنوانه الكامل: «**الموضوعات في الآثار والأخبار عرض و دراسة**»، الذي طُبِع أَوَّلَ مرَّةٍ في بيروت، دار الكتاب اللبناني، عام ١٩٧٣م، ثم أعيدت طباعته عدة مرات آخرها طبعة دار الملاك في بيروت بتحقيق أ. أسامة الساعدي وتقديم الباحث أ. حيدر حب الله. [ولمعرفة مساهمة السيد هاشم معروف الحسني ودوره في نقد الحديث الشيعي راجع ما كتبه **الأستاذ حيدر حب الله** في كتابه: **"نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكوُّن والصيرورة"** تحت عنوان: **"المساهمة الشيعية العربية في نقد السنة، مشروع هاشم معروف الحسني"**، الصفحات من ٥٤٩ إلى ٥٦٣]. (المُتَرْجِمُ)

(٢) هو المحقق الإيراني المعاصر الأستاذ الشيخ محمد باقر البهبودي، ولد عام ١٣٢٩م، ودرس في الحوزة العلمية في مشهد، وأمضى عشر سنوات في دراسة العلوم الشرعية ثم انتقل إلى طهران، وعمل في تحقيق الكتب والمخطوطات، ثم زار مدينة **"قُم"** عام ١٩٥٤م وتلقى قليلاً من الدروس على بعض علمائها ثم ذهب في العام ذاته إلى **"النجف"** وأمضى سنتين في الدراسة على أيدي كبار المراجع، وأخيراً استقر في طهران منذ عام ١٩٥٨م لينصرف إلى تحقيق الكتب التراثية ونشر المؤلفات لاسيما تحقيق كتب الحديث الإمامية ونقدها، كما عمل أستاذاً جامعياً، ورغم كونه من خريجي الحوزات العلمية إلا أنه بقي يلبس البذلة العصرية ولم يتعمَّم

«**بحار الأنوار**» وكتابة التعليقات عليها، كما ألف كتاباً بعنوان «**معرفة الحديث**» - ألف أخيراً كتاباً بعنوان: «**صحيح الكافي، من سلسلة صحاح الأحاديث عند الشيعة الإمامية**» ونشره في لبنان (في ثلاثة مجلدات)، فأوردتُ آراءه أيضاً في كتابي هذا، ولكن لابدّ أن أذكر أن كتاب الشيخ البهبودي تعرّض إلى اعتراض المسترزقين بالخرافات وهجومهم العنيف عليه، حتى أنه لما أراد مؤلفه أن ينشر الترجمة الفارسية لكتابه في إيران أثار بعض المُعمَّمين (أي الشيوخ) ضجةً ضدَّ ذلك وأجبروه على تغيير عنوان كتابه إلى «**گزيدهِ كافى**» أي (**مُنْتَخَب الكافي**) كي يظن العوام أن كتابه مُجَرَّد انتخاب لبعض الروايات من كتاب الكافي ولا يعرفوا أنه اعتبر بقية أحاديث الكافي غير صحيحة!

فإن كان الأستاذ البهبودي قد واجه إيذاء الخرافيين والمُتعصبين واعتراضهم ومخالفتهم، فمن البديهي أن الشيوخ المُستبدين لن يسمحوا بطبع ونشر هذا الكتاب الحاضر وسيمنعون بكل ثمن تعرُّف الناس على محتويات هذا الكتاب. ولكن كاتب هذه السطور لديه أملٌ كبيرٌ بفضل الله ورحمته الكبيرة، وإنِّي على يقين أنني لَمَّا كتبتُ هذا الكتاب ابتغاء رضوان الله ويَقَظَة الأمة الإسلامية، فإن الحقَّ تعالى سوف يُهيئ وسائل نشره ويُزيل الموانع التي تمنع من ذلك.

وقبل الختام، من اللازم أن يعلم القارئ المحترم أن نسخة "**الكافي**" التي اعتمدنا عليها وقمنا بدراستها وتمحيص أخبارها هي النسخة المؤلفة من ثمانية مجلدات والتي نشرتها مؤسسة دار الكتب الإسلامية في طهران، بتصحيح واهتمام السيد علي أكبر غفاري والتي قدَّم لها السيد حسينعلي محفوظ. وتلك النسخة كما ذُكر في الصفحة الأولى منها، قوبلت على سبع نسخ موثوقة وقورنت بها وذُكرت في الحاشية الاختلافات التي وُجِدَتْ بين النسخ.

والأمر الآخر الذي أودّ ذكره هنا أنه لما كانت بعض أبواب «**أصول الكافي**» طويلةً جداً وكانت الإحالة إليها صعبة، وضعتُ في فهرس كتابي الحاضر أمام كل باب من أبواب المجلد

بعمَّة علماء الدين. [ولمعرفة مساهمة أ. الشيخ محمد باقر البهبودي ودوره في نقد الحديث الشيعي راجع ما كتبه أ. **حيدر حب الله** في كتابه: "**نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكوُّن والصيرورة**" تحت عنوان : "**مشروع محمد باقر البهبودي وتهذيب الكتب الأربعة**"، الصفحات ٥٦٤ إلى ٥٧٧]. (المُتَرْجِمُ)

الأول من "**الكافي**" رقماً متسلسلاً، ولذلك سأُحيلُ في متن هذا الكتاب إلى ذلك الرقم عند اللزوم بدلاً من ذكر عنوان الباب الطويل، وعلى القارئ أن يرجع إلى الفهرس الموجود في نهاية هذا الكتاب لكي يعرف الرقم الخاص بكل باب.

إن هدفنا من كتابة هذا الكتاب المختصر أن نُبيِّن أن عدداً من المنافقين المجاهيل، أي مجهولي المذهب أو مجهولي الدين، والمُنحرفين، نسبوا إلى الإسلام كل ما أرادوه، باسم الإسلام وبحُجَّة إظهار محبة أهل بيت النبيّ ﷺ، ووضعوا ما شاؤوا من أحاديث تتضمَّن الكفر والشرك والزندقة ومخالفة القرآن والعقل وتؤدي إلى هدم الإسلام وانحطاط المسلمين وتفرُّقهم، وقد سَرَتْ أحاديثهم الموضوعة والمُفتراة إلى كتب الحديث والرواية فشوَّهوا بهذا صورة الإسلام وعرَّفوا الإسلام العزيز بأنه عبارة عن مجموعة من الخرافات والأوهام والتملُّق والمدح والثناء لأئمة الإسلام العظام، وأبعدوا الناس عن أصل الدين وعن القرآن الكريم بحُجَّة ذكر الكرامات والمعجزات وفضائل أئمة الدين العظام، وأبقوا الناسَ جاهلين بمعارف الإسلام والقرآن وشغلوهم بتعظيم النبيّ ﷺ والأئمة وتمجيدهم وأغفلوهم، ووضعوا لهم ثواباً عظيماً وأجراً لا حساب له على الذهاب إلى القبور وزيارة المزارات مما لا يقبله عقلٌ، ومما يتنافى مع تعاليم القرآن وسيرة النبيّ ﷺ القطعية، فشغلوا الناس بأعمال لا فائدة منها وسرقوا منهم دينهم ودنياهم، وقدَّموا للناس الخرافات باسم الدين.

هذا ولَمَّا كان المؤلفون من الشيعة القدماء مُحبين لآل محمد ﷺ، وكانوا يسعون إلى ترويج أخبارهم، كانوا يجمعون في كتبهم كل ما نُسب إلى الأئمة من أهل البيت من أخبار سواءً كان رواتها من الثقات أو غير الثقات، لاسيما الأخبار التي تنتَقِدُ الخلفاء، خاصةً تلك الأخبار المخالفة لأهل السنة، لأن أولئك المؤلفين كانوا يكرهون حكومة بني العباس ويُعارضونها فأرادوا الطعن بها بكل وسيلة ممكنة وصرف أنظار الناس عنها وأن يؤسِّسوا مذهباً كبيراً في مواجهتها. ثم جاء مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ المؤلفين فنقلوا أخبار السابقين اعتماداً على حسن ظنهم بهم واعتمدوا أحياناً على أصل «التسامح في أدلة السنن» فلم يُولُوا مُتُونَ تلك الأحاديث وأسانيدَها العنايةَ والدقَّةَ الكافيتين، وسكت بعض العلماء الواعين مع الأسف عن هذا الأمر أيضاً، ولم يكتفوا بعدم

مخالفتهم واعتراضهم على تلك الأخبار بل أيدوا كثيراً من تلك الانحرافات بشكل ضمنيّ من خلال سكوتهم عليها!!

في الختام أطالب المشايخ وعلماء الدين: إما أن يردُّوا على ما كَتَبْتُهُ بأجوبة منطقية مُستدَلَّةٍ، فإن لم يكن لديهم جوابٌ فلا يَحُولُوا بين الناس وبين التحقيق والتدبُّر ولا يلجَؤوا إلى المغالطة والسفسطة أو التفسيق والتكفير أو السبّ والافتراء.

نأمل أن يستيقظ الناس وأن يتمتعوا بالوعي وأن ينجوا بأنفسهم من التقليد والتعصب وأن يتعرَّفوا على حقائق الدين المبين وشريعة الإسلام المُنوَّرة بشكل صحيح: إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا باللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ[1]، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى.

خادم الشريعة المطهَّرة: سيد أبو الفضل بن الرضا (البرقعي)

---

(١) هود، ٨٨.

المُقدِّمَة

اعلم أن الإسلام دينٌ إلهيٌّ يدعو الناس إلى الوحدة والاتحاد.

كان المسلمون في زمن النبيّ الأكرم ﷺ وحتى مدّة من الزمن بعد رحيل ذلك النبيّ الحبيب ﷺ، متَّحدين، ولم يكن لهم اسمٌ سوى اسم الإسلام والمسلمين، ولم يكونوا يعرفون كتابَ هدايةٍ سوى القرآن الكريم، ولم يكن بينهم اسمٌ من أسماء المذاهب الإسلامية المختلفة أو الكتب المذهبية، بل كان المؤمنون يعتبرون القرآن وحده حُجَّةً ومنبعاً للهداية، لأنهم قرؤوا في القرآن الكريم أن هذا الكتاب الإلهيّ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة/ ٢]، وقرؤوا فيه: **﴿إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى﴾** [البقرة/ ١٢٠]، وكانوا يعلمون قول رسول الله ﷺ: «**مَنْ طَلَبَ الْهِدَايَةَ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ أَضَلَّه اللهُ**»[1].

أجل، كان المسلمون متحدين بسبب دينهم الواحد وكتابهم الواحد فتقدموا وأصبحوا أقوياء وعرَّفوا الأمم العديدة بالإسلام.

ولكن للأسف بعد مرور قرنين وُجِدَت أخبارٌ باسم الدين، وظهر أشخاصٌ باسم المُحَدِّثين أو المُفسِّرين وأَتَوْا بأمور نقلوها عن قول النبيّ ﷺ أو قول أئمة الدين وجذبوا اهتمام الناس

---

(١) النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، ج ٤، ص ٢٤٠، نقلاً منه عن الشَّيْخِ أَبِي الْفُتُوحِ الرَّازِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. والجملة جزء من حديث معروف في مصادر أهل السنة أخرجه الترمذي في **السنن** (٢٩٠٦) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ. وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ".انتهى. قلتُ: وأخرجه أيضاً بسندهم عن علي بن أبي طالب كل من: ابن أبي شيبة في **المصنَّف** (٦، ١٢٥، رقم ٣٠٠٠٧)، والدارمي في **السنن** (٢، ٥٢٦، رقم ٣٣٣١) ، وأحمد في **المسند**، ١، ٩١، والدارقطني في **الأفراد** كما في أطراف ابن طاهر (١، ١٩٤، رقم ٢٦٩) وقال المُناوي: إسناده حسن. وأخرجه البزار في **مسنده** (٦، ١٢٥، رقم ٨٣٤)، وأبو يعلى في **مسنده** (١، ٣٠٢، رقم ٣٦٧). (المُتَرْجِم)

نحوهم، وشيئاً فشيئاً بدأ يظهر علماء أو في الواقع أشباه علماء أوجدوا بما كتبوه من أخبار وأحاديث الاختلاف والتفرقة بين المسلمين.

وبحمد الله فإن القرآن الكريم قد بيَّن لنا هذه المشكلة من قبل وقال لنا في هذا الصدد: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [البقرة/ ٢١٣]، وقال أيضاً: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [آل عمران/ ١٩]، وقال كذلك: ﴿**فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [الجاثية/ ١٧].

يتبيَّن من هذه الآيات بشكلٍ واضحٍ وممتازٍ أنه بعد مجيء الكتب الإلهية التي دعت الناس إلى الوحدة، قام أشباه العلماء وأصحاب الأغراض والمصالح الشخصية بإيجاد الاختلاف بسبب الحسد والحقد والتعصب والظلم والاسترزاق بالدين والاستفادة من الآخرين وغير ذلك من الأغراض والمآرب التي لخصها القرآن بعبارة: «**بَغْيًا بَيْنَهُمْ**». لقد أوضح الحق تعالى إتماماً للحُجَّة وإرشاداً لطالبي الهداية وأهل الإنصاف، حال أمثال أشباه العلماء أولئك بشكل واضح كي لا ينخدع الناس بهم، ولذلك قال في شأنهم: ﴿**وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ**﴾ [البقرة/ ١٧٦]. كما أن الله تعالى جعل القرآن الكريم حَكَماً ومرجعاً في حلّ الخلافات وقال: عليكم بالرجوع إلى الكتاب الإلهيّ لرفع الفساد والاختلاف، كما قال: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ**﴾ [الشورى/ ١٠]، وقال أيضاً: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [النساء/ ٥٩].

قال حضرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بشأن هذه الآية: «**إِنَّا لَمْ نُحَكِّمِ الرِّجَالَ، وَإِنَّمَا حَكَّمْنَا الْقُرْآنَ.......... فَرَدُّهُ إِلَى اللهِ أَنْ نَحْكُمَ بِكِتَابِهِ، وَرَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ أَنْ نَأْخُذَ بِسُنَّتِهِ**»[1]. وقال أيضاً: «**فَالرَّدُّ إِلَى اللهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ**

---

(١) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٢٥.

اَلْمُفَرِّقَةِ»[1]. لاحظوا أن الإمام لم يقل: ارجعوا إلى الحديث، لأنه لم يكن هناك وجودٌ في زمانه لكتب الحديث بل كان قصدُهُ من سُنَّةِ الرسول ﷺ سُنَّةَ النبيِّ الأكرمِ ﷺ القطعيةَ الجامعةَ المقبولةَ لدى المسلمين جميعاً.

وللأسف، فإن علماءنا الذين أوجدوا الاختلاف لا يرجعون في اختلافاتهم مع المذاهب الإسلامية الأخرى إلى القرآن بل يرجعون في الغالِب بشكل أكثر إلى الأحاديث المذهبية ويعتمدون عليها، الأمر الذي يزيد من الفجوة والاختلاف.

وفي كتاب **"الكافي"** ذاته، في باب «**الردّ إلى الكتاب والسُنَّة**» توجد أخبارٌ تقول: ردُّوا كلَّ شيء إلى كتاب الله، لكن العجيب أن مثل هذه الأخبار لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه مِنْ قِبَل العلماء بل لا يلتزمون بها في كثير من الموارد خلافاً لما يدَّعونه**!!**

لقد كتب راقم هذه السطور هذا الكتاب ابتغاء رضا الله وأداءً لواجبي الشرعي ورفعاً للاختلاف والنزاع بين المسلمين ودعوةً إلى الوحدة والاتحاد بين المسلمين وإزالةً لأسباب البغض والشقاق والنفاق وبياناً لطريق الاتحاد، ولكي أُبيِّن أن السبب الأساسي للاختلافات المذهبية هو الأحاديث الموضوعة التي شاعت في كتب الحديث المتداولة بين الأيدي والتي نظنها حُجَّةً دينيةً ونعتبرها كافيةً لأهل مذهبنا[2]. وهذه الأخبار ذاتها هي السبب في الاختلاف وهي التي أوجدت الخرافات وأدت إلى ضلالنا، ولذلك فإن على علمائنا أن يشعروا بمسؤوليتهم ويسعوا لخير الناس ويُبيِّنوا لهم تعارض هذه الأخبار مع الحُجَّتين الإلهيتين: القرآن والعقل، ويُفهموا الناس أن أكثر الأخبار والأحاديث الموجودة في كتب حديثنا المعتمدة مضادّة للقرآن ومخالفة للعقل ومؤدية إلى خسران الدُّنْيَا والآخرة، وأن طريق النجاة الوحيد هو العودة إلى القرآن وقبوله حَكَماً في كل أمورنا، كما نصَّ على ذلك كتاب **"الكافي"** هذا ذاته فيما رواه عن رسول الله ﷺ من قوله:

«فَإِذَا الْتَبَسَتْ عَلَيْكُمُ الْفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ

---

(١) **نهج البلاغة**، الرسالة ٥٣.

(٢) كان هذا العبد الفقير وحتى مدة طويلة بعد تخرجي من الدراسة في قم والنجف معتقداً بشدة بكتاب «**الكافي**» وحسن الظن به.

وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ وَهُوَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ»[١].

واعتبر أمير المؤمنين وسائر أئمة الإسلام الكرام عليهم السلام القرآن كافياً كما قال رسول الله ﷺ. فقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «أَرْسَلَهُ بِحُجَّةٍ كَافِيَةٍ»[٢]. وقال: «كَفَى بِالْكِتَابِ حَجِيجاً وَخَصِيماً»[٣].

والكلام الإلهي المبارك هو أهم من كل ذلك وهو يقول: ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان/ ٣١]. وطبقاً لآيات القرآن فإن هداية الله الكافية هي هذا القرآن ذاته: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ. يَهْدِى بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة/ ١٥، ١٦]، وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء/ ٩]، وقال كذلك: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِى إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ/ ٦].

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج ٢، ص ٥٩٩، طبع دار الكتب الإسلامية. وأصل الحديث في مصادر أهل السنة مرويٌّ عن ابن مسعود - مرفوعاً وموقوفاً - وعن جابر وعن عائشة، أما حديث ابن مسعود فقد أخرجه الطبراني في **الكبير** (٩، ١٣٢، رقم ٨٦٥٥)، قال الهيثمي في **المجمع** (٧، ١٦٤): فيه الربيع بن بدر وهو متروك. وأخرجه أبو نعيم في **الحلية** (٤، ١٠٨)، وابن أبى شيبة في **المصنَّف** (٦، ١٣١، رقم ٣٠٠٥٤)، وابن عدى في **الكامل** (٣ ، ١٢٧، ترجمة ٦٥١ ربيع بن بدر بن عمرو بن جراد السعدي) وقال: عامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه.

وأما حديث جابر: فأخرجه ابن حبان في **صحيحه** (١، ٣٣١، رقم ١٢٤)، والبيهقي في **شعب الإيمان** (٢، ٣٥١، رقم ٢٠١٠). قال الدارقطني في العلل (٥، ١٠٢) يرويه ابن الأجلح عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعًا والصحيح عن ابن مسعود موقوفًا. وأما حديث عائشة فأخرجه أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤هـ) في **الإبانة عن أصول الديانة**، وقال: "هذا من أحسن الحديث وأغربه وليس في إسناده إلا مقبول ثقة". انتهى. قلتُ وأخرجه أيضاً: الحكيم الترمذي في **نوادر الأصول** (٣ ، ٢٦٠)، عن محمد بن علي مرسلاً. والحاكم النيسابوري في **تاريخ نيسابور** عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب موصولاً. (المُتَرْجِم)

(٢) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٦١.

(٣) **نهج البلاغة**، الخطبة ٨٣.

واعتبر اللهُ البشر عاجزين عن الإتيان بهدايةٍ أفضل وأهدى من القرآن: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ هُوَ أَهْدَى**﴾ [القصص/ ٤٩]، وقال تعالى حكايةً لقول الجِنّ: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ**﴾ [الأحقاف/ ٣٠]، وقال أيضاً حكايةً لقول الجِنّ: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا. يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ**﴾ [الجن/ ١ - ٢]، وقال كذلك: ﴿**كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾ [آل عمران/ ١٠٣].

واعتبر اللهُ تعالى في آيات عديدة القرآن نوراً وهدايةً للمؤمنين فقال مثلاً: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾ [النحل/ ٨٩]. وفي آيات عديدة من القرآن، كما في الآية ١٢٠ من سورة البقرة التي ذكرناها آنفاً، حصر اللهُ الهداية بالقرآن واتِّباعه لا باتِّباع أي كتاب آخر، حتى أن الله تعالى يأمر رسوله ﷺ أن يقول: ﴿**وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي**﴾ [سبأ/ ٥٠].

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يُمكننا أن نقول: إن مسلمي الصدر الأول وحتى زمن تأليف كتب مثل كتاب "**الكافي**" وأمثاله، لم يكن لديهم كتابٌ يكفي لمعرفة الدين إلى أن وُجد الكُلَيْنِيّ وأمثاله وألفوا كتب الحديث؟

ليس معنى كلامي بالطبع أنني -نعوذ بالله- أُنْكِرُ سنَّة رسول الله ﷺ أو أعارضها، بل إنني أُؤمن بها وأقبل بها تماماً وألتزم بها من صميم قلبي، كل ما في الأمر أن هذا الإيمان والالتزام هو بسنَّة النبيّ ﷺ الصحيحة القطعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين، وليس بتلك الأحاديث المليئة بالتناقض.

وإذا وصل الأمر إلى الكلام عن الحديث فلا بدّ أن أذكر للقراء المحترمين عدداً من المطالب الهامة حول الروايات والأحاديث الموجودة:

من الواضح أنه لو كان هناك حديثٌ صادرٌ حقيقةً عن النبيّ ﷺ أو عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فإن جميع المسلمين سيقبلون به ولن نجد في عالَم الإسلام من يخالفه. لكن القضية كلها هي: أن الحديث -خلافاً للقرآن الكريم- لم يُحفَظ من التحريف والوضع والاختلاط والاشتباه، ولذلك يجب على المسلم أن يحتاط كل الاحتياط ويُعمل الدقة الكاملة عند أخذه بالحديث. وقد

كتب السيد «بهبودي» في هذا الموضوع مُقدِّمةً مفيدةً جداً على الطبعة الأولى لكتابه "**صحيح الكافي**" وليس من الميسور نقلها بتمامها هنا لكني سأنقل منها بعض الفقرات المُفيدة وأُوصي القراء الأعزاء بقراءة تلك المُقدِّمة كاملةً:

قال الأستاذ البهبودي:

"**فكما نرى في تاريخ علم الحديث، وندرسها في رجال السنة والشيعة، إن الزنادقة والغلاة لم يألوا جهداً في إطفاء نور الإسلام وإفساد الشريعة والأحكام وإيقاع الشك في القلوب والتلاعب بالحقائق الدينية ومعارفها، وترويج الخرافات والتُّرَّهات والبِدع وإيجاد الفُرقة والاختلاف**[1] ....

فطوراً يسألون عن نزول القرآن وجمعه وترتيبه. فأوردوا أثناء ذلك شُبهة التحريف. وزوَّروا في بيان ذلك أحاديث مزعومة من طريق السنَّة والشيعة ليُوهموا أن مسألة التحريف مُتفقٌ عليها عند جميع الفرق!!

وجاؤوا من ناحية أخرى فأخذوا في تحريف القرآن تفسيراً وتأويلاً. فاختلقوا قصصاً خرافية ولفّقوا تأويلات جزافية، ثم اجتهدوا في نشر معارف اليهود وسفاسفهم في جنب القرآن ليُمَوِّهوا على الناس حقائقه العلمية التاريخية. وليُطفئوا نور هدايته في نشر المعارف الأساسية.

وتحقيقاً لأهدافهم السياسية وتأييداً لمكائدهم المدسوسة اختلقوا أحاديث مُزَوَّرة على لسان الصادع بالحق تتوعد المسلمين إن تفكروا بأنفسهم في آيات الذكر الحكيم وتفسيره وكشف النقاب عن وجه معارفه وأحكامه وخططه الاجتماعية وفي جنبها أحاديث أخرى تُرغِّب الناس في تلاوة الآيات والسور وتجويدها وتكرارها ليلاً ونهاراً ليشتغل الشائقون بتلاوة القرآن وتحسين

---

(١) يقول الأستاذ البهبودي في كتابه "**معرفة الحديث**": "... وأما في الدور الثاني فبعدما كثر أصحاب الحديث ورواد المذهب، وتوفرت الأصول والمؤلفات وتداولتها أيدي الوراقين والصحفيين، تلاعبت بمواريثهم أيدي الغلاة الخونة وعملاء الزنادقة، فزادوا ونقصوا وغيَّروا وبدَّلوا وأحلوا حرام الله وحرَّموا حلال الله، عند ذلك كثُر التضاد والتهافت بحيث لا يوجد في أبواب الفقه والمعارف حديثٌ إلا وبإزائه ما يخالفه ولا يسلم حديثٌ إلا وفي مقابله ما يُناقضه ويُضاده. وبذلك تطرقت المُضادة والاختلاف إلى العقائد والفتاوى والأحكام، وكثيراً ما نرى كتب الحديث مختلفةً بالزيادة والنقصان". (**معرفة الحديث**، مركز انتشارات علمى وفرهنگى، ص ٤٠).

الصوت عند تلاوته، عن درايته وتدبُّر آياته وفهم معانيه.

وهكذا نراهم قد اختلقوا معجزات خرافية تافهة مُستبشعة فنشروها على لسان القصاصين ومشايخ الحديث المُغفَّلين ليبتهج المسلمون بتردادها ونقلها وسماعها، كل ذلك تنفيراً لطباع المُتفكِّرين ودحضاً لبيِّنات القرآن ومعجزته الخالدة التي طالما أخذت بأسماع السامعين.

وأخرى لفَّقوا أساطير مزعومة وأحاديث مُزوَّرة تُرغِّب الناس في الزهد والاعتزال وأدرجوا فيها سفاسف التصوف والعرفان ليشتغل الناس بالتفكُّر في ذواتهم عن التشاغل بأعدائهم.... .

وهكذا ابتدعوا عبادات وصلوات مُختَرعة واصطنعوا أدعية جميلة عرفانية وغير عرفانية بشَّروا عُبَّادها وقُرَّاءها بالثوابات الجُزافية والفوز بنعيم الآخرة، فرغب فيها كثيرٌ من العُبَّاد المُغفَّلين لا يفترون عن العبادة وقراءة الأدعية ليلاً ونهاراً، وعدلوا عن السنَّة النبوية العادلة فتشاغلوا بها عن مغزى العبادة والدعاء يحسبون أنهم يُحسنون صنعاً!......

ولما رأت الغلاة والزنادقة أن طُلَّاب العلوم وروَّاد الحديث يتحرَّجون عن الأخذ والسماع حتى عن ضِعاف المشايخ المطعونين، جاؤوا بأخبث المكائد واختلقوا أحاديث يروونها عن لسان الصادع بالحق: «**إن عهدة الكذب في الرواية إنما هو على من بدأه لا على الناقلين!!**»، ولما رأوا أن عُبَّاد الليل والنهار قد رجعوا إلى السنَّة العادلة ورفضوا العبادات والأدعية المُختَرعة، زعموا لهم: «**مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ اللهِ عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَه رَجَاءَ ذَلِكَ الثَّوَابِ، أُوتِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ كَمَا بَلَغَه!!**»، فتمّ بهذه الأكاذيب المُختَرعة مكائدهم، واغترَّ بها جماعة من العلماء والمُحدِّثين بل عامَّتهم. وكلما قام النُّقاد والمُحقِّقون لردِّ هذه الدعاية وكشف هذه الأزمة الضالة لم ينجح كفاحهم وقيامهم في وجه المُبطلين وشاعت أُسطورات الزنادقة وتُرَّهات الغلاة شيئاً فشيئاً في جميع المعارف وشتَّى مسائل الدين القويم. وظهر الاختلاط والاختلاف في كل باب من أبواب الشرع العظيم.....

وقام زعيم الشيعة في وقته أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري (المتوفى ٤١١ هـ. ق.) فخطَّ لهذا الكفاح المُقدَّس خطّةً فنيَّةً قدَّمها أمام تلامذته بأن يتصفَّحوا أصول الأصحاب ومؤلفاتهم وَيقارنوا بين نسخها المختلفة المنتشرة في الأقطار حتى يتبيَّن لهم النسخ السليمة

ورواتها الأثبات، عن النسخ المزوَّرة المدسوس فيها برواتها المغفلين الضعفاء. فابتعث لأول مرَّة ابنه أبو الحسين أحمد المعروف بابن الغضائري فسلك هذا المسلك بصورة تامة فنية، وكتب فهرساً شاملاً لأصول أصحابنا ومؤلفاتهم. فرَّق بين الصحيح والسقيم من نسخها وعرَّف الضعفاء المغفَّلين من رواتها.

ولعمري – لقد كان هذا الفهرس المبارك على ما وصفوه كافياً للأزمة شافياً للعلَّة، يستأصل الترَّهات والأباطيل المزعومة من شأفتها ويزيل البدع والاختلاف من أساسها، إلا أن عوام المحدِّثين وشيوخ الرواة الحاملين لتلك البِدع والترَّهات، قاموا في وجه الرجل – وهو كل الرجل – بأنك قد خالفت السلف الصالح وجئت بخطة زيَّفتَ بها مواريث أهل البيت. ومن الأسف أنهم أثاروا الفتنة عليهم حتى أماتوه بِغُصَّته وأضاعوا نُسخ كتابه، بعد ذلك محوا ذكره وأثره عن المعاجم كأن لم يكن شيئاً مذكوراً. "[1]. (محمد باقر البهبودي، **صحيح الكافي**، الطبعة الأولى، الصفحة «و» فما بعد).

وقبل عدة سنوات[2] من تأليف كتاب **"صحيح الكافي"**، ذَكَرَ أخونا الفاضل والمجاهد جناب الأستاذ «قلمداران» في كتابه **"ارمغان آسمان"** (أي هدية السماء)، أموراً من المُفيد جداً أن ننقل بعضها هنا (بشيء من التصرف اليسير):

"......... إن آفة الكذب التي تذهب بالحقيقة وتُدمِّرها، وآفة الوضع، ومطامع أصحاب المآرب والمصالح ومرضى القلوب، وصلت إلى باب بيت أهل بيت العصمة والطهارة، حتى إن «المغيرة بن سعيد» وحده، وهو أحد الرواة الكَذبة الذين كان لهم صلة ضعيفة بحضرة باقر العلوم عليه السلام ادَّعى أنه وضع أكثر من ثلاثين ألف حديثٍ مكذوب ودسَّها ضمن أحاديث ذلك الإمام الجليل، وكذلك «محمد بن أبي الخطاب» وَ«بنان» وَ«عَمْرو النبطي» وأمثالهم افتروا أكاذيب

(١) يتضح أن الخرافيين والمُسترزقين بالدين الذين يخدعون العوام في زماننا أسوأ من علماء السوء والخرافيين المُتعصبين في زمن "ابن الغضائري"، لأنهم اكتفوا بالاتهام والافتراء فقط، في حين أن خرافيي عصرنا حكموا عليَّ وعلى أمثالي بالسجن والتغريب بل لم يتوانَ بعضهم عن محاولة قتلي!!

(٢) أي في سنة ١٣٣٩ هجرية شمسية. (يوافق سنة: ١٩٦٠م).

ونسبوها إلى حضرة الصادق (عليه السلام) بيَّضوا بها وجه أبي هريرة! إلى حدِّ أنهم صوَّروا صادق آل محمد بصورة رجلٍ ضعيف الحديث!![1].

قال «أبو عمرو الكشي» في [كتاب] رجاله:

"قال يحيى بن عبد الحميد الحماني، في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين (ع)، قلت لشريك: إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيفٌ في الحديث!!

فقال: أُخْبِرُكَ القصةَ: كان جعفرُ بنُ محمَّدٍ رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكتنفه قومٌ جُهَّالٌ يَدخُلون عليه ويَخْرُجُون من عنده ويقولون حدثنا جعفرُ بنُ محمَّدٍ، ويحَدِّثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك وَيأخذون منهم الدراهم، فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فَسَمِعَتْ العوامُّ بذلك منهم، فمنهم من هلك ومنهم من أنكر.

وهؤلاء [الوضاعون الذين شوَّهوا سمعة الإمام الصادق] مثل المُفَضَّل بن عُمَر وبيان وعَمْرو النبطي وغيرهم، ذكروا أن جعفراً حدَّثَهُم أن معرفة الإمام تكفي من الصوم والصلاة، وحدَّثهم عن أبيه عن جده وأنه حدَّثهم قبل القيامة، وَأن علياً (ع) في السحاب يطير مع الريح، وَأنه كان يتكلم بعد الموت، وَأنه كان يتحرك على المغتسل، وَأن إله السماء وَإله الأرض الإمام،

---

(١) جاء في كتاب «**رجال الكشي**»، طبع كربلاء، ص ١٢٤، [أو ص ١٣٥ - ١٣٦ من طبعة مشهد، تحقيق د. حسن مصطفوي] أن الإمام الصادق (ع) كان يشكو من كثير من الرواة وكان يقول: "**يا فيض! إن الناس أولعوا بالكذب علينا......... و إني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، و ذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا و بحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا! وكلٌّ يُحِبُّ أن يُدْعَى رأساً..**".

وفي الصفحة ٢٥٥ من الكتاب نفسه [أو ص ٣٠١ من ط. مشهد،] جاء عن الإمام الصادق (ع) أنه قال: "**قوم يزعمون أني لهم إمام، والله ما أنا لهم بإمام، ما لهم لعنهم الله؟ كلما سترتُ ستراً هتكوه، هتك الله ستورهم، أقول كذا، يقولون إنما يعني كذا، إنما أنا إمام من أطاعني**".

ونقرأ أيضاً في الصفحة ٢٥٧ [أو ص ٣٠٥ من ط. مشهد] من الكتاب نفسه عن الإمام الصادق (ع): "إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس.....". وجاء في الصفحة ٢٥٩ من الكتاب ذاته [أو ص ٣٠٧ من ط. مشهد] أن الإمام الصادق (ع) قال: "**لقد أمسينا و ما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا.**". (المُتَرْجِمُ)

فجعلوا لِلَّهِ شريكاً، جُهَّالٌ ضُلَّالٌ، والله ما قال جعفر شيئاً من هذا قطّ، كان جعفر أتقى لِلَّهِ وأورع من ذلك، فسمع الناس ذلك، فضعَّفوه، وَلو رأيتَ جعفراً لعلمتَ أنه واحد الناس."[1]. انتهى.

إن الرُّواة الكَذَبة الذين كانوا يضعون الأخبار الكاذبة وينسبونها إلى الأئمة عليهم السلام كثيرون، والتحقيق في أحوالهم يحتاج إلى الرجوع إلى كتب علم الرجال. فمثلاً أحد أولئك الرواة «بشار الشعيري» الذي قال عنه الإمام الصادق: «**والله لأسألن عما قال فيَّ هذا الكذَّاب وادعائه عليَّ، يا ويله ما له؟؟! أرعبه الله! فلقد أمن على فراشه وأفزعني وأقلقني عن رقادي، وتدرون أني لم أقل ذلك، أقول ذلك لأستقر في قبري؟!**».

كان بعض أولئك الأشخاص الدجَّالين لا يمتنع عن القيام بأي عمل مخادع وماكر لتحقيق مآربه السيئة فمثلاً: قام «محمد بن بشر» بنحت تمثالٍ لحضرة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام وطلاه بالدهان ووضعه في خزانة غرفته وكان يأخذ الناس إلى غرفته ويختلي مع ذلك التمثال وبتلك الحيلة كان يُصوِّر نفسه للآخرين وكأنه مُرسلٌ مِنْ قِبَل ذلك الإمام وداعيةٌ من دعاته!!

وَكَتَبَ «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى» إلى حضرة الإمام الحسن العسكري عليه السلام فِي قَوْمٍ يَتَكَلَّمُونَ وَيَقْرَءُونَ أَحَادِيثَ وَيَنْسُبُونَهَا إِلَيْكَ وَإِلَى آبَائِكَ فِيهَا مَا تَشْمَئِزُّ مِنْهَا الْقُلُوبُ وَلَا يَجُوزُ لَنَا رَدُّهَا إِذْ كَانُوا يَرْوُونَهَا عَنْ آبَائِكَ وَلَا قَبُولُهَا لِمَا فِيهَا؟! .... فَكَتَبَ عليه السلام: لَيْسَ هَذَا دِينُنَا فَاعْتَزِلْهُ"[2].

تلك كانت نماذج من أحوال الرواة الكَذَبة الذين كانوا في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم نفسه وفي زمن الأئمة الطاهرين. ورغم أنه كان من الممكن للناس في ذلك الزمن أن يستفسروا من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام ويسألوهم عن صدق ما يُروى من الأحاديث أو كذبه، مع هذا كان الكَذَبة وأرباب المآرب والمصالح يُواصلون بكل وقاحةٍ وانعدامٍ للحياء نقل الأحاديث الكاذبة حتى في حضرة أولئك الأئمة الكرام أنفسهم، أي أنهم لم يتورعوا عن نقل الحديث الكاذب على لسان الإمام في حضوره (!)، كما روى «ميمون بن عبد الله» -كنموذج علَى ذلك - قصةً أوردها «الكشي» في

---

(١) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص٢٧٥. [أو ص ٣٢٤ - ٣٢٥ من ط. مشهد].

(٢) **رجال الكشي**، ط. مشهد، ص ٥١٧، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢٥، ص٣١٤ - ٣١٥. (المُتَرْجِم)

رجاله، وفيها أن رجلاً من أهل البصرة أخذ يروي في حضور الإمام الصادق نفسه عشرات الأحاديث الكاذبة والموضوعة عن «سُفْيان الثَّوْرِيّ» وغيره عن الإمامين الباقر والصادق!! فَقَالَ لَهُ حضرة الصادق عليه السلام: مِنْ أَيِّ الْبِلَادِ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. قَالَ: هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْهُ وَتَذْكُرُ اسْمَهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ تَعْرِفُهُ؟؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ مِنْهُ شَيْئاً قَطُّ؟؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عِنْدَكَ حَقٌّ؟؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَتَى سَمِعْتَهَا؟؟ قَالَ: لَا أَحْفَظُ، إِلَّا أَنَّهَا أَحَادِيثُ أَهْلِ مِصْرِنَا مُنْذُ دَهْرِنَا لَا يَمْتَرُونَ فِيهَا. قَالَ الإمام الصادق لَهُ: لَوْ رَأَيْتَ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْهُ فَقَالَ لَكَ: هَذِهِ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنِّي كَذِبٌ وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهَا وَلَمْ أُحَدِّثْ بِهَا هَلْ كُنْتَ تُصَدِّقُهُ؟ قَالَ: لَا!! قَالَ: لِمَ؟؟ قَالَ: لِأَنَّهُ شَهِدَ عَلَى قَوْلِهِ رِجَالٌ لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمْ عَلَى عُنُقِ رَجُلٍ [أي قتل رجل قصاصاً] لَجَازَ...... ولو صدَّقتُ «جعفر بن محمَّد» في تكذيب هذه الأحاديث كنتُ مكذِّباً لأولئك الرجالّ!". [1].

هذا هو وضع الأحاديث في زمن الأئمة الطاهرين، فما بالك في الأحاديث في عصر الغيبة حيث لم يبقَ أحدٌ من مصابيح الهداية أولئك، وخلا الجو للشياطين الوضَّاعين وأئمة الضلال الذين لم يجدوا طريقةً أفضل من وضع الأحاديث لإضلال المسلمين ومعاداة الدين المبين، وأحياناً يقوم الأصدقاء الجاهلون بصداقتهم الحمقاء بأعمال لم يقم بها حتى الأعداء!

قال العلامة الحلي في كتابه «**نهاية الأصول**»: إن الملاحدة وضعوا أخباراً عن عمدٍ ودسُّوها في كتب الحديث كي يُشوِّهوا صورة الدين ويجعلوه باطلاً في أنظار الناس. ولما سارت الأمور على هذا النحو أصبح كل صاحب غرَض أو منافق مريض القلب يقوم بوضع الحديث، لاسيما الأعداء الأذكياء والمُحتالون الذين كانوا يرون سرعة انتشار الإسلام واستيلائه على جميع العالَم المُتحضِّر آنذاك، فكانوا يتشبثون بكل وسيلةٍ للنجاة من ذلك الوضع فلم يجدوا عملاً أسهل وأكثر تأثيراً من وضع الأحاديث، لأنه ليس من العسير أن توضع قبل جملة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال الصادق، جملة: فلانٌ عن فلان، وهم لن يواجهوا في ذلك الحصنَ المنيعَ الذي تتمتع به آيات القرآن والتي بينها الله تعالى في قوله: ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**﴾ [البقرة/ ٢٤]، وقوله:

---

(١) **رجال الكشي**، طبع مشهد، ٣٩٦- ٣٩٧، و المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٤٧ ، ص٣٥٧. (المُتَرْجِم)

﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء/ ٨٨]، بل كلام الآدمي ووضعه سهلٌ جداً، ومن حيث التأثير فإن كل كلام يتخذ الصبغة والصفة الدينية يكون مؤثراً، فما بالك بالأمر والنهي في الأمور المهمة؟! وبما أنهم لم يكونوا يستطيعون أن يقوموا بمثل هذا العمل بوجههم العدائيّ السافر، كانوا يضطرون إلى التظاهر بصورة الصديق أي المسلم وأن يجعلوا أنفسهم في عداد العلماء وزمرة المُحدِّثين، ثم يُوجِّهون عندئذٍ ضرباتهم القاتلة إلى جسد الإسلام، مع أنه طبقاً للتعليمات المتواترة المروية عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الطاهرين –سلام الله عليهم أجمعين– لابدّ من عرض الأحاديث والأخبار الواردة عنهم على كتاب الله[1]، لأن القرآن المجيد هو أفضل معيار لمعرفة صدق الأخبار أو كذبها، إلا أنه للأسف لم يقم أحدٌ حتى الآن بمثل هذا العمل [أي عرض الأخبار على كتاب الله]، ونحن لم نُصادف حتى الآن كتاباً ألفه أحد علماء الإسلام وقام فيه بمقارنة ومطابقة الأحاديث على القرآن للتعرَّف على صحيح الحديث وسقيمه بهذا المعيار. نعم، العمل الوحيد الذي تمَّ القيام به لتشخيص الأحاديث الصحيحة والسقيمة هو وضع علم الدراية وإحداث علم الرجال لكشف حال الحديث من خلال معرفة وضع رواته وأحوال ناقليه، فمثلاً إذا كان الراوي كذا وكذا اعتُبر الحديث صحيحاً، وإذا كان الراوي كذا وكذا اعتُبر مُوَثَّقاً وإلا اعتُبر ضعيفاً أو مُرْسَلاً أو مجهولاً.

وينبغي أن نعلم أن علم الدراية أُسِّس في القرن الهجري الخامس تقريباً، وأول تأليف ظهر في هذا المجال، طبقاً لما ذكره المرحوم «السيد حسن الصدر» في كتابه «**الشيعة وفنون الإسلام**» هو الكتاب الذي ألفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيشابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في خمسة مجلدات وسمَّاه «**معرفة علم الحديث**». هذا ورغم أن هذا العمل لم يكن باستطاعته أن يُنقذ المُحدِّثين بشكل كامل ويحفظهم من الوقوع في هاوية نقل الأكاذيب والمُفتريات، لأنه رُبَّ شخصٍ يتمتَّع – حسب الظاهر– بصفات راوي الحديث الصحيح، ومع ذلك يكون الخبر

---

(١) صرَّح الشيخ مرتضى الأنصاري في كتابه «**فرائد الأصول**» أن الأخبار المتعلقة بعرض الأحاديث على القرآن تبلغ حدّ التواتر المعنوي.

المنقول عنه مخالفاً لكتاب الله، كما نجد هذا العيب في بعض الأحاديث الصحيحة، ثم إن الذي يريد وضع حديثٍ يُمكنه أيضاً أن يضع سنده ويجعله مؤلفاً من سلسلة من الرجال ذوي السمعة الحسنة لأنه لم تبقَ رسالةٌ أو كتابٌ لأولئك الرواة كي يُمكن مطابقة الحديث معها عليها، حتى يتضح كذب الحديث المُفترى. كما أن كتب الحديث ليست معدودةً أو محدودةً حتى يكون من غير الممكن الخروج من حدودها، بل إننا لنرى أنه في كل يوم يظهر كتابُ حديثٍ جديد لم يكن لنا علمٌ به من قبل، ونسمع أحاديث لم نسمع بها قبل!

مع ذلك ورغم قولنا: إن علم الدراية والرجال لا يُمكنه أن يحفظنا بشكل كامل من شرِّ الوضَّاعين ومُفتري الأحاديث الكذبة، لكن نفعه رغم ذلك كبيرٌ ولا يُمكن إنكار فوائده، بيدَ أنه لسوء الحظ لم يقم أحدٌ حتى الآن بعملٍ كاملٍ مُتكامل لتمحيص الأحاديث حتى من هذا الطريق (أي طريق علم الرجال) لتشخيص الأخبار الصحيحة وتمييزها عن السقيمة، وكل ما نعلمه أن العلامة المجلسيّ -أعلى اللهُ مقامه- قام بنقد كتاب الكافي الشريف المُشتمل على حوالي ستة عشر ألف حديث استناداً إلى علم الدراية والرجال وأسقط تسعة أعشار أحاديثه عن الصحة، واعتبر أقل من عُشر أحاديثه صحيحاً.

هذا في حين أننا نجد أن متون حتى بعض تلك الأحاديث الصحيحة، تُخالف آيات القرآن، وعلى العكس نجد أن بين تلك الأحاديث [التي اعتبرها المجلسي] ضعيفةً وحسنةً ومُرسلةً وغير ذلك، توجد أحاديث يتطابق متنها بشكل كامل مع آيات القرآن.....

لذا فنحن نعتقد أن أفضل معيار ومحك لتشخيص الحديث الصحيح من السقيم هو الميزان الذي أعطانا رسولُ الله ﷺ نفسه إياه وأعطاه إيانا أيضاً الأئمة المعصومون عليهم السلام، ألا وهو **العرض على كتاب الله**، بشرط أن لا نعتبر كتاب الله نفسه محتاجاً للتفسير بواسطة الأحاديث! كي لا نقع بفساد الدَّوْر الباطل، ولا نُوجّه تهمة النقص وعدم البيان الواضح إلى كتاب الله ونقول إنه يحتاج إلى بيان معانيه وتفسيره.

وبهذا المعيار نقبل كل حديثٍ يُوافق كتاب الله حتى ولو كان رواته ممن يخالفوننا في المذهب، إذْ ما البعيد في أن ينقل شخصٌ مُخالفٌ لمذهبنا، بل حتى شخصٌ كافرٌ ومحرومٌ من نعمة الإسلام

كلاماً صادقاً وصحيحاً عن النبيّ ﷺ أو الأئمة؟

مثلاً روى «أبو هريرة» -المطعون به في مذهب الشيعة- حديثاً في موضوع الربا عن رسول‌الله ﷺ قال فيه: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرِّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ!**»[١].

ونحن اليوم عندما نرى رأي العين المُعاملات الربوية والمؤسسات المصرفية، نوقن أن هذا الحديث صحيح، وهو من آثار صدق النُّبُوَّة ومن معجزات النبيّ ﷺ. أما كون راويه، طبقاً لعلم الدراية وعلم الرجال شخصًا لا يُمكن اعتبار حديثه صحيحاً، فهذا لا يضرّ. ومثالٌ آخر أن الطبرسيّ روى في تفسيره «**مجمع البيان**» وكذلك البحراني في تفسيره «**البرهان**» ذيل الآية: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ**﴾ [المائدة/ ٣٣] روايةً عن «جميل بن درّاج» -الذي كان من ثقاة أصحاب الأئمة وطبقاً لكتب الرجال مثل «**فهرست**» الشيخ الطوسيّ، و«**خلاصة**» العلامة الحلي، ورجال النجاشي كان جميل بن درَّاج مِمَّن: "أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحُّ منه" أي أن رواياته كلها صحيحةً حسب علم الدراية- حديثاً عن حضرة الصادق عليه السلام يرويه عن أبيه ويقول: «أُعطي سُليمان بن داود مُلْكَ مشارق الأرض ومغاربها فملك سبعمائة سنة وسبعة أشهر، مَلَكَ أهل الدنيا كلهم من الجِنِّ والإنس والشياطين و...........». وكلُّ مَنْ له أدنى اطِّلاع على التاريخ يعلم أن هذا الحديث -رغم صحة سنده التامة- كذبٌ!!

إذن فميزان رجال السند ليس ميزاناً صحيحاً ومُتيَقَّناً يُمكن الوثوق به تماماً والاعتماد عليه..... بل الميزان الصحيح هو عرض الأحاديث على القرآن حتى لو كان رُواة الحديث فسقةً فجرةً، ومِنَ القَدَر أن عقيدتنا هذه هي بذاتها مضمون حديث شريف رواه «محمد بن مسلم» عن حضرة الصادق أنه قال: «يَا مُحَمَّدُ! مَا جَاءَكَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَخُذْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذْ بِهِ»[٢].

---

(١) النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، ج ١٣، ص ٣٣٣.

(٢) النوري الطبرسي، **مستدرك‌الوسائل ومُستنبط المسائل**، الطبعة الحجرية، ج ٣، كتاب القضاء، ص١٨٦. أو الطبعة الحديثة، ج ١٧، ص ٣٠٥. [هذه الرواية جاءت في تفسير العياشي، يُراجع **تفسير العيَّاشي**، طبع

فهذه الرواية تنضح صدقاً وتُفيد أن معيار قبول الرواية هو مُوافقتها للقرآن أيًّا كان راويها حتى لو كان فاجراً، ومعيار رفض الرواية مُخالفتها للقرآن أيًّا كان راويها حتى لو كان معروفاً بالصدق.

إذن ميزان صحة الأحاديث وسُقمها، بمُوجب العقل والشرع والأحاديث المُتواترة، هو العرض على كتاب الله. وفيما يلي بعض ما رُوِيَ من الأحاديث المُتعلِّقة بلزوم عرض الأحاديث على كتاب الله:

١- جاء في كتاب «**الكافي**» الشريف، [بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَاب، ١/ ٦٩، الحديث ١) عن حضرة الإمام الصادق عليه السلام أنه قالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حقيقةً، وعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُوْرَاً، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَخُذُوا بِهِ، ومَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَدَعُوهُ.".

٢- وَروى مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «تفسير العيَّاشيّ»، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ الإمام جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم فِي خُطْبَةٍ بِمِنًى أَوْ بِمَكَّةَ: **"يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي لَا يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقُلْهُ"**(١).

٣- وَروى مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «تفسير العيَّاشيّ»، عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ الصادق عليه السلام عَنْ آبائه الكرام عَنْ أَمير المؤمنين عَلِيٍّ -صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمْ- قَالَ: **"الْوُقُوفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الاِقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَةِ، وَتَرْكُكَ حَدِيثاً لَمْ تُرْوَهُ خَيْرٌ مِنْ رِوَايَتِكَ حَدِيثاً لَمْ تُحْصِهِ. إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُوراً، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَخُذُوا بِهِ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَدَعُوهُ"**(٢).

٤- وعَنْ كُلَيْبٍ الأسديِّ أنه سمع حضرة الإمام جَعْفَرٍ الصادق عليه السلام يقول: "**مَا أَتَاكُمْ**

المكتبة العلمية الإسلامية بطهران، ج١، ص٨].

(١) **تفسير العياشي**، ج١، ص٨. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج٢، ص٢٤٤، و النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، ١٧، ٣٠٤. (المُتَرْجِم)

(٢) **تفسير العياشي**، ج١، ص٨. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج٢، ص١٦٥. (المُتَرْجِم)

عَنَّا مِنْ حَدِيثٍ لَا يُصَدِّقُهُ كِتَابُ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ"[١].

٥- وَروى **مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَيَّاشِيُّ** فِي تَفْسِيرِهِ «**تفسير العيَّاشيّ**» عن سدير قال: كان حضرة الإمام محمد الباقر وحضرة الإمام جعفر الصادق -عليهما السلام- يقولان: "**لا يُصَدَّقُ علينا إلا بما يوافق كتاب الله وسنَّة نبيه** ﷺ"[٢].

٦- وروى الشيخ يوسف البحراني في كتابه الحدائق الناضرة عن حضرة الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: "لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثَنَا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّة......"[٣].

٧- وفي الكتاب الأخير ذاته عن حضرة الرضا عليه السلام وهو عن حضرة الصادق عليه السلام قال: "فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ [فَإِنَّا إِنْ تَحَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ، إِنَّا عَنِ اللهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّث]"[٤].

ولا أظنُّ شخصاً يملك ذرَّة وجدان وإنصاف يتردد أو يشك بعد هذا البيان في جواز التصديق بالأحاديث التي تتضمن متونها أموراً تُخالف القرآن أو لا تتفق معه وفي إمكانية الوثوق بها، حتى ولو كان رجال سند تلك الأحاديث، طبقاً لكتب الرجال والدراية، رواةً مُؤمنين وإماميين وكانوا فلاناً أو فلاناً، أي حتى لو كانت تلك الأحاديث حسب ميزان الدراية، أحاديثَ صحيحةً! "[٥]. (انتهى الاقتباس من كلام الأستاذ قلمداران).

---

(١) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ٩. والبرقي، **كتاب المحاسن، ج ١**، ص٢٢١، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج٢، ص٢٤٢. (المُتَرْجِم)

(٢) **تفسير العياشي**، ج ١، ص ٩. (المُتَرْجِم)

(٣) **رجال الكشي** (طبع مشهد)، ص ٢٢٤. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ٢، ٢٥٠. (المُتَرْجِم)

(٤) **رجال الكشي** (طبع مشهد)، ص ٢٢٤. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ٢، ٢٥٠. (المُتَرْجِم)

(٥) حيدر علي قلمداران، **ارمغان آسمان**، طبع قم، ص١٧٤ فما بعد.

ولحسن الحظ فإن فقهاءنا بما في ذلك المُتقدمين منهم والمُتأخِّرين، وإن لم يطبِّقوا مفاد هذه الروايات في المعارف والعقائد أو في استنباط الأحكام الشرعية، إلا أنهم على الأقل يعترفون، في مقام النظر والادعاء، بهذا الحكم الشرعيّ. فعلى سبيل المثال يقول الشيخ المفيد الذي كان من كبار المُتقدِّمين في كتابه «**تصحيح اعتقادات الإمامية**»: في الفصل التاسع الذي يأتي بعد فصل «في أفعال العباد»:

هذا، ولما أشار هذا الكاتب الكريم فيما اقتبسناه من كلامه بشأن وضع الحديث إلى أن بعض الأصدقاء الجاهلين أيضاً يقومون أحياناً بصداقتهم الحمقاء بأعمال لم يقم بها الأعداء، أرى من المناسب أن أذكر أمراً كتبه الشهيد الثاني في كتابه «**البداية في علم الدراية**» ونقل ترجمته إلى الفارسية جناب الأستاذ «عبد الوهاب فريد [التنكابني]» في كتابه «**الإسلام والرجعة**» (ص٩٩ – ١٠٠) حيث قال:

"وأعظمهم (أي واضعي الأحاديث) ضرراً، مَنْ انتسب إلى الزهد والصلاح بغير علم، فاحتسب وضعه حسبةً لِـلَّهِ وتقرُّباً إليه ليجذب بها قلوب الناس إلى الله تعالى بالترغيب والترهيب، فقبل الناس موضوعاتهم، ثقة منهم بهم، وركونا إليهم، لظهور حالهم بالصلاح والزهد.

ويظهر لك ذلك من أحوال الأخبار التي وضعها هؤلاء في المواعظ والزهد وضمّنوها أخباراً عنهم، ونسبوا إليهم أفعالاً وأحوالاً خارقة للعادة وكراماتٍ لم يتَّفق مثلها لأولى العزم، بحيث يقطع العقل بكونها موضوعة وإن كانت كرامات الأولياء ممكنة في نفسها، ومن ذلك ما رُوِيَ عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي أنه قيل له: مِنْ أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبةً!.

وكان يقال لأبي عصمة، هذا، الجامع، فقال أبو حاتم بن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق!».

وروى ابن حبان عن أبي مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث،

"وكتاب الله تعالى مُقَدَّمٌ على الأحاديث والروايات، وإليه يُتَقاضى في صحيح الأخبار وسقيمها فما قضى به فهو الحقّ دون ما سواه". ومن الُمتأخِّرين أيضاً الشيخ «مرتضى الأنصاري» المعروف بالشيخ الأعظم، رغم اعترافه أنه: **"من جملة الواضحات أن الأخبار الواردة عن أهل البيت –سلام الله عليهم أجمعين– الُمخالفة لظواهر الكتاب والسنَّة في غاية الكثرة"**، لكنه لحسن الحظ بيَّن لنا طريق النجاة فكتب يقول في كتابه «**فرائد الأصول**» المشهور بين طُلَّاب العلوم الشرعية باسم «**الرسائل**»: **"الأخبار الواردة في طرح الأخبار الُمخالفة للكتاب والسنَّة ولو مع عدم الُمعارض، متواترة جداً"**. ومن البديهي أن سائر الأخبار لا يُمكنها مقاومة الخبر الُمتواتر.

من قرأ كذا فله كذا؟ فقال: وضعتها لأرغِّبَ الناس فيها![1]، وهكذا قيل في حديث «أبي الطويل» في فضائل سور القرآن، سورة سورة، فروى عن المؤمل، عن ابن إسماعيل قال: حدّثني شيخ به! فقلت للشيخ: من حدّثك؟ فقال: حدّثني رجل بالمدائن وهو حيّ. فصرت إليه فقلت: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخ بواسط وهو حيّ. فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بعبادان! فصرت إليه فأخذ بيدي فأدخلني فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال: هذا الشيخ حدثني. فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: لم يحدثني أحد ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن!

وكل من أودع هذه الأحاديث تفسيرَه كالواحدي والثعلبي والزمخشري، فقد أخطأ في ذلك، ولعلّهم لم يطَّلعوا على وضعه، مع أن جماعة من العلماء قد نبَّهوا عليه..."[2].

ويقول الشهيد الثاني في خاتمة كلامه حول هذا الموضوع:

"والمرويُّ تارةً يخترعه الواضع، وتارةً يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.."[3].

وذكر العلامة الشيخ «**محمد تقي شوشتري**» في كتابه المشهور «**الأخبار الدخيلة**» نقلاً عن كتب القدماء ومن جملتها كتاب «**الكشي**» مطالب مفيدة لا يخلو ذكرها هنا من فائدة، قال:

"روى الكِشِّيُّ عن الإمام الصادق عليه السلام أنه كان يَقُولُ: "كَانَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى أَبِي، وَيَأْخُذُ كُتُبَ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ الْمُسْتَتِرُونَ بِأَصْحَابِ أَبِي يَأْخُذُونَ الْكُتُبَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي فَيَدْفَعُونَهَا إِلَى الْمُغِيرَةِ فَكَانَ يَدُسُّ فِيهَا الْكُفْرَ وَالزَّنْدَقَةَ وَيُسْنِدُهَا إِلَى أَبِي[4]، ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى أَصْحَابِهِ فَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبُثُّوهَا فِي الشِّيعَةِ؛ فَكُلُّ مَا كَانَ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ

---

(١) وانظر ما يؤيد ذلك لدى ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، ترجمة ميسرة بن عبد ربه. (المُتَرْجِمُ)

(٢) الشهيد الثاني، **الدراية**، ص ٥٧ – ٥٨. (المُتَرْجِم)

(٣) الشهيد الثاني، **البداية في علم الدراية**، ص ٧١ – ٧٥، أو **الدراية**، (الطبعة الثالثة)، ص ٥٨-٥٩. (المُتَرْجِم)

(٤) لاحظوا أن هؤلاء الوضّاعين لم يكونوا يذكرون اسمهم في سلسلة أسانيد الأحاديث، بل كانوا يضعون أسماء أشخاص عدول محمودي السمعة على أنهم رُواة أخبارهم الموضوعة، كي تلقى أحاديثهم الموضوعة القبول.

ولهذا السبب نعتقد أن تمحيص متن الحديث من أهم الأمور ضرورةً عند الأخذ بالحديث.

إن أحد أخطاء بعض علماء الرجال مثل الشيخ «الممقاني» أنه كان يقول عن كل راوٍ يروي حديثاً عن الأئمة عليهم السلام: **"والظاهر أنه إماميٌّ"**، هذا في حين أن «الممقاني» ذاته يروي في أحد مؤلفاته الموسوم بـ «**مقباس الهداية**» (ص٨٩) حديثاً عن الإمام الصادق (ع) يقول فيه: **"ما أنزل اللهُ سبحانه آيةً في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع!"** (رجال الكشيّ، طبع كربلاء، ص٢٥٤)، وينقل «الممقاني» أيضاً في كتابه المذكور ذاته (ص٨٨) عن الإمام الصادق (ع) قوله: **"إِنَّ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ هَذَا الْأَمْرَ لَمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا** !!". (رجال الكشيّ، ص٢٥٢، أو ص ٢٩٧ من طبعة مشهد). إذن مُجرَّد نقل الحديث عن الأئمة لا يُعدُّ دليلاً على محبتهم وموالاتهم، فرُبَّ منافق يُظهر التشيع يضع الحديث باسمهم بقصد تخريب الإسلام وتشويه شخصية أولئك الأعزاء الكرام. كما أن مُجرَّد كون الراوي إمامياً لا يعتبر دليلاً على صدقه.

والخطأ الآخر الذي وقع فيه الممقاني في جميع أنحاء كتابه الرجالي أنه كان يقول: "يُمكن قبول الأخبار المنقولة عن أفرادٍ مجهولين أو ضُعفاء أو واقفيَّة أو كذَّابين في كتب علمائنا الثقات المُعتمدين، لأن الرواة الذين في رأس السلسلة الذين رووا عن أولئك الأفراد الضُّعفاء، موثوقون**!!**

وهذا البيان ليس سوى مغالطة لأنه كما ذكرنا، عندما كان الوضَّاعون والكَذبة يريدون نشر حديث موضوع كانوا يُدرجون أسماء رُواةٍ موثوقين في سند ما يفترونه من أحاديث، فلا يُمكن الاعتماد على مُجرَّد كون الثقة الفلاني روى روايةً. أولاً: لأنه من الممكن أن يكون الراوي الموثوق الفلانيّ لا علم له أساساً بذلك الحديث بل تمّ استخدام اسمه وسيلةً لترويج ذلك الحديث. وثانياً: أن الشخص الموثوق مهما كان ثقةً فإنه ليس بمعصوم، وربما يكون الراوي الذي نقل عنه قد اغترَّ بظاهره المُخادع.

وقد صرَّح آية الله الخوئي أيضاً أن أصحاب الأصول وكتب الرواية لم يكونوا ثقاة وعدولاً جميعهم، ولهذا السبب فإن احتمال الكذب واردٌ في حقهم، وإذا كان صاحب «الأصل» ممن لا يُحتمل في حقه الكذب فإن احتمال وقوعه في السهو والخطأ واردٌ أيضاً. ثم يُشير إلى الروايات التي تقول: إن شهر رمضان لا يُمكن أن ينقص عن ثلاثين يوماً، والتي وردت في المجلد الرابع من «**تهذيب الأحكام**» باب «**علامة أول شهر رمضان وآخره**»، ومن جملتها الحديثان رقم ٤٧٧ و ٤٨٢ ويقول: **"نرى أن الشيخ الطوسي قُدِّس سرّه يُناقش في صحة هذا الحديث الذي رُوي عن حذيفة والذي تضم سلسلة رواته «محمد بن أبي عُمير» وشيخه الذي روى عنه من طرق موثوقة مُعتبرة. ومنشأ هذا الأمر ليس إلا سهو الرواة واشتباههم وخطأهم**. إذن إذا لم يكن من الجائز الحكم بصحة مثل هذه الروايات –صحيحة السند– فأي حال سيكون للروايات التي ينقلها الضعفاء والمجاهيل؟**!**". آية الله الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ج١، ص٢٣-٢٤.

أَبِي مِنَ الْغُلُوِّ فَذَاكَ مِمَّا دَسَّهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كُتُبِهِمْ.

كما أن جماعة من النواصب وسائر المُخالفين وضعوا أخباراً كاذبةً في فضائل الأئمة ومُعجزاتهم بهدف تخريب الدين، لأن الناس عندما يرون هذه الأخبار الباطلة لن يقبلوا حتى الأخبار الصحيحة حول الأئمة وسيردُّونها، وقد كان الإمام الباقر عليه السلام يقول: **"لقد رَوَوْا عَنَّا مَا لَمْ نَقُلْهُ وَلَمْ نَفْعَلْهُ لِيُبَغِّضُونَا إِلَى النَّاسِ**[1]**"**.....

وبسبب ما قلناه كان المُحقِّقون من السلف من أمثال يونس بن عبد الرحمن وأحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسن بن الوليد يحتاطون جداً في الأخذ بالأخبار ولا يعملون بكل حديثٍ. وكانوا يقولون ليونس مراراً: ما أكثر ما تُنكر روايات أصحابنا! فكان يُجيب: روى لي هشام بن الحكم أنه سمع حضرة الصادق عليه السلام يقول: **"لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثَنَا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ أَوْ تَجِدُونَ مَعَهُ شَاهِداً مِنْ أَحَادِيثِنَا الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ لَعَنَهُ اللهُ دَسَّ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي أَحَادِيثَ لَمْ يُحَدِّثْ بِهَا أَبِي"**[2].

وقَالَ يُونُسُ: "وَافَيْتُ الْعِرَاقَ فَوَجَدْتُ بِهَا قِطْعَةً مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَوَجَدْتُ أَصْحَابَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام [جعفر الصادق] مُتَوَافِرِينَ فَسَمِعْتُ مِنْهُمْ وَأَخَذْتُ كُتُبَهُمْ فَعَرَضْتُهَا بَعْدُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام فَأَنْكَرَ مِنْهَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، وَقَالَ لِي: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَذَبَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام لَعَنَ اللهُ أَبَا الْخَطَّابِ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ يَدُسُّونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِيعَبْدِاللهِ عليه السلام، فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ فَإِنَّا إِنْ تَحَدَّثْنَا [حَدَّثْنَا] بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ. إِنَّا عَنِ اللهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ وَلَا نَقُولُ قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَيَتَنَاقَضُ كَلَامُنَا. إِنَّ كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا وَكَلَامَ أَوَّلِنَا مِصْدَاقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا، وَإِذَا أَتَاكُمْ مَنْ يُحَدِّثُكُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَرُدُّوهُ عَلَيْهِ وَقُولُوا أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَا جِئْتَ بِهِ[3]..."[4]. (انتهى النقل من كلام

---

(١) **المجلسي، بحار الأنوار**، ٤٤، ٦٩. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال الكشي**، طبع مشهد، ص ٢٢٤، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ٢، ٢٥٠. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **رجال الكشي**، طبع مشهد، ص ٢٢٤، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ٢، ٢٥٠. (المُتَرْجِمُ)

(٤) الشوشتري (أو التُستري)، **الأخبار الدخيلة**، ج١، ص٢١٦ فما بعد.

الشوشتري (التُّسْتَرِيّ) الذي نقله بدوره عن رجال الكشيّ).

وقال المُحقِّق والعالم المُعاصر **هاشم معروف الحسني** حول الحديث:

"فقد جاء دور جماعة من المُتشيِّعين لأهل البيت عليهم السلام الذين ظلوا زمناً طويلاً يسمعون شتم عليّ على المنابر وفي المساجد والمجتمعات، ويرون الأحاديث المكذوبة على الرسولﷺ في فضل الخلفاء والأُمويين تُفرض حتى على الصبيان الصغار وتُدخل في مناهج التعليم في الكتاتيب وفي الحلقات، هؤلاء عندما دبَّ الضعف في جسم تلك الدولة الجائرة، وظهر طلائع الحزب المُعارض ووجدوا بين أيدي الناس سيلاً من المرويات المكذوبة وبعضها كان يتناول علياً وبنيه بكل أنواع الإساءة – لم يتورعوا أن يضعوا بعض الأحاديث في الفضائل وانتقاص الخلفاء ونسبوها إلى الأئمة عليهم السلام في حين أنهم كانوا يُعارضون بحزم وإصرار كل من يُحاول أن يضعهم فوق مستوى الناس، أو ينتقص أحداً من الخلفاء وصحابة الرسولﷺ الأبرار.

وجاء دور الفرق الشيعية في تلك الفترة من تاريخ المسلمين التي تعددت فيها الأحزاب وتضاربت فيها النزعات والاتجاهات حتى بين المُحدِّثين والفقهاء؛ هذه الفرق التي استعملت الحديث فيما استعملته من الوسائل لتأييد الأفكار التي تبنَّتْها وَنشطت في ترويجها والدعاية لها كالكيسانية وَالزيدية وَالفطحية وغيرها، وكان من أخطر الدخلاء على التشيع جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت، وانْدَسُّوا بين الرواة وأصحاب الأئمة (عليهم السلام) مدَّةً طويلةً من الزمن استطاعوا خلالها أن يتقربوا من الإمامين الباقر والصادق واطمأن إليهم جمع من الرواة فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسُّوها بين أحاديث الأئمة وفي أصول كتب الحديث، كما تشير إلى ذلك بعض الروايات، وقد اشتهر من هؤلاء محمد بن مقلاص الأسدي الذي يكنِّيه الشهرستاني بأبي زينب، والمقريزي بابن أبي ثور، والمغيرة بن سعيد، ويزيع بن موسى الحائك، وبشار الشعيري، ومعمر بن خيثم، والسري وحمزة اليزيدي وصائد الهندي، وبيان سمعان التميمي، والحرث الشامي، وعبد الله بن الحرث وغير هؤلاء ممن لا يسعنا استقصاؤهم، وكان بشار الشعيري وحمزة اليزيدي ومعمر بن خيثم وبيان بن سمعان والمغيرة بن سعيد من دعاة الإلحاد والغلو، فلقد ادعى بشار بأن علياً هو الإله، وقال بالتناسخ، وجاء عن الإمام الصادق (عليه

السلام) أنه قال لِمَرَزِام وكان جاراً لبشار، قال له: إذا قدمت الكوفة فقل له: يقول لك جعفر: يا فاسق يا كافر يا مشرك أنا بريء منك! قال مرزام: فلما قَدِمْتُ الكوفةَ بلَّغْتُهُ الرسالةَ، فقال بشار: وقد ذكرني سيدي؟ قال نعم ذكرك بهذا، فقال له جزاك الله خيراً. وأما معمر بن خثيم فقد أحلَّ جميع المحرمات، وأما حمزة فكان يدعي بأن أبا جعفر يأتيه بالوحي في كل ليلة، وأما بيان فلقد ادَّعى النبوة بعد أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وأما المغيرة بن سعيد فلقد ادعى النبوة وكان أكثرهم أتباعاً لأنه كان يستعمل السحر والشعوذة والأساليب التي تضلل البسطاء المغفلين.

وجاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: "كان بيان يكذب على علي بن الحسين فأذاقه الله حر الحديد، وكان المغيرة يكذب على أبي جعفر الباقر، وكان محمد بن فرات يكذب على أبي الحسن موسى بن جعفر، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله الصادق".

وجاء عن يحيى بن عبد الحميد الحماني: أن جعفر بن محمد (أي الإمام الصادق عليه السلام) كان رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكتنفه قومٌ جهال يدخلون عليه ويخرجون يقولون: حدَّثنا جعفر بن محمد، ويحدِّثون بأحاديث منكرة كلها كذب على الإمام جعفر بن محمد يستأكلون بها الناس، كالمفضَّل بن عمر وبيان وعمر النبطي وغيرهم من الوضَّاعين ونسبوا إليه أنه قال: إن معركة الإمام تكفي عن الصلاة والصيام، وأن علياً في السحاب يطير مع الريح، وأن اللهَ إله السماء والإمامَ إله الأرض، إلى غير ذلك من المقالات[1].

وتؤكد المرويات الصحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام وغيره من الأئمة أن المغيرة بن سعيد وبياناً وصائد الهندي وعمر النبطي والمفضل وغيرهم من المنحرفين عن التشيع والمندسين في صفوف الشيعة وضعوا بين المرويات عن الأئمة عدداً كبيراً في مختلف المواضيع.

وجاء عن المغيرة أنه قال: وضعتُ في أخبار جعفر بن محمد اثني عشر ألف حديث!، وظلَّ هو وأتباعه زمناً طويلاً بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة (عليهم السلام) ولم ينكشف حالهم إلا بعد أن امتلأت أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم كما تشير إلى ذلك رواية يحيى بن عبد الحميد السابقة.

---

(١) انظر **إتقان المقال**، ص ٣٦٨.

وجاء في الكشي عن الإمام الصادق أنه قال: **"كَانَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى أَبِي، وَيَأْخُذُ كُتُبَ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ الْمُسْتَتِرُونَ بِأَصْحَابِ أَبِي يَأْخُذُونَ الْكُتُبَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي فَيَدْفَعُونَهَا إِلَى الْمُغِيرَةِ فَكَانَ يَدُسُّ فِيهَا الْكُفْرَ وَالزَّنْدَقَةَ وَيُسْنِدُهَا إِلَى أَبِي، ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى أَصْحَابِهِ فَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبُثُّوهَا فِي الشِّيعَةِ"**[١].

وبلا شك كان هو وأتباعه ينسبون الرواية المدسوسة إلى الموثوقين من أصحاب الأئمة حتى لا ينكشفوا على واقعهم.

هذا بالإضافة إلى فريق آخر من الوضَّاعين كانوا يضعون الأحاديث التي تُنفِّر الناسَ منهم، كما يرشد إلى ذلك قول الإمام الباقر عليه السلام: **"لقد رَوَوْا عَنَّا مَا لَمْ نَقُلْهُ وَلَمْ نَفْعَلْهُ لِيُبَغِّضُونَا إِلَى النَّاسِ"**[٢]

وجاء في رواية الصدوق عن الرضا عليه السلام عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ: "قُلْتُ لِلرِّضَا عليه السلام يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ! إِنَّ عِنْدَنَا أَخْبَاراً فِي فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَفَضْلِكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَهِيَ مِنْ رِوَايَةِ مُخَالِفِيكُمْ وَلَا نَعْرِفُ مِثْلَهَا عَنْكُمْ أَفَنَدِينُ بِهَا؟ فَقَالَ الإمام الرضا عليه السلام: يَا ابْنَ أَبِي مَحْمُودٍ إِنَّ مُخَالِفِينَا وَضَعُوا أَخْبَاراً فِي فَضَائِلِنَا وَجَعَلُوهَا عَلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا الْغُلُوُّ، وَثَانِيهَا التَّقْصِيرُ فِي أَمْرِنَا، وَثَالِثُهَا التَّصْرِيحُ بِمَثَالِبِ أَعْدَائِنَا، فَإِذَا سَمِعَ النَّاسُ الْغُلُوَّ فِينَا كَفَّرُوا شِيعَتَنَا وَنَسَبُوهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِرُبُوبِيَّتِنَا، وَإِذَا سَمِعُوا التَّقْصِيرَ اعْتَقَدُوهُ فِينَا، وَإِذَا سَمِعُوا مَثَالِبَ أَعْدَائِنَا بِأَسْمَائِهِمْ ثَلَبُونَا بِأَسْمَائِنَا. وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾.... [إلى أن قال:] يَا ابْنَ أَبِي مَحْمُودٍ احْفَظْ مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ فَقَدْ جَمَعْتُ لَكَ فِيهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ"[٣] ....

ومهما كان الحال فرواية الصدوق عن الرضا عليه السلام تُعَبِّر تعبيراً صادقاً عن واقع أكثر الموضوعات في الفضائل والمثالب؛ لأن أعداء أهل البيت قد استعملوا جميع الأساليب لإيجاد فجوة بينهم وبين الناس، فسلكوا هذا الطريق بعد أن وجدوا أن حرب الإبادة تدرُّ عليهم

---

(١) المجلسي، **بحار الأنوار**، ٢، ٢٥٠.

(٢) المجلسي، **بحار الأنوار**، ٤٤، ٦٩.

(٣) الشيخ الصدوق، **عيون أخبار الرضا** (ع)، ١، ٣٠٤، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ٢٦، ٢٣٩. (المُتَرجِم)

العطف وتقرِّبهم من الناس ونجحوا في هذا الأسلوب إلى حدٍّ ما، فدسُّوا بين مروياتهم مئات الأحاديث في شتم الخلفاء والصحابة، وفي إعطاء صفة الخالق المدبِّر والاتّكال على ولاية عليٍّ وبنيه، وظلت آثار هذه الموضوعات تعصف في الأذهان وتعبث في الأفكار والعقول حتى يومنا هذا، بالرغم من تلك الجهود المخلصة التي توالت للكشف عن تلك الموضوعات وتصفية الحديث والعقيدة مما علق بهما من آثار تلك الموضوعات ومفاسدها"[1].

ويقول في موضع آخر من كتابه:

"والذي لا يجوز التنكر له أن مُحدِّثي السنَّة من أواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعياً وإدراكاً للأخطار التي أحاطت بالحديث الشريف من مُحدِّثي الشيعة، فألفوا بالإضافة إلى كتب الرواية وأحوال الرجال عشرات الكتب خلال قرنين من الزمن حول الموضوعات وبعضها يحمل هذا الاسم بالذات، ومن بين هؤلاء عبد الرحمن بن الجوزي العالم الشهير الذي ألف كتابه «الموضوعات» في ثلاثة أجزاء خلال القرن السادس الهجري وتوالت بعده المؤلفات في هذا الموضوع فألف السيوطي والفتني وغيرهما بنفس التخطيط والأسلوب وأصبحت كتبهم من أجلِّ المصادر وأكثرها فائدةً لمن يريد أن يكتب في هذه المواضيع.

أما الشيعة فقد تجاهلوا هذا الموضوع وكأنه لا يعنيهم من أمره شيءٌ، في حين أن الموضوعات بين مرويَّاتهم لا تقلّ في عددها وأخطارها عن الموضوعات السنّية، وكل ما في الأمر لقد عالجوا مشاكل الحديث عن طريق مؤلفاتهم في علمي الرجال والدراية الذين يبحثان عن أحوال الراوي والرواية ويضعان الخطوط العامة لما يصح الاعتماد عليه وما لا يصح، ولكنهم لم يُحاولوا خلال هذه القرون الطوال أن يضعوا ولو كتاباً واحداً يشتمل ولو على نماذج من الموضوعات في مختلف المواضيع، في حين أنهم لا يزالون يُعانون مما تركته تلك الموضوعات من آثار سيئة على المذهب الشيعي البعيد عن الشذوذ والأساطير والخرافات التي أدخلها المُرتزقة من أتباع الحُكام والقصاصون وقادة الفرق والأحزاب.

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ص ١٤٨ فما بعد.

وظهر إلى جانب هؤلاء وضّاعون من طرازٍ آخر كانوا يضعون الحديث بلسان أئمة الشيعة بدافع الغيرة على الإسلام في الترغيب والترهيب، ويدعمون مقالاتهم وموضوعاتهم بمرويات مفادها أن النبيّ والإمام عليهم السلام قالا: "مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَهُ ابْتِغَاءَ ذَلكَ الثَّوابَ أُوتِيَهُ وإنْ لَمْ يَكُن رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَهُ"، يفعلون ذلك تقرباً إليه ويحسبون أنهم يُحسنون صنعاً! وانتشر هذا اللون من الموضوعات بين السنَّة والشيعة، ووجد القصاصون من خلاله مُبرِّراً لأساطيرهم التي امتلأت بها المجاميع السنية والشيعية وكان من نتيجة ذلك أن تاه الكثير من الصحيح بين المكذوب، ووجد الحاقدون على الإسلام والتشيع مجالاً واسعاً للتشويش والتشنيع أمضى من أي سلاح آخر وأشدّ فتكاً من أسلحة المُشْرِكين وأعداء أهل البيت..... "[1].

(انتهى النقل من كلام الأستاذ هاشم معروف الحسني).

وإحدى العلل الأخرى لهذا الوضع المُضطرب وغير المُنتظم للحديث هو أن العلماء المُتأخِّرين تعصَّبوا لما وصلهم من الحديث ولم يقوموا بالبحث والتحقيق العلمي البعيد عن الأحكام المُسبقة في الموروث الحديثي، وفي الواقع لقد قلَّدوا الرواة السابقين الذين كان أكثرُهم رجالاً أُميِّين وخرافيِّين. وينبغي الانتباه إلى أنه في القرنين الثاني والثالث -وأكثر الأخبار الموضوعة وُضعت في هذين القرنين- لم تكن هناك حوزةٌ علميةٌ [أي مركز للدراسات الدينية والكليات الشرعية] تحقيقيَّةٌ، أو باصطلاح اليوم لم تكن هناك جامعاتٌ، كي يقوم العلماء فيها بتمحيص تلك الأخبار وعرضها على القرآن، بل كان كل من لديه نصيبٌ ولو قليلٌ من العلم يستطيع الكتابة ويأتي بدفتر ويُسجِّل فيه كلام كل شخصٍ موثوقٍ أو ساقطٍ غير موثوق، دون أن يكون له علمٌ بالعقائد الحقيقية لأولئك الذين يقوم بتدوين رواياتهم، وأهدافهم الحقيقية، أو يكون مطمئناً إلى صدق أو كذب كلامهم وكونه كلاماً مُستنداً إلى الدليل أو لا دليل عليه. ولم يكن مُعظمُ أولئك الناقلين قادرين على مُطابقة تلك الأخبار على القرآن والتمييز بين ما يُخالف القرآن منها وما يُوافقه! ولم يكن لهم اطِّلاع كافٍ على تاريخ الإسلام القطعيّ.

فمثلاً كان الشيخ ابن بابويه القُميّ المعروف بالشيخ الصدوق كاسباً يعمل ببيع الأرز في قم،

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص٨٨ و ٨٩.

وكان لديه دفترٌ فكان يقوم بأخذ دفتر كل من كان يظنه فرداً صالحاً وينقل ما فيه إلى دفتره. ولذلك نجد في رواياته وآثاره أخطاءً فاحشةً يُستبعد أن يقع فيها حتى طالب العلوم الشرعية الذي لا يزال في مرحلة المُقدِّمات، مما يجعله مصداقاً لمقولة: أخطاء الكبار كبيرةٌ أيضاً. ولسنا هنا، بالطبع، في صدد ذكر كل أخطاء الشيخ الصدوق واحداً واحداً، ولكننا سنذكر على سبيل المثال ما رواه في الباب ٣٤ من كتابه «**عيون أخبار الرضا**» أي «**باب العلل التي ذكر الفضل بن شاذان**»:

فعلى الرغم من الشيخ الصدوق ينقل أولاً عن الإمام الرضا عليه السلام أن خطبة صلاة الجمعة تكون قبل الصلاة، خلافاً لخطبة صلاة العيدين، ويروي عن الإمام عِلَّة هذا التقدّم، إلا أن الشيخ نفسه يكتب ذيل هذا القسم من الحديث:

"قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: جاء هذا الخبر هكذا والخطبتان في الجمعة والعيد بعد الصلاة لأنهما بمنزلة الركعتين الأخيرتين، وإن أول من قدَّم الخطبتين عثمان بن عفان لأنه لما أحدث ما أحدث لم يكن الناس يقفون على خطبه ويقولون ما نصنع بمواعظه وقد أحدث ما أحدث؟ فقدم الخطبتين ليقف الناس انتظاراً للصلاة ولا يتفرقوا عنه.. "[(١)].

ولا ريب أن كل من له إلمام بفقه الإسلام وتاريخه لا يُمكنه أن يقول مثل هذا الكلام. وفي الواقع لقد قال الشيخ كلاماً مُخالفاً لكلام جميع فقهاء الشيعة! إضافةً إلى أن كل مُطَّلع على تاريخ صدر الإسلام يعلم أنه لم يكن بوسع عثمان ولا من هو أقوى منه أو أكثر نفوذاً أن يُحدث مثل هذا التغيير في أحكام العبادات الإسلامية لاسيما عبادة شائعة كصلاة الجمعة.

ويروي الشيخ الصدوق أيضاً في الكتاب ذاته «**عيون أخبار الرضا**»، في الباب السادس، الحديث الأول (حديث لوح جابر) روايةً يأتي راويها وواضعها الجاهل بجابر بن عبد الله الأنصاري إلى فراش الإمام الباقر عليه السلام في حال احتضاره كي يُبيِّن في حضور الإمام شهادته لأجل زيد بن عليّ –رحمة الله عليه– في حين أن جابر كان قد تُوفي على أكثر تقدير سنة ٧٨ هـ . والإمام الباقر إن لم نقل إنه تُوفي سنة ١١٦هـ .، فعلى أقل تقدير تُوفي سنة ١١٤هـ .، [أي بعد

---

(١) الشيخ الصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ٢، ١١٢. (المُتَرْجِمُ)

مضي ٣٦ عاماً على وفاة جابر بن عبد الله الأنصاري]، فكيف حضر جابر بن عبد الله بعد ٣٦ عاماً من رحيله عن الدنيا، عند فراش الموت الذي كان الإمام الباقر يحتضر عليه؟ [(١)] [أَتُراهُ بُعِثَ من قبره ليؤدي تلك الشهادة؟!!].

ونموذج آخر الحديث ٢٩ في الباب ٦٤ من الكتاب ذاته أي «عيون أخبار الرضا»، حيث ينقل الصدوق خبراً وضعه وضَّاعٌ غافلٌ ذكر فيه حدوث مُكالمةٍ بين الإمام الرضا وأحد القادة العسكريين للمأمون العبَّاسي ويُدعى «هرثمة بن أعين»، غافلاً عن أن هرثمة هذا كان قُتل قبل وصول الإمام الرضا عليه السلام إلى خُراسان[(٢)].

ويروي جناب الشيخ الصدوق في كتابه المشهور «**من لا يحضره الفقيه**» عن الإمام المظلوم عن حضرة الصادق عليه السلام حديثاً يُفيد أن الكرة الأرضية مستقرَّةٌ فوق حوت، ونصُّهُ:

"إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ الْأَرْضَ فَأَمَرَ الْحُوتَ فَحَمَلَتْهَا[(٣)] فَقَالَتْ حَمَلْتُهَا بِقُوَّتِي فَبَعَثَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهَا حُوتاً قَدْرَ فِتْرٍ فَدَخَلَتْ فِي مَنْخِرِهَا فَاضْطَرَبَتْ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً فَإِذَا أَرَادَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُزَلْزِلَ أَرْضاً تَرَاءَتْ لَهَا تِلْكَ الْحُوتَةُ الصَّغِيرَةُ فَزَلْزَلَتِ الْأَرْضَ فَرَقاً"[(٤)].

إن من ارتكب هذه الأخطاء الفاحشة هم أشخاصٌ يُوصفون في كتبنا بأوصاف مثل: رئيس المُحدِّثين، عُمدة الفُضلاء، إمام عصره، الشيخ الأعظم (الأجلّ)، عماد الدين، رُكنٌ من أركان الشريعة (الدين)، الفاضل المُعظَّم وآية الله في العالمين وَ....وَ....!!

---

(١) من المفيد الرجوع في هذا الموضوع إلى ما ذكره المرحوم «قلمداران» في كتابه «**شاهراه اتحاد**» أي **طريق الاتحاد**، ص١٦٧ حول نقد وتمحيص حديث لوح جابر هذا.

(٢) في هذا الحديث إشكالاتٌ أخرى أيضاً ولسنا هنا في مقام نقد الحديث وتمحيصه بشكل كامل.

(٣) وقد وقع الكُلينيّ أيضاً في هذا الخطأ الفاضح ذاته فأورد هذا الحديث المُضحك في «**روضة الكافي**» الحديث رقم ٥٥.

(٤) الشيخ الصدوق، **من لا يحضره الفقيه**، باب صلاة الكسوف والرياح والظُّلَم وعِلَّتها، ج٢، ص ٥٤٣-٥٤٤، حديث ١٥١٢ و ١٥١٣. وروى أيضاً حديثاً (برقم ١٥١٧) حول الرياح عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: "**لِلرِّيحِ رَأْسٌ وَجَنَاحَانِ**"!! واعتبر في حديث آخر (رقم ١٥٢٢): أن منشأ هبوب معظم الرياح هو البيت الحرام!!

وبالطبع فإن أخطاء الصدوق أكثر مما ذكرناه بكثير، ولو أراد شخصٌ إحصاء أخطائه (التاريخية والقرآنية والنحوية) لاحتاج إلى كتاب بأسره[1].

يشهد الله -عزَّ ذِكره- أننا لا نقصد من ذِكر هذه المسائل الحطّ من قَدْر ذلك المرحوم، بل قصدنا فقط وفقط أن لا يُخدع الطُّلَّاب الشباب ذوي التجربة الضعيفة وسائر الناس أيضاً بتلك الألقاب والعناوين البرَّاقة ولا تُرهبهم دعايات أشباه العلماء والمُسترزقين بالدين من أهل المنابر، وأن لا يقبلوا بشيء مما يذكره أولئك العلماء إلا بعد التحقيق والتدقيق العلمي فيه بشكل حرّ ودون تعصّب وأحكام مُسبقة وبعد وزنه بميزان القرآن.

وليس المرحوم «**مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الكُلَيْنِيُّ**» استثناءً من هذا الأمر. فهو أيضاً كان كاسباً في بغداد وكان يُدوِّن في دفاتره على مدى عشرين عاماً كلَّ خَبَرٍ كان يسمعه ممن هم على مذهبه أو ممن كان حديثهم مُوافقاً لمرامه ومسلكه أي من كانت تُعجبه رواياتهم، ولو أردنا أن نحكم بأقصى ما نستطيع من حُسن الظنّ وأن لا نتهمه بسوء النية فعلينا أن نقول: إن دراسة «**الكافي**» بشكل مُتجرّد ونزيه -كما سنرى في الصفحات الآتية- تُبيِّن بوضوح أنه لم يكن له علمٌ كافٍ بالقرآن، ولم يكن يُدرك في الغالب تعارض ما ينقله من أخبار مع القرآن، كما لم يكن يبذل الاهتمام اللازم بأحوال الرجال الذين يقوم بتدوين رواياتهم[2]!

يقول الشيخ المُفيد في كتابه «**تصحيح اعتقادات الإمامية**» في فقرة «فصل في النفوس والأرواح» بشأن كثير من أهل الحديث:

---

(١) كتب الشيخ المُفيد في كتابه «**تصحيح اعتقادات الإمامية**» في فصل «في الإرادة والمشيئة» بشأن الشيخ الصدوق: "**لم يكن ممن يرى النظر فيُميِّز بين الحق منها والباطل ويعمل على ما يُوجب الحُجَّة، ومن عوَّل في مذهبه على الأقاويل المُختلفة وتقليد الرواة كانت حاله في الضعف ما وصفنا!**".

(٢) يقول هاشم معروف الحسني: "**الغريب أن يأتي شيخ المُحدِّثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويَّات الكثيرة في حين أن عيوبها متناً وسنداً ليست خفيَّةً بنحو تخفى على من هو أقل منه علماً وخبرةً بأحوال الرواة!........ وكم كنت أتمنَّى أن يُقيِّض اللهُ سُبحانه من يُعلِّق على الطبعة الحديثة ويضع إشارة على كل رواية لم تستوفِ شروط الصحة**". (**الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص٢٥٣-٢٥٤).

"لكن أصحابَنا المتعلقين بالأخبار أصحابُ سلامةٍ وَبُعْدِ ذِهْنٍ وَقِلَّةِ فِطْنَةٍ يَمُرُّونَ عَلَى وُجُوهِهِم فيما سَمِعُوه من الأحاديث ولا ينظرون في سندها، ولا يُفَرِّقون بين حقِّها وباطلها، ولا يفهمون ما يدخل عليهم في إثباتها، ولا يُحَصِّلُون معانيَ ما يطلقونه منها."[1]

وعلى كل حال، لقد اخترت كتاب «**أصول الكافي**» من بين كتب الشيعة المُعتبرة، لأنهم يعتبرونه أفضل كتب الحديث لديهم وأكثرها وثوقاً، فإذا تبيَّن لنا بشكل قاطع تعارض أخبار هذا الكتاب مع الحُجَّتين الإلهيتين: القرآن الكريم والعقل السليم، أصبح حال سائر الكتب – إلى حدّ ما على الأقل – واضحاً.

يقول المثل: (بيت شعر بالفارسية وترجمته)

إذا كان ريش النسر يتساقط   فماذا يأتي من بعوضة ضعيفة؟

سوف نقوم في هذا الكتاب بالتحقيق والبحث في أخبار وأحاديث المُجلَّد الأول من كتاب «**أصول الكافي**»، وإذا تبيَّنت لنا الإشكالات الموجودة في أسانيد أحاديثه ورواتها، فسوف يعلم القارئ أي أشخاص قاموا بإيجاد المذاهب المُفرِّقة بين المسلمين بما وضعوه من أحاديث، وإذا اتَّضح لهم فساد متون رواياته فسوف يُدركون السبب في عدم جواز قبول مثل هذه الروايات.

---

(١) كتب المرحوم الكُلَيْنِيُّ في مُقدِّمة «**الكافي**» مُخاطباً صديقه: " يا أخي –أرشدك الله- أَنَّهُ لَا يَسَعُ أَحَداً تَمْيِيزُ شَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ –عليهم السلام- بِرَأْيِهِ إِلَّا عَلَى مَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ عليه السلام بِقَوْلِهِ: اعْرِضُوهَا عَلَى كِتَابِ اللهِ فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فَخُذُوهُ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَرُدُّوهُ.........." (**الكافي**، ج ١، ص٦٧).

ولكن للأسف هو نفسه، وربما لأنَّ بضاعته من العلم بالقرآن مُزجاة، لم يعمل بما أرشد إليه صديقه، ولو عمل بذلك لكان عليه أن يمسح كثيراً من الأخبار التي أوردها في كتابه احتراماً للقرآن!

ويذكر الكُلَيْنِيُّ بعد بيانه لقواعد الأخذ بالحديث، أمراً يُبيِّن أنه لم يكن شخصاً بصيراً ولم يكن يُفكِّر فيما يرويه أو يتأمَّل فيه كما هو حقُّه، فيقول: "وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَقَلَّهُ وَلَا نَجِدُ شَيْئاً أَحْوَطَ وَلَا أَوْسَعَ مِنْ رَدِّ عِلْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى الْعَالِمِ عليه السلام وَقَبُولِ مَا وَسِعَ مِنَ الْأَمْرِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكُمْ" (**الكافي**، ج ١، ص٦٧).

التعرُّف على كتاب «الكافي»

اعلم أن كتاب «**الكافي**» يحظى بكثير من الثناء والتمجيد في مجتمعنا، فبعض العلماء يُشبِّهونه بالشمس وسائر كتب الحديث بالأقمار. ولو رجعتم إلى الصفحة ٢٦ فما بعد من مُقدِّمة المُجلَّد الأوَّل من «**الكافي**» يُمكنكم أن تُدركوا إلى أي حدّ بُولغ في مدح كتاب الكُلَيْنيّ. من جملة ذلك قول والد العلامة المجلسي المرحوم «محمد تقي المجلسي»:

"وَالحَقُّ أنّه لم يكن مثله، فيما رأيناه في علمائنا، وكلُّ من يتدبَّر في أخباره، وترتيب كتابه، يعرف أنه كان مؤيداً من عند الله تبارك وتعالى، جزاهُ اللهُ عنِ الإسلامِ والمسلمين أفضل جزاء المُحْسِنين "[(١)].

ويقول الميرزا «محمد حسين النوري» مؤلف كتاب «**مستدرك الوسائل**»:

"كتاب الكافي، أحد الكتب الأربعة التي عليها تدور رحى مذهب الفرقة الناجية الإمامية. ....، وكتاب الكافي بينها [أي بين سائر كتب الحديث] كالشمس بين نجوم السماء.....".

ثم ينقل الميرزا النوري ثناء عدد من العلماء على الكتاب ومن جملة ذلك ينقل قول الشيخ المفيد: "**كتاب الكافي هو أجلّ كتب الشيعة، وأكثرها فائدة**"، أو كلام الشهيد الأول الذي قال: "**كتاب الكافي في الحديث، الذي لم يعمل للإماميّة مثله**". ثم يذكر كلام السيد بن طاوس الذي يحتمل أن يكون كتاب الكافي قد حظي برؤية الإمام (ع) له، [لكونه أُلِّف في زمن الوكلاء وأنه من المحتمل أن يكون الكتاب قد عُرِضَ على أحدهم، ونال إمضاءه وحكمه بصحّته، وَهو عين

---

(١) **أصول الكافي**، تحقيق محمد جعفر شمس الدين، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣١١ هـ. ق./ ١٩٩٠م، مقدِّمة المحقق، ج ١، ص ١٨. وقال عن مصدر هذا الاقتباس: "شرح مشيخة من لا يحضره الفقيه، الورقة ٢٦٧". انتهى. (المُتَرْجِمُ)

إمضاء الإمام (عليه السلام)] لكنه يستدرك قائلاً:

"وهذا وإن كان حَدْسَاً غير قطعي يصيب ويخطئ، لا يجوز التشبّث به في المقام".

ثم كتب الميرزا النوري قائلاً:

"فظهر أنّ غرض الكُلَيْنِيّ (رحمه الله) فيه لم يكن كالغرض من جملة المؤلّفات، كجمع ما ورد في ثواب الأعمال، أو خصال الخير وَالشرّ، أو علل الشرائع، وغيرها، بل للأخذ وَالتمسّك به، وَالتديّن وَالعمل بما فيه، وَكان بمحضره في بغداد يسألون عن الحجّة (عليه السلام) بتوسّط أحد من النّواب، عن صحة بعض الأخبار وَجواز العمل به، وَفي مكاتيب محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري إليه (عليه السلام) من ذلك جملة وافرة، وَغيرها، فمن البعيد غاية البعد أنّه (رحمه الله) في طول مدّة تأليفه- وَهي عشرون سنة- لم يعلمهم بذلك وَلم يعرضه عليهم، مع ما كان فيما بينهم من المخالطة وَالمعاشرة بحسب العادة."

ولكنه استدرك قائلاً:

"وليس غرضي من ذلك تصحيح الخبر الشائع من أنّ هذا الكتاب عُرِض على الحجّة (عليه السلام) فقال: «إنّ هذا كاف لشيعتنا»، فإنّه [خَبَرٌ] لا أصل له، وَلا أثر له في مؤلّفات أصحابنا، بل صرّح بعدمه المحدّث الأسترآبادي الذي رام أن يجعل تمام أحاديثه [أي أحاديث الكافي] **قطعيّة، لما عنده من القرائن التي لا تنهض لذلك، وَمع ذلك صرّح بأنّه لا أصل له..."**[1].

ويقول المرحوم الممقاني مؤلف «**تنقيح المقال**» أيضاً بشيء من التردُّد: "يُقال عُرض على القائم (ع) فاستحسنه وقال: كافٍ لشيعتنا"[2].

لكن الكُلَيْنِيّ نفسه لم يُشِرْ أبداً إلى هذا الموضوع، مع أنه لو كان قد عرض كتابه على الإمام فعلاً لما امتنع أبداً عن ذكر هذه الواقعة لأنه كان يعلم أن ذكر هذه المسألة سيزيد من موثوقية كتابه ألف ضعف لدى الإمامية.

ويقول العلامة المجلسي أيضاً في كتابه «**مرآة العقول**»:

---

(١) **مستدرك الوسائل**، الطبعة الحجرية، الفائدة الرابعة من الخاتمة، ج٣، ص ٥٣٢-٥٣٣.

(٢) **تنقيح المقال**، ج٣، ص٢٠٢.

"وأما جزم بعض **المُجازفين** بكون جميع الكافي معروضاً على القائم (ع) لكونه في بلدة السفراء، فلا يخفى ما فيه على ذي لُبٍّ"[١].

لاحظوا أن العلامة المجلسي اعتبر القائلين بمثل ذلك الأمر (عرض الكافي على الإمام) مُجازفين. لاسيما أن قائل ذلك الكلام لم يأتِ بأي سند أو دليل في أي كتاب على دعواه، كما لم يذكر اسم الراوي الذي روى تلك الحادثة. وفي نظرنا إن من نشر هذه المقولة كان يهدف إلى إضفاء العظمة والأهمية على كتاب «**الكافي**» وإلا فإن علماء الشيعة الكبار كشيخ الطائفة الطوسي والشيخ المُفيد والشيخ الصدوق والعلامة الحلي و........ لم يدَّعوا مثل هذا الادِّعاء بشأن كتاب الكُلَيْنِيّ.

كتب السيد المرتضى علم الهدى الذي كان من كبار علماء الشيعة في عصره في إحدى رسائله الموسومة بـ «**جوابات المسائل الطرابلسيات [الثالثة]**» في المسألة الثالثة عشر [حول الحديث المروي في الكافي في قُدرة الله تعالى] ما نصه:

"اعلم أنه لا يجب الإقرار بما تضمنته الروايات، فإن الحديث المروي في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا، يتضمن ضروب الخطأ وصنوف الباطل، من محال لا يجوز أن يُتَصَوَّر، وَمِنْ باطلٍ قَدْ دَلَّ الدليلُ على بطلانه وفساده، كالتشبيه والجبر والرؤية والقول بالصفات القديمة. وَمَنْ هذا الذي يُحصي أو يَحصِرُ ما في الأحاديث من الأباطيل؟! وَلهذا وجب نقد الحديث بعرضه على العقول، فإذا سَلِمَ عليها عُرِضَ على الأدلَّة الصحيحة، كالقرآن وما في معناه، فإذا سَلِمَ عليها جُوِّزَ أن يكون حقّاً والمخبرُ به صادقَاً...........

وهذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال، المعلوم بالضرورات فساده، وإن رواه الكُلَيْنِيُّ (رحمهُ اللهِ) في كتاب التوحيد، فكم روى هذا الرجل وغيره من أصحابنا (رحمهم اللهُ تعالى) في كتبهم ما له ظواهر مستحيلة أو باطلة، والأغلب الأرجح أن يكون هذا خبراً موضوعاً مدسوساً."[٢].

---

(١) **مرآة العقول**، دار الكتب الإسلامية، ج١، ص٢٢.

(٢) الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦ هـ .ق.)، **رسائل الشريف المرتضى**، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، دار القرآن الكريم، ط١، ١٤٠٥ هـ .ق.، ج١، ص ٤٠٩ – ٤١٠. (المُتَرْجِمُ)

كما قال في المسألة الخامسة [الرجوع إلى الكافي وغيره من الكتب المعتبرة] من رسالته «**جوابات المسائل الرسية [الأولى]**» ما نصُّهُ:

"وأما الإلزام لنا أن لا تكون في تصنيف هذه الكتب [أي كتب الرواية كالكافي وغيره] فائدة إذا كان العمل بها غير جائز، فليس بصحيح، لأن مصنف هذه الكتب قد أفادنا بتصنيفها وحصرها وترصيفها وجمعها مذاهبه التي يذهب إليها في هذه الأحكام، وأحالنا في معرفة صحتها وفسادها على النظر في الأدلة ووجوه صحة ما سطره في كتابه."[1].

ومن العلماء المُتأخِّرين أيضاً نجد «الميرزا عبد الله بن عيسى الأفندي التبريزي» صاحب «**رياض العلماء وحياض الفُضلاء**» لم يقبل بذلك الادِّعاء.

ومن المراجع المُعاصرين لنا كتب آية الله «أبو القاسم الخوئي» بشأن عدم القطع بصدور روايات الكافي جميعها عن الأئمة عليهم السلام يقول:

"ولا شك في أن [الشيخ] المفيد والشيخ [الطوسي] كانا يتعاملان مع روايات الكافي والفقيه وغيرها من الروايات المودعة في الكتب والأصول معاملة الخبر غير القطعيّ، فإن كان راويها من الضعفاء أو كانت الرواية مرسلة طرحاها، سواء كانت الرواية مروية في الكافي أو الفقيه أو غيرهما من الكتب والأصول المعروفة والمشهورة. وليت شعري إذا كان مثل المفيد والشيخ [الطوسي]- قُدِّس سِرُّهُما -، مع قرب عصرهما، وسعة اطلاعهما، لم يحصل لهما القطع بصدور جميع هذه الروايات من المعصومين عليهم السلام، فمن أين حصل القطع لجماعة متأخرين عنهما زماناً ورتبة؟!"[2]

إلى أن يقول:

"وعلى الجملة: إن دعوى القطع بعدم صدور بعض روايات الكافي عن المعصوم عليه السلام - ولو إجمالاً - قريبةٌ جداً، ومع ذلك كيف يصح دعوى العلم بصدور جميع رواياته عن المعصوم عليه السلام؟ بل ستعرف - بعد ذلك - أن روايات الكتب الأربعة ليست كلها

---

(١) **رسائل الشريف المرتضى، (٢٨) جوابات المسائل الرسية الأولى**، ج٢، ص ٢٣٣. (المُتَرْجِمُ)

(٢) أبو القاسم الموسوي الخوئي، **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**، ج١، ص٣٤.

بصحيحة، فضلاً عن كونها قطعية [الصدور]"[1].

وأقرَّ العالم اللبناني المشهور «هاشم معروف الحسني» في كتابه «**دراسات في الحديث والمُحدِّثين**» أن أخباريي الشيعة أغرقوا وبالغوا بشأن الثقة في روايات «**الكافي**»، ولكن سائر الأصوليين ومُحقِّقي الشيعة منذ زمن الشيخ المُفيد وحتى زماننا انتقدوا في كتبهم كثيراً من روايات «**الكافي**» وناقشوها سنداً ومتناً.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الكُلَيْنيَّ نفسَهُ كتب في مقدِّمة كتابه الكافي مخاطباً صديقه الذي كان قد طلب منه أن يؤلِّف كتاباً، يقول:

"وقلتَ: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عزَّ وجلَّ وسنة نبيه صلى الله عليه وآله..."[2].

ثم قال مجيباً عما طلبه صديقه منه:

"وقد يسَّر اللهُ - وله الحمد - تأليف ما سألتَ، وأرجو أن يكون بحيث توخَّيْتَ"[3].

من هذا يتبيَّن أن الكُلينيَّ كان يعتبر كتابه كافياً لصديقه.

ولا شك أن دعايات المُتكسِّبين بالمذهب حول هذا الكتاب أثَّرت تأثيرها المطلوب وأنا أتذكر أن أحد المُجتهدين قال لي يوماً: إن أحاديث الكافي جميعها صحيحةٌ ومقبولةٌ وكلُّ من يقول غير ذلك فهو شخص مُغرض، فقلت ردّاً عليه: إن كنت تؤمن أن أحاديث هذا الكتاب جميعها مقبولةٌ وموثوقة فلماذا لا تُصبح ثلاثة عشر إماماً؟ لأنه في المُجلَّد الأول من الكافي، في الباب ١٨٣ (= باب ما جاء في الاثني عشر) توجد عدّة روايات مفادها أن عدد الأئمة ثلاثة عشر

---

(١) المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٣٦.

(٢) **الأصول من الكافي**، خطبة الكتاب، ١، ٨.

(٣) **الأصول من الكافي**، خطبة الكتاب، ١، ٩.

إماماً!![1] فقبل كلامي وقال: لم يسبق أن رأيت هذه الروايات!!

من هذا يتبيَّن أن بعض السادة العلماء إنما يحكمون على صحة ما في **الكافي** استناداً إلى المشهور الرائج بين المشايخ لا إلى الدراسة الكاملة لكل أحاديث **الكافي!**

وأياً كان الأمر، إن وجود مثل هذه الروايات في **الكافي** يُثبت أنه لم يُشْرف على تدوين كتاب **الكافي** أيُّ عالم ذي معرفةٍ جيِّدَةٍ بالقرآن الكريم فضلاً عن أن يكون الإمام قد أشرف على تدوينه، وإلا لما سكت عن كثير من رواياته؛ لأن أيَّ رجلٍ مُطَّلعٍ على المعارف الإسلامية لو رأى كتاب **الكافي** قبل انتشاره بين الناس لكان قد ذكَّر الكُلَيْنِيّ أو نبَّهه - على الأقل- بشأن روايات الثلاثة عشر إمام هذه، وغيرها من الأغلاط والأخطاء!

وعلى كل حال، وكما قلنا، لقد شاع بين كثير من الشيعة، حتى بين أهل العلم، أن كتاب **الكافي** من أوثق كُتب الحديث، ولذلك نال الكتابُ ثقة علماء هذا المذهب واحترامهم، ومن لم يقرأ هذا الكتاب بنفسه فقد يتصور أن رواته كلَّهم موثوقون وقد لا يحتمل أن يحتوي على أمور مُتناقضة يُضادُّ بعضها بعضاً، وأمور مُخالفة للقرآن والعقل، ولكن إذا قام شخص بقراءة هذا الكتاب بتمعُّن ودون تعصّب، لأدرك أنه ينطبق عليه مقولة: «**رُبَّ مشهورٍ لا أصل له**»!

بعض خصائص «الكافي»

يجب أن نعلم أن أحاديث **"الكافي"** فاسدةٌ جداً سواء من ناحية السند والرواة أم من ناحية المتن والمضمون، فالإشكالات موجودة في أسانيد أخباره وفي متونها معاً، ذلك أن أكثر رواته من الضعفاء والمجروحين والمجاهيل وأصحاب العقائد الباطلة طبقاً لما يذكره علماء الرجال الشيعة أنفسهم [في كتبهم الرجالية].

يشتمل كتاب **"الكافي"** على ١٦١٩٩ حديثاً أو حَسْبَ قولٍ آخر على ١٥١٧٤ حديثاً. وقد اعتبر العلامة محمد باقر المجلسي - الذي يعتقد علماؤنا أنه أستاذ في فنِّ الحديث ومن كبار الرجاليين الشيعة المُتبحِّرين في علم الرجال -، في كتابه المشهور الموسوم بـ «**مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**» والذي ألفه في شرح أحاديث **"الكافي"**، أن تسعة آلاف حديث من أحاديث

---

(١) راجع ما ذكرناه حول هذا الموضوع في الصفحة من الكتاب الحاضر.

الكُليني في "**الكافي**" غير صحيحة! أما الأستاذ «محمد باقر البهبودي» فقد اعتبر أن ٤٤٢٨ حديثاً فقط من أحاديث "**الكافي**" صحيحة وما عداها غير صحيح!

وإذا أردنا أن نُبيِّن رأي المجلسي بشأن المُجلَّد الأول من «**أصول الكافي**» فعلينا أن نقول: إنه اضطر إلى الاعتراف أنه من بين ١٤٤٠ حديثاً في المُجلَّد الأول لم يصحّ سوى ٢٠٥ أحاديث فقط![1]

أما جناب الأستاذ «بهبودي» فقد اعتبر ١٦٩ حديثاً فقط من أحاديث المُجلَّد الأول من «**أصول الكافي**» أحاديث صحيحة[2].

ومن المسائل الأخرى التي يجدر الانتباه إليها حول "**الكافي**" -بما في ذلك المُجلَّد الأول منه- أن أحاديث رسول الله ﷺ في ذلك المُجلَّد قليلةٌ جداً، فعلى سبيل المثال من بين ١٤٤٠ حديثاً التي يضمُّها المُجلَّد الأول -أعمّ من الصحيحة أو غير الصحيحة والصادقة أو الكاذبة - لا يوجد حتى سبعين حديثاً مرويًّا عن النبيّ الأكرم ﷺ.[3]

والإشكال الآخر في "**الكافي**" -كما سوف تُلاحظون- أنه بصرف النظر عن كون كثير من رواة أحاديثه أشخاصاً كذَّابين وفاسدي العقيدة، فإن بعض أحاديث هذا الكتاب نُقِلَتْ عن رواة يعتقدون عقيدةً تُعارض تماماً مضمون الروايات التي نُسب إليهم روايتهم لها! فمثلاً رُويت روايات إمامة الأئمة بعد حضرة الكاظم عليه السلام أو مُعجزاتهم (أو لِنَقُلْ: كراماتهم) عن أشخاص كانوا من الواقفة أي ممن لم يكونوا يؤمنون بإمامة أي إمام بعد حضرة الكاظم بل كانوا يعتبرون أولئك الأئمة الكرام كاذبين ومُنحرفين!! (فتأمَّل)

---

(١) إذا أضفنا الأحاديث غير الصحيحة التي اعتبرها المجلسي صحيحةً اعتماداً على مُجرَّد ذوقه فحسب (أي خلافاً للدليل المُقتضي لتضعيف الحديث)، فيجب أن نقول: إنه اعتبر ٢٦٦ حديثاً من أحاديث المُجلَّد الأول من «**أصول الكافي**» أحاديث صحيحة. وبالطبع فإن الذوق الشخصي لجناب المجلسي ليس حُجَّةً علينا.

(٢) اعتبر الأستاذ البهبودي أنه من بين ٣٧٨٥ حديثاً في مُجَلَّدَيْ «**أصول الكافي**» هناك ٥٣٣ حديثاً صحيحاً فقط.

(٣) في الواقع ذُكر في المُجلَّد الأول من «**أصول الكافي**» ٦٥ حديثاً بالتحديد فقط عن النبيّ ﷺ.

الهدف من تأليف هذا الكتاب

إن الهدف والدافع الأساسي الذي دفعني إلى تأليف هذا الكتاب هو الأمور التالية:

١- إننا نعلم أن الدين الخرافي لا يُمكنه أن يحظى بقبول العقلاء والعلماء وأولي الألباب من ذوي العقل والتفكير، بل هم ينفرون منه. وللأسف، لقد دخلت إلى الإسلام في عالَم التشيع خرافاتٌ منسوبةٌ إلى أقوال الأئمة حالت دون إيمان المُثقَّفين والعلماء النابهين بهذا الدين العزيز. ومُعظم هذه الخرافات ورد إلى الدين من خلال وضع الحديث، والثقة التي لا مُبرِّرَ لها بأسلافنا المتقدِّمين، والتي أدَّت إلى إدراج تلك الأحاديث وإثباتها في الكتب المختلفة. ولذا فلا بُدَّ من تنقية الإسلام وتطهيره من الخرافات والأكاذيب التي نُسبت زُوراً إلى هذا الدين الكريم.

٢- لقد أدَّت هذه الأخبار الخرافية الموضوعة إلى سوء ظنّ المذاهب الإسلامية الأخرى بالشيعة وطعنهم بهم. ولهذا السبب كان من الضروري التمييز بين الجيِّد والرديء والصحيح والسقيم من الأحاديث [في كتب حديث الشيعة].

٣- لقد أسَّسَ أكثر فرق الشِّيعة وطوائفهم -الذين يصل عددهم إلى مئة فرقة- مذاهبهم اعتماداً على هذه الأخبار، ولا يوجد ما يؤيِّد دعاويهم سوى مثل هذه الأخبار الخرافية، وَمِنْ ثَمَّ فإن الدراسة والتحقيق العلميين بهذه الأحاديث أمرٌ ضروريٌّ لإزالة التفرقة والوصول إلى الوحدة والاتحاد الصحيح بين المسلمين.

٤- غالباً ما تمَّ التلاعب بالقرآن في الأخبار والأحاديث -كما ستُلاحظون في هذا الكتاب- وتمَّ إبطال مفعول وتأثير كثير من آيات الله بواسطة التفاسير الموضوعة المنسوبة إلى أقوال الأئمة، في حين أن أئمة الإسلام الكرام أمضوا عمرَهم كُلَّه في خدمة دين الله وإعلاء كلمته وتأييد آيات الله والدفاع عن القرآن الكريم. لذا فلا بُدَّ من التحقيق في

قيمة الأحاديث و وثاقتها[1].

٥- أُؤكِّد وأُصِرُّ على أننا إذا رددنا روايةً في هذا الكتاب فإنما نردُّها لأننا لا نعتبر أبداً أن الروايات الخرافية هي كلام أئمة أهل البيت الكرام، ولأننا نُنزِّه ساحتهم من التفوُّه بكلامٍ باطلٍ وخُرافيٍّ ومُتعارضٍ مع القرآن بل نعتبر أن أولئك الأعزاء ظُلموا في هذا الأمر ونعتقد أن هناك من نسب إليهم ظُلماً وزوراً أقوالاً باطلةً مُخالفةً للقرآن الكريم تحقيقاً لمآربه الخبيثة. لذا نرى أنه من الضروري أن نقوم بنقدٍ مُنصفٍ وتحقيقٍ دقيقٍ في الأحاديث المنسوبة إليهم دفاعاً عن الشخصية الرفيعة لأولئك الأئمة الكرام المحبوبين والمُحترمين من الفريقين.

٦- لقد اتَّخذ أكثر الأمة، بما في ذلك علماؤنا، عقائدهم من كتبٍ مثل كتاب **"الكافي"** وتعصَّبوا لها، فإذا أردت أن تدعوهم إلى الطريق المُستقيم والعقائد الصحيحة لم يقبلوا منك، لذا لا مفرَّ من توعيتهم إلى حقيقة أنه **أولاً**: لا يجوز أخذ العقائد من الأخبار حتى الموثوقة منها، خاصَّةً أن علماء الشِّيعة متَّفقون على أن أخبار الآحاد ليست حُجَّةً في الاعتقادات على أقل تقدير، ولا يُمكنها أن تكون مُستنداً وأساساً للاعتقاد، ومُعظم الأخبار - بل جميعها تقريباً - التي جاءت في باب العقائد في كتاب «**أصول الكافي**» تأليف ثقة الإسلام[2] **مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ** أخبار آحاد. **وثانياً**: لقد كتب علماء

---

(١) يقول هاشم معروف الحسني: **"وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم، وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا عن طريقه سمومهم ودسائسهم لأنه الكلام الوحيد الذي يتحمل مالا يتحمله غيره ففسروا مئات الآيات بما يريدون وألصقوها بالأئمة الهداة زوراً وتضليلاً.**

وَ أَلَّف «عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ» وعمُّهُ «عبد الرحمن بن كثير» و«علي بن أبي حمزة البطائنيّ» كتباً في التفسير كلها تخريف وتحريف وتضليل لا تنسجم مع أسلوب القرآن وبلاغته وأهدافه". (الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٥٣).

(٢) لم تكن هناك مؤسسة رسمية لعلماء الدين في صدر الإسلام، ولم يكن هناك أصلاً شيء اسمه رجل دين (بالمعنى المعروف اليوم) في ذلك الزمن، ولا نعرف أحداً من صحابة رسول الله ﷺ أو أصحاب أمير

الشِّيعة في رسائلهم العملية أنه لا يجوز التقليد في العقائد كما لا يجوز تقليد الراوي الفلاني – الذي لا يُمكننا تحصيل اليقين في صحة انتساب ما يذكره عن النبيّ ﷺ –.

والآن لا بُدَّ أن نعرف ما الشيء الذي يُعتبر حُجَّةً وما الأمر الذي يُعتمد عليه ويؤخذ به في الإسلام.

الحُجَّةُ وَالبَيِّنَةُ في الإسلام

من يريد أن يؤمن بدينٍ لينال به السعادة والفلاح في الدُّنْيَا والآخرة وليعمل بتعاليمه ويبذل نفسه وماله في سبيله، يجدر به أن يُدقِّق كلَّ الدقَّة في اختياره لهذا الدين. فليس الدينُ أمراً سطحيَّاً قليل الأهمية، ومسؤولية القيامة والوقوف أمام المحكمة الإلهية ليس أمراً بسيطاً، فلا بُدَّ أن يكون لدينا حُجَّةٌ، أو بتعبير القرآن: «سُلطانٌ من الله» على ما ندين اللهَ تعالى به. والحُجَّة والسلطان يعنيان الدليل القوي المُحكَم الذي عرَّفه اللهُ بوصفه حُجَّةً ودليلاً في الدين، عندئذٍ إن اعتقدنا بأمر استناداً إلى مثل هذه الحُجَج والدلائل كنا معذورين أمام رَبِّ العالَمين.

إن الحضور في المحكمة الإلهية والإجابة عن سؤال: لماذا فعلت ذلك؟ ولماذا اعتقدت بمثل تلك

المؤمنين عليّ عليه السلام كان عمله يقتصر على أنه عالم دين، أو أنه كان يرتزق من طريق الدين، أو شخصاً كان يُلقَّب بـ «آية الله العُظمى» أو «ثقة الإسلام» أو «حُجَّة الإسلام» أو «فخر الإسلام» و ....، أو يُعرِّف نفسه بهذه الألقاب. ثم بعد أن وُجدت المذاهب، وضع كل شخص لنفسه اللقب والعنوان الذي أراده! وفي الواقع لا مُستند شرعيَّ على الإطلاق لهذه العناوين والألقاب. وحتى الكُلينيّ ذاته لم يُسمِّي نفسه بـ «ثقة الإسلام»، وحتى في زماننا لم يكن يُقال له: «ثقة الإسلام» بل أصبح علماء المذهب فيما بعد يُلقِّبونه بهذا اللقب! وفي الحقيقة إن مثل هذه العناوين والألقاب تُذكِّرنا بالآية الكريمة التي خاطب الله فيها المُشركين بقوله: ﴿**إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ**﴾ [النجم، ٢٣].

والطريف أنه في عُرف مُؤسسة علماء الدين يُعتبر لقب «آية الله» و «آية الله العُظمى» أعلى وأرفع درجةً من لقب «ثقة الإسلام»، ومع هذا فإن الذين يدَّعون لقب «آية الله» و «آية الله العُظمى» اليوم جميعهم مُقلِّدون للكُلَيني الملقب بـ«ثقة الإسلام» ويعتبرون رواياته وأمثالها مُستنداً في الدين، ويعتبرون كتابه كافياً لمذهبهم كما يعتبرون أنفسهم مُلزمين بالدفاع عن آثاره!

العقيدة؟ يقتضي منا اعتناق عقيدةٍ مقبولةٍ وامتلاك حُجَّة وسُلطان قَطْعِيٍّ ومُستندٍ ومقبولٍ من الله.

طبقاً لآيات القرآن وسُنة رسول الله ﷺ القطعية، هناك حُجَّتان في الإسلام:

الأولى: كتاب الله وهو في دين الإسلام: القرآن الكريم[١].

الثانية: العقل الذي هو شرط التكليف، فمن لا عقل له ليس مُكلَّفاً. وقد عبَّر بعض العلماء عن القرآن بالعقل الخارجيّ وعن العقل بالعقل الباطنيّ. وقد وردت في **"الكافي"** ذاته في «**كتاب العقل والجهل**» رواياتٌ عديدة حول أهمية العقل[٢].

كتب أخونا المفضال جناب الأستاذ «السيِّد مصطفى الحُسَيْني الطباطبائي» -أيَّده الله تعالى- حول أهمية «**العقل**» يقول:

"وردت كلمة **"عَقَلَ"** بمشتقاتها المُختلفة (عقلوه، تعقلون، نعقل، يعقلها، يعقلون) تسعةً وأربعين مرَّةً في القرآن، كما وردت الإشارة إلى العقل ١٦ مرَّة من خلال تعبيرات مثل: (أولي الألباب، أولو الألباب) ومرَّةً بعبارة (أولو بقيَّة) ومرَّةً بعبارة (أولي النُّهى)، وكل ذلك يدل على أهمية العقل واعتباره وحُجِّيَّته، وإذا أضفنا إلى ذلك المعاني الإشارية في القرآن حول العقل والتفكير لكان العدد المذكور أكثر من ذلك"[٣].

يقول اللهُ تعالى: ﴿**رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ [النساء/ ١٦٥]. تفيد هذه الآية أنه مع مجيء الأنبياء تمّت تلبية حاجة البشر إلى الدليل والبيِّنة الخارجية، وَمِنْ ثَمَّ تمَّت عليهم الحُجَّة ولم يبقَ لأحد عذرٌ في عدم اتِّباع الهداية الإلهية. وقال أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام أيضاً تأكيداً لهذا المعنى: **"تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّد(صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ"**[٤].

---

(١) اتِّباع السنة القاطعة، أو ما سمَّاه حضرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام «**السنة الجامعة غير المُفرِّقة**» أمرٌ أمرنا به القرآن أيضاً، فاتِّباع القرآن يستلزم اتِّباع هذه السنة كذلك.

(٢) **الأصول من الكافي**، ١، ص١٠ فما بعد.

(٣) مصطفى الحسيني الطباطبائي، **خيانت در گزارش تاريخ**، (خيانة في رواية التاريخ) انتشارات چاپخش، چاپ اول، ج١، ص١٥٩.

(٤) **نهج البلاغة**، الخطبة ٩١.

وحتى في كتاب "**الكافي**" هذا روايةٌ عن قول صادق آل محمد ﷺ قال فيها: "**حُجَّةُ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللهِ الْعَقْلُ**"[١].

بِنَاءً عَلى نقل الكُلينيّ فإن الإمام الصادق –عليه آلاف التحية والثناء– اعتبر أيضاً هذين الأمرين حُجَّةً. من هنا لا دليل مُتقن لدينا على أن شخصاً أو أشخاصاً غير الأَنْبياء يمكن أن يكونوا حُجَجَاً من الله على عباده! (فتأمَّل).

فهل يُمكن لأحد أن يقول: إن كتاب "**الكافي**" ونظائره حُجَّة علينا؟ وهل يُمكن أن نعتبر "**الكافي**" مُستنداً وأساساً للفتوى؟ فالعجب من علمائنا الذي يقولون إنهم مؤمنون بالقرآن الكريم ونهج البلاغة وفي الوقت ذاته يعتبرون كثيراً من روايات "**الكافي**" المَعِيبَة المخدوشة حُجَّةً عليهم ويُدافعون عنها!!

والأعجب من ذلك، أنهم قبلوا ذلك التوقيع الذي وُضع ونُسب إلى الإمام القائم[٢] وبناءً على ادِّعائهم جاء في التوقيع المذكور عن الإمام الثاني عشر قوله: "**وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حُجَّتي عليكم وأنا حُجَّة الله عليهم!**"[٣].

وهنا يجدر طرح السؤال التالي:

أولاً: يا من تمسكتم بهذه الرواية، ألستم مُطَّلعين على أحوال معظم رُواة الحديث؟ ألستم تعلمون جيداً أن أكثرهم كانوا مُنحرفين (مثلاً فطحيو المذهب أو من الواقفة و....و...) أو كانوا من الغلاة أو الكذَّابين أو الخائنين أو المجهولين؟ أو حتى إن كانوا موثوقين فقد نُسِبَتْ إليهم أخبارٌ مُخالفةٌ للقرآن؟ فكيف يكون رُواة الحديث حُجَّةً على الناس؟!

ثانياً: لم يكن رُواة الحديث مُجتهدين بل كانوا من الكَسبة والتجار والمُزارعين و..... ولم يكن

---

(١) **الأصول من الكافي**، ج ١، ص٢٥، حديث ٢٢.

(٢) طبقاً للقواعد العلمية فإن الحديث المذكور يفتقد شروط الحديث الصحيح لأن راويه: «إسحاق بن يعقوب» مجهول الحال ومثل هذا الحديث لا يُعتبر حُجَّةً بالطبع.

(٣) الشيخ عباس القمي، **منتهى الآمال**، طبع كتابفروشي إسلامية، ص٥٠٩. ومن المُفارقة أن الشيخ الكُليني الذي يدَّعي أنه كان مُعاشراً لنواب الإمام وأن كتابه شوهد من قبل الإمام القائم، لم ينقل مثل هذا الخبر!

لُمعظمهم أيُّ تبحُّرٍ أو علمٍ كافٍ بالقرآن الكريم. سبحان الله! ألا تعلمون الفرق بين الراوي والمُجتهد؟!

ثالثاً: كم من الأحاديث –أعمّ من الصحيحة وغير الصحيحة والصادقة والكاذبة– مروية عن الإمام الثاني عشر حتى يرجع إليها المُجتهدون؟! وإن كان المقصود أحاديث الأئمة السابقين، فلا بُدَّ أن يكونوا حُجَّةً في حين أن الحديث المذكور اعتبر الإمام الثاني عشر حُجَّة على المُجتهدين؟!

رابعاً: إن المُجتهدين الذين اعتبرت الرواية أن الإمام حُجَّة عليهم ليس في قدرتهم الوصول إلى الإمام ولا اتِّصال لهم به، فأي حُجَّةٍ هذه التي لا يُمكن الوصول إليها والاستفادة منها؟!

خامساً: لماذا لم تتمّ الإشارة في القرآن الكريم إلى مثل هذه الحُجَّة التي هي حُجَّةٌ على أفراد خاصين من الأمة فقط (أي العلماء والمُجتهدين) كي يطَّلع العلماء جميعهم –على الأقل– على وجود هذه الحُجَّة ويعلموا بها؟!

العجيب أنَّ مُجتهدي مذهبنا يذكرون هذه الرواية غير الصحيحة بل الموضوعة بوصفها أحد الدلائل على حُجّية قولهم أنفسهم كي يُقلِّدهم الناس ويتَّبعوهم اتِّباعاً أعمى![1]

ما العمل إذَن؟

قد يسأل القارئ: إذا كانت رواياتنا على هذا الحال من الخلط والاضطراب فكيف يمكننا أن نستنبط الأحكام الشرعية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال دَعونا أولاً نطرح ادِّعاء الفقهاء ثم نُجيب عنه:

---

(١) لمزيد من الاطِّلاع ارجعوا إلى مُقدّمة تفسير «**تابشي از قرآن**» (أي شعاع من القرآن) [تأليف المؤلف ذاته] حيث درستُ وحقَّقتُ بشكل مُفصَّل في أدلة التقليد في الفصل ٢٣ من فصول المُقدِّمة. ويُمكنكم أيضاً –إذا أردتم المزيد من التفصيل حول هذه المسألة– أن ترجعوا إلى كتاب «**دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية**» تأليف «آية الله حسينعلي المنتظري» وقد كانوا حتى عهد قريب يُثنون عليه جداً [قبل أن يتبدل موقفهم منه]. الطبعة الأولى، ج١، ص٤٢٥ فما بعد، وارجعوا أيضاً إلى كتاب «**دين وشؤون**» تأليف الشيخ أسد الله مامقاني، ص ٤٢ فما بعد.

يدَّعي الفقهاء الإمامية أنه استناداً إلى قول رسول الله ﷺ: **"إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي. ما إِنْ تمسَّكتُم بهما لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي"**[1]، لا بُدَّ من أخذ الفقه الإسلامي من طريق أهل البيت عليهم السلام فقط!

غير أننا نلفت انتباه القراء الكرام إلى النقاط التالية بشأن هذا الحديث:

أولاً: هذا الحديث رُوي بلفظ: **"كتاب الله وسُنَّتي"**[2] أيضاً، وهو لفظٌ أكثر تناسباً مع مقام بيان الحديث، ولا تترتب عليه الإشكالات التي سنذكرها بعد قليل.

ثانياً: لفظ «**العِترة**» مُبهمٌ، في حين أنه لا يجوز الإبهام والإيهام في مقام تبليغ الدين وتعليم الأحكام وإرشاد الناس وإتمام الحُجَّة على خلق الله الذي هو من مظاهر رحمة الحق تعالى، خاصةً في بيان المسائل الأساسية وأصول الشريعة المُهمة. وفي الحديث المذكور فإن لفظ «**العِترة**» جاء بمعنى «**الأولاد والذُّرِّيَّة**» وأيضاً بمعنى «**أعضاء العائلة وأهل البيت**». وبعضهم فسَّرها أيضاً بمعنى «**الأقرباء القريبون**»[3].

إذا أخذنا هذه الكلمة على معنى الأبناء، فعندئذ لن تشمل الكلمة الصهر وابن العم، في حين

---

(١) أخرجه بنحو هذا اللفظ أو بألفاظ مقاربة: الإمام مسلم في **صحيحه**، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، ح(٣٧)، والدارمي في **مسنده**، كتاب فضائل القرآن، باب ١، وابن أبى شيبة في **المصنَّف**، ٦، ١٣٣، رقم (٣٠٠٨١)، وابن سعد في **الطبقات الكبرى**، ٢، ١٩٤، والتِّرْمِذِي في **سننه** (٣٧٨٦) و(٣٧٨٨)، والنَّسَائِي في **السنن الكبرى**، (٨٠٩٢) و(٨٤١٠)، والإمام أحمد في **مسنده**، ١، ١١٨، و٣، ١٤، و٣، ١٧، و٣، ٢٦، و٣، ٥٩، وأبو يعلى في **مسنده**، ٢، ٢٩٧، رقم (١٠٢١)، وغيرهم. وقال الحافظ ابن حجر الهيثمي: "اعلم أن لحديث التمسُّك (بالثقلين) طرقاً كثيرةً وردت عن نيِّفٍ وعشرين صحابياً". (**الصواعق المحرقة**، ص ١٥٠).

(٢) أخرجه مالكٌ مرسلاً في **الموطَّأ**، ٢، ٨٩٩، وأخرجه الحاكم في **المستدرك** (١، ١٧١-١٧٢، رقم ٣١٨- ٣١٩) عن أبي هريرة، و البيهقي في **السنن الكبرى**، (١٠، ١١٤رقم ٢٠١٢٤)، والدارقطني (٤، ٢٤٥). وصَحَّحه الألباني في **صحيح الجامع الصغير وزيادته** (٢٩٣٧) و (٣٢٣٢).

(٣) بعض الكتب فسَّرت كلمة «**عترة الرجل**» بمعنى «رَهْطه وعشيرته الأدنون ممن مضى وغَبَر». وبالطبع هذين المعنيين لا يُعجبان علمائنا.

أنهم يعتبرون الإمامَ علياً عليه السلام أكبر مصداق لهذا الحديث! وكذلك إذا اعتبرنا توسُّعاً أن الكلمة تشمل في معناها «**الذُّريَّة**» فما الدليل عندئذٍ على أن المُخَاطَبين يجب عليهم أن يعتبروا أن الحديث يشمل حضرات الحسنين عليهما السلام فقط وأن يُخْرِجوا من عمومه غيرهما من ذُريَّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ؟!

وإذا أخذنا كلمة «**العترة**» على المعنى الثاني أي أعضاء العائلة وأهل البيت فمن أين يفهم الناس أن عائشة وحفصة وأم سَلمة وأم حبيبة و........ لسنَ مقصودات من «**العترة**» فيه وأن المقصود حضرة الزهراء فقط؟! ومرَّةً أخرى لو توسَّعنا في معنى الكلمة واعتبرنا أن «**الصهر**» يدخل ضمن «**العائلة وأهل البيت**» (رغم أنه لا يبدو لنا مثل هذا الأمر جائزاً من ناحية اللغة) فلماذا يعتبر الصحابة أن المقصود من الحديث هو أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فقط؟ وأنه لا يشمل عثمان بن عفان وأبو العاص (صهري النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الآخرين)؟

وإذا أخذنا كلمة «**العترة**» على معنى «**الأقرباء القريبون**» (وهو أضعف معاني الكلمة) فمن أين يفهم الناس أن العباس عمَّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو سائر إخوة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام والأقارب الآخرين للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم غير مشمولين بهذا الحكم؟

ثالثاً: لو كان النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم مُصرًّا حتماً على استخدام كلمة «**العترة**»، لأضاف إليها رفعاً للإبهام جملةً من مثل: «**عترتي المعصومين المُحَدِّثين**[1]»، كي يُنزِّه الحديث عن الإشكالات التي أشرنا إليها أعلاه، وكي لا يظنَّ أحدٌ شمولَ الحديث لسائر من ذكرناهم أعلاه[2].

---

(١) «**المُحدَّث**» بالمعنى الذي جاء في الباب ٦٠ من «الكافي» يُراجع ج١، ص ١٧٦ منه.

(٢) من الجدير بالذكر أن الشيخ «**عبد الجليل القزويني الرازي**» (من علماء الإمامية في القرن السادس الهجري)كتب في كتابه «**نقض الفضائح**» بشأن إبلاغ الشريعة المحمدية ما يلي: "... لا حاجة للمعصوم لأجل قبول الشرعيات بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وظهور المعجزات الدالة على صدقه، إذ من اللازم تحصيل المعارف الشرعية من كتاب الله والأخبار المتواترة وإجماع الأمة، ومثالُ هذه المسألة: أن يوجد في عهد حضور الإمام في مكة أو في المدينة أو في الكوفة، علماءٌ وفقهاءٌ يتعلم العوام منهم الشريعة وإن لم يكونوا معصومين، فليست العصمة شرطاً في تعليم الشريعة وهذا المعنى معلومٌ ومفهومٌ من كتب الشيعة خلفاً عن سلف، ولا يُمكن إبطاله بثرثرة وهذيان مُداهن مُبتدع. والحمد لِلَّهِ ربِّ العالَمين". (**نقض الفضائح**، انتشارات انجمن آثار ملي، ص١٣٥).

رابعاً: كان كثيرٌ من صحابة رسول الله ﷺ موجودين في زمن صدور الحديث، وكانوا ممن جاهد تحت رايته ﷺ وتعلموا منه وكانوا مُطَّلعين بشكل كامل على أقواله وأفعاله ﷺ، فهل يُمكن التصديق بأن لا يذكر رسول الله ﷺ -وهو مظهر الصدق والحق والإنصاف- أصحابه (من أمثال أبي ذر، وعمار، والمقداد، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود و........) بوصفهم حاملي سُنَّته أيضاً بل يكتفي بذكر حفيده صغير السنّ بوصفه الطريق الوحيد للوصول إلى سُنَّته النبوية؟!

خامساً: إن هذا الكلام لا ينطبق مع الواقع لأننا نعلم أن أحد الأفراد الذين يعتبرونهم من مصاديق **العترة** - أي علي بن أبي طالب عليه السلام- أخذ بعض أحكام السنة النبوية من أحد الصحابة. فالشيعة (سواء منهم الإمامية أم الزيدية) والسنة رووا جميعاً أن أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام عرف حكم الطهارة من «المذي» من طريق المقداد بن الأسود[1]. كما ذُكر أن حكم العقاب بالتحريق بالنار وصل إلى حضرة الأمير عليه السلام من ابن عباس[2].

سادساً: لو كانت «**العترة**» هي الطريق الوحيد للوصول إلى السنة النبوية ومعرفة معاني كتاب الله، فلماذا لم يقم عليّ عليه السلام -الذي اعتزل في بيته حسب قولكم ٢٥ عاماً-، أو لم يقم الإمام الحسن عليه السلام قبل شهادة أبيه أو بعد الصلح مع معاوية بتأليف كتاب في السنة وأحكام الشريعة أو إملائه على بعض الأفراد الموثوقين؟[3] هذا في حين أن ابن حضرة السجاد عليه السلام، أي زيد بن علي بن الحسين، رغم أنه كان مُلاحَقًا مِنْ قِبَل الخلفاء، وأنه قُتِل شهيداً في نهاية الأمر، قام أحد تلامذته بجمع آرائه وأقواله في كتاب يُعرف اليوم باسم «مُسند الإمام زيد»، وهو في مُتناول أيدينا.

سابعاً: كما نعلم لقد وقع كثيرٌ من الدس والوضع والتخليط في أقوال أئمة أهل البيت، فلو

---

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج١، ص١٩٧ و١٩٩. والميرزا النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، ج١، ص٣٢. والحافظ عبد الرزاق الصنعاني -وكان من قدماء الشيعة-، **المُصنَّف**، ج١، ص١٥٦. و**مُسند الإمام زيد**، كتاب الطهارة، باب الغسل الواجب والسنة، الحديث الخامس. و منصور بن علي ناصف، **التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول**، ج١، ص٨٧.

(٢) **التاج الجامع للأصول**، ج٣، ص٧٨، ويُراجع أيضاً كتاب «**شاهراه اتحاد**» أي طريق الاتحاد، للأستاذ حيدر علي قلمداران، ص٢٢٨.

(٣) لا يوجد في التاريخ أي إشارة إلى قيام أولئك الأئمة الكرام بمثل هذا العمل.

كانت «**العترة**» هي الطريق الوحيد أو أهم طريق للوصول إلى سُنَّة آخر أنبياء الله، لقام الحق تعالى بحفظ أحكام آخر شرائعه التي تُناط بها سعادة البشر إلى يوم القيامة، على نحو أفضل، ولما سمح بتعرّض حَمَلَة السنة إلى كل هذا المقدار من التلف لما جمعوه[1] أو الخلط والوضع حتى اضطر الفقهاء إلى الاعتماد على الظنّ والتخمين!

بعد أن بيّنَّا ادِّعاء علماء الإمامية ومحَّصْناه، نقول في الإجابة عن ذلك السؤال[2] ما يلي:

حتى لو قبلنا حديث «**الثقلين**» على ذات النحو الذي يُحِبُّه فقهاء الإمامية، فإن هذا الحديث لا يُفيد ذلك المعنى الذي يرى أنه يجب أخذ الفقه الإسلامي من طريق أهل البيت فقط، لأن القرآن المجيد يقول: ﴿**وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ**﴾ [التوبة/ ١٢٢].

فهذه الآية المُباركة تُبيِّن بصراحة تامة أن فقه الإسلام لم يكن ينتشر ويُروى للناس من طريق أهل البيت فقط، بل كان التعرُّف على أحكام الدين والتعلُّم من النبيّ الأكرم ﷺ مُتاحاً للآخرين أيضاً وكانت تأتي إلى المدينة جماعات مُختلفة من الناس - لم يكونوا معصومين- وكانوا يتفقَّهون في الدين ويُصبحون من أصحاب العلم به ويُصبح من الواجب عليهم بعد عودتهم إلى أقوامهم أن يُعلموهم علم الدين الذي تعلموه. فالقرآن الكريم إذن لم يعتبر التفقه في الدين والرجوع المُباشر إلى القرآن والسنة واستمرار دعوة الإسلام والتعليم والتعلم مُنحصراً و مختصًّا بجماعة خاصة، ولم يعترف بوجود واسطة بين الناس والشريعة سوى واسطة النبيّ ﷺ.

علاوةً على ذلك، فإننا نقرأ في التاريخ أن رسول الله ﷺ كان كثيراً ما يُرسل أصحابه إلى الأقوام المُختلفين لتعليمهم الدين وأحكام الإسلام. وإرسال «معاذ بن جبل» والآخرين، ومن

---

(١) مثل مكتوبات «محمد بن أبي عمير الأزدي» التي جمعها من أقوال الأئمة عليهم السلام وأخفاها فتلفت وضاعت!

(٢) إجابتنا هنا هي رأي ووجهة نظر أخينا العزيز والمُفسِّر الذي لا نظير له للقرآن الفقيه المُتبحِّر جناب «**السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي**» -أيّده الله تعالى- التي سمعتها منه مراراً في المُباحثات العلمية وهو رأيٌ أعتقد به وأُؤمن به تماماً من صميم قلبي، وآمل أن يلقى الانتباه والتأمل الجدي مِنْ قِبَل إخوتنا في الإيمان.

جملتهم تلك الجماعة الكبيرة التي أرسلها رسول الله ﷺ إلى مناطق بعيدة لأجل تعليم الدين وأحكام الإسلام فقُتلت على أيدي المُشْرِكين في الحادثة الشهيرة بحادثة «بئر معونة» والجماعة الذين قُتلوا في حادثة «الرجيع» أمورٌ معروفة ومشهورة في تاريخ الإسلام ولا مُنكِر لها.

والحاصل: إن دين الله لم يكن يُبلَّغ بواسطة أهل البيت فقط، كي يكون الناس مأمورين بأن يأخذوا الفقه عنهم فقط، بل كان كبار الصحابة أيضاً الذين أمضوا سنوات عمرهم الطويلة برفقة النبيّ الأكرم ﷺ وكانوا خاضعين لتربيته وتعليمه ﷺ لهم، من مُبلِّغي الدين والدعاة إليه أيضاً. خاصةً أن قوله تعالى: ﴿فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء/ ١٠٩] يُثبت أن النبيّ الأكرم ﷺ الذي أكرمه الله بوسام فخار ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير/ ٢٤] لم يكن يُخفي عن أحد أمور الشريعة التي تُناط بها هداية الناس، ولم يكن يضعها في مُتناول عدد خاص من أسرته فحسب.

كان رسول الله ﷺ يقول بعد خطبه: **"فَلْيُبَلِّغ الشَّاهِدُ مِنْكُم الغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سامعٍ"**[(١)]، وَكان ﷺ يقول كذلك: **"نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا، سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ بَلَّغَهَا عَنِّي، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"**[(٢)].

لاحظوا أن النبيّ الأكرم ﷺ لم يجعل تبليغ علم الشريعة ونقل الأحكام مختصَّاً ومُنحصراً بفئة أو أشخاص مُحدَّدين.

بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، لا بُدَّ من الرجوع إلى من بقي من الصحابة للتعرّف الصحيح على الفقه الإسلامي وأن لا نعتبر أنفسنا –دونما دليل- في غنى عنهم، كما أننا يجب أن نُحقق بدقة في أحاديث أهل البيت، ومن جملتهم الإمام زيد رحمه الله ابن الإمام السجاد التي دُوِّنت وحُفظت في كتب الزيدية، وأحاديث سائر أئمة أهل البيت التي حُفظت وضُبطت سنداً ومتناً في كتب الإمامية، ونقارنها مع القرآن الكريم وندرس الفقه الإسلامي على نحو جامع الأطراف.

ولا يفوتنا القول: إنه استناداً إلى إقرار علمائنا، فإن أئمة أهل البيت كانوا في الغالب في حال

---

(١) حديث مشهور رواه جُلّ المُحدِّثين، فأخرجه مثلاً البُخَارِي في **صحيحه**، ٢، ٢١٥(١٧٣٩).

(٢) أخرجه أحمد في **المسند**، ٣، ٢٢٥، وابن ماجة في **السنن**، (٢٣٦) وغيرهما.

التقية بسبب جور الخلفاء الأمويين والعباسيين، ولم يكونوا يُظهرون آراءهم بصراحة إلا قليلاً، والأمر الذي لا ريب فيه أنه لا يوجد لدينا أي كتاب مُدوَّن عن الأئمة في الفقه وأحكام الشريعة، وأن كُتُبَ فِقْهِنَا ورِوَايَاتِنَا دُوِّنت بعد عصر الأئمة، واحتوت للأسف أخباراً متعارضة ومتخالفة يناقِضُ بعضها بعضاً، وكما ذكرنا في الصفحات السابقة وقع كثيرٌ من الوَضْع والدسّ والخلط في أحاديث الأئمة. وللأسف لقد افتروا على أئمة أهل البيت عليهم السلام أكثر مما افتروه على الآخرين، ومُؤلفو كتب الأخبار أيضاً لم يكونوا فقهاء من أصحاب النظر ولا كان لهم علمٌ عميقٌ بالقرآن الكريم فدوَّنوا وسجَّلوا كل ما وصل إلى أيديهم سواءً كان صحيحاً أو غير صحيح. وهذا خلافاً للشيعة الزيدية الذين يمتلكون بين أيديهم كتاب «**المُسند**» أو «**المجموع الفقهي**» المروي عن الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي أملاه على تلميذه «**أبي خالد الواسطي**» رحمه الله. كما بقيت عن أئمة أهل السنة - الذين كانوا من مُحبي أهل البيت ولم يكونوا حقيقةً على صلة جيدة بخلفاء الجور[1] - كتباً هي من تأليفهم المُباشر منها «**المُوطأ**» تأليف الإمام

---

(١) راجع حول هذا الموضوع كتاب «**شاهراه اتّحاد**» (**أي طريق الاتّحاد**) تأليف جناب الأستاذ «قلمداران»، ص ١٦٤.

وأذكر هنا كدليل على محبة أئمة أهل السنة لأهل البيت - عليهم السلام - شاهدين على سبيل المثال أنقلهما من كتاب الشيخ «**عبد الجليل القزويني الرازي**». كان الشيخ عبد الجليل من علماء الشيعة الإمامية الكبار في القرن السادس الهجري، وقد ألف كتابه في الدفاع عن مذهب التشيّع و الردّ على أحد كُتَّاب أهل السنة وسمَّى كتابه: «**بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض**». ويقول في (ص ١٥٩) عن أبي حنيفة: "... **وفضلاء أصحاب أبي حنيفة يعلمون أن أبا جعفر المنصور قتل أبا حنيفة بسبب ولائه لآل الرسول وحبه لهم..... وقد روى [أبو حنيفة] عن محمد الباقر وجعفر الصادق وكان موحداً وعدلياً ومتولياً لآل المصطفى وانتقل إلى جوار رحمة ربه**". واعتبر الشافعيَّ كذلك من محبي أهل البيت.

ولكننا سوف ننقل هنا مطلباً من حاشية ذلك الكتاب (ص ١٦٠):

"يقول ابن النديم في الفن الثالث من المقالة السادسة من كتابه الفهرست: "**وكان الشافعي شديداً في التشيع، وذكر له رجل يوماً مسألةً فأجاب فيها، فقال له: خالفتَ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه! فقال له: ثبِّت لي هذا عن عليِّ بن أبي طالب حتى أضع خدي على التراب وأقول قد أخطأتُ وأرجع عن قولي إلى قوله. وحضر ذات يوم مجلساً فيه بعض الطالبيين فقال: لا أتكلم في مجلس بحضرة أحدهم هم أحق بالكلام ولهم الرياسة والفضل**".

مالك، أو «**الأم**» تأليف الإمام الشافعي، أو «**المُسند**» جمع الإمام أحمد بن حنبل وغيره...[1].

نعم، على إثر بروز المشاكل التي تحدثنا عنها، اضطر الفقهاء المتأخِّرون، خلافاً لفقهاء السلف من الشيعة الذين لم يكونوا يحتجُّون بـ«خبر الآحاد» غير المحفوف بالقرائن[2]، اضطرَّ المتأخِّرون للتمسك في أحكام الشرع بالعمل بخبر الواحد وأن يعتبروه حُجَّةً، حتى أنهم أخذوا يُخَصِّصُون به آيات القرآن الكريم البينات!! وقد اعترفوا بالطبع أن حجية خبر الواحد هي في مورد انسداد باب العلم، أي أنه لما كان باب العلم ببعض الأحكام الفرعية مسدوداً بزعمهم، فإنهم اتجهوا إلى العمل بالظن واضطرُّوا للاكتفاء بخبر الواحد الظني[3]!

ولكن خلافاً لظن العلماء فإن باب العلم - بحمد الله تعالى- لم ينسد، لكن بشرط أن يقوم الفقهاء بالتحقيق في المسائل الشرعية على النحو الذي بيَّنَّاه.

ذلك أننا إذا رأينا رواية قد رُوِيت من طرق مختلفة وبأسانيد متفاوتة فإننا سنطمئن بالطبع إلى صدورها من جانب الشارع، لكن الفقهاء - عملاً بمبدأ ﴿**كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾ [الروم/ ٣٢] - لا يريدون أن يسيروا في هذا الطريق ويريدون الاكتفاء بأخبار الآحاد والروايات الضعيفة والظنية، وأحياناً يصلون من خلال ذلك إلى نتائج عجيبة وغريبة!

---

(١) قمت بتأليف كتابٍ مفصَّلٍ في هذا الأمر - تسهيلاً لعمل المحققين - سمَّيْتُهُ: "**جامع المنقول في سنن الرسول**".

(٢) لم يكن قدماء الشيعة يعتمدون خبر الواحد، حتى أن «محمد بن إدريس الحلي» اعتبر في كتابه «**السرائر**» (ص٥، قم، المطبعة العلمية) أن أخبار الآحاد من عوامل هدم الإسلام.

(٣) إن السبب في عدم إمكانية الاعتماد على «خبر الواحد» هو أننا لا نستطيع أن نتيقَّن أن راويه لم يكذب، وحتى لو افترضنا أننا تأكَّدنا واطمأننا إلى صدقه، فإننا لا نستطيع أن نجزم على وجه القطع أنه لم يُخْدَعْ بظاهر راوٍ آخر أو لم يقع دون قصد في سهوٍ أو نسيان.

وقد ألف آية الله «سيد محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني» كتاباً ضخماً في عدم حجّيّة الظنّ، وللأسف لم يتيسَّر له طبعه ونشره حتى الآن! [أقول (المُتَرْجِمُ): لقد طُبِعَ الكتاب فيما بعد، أي في عام ١٣٧٨ شمسية (الموافق لـ ١٤٢٠ الهجرية و ١٩٩٩م) في طهران مُتَرْجماً إلى الفارسية (ترجمه الدكتور سيد علي أصغر غروي)، وعنوانه: (**پيرامون ظن فقيه و كاربرد آن در فقه**) أي: "حول ظن الفقيه واستعماله في الفقه" ويقع في ٥٨٧ صفحة، وقد اشتريتُ نسخةً منه].

إن مشكلات فقهنا لا تنحصر بالطبع بما ذكرناه، بل إن كاتب هذه السطور، من خلال تجربتي الشخصية، إذ أمضيتُ سنوات طويلة من عمري في الحوزات العلمية، أعتقد أن هناك موارد كثيرة جداً لا موجب للاختلاف فيها سوى التعصب للمذهب والأنس بالعادات والعقائد الموروثة وحب الجاه والاسترزاق بالدين، وبكلمة واحدة أن سبب هذه الخلافات هو «بغي» العلماء بينهم الذي أشار إليه تعالى في سورة الجاثية (الآية ١٧)[1] إذ ينفخ العلماء في نار التفرقة وأحياناً يفتون خلافاً للمدلول الصريح للمستندات والدلائل التي لديهم - بالطبع بعد القيام بأنواع من التأويلات والتوجيهات الباردة والحجج الضعيفة - ويضلون العوام بذلك[2]. أحد النماذج الواضحة تماماً بل الفاضحة على هذا الأمر (أي اختلاف الفقهاء بسبب بغي بعضهم على بعض) مسألة الشهادة الثالثة. فكما ذكر العلامة «محمد تقي الشوشتري» بعد أن أورد الشيخ الصدوق في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**» (ج١/ ص٢٩٠-٢٩١) فصول الأذان كما يرويها عن الإمام الصادق عليه السلام، قال:

"هَذَا هُوَ الأَذَانُ الصَّحِيحُ لا يُزَادُ فِيهِ وَلا يُنْقَصُ مِنْهُ وَالْمُفَوِّضَةُ لَعَنَهُمُ اللهُ قَدْ وَضَعُوا أَخْبَاراً وَزَادُوا بِهَا فِي الأَذَانِ مُحَمَّدٌ وَآلُ مُحَمَّدٍ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ مَرَّتَيْنِ وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِمْ بَعْدَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً وَلِيُّ اللهِ مَرَّتَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى بَدَلَ ذَلِكَ أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَقّاً مَرَّتَيْنِ وَلَا شَكَّ أَنَّ عَلِيّاً وَلِيُّ اللهِ وَأَنَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَقّاً وَأَنَّ مُحَمَّداً وَآلَهُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ وَلَكِنْ ذَلِكَ لَيْسَ فِي أَصْلِ الأَذَانِ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِيُعْرَفَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ الْمُتَّهَمُونَ بِالتَّفْوِيضِ الْمُدَلِّسُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي جُمْلَتِنَا[3]".

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿**وَآتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ...**﴾.

(٢) لقد صدق الملا أحمد النراقي في قصيدته التي قال فيها:

على رأس كل زقاق صيادون	المسجد والمحراب مليء بالدجالين
إن كانت الصحاري مليئة بالسارقين	فإن سُرَّاق المدينة أسوء من سُرَّاق الصحراء
ففي الصحراء يسرقون اللباس والخبز	وفي المدينة يذهبون بإيمان الناس
إن علم الفقه وأحكامه أيها الولد	وإن كان علماً معتبراً عند أهل الإيمان
لكنه أصبح اليوم خيالات	وأصبح سداً للطريق ومانعاً للكمال
إن الفقه جيد ولكن لأجل العمل	لا لأجل البحث والتعريف والجدل

(٣) أورد الحر العاملي في كتابه **وسائل الشيعة**، الجزء الرابع، فصل كتاب الصلاة، الباب ٩ (باب كيفية الأذان

ورغم أن **الشيخ الطوسي** المُلَقَّب بـ «شيخ الطائفة» ذكر في كتابه «**تهذيب الأحكام**» في الباب السابع من كتاب الصلاة: أي باب فصول الأذان والإقامة، الروايات من ٢ إلى ٥، ورغم أنه نقل في هذا الباب أموراً مختلفة حول فصول الأذان، وأعطى توضيحات حولها، ورغم أنه بحث في موضوع قول أو عدم قول "الصلاة خير من النوم"، فإنه لم يُشِر أدنى إشارة إلى الشهادة الثالثة![1]

ونقرأ في كتاب «**شرح اللمعة**» -ومتنه للشهيد الأول وشرحه للشهيد الثاني - ما يلي:

"ويكبر أربعاً في أول الأذان ثم التشهدان بالتوحيد وَالرسالة- ثم الحيعلات الثلاث ثم التكبير ثم التهليل- مثنى مثنى فهذه ثمانية عشر فصلاً. وَالإقامة مثنى في جميع فصولها، وَهي فصول الأذان إلا ما يخرجه. وَيزيد بعد حي على خير العمل قد قامت الصلاة مرتين، وَيُهلِّل في آخرها مرة واحدة ففصولها سبعة عشر تنقص عن الأذان ثلاثة وَيزيد اثنين؛ فهذه جملة الفصول المنقولة شرعاً- وَلا يجوز اعتقاد شرعية غير هذه الفصول- في الأذان وَالإقامة كالتشهد بالولاية لعلي عليه السلام وَأن محمدا وَآله خير البرية أو خير البشر- وَإن كان الواقع كذلك، فما كل واقع حقّاً يجوز إدخاله في العبادات الموظفة شرعاً المحدودة من الله تعالى، فيكون إدخال ذلك فيها بدعةً وَتشريعاً كما لو زاد في الصلاة ركعةً أو تشهداً أو نحو ذلك من العبادات، وَبالجملة فذلك من أحكام الإيمان لا من فصول الأذان. قال الصدوق: إن إدخال ذلك فيه من وضع المفوضة وَهم طائفة من الغلاة[2] ..."[3].

والإقامة وعدد فصولهما...): ثمانية أحاديث (بأرقام: ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١٤، ١٨، و ١٩) حول فصول الأذان والإقامة، ولا توجد الشهادة الثالثة في أيٍّ من تلك الأحاديث، ثم نقل الحر العاملي كلام الشيخ الصدوق الذي أوردناه في المتن (أعلاه) في ص ٦٤٨ و ٦٤٩.

(١) الشيخ الطوسي، **تهذيب الأحكام**، طهران، دار الكتب الإسلامية، "باب عدد فصول الأذان والإقامة و وصفهما" ج٢، ص ٥٩ فما بعد.

(٢) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد العاملي (ت ٩٦٦هـ)، **شرح اللمعة الدمشقية**، انتشارات جهان ومكتبة الطباطبائي، ج١، ص ١٠٥ - ١٠٦. أو **الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية**، (الطبعة القديمة في مجلدين من القطع الكبير)، ج ١، ص ٧٠. (المُتَرْجِمُ)

(٣) لا يخفى أنه على الرغم من أن الأئمَّة - عليهم السلام - لم يُشيروا أدنى إشارة إلى الشهادة الثالثة، وحتى أن الشيخ الصدوق لَعَنَ الذين أضافوا هذه الشهادة إلى الأذان، واعتبرها من إضافة غير الشيعة [الذين اندسوا

وكتب العالم الشيعي الشيخ «**عبد الجليل القزويني**» في القرن السادس الهجري يقول:

"رغم أن الشيعة يعتبرون علياً عليه السلام إماماً منصوصاً عليه وأفضل الأمة، إلا أن مذهبهم أنه لو زاد شخص في فصول الأذان بعد الشهادتين جملة أشهد أن علياً ولي الله فإن الأذان يبطل ولا بد من إعادته، ووضع اسم علي في أذان الصلاة بدعة والاعتقاد به معصية[١] وقائله متعرض لغضب الله ولعنته".[٢]

وفي كتاب «**شرائع الإسلام**» [للمحقق الحلي] أيضاً لا نجد أي إشارة إلى الشهادة الثالثة وقد كتب الشهيد الثاني في كتابه «**مسالك الأفهام إلى شرح شرائع الإسلام**» حول رأي المحقق الحلي في عبارة «الصلاة خير من النوم» يقول:

"(قوله: «وكذا يكره قول الصلاة خير من النوم»): بل الأصح التحريم لأنّ الأذان وَالإقامة سنّتان متلقّيتان من الشرع كسائر العبادات، فالزيادة فيهما تشريع محرّم كما يحرم زيادة «محمد وَآله خير البريّة» وإن كانوا عليهم السلام خير البريّة"[٣].

ولكن اليوم، لو رجعتم إلى أي رسالة عملية مما يسمى بـ«توضيح المسائل» فسوف ترون أنهم (أي فقهاء الإمامية) يعتبرون قول الشهادة الثالثة في الأذان مستحباً!! أي أن الجملة التي لم تكن جزءاً من الأذان - طبقاً لمستندات الشيعة أنفسهم فضلاً عن مستندات الفرق الأخرى- وكان الذين أدرجوها في الأذان يُعتَبرون ملعونين لدى بعض الشيعة، أصبح قولها في زماننا، بسبب طبيعة التفرقة المذهبية للمسترزقين بالمذهب، أمر مستحسناً!!!

بالطبع هناك كثير من أمثال هذه العورات في فقهنا، ومنها وقت الغروب الشرعي [٤]،

زوراً بينهم]، لكن الشيخ الطوسي ذكر في كتابه «**المبسوط**» - دون أي دليل شرعي - أن ذكر هذه الشهادة الثالثة في الأذان لا إشكال فيه!! وتَبِعَهُ في ذلك مؤلف **اللمعة** وشارحها. ولا أدري كيف لا يكون في العمل بالبدعة أيُّ إشكالٍ شرعيٍّ ؟! ولا ريب أن القول الذي لا دليل عليه، لا حُجَّة فيه أيًّا كان قائله.

(١) أي الاعتقاد بأن الشهادة الثالثة جزء من الأذان وقولها في الأذان بهذه النية، عندئذ يعد قولها معصية.

(٢) **النقض**، انتشارات انجمن آثار ملي، ص٩٧.

(٣) الشهيد الثاني، **مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام**، ج١، ص ١٩٠.

(٤) ألف آية الله السيد الموسوي الغروي الأصفهاني رسالة حول وقت الغروب الشرعي استناداً إلى الأدلة والمستندات الشيعية آمل أن يتيسر له نشرها وما ذلك على الله بعزيز.

والجمع بين الصلوات دون سبب، والكثير من المسائل الأخرى التي لا مجال لطرحها الآن ونكتفي بالنماذج التي ذكرناها.

ولا يخفى أن كثيراً من العلماء يطلقون شعارات البحث عن الحقيقة ويدَّعون ادِّعاءات يخدعون بها الكثيرين ويُعَجب بها الكثيرون، لكن فعل أولئك العلماء يخالف قولهم!!

لعلكم سمعتم كثيراً على المنابر أو قرأتم في كتب بعض العلماء المعروفين قولهم: "إن واجب العلماء في عصر ختم النبوة هو محاربة تحريف الدين... إن واجب العلماء هو أن يبينوا للناس الحقائق دون إبهام ويقولوا للناس الحقيقة ولو كان ذلك سيسوؤهم. واجب العلماء هو أن يحاربوا الأكاذيب،. واجب العلماء هو أن يفضحوا الكاذبين. إن الفقهاء يذكرون أمراً في باب الغِيبة، يقولون هناك بعض الحالات تستثنى فيها حرمة الغيبة، إحدى هذه الموارد لجواز الغيبة وهو مورد يستخدمه العلماء الكبار جميعاً ويعتقدون أنه ضروري جداً بل أحياناً يرون وجوبه هو «جرح الراوي». ماذا يعني جرح الراوي؟ يعني إذا روى شخص حديثاً عن النبي أو روى شخص حديثاً عن الإمام، هل نقبل روايته على الفور؟ كلا، لابد أن نحقق في حال ذلك الراوي كيف هو؟ هل كان صادقاً أم كاذباً؟..."[1].

لكن العجيب أنه لو قال شخص اليوم كلمة الحق وأظهر الحقائق وأراد أن يوقظ الناس ويوعِّيهم - كما جربت ذلك بنفسي - فإن العلماء لا يكتفون بعدم تأييده والدفاع عنه وتركه وحيداً أمام العوام فحسب، بل إنهم يُبعدون العوام عنه من خلال اتهامهم له بشتى التهم، وَإن لم يفتروا عليه بأنفسهْم فإنهم يسكتون أمام من يسيئون القول في حقه ولا يظهرون علمهم وفي الواقع يِصوِّبون البدع بسكوتهم هذا!!

---

(١) مرتضى المطهري، **حماسهِ حسينى، [الملحمة الحسينية]**، باب وظيفتنا في مواجهة التحريفات، طهران، انتشارات صدرا، ج١، ص١٠٤ - ١٠٥.

تذكيرٌ مهمٌّ

من المناسب هنا أن نذكِّر القراء الأعزاء ببعض النقاط المهمة وبعض المصطلحات التي استُخْدِمَت في هذا الكتاب، أما الذين يرغبون بمعلومات أكثر تفصيلاً فعليهم أن يرجعوا إلى كتب الدراية.

اعلم أن الأخبار (أي الأحاديث) نوعان: ١- الخبر المتواتر. ٢ - خبر الآحاد.

١ - **الخبر المتواتر**: وهو ما بلغ رواتُهُ من الكثرة مبلغاً تحيلُ العادةُ معه إمكان تواطئهم- أي اتفاقهم - على الكذب، واستمرّ ذلك الوصف في جميع الطبقات بلا استثناء. مثل هذا الحديث يفيد العلم.

٢ - **خبر الآحاد**: وهو ما لا ينتهي إلى المتواتر، أي الذي لا يصل رواته إلى حدّ التواتر [سواء كان الراوي واحداً أم أكثر]. ومثل هذا الخبر - إذا لم يكن محفوفاً بالقرائن التي تؤيد صدوره - لا يفيد العلم.

وخبر الآحاد ينقسم إلى عدة أقسام:

أ) **الحديث الصحيح**: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإماميِّ العدل عن مثله دون انقطاع في جميع الطبقات.

وتُعرف العدالة بتنصيص شاهدَين عدلَين عليها، وبعبارة أخرى لا بد من تصريح عالمَين من علماء الرجال بعدالة الراوي، وألا يكون الآخرون قد جرحوه أو ضعّفوه. وإلا فإن قول الجارح مقدَّم على قول غيره باتفاق جمهور العلماء، حتى لو كان عدد المعدلين أكثر من عدد الجارحين.

ب) **الحديث الضعيف**: وهو ما يكون في سلسلة رواته راوٍ أو أكثر مجروح العدالة أي غير متصف بالعدالة ولديه عقائد باطلة أو يكون فاسقاً أو كاذباً أو كافراً أو شاكاً أو مجهول الحال و......

ج) **الحديث المجهول**: وهو الذي يكون أحد رواته أو جميعهم غير معروفي العقيدة أو الأوصاف، رغم أن اسم الراوي مذكور في كتب الرجال، ولكن لم يأت بحقه مدح ولا ذم ولا بيان.

د) **الحديث المهمل**: هو الحديث الذي يكون اسم بعض رواته غير مذكور في كتب الرجال أصلاً.

هـ) **الحديث المرسل**: وهو الذي يكون أحد رواته أو جميعهم غير مذكورين في سنده أو أن يُشار إلى رواته بألفاظ مبهمة مثل "بعضهم" أو "بعض أصحابنا"..... ونحو ذلك.

و) **الحديث المرفوع**: وهو الحديث الذي لم يكن راويه معاصراً للنبي أو الأئمة وَمِنْ ثَمَّ لم يكن في وسعه أن يروي مباشرة عنهم، ومع ذلك روى عنهم ولم تُذكَر الواسطة بين هذا الراوي وبين من روى عنهم في سند الحديث.

تذكيرٌ مُهِمٌّ: سنهتمّ بالقواعد والقوانين التي أشرنا إليها أعلاه عندما يكون متن الحديث غير معلول ولا مخدوش أي لا عيب فيه حسب الظاهر، أما إذا كان المتن مَعِيْبَاً وفيه عِلَّة قادحة فلن يصل الدور إلى نقد السند. وبعبارة أخرى إذا كان في متن الحديث أحد العيوب التي سنذكرها فيما يلي فإن الحديث سيُعتَبَر مردوداً ولو كان سنده يتمتّع بشروط الصحة جميعها. لأن أعداء الإسلام والمفسدين - كما قلنا في الصفحات السابقة - كانوا يضعون أحاديثهم دون أن يذكروا اسمهم، فكانوا ينسبونها إلى رواةٍ معروفين بِـحُسْن السمعة، وفي الواقع كانوا يضعون لأكاذيبهم أسانيد صحيحة أو حسنة. لهذا السبب قلنا إن تمحيص المتن ودراسة مضمون الحديث مُقَدَّمٌ على التحقيق في سنده[1].

---

(١) ضرب الأستاذ البهبودي على هذا النوع مثال «أبو المُفَضَّل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني»، الذي وصفه الرجالي المعروف ابن الغضائري بأنه "وضاع كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد». وقال البهبودي معلِّقاً على ذلك: "وهذا من أشد ما قيل في أحد من الوضّاعين، فإن وجود الأسانيد من دون المتون، يفيدنا أنَّ الرجل كان قد جرَّد من المَعاجم الحديثيّة أسانيد في دفتر وأعدَّها أن يُركّبُ عليها المتون، إذا احتاج إليها! وهكذا وجود المتون من دون الأسانيد، يفيدنا أنَّ الرجل كان يسرق حديث الآخرين أو يضع من عنده أحاديث ويُعِدُّها في دفتر ليكون على استعداد كامل من التزوير". (البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ٧٢)، وكرر البهبودي الموضوع في كتابه وقال مُعَلِّقاً على صنيع «أبو المُفَضَّل محمد بن عبد الله الشيباني» هذا: "أقول: يعني أنه مع كذبه و وضعه، يُركِّبُ الأسانيد، بمعنى أنه يسرق الحديث ممن لَمْ يَرَهُمْ وَلَمْ يَلْقَهُمْ، ويُسنده إلى من رآه ولقيه!". (البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ٢١١).

أما العيوب والعلل التي لا بد أن يخلو متن الحديث منها حتى يكون مقبولاً فهي التالية:

١ - ألا يخالف مضمونُ الحديث النصَّ الصريح لآيات الله تعالى في القرآن الكريم أو مفهومها.

٢ - ألا يخالف سُنَّةَ النبيِّ القطعية أو حقائق التاريخ زمن النبي ﷺ. فمثلاً أسطورة «الغرانيق» نُسِبَت لابن عباس، مع أن ابن عباس لم يكن له من العمر حينذاك[١] سوى ثلاث سنوات وَمِنْ ثَمَّ لا يمكنه أن ينقل مثل هذه الرواية بالطبع!

٣ - ألا يخالف متنُ الحديث الأدلةَ العقلية. فمثلاً، الرواياتُ التي يُستفادُ منها إثباتُ الجسمِ أو نوعٍ من الحدود لِلَّهِ سبحانه وتعالى والتي تخالف العقلَ بكل وضوح مردودةٌ.

٤ - ألا يخالف متنُ الحديثِ القواعدَ والأصولَ الأخلاقيةَ، أو مسلَّماتِ التاريخ. وفي هذا المجال قال الشهيد الثاني: أكذب الحديث ما كذَّبه التاريخ.

٥ - أن لا يخالفَ متنُ الحديثِ الأصولَ والقواعدَ العلميةَ القطعيةَ. وكمثال على ذلك الحديث المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام بأنه روى عن جدِّه الكريم عليِّ بن أبي طالبٍ عليه السلام أنه قال: **"لَبَنُ الْجَارِيَةِ وَبَوْلُهَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثَّوْبُ قَبْلَ أَنْ تَطْعَمَ لِأَنَّ لَبَنَهَا يَخْرُجُ مِنْ مَثَانَةِ أُمِّهَا، وَلَبَنُ الْغُلَامِ لَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثَّوْبُ وَلَا بَوْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ لِأَنَّ لَبَنَ الْغُلَامِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَنْكِبَيْنِ وَالْعَضُدَيْنِ!!!"**[٢].

وأحياناً يكون السند صحيحاً وخاصٌّ بالحديث فعلاً ولكن المتن لم يُنْقَل بأمانة، وكمثال على ذلك ما رواه الكُلَيْنِيّ نفسه عن الإمام الصادق عليه السلام من شكواه من أصحابه قائلاً: **"رَحِمَ اللهُ عَبْداً حَبَّبَنَا إِلَى النَّاسِ وَلَمْ يُبَغِّضْنَا إِلَيْهِمْ؛ أَمَا وَاللهِ لَوْ يَرْوُونَ مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَكَانُوا بِهِ أَعَزَّ وَمَا اسْتَطَاعَ أَحَدٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ أَحَدُهُمْ يَسْمَعُ الْكَلِمَةَ فَيَحُطُّ إِلَيْهَا عَشْراً!"**. (روضة الكافي، حديث ٢٩٣). وقد ذكر البهبودي هذا الحديث في ج٣، ص ٣٩٥ من كتابه **صحيح الكافي**، تحت رقم ٤٣٨٦. ولهذا السبب كان أصل تقييم الحديث بواسطة القرآن أهم أصل من أصول تقييم صحة الحديث ومعرفة درجته، وهو الأصل المُقَدَّم على سائر أصول تقييم الحديث الأخرى والحاكم عليها.

(١) أي حين نزول سورة النجم التي أُدُّعِيَ أن النبي ﷺ نطق خلالها بجملة "تلك الغرانيق ..الخ". (المُتَرْجِمُ).

(٢) الشيخ الصدوق، **علل الشرائع**، ج ١، ص ٢٩٤.

فقال آية الله الخوئي راداً لهذا الحديث:

"إن الرواية لا يُحْـتَمَلُ صحَّتُها ومطابقتها للواقع أبداً؛ للقطع بعدم اختلاف اللبن في الجارية والغلام من حيث المحلّ بأن يخرج لبن الجارية من موضع ويخرج لبن الغلام من موضع آخر، لأن الطبيعة تقتضي خروج اللبن عن موضع معين في النساء بلا فرق في ذلك بين كون الولد ذكراً أو أنثى"[1].

كذلك الأحاديثُ التي تخالف متونُها الموازينَ العلميةَ المعروفةَ بشأن الظواهر والحوادث الطبيعية مثل الخسوف والكسوف والزلازل و... أو التي تقول إن شهر رمضان لا يمكنه أن يكون أقل من ثلاثين يوماً أو التي تتحدث عن خواص الأغذية والأدوية.....، مردودةٌ كلُّها.

٦ – إذا أخبر الحديث عن حادثة مهمة وعلنية تتوفّر لها دواعي النقل في المجامع والمجالس ورغم ذلك لم يروِها إلا شخص أو شخصان كان ذلك سبباً لرفض مثل هذا الحديث.

٧ – إذا أعطى الحديث على أعمال حقيرة وضئيلة ثوابات كثيرة جداً أو عقوبات عظيمة لا تتناسب مع ذلك العمل كان ذلك سبباً لرفض مثل هذه الأحاديث.

وبالطبع هناك موارد أخرى ذُكِرَت في كتب الدراية حول علل المتون التي تستوجب الحكم بعدم صحتها.

---

(١) أبو القاسم الخوئي، **التنقيح في شرح العروة الوثقى**، (كتاب الطهارة)، ج٣، ص ٨٢ فما بعد.

طريقة دراستنا لكتاب «الكافي»

ليتَني كنتُ أستطيع أن أُحَقّق وأُمَحِّص مجلدات «**الكافي**» الثمانية جميعها خدمة لإخواني في الإيمان وأداء لواجبي الإسلامي، لكن وا أسفاه! فإن المرض والضعف اللذين يعاني جسمي منهما، وعدم الشعور بالأمن، وتشرّدي من مكان إلى آخر، وفقداني للكتب والمراجع الكافية، ووضعي الحالي، لا يساعدني على القيام بذلك لاسيما أنني أرى من الضروري أن أقوم بتنقيح وتهذيب مؤلفاتي الأخرى أيضاً، لذلك كما قلت في بداية الكتاب، سأكتفي - كما فعلت في التنقيح السابق لهذا الكتاب - بدراسة وتمحيص المجلَّد الأول من كتاب «**الكافي**» فقط، وأعتقد أن هذا القَدْرَ كافٍ كي يتعرَّف أهل التحقيق على قيمة كتاب الكُلَيْنِيّ: "**الكافي**"، ويستطيع القارئ نفسه أن يحقق في بقية أخبار الكافي على نفس المنوال والنهج الذي اتبعناه في نقد وتمحيص أخبار المجلَّد الأول.

بما أنني قَصَرْتُ عملي في هذا الكتاب على تمحيص أخبار المجلَّد الأول من «**الكافي**» فقط ولم أتكلم عن فروع الكافي إلا على نحو الاستطراد في بعض المواضع فقط، فإنني أرى من اللازم أن أُذكِّر هنا بنقطة مهمة بشأن الفروع، والتي لا تجوز الغفلة عنها، فعلى أهل التحقيق أن ينتبهوا إلى أن رواة أحاديث فروع الكافي هم ذات الرواة غير الموثوقين والكذابين والوضّاعين الذين افترَوا أخبار أصول الكافي وروَّجوا للشرك والخرافات باسم أصول العقائد ونفخوا في نار التفرقة المذهبية، وفي الواقع ظلموا الأئمَّة عليهم السلام بما افترَوه عليهم من أحاديث، وَمِنْ ثَمَّ فلا يمكن الاعتماد على منقولات مثل هؤلاء الأفراد، فعلى العلماء الطالبين للحق أن ينتبهوا إلى هذه الحقيقة عند الرجوع إلى أحاديث الفروع المرويَّة عنهم، خاصة في أمر الاستنباط والفتوى، وما لم يُحَقِّقُوا ويُدَقِّقوا بشكل كامل لا يجوز لهم أن يقبلوا منقولاتهم تسامحاً أو اعتماداً على حسن الظن الذي لا دليل عليه.

والأمر الآخر الذي غفل عنه كثير من العلماء هو قولهم إن الرواية الصحيحة هي تلك التي يكون راويها إمامياً وثقةً، وللأسف لم ينتبه هؤلاء العلماء إلى أن مجرد كون الراوي إمامياً وغير كاذب ليس كافياً، بل لابد أن يدققوا بشكل كامل بالأخبار المنقولة عن هذا الراوي ويفحصوها ليَرَوا: هل تتفق هذه الأخبار التي رُوِيَت عن طريق هذا الراوي مع القرآن والعقل أم لا؟ لأنَّ أحد الأدلة على ضعف الراوي في نظرنا، حتى لو لم يكن مُتَّهَماً بالكذب، هو روايته لأخبار خرافية. (فتأمل جداً).

ومن المناسب لهذا الموضوع أن أنقل هنا رأي أحد علماء الشيعة [المعاصرين][1] في هذا المجال:

"وقد أَمْعَنَ القُصَّاصُ والوعَّاظُ في الكذب على الرسول ﷺ فنسبوا إليه وعوداً وأقوالاً في الزهد في الدنيا وفضل البلاء والفقر والمرض والجوع و[فضل وثواب] الأيام والساعات والأذكار والأدعية، وأسرفوا في عرضهم للمكافأة التي يلقاها الإنسان إذا صلى ركعتين في بعض الليالي أو الأيام، أو صام يوماً أو أكثر من بعض الشهور أو سعى لزيارة بعض الأولياء والأتقياء، فأعطوه على كل ركعة مئات القصور وآلاف الحور والولدان والأثاث المصنوع من الزبرجد والياقوت والمرجان، وعن كل يوم صامه أو خطوة مشاها إلى زيارة ولي أو عيادة مريض آلاف الحسنات وأسقطوا عنه آلاف السيئات، وكان له أجر ألف حاج وألف معتمر وثواب من صبر وأحسن كأيوب وأمثاله من النبيين والصديقين كما جاء في بعض المرويات، وفرشوا له طريق الجنة بالورود والرياحين حتى ولو لم يفعل بعد ذلك من الطاعات شيئاً، بل وحتى لو فعل المنكرات كما تصرح بذلك بعض مروياتهم!

وجاء في تفسير علي بن إبراهيم [القُمِّيّ] أن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال: «**مَنْ ذَكَرَنَا أَوْ ذُكِرْنَا عِنْدَهُ فَخَرَجَ مِنْ عَيْنِهِ دَمْعٌ مِثْلُ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ غَفَرَ اللهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ!**»[2] **.......**

وحتى لا يتسرب الشك إلى هذه الموضوعات وتبقى عنصراً مؤثراً على العامة تشدهم إلى

---

(١) هو الأستاذ الشيخ السيد **هاشم معروف الحسني** في كتابه **الموضوعات في الأخبار والآثار**.

(٢) المجلسي، **بحار الأنوار**، باب ٣٤- ثواب البكاء على مصيبته و مصائب سائر الأئمة (ع)، ٤٤، ٢٧٨، نقلاً عن تفسير علي بن إبراهيم القمي. والحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١٢، ص ٢٠ نقلاً عن كتاب الأخوان للصدوق. (المُتَرْجِمُ)

تلك الحلقات التي كانت تملأ المساجد والنوادي وتوفر لهم الهبات والعطاء، فقد وضع القصاصون أحاديث لتدعيم مروياتهم وأساطيرهم وزيفوا لها الأسانيد التي تربطها بالنبيّ ﷺ بأسلوب يوحي بصحتها، ويزف لهم البشائر بالحصول على تلك الدرجات التي وعدهم القصاصون بها، فرووا لهم أن الإمام عليه السلام قال: "مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ اللهِ عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَهُ رَجَاءَ ذَلِكَ الثَّوَابِ أُعْطِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ رسول الله قاله"[1]. وأن النبيّ ﷺ قال: "مَنْ حدَّث عنِّي حديثاً هو لِـلَّهِ رضاً فأنا قلتُهُ وبه أُرْسِلْتُ"[2]، إلى غير ذلك من المرويات بهذا المعنى، وقد أخذ بها الشيعة والسنة، واستخرج الشيعة منها قاعدة أضافوها إلى مدارك الأحكام وأصولها أطلقوا عليها "قاعدة التسامح في أدلة السنن"، مع العلم بأن أسانيدها لم تتوفر فيها شروط العمل بالرواية، لأن بينهم من هو متهم في دينه وبينهم من هو مجهول الحال إذا استثنينا رواية واحدة عدها بعض المحدثين من قسم الصحيح لأن الراوي لها من الممدوحين في كتب الرجال، مع العلم بأن مجرد ذلك لا يمنع من رد الرواية إذا كانت مخالفة لكتاب الله أو للخبر المقطوع بصدوره.

على أن هذا النوع من المرويات على تقدير صدوره فلابد وأن يكون المراد من البلوغ الذي نصَّت عليه هو البلوغ بالطرق التي تطمئن إليه النفس لا غيره.

وقد نصَّ كتابُ الله على حرمة الكذب وتوعَّد الكاذبين بالعذاب والعقاب الشديد ولعنهم أكثر من مرة في مختلف المناسبات، ولم يستثن من ذلك الكذب في الطاعات والخيرات، كما وإن الرسول حينما توعَّد الكاذبين عليه ولعنهم كما جاء في قوله: **"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار"**، لم يستثن هذا النوع من الكذب عليه، ولا يستطيع أحد أن يدعي بأن الكذب في الطاعات لا يُعَدُّ كذباً، وقد اعترف القصاص بأنهم يكذبون على الرسول ﷺ، وكان عذرهم

---

(١) انظر: الكُلَيْنِيّ، **الكافي**، ج ٢، ص ٨٧. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج٢، ص ٢٥٦ نقلاً عن ثواب الأعمال للصدوق، والمحاسن للبرقي. والحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج١، ص ٨١-٨٢، نقلاً عن ابن بابويه (الشيخ الصدوق) وعن الكُلَيْنِيّ وعن ابن فهد الحلي في عدة الداعي وابن طاوس في الإقبال.

(٢) انظر الشيخ الصدوق، **معاني الأخبار** (ص ٣٩٠)، ولفظه: " قال رسول الله (ص) : **"فَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ مُوَافِقٍ لِلْحَقِّ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ الْحَقَّ فَلَمْ أَقُلْهُ، وَلَنْ أَقُولَ إِلَّا الْحَقَّ"**.

في ذلك أنهم يكذبون له لا عليه!!

ومن الغريب أن الفقهاء قد عدُّوا الكذب من الكبائر ومع ذلك فقد تساهلوا في هذا النوع من الأحاديث المكذوبة، وأمعنوا في البحث عن أدلة الأحكام متناً وسنداً فضعَّفوا الحديث وأسقطوه لأقل شبهة في سنده أو متنه ولما جاؤوا إلى أحاديث الترغيب والتخويف والفضائل [التي يُقال لها اصطلاحاً: روايات السُّنَن] وقفوا إلى جانبها متجاهلين كل ما قرروه في أصولهم وفقههم لا لشيء إلا لأن القصاص والوعاظ قد رووا لهم عن الرسول والإمام أنهما قالا من بلغه ثواب على عمل ففعله أوتيه وإن لم يكن رسول الله قاله!

والأغرب من ذلك أن المتأخرين ممن ألف في أصول الفقه من علماء الشيعة قد أخذوا بهذه المرويات بدون تحقيق في مضامينها ولا تمحيص لأسانيدها وعلى أساسها قالوا: بأن المرويات المتعلقة بالسنن كالتي تجري على ألسنة الوعاظ وغيرهم سواء كانت من نوع المسانيد أو المراسيل يمكن إعطاء مضامينها حقه من الرجحان أو الاستحباب حتى ولو لم تكن صادرة عن المعصوم!! ......

ولكن الأخذ بها يتوقف على صدورها عن النبي أو الإمام (ع)، وقد ذكرنا أن أسانيدها لم تتوفر فيها الشروط المطلوبة وأنها من صنع القصاصين والوعاظ ليؤكدوا بها مروياتهم في الترغيب والترهيب التي يستدرُّون بها عطف الناس وهباتهم، وعلى تقدير صحتها فالبلوغ الذي أرشد النبيُّ أو الإمام إلى الأخذ به هو البلوغ الذي تطمئن إليه النفس كما ذكرنا، أقول ذلك في حين أني لا أستبعد بعض مرويات القصاصين والوعاظ وغير الموثوقين وإن لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة في الراوي والرواية، إذ ليس كل ما يرويه غير الموثوق في دينه مكذوباً لجواز أن يصدق الكاذب أحياناً، ولكن الذي أدَّعيه أن الأخذ بجميع مروياتهم واعتبارها في مستوى الصحيح ولو من حيث ترتيب الآثار عليها كما هو المستفاد من أخبار " مَنْ بَلَغَهُ ..." مع العلم بأن أكثرها مكذوبة عليه أو مبالغ فيها بنحو لا يستسيغه العقل ولا يقره منطق الشرائع والأديان، جعلُها في هذا المستوى يُشَجِّعُ الكذبة والمرتزقة من الوعاظ على المتاجرة بالدين واستغلال المستضعفين، وفي الوقت ذاته ربما يُخَذِّرُ السامع عن العمل ويبعث في نفسه روح الاتكال على الثواب الموعود به عندما يسمع أن الدمعة التي لا تزيد عن جناح بعوضة إذا خرجت من عينه

حزناً على ما أصاب أهل البيت (ع) يغفر الله له بسببها جميع ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر كما جاء في رواية علي بن إبراهيم عن الإمام جعفر بن محمد عليه السلام.

ومهما كان الحال فلا أكون مغالياً إذا قلت: أن الكثير من المتدينين من عوام الشيعة والسنة يفعلون الكثير من المنكرات والمعاصي، ويعتقدون بأن زيارة الحسين عليه السلام والبكاء أو التباكي عليه -كما جاء في بعض المرويات- والأعمال المأثورة في رمضان وغيره، توفر عليهم ممارسة الالتزام بالطاعات واجتناب الشهوات اعتماداً على مرويات الوعاظ والقصاصين وأحاديث " مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ عَلَى عَمَلٍ ". ....

إن القرآن الكريم الذي وضع أصول الإسلام وفروعه وحثَّ على الطاعات والأعمال الصالحات ووعد المطيعين والعاملين جنات فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، ولم يحدد أنواع تلك الملذات والخيرات، قد توعدهم في الوقت ذاته بالعقوبة الصارمة والعذاب الأليم، وصور لهم جهنم وأهوالها ومخاطرها كما صور لهم الجنة ونعيمها وخيراتها، وترك الإنسان بين اليأس والأمل حتى لا يترك ما عليه اتكالاً على عفو الله ورحمته، ولا يقف مكتوف اليدين بمجرد أنه عصاه في بعض الأعمال يائساً من قبوله إذا رجع لطاعته، بل فتح له باب التوبة ومهد له طريق العودة ووعده أجراً عظيماً وجزاء كريماً.

[نعم] لقد أَلْمَحَتْ بعضُ الآيات والنصوص عن الرسول والأئمة إلى أن الله سبحانه قد يضاعف الجزاء على الأعمال الصالحات، ولكن لم يرد في آية من آيات الكتاب ولا في حديث صحيح عن الرسول أو الأئمة (ع) أن عملاً واحداً من أعمال الخير مهما كان نوعه يغفر الذنوب جميعها ولو كانت كزبد البحر وعدد الرمل والحصى كما جاء في أحاديث القصاصين التي نسبوها إلى الرسول والأئمة الهداة الميامين.

و[أساساً] هل يجوز على الرسول العظيم صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول لابنته فاطمة سيدة النساء: اعملي يا فاطمة فلن أغنى عنك من الله شيئاً، ويقول في الوقت ذاته: لمن حضر معه وقعة بدر من المسلمين، اعملوا ما شئتم فإن الله قد غفر لكم؟! وهل يجوز على من قال: إن الحديث إذا لم يوافق العقل والكتاب فليس من أحاديثنا وهو مدسوس علينا، هل يجوز عليه أن يقول ذلك، ثم يخبر

عن نساء الجنة بأن مقعد الواحدة منهن ميل في ميل، وإذا كان مقعدها يحتاج إلى هذه المساحة العريضة الواسعة، فيجب أن يبلغ طولها ضعفي هذه المساحة على أقل التقادير، ولابد وأن يخلق الله لهن رجالاً بهذا الطول والعرض، أو يحشر الله المؤمنين بغير أجسامهم التي كانوا بها في الدنيا ليتم التجانس بنيهما!!"[1]. انتهى من كلام السيد هاشم معروف الحسني.

والآن حان الوقت كي نقوم في هذا الكتاب بالتعريف بعدد من رواة «الكافي» كي يتعرَّف عليهم القارئ ويفكِّر قليلاً في نفسه ويحكم هل من الصحيح أن يرهن آخرته وسعادته الأبدية وما سيجيب به الباري تعالى يوم القيامة بأخبار مثل هؤلاء الأفراد غير الموثوقين أم لا؟

وسوف تلاحظون أننا في هذا الكتاب الحاضر سنقوم، في أكثر الأبواب، بذكر رأي الباقِرَيْن: محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي بشأن الأحاديث التي سنقوم بدراستها وتمحيصها كي نُطْلِع القراء على رأيهما، ثم سنقوم بنقد ودراسة الأحاديث وسنسعى أكثر إلى التحقيق في متونها وإلى مقارنة تلك المتون مع القرآن لنعرف مدى اتفاقها معه. ولَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلا بِالله الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الأخبار والآثار**، ص ١٦٩ إلى ١٧٥. والكلمات التي بين معقوفتين [] للسيد البرقعي بغية التوضيح. (المُتَرْجِمُ)

[نقد أحاديث أصول الكافي ورُوَاتِهِ]

١- كتاب العقل والجهل

في هذا الباب ٣٦ حديثاً[١]، اعتبر الأستاذ البهبودي ثلاثةً منها فقط صحيحةً (الأول، والعاشر، والسبع والعشرين)، في حين اعتبر المجلسي الأحاديث الثلاثة (الأول، والعاشر، والثامن عشر) منها فقط صحيحةً.

← **الحديث ١** – أحد رواة الخبر المذكور «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ» مجهول الحال.

← **الحديث ٢** – أحد رواة هذا الحديث «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّد» مجهول ومشتَرَك. وهو روى عَنْ «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الذي سنعرِّف بحاله هنا قبل الانتقال إلى الرواية الثالثة. هذا الرجل المُفْتَضَح روى عَنْ «عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ» الذي هو راو مشرك بين شخص مجهول وشخص غير مجهول، وهو روى بدوره عن شخصٍ ضعيفٍ كذَّابٍ يُدعى «مُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ» عَنْ «سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ» الذي اعتبروه قصَّاصاً وشاعراً وضعيفاً، وَناووسيَّ المذهب وَأنه كان سيِّئَ العاقبة.

وأما متن الحديث فيقول: "هَبَطَ جَبْرَئِيلُ عَلَى آدَمَ عليه السلام فَقَالَ: يَا آدَمُ! إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أُخَيِّرَكَ وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ فَاخْتَرْهَا وَدَعِ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: يَا جَبْرَئِيلُ! وَمَا الثَّلَاثُ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ وَالْحَيَاءُ وَالدِّينُ. فَقَالَ آدَمُ: إِنِّي قَدِ اخْتَرْتُ الْعَقْلَ. فَقَالَ جَبْرَئِيلُ: لِلْحَيَاءِ وَالدِّينِ انْصَرِفَا وَدَعَاهُ. فَقَالَا: يَا جَبْرَئِيلُ! إِنَّا أُمِرْنَا أَنْ نَكُونَ مَعَ الْعَقْلِ حَيْثُ كَانَ. قَالَ: فَشَأْنَكُمَا. وَعَرَجَ ".

أقول: فمفاد الحديث أن الدين والحياء لم يُطيعا جبريل في ترك آدم، مع أن الله اعتبر جبريل

(١) روى الكُلَيْنِيُّ في هذا الباب ٣٤ حديثاً آخر حديث منه يشتمل على ثلاثة أحاديث، لذا ذكرنا أن أخبار هذا الباب هي ٣٦ حديثاً. ولا يخفى أن الروايتين الأخيرتين من هذا الباب لم تكونا في أكثر نسخ **الكافي**، كما أن المجلسي لم يُشِرْ إليهما في شرحه على الكافي «**مرآة العقول**».

«مُطاعاً». ويبدو أن الراوي يظنّ أن عالم الملكوت مثل عالم المُلْك، ويتصوّر وجود سلسلة من الرتب الإدارية التي لا يعلمها جبريل!! لذلكَ أمرَ جبريلُ الدينَ والحياءَ بأمرٍ غير ما أمرهما اللهُ به! لذلك عدلا عن الانصياع لأمره!!

لِنَقُمْ الآن – كما وعدنا – ببيان حال الراوي الثاني لهذا الحديث قبل أن ننتقل للحديث الذي بعده.

[نماذج لروايات «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

أَبُو سَعِيدٍ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الآدَميُّ الرازيُّ من معاصري الأئمة التاسع والعاشر والحادي عشر – عليهم السلام – واعتبره النجاشيُّ وابنُ الغضائريّ والشيخ الطوسيُّ، وسائر علماء الرجال مثل ابن الوليد وَالصدوق وَابن نوح: شخصاً ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب، ومن أهل الغلوّ وغير معتمد الحديث[1]. وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري قد أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه[2].

واعتبره الفضلُ بن شاذان أحمقَ![3]. وقال آية الله أبو القاسم الخوئي في كتابه معجم رجال الحديث: "وكيف كان فسهل بن زياد الآدمي ضعيف جزماً، أو أنه لم تثبت وثاقته."[4].

---

(١) انظر مثلاً قول النجاشي في رجاله (ص ١٨٥) عنه: "**٤٩٠ – سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي: كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه. وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها**". (المُتَرْجِمُ)

(٢) انظر مثلاً ما قاله عنه المرحوم ابن الغضائري: "**سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي: كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل**". أحمد بن الحسين بن الغضائري، **رجال ابن الغضائري**، طبع قم، مؤسسه اسماعيليان، ١٣٦٤هـ. ق.، ج٣، ص ١٧٩. (المُتَرْجِمُ).

(٣) انظر **رجال الكشي** (ص ٥٦٦) ذيل الترجمة رقم (١٠٦٨) الخاصة بـ"أبي الخير صالح بن أبي حماد الرازي" وفيها: "قال عليُّ بن محمد القتيبي... كان أبو محمد الفضل [بن شاذان] يرتضيه وَيمدحه **وَلا يرتضي أبا سعيد الآدمي وَيقول هو الأحمق**". (المُتَرْجِمُ)

(٤) أبو القاسم الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ج ٩، ص ٣٥٦. (المُتَرْجِمُ)

أقول: وينبغي أن نعلم أنَّ اسم « سهلِ بنِ زِيَادٍ» هذا يوجد في سند حوالي ٢٣٠٦ حديثاً، وأن كثيراً من روايات الكافي مَرْوِيَّةٌ عنه!!

وعلى كل حال مضمون رواياته بحد ذاته أفضل دليل على ضعفه وانحرافه. وسنذكر هنا بعض أحاديثه على سبيل المثال وغيضًا من فيض:

١- إحدى الأخطاء المشينة لـ«سهل» نقله لقصة «رد الشمس» التي أوردها الكُلَيْنِيّ في الكافي[١]. وقد ذكرت بعض الإيضاحات بشأن هذه الرواية في تحريري الثاني لكتابي «خرافات وفور در زيارات قبور»[٢] (أي الخرافات الوافرة في زيارات القبور) فلا داعي لتكرار ذلك هنا.

٢- وفي هذا المجلّد ذاته من الكافي، في الباب ٦٩، الخبر السادس، حديثٌ يرويه «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا وَجَعَلَنَا خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَانَا مَا عُبِدَ اللهُ"[٣].

ونسأل هنا: هل الإمام يثني على ذاته ويمدح نفسه إلى هذا الحد؟ فلماذا إذن لم يكن جده النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يفعل مثل ذلك [مع أنه أحق بالمدح من أي إنسان آخر]. ثم هل يتخذ الله خزائن من بني البشر؟! فلماذا إذن لم يشر الله تعالى في القرآن أدنى إشارة إلى هذه المسألة بل نجد أنه تعالى يأمر نبيه بصراحة أن يقول للناس: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ**﴾ [الأنعام/ ٥٠]. ثم الإشكال الآخر هو أنه متى تكلمت الشجرة مع الأئمة ولم يطلع على ذلك الأمر العجيب إلّا «محمد بن يحيى» وابنه الكذَّاب «زياد» وأمثالهما؟ وعلاوة على ذلك إذا كان هذان الكذابان قد سمعا شيئاً بشأن حضرة موسى عليه السلام، فينبغي أن يعلما أن الذي تكلم مع موسى لم يكن الشجرة بل كان الله عز وجل هو الذي أوجد الصوت في تلك البقعة.

والسؤال الآخر أنه إذا كان الله لم يُعْبَد إلا بواسطة الأئمة فهل كان الأنبياء والصالحون

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **فروع الكافي**، ج ١، ص ٣١٩.

(٢) يُراجَع كتاب «**زيارت وزيارتنامه**» ص٢٥١ فما بعد.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **الكافي**، ١، ١٩٢. (المُتَرْجِمُ)

يعبدون الله قبل ظهور الإسلام أم لا؟! حقاً لا يمكن إلَّا لعدو أن ينسب مثل هذه القصص للأئمة الكرام عليهم السلام.

٣- وفي الباب ١٧٨ (أو ١٧٧) من الكافي، في الخبر العاشر، يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ قَالَ: "أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ حَمَلَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام مَالًا لَهُ خَطَرٌ فَلَمْ أَرَهُ سُرَّ بِهِ. قَالَ فَاغْتَمَمْتُ لِذَلِكَ وَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ حَمَلْتُ هَذَا الْمَالَ وَلَمْ يُسَرَّ بِهِ! فَقَالَ: يَا غُلَامُ! الطَّسْتَ وَالْمَاءَ. قَالَ: فَقَعَدَ عَلَى كُرْسِيٍّ وَقَالَ بِيَدِهِ وَقَالَ لِلْغُلَامِ: صُبَّ عَلَيَّ الْمَاءَ. قَالَ فَجَعَلَ يَسِيلُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ فِي الطَّسْتِ ذَهَبٌ. ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ لِي: مَنْ كَانَ هَكَذَا لَا يُبَالِي بِالَّذِي حَمَلْتَهُ إِلَيْهِ!!".

ونسأل: حقاً لماذا فعل الإمام عليه السلام مثل هذا الأمر؟ وهل الذي أتى بالمال قام بعملٍ سيِّئٍ حتى يتصرَّف معه الإمام على ذلك النحو ولا يشكره على ما فعل؟

ثم ما فائدة هذه المعجزة؟ إن الذي أتى بالمال لم يكن منكراً لشيء حتى يكفّ عن إنكاره ويؤمن بسبب رؤيته لتلك المعجزة! والأهم من ذلك: لماذا لم يُظْهِر الإمام هذه المعجزة لغير الشيعة حتى يهتدوا؟ ثم إن هذا الخبر لا يتفق مع القرآن لأن المشركين كانوا قد طلبوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يظهر لهم معجزات إن كان صادقاً وقالوا: أرنا بيتاً من ذهب وافعل كيت وكيت فقال الله رداً على كلام المشركين: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ۝ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَرًا رَسُولًا**﴾ [الإسراء/ ٩٣-٩٤].

إذن، لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل تلك الأعمال ولم يَـجْرِ الذهبُ أبداً من بين أصابعه لكن «**سهل بن زياد**» الكذَّاب ينسب إلى الإمام الرضا عليه السلام القيام بهذا الأمر الخارق! ولا يمكننا أن نستبدل القرآن الكريم بكلام راوٍ غير موثوق مثل «سهل».

٤- في **الحديث الخامس** من الباب ١٧٩ من **أصول الكافي** أثبت «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» للإمام العلم بالغيب، خلافاً لآيات القرآن الكريم، ومن هذا الخبر الذي يرويه «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» يَتَبَيَّنُ أن الإمام كان عمله على الدوام إظهار المعجزات وخرق العادات للغلاة والكذَّابين!

٥- وفي الباب ١٨٣ من **أصول الكافي**، في الخبر رقم ١١، يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» بإسناده

عن الإمام الجواد عليه السلام : "أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ. وَإِنَّهُ يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَمْرُ السَّنَةِ وَلِذَلِكَ الْأَمْرِ وُلَاةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: أَنَا وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ صُلْبِي أَئِمَّةٌ مُحَدَّثُونَ!!"[1].

وأقول: إذا كان الأمر كما قال، فَلَكَ أن تسأل: مَنِ الوُلَاة الذين كانوا يتولَّوْنَ الأمور قبل عدَّة سنوات من مجيء النَّبِيِّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ؟؟ ولن تجد إجابة عن سؤالك، لأن القرآن بيَّنَ لنا أنه حتى فترةٍ من الزمن قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن هناك نبيٌّ ولا إمام، قال تعالى: ﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ....**﴾ [المائدة/ ١٩][2].

وكذلك في الخبر ١٢، يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» حديثاً لا يستقيم معناه، ومن البعيد أن ينطق النبيُّ عالي المقام صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام بمثله.

٦- وفي الباب ذاته، في الحديث ١٩، يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» بإسناده حديثاً آخر عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه: "...إِنَّ الْحُسَيْنَ عليه السلام لَمَّا قُتِلَ عَجَّتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهِمَا وَالْمَلَائِكَةُ فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا! ائْذَنْ لَنَا فِي هَلَاكِ الْخَلْقِ حَتَّى نَجُدَّهُمْ عَنْ جَدِيدِ الْأَرْضِ بِمَا اسْتَحَلُّوا حُرْمَتَكَ وَقَتَلُوا صَفْوَتَكَ. فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِمْ: يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِيَ اسْكُنُوا ثُمَّ كَشَفَ حِجَاباً مِنَ الْحُجُبِ فَإِذَا خَلْفَهُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله وسلم وَاثْنَا عَشَرَ وَصِيّاً لَهُ -عليهم السلام- وَأَخَذَ بِيَدِ فُلَانٍ الْقَائِمِ مِنْ بَيْنِهِمْ فَقَالَ: يَا مَلَائِكَتِي وَيَا سَمَاوَاتِي وَيَا أَرْضِي بِهَذَا أَنْتَصِرُ لِهَذَا قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ!!"[3].

ونسأل: أين سيكون قتلة الحسين عليه السلام في زمن الإمام القائم؟ ألن يكونوا قد ماتوا منذ قرون طويلة؟ ألم ينتقم المختار من كثير منهم. ثم أليس يوم القيامة يوم الجزاء والحساب، فما الداعي أن يعاقب الله أولئك القتلة وينتقم منهم قبل يوم القيامة؟!

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **الكافي**، ١، ٥٣٢ - ٥٣٣. (المُتَرْجِمُ)

(٢) المذكور في المتن هو الآية ١٥ من سورة المائدة، دون ذكر نص الآية بل المعنى، مع أنه ليس في الآية ١٥ المعنى الذي يريده المؤلف، بل هو في الآية ١٩ التي ذكرتُها أعلاه، وأعتقد أنه تصحيف من المنضِّد. (المُتَرْجِمُ)

(٣) الكُلَيْنِيّ، **الكافي**، ١، ٥٣٤. (المُتَرْجِمُ)

٧- وفي «**الروضة من الكافي**» أيضاً يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» في الحديث رقم ١٢ بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال جواباً عمَّن سأله عن المقصود من الشمس والقمر والليل في سورة ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحاها....**﴾: فقال: "الشَّمْسُ: رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم بِهِ أَوْضَحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ. والْقَمَرُ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام، وَاللَّيْلِ: أَئِمَّةُ الْجَوْرِ الَّذِينَ اسْتَبَدُّوا بِالْأَمْرِ دُونَ آلِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله وسلم وَجَلَسُوا مَجْلِساً كَانَ آلُ الرَّسُولِ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمْ فَغَشُوا دِينَ اللهِ بِالظُّلْمِ وَالْجَوْرِ!!..."[١].

أقول: ويبدو أن الراوي لم يكن يعلم أن السورة المذكورة نزلت في مكة وفي ذلك الوقت لم يكن هناك خلفاء حتى تشير الآية إليهم، إضافة إلى أن القَسَم بالشيء يدل على أهميته وصلاحه وقدسيته فالله لا يقسم إلَّا بشيء مهم وذي قيمة، فهل كان الخلفاء مقدسين ومهمين إلى ذلك الحد حتى يقسم الله بهم؟ حاشا الإمام الجليل حضرة الصادق عليه السلام الذي كان أعرف الناس بكتاب الله في زمنه أن يقول مثل هذا الكلام.

حقاً إنه لمن دواعي الأسف أن توجد مثل هذه الأحاديث والروايات الضعيفة والمتهافتة في كتب الحديث والتي توفر أرضية خصبة للادعاءات الباطلة والجزافية لأشخاص من مثل «سيد علي محمد باب الشيرازي» [مؤسس نحلة البابية]، فقد استند هذا الشخص إلى سورة القيامة المباركة وقوله تعالى فيها ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ [القيامة/ ٩]، وقال: المراد من الشمس محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن القمر علي عليه السلام، ولذلك فالمقصود من وعد الله لهذين الشخصين بأنهما سيجتمعا هو ظهوري أنا لأن هذين الشخصين اجتمعا في اسمي «علي محمد»، والمراد من القيامة أيضاً قيامي!!!

٨- وفي الخبر ١٣ من «**روضة الكافي**» يدَّعي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» بشأن سورة الغاشية في حديثٍ يُسنِدُه إلى الإمام الصادق عليه السلام أن المقصود هو قيام حضرة القائم. مع أنه من الواضح أن سورة «الغاشية» مكّيَّة والكلام فيها عن يوم القيامة وَلا يوجد أي علاقة لها بالإمام الثاني عشر[٢]!

---

(١) لِـحُسْن الحظ أن كلا الباقرين (المجلسي والبهبودي) اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

(٢) لِـحُسْن الحظ كلا الباقرين (المجلسي والبهبودي) اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

٩- وفي الخبر ١٧٦ من «**روضة الكافي**» يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» حديثاً مخالفاً للقرآن بشكل واضح إذْ يُسْنِدُ فيه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام أنه قال لـ«سَماعة»: "يَا سَمَاعَةُ! إِلَيْنَا إِيَابُ هَذَا الْخَلْقِ وَعَلَيْنَا حِسَابُهُمْ، فَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ ذَنْبٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَمْنَا عَلَى اللهِ فِي تَرْكِهِ لَنَا فَأَجَابَنَا إِلَى ذَلِكَ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّاسِ اسْتَوْهَبْنَاهُ مِنْهُمْ وَأَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ وَعَوَّضَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ!!"[١].

وليت شعري! هل هذا هو معنى «**الآثَار الصَّحيحة عن الصادقين**» التي وعد الكُلَيْنِيّ، في مقدمة كتابه، صديقَه بها؟!

ألم يقرأ الكُلَيْنِيُّ في القرآن أن الله تعالى قال لنبيه الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿**مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ...**﴾ [الأنعام/ ٥٢]، وقال: ﴿**إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ**﴾ [الشعراء/ ١١٣]. وقال: ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**﴾ [الغاشية/ ٢٥ - ٢٦][٢].

أولم يقل الله تعالى لنبيِّه الكريم: ﴿**قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...**﴾ [الأحقاف/ ٩] ؟؟، أو لم يَقُلْ لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم في استفهام إنكاري: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [الزمر/ ١٩] ؟؟.

هل يُمكن للإمام الجليل موسى الكاظم عليه السلام أن يقول مثل ذلك الكلام؟! هل كان الكُلَيْنِيّ الذي نقل مثل هذا الحديث عن «سهل بن زياد» مُحِبَاً حقَّاً للإمام؟

١٠- روى الحرّ العاملي في كتابه «**الوسائل**» عَنْ «**سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ**» أنه أسند إلى الإمام علي بن محمد النقي (الهادي) عليه السلام قوله: "أَهْلُ قُمَّ وَأَهْلُ آبَةَ مَغْفُورٌ لَهُمْ لِزِيَارَتِهِمْ لِجَدِّي عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام بِطُوسَ. أَلَا فَمَنْ زَارَهُ فَأَصَابَهُ فِي طَرِيقِهِ قَطْرَةٌ مِنَ السَّمَاءِ حَرَّمَ اللهُ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ"[٣].

---

(١) لِـحُسْن الحظ كلا الباقرين (المجلسي والبهبودي) اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

(٢) كما تلاحظون تأخير الفعل عن الجار والمجرور المتعلقين به في الآية يفيد الحصر أي أن إياب الخلق وحسابهم على الله وحده فقط لا غيره.

(٣) **وسائل الشيعة**، ج ١٠، ص ٤٣٨، باب «استحباب زيارة قبر الرضا (ع)»، الحديث ١٩.

أقول: هل يمكن أن نجد مخالفةً لتعاليم القرآن وتعاليم الإسلام أكثر من هذا؟ هل يمكن أن يتفوَّه إمام الهداية بمثل هذا الكلام؟!

١١- ويروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» أن شخصاً سأل حضرة أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَائلاً: **جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّا نَسْمَعُ الْآيَاتِ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ هِيَ عِنْدَنَا كَمَا نَسْمَعُهَا وَلَا نُحْسِنُ أَنْ نَقْرَأَهَا كَمَا بَلَغَنَا عَنْكُمْ فَهَلْ نَأْثَمُ؟؟** فَقَالَ الإمام: "لَا اقْرَءُوا كَمَا تَعَلَّمْتُمْ فَسَيَجِيئُكُمْ مَنْ يُعَلِّمُكُمْ"[1].

أقول: أولاً: أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام لم يكونوا يخاطبوهما بعبارة «جعلت فداك»، ولم يكن ذينك الشخصين الجليلين يرضيان أو يسمحان لأصحابهما بذلك فكيف يسمح الأئمة الذين يُعَرِّفُهُم كتاب «**الكافي**» لنا بأن يخاطبهم الآخرون بمثل هذا الخطاب؟!

ثانياً: نسأل: ما ذنب الشيعة الذين لم يروا حضرة القائم وماتوا قبل ظهوره حتى يُحرموا من القرآن الأصلي ولا تتم الحجة عليهم؟

ثالثاً: ليست رواية «**سَهْلِ بنِ زِيَادٍ**» هذه التي تدل على تحريف القرآن هي روايته الوحيدة في هذا المجال، بل قد نُقِلَت عنه روايات عديدة تُشَمّ منها رائحة القول بتحريف القرآن[2] من جملتها الحديث التالي الذي رواه الكُلَيْنِيّ في الكافي:

يروي «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» إسناداً إلى «الْهَيْثَمِ بْنِ عُرْوَةَ التَّمِيمِي» أَنَّهُ قَالَ: سألتُ حضرة الصادق عليه السلام عن آية: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**﴾ [المائدة/ ٦]؟ فقال عليه السلام: "لَيْسَ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا، إِنَّمَا هِيَ ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ﴾. ثُمَّ أَمَرَّ يَدَهُ مِنْ مِرْفَقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ!!"[3].

والسؤال الذي يَطرح نفسه: لماذا لم يذكر الله تعالى نفسه حرف «**من**» بدلاً من حرف «**إلى**» وأوكل بيان ذلك إلى الإمام الصادق عليه السلام؟ هل من الصحيح أن يقول الله «**إلى**» ويقصد منها «**مِنْ**»، ثم يرسل الإمام ويأمره أن يقول لعباده: رغم أنني قلت «**إلى**» لكن مقصودي كان

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ٢، ٦١٩، ح ٣.

(٢) يمكن أن نرى عدداً من هذه الروايات التحريفية في الباب ١٦٥ من المجلد الأول من **الكافي**.

(٣) **فروع الكافي**، ٣، ٢٨، كتاب الطَّهارة، باب حدّ الوجه الذي يُغسَل.

«مِنْ»؟!! فَسُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ[1].

ونسأل: لماذا لم يُعَلِّمْ عليٌّ (عليه السلام) في زمن حكومته الأمَّةَ الحقيقةَ بشأن هذه الآية ولم يبين لهم صورتها الصحيحة؟ ثم نسأل أيضاً هل للحروف ظاهر وباطن أيضاً حتى نقول مثلاً إن باطن «**إلى**» هو «**من**» وأن على الإمام (عليه السلام) أن يبين لنا تأويلها؟ إن هذه الرواية فاضحة إلى درجة أن المجلسي نفسه اعترف في شرحه لهذا الحديث في كتابه «**مرآة العقول**» بأنه استناداً إلى هذه الرواية فإن قراءة الأئمة للآية كانت على ذلك النحو.

١٣ - إحدى تُحَف (!) أحاديث «**سهل**» أيضاً رواية مضمرة[2] أثبتها الكُلَيْنِيّ في «**الكافي**»[3] على هذا النحو: "**عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ مَنْ رَوَاهُ قَالَ قَالَ: إِذَا أَحْزَنَكَ أَمْرٌ فَقُلْ فِي آخِرِ سُجُودِكَ: يَا جَبْرَئِيلُ يَا مُحَمَّدُ يَا جَبْرَئِيلُ يَا مُحَمَّدُ تُكَرِّرُ ذَلِكَ اكْفِيَانِي مَا أَنَا فِيهِ فَإِنَّكُمَا كَافِيَانِ وَاحْفَظَانِي بِإِذْنِ اللهِ فَإِنَّكُمَا حَافِظَان**"[4].

لقد ذكرتُ مراراً في خطبي وكتبي أن مثل هذه الروايات متعارضة تماماً مع القرآن ومضادة له. فالله تعالى يقول: ﴿**أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟**﴾ [الزمر/ ٣٦]. وينبغي أن ننتبه إلى أن

---

(١) راوي الحديث الفاضح رقم ١١ من **روضة الكافي**، الذي سنذكره لاحقاً في هذا الكتاب، هو «**سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ**» الكذَّاب ذاته.

(٢) المقصود من الرواية المضمرة عدم تصريح الكُلَيْنِيّ بشيخه الذي أخذ الرواية عنه بل قوله: "**عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا**". (المُتَرْجِمُ)

(٣) **أصول الكافي**، ٢، ٥٥٨ -٥٥٩، ح ٩، من باب «الدعاء للكرب والهمّ والخوف».

(٤) ولقد تم استبدال هذا الدعاء في الزيارات والأدعية الموضوعة المخترعة إلى عبارة: "**يا محمد يا علي، يا علي يا محمد!!**" وقد ذكَّرْتُ دائماً في خطبي وكتبي بمخالفة هذا الدعاء ومعارضته التامَّة للقرآن الكريم و لتعاليم الإسلام. يُراجَع في ذلك ص ١٦٧ من كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي **زيارة المزارات وأدعية الزيارات**]. في التعليق على أحوال «**حسن مثلة الجمكراني**» الذي تم بيان حاله تحت رقم ١٠٢. أو يُراجع كتابنا «**تضاد مفاتيح الجنان با قرآن**» [أي **مخالفة كتاب مفاتيح الجنان للقرآن**]، وكتابنا: «**دعاهايى از قرآن**» [**أي أدعية من القرآن**].

الاستفهام هنا إنكاريٌّ وتوبيخيٌ يهدف إلى إثبات كفاية الخالق لعباده ودلالة هذا النحو في التعبير أشد من دلالة الجملة الخبرية وأكثر قطعيةً. وقال تعالى أيضاً لعباده: ﴿**وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا**﴾ [النساء/ ٤٥]، إذن كفاية العباد صفة من صفات الحق تعالى، لكن هذا الدعاء يعتبر غير الله كافياً للعباد أيضاً!! وقال تعالى لنبيه الأكرم ﷺ: ﴿**وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ**﴾ [الأنعام/ ١٠٧] أو قال تعالى: ﴿**إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ**﴾ [هود/ ٥٧]. فهل من الممكن أن يقول الإمام ما يخالف القرآن؟ ورغم ذلك كله نرى أشخاصاً من أمثال «**سهل بن زياد**» وأضرابه ينسبون إلى الإمام أنه يدعو غير الله بها في ذلك دعاء جبريل والنبيّ وعليّ ويعتبرون أنهم حافظوه وكافوه ويعارض القرآن بكلامه هذا!!

إن أمثال هؤلاء الرواة ينطبق عليهم قول القرآن الكريم: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الجمعة/ ٥]. والطريف أن نعلم أن الكُلَيْنِيّ ذاته الذي روى عن «سهل بن زياد» تلك الرواية التي يُدْعَى فيها غير الله، روى الرواية التالية أيضاً التي لا ينتبه إليها شعبنا كثيراً:

"عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ؑ قَالَ: "**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ كَرِهَ إِلْحَاحَ النَّاسِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَحَبَّ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ وَيُطْلَبَ مَا عِنْدَهُ**""[1].

يجب أن نعلم أنه بصرف النظر عن أصول الكافي وروضة الكافي فإنه يوجد حوالي ١٠٣٤ رواية في فروع الكافي منقولة عن «سهل بن زياد» هذا، ولذلك من الضروري على طلاب العلم الشرعي - كي لا يُخْدَعوا بعلماء السوء المتعصبين المفرقين بين المسلمين الذي يسترزقون بالدين - أن يحذروا ولا يعتمدوا في استنباط الأحكام الشرعية على «سهل بن زياد». وهنا من الضروري أن أذكر توضيحاً مهماً: لقد ضعَّف قدماء الشيعة جميعهم «سهل بن زياد» هذا، لكن المتأخرين للأسف يقولون: رغم أن «سهلاً» ضعيفٌ إلا أنه إذا كان الرواي عنه هو «عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّد بْنِ إبراهيم عَلَّان» أو «محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي» المعروف بـ«محمد بن أبي عبدالله»

---

(١) **صحيح الكافي**، محمد باقر البهبودي، ج١، ص١٣٧، حديث ٤٥٧. و**أصول الكافي**، ج٢، ص٤٧٥، حديث ٤.

أو «محمد بن الحسن الصفار» أو «محمد بن عقيل الكليني» فإن ضعف «سهل» يُجْبَر عندئذٍ!!

وأقول إن بطلان هذا الكلام واضحٌ، لأنه لا أحد من أولئك الأفراد كان يعلم الغيب ولا أحد منهم كان معصوماً، ولذلك فمن الممكن جداً أن يُخدعوا بظاهر راوٍ ظاهر الصلاح ويصدِّقوا كلامَه، فعلى سبيل المثال، كما ذكر أخينا المحقق جناب الأستاذ «قلمداران»[1]، قال الرجاليون بشأن «محمد بن جعفر الأسدي»: "كان ثقةً، صحيحَ الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء.... وكان يقول بالجبر والتشبيه!!"[2]. أو «محمد بن عقيل الكليني» الذي لم يُذكر في شأنه في كتب الرجال مدحٌ ولا ذمٌّ فحاله مجهولٌ. أو «محمد بن الحسن الصفار» ذاته الذي لا خلاف في كونه ثقة[3]، لكنه لم يمتنع عن الرواية عن شخص مثل «أحمد بن محمد البرقي» - وَكِلا الأب والابن ضعيفان - ومن جملة ذلك روايته لهذه الرواية التالية الفاضحة: "........ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قال حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ البرقيِّ قالَ في رواية إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قال سمعته يقول: "

مَنْ مَضَتْ لَهُ جُمُعَةٌ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى دِينِ أَبِي لَهَبٍ!"[4].

هذه النماذج كافية لإبطال كلام المتأخرين وهي تُثبت أن الرواة الثقات أيضاً يمكنهم أن يُخْدَعوا وَيرووا روايات باطلة وموضوعة.

---

(١) قلمداران، «**زيارت و زيارتنامه**» (أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات)، ص ٩٨.

(٢) انظر النجاشي، **رجال النجاشي**، ص ٣٧٣. (المُتَرْجِمُ)

(٣) اعتبره الأستاذ البهبودي متساهلاً في نقل الحديث. ومن المُلفِت أن جناب «**الصفَّار**» رغم أنه لا يعتبر «**البرقي**» ثقةً، إلا أنه يروي عنه الرواية المذكورة أعلاه! راجع كتاب «**معرفة الحديث**»، انتشارات علمى و فرهنگى، ص ١٠٩.

(٤) الشيخ الصدوق، **ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**، ص ٥١٠. وبالطبع فقد وقع الكُلَيْنِيّ في مثل هذا الخطأ أيضاً إذْ روى نحو هذا الحديث الفاضح في المجلد الثاني من كتابه **الكافي**، باب «فضل القرآن»، ص ٦٢٢ !!. هذا مع أن علماء الشيعة مجمعون على عدم وجوب قراءة هذه السورة، فضلاً عن أن يكون ترك قراءتها سبباً في بطلان الصلاة أو الخروج من الدين؟!! ومن هذه الموارد يمكننا أن نقف على مدى علم الكُلَيْنِيّ والشيخ الصدوق وفهمهما! (فتأمَّل)

← **الحديث ٣-** حديثٌ مرسلٌ، وَمِنْ ثَمَّ فهو غير موثوق ولا يمكن اعتماده. أما متنه فيَنْسِب إلى الإمام الصادق عليه السلام قولَه: "الْعَقْلُ مَا عُبِدَ بِهِ الرَّحْمَنُ وَاكْتُسِبَ بِهِ الْجِنَانُ". قَالَ (الراوي) قُلْتُ: فَالَّذِي كَانَ فِي مُعَاوِيَةَ؟؟ فَقَالَ الإمام الصادق عليه السلام: "تِلْكَ النَّكْرَاءُ تِلْكَ الشَّيْطَنَةُ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْعَقْلِ وَلَيْسَتْ بِالْعَقْلِ ".

يبدو أن هذا الحديث وُضِعَ للدفاع عن معاوية، لأنه إذا كان لدى معاوية شيطنة، والشيطنة تشبه العقل لكنها ليست من سنخ العقل فمعنى ذلك أن معاوية لم يكن ذا عقلٍ وَمِنْ ثَمَّ فلن يكون مُكَلَّفاً ولن يكون مُعَاقَبَاً إذن!! نعوذ بالله من الصديق الجاهل والعدو العالم.

← **الحديث ٤-** أحد رواته «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» وراويه الآخر «ابْنُ فَضَّالٍ» وهذا الأخير كان واقفيّاً. وسوف نُبَيِّن حال الراوي الأول عند كلامنا عن الحديث التالي، ونبيِّن حال الراوي الثاني في تعليقنا على الحديث الخامس عشر في هذا الباب. إن شاء الله تعالى.

← **الحديث ٥-** راويه الأول: «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» وسوف نتعرف عليه الآن قبل الانتقال إلى الحديث السادس. والراوي التالي له «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ» شخصٌ مشتَرَكٌ ومجهولٌ. وقد رَوَى بدوره عن «ابْنِ فَضَّالٍ» الواقفيّ. أما متن الرواية فيتعارض مع القرآن إذْ يقول: "إِنَّ هناك قَوْماً لَهُمْ مَحَبَّةٌ للأئمَّة وَلكن لَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعَزِيمَة [أي لا يلتزمون بلوازم تلك المحبة] يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ. فَقَالَ: لَيْسَ أُولَئِكَ مِمَّنْ عَاتَبَ اللهُ!!".

هذا في حين أن القرآن يعتبر العقلاء البالغين من كل أمة أُرسِل إليهم رسولٌ مُعاتَبين ومسؤولين أمام الله ويقول: ﴿**فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [الأعراف/ ٦]، كما أن المحبّة والرحمة وغفران الله تعالى مشروطة باتباع النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**﴾ [آل عمران/ ٣١].

هنا من المناسب أن نتعرَّف على الشخص الذي روى هذا الحديث للكُلَيْنِي:

أبو جعفر محمد بن يحيى العطَّار القُمِّيّ من مشايخ الكُلَيْنِيّ، رغم أن النجاشي قال عنه[1]: "إنه يروي عن الضعفاء وَيعتمد المراسيل وَلا يبالي عمن أخذ..". لكن أغلب الرجاليين وثَّقه كما وثَّقوا «**علي بن إبراهيم القُمِّيّ**» [2] دون ملاحظة مروياته، مع أن انحرافاته كثيرة.

[نماذج لروايات «مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

سنذكر هنا كنموذج فقط بضعة أحاديث رواها «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» هذا:

١- في الحديث رقم ٤٣٩من «**روضة الكافي**» نجد «**مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى**» في سند حديث يقول راويه إنه سمع الإمامَ الصادقَ عليه السلام يقرأ الآية ٢١٤ من سورة البقرة على هذا النحو: "وَ زُلْزِلُوا، ثُمَّ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ" [3].

وهذا جعل المجلسي يقول في «**مرآة العقول**» في شرحه لهذا الحديث: "يدل على أنه سقط عن الآية قوله: "**ثُمَّ زُلْزِلُوا**"!!

٢- وفي الحديث رقم ٥٦٩ من «**روضة الكافي**» ينسب الراوي ذاته إلى الإمام الباقر عليه السلام أنه لما سمع أبا بصير يقرأ قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ قَالَ: لَا، اقْرَأِ التَّائِبِينَ الْعَابِدِينَ إِلَى آخِرِهَا. فَسُئِلَ عَنِ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ؟؟ فَقَالَ: "اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ التَّائِبِينَ الْعَابِدِينَ"!!

٣- ونقل «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» أيضاً الرواية التالية:

---

(١) هذه إحدى هفوات المؤلف رحمه الله لأن الترجمة التي ذكرها عن رجال النجاشي ليست لـ "**أبي جعفر محمد بن يحيى العطَّار القُمِّيّ**" - من مشايخ الكُلَيْنِيّ، بل هي لشيخ آخر - من مشايخ الكُلَيْنِيّ أيضاً- هو "**محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القُمِّيّ أبو جعفر**". فهذا هو الذي قال عنه **النجاشي** (ص ٣٤٨، الترجمة رقم ٩٣٩): "كان ثقةً في الحديث. إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمن أخذ...". انتهى.

أما "**أبو جعفر محمد بن يحيى العطَّار القُمِّيّ**" فلم يُضَعِّفْهُ النجاشيُّ بل وَثَّقَهُ وترجم له في **رجاله** (ص ٣٥٣، الترجمة رقم ٩٤٦) بقوله: "**شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث. له كتب، منها كتاب مقتل الحسين [عليه السلام]، و كتاب النوادر، أخبرني عدة من أصحابنا، عن ابنه أحمد، عن أبيه بكتبه.**". (المُتَرْجِمُ)

(٢) وهو أيضاً من مشايخ الكُلَيْنِيّ، وراجع ترجمته في هذا الكتاب بعد حوالي عشرين صفحة.

(٣) الكُلَيْنِيُّ، **روضة الكافي**، ٨، ٢٩٠. (المُتَرْجِمُ)

"... عَنْ سَالِمِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَأَنَا أَسْتَمِعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَى مَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ؟! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: كُفَّ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اقْرَأْ كَمَا يَقْرَأُ النَّاسُ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ (ع) فَإِذَا قَامَ الْقَائِمُ (ع) قَرَأَ كِتَابَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَدِّهِ. وَأَخْرَجَ الْمُصْحَفَ الَّذِي كَتَبَهُ عَلِيٌّ عليه السلام وَقَالَ: أَخْرَجَهُ عَلِيٌّ عليه السلام إِلَى النَّاسِ حِينَ فَرَغَ مِنْهُ وَكَتَبَهُ فَقَالَ لَهُمْ: هَذَا كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم وَقَدْ جَمَعْتُهُ مِنَ اللَّوْحَيْنِ. فَقَالُوا: هُوَ ذَا عِنْدَنَا مُصْحَفٌ جَامِعٌ فِيهِ الْقُرْآنُ لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ. فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ مَا تَرَوْنَهُ بَعْدَ يَوْمِكُمْ هَذَا أَبَداً إِنَّمَا كَانَ عَلَيَّ أَنْ أُخْبِرَكُمْ حِينَ جَمَعْتُهُ لِتَقْرَءُوهُ"(١).

لاحظوا أي خيانة للإسلام العزيز ارتكبها هؤلاء الرواة:

أولا: لا يقول الإمام الصادق عليه السلام للقارئ، في هذه الرواية، لقد أخطأتَ في القراءة والآيةُ القرآنيةُ ليست كما قرأتَ، بل يقول له: كُفَّ عن هذه القراءة إلى يوم قيام القائم! ثم إنه يُفْهَم من كلام الإمام أن القرآن الموجود بين يدي المسلمين ليس على حدِّه وحَجْمِهِ الواقعيَّيْن بل سيظهر حدُّهُ وحجمُهُ الحقيقيان في زمن قيام القائم! وفي هذه الحال يمكن القول إن الحجة لم تتم على الناس حتى ذلك الزمن، لأن الحجة إنما تتم عندما يُعْرَضُ القرآن على الناس كما أنزله الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم !! والأهم من ذلك هو السؤال: لماذا رضي الله أن يَبقَى الناسُ محرومين من آخر الكتب السماوية إلى ما قبل قيام القائم؟! وأن لا يصل حتى كتابه السماوي الأخير هذا إلى الناس كما أنزل الله؟ هل هناك وسيلة لاجتثاث الإسلام من جذوره أفضل من هذا الكلام ؟

ثانياً: لماذا منع الإمام القارئ من قراءة القرآن الأصلي والأصيل؟ إن ذلك القارئ لم يكن منكراً ولا أظهر استغناءه عن القرآن الأصيل، فلماذا يُبْقيه الإمام محروماً من القرآن الأصلي؟!

ثالثاً: من أين أتى القارئ بذلك القرآن؟ إن كان الإمام نفسُهُ قد أعطاه القرآن المذكور كي يستفيد من القرآن الأصلي فلماذا منعه من قراءته، وإن لم يكن الإمام قد أعطاه إياه فمن أين حصل عليه؟

ولا يخفى أنه على الرغم من أن علماء الشيعة الكبار بما في ذلك «**السيد المرتضى علم الهدى**»

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج٢، ص ٦٣٣، حديث ٢٣. وبالطبع، لا تنحصر تُحَف وروائع «**مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى**» بالأحاديث الثلاثة المذكورة أعلاه بل لهذا الراوي ١٨ حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥ من أبواب أصول الكافي**!!**

و«**الشيخ الطبرسي**» في مقدمة تفسيره **مجمع البيان** اعتبرا الروايات التي تدل على تحريف القرآن من وضع فرقة «**الحشوية**» وأن هذه الروايات تسربت إلى كتب الإمامية وهي أحاديث غير معتبرة ولا قيمة لها ولا يُعَوَّل عليها ومرفوضة تماماً، إلا أن كثيراً من العلماء للأسف دافع عن صدور هذه الروايات وسعوا إلى تأويلها بتأويلات اخترعوها من عند أنفسهم لا دليل عليها ولا برهان، فمثلاً يقولون إن المراد من الرواية المذكورة أعلاه وأمثالها أنه قد ذُكر في المصحف المذكور توضيح الآيات الإلهية وتفسيرها إضافة إلى القرآن؟ هذا في حين أنه لو كان الأمر كذلك لوجب على عليٍّ عليه السلام أن يُذَكِّر الناس بخطئهم ويقول: ولكن مصحفي هذا معه التفسير، لكنه لم يقل شيئاً من ذلك بل سكت! ولو كان ذلك التفسير مفيداً لهداية الناس فلماذا غضب علي عليه السلام بسرعة واعتزلهم، وَحَرَمَ الأمة الإسلامية منه، وحتى في عهد خلافته، رغم أن الناس أقبلوا عليه برغبة شديدة، لم يقم بالتعريف بمصحفه المفَسَّر ذاك، بل لم يُظْهِرْهُ لأتباعه المقرَّبين أمثال سَلْمَان وأبي ذر والمقداد وعمّار!

والأهم من هذا، لماذا لم يوصِ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بهذا القرآن في غدير خم وفي غيرها من الخطب التي ألقاها في أواخر عمره بل أبقى الناس جاهلين بهذا التفسير القيِّم؟

ومن تأويلاتهم الأخرى أنهم يقولون إن ترتيب آيات السور في مصحفِ عليٍّ المذكور كان مختلفاً عن ترتيبها في المصحف الحالي. ولكن هذا الادّعاء لا يفتقر إلى الدليل فحسب بل مخالفٌ لشواهدَ وَمستنداتٍ كثيرةٍ كما ذكر ذلك أبو عبد الله الزنجاني في «**تاريخ القرآن**»، وآية الله السيد أبو القاسم الخوئي في تفسير «**البيان**» أو «الشيخ الطبرسي» في مقدمة تفسيره «**مجمع البيان**» نقلاً عن «السيد المرتضى» الذي قال:

"إن القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجموعاً مؤلَّفاً على ما هو عليه الآن، واستدلَّ على ذلك بأن القرآن كان يُدرَّس ويُحفَظ جميعه في ذلك الزمان حتى عيّن على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنه كان يُعرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويُتْلى عليه وأن جماعةً من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدّة ختمات. وكل ذلك يدل بأدنى تأمّل على أنه كان [في أواخر عُمْر النبي صلى الله عليه وآله وسلم] مجموعاً مرتّباً غير مبتور

ولا مبثوث."[1].

تدلُّ كل هذه الحقائق على أن القرآن دُوِّن في أواخر عمر النبيِّ المبارك بشكل كتاب مجموع مُنظَّم وأنه لم يكن مُتفرِّقاً مُتناثراً وغير مُرتَّب. ولو كان ترتيب الآيات الحالي وتقديمها وتأخيرها لا يحظى بتأييد النبي ﷺ وقبوله لقام حضرته حتماً ودون أي شك بتذكير أصحابه بذلك الأمر.

في المصادر المذكورة وفي سائر الكتب ذُكِرَت أسماء الأشخاص الذين كانوا يكتبون سور القرآن زمن النبي ﷺ [أي كُتَّاب الوحي] وهذا في حد ذاته دليل قاطع على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان يتم تحت إشراف النبي ﷺ[2]، فكلام الذين يدّعون أنه قد حصل تقديم وتأخير في آيات السور في مصحف عليٍّ عليه السلام ادعاء لا أساس له من الصحة بل مخالف للحقائق التاريخية.

أما لو أُدُّعِي أن اختلاف القرآن الذي جمعه علي عليه السلام عن القرآن الحالي كان فقط في ترتيب السور وأن القرآن الحالي لو رُتِّبَت سوره طبقاً لترتيب النزول لساعد ذلك على فهم حقائقَ مِنَ القرآن المجيد لا تُفهَم الآن، ففي هذه الصورة أيضاً - كما قلنا سابقاً - كان من الواجب أن لا يجلس الإمامُ عليٌّ عليه السلام ولا يهدأ له بال حتى ينشر ذلك القرآن، لا أن يُخفِيَ ذلك المصحف المذكور لمجرد أن الصحابة أبدَوا استغناءهم عنه، وعلى أقل تقدير كان عليه أن يدعو الناس إلى ذلك المصحف خلال فترة حكومته كي يستفيد من مزاياه المسلمون الذين يمتلكون الأهلية لذلك. أليست الوظيفة الأساسية لإمام الهداية حفظ الإسلام كما أنزله الله تعالى وكما جاء به النبي ﷺ؟ فكيف يمكن لإمام الهداية أن يسكت في مثل هذه الموارد وألا يُرشدَ الناس نحو الإسلام والقرآن الذي يرضاه الله؟ إن هذا يدلُّ على أن مثل ذلك الأمر لم يكن مطروحاً أصلاً أي لم تكن مثل تلك

---

(١) انظر **تفسير مجمع البيان** (مقدمة الكتاب)، طبع بيروت الصفحة ٣٠ -٣١ (أو في الصفحة ١٥ من طبعة بيروت عام ١٣٧٩هـ). (المُتَرْجِمُ)

(٢) لقد ذكرتُ في الفقرات من الأولى وحتى الحادية عشر من مقدمة تفسير «**تابشى از قرآن**» مطالب مفصَّلة حول جمع القرآن وتأليفه، آمل أن تحظى باهتمام القراء الأعزاء ومطالعتهم. كما أنه من المفيد جداً مطالعة كتاب «**راهى به سوى وحدت اسلامي**» [وقد تُرجِمَ إلى العربية بعنوان **"الطريق نحو الوحدة الإسلامية"**، نشر دار الأوئل في دمشق] ص٩٥ فما بعد، تأليف أخينا المفضال جناب السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي - أيده الله تعالى -.

الوظيفة واجبة على الإمام وأنه أدى واجبه تجاه القرآن على أحسن وجه. كما أنه من المسلَّمات التاريخية أن الإمام علياً عليه السلام دعا الناس إلى هذا القرآن ذاته الذي بين يدي الأمة. بناء على ما تقدم، لا شك أن القرآن الفعلي الذي هو في متناول أيدي مليار مسلم اليوم هو على النحو ذاته وعينه الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو القرآن ذاته الذي أُعِدَّ بإشراف علي عليه السلام وتأييده وتصويبه وتصويب سائر أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه.

٤- وروى «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» بسنده عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَمِعْتُ الإمامَ أَبَا عَبْدِ الله الصادق (ع) يَقُولُ: "مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ مِائَةَ مَرَّةٍ حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ غُفِرَ لَهُ مَا عَمِلَ قَبْلَ ذَلِكَ خَمْسِينَ عَاماً". وَقَالَ يَحْيَى: فَسَأَلْتُ سَمَاعَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَصِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) يَقُولُ ذَلِكَ. وَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! أَمَا إِنَّكَ إِنْ جَرَّبْتَهُ وَجَدْتَهُ سَدِيداً!![1]"[2].

هذه الرواية نسبها مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى مَرَّةً إلى الإمام الصادق عليه السلام ومرَّةً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق الإمام الصادق[3].

نعم، لقد وثَّقوا مثل هذا الشخص؟!! وكثير من روايات الكافي منقولة عن هذا الرجل!

٥- ويروي **مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى** هذا روايةً طويلةً، كَذِبُهَا أظهر من الشمس. في تلك الرواية[4] يقسم أمير المؤمنين علي عليه السلام قائلاً: وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وسلم بِالْحَقِّ وَأَكْرَمَ أَهْلَ بَيْتِهِ مَا مِنْ شَيْءٍ تَطْلُبُونَهُ مِنْ حِرْزٍ مِنْ حَرَقٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ سَرَقٍ أَوْ إِفْلَاتِ دَابَّةٍ مِنْ صَاحِبِهَا أَوْ ضَالَّةٍ أَوْ آبِقٍ إِلَّا وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ!! فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيَسْأَلْنِي عَنْهُ. ....

قَالَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ أَرْضِي أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ وَإِنَّ السِّبَاعَ تَغْشَى

---

(١) إذا كان الأمر كما يقول الحديث فالسؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لفرد غير معصوم أن يجد ذلك سديداً أي أن يدرك حقيقةَ أن ذنوبه قد غُفِرَت؟ الله العالم! بالطبع واجه المجلسي هذا الإشكال ذاته في شرحه للكافي، فتَمَحَّلَ له بعض التأويلات لكنه اعترف في النهاية أن ما ذكره من احتمالات بعيدٌ.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٣٩، حديث ١٥.

(٣) كلا الروايتين في المجلد الثاني من **أصول الكافي**، فالرواية الأولى هي الحديث ١٥ من أحاديث باب الدعاء عند النوم والانتباه ص٥٣٩، والرواية الثانية هي الحديث ٤ من باب فضل القرآن، ص٦٢٠.

(٤) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٢٤ فما بعدها، باب فضل القرآن، حديث ٢١.

مَنْزِلِي وَلَا تَجُوزُ حَتَّى تَأْخُذَ فَرِيسَتَهَا. فَقَالَ : اقْرَأْ ﴿**لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾ [التوبة/ ١٢٨-١٢٩]!! فَقَرَأَهُمَا الرَّجُلُ فَاجْتَنَبَتْهُ السِّبَاعُ.

ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ آخَرُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ فِي بَطْنِي مَاءً أَصْفَرَ فَهَلْ مِنْ شِفَاءٍ؟ فَقَالَ : نَعَمْ بِلَا دِرْهَمٍ وَلَا دِينَارٍ وَلَكِنِ اكْتُبْ عَلَى بَطْنِكَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَتَغْسِلُهَا وَتَشْرَبُهَا وَتَجْعَلُهَا ذَخِيرَةً فِي بَطْنِكَ فَتَبْرَأُ بِإِذْنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ!! [أقول: هنا يُفْتَقَدُ الأطباء، فعليهم أن يأتوا ويتعلَّموا طريقة معالجة أمراض المعدة من هذا الحديث!!]. ".

وهكذا يقوم عدة أشخاص وكل واحد يسأل الإمام عن الدعاء المفيد لحل مشكلة ما، فواحد يسأله عَنِ استرجاع ضالَّتِهِ [أي الدابَّة التي فقدها]، وآخر يسأله عَنْ عَوْدَةِ عَبْدِهِ الْآبِقِ، وآخر يسأله عن كيفية النجاة من الحريق ... الخ. ويجيب حضرة الإمام كلَّ واحدٍ منهم. والطريف أنه كلهم يرجعون إلى أماكن معيشتهم ويقرؤون الآيات التي تعلموها، فهذا يجد دابَّته الضالَّة والآخر يجد عبدَه الآبق، والثالث الذي سأل عن الحريق ينجو من الحرق، ... إلى آخره. [من أين عرف الراوي هذه الحوادث، اللهم إلا أن يكون قد تعقَّب كلَّ واحدٍ من السائلين، كي يعلم ماذا حدث لهم، ويراقب: هل قرؤوا الآية ذات العلاقة أم لا؟].

وفي آخر الحديث يقول عليٌّ دون أن يسأله أحد عن ذلك:

"مَنْ بَاتَ بِأَرْضٍ قَفْرٍ فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ إِلَى قَوْلِهِ تَبارَكَ اللهُ رَبُّ الْعالَمِينَ حَرَسَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَتَبَاعَدَتْ عَنْهُ الشَّيَاطِينُ قَالَ: فَمَضَى الرَّجُلُ فَإِذَا هُوَ بِقَرْيَةٍ خَرَابٍ فَبَاتَ فِيهَا وَلَمْ يَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ فَتَغَشَّاهُ الشَّيْطَانُ وَإِذَا هُوَ آخِذٌ بِخَطْمِهِ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: أَنْظِرْهُ وَاسْتَيْقَظَ الرَّجُلُ فَقَرَأَ الْآيَةَ؛ فَقَالَ الشَّيْطَانُ لِصَاحِبِهِ: أَرْغَمَ اللهُ أَنْفَكَ احْرُسْهُ الْآنَ حَتَّى يُصْبِحَ. [كيف كان ذلك الرجل يسمع حوار الشيطان مع صاحبه؟!] فَلَمَّا أَصْبَحَ رَجَعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَخْبَرَهُ وَقَالَ لَهُ: رَأَيْتُ فِي كَلَامِكَ الشِّفَاءَ وَالصِّدْقَ، وَمَضَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِذَا هُوَ بِأَثَرِ شَعْرِ الشَّيْطَانِ مُجْتَمِعاً فِي الْأَرْضِ!!". [وهل الشيطان قابلٌ للرؤية حتى يُرى شعره على الأرض، هذا إن كان للشيطان شعر من الأساس!!].

هذا مع أن القرآن أوضح لنا أننا لا نرى الشياطين فقال تعالى: ﴿**إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ...**﴾ [الأعراف/ ٢٧].

أيها القارئ العزيز ! لو أن شخصاً صدَّق أسطورة محمدِ بنِ يَحْيَى هذه ثم عمل بإحدى الموارد التي ذُكِرَت في حديثه (مثلاً في موضوع معالجة البطن وأمثالها) ولم يحصل على النتيجة المطلوبة المذكورة في الحديث فما هو الأثر السلبي الذي سيحل بنفسه؟ ألن يشك بأصل الدين؟ لا يَبْعُدُ أن تكون هذه الروايات قد وُضِعَت أصلاً لتحقيق هذا الهدف. لاحظوا كيف تم التلاعب بكتاب الله الذي نزل لأجل هداية الناس.

٦- و**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى** أيضاً هو راوي الحديث التالي المعارض للقرآن:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الرَّيْبِ وَالْبِدَعِ مِنْ بَعْدِي فَأَظْهِرُوا الْبَرَاءَةَ مِنْهُمْ وَأَكْثِرُوا مِنْ سَبِّهِمْ وَالْقَوْلَ فِيهِمْ وَالْوَقِيعَةَ **وَبَاهِتُوهُمْ** كَيْلَا يَطْمَعُوا فِي الْفَسَادِ فِي الْإِسْلَامِ وَيَحْذَرَهُمُ النَّاسُ وَلَا يَتَعَلَّمُوا مِنْ بِدَعِهِمْ، يَكْتُبِ اللهُ لَكُمْ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ، وَيَرْفَعْ لَكُمْ بِهِ الدَّرَجَاتِ فِي الْآخِرَةِ !!!"[١].

أولاً: هذه الرواية تخالف تماماً الآية المباركة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [المائدة / ٨]. فهذه الآية الكريمة تنهانا بصراحة عن ظلم العدو.

وثانياً: إذا قمنا ببهتان المخالفين وسبِّهم وشتمهم والوقيعة بهم فإنهم سيرون أن لهم الحق أن يردُّوا علينا بالمثل وعندئذٍ سوف يسبُّون مقدساتنا ويهينونها، وهذا ما نهتنا عنه الآية الكريمة التي تقول: ﴿**وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾ [الأنعام/ ١٠٨].

ثالثاً: البهتان والافتراء من أنواع الكذب وهو عملٌ مُنكَرٌ ومُحَرَّمٌ.

رابعاً: لماذا لم يلجأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مثل هذا الأمر حتى بحق المتنبِّئين بالباطل في زمنه، ولماذا أبى عليٌّ عليه السلام أن يقوم بمثل هذا الأمر أثناء مواجهته لجيش معاوية، وليس هذا فحسب بل

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، باب مجالسة أهل المعاصي، ج٢، ص ٣٧٥، حديث ٤. واعتبر الأستاذ البهبودي هذا الحديث غير صحيح.

قام بعكس ما تفيده تلك الرواية إذْ نهى أصحابَه وجُنْدَه عن سب معاوية وأنصاره وقال: "**إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ**" (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٦)، ألم يكن عليٌّ عليه السلام يرغب بحصول جُنْده على الثواب والحسنات ورفع الدرجات في الآخرة؟!

خامساً: لماذا إذن روى الكُلَيْنِيُّ في الكافي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: "**إِنَّ اللهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْمُتَفَحِّشَ**"[١]. وروى عن الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "**إِنَّ الْفُحْشَ لَوْ كَانَ مِثَالًا لَكَانَ مِثَالَ سَوْءٍ**"[٢]. أو روى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: "**الْبَذَاءُ مِنَ الْجَفَاءِ وَالْجَفَاءُ فِي النَّارِ**"[٣].

والأطرف من كل ذلك أن «مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى» ذاته روى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: "**إِنَّ الْفُحْشَ وَالْبَذَاءَ وَالسَّلَاطَةَ مِنَ النِّفَاقِ**"[٤].

أيها القارئ العزيز! هذه هي هدية محمدِ بنِ يَحْيَى إلى كتب الحديث، إنها رواية مُفْتَضَحة إلى درجة أن بعض مترجمي الكافي أو كتّاب الحواشي عليه أو شُرَّاح الكافي اضطروا إلى تفسير فعل «**بَاهِتُوا**» على معنى «**ابْهَتُوا**» وأن يقولوا أن المقصود منه هو: (اجعلوهم مبهوتين بالدلائل القوية التي تحاجّونهم بها)، ولكن بمعزل عن أنّ هذا المعنى لا يتناسب كثيراً مع سياق الجمل التي جاءت قبله وبعده فإنه من اللازم أن نعلم أنه رغم أن مادة «**بَهَتَ**» استُخدِمَت أيضاً بمعنى مُطلَق «الحيرة والبهت والتعجب»[٥]، ولكن – كما جاء في كتب المعاجم واللغة – إذا استُخدِمَت

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، باب البذاء، ج٢، ص ٣٢٤، حديث ٤.

(٢) المصدر نفسه، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٤، حديث ٦، و ج ٢، ص ٣٢٥، حديث ١٢. و**صحيح الكافي** للبهبودي، ج ١، ص ١١٢، حديث ٣٦٥.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٤، حديث ٩.

(٤) المصدر نفسه ، باب البذاء، ج ٢، ص ٣٢٥، حديث ١٠.

(٥) استُعمِلَت مادة بَهَتَ أيضاً بمعنى الاتهام، كما نجد **مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى** هذا ذاته يروي الحديثين الخامس والسادس في المجلَّد الثاني من **أصول الكافي** في باب الغيبة والبهت في الصفحتين ٣٥٧-٣٥٨، استُخدِم فعل بَهَتَ في كلٍّ من الحديثين بمعنى الافتراء والبهتان في حق الآخر:

١- من بهت مؤمناً أو مؤمنةً بما ليس فيه...

هذه المادة على وزن المُفاعَلة فإن معناها يكون الافتراء على الآخر واتهامه والبهتان في حقه.

قال ابن منظور في **لسان العرب**: "**وباهَتَه: اسْتَقْبَلَهُ بأَمْرٍ يَقْذِفُه به وهو منه بريء لا يعلمه فَيَبْهَتُ**". وجاء في **أقرب الموارد** أيضاً: "**باهَتَ: أتَى بالبُهْتانِ فلاناً: حيَّره بما يفتري عليه من الكذب**"[1].

وثمَّةَ نقطةٌ مُهِمَّةٌ هنا أود لفت انتباه القراء الكرام إليها وهي أن هذا الحديث الفاضح المذكور أعلاه، ليس في سنده أية علة!! أو بعبارة أوضح: سنده في غاية الصحة!! إن عدم الانتباه إلى مشكلات المتن جعل عالماً مشهوراً كالشيخ **مرتضى الأنصاري** يستند إلى هذا الحديث في كتابه **المكاسب** الذي هو من الكتب الدراسية لطلاب الدراسات الدينية [في الحوزات العلمية]!! **فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ!!** ولهذا السبب لابد في دراستنا للحديث - كما ذكرتُ في المقدمة - من تقديم تمحيص المتن على تمحيص السند. (فتدبَّر جِدَّاً).

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ٦-** أحد رواته هو «**سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ**» الذي روى هذا الحديث عَنْ شخصٍ فطحيّ المذهب يُدْعَى: «إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ»، وكلا الراويين ضعيف. وسنقوم فيما يلي بالتعريف بالراوي الأول كي يتبيَّن للقارئ من هم رواة كتاب «**الكافي**»!

ذكر الممقاني نقلاً عن كتاب «**كشف الرموز**»[2] أن سَيْفَ بْنَ عَمِيرَةَ لُعِنَ مِنْ قِبَلِ الأئمَّة

---

٢ - ..... من ذكره بما ليس فيه فقد بَهَتَه.

وفي **لسان العرب** (ج٢، ص١٢) أيضاً نقرأ من معاني «**بهت**»: بهت الرجل: قال عليه ما لم يفعله فهو مبهوت. وفي **أقرب الموارد** أيضاً (ج١، ص٦٣): **بَهَتَهُ**: قذفه بالباطل وافترى عليه الكذب، وبَهَتَ فلانٌ فلاناً: كذب عليه.

(١) المُعَلِّم سعيد الخوري الشرتوني اللبناني (ت ١٩١٢م)، **أقرب الموارد في فُصَحِ العربية والشوارد**، قم، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٣هـ. ق.، ج ١، ص ٦٣. (المُتَرْجِمُ)

(٢) هو كتاب (**كشف الرموز**) شرح على مختصر شرائع الإسلام للمحقق الحلي الموسوم بـ" **المختصر النافع**". وهو (أي كتاب كشف الرموز) تأليف الشيخ عز الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي (فرغ منه في شعبان ٦٧٢هـ) (انظر **الذريعة**، لآقا بزرگ الطهراني، ج ١٨، ص٣٦). (المُتَرْجِمُ)

عليهم السلام! ورغم ذلك جَمَعَ الكُلَيْنِيُّ روايات مثل هذا الشخص في كتابه!! من جملة ذلك الخبر السادس والسابع من الباب ١٧٣ من المجلد الأول من «**الكافي**» إذْ يَنْسِبُ في الحديث السادس إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "**لَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحُسَيْنِ عليه السلام مَا كَانَ ضَجَّتِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى اللهِ بِالْبُكَاءِ وَقَالَتْ: يُفْعَلُ هَذَا بِالْحُسَيْنِ صَفِيِّكَ وَابْنِ نَبِيِّكَ؟؟ قَالَ: فَأَقَامَ اللهُ لَهُمْ ظِلَّ الْقَائِمِ عليه السلام وَقَالَ بِهَذَا أَنْتَقِمُ لِهَذَا**"[١].

هذا في حين أنه عندما كان قَتَلَةُ الإمام الحسين عليه السلام أحياء لم يظهر الإمام القائم، وبالطبع في زمن ظهوره أيضاً لن يكون قَتَلَة ذلك الإمام الجليل أحياء!!

أو الحديث السابع في الباب ذاته الذي يروي فيه «سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ» عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قَالَ: "**لَمَّا نَزَلَ النَّصْرُ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ حَتَّى كَانَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ** [وليت شعري! هل النصرة الإلهية جسمٌ حتى تقطع مسافةً وتتوقف في موضع بين المساء والأرض؟!!] **ثُمَّ خُيِّرَ النَّصْرَ أَوْ لِقَاءَ اللهِ، فَاخْتَارَ لِقَاءَ اللهِ**"[٢].

هذا في حين أن مثل هذا الكلام مخالف للعقل والقرآن، لأن الله تعالى أمر المسلمين بالجهاد لدفع عدوان الكفار وأذاهم وَلمحاربة الظالمين وبسط العدالة ونشر الإسلام، وكان هدف سيد الشهداء هو الجهاد في سبيل الله لا مُجرَّد أن يُقْتَلَ ويستشهد!

وليت شعري! هل انتصار المؤمنين على الكفار يتنافى مع لقاء الله؟ هل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام وسائر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين انتصروا في أكثر الغزوات لن ينالوا لقاء الله؟ ألم يعتبر القرآن الكريم مجرد الجهاد في سبيل الله موجبٌ للأجر والثواب عند الله ولم يشترط لنيل ذلك القَتْلَ في سبيل الله؟!

ولم يعتبر والد الإمام الحسين (ع) أيضاً، يعني أمير المؤمنين علي عليه السلام، هدفَ جهاده أن يُقْتَلَ في سبيل الله بل قال مخاطباً «عمرو بن العاص»: "**فَإِنْ يُمَكِّنِّي اللهُ مِنْكَ وِمِنِ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَجْزِكُمَا بِمَا قَدَّمْتُمَا وِإِنْ تُعْجِزَا وتَبْقَيَا فَمَا أَمَامَكُمَا شَرٌّ لَكُمَا والسَّلَامُ**". (نهج البلاغة، الرسالة ٣٩)

لاحظوا أن الإمام لم يكن يريد أن يُقتَل بل كان هدفه معاقبة البغاة والمجرمين وبسط العدل.

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ٢٦٠ حديث ٨، و ج ١، ص ٤٦٥ حديث ٧.

(٢) المصدر نفسه، حديث ٧.

من الضروري والمفيد جداً أن يقرأ القُرّاءُ الأعزاءُ كتاب «**شهيد جاويد**» [أي الشهيد الخالد] وكتاب «**پيرامون نظر دكتر شريعتي در باره‌ء كتاب شهيد جاويد**» [أي حول رأي الدكتور شريعتي حول كتاب الشهيد الخالد] كلاهما تأليف آية الله صالحي نجف آبادي، كي يعلموا مقدار بُعد أمثال هذه الروايات عن الحقيقة[1].

← **الحديث ٧** - الراوي الأول لهذا الحديث هو «**أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ**» الذي سنبين حاله قبل فحص الحديث التالي. والرواي الثالث هو أحد الكذَّابين المشهورين المعروف بـ «**مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ**» الذي روى هذا الحديث عَنْ «**أَبِي الْجَارُودِ**» فاسدِ المذهب وَمؤسس فرقة الجارودية وَالسرحوبية والذي خرج مع أبي السرايا وتسبَّب في قَتْل عددٍ كبيرٍ من المسلمين. وقيل إنه كان يشرب الخمر وَكان صديقاً للكافرين وأن الإمام الصادق عليه السلام لَعَنَهُ وقال عنه إنه أعمى القلب والبصيرة، وقيل: إن الإمام الباقر سماه «سُرحوبَ»[2] (أي الضبع أو شيطان أعمى يسكن البحر). وقد أورده ابن الغضائري في زمرة الضعفاء[3]. فالعجب من الكُلَيْنِيّ الذي يروي بشكل متكرر عن مثل هؤلاء الأشخاص! والآن لِنُبيِّن حال الراوي الأول لهذا الحديث:

«**أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ**» -حسب قول النجاشي والشيخ الطوسي والغضائري عنه-: يروي كثيراً عن الضعفاء والمجروحين ويعتمد المراسيل ويعتمد الكتب غير الموثوقة، ولا

---

(١) لا بأس أن ننقل هنا بضعة أسطر من آخر صفحة من صفحات كتاب «**پيرامون نظر دكتر شريعتي در باره‌ء كتاب شهيد جاويد**» [أي حول رأي الدكتور شريعتي حول كتاب الشهيد الخالد] (نشر نجف آباد، ١٣٥٩هـ ش): "ليت الذين يقولون إن الإمام الحسين (ع) تحرك بقصد الاستشهاد لا بقصد تشكيل حكومة إسلامية، ينتبهون إلى الكلام التالي: نحن نعلم أن عمل الإمام حجة وأسوة ينبغي على المؤمنين أن يقتدوا به إلى يوم القيامة ، فإذا كان الأمر كذلك وكان على جميع الذين يقومون ضد الظلم أن يقدموا أنفسهم للقتل لا أن يسقطوا الحكومة الظالمة ويشكلوا الحكومة الإسلامية بدلاً عنها، عندئذ لن تصل النوبة على الإطلاق إلى أهل الحق كي يستلموا زمام أمور الحكم بأيديهم ويطبقوا شريعة الإسلام بل يجب على القوى المؤيدة للحق أن تُقتل دائماً وأن يواصل الظالمون حكمهم!! ". انتهى.

(٢) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، دار التعارف للمطبوعات، ص ٢٥٤.

(٣) انظر **رجال ابن الغضائري**، ج ٣، ص ٧٤، و **رجال العلامة الحلي**، ص ٢٢٣. (المُتَرْجِمُ)

يمتنع عن الرواية عن الغلاة والزنادقة، ولا ينتبه إلى من يأخذ الحديث عنهم، وقد أخرجه علماء قم من المدينة مدة من الزمن[1]. ومن جملة من نقل عنهم البرقي من الضعفاء والكذَّابين الرواية المذكورة أعلاه التي نقلها عن الكذاب المشهور «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ».

يقول الأستاذ «محمد باقر البهبودي» عن «**أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ**»:

"وإني بعد ما تَتَبَّعْتُ رواياته، وجدتُهُ يروي عن النسخ المجعولة الموضوعة على الثقات الأثبات كثيراً ومنها ما كان يرويها عن داود بن القاسم ....

[إلى قوله] حتى أن أبا جعفر الصفَّار مع كونه متساهلاً في أمر الحديث بنفسه، لا يدَّعي أن البرقيَّ ثقةٌ صالحٌ لأن نحتجَّ بحديثه. ......

..... فعندي أن الرجل كان يروي عن الضعفاء كثيراً ويروي بالوجادة عن النسخ مرسلاً من دون مناولة وسماع ومن دون تحرُّز واستيثاق بصحة النسخة أو إحراز نسبتها إلى مؤلِّفها، فيكون حديثه مردوداً إلا إذا كان حديثه عن سماع أو مناولة صحيحة"[2].

← **الحديث ٨** - الراوي الأول لهذا الحديث هو «**عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله**» شخصٌ مُهمَلٌ ومجهولٌ [أي لا ذكر لاسمه في كتب الرجال]، والراوي الثاني هو «**إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرُ**» ضعيفٌ، وهو روى عَنْ «**مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ**» الضعيف أيضاً. وفيما يلي نعرِّف بهذين الراويين:

---

(١) قال النجاشي في **رجاله** (ص ٥٩): "كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل". وبمثل ذلك وصفه الطوسي في **الفهرست**، وقال عنه ابن الغضائري في **رجاله** (ج١، ص ١٤٨): "أحمد بن محمد بن خالد بن محمد بن علي البرقي يكنى أبا جعفر، طعن القميون عليه، و ليس الطعن فيه. إنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده عن قم ثم أعاده إليها و اعتذر إليه". (المُتَرْجِمُ)

(٢) محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ١٠٩ - ١١٠. وبالطبع فإن لأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ روايات تدل على تحريف القرآن. من جملتها الحديث رقم ٢٤٩ من «**روضة الكافي**» الذي أوردناه في أواخر في ص ٦٩٩ من هذا الكتاب.

أبو إسحاق إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِي النَّهاونديّ: اعتبره الشيخ الطوسي في فهرسته ضعيفاً مُتَّهماً في دينه. واعتبره النجاشي والعلامة الحلي والممقاني والغضائري ضعيفاً أيضاً. ولكن للأسف نُقِلَت عنه في كتاب المزار روايات عديدةٌ من جملة ذلك أنه ادَّعى أن الإمام الرضا ؏ قال:"**مَنْ زَارَنِي عَلَى بُعْدِ دَارِي وَمَزَارِي أَتَيْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ حَتَّى أُخَلِّصَهُ مِنْ أَهْوَالِهَا: إِذَا تَطَايَرَتِ الْكُتُبُ يَمِيناً وَشِمَالًا وَعِنْدَ الصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ**"(١).

لنرَ الآن هل يتفق هذا الحديث مع كتاب الله أم لا؟

يقول الله تعالى عن القيامة: ﴿**يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ**﴾ [الانفطار/ ١٩]، بل يقول لرسوله الكريم بصيغة الاستفهام الاستنكاري: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾؟؟! [الزمر/ ١٩]، ويقول تعالى أيضاً: ﴿**يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا**﴾ [النبأ/ ٣٨].

لاحظوا: في يوم القيامة لا يملك حتى الروح الأمين وسائر الملائكة حقَّ الكلام إلا بإذنٍ مِنَ الله تعالى، وبشرط أن لا يقولوا إلا صواباً، يعني أن يكون كلامهم مطابقاً لكلام الله سبحانه وقانونه. فإذا عرفتم ذلك فانظروا ماذا فعلته أمثال هذه الروايات المضادة للقرآن التي يرويها رواة

(١) الشيخ الطوسي، **تهذيب الأحكام**، ج٦، ص٨٥. والحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج١٠، ص٤٣٣، باب استحباب زيارة قبر الرضا (ع)، حديث ٢. ورأيت بنفسي كثيراً من العوام المسافرين إلى مشهد إن أصابهم ضرر أو خطر أو مرضوا يقولون بشكل تلقائي وعن غير عمدٍ، هذه مشيئة الله، اللهم رضاً بقضائك. ولكن إذا تحسَّن حال واحد من أصل مئات آلاف زوَّار مشهد الذي كان الله قد قدَّر عليه المرض، يقولون: هذا من لطف الإمام، لقد شفاه الإمام! أو إن لم يتمكَّنوا من السفر إلى مشهد يقولون هذه مشيئة الله! أما إذا تيسَّر لهم السفر فيقولون لقد طَلَبَنَا الإمام الرضا لزيارته!! أي أنهم – دون أن ينتبهوا أو يشعروا – ينسبون كلَّ شر أو ضرر يصيبهم إلى الله وكلَّ خير أو شفاء إلى الإمام الرضا (ع)، أو يعتبرون أن منشأ ذلك الخير هو شفاعة الإمام الرضا ووساطته. إن هؤلاء – دون أن يشعروا – يقولون بأسوأ من قول المجوس، لأن المشركين المجوس كانوا يعتبرون الشرور والمصائب من أهريمن (الشيطان) والخيرات والحسنات من اهورامزدا ! ألا يعتبر أولئك الناس اللهَ تعالى رحيماً ورؤوفاً بِقَدْر الإمام؟ ولا ينقضي العجب من سكوت المشايخ عن هذا الأمر وعدم قيامهم بإرشاد العوام! **اللهم اشْهَدْ أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا يَفْعَلُونَ**.

ضعفاء فاسدو المذهب وكيف أنها ترسل كل خائن محترف للإجرام إلى خراسان على أمل أن يخلصه الإمامُ [الراقدُ فيها] من عذاب الله!!

ألم يقرؤوا في القرآن أن الله تعالى يقول بشأن زوجتي حضرة نوح وحضرة لوط عليهما السلام: ﴿**فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ**﴾ [التحريم/ ١٠] ؟؟ ألا يعتبرون الله تعالى رؤوفاً ورحيماً بِقَدْر الإمام حتى يرو أنه من اللازم حتماً على الإنسان أن يسافر لزيارة قبر الإمام كي تشمله الرحمة الإلهية؟! وعلى كل حال لا يمكننا بمثل هذه الروايات الضعيفة أن نتجاهل آيات الله الصريحة التي تقول: ﴿**كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ**﴾ [الطور/ ٢١] و﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [المدثر/ ٣٨] ونترك العمل بها.

إن ما يُستَفَاد من القرآن بكل وضوح أنْ لا شيء يفيدُ الإنسانَ يومَ القيامة إلا الإيمان والعمل الصالح.

والراوي الثانيالذي نعرّفُ القُرَّاءَ بِحَالِهِ هو «**أبو عبدِ الله مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الأَزْدِيُّ البصْرِيُّ**» وكان أيضاً من الغلاة والكذَّابين؛ إذْ ضَعَّفَهُ علماءُ الرجال كالنجاشي والشيخ الطوسي والكشّي. وقال النجاشيُّ: "**مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيُّ ضعيفٌ جداً لا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ!**"[1]. وعدَّه ابن الغضائري[2] والعلامة الحلي[3] وابن داود من الضعفاء وقالوا: لا يُعَوَّلُ على رِوَايَاتِهِ.

[نماذج لروايات «مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ البصْرِيّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

هذا الرجل أحدُ الناقلين للروايات القائلة بتحريف القرآن ويكفي هذا وحده لجرحه وفضحه ومعرفة سوء حاله.

١- من تلك الروايات الحديث رقم ١١ في «**روضة الكافي**» ونصُّها:

"سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ الْبصْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي

---

(١) **رجال النجاشي**، ص ٢٥٨. (المُتَرْجِمُ)

(٢) قال الغضائري عنه كما جاء في **مجمع الرجال** (ج٥، ص٢١٩): "**محمد بن سليمان زكريا الديلمي أبو عبد الله ضعيفٌ في حديثه، مرتفعٌ في مذهبه، لا يُلتَفَت إليه**". (المُتَرْجِمُ)

(٣) قال عنه العلامة الحليُّ في «**خلاصة الأقوال**» (ص ٤٠٤): "**ضعيفٌ في حديثه، مرتفعٌ في مذهبه!**". (المُتَرْجِمُ)

عَبْدِاللهِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هذا كِتابُنا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية/ ٢٩]، قَالَ: فَقَالَ إِنَّ الْكِتَابَ لَمْ يَنْطِقْ وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم هُوَ النَّاطِقُ بِالْكِتَابِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنْطَقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾. قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّا لَا نَقْرَؤُهَا هَكَذَا! فَقَالَ: هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم وَلَكِنَّهُ فِيمَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللهِ!!!".

ولكي يتبين لنا أنه من المستحيل أن ينطق الإمام بمثل هذا الكلام غير الموزون ويتَّضِحَ عياناً أيُّ ظُلْمٍ استباحه هذا الراوي بحق الإمام، نذكر تلك الآية المشار إليها في الحديث والآيتين التاليتين لها: ﴿**هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ** [أي يوم القيامة] **بِالْحَقِّ، إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ.** [وطبقاً لما ثبت في الكتاب فإنكم ستكونون فريقين:] **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا** [فسيُقال لهم:] **أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ**﴾[1] [الجاثية/ ٢٩ – ٣١].

من الواضح أن المقصود من نُطْقِ الكتاب: دلالته، وفي مقطع من الآية ٢٩ تصريحٌ أيضاً بعبارة «**الاستنساخ**» التي تفيد بكل وضوح أنه لا يمكن أن يكون المراد من الكتاب شخصاً معيناً.

٢- وهذا الراوي الكذَّاب ذاته روى في الباب ١٦٥ من المجلد الأول من **أصول الكافي**، حديثاً يقول فيه: إن الإمام الصادق عليه السلام تلا الآيتين الأولى والثانية من سورة «المعراج» المباركة على النحو التالي:

"فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ. لِلْكَافِرِينَ [بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ] لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم"!![2].

٣- والراوي ذاته أعاد في **الروضة من الكافي**، الحديث رقم ١٨، نسبته إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قرأ الآية المذكورة من سورة المعارج بتلك الصورة المحرَّفة وادَّعى أن الإمام

---

(١) غنيٌّ عن التوضيح أن ما بين المعقوفتين [] ليس من القرآن بل هو شرح من المؤلف البرقعي للآيات. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٢٢، حديث ٤٧.

أقسم أن تلك السورة نزلت هكذا كما قرأها على النبيُّ ﷺ وأُثْبِتَتْ هكذا أيضاً في مصحف فاطمة!!! ونصُّ عبارة حديثه: "**فَقَالَ: هَكَذَا وَاللهِ نَزَلَ بِهَا جَبْرَئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَهَكَذَا هُوَ وَاللهِ مُثْبَتٌ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام**"!!!

هذا في حين أن سورة «المعارج» مكية، وفي ذلك الوقت لم تكن قضية ولاية علي عليه السلام ولا خلافته مطروحة أصلاً، و ذِكْرُ هذه المسألة لا يتناسب مع سياق الآيات في سورة المعارج من قريب ولا من بعيد.

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ٩** - راويه الأول هو «**عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**» الذي سنُعَرِّفُ به هنا قبل نقد الحديث التالي، وقد روى الحديث عَنْ «أَبِيهِ» عَنِ «النَّوْفَلِيِّ» الذي كان من الغلاة واعتبره العلامة الحلي من المذمومين والمجروحين، عَنِ «السَّكُونِيِّ» الذي كان قاضي الموصل ومن أهل السنة.

لنعرِّف الآن بالراوي الأول:

«**عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هاشم القُمِّيّ**» من مشايخ الكُلَيْنِيِّ، وقد بقي من آثاره تفسيرٌ رِوَائِيٌّ باسمه[1].

للأسف لقد اعتبره الرجاليون ثقةً مع أن أغلب الأخبار التي يرويها أخبارٌ خرافيّةٌ تنضح بالغلوّ وتتعارض مع القرآن. وهو من الذين يعتبرون القرآنَ الكريم محرَّفاً!!! ولهذا السبب فهو في نظرنا أضعف من جميع الضعفاء.

[نماذج لروايات «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

١- يروي **عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** مثلاً أن سورة الفاتحة -رغم أنها السورة التي يجب على جميع المسلمين أن يتعلّموها، وأن يقرأها كل مسلم في صلواته في اليوم والليلة، ورغم أن المعاصرين للنبي ﷺ كانوا يسمعونها من لسانه المبارك في صلوات الجماعة كل يوم، وقد تعلَّم المسلمون اللاحقون جميعهم سورة الحمد من المسلمين الذين سبقوهم وحفظوها ونقلوها حتى كان

---

(١) لا يخفى أن بعض العلماء يعتبرون أن بعض هذا التفسير أو كلَّه أو على الأقل أجزاء منه ليست لعلي بن إبراهيم القمِّيّ.

تواترها أقوى من تواتر أي خبر متواتر آخر - رغم كل ذلك نجد «عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيم» لايطمئن إلى صحتها بالشكل الذي نقرأه، أي: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة/ ٧]، بل يقرأ هذه الآية السابعة والأخيرة من سورة الفاتحة بالصورة التالية: "**عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ** عليه السلام **أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ﴾**!!!"[1].

أيها القارئ العزيز! تأمَّل معي قليلاً! لو كان هناك مقدار ذرة من شك في ألفاظ هذه السورة، فمعنى ذلك أنه يمكن الشك في جميع النصوص الإسلامية وآيات القرآن الأخرى، وهذا بمثابة فأس يجتث شجرة الإسلام من جذورها!!

فهل كان رواة أمثال تلك الأخبار ممن يريدون الخير للإسلام؟ حقاً ما الذي كانوا يقصدونه من نقل أمثال هذه الروايات؟!!

استناداً إلى أمثال هذه الروايات قام بعض البسطاء الجهلة في زماننا مِمَّن عطَّلوا عقولهم، بفتح حانوت استرزاق للتفرقة المذهبية وشكلوا لأنفسهم جماعة وانفصلوا عن سائر المسلمين وأخذوا يقرؤون في صلاتهم «**صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**»!! نعم! هذه هي نتيجة رواية جناب «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُمِّيِّ» التي أتحف بها المسلمين!! ونعم، لقد وثَّقُوا مثل هذا الشخص؟!

٢- بالطبع، الروايات التي تدل على تحريف القرآن التي رواها هذا الراوي كثيرةٌ جداً، منها مثلاً ذلك الحديث الذي رواه الكُلَيْنِيّ في «**روضة الكافي**»، برقم ٢٤٧ ونصه:

"**عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: تَلَوْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ** عليه السلام: ﴿**ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ**﴾ **فَقَالَ: "«ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ» هَذَا مِمَّا أَخْطَأَتْ فِيهِ الْكُتَّابُ!!**"[2].

في نظرنا أفضل طريق للتعرُّف على أحوال الرواة، النظر في الأحاديث ذاتها التي يروونها؛ وَمِنْ هنا أرى أنه لا يصحُّ الاعتماد على شخص يروي مثل هذه الرواية دون أن يبدي أي مخالفة

---

(١) **تفسير القمي**، ج ١، ص ٢٩، المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢٤، ص ٢٠. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، ٨، ٢٠٥، حديث ٢٤٧. (الْمُتَرْجِمُ)

لمضمونها، بل أرى أن توثيقَ مثل هذا الراوي في حد ذاته نوعٌ من المخالفة للقرآن الكريم وعدم الاحترام لكتاب الله.

وإنّني لأتعجب أشد العجب من قول بعض المتعصّبين أنه بما أن «عليَّ بنَ إِبْرَاهِيمَ» قال في مقدمة تفسيره: "**و نحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم**"[١] أو بما أن «**جعفر بن قولويه**»[٢] مؤلِّف كتاب «**كامل الزيارات**»[٣] قال: "أنا لا أنقل إلا عن الرواة الموثوقين"، فروايات هذين الشخصين موثوقةٌ حتماً ويمكن الاعتماد عليها! هذا مع أنه من الواضح تماماً أن هذين الفردين لم يكونا معصومَيْن ولا مصونَيْن من الخطأ، وربما ظن أحدهما شخصاً ما ثقةً، ولم يكن كذلك في واقع الأمر، أو ربما اشتبها في روايتهما، دون أن ينتبها إلى خطئهما، ولذلك مجرد اعتبار هذين الشخصين لأشخاص معينين أنهم من الثقات لا يجوز أن يمنعنا من التمعن والتأمل في رواياتهم، ولا يجوز أن يدفعنا إلى أن نقبل متون الأحاديث لمجرد أنها وصلتنا من طريق «عليّ بن إِبْرَاهِيم» أو «ابن قولويه».

٣- فمثلاً: لقد نَسَبَ «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ القُمِّيُّ» روايات خرافية تماماً إلى كثير من آيات القرآن، ومن جملة ذلك آية: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾ [البقرة/ ٢٦]، حيث روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال بشأنها: "إن هذا المثل ضَرَبَهُ اللهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فالبعوضةُ أميرُ المؤمنين وما فوقه رسول الله! والدليل على ذلك قوله: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ**﴾ يعني أمير المؤمنين كما أخذ رسول الله الميثاق عليهم"[٤].

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم، ج ١، ص ٤ . (المُتَرْجِمُ)

(٢) هو الشيخ أبو القاسم، جعفر بن محمد بن جعفر بن قولويه القمّي (ت ٣٦٧ هـ)، من أبرز الشخصيات بين رواة الشيعة في القرن الرابع الهجري، ويُعَدُّ من أفضل تلامذة محمد بن يعقوب الكُلَيْنِيّ صاحب «**الكافي**»، ومن أبرز مشايخ الشيخ المفيد، ولد في قم وتوفي فيها، ومن أشهر مؤلفاته: «**كامل الزيارات**» المليء والمشحون بالروايات الضعيفة والموضوعة. (المُتَرْجِمُ)

(٣) لمزيد من الاطلاع على عديد من روايات هذا الرجل راجعوا كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [**أي الزيارة وأدعية الزيارات**]، تأليف الأستاذ قلمداران.

(٤) **تفسير علي بن إبراهيم**، الطبعة الحجرية، ص ٣١.

وفي نظرنا من المحال أن يقول الإمام الصادق عليه السلام -الذي كان أعلم الناس بالقرآن في زمانه- مثل هذا الكلام، لأنه من الواضح تماماً أن الآية الكريمة تقول إن الله تعالى لا يأبى ولا يأنف لأجل هداية العباد أن يضرب مثلاً بكائن مهما كان حقيراً مثل البعوضة أو يضرب مثلاً حتى بما هو أحقر من البعوضة. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للإمام أن يقول إن المقصود من البعوضة هو الإمام علي عليه السلام والمقصود مِمَّا فوقها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ويهين هذين الشخصين العظيمين الجليلين بمثل هذه الإهانة!! كما أنه من المستحيل لشخص كالإمام الصادق عليه السلام ألا يدرك أن الفوقية في الآية هي فوقية الحقارة أي زيادة ضآلة الشأن والحقارة وليست فوقية العظمة. في نظرنا إن هذه الرواية ظلمت الإمام الصادق عليه السلام أيضاً.

٤- ومن الخرافات الأخرى التي نسبها هذا الرجل (علي بن إبراهيم) إلى القرآن الكريم: الحديث السادس من الباب ٩٣ في المجلد الأول من **أصول الكافي**، حيث قال:

"قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (الإمام الباقر) عليه السلام: ﴿**قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد/ ٤٣]؟ قَالَ: إِيَّانَا عَنَى وَعَلِيٌّ أَوَّلُنَا وَأَفْضَلُنَا وَخَيْرُنَا بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم"[١].

أقول: أولاً: لقد حَذَفَ الراوي صدر الآية الذي هو خطاب للكفار في حين أن الآية الأخيرة من سورة الرعد بصورتها الكاملة هي كما يلي: ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد/ ٤٣]. فالمقصود من الكتاب هو الكتاب السماوي كالتوراة والإنجيل.

ثانياً: كما ذكرتُ في تفسير «**تابشى از قرآن**» [شعاع من القرآن] إن هذه السورة مكية والخطاب فيها موجَّه إلى كفّار مكة الذين كانوا يقولون: لست يا محمد نبيّاً، فردَّ الله عليهم بقوله: قل لهم أُشهِد اللهَ على رسالتي وأُشهِد الذين لهم علم كافٍ بالكتاب. وشهادة الله على رسالة نبيّه هي إيجاده المعجزة، وهي هنا بيان القرآن مِنْ قِبَلِ فرد أمّيّ، ذلك القرآن الذي هو في أوج الفصاحة وقمة البلاغة والذي تضمّن أخباراً غيبيةً، وغير ذلك من المزايا. والمُراد من العالِمِينَ بالكتاب أو من عنده علم الكتاب علماءُ اليهود والنصارى، لأن كتابهم بَشَّرَ برسالة نبيٍّ آخر

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٢٩.

الزمان، وفي النتيجة فقد شهد الله بهذه الكتب الثلاثة على نبوّة نبيّه: الشهادة الأولى القرآن الذي هو معجزة بذاته، والشهادة الثانية الإنجيل والثالثة التوراة، وهما كتابان سماويان في منشئهما، وتعود شهادتهما إلى الشهادة الإلهية. إن التدبّر بالقرآن يؤيد هذا المعنى الذي قلناه ويصدّقه، أن هذا المعنى ذاته قد بيّنته بكل وضوح آياتٌ عديدةٌ أخرى في القرآن أيضاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد/ ٣٦]، ولهذا السبب قال تعالى في نهاية السورة: قل إن شهادة علماء أهل الكتاب كافية لي، وكذلك أشار الله تعالى مرّات عديدة إلى هذا الموضوع في السور المكيّة، من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ﴾ [الأنعام/ ٢٠][1].

وقوله تعالى أيضاً: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف/ ١٥٧].

وقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّهُ لَفِى زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾ [الشعراء/ ١٩٦-١٩٧].

وقوله كذلك: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا﴾ [القصص/ ٥٢-٥٣].

وقوله أيضاً: ﴿فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [العنكبوت/ ٤٧].

وقوله كذلك: ﴿وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المدثر/ ٣١].

وقد سجَّل التاريخ أن عدداً من علماء أهل الكتاب شهدوا أن محمداً رسول الله ﷺ وآمنوا به، وهناك شواهد عديدة في تاريخ الإسلام تدل على أن رسول الله ﷺ أحالَ منكري نبوّته إلى علماء أهل الكتاب، ومن جملة ذلك القصة المشهورة لشهادة عبد الله بن سلام برسالة النبي ﷺ وإسلامه[2].

---

(١) تكرَّر هذا الموضوع أيضاً في سورة البقرة المدنية، في الآية ١٤٦.

(٢) من المفيد قراءة كتاب «**محمد در تورات و انجيل**» [أي محمد في التوراة والإنجيل] تأليف: عبد الأحد داود،

والآن نسأل: هل من الصحيح - بعد أن عرفنا الأمور التي ذُكِرَت - أن يصرف أي عاقل النظر عن كل تلك الآيات والحقائق التاريخية ويقول تبعاً لأخبار ضعيفة إن المقصود من عبارة «**وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**» هو علي عليه السلام الذي كان لا يزال صغيراً لم يصل بعد إلى سن التكليف عند نزول بعض تلك الآيات، أو كان لا يزال شاباً في مُقْتَبَل العمر ناشئاً في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

هل من الممكن أن يقول النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لكفار مكة: إن لم تؤمنوا برسالتي فإن شهادة ابن عمي علي عليه السلام وأبناءه الذين لم يولدوا بعد كافية لي؟! هل كان من الممكن لكفار مكة في أوائل البعثة الذين كانوا منكرين لنبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبلوا شهادة علي عليه السلام على رسالة محمد صلى الله عليه وآله وسلم؟ أليس في هذا الكلام سخرية واستهزاء؟ هل من الممكن لحضرة باقر العلوم عليه السلام أن يقول مثل هذا الكلام؟ هل اشتهر ذلك الإمام الجليل بصفة باقر العلوم لقوله بمثل هذه الأقوال؟

٥ - من الخرافات التي فرضها «علي بن إبراهيم» على كتب حديثنا، الحديث رقم ١٥ من **روضة الكافي** بشأن قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ۝ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء/ ١٢-١٣].

كل من يقرأ سورة الأنبياء من بدايتها يدرك بكل بساطة أن الآيات تتعلق بمنكري النبوة، لكن الراوي عديم الإنصاف يدّعي أن حضرة باقر العلوم عليه السلام قال بشأن هذه الآية:

"إِذَا قَامَ الْقَائِمُ وَبَعَثَ إِلَى بَنِي أُمَيَّةَ بِالشَّامِ فَهَرَبُوا إِلَى الرُّومِ فَيَقُولُ لَهُمُ الرُّومُ لَا نُدْخِلَنَّكُمْ حَتَّى تَتَنَصَّرُوا فَيُعَلِّقُونَ فِي أَعْنَاقِهِمُ الصُّلْبَانَ فَيُدْخِلُونَهُمْ فَإِذَا نَزَلَ بِحَضْرَتِهِمْ أَصْحَابُ الْقَائِمِ طَلَبُوا الْأَمَانَ وَالصُّلْحَ فَيَقُولُ أَصْحَابُ الْقَائِمِ: لَا نَفْعَلُ حَتَّى تَدْفَعُوا إِلَيْنَا مَنْ قِبَلَكُمْ مِنَّا. قَالَ: فَيَدْفَعُونَهُمْ إِلَيْهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: **﴿لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾** [الأنبياء/ ١٣]، قَالَ: يَسْأَلُهُمُ الْكُنُوزَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا، قَالَ فَيَقُولُونَ: **﴿يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ. فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا**

ترجمة فضل الله نيك آيين، للاطلاع على بشارات العهدين. وكذلك قراءة الكتاب القيِّم «**خيانت در گذارش تاريخ**» [أي **خيانة في رواية التاريخ**] تأليف: العلامة السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي، ص٣٣ فما بعد.

خَامِدِينَ﴾ بِالسَّيْفِ!! [الأنبياء/ ١٤ – ١٥].

هذا في حين أنه قد مضت اليوم قرون على ذهاب كل أثر من آثار بني أميّة ومع ذلك لم يظهر الإمام القائم بعد، ولم يلجأ بنو أمية إلى الروم! ولم يسأل الإمام القائم الأمويين عن كنوزهم!

٦- ومن جملة روائع «علي بن إبراهيم القُمّيّ» وتُحَفِه: هذه الخرافة التي نسبها إلى الآية (٧٧) من سورة النساء التي جاءت في سياق الكلام عن آيات القتال، وهي تتكلم عن الأشخاص الذين قيل لهم من قبل اصبروا وكفوا أيديكم عن القتال، لكن (علي بن إبراهيم) يقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ**﴾ [النساء/ ٧٧]. قَالَ: يَعْنِي كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ![١]

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يقل الله تعالى ذاتُه من البداية كلمة «ألسنتكم» بدلاً من «أيديكم»؟ وما المبرِّر لأن يقول الله تعالى «أيديكم» ثم يرسل الإمام ليبيّن لعباده أنه كان يقصد من كلمة «أيديكم»: «ألسنتكم»؟! والأهم من ذلك أنه لو كانت الآية على المعنى الذي يقوله هذا الراوي الجاهل، فإن هذا المعنى لا يتناسب أبداً مع بقية الآية التي يقول تعالى فيها: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ [البقرة/ ٤٣]، فكيف يمكن للمؤمنين أن يكفوا ألسنتهم ويصمتوا وفي الوقت ذاته يقيموا الصلاة. والحاصل، إن هذا المعنى لا يتناسب أبداً مع الآية المذكورة ولا مع بلاغة القرآن.

٧- من المثير للانتباه أن يعلم القارئ العزيز أن هذا الراوي (علي بن إبراهيم) هو من الأشخاص الذين جعلوا عائشة وطلحة – نعوذ بالله – في موضع التهمة. وأرى من المناسب أن أنقل هنا كلام الشيخ «عبد الجليل القزويني» [من علماء الشيعة الإمامية في القرن السادس الهجري] الذي قال بشأن هذا الاتهام الباطل:

"يجب أن نفهم جيداً جوابَ هذه الكلمات التي هي كفر وضلال وبدعة وكذب وبهتان ولغو وتعصّب، بل هي عين الزندقة والإلحاد - نعوذ بالله منها -.

أولاً: مئات آلاف لعنات الله ورسوله وأهل السموات والأرض والملائكة والإنس والجن أجمعين على من يذهب هذا المذهب أو يعتقد أن غبار الفواحش يمكن أن يمس نساء رسل

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، باب الصمت وحفظ اللسان، ج٢، ص١١٤، الحديث ٨.

الله تبارك وتعالى، وخاصة نساء المصطفى ﷺ الذين هم أمهات المؤمنين. وأضعاف تلك اللعنات على من يؤلف كتاباً يذكر فيه مثل هذا القول ويفتري فيه على علماء الشيعة، وعلى من يستبيح مثل هذه التهمة بحق نساء رسول الله ﷺ، وعلى من يمارس التقية في هذا الباب وعلى ذلك الراوي الفاسد الذي نسب للمسلمين مثل هذا الكذب وَكَتَبَ وَقَالَ وَلَبَّسَ على العوام والغافلين بحق محمد وآله الطاهرين........ . والمعلوم أن عائشة كانت تحب رسول الله ﷺ أكثر من نفسها[١]، وأن طلحة كان رجلاً دميم الخلقة، وأن التي كان إلى جانبها معشوق العالَمَيْن الذي كانت الشمس المشرقة تحسد جماله لا يمكن أن تلقي ببصرها إلى شخص مثل طلحة؟! حاشا عنها....."[٢].

٨- من الدلائل على انحراف عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ روايته الرواية التالية: "..عَنْ الإمام مُوسَى الكاظم عليه السلام قَالَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ غَضِبَ عَلَى الشِّيعَةِ فَخَيَّرَنِي نَفْسِي أَوْ هُمْ؛ فَوَقَيْتُهُمْ وَاللهِ بِنَفْسِي"[٣].

إحدى التأويلات الباردة التي اخترعها المجلسي لهذه الرواية أنه قال: بما أن الشيعة لم يطيعوا ذلك الإمام كما ينبغي وأدى ذلك إلى تسلط أمثال هارون الرشيد على الناس لذلك غضب الله على الشيعة! هذا في حين أن لدينا آيات عديدة من القرآن تقول: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا...**﴾ [هود/ ٥٨] وبمثل ذلك ﴿**فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا** [.. شعيباً..] **وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا** [هود/ ٦٦، و ٩٤]. هذه الآيات وعشرات من أمثالها تدل على أنه عندما يغضب الله على قوم فإن الله يحفظ من عذابه المؤمنين وزعماءهم، ولذلك وخلافاً لخرافات المسيحيين الذي يعتقدون أن عيسى عليه السلام فدى الناس بنفسه كي يغفر اللهُ خطايا أتباعه، فإن منطق القرآن يقول: إذا غضب الله العادل على قوم ظالمين فإن فرداً مؤمناً ومتقياً وذا مقام عال مثل الإمام الكاظم عليه السلام الذي لم يُقَصِّر في أداء واجباته لا يُقَدَّمُ فديةً للقوم العاصين، وبعبارة أخرى فإن الله تعالى لا يفدي العالي لأجل الداني.

---

(١) يشير الشيخ عبد الجليل القزويني في الصفحة ٢٩٥ من كتابه إلى أنه ألّف كتاباً بعنوان «في تنزيه عائشة».

(٢) **النقض**، عبد الجليل القزويني، ص٢٩٣ فما بعد.

(٣) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٦٠، حديث ٥. ولم يعتبر كلا الباقرين (المجلسي والبهبودي) هذا الحديث صحيحاً.

لاحظ كيف يتم الترويج لعقيدة الفداء وتكفير الخطايا، التي هي عقيدة المسيحية الرائجة، باسم أهل البيت عليهم السلام بين المسلمين!

٩- ومن قصص عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التي تستحق السماع الأسطورة التالية التي نقرأها في هذا الحديث: "عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ اسْتَأْذَنَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (الإمام موسى الكاظم) عليه السلام قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّوَاحِي مِنَ الشِّيعَةِ فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا فَسَأَلُوهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ عَنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَ عليه السلام وَلَهُ عَشْرُ سِنِينَ!!!"[1].

أيها القارئ العزيز! تدبر معي قليلاً أنه في خلال يوم وليلة أي في خلال ١٤٤٠ دقيقة لو لم يأكل السائلون شيئاً طول تلك المدة، ولم يناموا وحتى أنهم لم يصلوا صلواتهم الخمس، وأُعْطِيَ كلُّ واحد منهم دقيقةً واحدةً فقط ليسأل سؤاله، لم يكن باستطاعتهم أن يسألوا حتى ١٥٠٠ سؤال! إذن، بصرف النظر عن الوقت الذي يُصْرَف لأجل طرح السؤال كيف استطاع الإمام أن يجيب في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة؟ علاوة على أنه لو استطاع طفلٌ له من العمر عشر سنين فقط أن يقوم بمثل ذلك العمل لانتشرت شهرته قطعاً في جميع أنحاء المدينة، ولم تقتصر معرفة تلك المعجزة على أبٍ وابنٍ من القائلين بتحريف القرآن، أي جناب «علي بن ابراهيم» وأبوه فقط! والنقطة المهمة التي ينبغي أن ننتبه إليها في نقل هذه الأسطورة أننا لا نجد اسم راوٍ لها سوى علي بن إبراهيم وأبيه ومسؤولية نقل مثل هذه القصة هي على مسؤولية هذين الراويين فقط[2]. (فتأمَّل)

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص٤٩٦، حديث ٧ . ونفى جناب الأستاذ «بهبودي» صحَّة هذا الحديث.

(٢) إن هذه الرواية نموذج جيد لتتعرفوا من خلاله على شدة تعصب بعض علمائنا المشهورين والمحترمين ومحاربتهم للحق. فرغم أن هذه الرواية مفتضحة جداً، إلا أن المجلسي - الذي ينبغي أن نسميه بحق «**مُرَوِّج الخرافات وَحَارِسَ البِدَع**» حاول بكل تعصب أن يجد التأويلات ويتمحَّل التوجيهات لهذه الرواية الفاسدة، من ذلك أنه قال: إننا يجب أن نحمل هذا لعدد على المبالغة والإغراق، هذا في حين أن هذا التأويل لا وجه له أبداً وخلاف الظاهر لأنه في مثل هذه الموارد إذا أريدت المبالغة لقيلت ألفاظ مثل: عشرات المسائل أو مئات أو آلاف وأمثال ذلك لا أن يقال ثلاثين ألف مسألة.

وقال المجلسي أيضاً إن إجابات الإمام كانت كليات وقواعد عامة يُستخرج منها الجواب على ثلاثين ألف

إن أباطيل «علي بن إبراهيم» كثيرة بالطبع، وسيأتي ذكر بعضها في الصفحات الآتية خاصة في الباب ١٦٥ . ففي ذلك الباب لدينا تسع أحاديث من إفاضات جنابه!!

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ١٠** – أحد رواته «أحمد بن محمد» مجهولٌ ومشتَرَك.

←**الحديث ١١** – هذا الحديث مرفوع وأحد رواته «أحمد البرقي» الذي تعرّفنا على حاله في الصفحات الماضية.

←**الحديث ١٢** – هو كسابقه حديث مرفوع. والراوي المتصل بالإمام في هذا الحديث هو «**هِشَامُ بْنُ الحَكَم**» الذي كان تلميذ «أبي شاكر» الزنديق مدة من الزمن، وكان يذهب مذهب التجسيم أي القول بجسمية الله تعالى– نعوذ بالله –!! ويظهر من الأخبار أنه لم يكن يتورَّع من الافتراء على الإمام[1]، حتى أنه تعرّض إلى اللعن مِنْ قِبَلِ الإمام الكاظم عليه السلام، وحتى أنّه في الخطاب السابع عشر لهذا الحديث ذاته اعتبره الإمام شخصاً غافلاً عن الله ومطيعاً لهواه ورغباته. وقد تبرّأ منه أيضاً حضرة الإمام الهادي (ع)[2].

مسألة، وهذا التأويل خطأ واضح لأن أي قاعدة عامة يمكن أن نستخرج منها مسائل جزئية لا حصر لها وعندئذ لا دليل على حصر ذلك بعدد ثلاثين ألفاً.

وقال المجلسي أيضاً: لعلَّ المراد من المجلس: دورة من المجالس!! وهذا أيضاً اجتهاد في موضع النص ولا ينسجم أبداً مع عبارة (في مجلس واحد) التي وردت في الرواية.

لاحظوا كيف يحاولون الدفاع عن الخرافات!! ولحسن الحظ (وخلافاً لما فعل المجلسي في تأويله للرواية رقم ٢٨ في الصفحة ٦٣٤ من المجلد الثاني من **الكافي**) لم يتشبَّثوا هنا بمسألة اشتباه النُسَّاخ. **اللهم نعوذ بك من التعصُّب.**

(١) يُراجَع **أصول الكافي**، ج١، ص١٠٤، حديث ١.

(٢) يُراجَع **أصول الكافي**، ج١، ص١٠٦، الحديث ٧. وانظر أيضاً كتاب **التوحيد** للشيخ الصدوق، تصحيح هاشم الحسيني، مكتبة الصدوق، ص١٠٠، الحديث ٨، و ص١٠٤، الحديث ٢٠. والحديث الأخير، بناء على نقل الشيخ الصدوق هو التالي: "سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ (ع) عَنِ التَّوْحِيدِ وَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَقُولُ بِقَوْلِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، فَغَضِبَ (ع) ثُمَّ قَالَ: مَا لَكُمْ وَلِقَوْلِ هِشَامٍ إِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا. مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- جِسْمٌ، نَحْنُ مِنْهُ بُرَآءُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. يَا ابْنَ دُلَفَ! إِنَّ الْجِسْمَ مُحْدَثٌ وَاللهُ مُحْدِثُهُ وَمُجَسِّمُهُ".

وأما متن الحديث، فاعلم أنه في الفقرة العاشرة للحديث يقول الإمام الكاظم (ع):

"يَا هِشَامُ! ثُمَّ ذَكَرَ أُولِي الْأَلْبَابِ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ وَحَلَّاهُمْ بِأَحْسَنِ الْحِلْيَةِ فَقَالَ ﴿**يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَما يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبابِ**﴾ وَقَالَ: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا** [أي كل الآيات سواء كانت من الآيات المحكمة أو المتشابهة] **وَما يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبابِ**﴾ [آل عمران/ ٧].... الحديث".

كما تلاحظون،فسَّر الإمام (ع) في هذه الرواية معنى ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ خلافاً للأحاديث التي أوردها الكُلَينيّ في الباب ٨٠ والتي تقصر الراسخين في العلم على النبيِّ والإمام فقط، كما أنه لم يعطِف كلمة «الراسخون» على كلمة «الله» بل ذكرها مستقلَّة عنها. وهذا يبيّن أنّ الكُلَينيّ ينقل روايات متعارضة ومتناقضة دون أن ينتبه إلى ذلك، لأن هدف روايات الباب ٨٠ هو أن يقول إن المقصودين من: «**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**» هو الأئمة وأنهم - إضافة إلى الله عز وجل - هم أيضاً يعلمون تأويل الآيات المتشابهة، وهذا لا يمكن إلا إذا اعتبرنا أن كلمة: «**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**» معطوفة على كلمة «**الله**». علاوة على أن الإمام اعتبر في هذه الرواية أن الآية تشمل الأئمة عليهم السلام كما تشمل غيرهم.

← **الحديث ١٣**- حديث مرفوع، إضافة إلَّا أن أحد رواته «**سهل بن زياد**» ضعيف. وقد سبق بيان حاله في الصفحات الماضية.

← **الحديث ١٤** - رواته مجروحون وسنده فاسد. ومن الطريف أنه طبقاً لهذا الحديث يقول الإمام الصادق عليه السلام إن الله أعطى العقل ٧٥ جيشاً ولكنه لما بدأ يشرح هذا الأمر ذكر ٧٨ جيشاً**!!**

← **حديث ١٥** - اعتبر المجلسي هذه الرواية مرسَلَة. وأحد رواتها «**الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ**» واقفي المذهب، وبالطبع فإن أسرة «**فَضَّال**» كلها من الواقفة. والواقفة يعتقدون أن لا إمام بعد حضرة موسى بن جعفر (ع)، وأن كل من ادعى الإمامة بعده مفترٍ وكذّاب ولا دين له**!** وقد سمّى علماء الشيعة الواقفة بالكلاب المطورة.

ومن الطريف أن نعلم - كما أشرنا إلى ذلك أيضاً في مقدمة هذا الكتاب - أن وضّاعي

الحديث وقعوا في خطأ فاضح إذْ نقلوا عن هؤلاء الواقفة ثوابات لا حد لها ولا حصر لزيارة قبر الإمام الرضا (ع) وقبور الأئمة من بعده، أي وضعوا على لسان رواةٍ لا يعتقدون بإمامة الإمام الرضا أصلاً ولا بإمامة الأئمة من بعده ولا حتى بصلاحهم بل يعتبرونهم أشخاصاً كذَّابين، أحاديثَ في ثواب زيارة قبورهم وأنّ زيارة قبورهم أفضل من ألف حجٍّ!!

على سبيل المثال، روَوا عن «الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» هذا عينه الذي كان عدوًّا لحضرة علي بن موسى الرِّضَا عليه السلام أن ذلك الإمام الجليل قَالَ: "إِنَّ بِخُرَاسَانَ لَبُقْعَةً يَأْتِي عَلَيْهَا زَمَانٌ تَصِيرُ مُخْتَلَفَ الْمَلَائِكَةِ فَلَا يَزَالُ فَوْجٌ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَفَوْجٌ يَصْعَدُ إِلَى أَنْ يُنْفَخَ فِي الصُّورِ فَقِيلَ لَهُ وَأَيَّةُ بُقْعَةٍ هَذِهِ فَقَالَ هِيَ بِأَرْضِ طُوسَ- وَهِيَ وَاللهِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ- مَنْ زَارَنِي فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ كَانَ كَمَنْ زَارَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَكَتَبَ اللهُ تَعَالَى لَهُ ثَوَابَ أَلْفِ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ وَأَلْفِ عُمْرَةٍ مَقْبُولَةٍ وَكُنْتُ أَنَا وَآبَائِي شُفَعَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!!"[1].

وأيضاً رووا عنه (أي عن الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ) أنه نقل عن الإمام الرضا عليه السلام قولَهُ في حَدِيثٍ: "مَنْ زَارَنِي وَهُوَ يَعْرِفُ مَا أَوْجَبَ اللهُ تَعَالَى مِنْ حَقِّي وَطَاعَتِي فَأَنَا وَآبَائِي شُفَعَاؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ- وَمَنْ كُنَّا شُفَعَاءَهُ نَجَا وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ الثَّقَلَيْنِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ!!"[2].

وأقول: لم يكن لزيارة النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم نفسِهِ في حال حياته ولا لزيارة الإمامِ في حال حياته ثوابَ الحجّ، فكيف يكون لزيارة قبورهم بعد وفاتهم ثواب ألف حجٍّ؟! أليس هذا استهزاء بالحج الذي نزلت آيات عديدة في القرآن الكريم في بيان أهميته؟ ثم إنه لماذا لم يوصِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بزيارة قبره وقبر أقربائه على هذا النحو؟ ألم يكن يرغب في حصول صحابته على تلك الثوابات التي لا حد لها ولا حصر؟!

وللأسف لقد نُقِلَت روايات عديدة عن «الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» في كتب الكُلَيْنِيّ وكتب الشيخ

---

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، باب استحباب اختيار زيارة الرضا (ع)، ج١٠، ص ٤٤٥، حديث ٤. (وهو في طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: ج١٤، ص٥٦٧، ح ١٩٨٣٦).

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، باب استحباب زيارة قبر الرضا (ع)، ج١٠ ، ص ٤٣٦، حديث ١١. (وهو في الطبعة الجديدة: ج١٤، ص٥٥٥، ح ١٩٨٠٨). (الْمُتَرْجِمُ)

الحر العاملي وغيرهما. وقد اعتبر الأستاذ «محمد باقر البهبودي» كتاب «**مسائل الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ**» التي روى عنها مشايخ الصدوق، كتاباً مدسوساً وموضوعاً من أساسه[1].

وابن هذا الرجل، أي «عَلِيّ بن الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» فطحي المذهب وضعيف أيضاً. وكما كتب المحقق الفاضل الأستاذ قلمداران: كان «عَلِيُّ بْنُ فَضَّالٍ» يعتقد بإمامة «عبد الله الأفطح» (أخي الإمام الكاظم) إلى درجة أنه ألّف كتاباً في إثبات إمامته. وإضافةً إلى ذلك كان يؤمن بإمامة «جعفر بن علي» (ابن الإمام الهادي الذي يُعرَف في كتبنا باسم جعفر الكذّاب)!

وقد اعتبره العلامة الحلي فاسد المذهب وضعيفاً[2]، واعتبره صاحب كتاب «السرائر» (ابن إدريس الحليّ) كافراً ملعوناً، وكتب أن أباه وأسرة بني فضَّال كلَّهم فطحيون و«الْحَسَنُ بْن فَضَّالٍ» رأسُهُم في الضلال[3].

والشهيد الثاني أيضاً اعتبر أن وجود هذا الأب والابن يعني «عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ» في سند الروايات يوجب ضعفها[4].

وللأسف فإن كتب حديثنا ملوَّثة بروايات هذين الشخصين.

من ذلك أن «عَلِيَّ بْنَ فَضَّالٍ» هذا ذاته يروي حديثاً (أورده الكُلَيْنِيّ في **الكافي**، الباب ١٦٨، الحديث ١٥) بسندٍ إلى رسول الله ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللهَ مَثَّلَ لِي أُمَّتِي فِي الطِّينِ وَعَلَّمَنِي أَسْمَاءَهُمْ كَمَا عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا فَمَرَّ بِي أَصْحَابُ الرَّايَاتِ فَاسْتَغْفَرْتُ لِعَلِيٍّ وَشِيعَتِهِ، إِنَّ رَبِّي وَعَدَنِي فِي

---

(١) محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، مركز انتشارات علمى و فرهنگى، ص ٢٦٣.

(٢) انظر العلامة الحلي، **منتهى المطلب**، (ص ٥٣٤)، حيث قال خلال مناقشته لرواية إعطاء الزكاة لنبي هاشم: "وفي طريقه ابن فضال وهو ضعيف". وقال في الكتاب ذاته (ص ٥٢٤) معلقاً على حديثٍ: "وفي طريقه علي بن فضال وهو ضعيف". (الْمُتَرْجِمُ)

(٣) انظر ابن إدريس الحلي، **السرائر** (ج ١، ص٤٩٥) قوله (في معرض تعليقه على روايتين مرسلتين): "وراوي أحدهما فطحي المذهب، كافر ملعون، وهو الحسن بن الفضال، وبنو فضال كلهم فطحية، والحسن رأسهم في الضلال.". انتهى. (الْمُتَرْجِمُ)

(٤) للاطلاع بشكل مفصَّل على حال هذا الأب والابن يُراجَع الكتاب القيّم «**حقايق عريان در اقتصاد قرآن (زكات)**»، تأليف الأستاذ حيدر علي قلمداران، ص ١٨٩ فما بعد.

شِيعَةِ عَلِيٍّ خَصْلَةً، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هِيَ؟ قَالَ: الْمَغْفِرَةُ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وَأَنْ لَا يُغَادِرَ مِنْهُمْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً، وَلَهُمْ تَبَدُّلُ السَّيِّئَاتِ حَسَنَاتٍ!!"[1].

ونسأل: وهل يوجد بين شيعة عليٍّ مؤمنٌ وكافرٌ حتى يعِد الله من آمن منهم فقط بالغفران؟ إن أمثال هذه الروايات هي التي أدت إلى اغترار الشيعة وأن يظنّ عوامّهم أن ذنوبهم ستتبدل إلى حسنات إذا أظهروا المحبة للصالحين والرجال العظام في الدين!! في حين أن كل إنسان - كما تفيده آيات القرآن - رهينٌ بعمله وما كسبت يداه فحسب.

← **الحديث ١٦** - أحد رواته «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» عَنِ «النَّوْفَلِيِّ» - الذي كان من الغُلاة - عَنِ «السَّكُونِيِّ» الذي كان قاضي الموصل ومن أهل السُنَّة.

← **الحديث ١٧** - أول رواته «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» الذي يروي أحاديث كثيرة تتعارض مع العقل وتخالف القرآن، ومن رواته الآخرين «عُبَيْدُ اللهِ الدِّهْقَانُ» من الضعفاء، رواه عَنْ «دُرُسْتَ بنِ أبي مَنْصُور» الواقفي، أو - على حدِّ قول علماء الرجال - من «الكلاب الممطورة»!.

← **الحديث ١٨** - أول رواته «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» رواه عَنْ «**أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ**»، ورغم أنهم وثَّقوا هذا الأخير إلا أنه قد نُقِلَت عنه روايات كثيرة تنطوي على الغلوّ وأكثرها يتعارض مع كتاب الله. وعلى حد قول الأستاذ البهبودي:

"ولكن الظاهر من التاريخ أنه لم يكن صاحب حديث ولا رواية ولا كتاب.... وعندي أن كتابه ملصوق به [أي منسوبٌ إليه كذباً] ..... ورواياته إن كانت مكذوبة عليه، فهو، وإلا فإن رواياته تدلّ على أنه كان مرتفع القول في الأئمة وهذا قدحٌ فيه وفي رواياته......... ولذلك لم يروه الأثبات الثقات وإنما يرويه الضعفاء كإسحاق بن محمد النخعي وسهل بن زياد الآدمي ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي وأحمد بن أبي عبد الله البرقي وِجادَةً. ولو قلنا بأن كتابه صحيحٌ لدلَّت رواياته على القدح العظيم في نفسه وسقط الاحتجاج بحديثه مطلقاً."[2].

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٤٣ - ٤٤٤. وكلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي اعتبرا هذه الرواية غير صحيحة.

(٢) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ٢٥١ (في كلامه عن كتاب أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري). (ملاحظة: لقد اقتبس المؤلف من كلام البهبودي بتقديم وتأخير واختصار]. (المُتَرْجِمُ)

[نماذج لروايات «أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

١- من جملة أكاذيب أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ أنه قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الإمام الهادي عليه السلام فَكَلَّمَنِي بِالْهِنْدِيَّةِ، فَلَمْ أُحْسِنْ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْهِ وَكَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ، رَكْوَةٌ مَلْأَى حَصًا فَتَنَاوَلَ حَصَاةً وَاحِدَةً وَوَضَعَهَا فِي فِيهِ وَمَصَّهَا مَلِيّاً ثُمَّ رَمَى بِهَا إِلَيَّ فَوَضَعْتُهَا فِي فَمِي فَوَ اللهِ مَا بَرِحْتُ مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى تَكَلَّمْتُ بِثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ لِسَاناً أَوَّلُهَا الْهِنْدِيَّةُ!!"[١].

وأقول: أولاً: من أين فهم الراوي أنَّ أبا هاشم أصبح عالماً بثلاثة وسبعين لغةً؟ هل تكلم أبو هاشم معه بثلاثة وسبعين لغة فعلاً؟ ولو فرضنا أن أبا هاشم فعل ذلك (وهو لم يفعل بالطبع) فهل كان الراوي يعلم ثلاثةً وسبعين لغةً ويفهمها حتى يدرك أن أبا هاشم تكلم فعلاً بهذه اللغات؟ ثم ما فائدة هذه المعجزة! وإذا كان مجرد مص حصاة قد مصها الإمام يجعل الإنسان عالماً باللغات فيجب أن يكون نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميعهن وبعض أصحابه الذين كانوا يأكلون من قصعته أو يشربون من إنائه ويأكلون بقية طعامه عالمين بسبعين لغة وأن يتكلم زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللواتي مصصن لعابَه بسبعين لغة!

ثانياً: جاءفي القرآن الكريم (النساء/ ٤٦) أن اليهود - بهدف الطعن في الدين- كانوا يسيئون استخدام كلمة «**راعنا**» التي كان يستخدمها المسلمون، فيستخدمها اليهود مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاصدين منها معنىً سيئاً باللغة العبرية، ولم يكن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يعلم ذلك بل كان يفهم منها معناها العربي أي راعِ حالنا، إلى أن سمع سعدُ بنُ معاذ ذلك منهم وفهم قصدهم فوبَّخهم وعنَّفهم بشدَّة، ونزلت آية: ﴿**لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا**﴾ [البقرة/ ١٠٤]. ولم يُظْهِرْ رسولُالله صلى الله عليه وآله وسلم معجزةً مثل هذه المعجزة بأن يتكلم بعددٍ كبيرٍ من اللغات أو أن يمصَّ شيئاً

---

(١) الشيخ عباس القمي، **سفينة البحار**، طبع النجف، ج٢، ص ٧١٨. وله أيضاً في **منتهى الآمال** (بالفارسية)، چاپ اسلاميه، (أي طبع المطبعة الإسلامية)، ج٢، ص٣٦٧. (البرقعي). أقول (الْمُتَرْجِمُ): و رواه أمين الإسلام الطبرسي(ت ٥٤٨هـ) في كتابه «**إعلام الورى بأعلام الهدى**»، وقطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ) في كتابه «**الخرائج والجرائح**»، وابن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ) في كتابه «**المناقب**»، ونقله عن الثلاثة المجلسي، في **بحار الأنوار**، ج ٥٠، ص ١٣٦.

ويضعه في أفواه أصحابه ليجعلهم يجيدون اللغات الأجنبية!![1] وبدلاً من أن يمص النبيّ ﷺ حصوةً ويضعها في فم **زيد بن ثابت** (الأنصاري) قال له: "يَا زَيْدُ! تَعَلَّمْ لِي كِتَابَ يَهُودَ[2] فَإِنِّي وَاللهِ مَا آمَنُ يَهُودَ عَلَى كِتَابِي"[3].

٢- ومن روايات «أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ» الأخرى هذا الحديث الخرافي الذي ينسبه إلى الإمام الجواد عليه السلام بأنه قال: "**إِنَّ بَيْنَ جَبَلَيْ طُوسَ قَبْضَةً قُبِضَتْ مِنَ الْجَنَّةِ- مَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّار**"[4]!!

أقول: بناء على ذلك هل أهالي مدينة مشهد وساكنيها في أمان من النار ويستطيعون أن يفرحوا بهذه الأساطير وأن لا يخافوا عذاب الله؟ هل يمكن بمثل هذه الخرافات أن نتخلّى - نعوذ بالله- عن الآية المباركة التي تقول: ﴿**لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾ [النجم/ ٣٩] أو عن قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [المدثر/ ٣٨] ؟!

٣- ومن قصص أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ الأخرى قوله: "كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ (الإمام الهادي عليه السلام) بَعْدَ مَا مَضَى ابْنُهُ أَبُو جَعْفَرٍ [وكان الإمام الهادي قد نص على إمامة ابنه أبي جعفر هذا بالإمامة من بعده] وَإِنِّي لَأُفَكِّرُ فِي نَفْسِي أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ: كَأَنَّهُمَا أَعْنِي أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ- كَأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ ابْنَيْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ [الصادق] (ع)،

---

(١) يجب أن ننتبه إلى أنه لا يجوز لنا أن نقول بها أن حضرة سليمان عليه السلام كان يعلم منطق الطير (أي لغة الطيور) فلماذا لا يكون النبي الأكرم ﷺ كذلك أيضاً؟ وذلك لأن كل نبي اختصه الله بمعجزة تتناسب مع ظروف زمانه، وكما أن النبي الأكرم ﷺ لم يولد دون أب وأن حضرة موسى عليه السلام لم يتكلم في المهد وحضرة عيسى عليه السلام لم يحول العصا ثعباناً، فلا يمكن أن ننسب -دون دليل- معجزة نبيٍّ من الأنبياء إلى الأنبياء الآخرين أيضاً.

(٢) أي لغتهم، وقيل إنها السريانية. (الْمُتَرْجِمُ)

(٣) وتتمّة الحديث: "قَالَ زَيْدٌ فَتَعَلَّمْتُ كِتَابَهُمْ، مَا مَرَّتْ بِي خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حَتَّى حَذَقْتُهُ، وَكُنْتُ أَقْرَأُ لَهُ كُتُبَهُمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ وَأُجِيبُ عَنْهُ إِذَا كَتَب". أخرجه **أحمد**، ٥، ١٨٦ رقم (٢١٦٥٨). والترمذي، **السنن** (٥، ٦٧ رقم ٢٧١٥) وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. (الْمُتَرْجِمُ)

(٤) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، باب استحباب زيارة قبر الرضا (ع)، ج ١٠، ص ٤٣٦ - ٤٣٧، حديث ١٣.

وَإِنَّ قِصَّتَهُمَا كَقِصَّتِهِمَا، إِذْ كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُرْجَى بَعْدَ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) فَأَقْبَلَ عَلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ [الإمام الهادي (ع)] قَبْلَ أَنْ أَنْطِقَ فَقَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا هَاشِمٍ! بَدَا لِـلَّهِ فِي أَبِي مُحَمَّدٍ بَعْدَ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) مَا لَمْ يَكُنْ يُعْرَفُ لَهُ كَمَا بَدَا لَهُ فِي مُوسَى بَعْدَ مُضِيِّ إِسْمَاعِيلَ مَا كَشَفَ بِهِ عَنْ حَالِهِ، وَهُوَ كَمَا حَدَّثَتْكَ نَفْسُكَ وَإِنْ كَرِهَ الْمُبْطِلُونَ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ ابْنِي الْخَلَفُ مِنْ بَعْدِي عِنْدَهُ عِلْمُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَمَعَهُ آلَةُ الْإِمَامَةِ"[١].

٤- وروى أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ هذا أيضاً أنه كان عِنْدَ الإمام الحسن العسكري (ع) فَاسْتُؤْذِنَ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ عَلَيْهِ فَدَخَلَ رَجُلٌ عَبْلٌ طَوِيلٌ جَسِيمٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ بِالْوَلَايَةِ فَرَدَّ عَلَيْهِ بِالْقَبُولِ وَأَمَرَهُ بِالْجُلُوسِ، فَجَلَسَ مُلَاصِقاً لِي فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَيْتَ شِعْرِي! مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ الإمام (ع): هَذَا مِنْ وُلْدِ الْأَعْرَابِيَّةِ صَاحِبَةِ الْحَصَاةِ الَّتِي طَبَعَ آبَائِي (ع) فِيهَا بِخَوَاتِيمِهِمْ فَانْطَبَعَتْ، وَقَدْ جَاءَ بِهَا مَعَهُ يُرِيدُ أَنْ أَطْبَعَ فِيهَا. ثُمَّ قَالَ: هَاتِهَا فَأَخْرَجَ حَصَاةً وَفِي جَانِبٍ مِنْهَا مَوْضِعٌ أَمْلَسُ فَأَخَذَهَا أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام (أي الإمام العسكري) ثُمَّ أَخْرَجَ خَاتَمَهُ فَطَبَعَ فِيهَا فَانْطَبَعَ فَكَأَنِّي أَرَى نَقْشَ خَاتَمِهِ السَّاعَةَ!!!"[٢].

٥- ويروي أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ أيضاً أنه دَخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (ع) [أي الإمام الجواد] وَمَعِي ثَلَاثُ رِقَاعٍ غَيْرُ مُعَنْوَنَةٍ وَاشْتَبَهَتْ عَلَيَّ فَاغْتَمَمْتُ، فَتَنَاوَلَ إِحْدَاهُمَا وَقَالَ هَذِهِ رُقْعَةُ زِيَادِ بْنِ شَبِيبٍ ثُمَّ تَنَاوَلَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ هَذِهِ رُقْعَةُ فُلَانٍ فَبُهِتُّ أَنَا فَنَظَرَ إِلَيَّ فَتَبَسَّمَ ...... الخ.

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٢٧، حديث ١٠. ومن الطريف والمثير - كما أشار إلى ذلك جناب الأستاذ «قلمداران» في كتابه القيم «**شاهراه اتّحاد**» (**طريق الاتّحاد**) - أن أبا هاشم الجعفري هذا نفسه الذي يظهر من الحديث المروي أعلاه أنه ما تعرف على إمامة الإمام الحسن العسكري إلا بعد أن بين له الإمام الهادي ذلك، هو ذاته يروي رواية أخرى أوردها الكليني في **الكافي** (ج ١ ، ص ٥٢٥، حديث ١) يذكر فيها أن الإمام الجواد (ع) بين له - على لسان الخضر - أسماء الأئمة الاثني عشر جميعاً، ومن جملة ذلك أنه قال له: "وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ". مما يعني أن أبا هاشم الجعفري كان يعرف أسماء الأئمة جميعاً - بما في ذلك الإمام الحسن العسكري (ع)- حتى قبل إمامة حضرة الإمام الهادي (ع) ، وَمِنْ ثَمَّ فلم يكن بحاجة إلى أن يقوم الإمام الهادي (ع) بتعريفه بإمامة الحسن العسكري من بعده!! يُراجع كتاب «**شاهراه اتّحاد**» (**طريق الاتّحاد**)، ص ٢٥٧ فما بعد.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج، ص ٣٤٧، حديث ٤.

[ويُتابع قائلاً في جزء تالٍ من روايته]

وَكَلَّمَنِي جَمَّالٌ أَنْ أُكَلِّمَهُ لَهُ يُدْخِلُهُ فِي بَعْضِ أُمُورِهِ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ لِأُكَلِّمَهُ لَهُ فَوَجَدْتُهُ يَأْكُلُ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ وَلَمْ يُمْكِنِّي كَلَامَهُ فَقَالَ يَا أَبَا هَاشِمٍ كُلْ وَوَضَعَ بَيْنَ يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ ابْتِدَاءً مِنْهُ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ يَا غُلَامُ انْظُرْ إِلَى الْجَمَّالِ الَّذِي أَتَانَا بِهِ أَبُو هَاشِمٍ فَضُمَّهُ إِلَيْكَ..... الخ"[1].

٦- ويروي حديثاً آخر أيضاً يقول فيه: "شَكَوْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ (الإمام الحسن العسكري) عليه السلام ضِيقَ الْحَبْسِ وَكَتَلَ الْقَيْدِ فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنْتَ تُصَلِّي الْيَوْمَ الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِكَ فَأُخْرِجْتُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتُ فِي مَنْزِلِي كَمَا قَالَ (ع) وَكُنْتُ مُضَيَّقاً فَأَرَدْتُ أَنْ أَطْلُبَ مِنْهُ دَنَانِيرَ فِي الْكِتَابِ فَاسْتَحْيَيْتُ فَلَمَّا صِرْتُ إِلَى مَنْزِلِي وَجَّهَ إِلَيَّ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَكَتَبَ إِلَيَّ إِذَا كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ فَلَا تَسْتَحْيِ وَلَا تَحْتَشِمْ وَاطْلُبْهَا فَإِنَّكَ تَرَى مَا تُحِبُّ إِنْ شَاءَ اللهُ"[2].

٧- ويروي حديثاً آخر أيضاً يقول فيه: "صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ (الإمام الجواد) عليه السلام فِي مَسْجِدِ الْمُسَيَّبِ، وَصَلَّى بِنَا فِي مَوْضِعِ الْقِبْلَةِ سَوَاءً، وَذُكِرَ أَنَّ السِّدْرَةَ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ كَانَتْ يَابِسَةً لَيْسَ عَلَيْهَا وَرَقٌ فَدَعَا بِمَاءٍ وَتَهَيَّأَ تَحْتَ السِّدْرَةِ فَعَاشَتِ السِّدْرَةُ وَأَوْرَقَتْ وَحَمَلَتْ مِنْ عَامِهَا!!!"[3].

لاحظوا أنه يحاول أن يوحي إلينا - بواسطة أحاديثه- أن الإمام كان عالماً بضمائر العباد وبما في صدورهم، وأنه كان يصنع معجزات لم يثبت للنبيّ مثلها. ولم يكن وحده في هذا بالطبع، بل - كما سترون- معظم رواة الكافي كانوا يحاولون، مثله، أن يشيعوا مثل هذه الخرافات والأمور المناقضة للقرآن والغلو في الصالحين، مخالفين بذلك وصية القرآن للمؤمنين التي تقول: ﴿**لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ**﴾ [المائدة/ ٧٧].

بما أن سنصادف في «**الكافي**» كثيراً من أمثال هذه الروايات المليئة بالغلوّ والمخالفة للقرآن؛ لذا أرى من الضروري أن أقوم - قبل مواصلة نقد وتمحيص بقية أحاديث المجلد الأول من الكافي - بتحقيق **مسألة العلم بالغيب وإظهار المعجزات** كي يتمكن القارئ المحترم من مطالعة

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج، ص ٤٥٩، حديث ٥.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج، ص ٥٠٨ - ٥٠٩، حديث ١٠.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج، ص ٤٩٧، حديث ١٠.

الكتاب الحاضر ببصيرة أكبر:

عِلْمُ الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن

كما قلت في كتابي «**خرافات وفور در زيارات قبور**»[1] (الخرافات الوافرة في زيارات القبور)، فإنه يُستفاد من القرآن الكريم أن الأنبياء لم يكونوا يعلمون الغيب اللهم إلا ما يتعلق بإبلاغهم شريعة الله وبعض الأمور التي لدنا أدلة وحجج كافية عليها، ولم يكونوا أبداً عالمين بما كان وما يكون.

فعلى سبيل المثال لم يكن لدى نبي الله يعقوب عليه السلام في فلسطين أي خبرٍ عن أحوال ابنه الحبيب يوسف عليه السلام. ولم يكن حضرة نوح عليه السلام يعلم شيئاً عن الأمور الشخصية لأتباعه وأنهم ماذا يعملون حقيقةً (الشعراء/ ١١٢). ولم يعرف إبراهيم - عليه آلاف التحيات والثناء - أن ضيوفه لم يكونوا بشراً بل كانوا ملائكة العذاب (الذاريات/ ٢٥). ولم يكن حضرة سليمان عليه السلام مطَّلعًا على أحوال قوم «سبأ» قبل أن يأتيه الهدهد بأخبارهم. (النمل/ ٢٢). ولم يكن حضرة موسى عليه السلام يعلم أن أخاه هارون لم يكن له أي ذنب أو تقصير فيما فعله قومه من عبادة العجل (الأعراف/ ١٥٠)، كما لم يعرف موسى عليه السلام أيضاً أن صاحبه في السفر كان قد نسي الحوت (الكهف/ ٦٢)، والقرآن يبين لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أعجبه قول بعض الناس الذين أشهدوا الله على صدق قلوبهم مع أنهم كانوا كاذبين في الواقعين (البقرة/ ٢٠٤-٢٠٥) في حين أنه لو كان النبيُّ مطلعاً على حقيقة ما في قلوبهم لم يُعجِب بقولهم. ولهذا السبب لم يكن حضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم كثيراً من أهل المدينة الذين مَرَدُوا [أي مَرَنوا واعتادوا] على النفاق (التوبة/ ١٠١)، فكيف يمكن أن يكون الإمام مطلِّعًا على ضمائر العباد وما في صدورهم؟!![2]

---

(١) انظر «**زيارت و زيارتنامه**» (زيارة المزارات وأدعية الزيارات)، ص ١٩٣.

(٢) كتب الأستاذ عالي القَدْر أخونا العلامة السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي - أيده الله تعالى - مطالب مفيدة جدًا حول هذا الموضوع في كتابه القيِّم «**راهى بسوى وحدت اسلامي**» [أي طريق نحو الوحدة الإسلامية]، ص ٦٩ فما بعد، فأوصي جداً إخواني المؤمنين بقراءته.

وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض الآيات القرآنية مع شيء من التوضيحات من أوثق تفاسير الشيعة:

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَاسْتَغْفِرِ اللهَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٠٦﴾ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾﴾ [النساء/ ١٠٦-١٠٧].

ذكر الطَّبْرَسيُّ في تفسيره «**مجمع البيان**» في شأن نزول هذه الآيات أن النبيَّ ﷺ، في حكمه وقضائه بين متخاصمَيْن، ظنَّ أحدهما بريئاً وشَرَعَ بالدفاع عنه، في حين أنه كان مُذنباً في الواقع ، فنزلت هذه الآيات المباركات[1]. وهذا يدل بوضوح على أن النبي ﷺ لم يكن عالماً بذات صدور الناس، ولا مُطَّلِعاً على ما في ضمائرهم، وإلا لما دافع عن المجرم وأراد تبرئته. فهذه الآيات وعشرات من أمثالها أكثر الأدلة قطعيةً على كَذِبِ الروايات التي تزعم أن الأئمة كانوا يعلمون ما في ضمائر الناس، أو التي تعرِّفُ بهم بوصفهم أشخاصاً يتمتَّعون بالقدرة على إظهار معجزات متنوعة.

واعلم أنه إضافةً إلى آيات القرآن، فإن هذا الأمر ورد أيضاً في الروايات، فقد روى الكشي بسند صحيح أن أبا بصير قال لصادق أهل البيت -عليهم السلام- "إِنَّهُمْ يَقُولُونَ! قَالَ: وَمَا يَقُولُونَ؟؟ قُلْتُ: يَقُولُونَ يَعْلَمُ قَطْرَ الْمَطَرِ وَعَدَدَ النُّجُومِ وَوَرَقَ الشَّجَرِ وَوَزْنَ مَا فِي الْبَحْرِ وَعَدَدَ التُّرَابِ؟ فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ! فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ سُبْحَانَ اللهِ لا وَاللهِ مَا يَعْلَمُ هَذَا إِلا اللهَ!»[2].

---

(١) طبقاً لما أورده الطبرسي في «**مجمع البيان**»: نزلت الآيات في بني أبيرق وكانوا ثلاثة إخوة بشر وبشير ومبشر وكان بشير يكنى أبا طعمة، فنقب أبو طعمة على عِلِّيَة [أي سقيفة] رفاعة بن زيد وأخذ له طعاماً وسيفاً ودرعاً، فاتَّهم بنو أبيرق يهوديَّاً يُقال له زيد بن السهين فجاء اليهودي إلى رسول الله وجاء بنو أبيرق إليه وكلموه أن يجادل عنهم، فَهَمَّ رسول الله أن يفعل وأن يعاقب اليهودي فنزلت الآية وتبيَّن كذب المدَّعين وبراءة المتَّهم!

ولا يخفى أن بعضهم قال إن بني أبيرق اتهموا مسلماً يدعى لبيد بن سهل وقال آخرون إن رجلاً من الأنصار وضع درعاً له أمانةً عند شخص ولما أراد أن يستردّ أمانته أنكر ذلك الشخص الأمانة ولما ترافعا إلى النبيِّ احتمل النبيُّ أن يكون المدّعي صادقاً فنزلت الآيات المذكورة.

(٢) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص ٢٥٣، أو طبع مشهد، ص ٢٩٩. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢٥/ ص ٢٩٤.

وروى الكِشِّيُّ أيضاً عن الإمام الرضا عليه السلام أنه لَمَّا قيل له: "إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تَعْلَمُ الْغَيْبَ؟! فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللهِ ضَعْ يَدَكَ عَلَى رَأْسِي فَوَاللهِ مَا بَقِيَتْ فِي جَسَدِي شَعْرَةٌ وَلا فِي رَأْسِي إِلا قَامَتْ. قَالَ ثُمَّ قَالَ: لا وَاللهِ مَا هِيَ إِلا رِوَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم"[(١)].

و روى الكشيّ في رجاله عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "والله لو أقررت بما يقول فيَّ أهلُ الكوفة لأخذتني الأرض، وما أنا إلا عبدٌ مملوكٌ لا أقدر على ضرّ شيءٍ ولا نفع شيءٍ."[(٢)].

وهذه الروايات المذكورة تتفق مع القرآن لأن كتاب الله يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿**قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ [الأعراف/ ١٨٨].

في هذه الآية نقطتان ينبغي الانتباه إليهما والتمعن بهما: النقطة الأولى أن الله أمر نبيه أن يقول: لو كنت أعلم الغيب لاستفدت منه قطعاً، وهذا الأمر جاء بلام التأكيد، فقول الذين يدعون أن النبي والإمام كانا يعلمان الغيب ولكنهما لم يكونا مأمورين بالاستفادة من هذا العلم قول باطل.

والنقطة الثانية أنه في هذه الآية تَمَّ نفي وإنكار نتيجة العلم بالغيب وفائدته التي هي الاستكثار من الخير وعدم مس السوء للنبي، مما يفيد أن كلا نوعي العلم بالغيب (العلم الذاتي المستقل بالغيب، والعلم بالغيب الذي يفيضه الله تعالى على نبيه بشكل دائم في الموارد المختلفة) لا يمكن نسبتهما إلى النبي. لأن كيفية العلم بالغيب وطريقة حصوله لا تأثير لها في نتيجته التي هي الاستكثار من الخير. فلما نُفِي الاستكثارُ من الخير فإن علم الغيب -سواءً كان مستقلاً أم غير مستقلٍ وبإذن الله- مُنْتَفيٌ. (فتدبر)

والأهم من ذلك أنه لا يوجد في القرآن الكريم أي دليل على أن أحفاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يعلمون الغيب، وعلى هذا يتبين بطلان كثير من روايات الكافي وأشباهه من الكتب.

ولا يخفى أن مثل هذه العقائد المغالية حول علم الأئمة بالغيب وإظهارهم المعجزات -أو قُلْ الكرامات- كانت مرفوضة مِنْ قِبَلِ كثيرٍ من علماء الشيعة القدماء، ومن البين أن مثل هذه

---

(١) **رجال الكشي**، ط. مشهد، ص ٢٩٨. والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢٥/ ص ٢٩٣. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال الكشي**، ط. مشهد، ص ٢٥٤. (المُتَرْجِمُ)

الروايات لم تكن تلق اهتماماً من قبل المتقدمين الذين لم تكن عقيدتهم بعيدةً عن القرآن هذا البعد الذي نشاهده اليوم، ومن جملة ذلك الشيخ الصدوق الذي يروي عن أستاذه محمد بن حسن بن وليد تصريحه بأن أول درجات الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ. (في غير موارد إبلاغ الوحي وأحكام الشريعة) ونص عبارته [كما ذكرها في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**»]:

"كَانَ شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الوَلِيدِ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ أَوَّلُ دَرَجَةٍ فِي الغُلُوِّ نَفْيُ السَّهْوِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تُرَدَّ الأَخْبَارُ الوَارِدَةُ فِي هَذَا المَعْنَى لَجَازَ أَنْ تُرَدَّ جَمِيعُ الأَخْبَارِ وَفِي رَدِّهَا إِبْطَالُ الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ، وَأَنَا أَحْتَسِبُ الأَجْرَ فِي تَصْنِيفِ كِتَابٍ مُنْفَرِدٍ فِي إِثْبَاتِ سَهْوِ النَّبِيِّ ﷺ وَالرَّدِّ عَلَى مُنْكِرِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى "[1].

علاوةً على ذلك كتب الشيخ الصدوق في كتابه «**عيون أخبار الرضا**» باب ١٩ (باب ما جاء عن الرضا في علامات الإمام) بعد ذكر الحديث الأول والثاني يقول:

"والإمامُ يُولَدُ وَيَلِدُ وَيَصِحُّ وَيَمْرَضُ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَبُولُ وَيَتَغَوَّطُ وَيَنْكِحُ ويَنامُ ويَنسى ويَسْهُو ويفْرَحُ ويَحْزَنُ ويَضحَكُ ويَبكي ويَحيا ويَموت......".

وقد ذكر أكثر من مرة الغلاة والمفوضة وأعقبهم بعبارة «لعنهم الله» أو «عليهم غضب الله».

وقال الشيخ «عبد الجليل القزويني» [من علماء الشيعة في القرن السادس]، في كتابه «**النقض**» الذي كتبه رداً على أهل السنة ودفاعاً عن التشيُّع:

"إن ما ذكره [أي مؤلف كتاب بعض فضائح الروافض]، وما أورده «محمد بن النعمان الأحوال» في كتاب له من أن الأئمَّة يعلمون جميعاً الغيب، وأنهم مطَّلعون على الغيب وهم في قبورهم إلى حد أنه لو قدم أحد إلى زيارتهم يعلمون أنه منافق أو موافق، وعدد الخطوات التي قطعها ويعلمون أسماء كل شخص [غير صحيح]. بل إن ما ذكره من كلام لا معنى له وبعيد عن العقل ومخالف للشرع والنقل لأن القرآن الكريم وإجماع المسلمين على أن الغيب مختص بالله تعالى وحده، ﴿**فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾ [طه/ ٧]، ﴿**لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل/ ٦٥]، ﴿**فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا**﴾ [الجن/ ٢٦]، ﴿**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لَا**

---

(١) الشيخ الصدوق، **من لا يحضره الفقيه**، ج ١، ص ٣٦٠ .

يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام/ ٥٩]، والنبي المصطفى ﷺ على جلال قدره وعلوِّ منزلته ودرجة نبوَّته، لم يكن يعلم وهو حيٌّ في مسجد المدينة بما يجري في أسواقها وأحوالها الأخرى طالما لم يأته جبريل ويخبره بذلك، والأئمة ليس لهم درجة الأنبياء وقد رقدوا في أرض خراسان وبغداد والحجاز وكربلاء وتحرَّروا من قيد الحياة، فكيف يعلمون أحوال أهل العالم؟! إن هذا القول بعيدٌ عن العقل والشرع، ولم يقل به إلا جماعة من الحشوية ألصقوا أنفسهم بهذه الطائفة، ونحمد الله أنه لم يبق منهم إلا القليل وقد تبرأ أصوليو الشيعة وتبرؤوا من مثل هذه الدعاوي فلا مجال لأي مجبِّرٍ أو مشبِّهٍ خارِجِيٍّ أن يطعن بالشيعة من هذا الباب"[(١)]. انتهى.

وقال مفسر الشيعة المعتمد المرحوم الطبرسي في تفسيره «**مجمع البيان**» في تفسير قوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾** [المائدة/ ١٠٩]:

"و ذكر الحاكم أبو سعيد في تفسيره أنها تدل على بطلان قول الإمامية إن الأئمة يعلمون الغيب وَأقول إن هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم فإنا لا نعلم أحدا منهم بل أحدا من أهل الإسلام يصف أحدا من الناس بعلم الغيب وَمن وصف مخلوقا بذلك فقد فارق الدين وَالشيعة الإمامية برآء من هذا القول فمن نسبهم إلى ذلك فالله فيما بينه وَبينهم[(٢)]"[(٣)].

(١) **النقض**، انتشارات انجمن آثار ملي، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، شركة المعارف الإسلامية، ١٣٩٩هـ. ش، ج٣، ص ٢٦١.

(٣) بناء على كلام الشيخ الطبرسي هذا فإن معظم أشباه العلماء في زماننا الذين يعتبرون الإمام عالماً بالغيب ابتعدوا عن الدين. لا يخفى بالطبع أن المسترزقين بالدين المفرِّقين بين المسلمين عندما رأوا كلام الشيخ الطبرسي هذا لا يتوافق مع الخرافات التي هي أهم بضاعة يسترزقون بها، كتبوا في حاشية بعض طبعات تفسير مجمع البيان أموراً لا دليل عليها، [حاولوا فيها تأويل كلام الشيخ الطبرسي] وقد رددنا عليهم في كتابنا الحالي كما سيأتي لاحقاً وأثبتنا بطلان قولهم.

وأيضاً في «**بحار الأنوار**» للمجلسي (ج ٢٥/ ص٢٦٧ من الطبعة الجديدة) وفي كتاب «**الاحتجاج**» للطبرسي، وكتاب «**إثباة الهداة**» للشيخ الحر العاملي، روايةٌ لتوقيعٍ خرج من ناحية الإمام الثاني عشر، وفيه الجمل التالية:

ونذكر هنا في موضوع المعجزات والكرامات ما قاله الأستاذ «قلمداران» (رحمه الله):

"معظم هذه المعجزات والكرامات منقولة عن أشخاص مجهولين، وحتى لو كانوا معلومي الحال لما جاز الالتفات إلى رواياتهم، لأن المعجزة هي التي تقع في العلن وأمام عامَّة الناس كي تكون سبباً في تقوية عقيدة الخَلْق وإتمام الحجة على الناس، أما المعجزة التي يدَّعي شخصٌ واحدٌ رؤيتها، مثلها مثل الإبداع في الظلام وقراءة الشعر في زاوية المنزل لا يمكن أن تكون حجَّةً على أحد أو دليلاً على حقَّانيَّة من أظهرها!

لو كانت حقَّانيَّة إمام من الأئمة تثبت بمثل هذه المعجزات التي نقلها لنا فرد واحد أو بضعة أفراد معدودين، فإن كل طائفة ومذهب اخترعت مثل هذه المعجزات لعظمائها!! بل قد تروي معجزات أعجب من معجزات أئمة الشيعة، وللتحقُّق من هذا المعنى......... ارجعوا إلى كتبٍ مثل: كتاب «**تذكرة الأولياء**» للشيخ عطار، أو كتاب «**إسعاف الراغبين**» لليافعي، أو كتاب «**نفحات الأنس**» للجامي وأمثالها التي هي في متناول أيدي الجميع، لترى كيف أنه تنسب لأقطاب الصوفية...... معجزات مثل إحياء الموتى و طاعة الحيوانات لهم ويعتقد ناقلو تلك المعجزات أنها تبلغ حد التواتر المعنوي! فهؤلاء أيضاً يمكنهم أن يدَّعوا مثل هذا الادِّعاء!! إذن فلا يُعد هذا ميزاناً صحيحاً، لأنه لا يمكن الوصول إلى حقٍّ ببيان مثل هذه المعجزات التي أكثرها مجرد أوهام، وإلا لكان جميع المدَّعين لها على حق!"[(١)].

وكتب الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني يقول:

"إن سير الأحداث يؤكِّدُ لنا أنَّهم [أي الأئمة عليهم السلام] لم يلجؤوا إلى الإعجاز حتى

"....... لَيْسَ نَحْنُ شُرَكَاءَهُ فِي عِلْمِهِ وَلَا فِي قُدْرَتِهِ بَلْ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ كَمَا قَالَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾ ....

يَا مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ قَدْ آذَانَا جُهَلَاءُ الشِّيعَةِ وَحُمَقَاؤُهُمْ وَمَنْ دِينُهُ جَنَاحُ الْبَعُوضَةِ أَرْجَحُ مِنْهُ وَأُشْهِدُ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَكَفَى بِهِ شَهِيداً وَمُحَمَّداً رَسُولَهُ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ وَأَوْلِيَاءَهُ وَأُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ كُلَّ مَنْ سَمِعَ كِتَابِي هَذَا أَنِّي بَرِيءٌ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِمَّنْ يَقُولُ إِنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ. ....". انتهى.

وأقول: إن الذي يثير العَجب حقاً، هؤلاء المشايخ الذين يظهرون إيمانهم بالإمام الثاني عشر، ولكنهم لا يقبلون الكلام المروي عنه!

(١) حيدر علي قلمداران، **ارمغان آسمان** [أي هدية السماء]، ص ٣٠٣-٣٠٤.

في أدقّ المراحل وأشدّها خطراً على أنفسهم وعلى الإسلام، وفي الحالات العصيبة كانوا يَظهرون لأصحابهم بمظهر سائر الناس العاجزين عن مجابهة الأخطار، وقد سمعوا وشاهدوا من أعدائهم شتَّى أنواع العسف والجور والتهم، وقابلوا كل ذلك بالصبر الجميل والتسليم لقضاء الله وقدره، مع أنهم لو سألوا الله سبحانه لوفَّر لهم ما يحبون ويرغبون"[1].

أيها القارئ الكريم! استناداً إلى كل ما ذُكِر، إذا تدبَّرْنا آيات القرآن الكريم بشكل متجرِّد ودون آراء مسبقة سوف نرى أن كتاب الله يؤكد أن أنبياء الله العظام -بمعزل عن مسألة الوحي الإلهي إليهم والمعجزات التي كان الله يظهرها الله على أيديهم لتكون دليلاً على صلتهم بعالم الملكوت وهي حالة استثنائية - هم بشر مثلنا، كما يؤكد أنهم لا يملكون أيَّ صفات فوق بشرية، وخلافاً للروايات، لا نجد في القرآن الكريم أي أثر أو خبر عن امتلاك الأنبياء لتلك الصفات الخارقة التي نجدها منسوبةً للأئمة في الأبواب المختلفة لكتاب «**الكافي**»[2]، فكتاب الكُلَيْنِيّ هذا مليء بالمعجزات العجيبة والغريبة، إلى درجة أنه ينسب أحياناً المعجزات إلى الأشخاص الذي هم

---

(١) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٦٦.

(٢) يذكر العالم المحترم جناب الأستاذ «قلمداران» رحمه الله في كتابه «**شاهراه اتحاد**» ص٦٥ فما بعد، عدداً من هذه الخصائص التي نُسِبَتْ في بعض الروايات إلى الأئمة [التي تفوق صفات البشر بل صفات الأنبياء]، فيقول: ".... كالأحاديث التي تصف علم الأئمة عليهم السلام بأنهم: "يعلمون ما كان وما يكون وأنهم لا يخفى عليهم شيء"، وأنهم: "يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل". وأن عند كل منهم صحيفة خاصة من الله تعالى يؤمر بالعمل بها، وأنهم يأتيهم الملاك ويسمعون صوته وإن كانوا لا يرونه، وأن روح القدس الذي يكون للنبي ينتقل بعده للإمام. وأن: "أعمال العباد تُعْرَض عليهم في الصباح والمساء..". وأن الله خلقهم من نور عظمته وخُلِقَتْ أبدانُهُم من طينةٍ مخزونةٍ لم يُخْلَقْ منها أحد إلا الأنبياء". وأن للإمام عشر علامات: يولد مطهَّراً مختوناً وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعا صوته بالشهادتين، ولا يجنب، تنام عينيه ولا ينام قلبه، ... ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوُهُ [أي بُرازُهُ] كرائحة المسك والأرض موكلة بستره وابتلاعه". وأن: "الإمام لا يخفى عليه كلام (لغة) أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح..". وأنهم يتكلمون بجميع الألسنة، وأن الأئمة يطبعون الحصاة بخاتمهم فتنطبع. (انظر **الكافي**، ج١، ص٣٤٦ و٣٤٧، الحديثان ٣ و ٤).

من حاشية أولئك الأئمة أو أصحابهم، فعلى سبيل المثال تتكلم «فضة» مع الأسد[1]، في حين أن علماء الإسلام، أعم من الشيعة أو السنة، يقولون في كتبهم الكلامية (أي العقائدية) وكتب التفسير عند بحثهم لمسألة المعجزات: إن أغلب معجزات الأنبياء كانت تتناسب مع الأمور التي كان يهتم بها أهل عصرهم، ففي زمن موسى عليه السلام مثلاً كان الناس مفتونين بالسحر والشعوذة والعلوم الغريبة وكانوا يهتمون بها كثيراً فكانت معجزة حضرة موسى (ع) اليد البيضاء وتحويل العصا إلى ثعبان و....، وفي زمن حضرة عيسى (ع) كان الناس مهتمين بعلم الطب فكانت معجزته إحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص و... . ومع تقدم العقل البشري تدريجياً كانت معجزة النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، بدلاً من إخراج الناقة من جبل، معجزةً أقرب إلى قبول العقل وأكثر صلة بالأدب والعلم، والأهم من كل ذلك أنها معجزةٌ باقيةٌ، ومع وجود مثل هذه المعجزة لا حاجة إلى إحياء البقرة الميتة لامرأة أرملة[2]، أو جعل شجرة ميتة جافة تورق على الفور أوراق خضراء وتحمل الثمار وأمثال تلك الأمور! لأن أمثال هذه المعجزات لا ينسجم مع السير التكاملي للمعجزات.

ومن الجهة الأخرى فإن هذه الأحاديث المضحكة جعلت بعض الناس يشك في أصل وقوع المعجزات، حتى أن أمثال الكاتب الملحد [علي دشتي] مؤلف كتاب «**بيست وسه سال**» أي «**ثلاثة وعشرون عاماً**» سعى إلى الإيحاء بأن النبي لم يكن لديه أي معجزة على الإطلاق وأنهم لما كانوا يطلبون منه المعجزات كان لا يملك إلا أن يقول: سبحان ربي! هل كنت إلا بشراً رسولاً؟

ونقول ردَّاً على هذا الكلام الباطل: إن العلماء يقولون محقين: لم يكن الأنبياء مصانع لتوليد المعجزات حسب الطلب، فلم يكونوا يظهرون أنواع المعجزات المختلفة في نمطها ولونها وحجمها حسب طلب المشترين وتوصية كل إنسان مهما كان لجوجاً ومعانداً! لهذا السبب كانت الاستجابة لطلب كثير من اقتراحات المطالبين بالمعجزات - وطلباتهم غير المعقولة وغير المبررة والتي لا فائدة منها- أمراً مخالفاً للهدف من بعثة الأنبياء، بل للمعجزة شروط خاصة وهي أن

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٦٥، حديث ٨.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٨٤، حديث ٦.

تكون بهدف خلق الطمأنينة لدى الأفراد الذين يبحثون عن الحق والمنصفين، وأن تتم في العلن وأمام الملأ لا على نحوٍ خفِيٍّ أو أمام فرد أو فردين أو بضعة أفراد معدودين، وأن تتناسب مع أحوال عصر ظهور النبي، وإلا فلَمّا كان الأنبياء أسوة للبشرية وقدوة لها فإنهم لا يلجؤون من حيث المبدأ إلى حل مشكلاتهم من خلال الإعجاز، فلم يكن الأمر أبداً أنهم كانوا يظهرون المعجزات كل يوم وكل ساعة وفي كل مكان وفي كل مورد يرغبون به، بل كانوا مثل بقية عباد الله يسعون من خلال الطرق المعقولة والعادية وبالصَّبْر وتحمّل المشقّات وبإعمال العقل والتفكير إلى الوصول إلى أهدافهم وحل المشكلات التي تواجههم من خلال المجاري الطبيعية للأمور.

إن كلام العلماء هذا صحيح تماماً ونحن نعتقد به أيضاً ولكن ما هي الإجابة التي يجيبونها عن السؤال التالي: لماذا امتلأ كتاب الكافي بالمعجزات الصغيرة والكبيرة ولماذا كان أحفاد النبيﷺ خلافاً لجدهم الكريم يُظهرون المعجزات حتى دون أن يُطلَب منهم وأمام بضعة أشخاص غالباً ممن لم يكونوا منكرين لمقامهم، بل حتى يظهرون المعجزة لأجل دفع قرضهم[1]!!

ورغم أنّ حال كاتب هذه السطور بعد السجن والأوضاع الحالية التي أصبحتُ فيها لا تسمح لي بمزيد من التفصيل، إلا أنني أرى من الضروري، أداءً لواجبي الديني وإتماماً للحجة على إخواني في الدين أن أتكلّم في هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً لأن المسترزقين من الخرافات والمتعصّبين المذهبيين يحاولون أن يفسِّروا آيات القرآن الكريم على نحو مقلوب وبالمغالطة، ويلوون عنق الآيات ليجعلوها تدل على ما يذهبون إليه من أهداف مذهبية! من ذلك مثلاً أنهم يقولون:

"كلنا نعلم أن حضرة يعقوب عليه السلام بكى بكاءً شديداً على إثر فراقه لابنه الحبيب إلى درجة أن بَصَرَهُ كُفَّ في آخر عمره. وبعد سنوات طويلة جاء البشير بخبر يوسف وأمر يوسف إخوته أن يلقوا بقميصه على وجه أبيه كي يرتد بصيراً. يقول القرآن في هذا الأمر: ﴿**اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا**﴾ [يوسف/ ٩٣]. فجاء البشير وألقى القميص على وجه يعقوب فعاد إليه بصره على الفور كما قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا**﴾ [يوسف/ ٩٦].

---

(١) الكُلَيْنيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٨٨، حديث ٦.

هنا يجب أن نرى: ما علة عودة البصر ليعقوب؟ هل كان ذلك عمل الله المباشر ولم يكن لإرادة يوسف ورغبته أي تدخّل في الموضوع؟ أم أنّ عودة البصر كانت معلولة لإرادة يوسف ورغبته، أي كان يوسفُ قادراً، استناداً إلى تجلي القدرة التي اكتسبها من منبع القدرة، أن يفعل مثل ذلك الفعل بإذن الله؟ إن الاحتمال الأول ضعيفٌ جداً ولا أساس له، لأنه إذا قلنا إن شفاء يعقوب كان عمل الله المباشر، لم تكن هناك حاجة إلى أن يأمر يوسف إخوته أن يلقوا بقميصه على وجه أبيه كي يرتدَّ بصيراً، كما لم تكن هناك ضرورةٌ أن يعمل البشير بما أمره به يوسف وأن يلقي بالقميص على وجه الأب، بل كان يكفي أن يدعو يوسفُ اللهَ ويستجيب اللهُ دعاءَه.

بناءً على ذلك، لا مندوحة من القول إن إرادة يوسف الروحية ورغبته وقدرته الباطنية المعنوية كانت مؤثرةً في إعادة البصر إلى أبيه.....

إن القرآن المجيد ينسب إلى حضرة المسيح سلسلةً من الأعمال ويبيِّن لنا أن جميع تلك الأعمال كانت تنبع من قوة المسيح الباطنية وإرادته الخلاقة كما قال تعالى: ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ**﴾ [آل عمران/ ٤٩].

في هذه الآيات نسب حضرة المسيح الأمور التالية إلى نفسه:

١ - أصنع من الطين كهيئة الطير.

٢ - أنفخ فيه.

٣ - أُبرئ الأكمه (أي الأعمى من الولادة).

٤ - أبرئ الأبرص.

٥ - أحيي الموتى.

يعتبر حضرة المسيح نفسه فاعلاً لهذه الأمور، ولا يقول إنه سيطلبها من الله وأن الله سيستجيب له ويفعل ذلك، بل يقول: إنني أفعل هذه الأعمال بإذن الله. ما هو إذْنُ الله في تلك الأفعال؟ هل إذْنُ الله في تلك الموارد إذنٌ لفظيٌّ؟ لا شك أنه ليس كذلك، بل المقصود منه الإذْنُ الباطني، بمعنى أن اللهَ منح عبدَه كمالاً وقدرةً وقوةً تجعله قادراً على القيام بمثل تلك الأمور.

إن الشاهد على هذا التفسير هو أن البشر لا يحتاجون إلى إِذْنِ الله في الأمور غير العادية فقط، بل يحتاجون إلى إِذْنِ الله في جميع الأمور ولا يمكن أن يحصل عمل دون إِذْنِه. إن الإِذْنَ الإلهي في جميع الموارد هو أن يملأ الفاعلَ من قدرة رحمته..... "[1]. انتهى.

أقول: لست أدري! هل هؤلاء الكُتَّاب جهلةٌ أم يتجاهلون؟! لأنه - كما يقول المفسِّر القدير جناب الأستاذ مصطفى الطباطبائي - أولاً: من الواضح تماماً أن حضرة يعقوب عليه السلام كان من أنبياء الله العظام وكانت يده المباركة التي عبد الله بها مراراً وتكراراً سنواتٍ طويلة، أكثرَ قداسةً وأعزَّ من قميص لم يكن في نهاية الأمر سوى قماشة - حتى لو قلنا أنها تقدَّست ببركة لمسها مِنْ قِبَلِ البدن المطهر لحضرة يوسف عليه السلام - . والآن لو كان لشخصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإرادته وقدرته الروحية والباطنية دخل في ظهور هذه المعجزة فلماذا لم يعد البصر لحضرة يعقوب عليه السلام بإمراره يدَه على عينيه؟! الحقيقة أن الله أراد أن يبين ارتباط هذه المعجزة التي أراد إظهارها بحضرة يوسف عليه السلام وأن تظهر تلك المعجزة بوصفها تأييداً له، أي أراد أن يعود البصر إلى والد يوسف عليه السلام بمجرد لمس قميص يوسف لوجهه. في حين أنه لو كانت المعجزة متعلقة على نحو من الأنحاء بشخصية الأنبياء وقدرتهم الباطنية لما كان هناك وَجْهٌ لأن نعتبر حضرة يعقوب أقلَّ قدرةً روحيةً من حضرة يوسف - عليهما آلاف التحية والثناء - أو أن نعتبر أن يد حضرة يعقوب المباركة أقل شأناً من قميص حضرة يوسف! (فتأمل جداً).

ثانياً: هذا الموضوع أيضاً ينطبق على تحول عصا حضرة موسى - سلام الله تعالى عليه - إلى ثعبان، فلو كان تحوُّلُ ماهية العصا ناشئاً من قدرة حضرة موسى عليه السلام ومتعلقاً بقوّته المعنوية والباطنية لما خاف من تبدّلها إلى ثعبان ولما هرب منها (النمل/ ١٠، والقصص/ ٣١) أو لَعَلِمَ في يوم التحدي على الأقل أن عصاه ستظهر هذه المرة على نحو أكبر وأقوى مما ظهرت عليه من قبل وَلَمَا قَلق أو خشي أن يتمكن السحرة من النجاح في خداع الآخرين (طه/ ٦٧-٦٨)؛ وحتى في إرجاع هيئة الثعبان إلى هيئة العصا لم يقل الله: الآن أعد العصا إلى حالتها السابقة بالقدرة

---

(١) الأستاذ الشيخ جعفر سبحاني، **نيروى معنوى پيامبران** [**أي القوة المعنوية للأنبياء**]، نشر قَدْر، ص٦٠ فما بعد.

والاستطاعة التي وهبناك إياها بفضل عبوديتك وبإذننا بل قال: ﴿**سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى**﴾ [طه/ ٢١]، حتى أن حضرة موسى عليه السلام نفسه عندما رأى عمل سحرة فرعون لم يَقُلْ سأبطل سحركم بالقوة التي أعطاني الله إياها بل نسب فعل الإبطال إلى الله تعالى مباشرةً وقال: ﴿**مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ**﴾ [يونس/ ٨١]. ولم يكن حضرة زكريا عليه السلام يعلم مصدر الطعام الذي وجده عند مريم، قبل أن توضِّح له مريم -سلام الله عليها- ذلك (آل عمران/ ٣٧). ورغم أن الله تعالى اصطفى آل عمران على العالمين، لم يكن أولياء مريم عليها السلام يعلمون أنّ الولد الذي ينتظرونه أنثى وليست ذكرًا (آل عمران/ ٣٦). ولم تتعرَّف مريم عليها السلام على ملاك الله الذي ظهر لها إلا بعد أن عرّفها بنفسه وقال لها إنه رسول ربها إليها (مريم/ ١٨)، ولم يكن حضرة عيسى عليه السلام الذي تكلّم وهو في المهد قد عبد الله بَعْد، فأعطاه الله على إثر عبوديته وطاعته للحق وطيّه لمراحل العبودية والسلوك القدرة على الإعجاز والتصرّف في الطبيعة!![1].

(١) اخترع الخرافيون كلاماً ليعطوا لإرادة النبي دَخْلاً على نحو من الأنحاء في العمل المعجز والخارق فقالوا: إن الإنسان في ظل عبوديته الصادقة لِـلَّهِ، لا يغدو بدنه فقط خاضعاً لإرادته ولا يصبح مسيطراً على جسمه فحسب، بل يصبح عالم الطبيعة أيضاً مطيعاً للإنسان، وفي ظل القوة والقدرة التي يكتسبها العبد من تقرّبه إلى الله يتصرّف بإذن الله تعالى في الطبيعة ويكون مبدأ لسلسلة من المعجزات والكرامات، وفي الحقيقة يمتلك القدرة على التصرّف في عالم التكوين والسيطرة عليه. (الشيخ جعفر السبحاني، **القوّة المعنوية للأنبياء**، ص٤٥). أو يقولون: إن روح الإنسان ونفسه من ناحية قوّتها وتأثيرها في عالم الطبيعة تصل إلى رتبة تستطيع فيها بإرادتها ورغبتها أن تحول الطبيعة من صورة إلى صورة أخرى!! كأن تبدِّل الهواء مثلاً إلى غيم ومطر، أو تظهر الرياح الشديدة والأعاصير المهلكة والقاتلة، أو تشفي المرضى، أو تجعل السباع المفترسة تخضع لأمرها. (**المصدر نفسه**، ص٤٦). هذا في حين أنه لو كان الأمر كما يدّعون لوجب ألا يمرض الأنبياء، وهذا مخالِف للواقع لأننا نعلم أن الأنبياء كانوا يمرضون ولذلك نقرأ أن حضرة إبراهيم عليه السلام يقول: ﴿**وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ**﴾ [الشعراء/ ٨٠]، ولم يستطع حضرة يعقوب عليه السلام أن يشفي عينيه ويرد إليهما البصر، فكيف يمكنه أن يشفي المرضى الآخرين؟ وبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرضوا بعد هجرتهم إلى المدينة ولم يستطِع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الذي حاز بإذن ربه على أعلى درجات العبودية أن يشفيهم بقوّته الباطنية والمعنوية وإرادته، بل قد شفَوا وتعافَوا بالطرق الطبيعية والعادية أي بالإذن الإلهي العام، وإذا كان من الممكن أن

الحقيقة أن منبع الوحي والمعجزة واحد، والذي أنزل الوحي هو ذاته الذي أنزل المعجزة أيضاً، ومقدار تدخّل النبي ﷺ وشخصيته وإرادته وقدرته المعنوية في المعجزات، هو مقدار تدخّله في الوحي عينه، وبعبارة أخرى، لو كان لإرادة النبي ﷺ وقوته الروحية الباطنية دَخْلٌ في الوحي لكان لها دخل في المعجزة أيضاً، وإلا فلا.

بعد هذا التوضيح، لا بد أن نَعْرِض لادعاء الخرافيين ومغالطتهم بشأن كلمة «**إذن**» التي يفسّرونها دائماً بمعنى «**الإذن الإلهى العام**» !!

إن الإذن الإلهي العام هو ذلك الإذن الذي تتمتَّع به جميع الموجودات وتتمكَّن به من القيام بأعمالها العادية وتنفِّذُ إرادتَها بواسطته وبحول الله وقوته. فالشيطان يوسوس للناس ويغويهم بإذن الله. والنبات ينمو بإذن الله. والحيوان يسير بإذن الله، والبشر - بما في ذلك الأنبياء- ينجزون أعمالهم - خيراً كانت أم شراً - بالإذن الإلهي العام. والذين يمارسون الرياضة الروحية يصلون إلى امتلاك قدرات عجيبة محيّرة بإذن الله وبالتدريج من خلال الرياضات المختلفة والتمرينات الكثيرة. والسحرة يصبحون سحرة بإذن الله وبتعلمهم السحر من الآخرين![1] وسحرهم يؤثر بإذن الله، وقس على هذا .

إن هذا الإذن العام معناه «مَلْءُ الفاعل من قدرة الله ورحمته»، وهذا أمر ذو طرفين بالنسبة إلى الإنسان، أي أن الإنسان بواسطة هذا الإذن يمكنه أن يقوم بعملٍ ما أو يترك القيام به، ولهذا السبب صار الإنسان مسؤولاً عن أفعاله التي يقوم بها بهذا الإذن الإلهي العام، لأنه يمكنه أن يستخدم هذا الإذن بصور مختلفة.[2]

تخضع السباع المفترسة لأمر من وصلوا إلى أعلى مراتب العبودية لَمَا لَدَغَت العقرب يدَ النبي الشريفة ﷺ (**وسائل الشيعة**، ج ٩، ص ١٦٦، باب ٨١، حديث ٢).

(١) أحد الفروق بين المعجزة وأمور مثل السحر والشعوذة وأعمال من يمارسون الرياضة الروحية هي أن السحر والرياضات الروحية تحتاج إلى تمرين وتدرّج خلافاً للمعجزة التي لا تحتاج إلى تعلُّم وتمرّن، فالمعجزة تماثل «الوحي» في أن الذي يأتي به لا يحتاج إلى تعلّم وتمرين.

(٢) لهذا السبب قال تعالى: ﴿**كُلاًّ نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا**﴾ [الإسراء/ ٢٠] أي أن جميع الخلق يأخذون الإذن والمدد منا في جميع أفعالهم.

أما «**الإذن الخاص**» فلا يتمتَّع به أحد إلا الأنبياء، ولهذا السبب ففي الإذن العام غالباً ما يُنسَب الفعل إلى فاعله المباشر والقريب، لا إلى الله تعالى، أما في الإذن الخاص، فلمّا لم يكن لإرادة الأنبياء وشخصيتهم وقوتهم الروحية وَالمعنوية أي تدخُّل في إظهار المعجزات، نسب القرآن المعجزات مباشرةً إلى الله، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا**﴾ [الإسراء/ ٥٩]، وقوله: ﴿**إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ...**﴾ [القمر/ ٢٧]. ولم يقل إن صالحاً أتى قومه بالناقة. أو قوله تعالى عن داود عليه السلام: ﴿**إِنَّا سَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ [الأنبياء/ ٧٩]، ففي هذه الآية ينسب الله تعالى المعجزات إلى ذاته بكل وضوح ودون أي لبس أو إبهام، ويختم بقوله: إننا كنا نحن الفاعلين لها[1]، بل إنه تعالى أمر نبيَّه الكريم ﷺ أن يقول ردّاً على المطالبين بالمعجزات: ﴿**قُلْ إِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً**﴾ [الأنعام/ ٣٧]، أي أنني - وأنا نبيٌّ مرسل - لست قادراً على فعل المعجزات التي تريدون، بل الله هو القادر على فعل ذلك، كي لا يشتبه الأمر على أحد ويظن أن للأنبياء أيَّ تدخُّل في صنع المعجزات ولا يغلو في حقهم بل يعتبر أن ظهور المعجزات على أيدي الأنبياء إنما ينشأ من **الإذن الخاص وفعل الله المباشر**.

إن «**الإذن الخاص**» الذي ترتبط به المعجزات غير «**الإذن العام**»، وليس للنبي أي تدخل في استخراجه «**الإذن الخاص**» ولا يمتلكه تماماً كما لا يمتلك الوحي الذي ليس للنبي ﷺ تدخلٌ فيه لا تنزيلاً ولا مضموناً، لهذا السبب نرى أن حضرة عيسى لا يتحدى بالعصا التي تتحول إلى ثعبان ولا بالإنجيل، وأن حضرة موسى لا يعلَم لغة الحيوانات ولا يشفي الأكمه (أي أعمى الولادة)، والنبي الأكرم أيضاً لا يفلق البحر فلقتين ولا يخرج يده بيضاء من غير سوء ولا يتكلَّم في المهد.

الآيات التالية تبين لنا «**الإذن الخاص**»: ﴿**وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ**﴾ [الرعد/ ٣٨ وَغافر/ ٧٨]، و﴿**وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ**﴾

---

(١) في حين أنه لو تم فعل تلك الأعمال الخارقة بـ«**الإذن العام**»، أي كان الأنبياء هم الفاعل القريب والمباشر لها، لما كان هناك من ضرورة لقول الله تعالى "إنا كنا نحن الفاعلين لها".

[إبراهيم/ ١١]. (والكلام ورد على لسان الأنبياء)

لا شك أنه ليس المقصود من الإذن في هذه الآيات «**الإذن العام**» لأن الإذن العام لا يختص بالرسل دون غيرهم، وسيكون من اللغو القول إن الأنبياء أيضاً لا يمكنهم أن يصنعوا الآيات دون إذن الله لأن غير الرسل أيضاً ينطبق عليهم هذا الأمر بالضبط. والملائكة يشملهم هذا الحكم أيضاً. بل المراد في تلك الآيات الإذن الخاص، وفي الواقع إن الآية مخالفة تماماً لمشرب الخرافيين وميلهم، فهي تقول إن الدرجات المعنوية والقوة الروحية الباطنية للنبي لا دخل لها في الإعجاز بل فعل المعجز يحتاج إلى الإذن الإلهي الخاص. بل إن الله تعالى أمر رسوله صراحةً أن يقول: لو كنت أملك علم الغيب أو أملك القدرة على صنع المعجزة لاستخدمت تلك القدرة قطعاً، كما نقرأ هذا المعنى في الآية ١٨٨ من سورة الأعراف التي مرت معنا قبل عدة صفحات، وكما تقول الآية التالي: ﴿**قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِىَ الْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ**﴾ [الأنعام/ ٥٨].

فهذه الآيات تفيد أن مثل هذه الأمور ليست بيد النبي، أي لا يملكها. وكذلك وطبقاً لآيات القرآن، لما كان النبيُّ ﷺ يواجه إعراض الكفار والمشركين وتوليهم عنه، كان يتمنَّى بشدَّة إظهار معجزة كي يهتدي قومه، ولكن بدلاً من ذلك كان ينزل عليه قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ**﴾ [الأنعام/ ٣٥].

إن هذه الآية تفيد أنه رغم ميل النبي وإرادته لظهور المعجزة لم تكن المعجزة تتنزل عليه وَمِنْ ثَمَّ لم يكن لإرادة النبي أي تدخل في ظهور المعجزة. وبالطبع فإن معجزات حضرة عيسى (ع) التي جاءت بشكل متكرر مقيدة بالإذن الإلهي ليست استثناءًا من هذه القاعدة.

أيها القارئ! تأمَّل ما يلي معي قليلاً: كيف يمكن أن يقول كتاب الإسلام في موضع: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ**[1] **لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ**﴾ [الحج/ ٧٣]، أو يقول: ﴿**هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ**﴾

---

(١) لاحظوا أن حضرة عيسى (ع) هو أيضاً ممن تنطبق عليه عبارة «مِنْ دُونِ الله».

[لقمان/ ١١]، أو يقول أيضاً: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ**﴾ [فاطر/ ٤٠]، ويقول كذلك: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ**﴾ [الأحقاف/ ٤].

وكيف يمكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام: "قَالَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ الْعُظْمَى وَالْإِلَهِيَّةِ الْكُبْرَى لَا يُكَوِّنُ الشَّيْءَ لَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا اللهُ وَلَا يَنْقُلُ الشَّيْءَ مِنْ جَوْهَرِيَّتِهِ إِلَى جَوْهَرٍ آخَرَ إِلَّا اللهُ وَلَا يَنْقُلُ الشَّيْءَ مِنَ الْوُجُودِ إِلَى الْعَدَمِ إِلَّا اللهُ"(١). بل كان الإمامُ الصادقُ عليه السلام يعتبرُ أهلَ التفويض، أي الذين كانوا يقولون: إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم وعلياً (ع) يخلقان ويحييان ويميتان ويرزقان بإذن الله(٢)، أعداءَ اللهِ(٣). ثم بعد ذلك كلِّه يقول كتاب الإسلام ذاته إن عيسى (ع) كان هو المؤثر في تبدّل تمثال الطير المصنوع من الطين إلى طير حقيقي وإيجاد الحياة فيه، أو في إحياء الأموات!!!

لو صح ذلك لكان للمخالفين أن يقولوا ردّاً على الآية ١٦ من سورة الرعد المباركة التي

---

(١) الشيخ الصدوق، **التوحيد**، تصحيح سيد هاشم الحسيني الطهراني، مكتبة الصدوق، ص٦٨.

(٢) أي ما يشبه عقيدة الخرافيين في زماننا، الذين يعتبرون أنفسهم زوراً شيعة عليّ (ع)! في حين أن الموحّدين فقط هم الشيعة الحقيقيون لذلك الإمام الجليل عليه السلام.

(٣) جاء في تفسير «**نور الثقلين**» نقلاً عن كتاب «**اعتقادات إمامية**» للشيخ الصدوق:

"وروي عن زرارة أنه قال: قَالَ قُلْتُ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلامِ إِنَّ رَجُلًا مِنْ وُلْدِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبَإٍ يَقُولُ بِالتَّفْوِيضِ! فَقَالَ: وَمَا التَّفْوِيضُ؟ قُلْتُ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ مُحَمَّداً وَعَلِيّاً صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا فَفَوَّضَ إِلَيْهِمَا فَخَلَقَا وَرَزَقَا وَأَمَاتَا وَأَحْيَيَا. فَقَالَ (ع): كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ إِذَا انْصَرَفْتَ إِلَيْهِ فَاتْلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي سُورَةِ الرَّعْدِ ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾ (الرعد/ ١٦) فَانْصَرَفْتُ إِلَى الرَّجُلِ فَأَخْبَرْتُهُ فَكَأَنِّي أَلْقَمْتُهُ حَجَراً، فَقَالَ: وَكَأَنَّمَا خَرِسَ". انتهى. (**تفسير نور الثقلين**، تصحيح الحاج سيد هاشم رسولي محلاتي، ج ٢، ص ٤٩٢)

وكذلك نجد في دعاء «**يستشير**» خطاب لله بعبارة: "**كَوَّنْتَ كل شيء**". ونقرأ في دعاء «**الجوشن الكبير**» المشهور في الفقرة ٩٠ و٩٤ منه "**يا من لا يدبر الأمر إلا هو..... يا من لا يحي الموتى إلا هو..... يا منشئ كل شيء ومحوله، يا محي كل شيء ومميته**".

إذن، التكوين وإيجاد الحياة في الموجودات بيد الله وحده فقط، وأصلاً كيف للرسول والإمام الذين نالوا حياتهم من الله ولم يُكَوِّنُوا أنفسَهم بأنفسهم أن يخلقوا ويكوِّنُوا الآخرين؟!

تقول: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد/ ١٦]: نعم إن عيسى (ع) قام بخلق مشابهٍ لخلق الله، ونعم، لا يمكننا أن نميِّز بين الطير الذي يخلقه الله والطير الذي خلقه عيسى؟! و لَجَازَ لهم أيضاً أن يقولوا إجابةً عن الآية ١١ من سورة لقمان والآية ٤٠ من سورة فاطر والآية ٤ من سورة الأحقاف: إننا ندعو عيسى مع الله لأنه هو أيضاً يخلق ويحيي!!

بناء على ذلك يجب على الخرافيين أن يُفَسِّروا الآيات المتعلقة بمعجزات عيسى (ع) كما فسَّرها الشيخ الطَّبْرَسِي رحمه الله وأمثاله في تفاسيرهم، كي يتفق كلامهم مع الآيات التي أوردناها أخيراً[1]. وأن يسألوا أنفسهم: لماذا اعتبر القرآن -حسب ادِّعائهم- عيسى (ع) هو بذاته الذي حوَّل تمثال الطير الطيني إلى طير حقيقي، في حين اعتبر أن صالحاً (ع) ليس له دَخْلٌ في إخراج الناقة من الصخرة، كما لم يعتبر داودَ (ع) متدخِّلاً في تسخير الجبال والطيور وجعلها تسبح؟! ويجب أن يسألوا أنفسهم أيضاً: لماذا يصرح القرآن بأن كل ما هو «من دون الله» أي ما سوى الله غير قادر على خلق ذبابة، ثم في الوقت ذاته ينسب -حسب ادِّعائهم-إلى عيسى نفسه خلق الطير، مع أن عيسى مهما علا مقامه فهو في النهاية ممن يصدق عليه أنه «من دون الله»؟!

ولهذا السبب كتب الشيخ الطبرسي في تفسيره «**مجمع البيان**» ذيل الآية ٤٩ من سورة آل عمران المباركة يقول:

"وإنَّما وصل قوله: «بإذن الله» بقوله «فيكون طيراً» دون ما قبله لأن تصوير الطين على هيئة الطير والنفخ فيه مما يدخل تحت مقدور العباد، فأمّا جعل الطين طيراً حتى يكون لحماً وَدماً وخلق الحياة فيه، فمِمَّا لا يقدر عليه غير الله، فقال: «بإذن الله» ليعلم أنه من فعله تعالى وليس بفعل عيسى".

وقال الطبرسي أيضاً بشأن شفاء عيسى للمرضى:

"و إنما كان يداويهم بالدعاء على شرط الإيمان".

وقال بشأن إحياء عيسى للموتى:

---

(١) مثل آيات (الإسراء/ ٥٩) و(الأنبياء/ ٧٩) و(الحج/ ٧٣) و(القمر/ ٢٧) و.....

"وقوله تعالى: «وأحيي الموتى بإذن الله» إنما أضاف [عيسى] الإحياء إلى نفسه على وجه المجاز والتوسُّع ولأن الله تعالى كان يحيي الموتى عند دعائه".

وقال في تفسيره المذكور ذيل الآية ١١٠ من سورة المائدة:

" قوله: «وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني» أي واذكر ذلك أيضاً إذ تصور الطين كهيئة الطير الذي تريد أي كخلقته وصورته، وسمَّاه خَلقاً لأنه كان يُقَدِّرُهُ، وقوله «بإذني» أي تفعل ذلك بإذني وأمري" " «بإذني» أي بأمري ومعناه أنك تدعوني حتى أبرئ الأكمه والأبرص، ونسب ذلك إلى المسيح لما كان بدعائه وسؤاله «وإذ تخرج الموتى بإذني» أي اذكر إذ تدعوني فأحيي الموتى عند دعائك وأخرجهم من القبور حتى يشاهدهم الناس أحياء، ونسب ذلك إلى المسيح لما كان بدعائه".

إضافةً إلى ذلك، نرى بعد آيتين من الآية المذكورة (أي في الآية ١١٢ من سورة المائدة) أن الحواريين الذين كانوا من أقرب الناس إلى عيسى (ع) وكانوا أعلم الناس به وكانوا من تلاميذه الذين تعلَّموا على يديه، نراهم عندما أرادوا أن يطلبوا منه معجزةَ نزولِ المائدة لم ينسبوا المعجزة، حتى حسب الصورة الظاهرية، إليه (ع) ولم يعتبروا أنه له دخلًا في إنزالها بل قالوا: ﴿**إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ؟**﴾ [المائدة/ ١١٢]، فلم يقولوا: هل تستطيعُ أنتَ أن تنزِّل علينا مائدة من السماء.

لذا يجدر بنا أن نقتديَ بهؤلاء الحواريين ولا نغلُوَ في حق الأنبياء ولا ننخدعَ بروايات الغلاة والكذَّابين والمجاهيل، ولا نبيعَ كتاب الله لنشتري به روايات غير موثوقةٍ لا يُعتَمَد عليها، خاصةً إذا انتبهنا إلى هذه النقطة وهي أن كثيراً من الروايات الموجودة في كتبنا بما في ذلك كتاب «**الكافي**» -كما رأيتم حتى الآن وكما سترون في الصفحات القادمة- منقولة عن مجاهيل أو عن أتباع الفرق الضالَّة الذين هم أشخاص مطرودون في نظر الإمامية.

يقول الأخ المحقِّق الأستاذ «قلمداران»:

"لكن لا تزال هناك أخبارٌ وآثارٌ عديدةٌ لهم وجدت طريقها إلى ثنايا كتب حديث الشيعة الإمامية، التي اختلط فيها الحق بالباطل، وامتزجت فيها الآثار الباقية عن الأئمة الهداة - عليهم السلام - بأقاويل منقولة عن رجالات تلك الفرق، ولم يتم إلى يومنا هذا -مع

الأسف الشديد- عملٌ جديٌّ شاملٌ لفرز الدخيل عن الأصيل وتمييز الموضوع عن الصحيح!

هذا علاوةً على أن كثيراً من رواة أخبار وأحاديث الشيعة الإمامية هم من أتباع تلك المذاهب الباطلة ذاتهم مثل **الفَطَحِيَّة والوَاقِفِية والشَلْمَغَانيّة** وحتى بعض أولئك الذين اشتهروا بأنهم من كبار أصحاب الأئمة، كانوا من قَبْلُ من أتباع بعض تلك المذاهب الباطلة وأمضوا فيها مدَّةً من حياتهم قبل أن يرجعوا إلى مذهب الإمامية وذلك مثل أبناء أعين وأبي خديجة والمعلّى بن خنيس وغيرهم. فإذا لم نتمسَّك بالقرآن الكريم ونرجع إليه ونجعله حكماً لتمييز الصحيح من الخطأ فإن عملية تفكيك وتفريق الأخبار والآثار التي رواها أولئك زمن اعتقادهم بمذهبهم السابق وتلك التي رووها بعد رجوعهم إلى مذهب الإمامية ستكون عمليّةً عسيرةً للغاية."[1].

لكن ما يُؤْسَف له أن علماءَنا في القرون الأخيرة لما قرؤوا هذه الروايات في كتبهم المذهبية تعصَّبوا لها، وسعوا بكل شكل من الأشكال إلى الدفاع عنها وتمحُّل التأويلات لها مهما كانت بعيدة، ولم ينتبهوا إلا قليلاً إلى أن كثيراً من الأحاديث في كتبنا مروية من طرق غير الشيعة أو من طرق أشخاص مجهولين وأنه لا مبرِّر لهذه التوجيهات وهذا الدفاع الشديد عنها![2] نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نتعلم أكثر من هداية القرآن.

لقد تبين لنا مما ذكرناه أعلاه موقف القرآن الكريم من مسألة العلم بالغيب وَالكرامات والمعجزات، وبهذا يمكننا أن ندرك أن الروايات التي تَنْسِبُ مثلَ هذه الأمور إلى الأئمة عليهم السلام ليست صحيحة ولا مقبولة، وقد وضعها أعداء الإسلام وَأتباع الفرق الضالَّة ودسُّوها في كتب الحديث.

والآن نواصل نقد بقية أحاديث من أصول الكافي:

---

(١) قلمداران، **زيارت و زيارتنامه**، [الزيارة وأدعية الزيارات]، ص ٣٨.

(٢) يقول مؤلف كتاب «**النقض**» في الصفحة ٣ في كتابه بشأن الكاتب السنّي المؤلِّف لكتاب «**بعض فضائح الروابط**»: "في خلال ذلك [الكتاب] إحالات وإشارات إلى متقدمي الإمامية الأصولية الذين يبرؤون من مذهب الغلاة والأخبارية والحشوية على اختلاف آرائهم ونفيهم والبراءة منهم ظاهر في كتب أصوليي الاثني عشرية".

← **الحديث ١٩** - أَوَّلُ رَاوٍ لهذا الحديث «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» الذي عرفنا حاله في الصفحات السابقة. وقد روى عن أبيه مجهول الحال. والراوي التالي هو «يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ» الذي اعتبره علماء الرجال مجهول الحال. والراوي الذي بعده «عَبْدُ اللهِ بْنُ جَبَلَةَ» واقفي المذهب، وروى الحديث عَنْ «إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ» فطحيّ المذهب!

← **الحديث ٢٠** - اعتبر المجلسيُّ هذا الحديث ضعيفاً لأن أحد رواته «**أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيُّ**». ولذلك يجب أن نتعرَّف على حال هذا الراوي قبل أن ننتقل إلى نقد الحديث الذي بعده.

«**أبو عبد الله أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ سيار المعروف بالسَّيَّارِيُّ**» من الكاتبين لآل طاهر، وكان معاصراً للإمام الحسن العسكري (ع) . اعتبره الغضائري منحرفاً غالياً. واعتبره النجاشي والشيخ الطوسي ضعيف الحديث فاسد المذهب وكثير المراسيل ومطرود الرواية. واعتبره الشيخ الصدوق ضعيفاً وقال: لا أعمل برواياته. وأضاف العلامة الحلي على ما ذُكِر لهذا الراوي من صفات، نقلاً عن محمد بن محبوب قوله إن السَّيَّارِيَّ كان من القائلين بالتناسخ!! والخلاصة أن علماء الرجال اتَّفقوا على اعتبار «السَّيَّاريّ» كذَّاباً فاسدَ العقيدة. ومن المثير للاهتمام أن نعلم أن أكثر من ٣٠٠ حديث من الأحاديث الموهمة لتحريف القرآن مروية عن هذا الراوي! وقد جمع رواياته الميرزا حسين النُّوري الطَّبْرَسِي (ت ١٣٢٠ هـ) في كتاب سمَّاه: «**فصل الخطاب في تحريف كتاب ربِّ الأرباب**»! ويقول آية الله الخوئي في كتابه «**معجم رجال الحديث**» عن «السَّيَّاريّ» إنه: "فاسد المذهب باتفاق علماء الرجال". ويقول أيضاً في كتابه «**البيان في تفسير القرآن**»: "إن كثيراً من الروايات [التي رُوِيَت في تحريف القرآن]، وإن كانت ضعيفة السند ، فإن جملة منها نُقِلَتْ من كتابِ **أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ**، الذي اتَّفَقَ عُلماءُ الرجال على فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ والتحريف في القرآن"[١].

انظروا أيَّ أشخاصٍ أوردَ الكُلَيْنِيّ رواياتهم في كتابه! وقد روى عن هذا الراوي أيضاً عدداً

---

(١) السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، **البيان في تفسير القرآن**، بيروت، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥ م، ص ٢٢٦. (المُتَرْجِمُ)

من الروايات في فروع الأحكام من جملتها رواية نسب فيها إلى الإمام الحسن العسكري (ع) قوله إن السَّنَةَ الكبيسة تحصل مرة كل خمس سنوات!!![1] بالله عليكم! هل من الممكن أن يقول الإمام مثل هذا الكلام مع أن تلاميذ المدرسة الابتدائية يعلمون أن السنة الكبيسة تأتي مرة كل أربع سنوات؟! وعلى كل حال لا بد من الحيطة والحذر في الأخذ بروايات فروع الأحكام كي لا نُخدَع بروايات أمثال هؤلاء الكذَّابين في الفروع أيضاً ولا نهتم برواياتهم أصلاً.

← **الحديث ٢١** - أحد رواة هذا الحديث «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الذي قال الغضائري عنه إنه ينقل عن الضعفاء، وعرّفه النجاشي بأنه: "مضطرب الحديث والمذهب". وكما ستلاحظون لقد روى الكُلَيْنِيّ مع الأسف عن هذا الفرد الضعيف روايات عديدة في أبواب متعددة!! والراوي الثاني هو «الْوَشَّاءُ» الذي سنعرّف به هنا قبل الانتقال إلى نقد الحديث الثاني والعشرين. والراوي الذي بعده هو «الْمُثَنَّى الْحَنَّاطُ» الذي قال عنه العلامة الممقاني: مجهول. وأما آخر رواة السند المتّصل بالإمام فقد ذُكِر أنه «مَوْلًى لِبَنِي شَيْبَانَ» أي لا نعلم حتى اسمه ولا ندري عادلاً كان أم فاسقاً؟!

الآن لنُلْقِ نظرةً على متن الحديث. يقول الحديث:

"عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (الإمام الباقر) عليه السلام قَالَ: إِذَا قَامَ قَائِمُنَا وَضَعَ اللهُ يَدَهُ عَلَى رُءُوسِ الْعِبَادِ فَجَمَعَ بِهَا عُقُولَهُمْ وَكَمَلَتْ بِهِ أَحْلَامُهُمْ!!".

تأمّلوا لحظةً أيّ كلامٍ مُبهَم ومغشوش نقله هذا الراوي. هل الإمام القائم يضع يده على رؤوس العباد أم الله؟ الظاهر حسب ادعاء الحديث أن الله هو الذي يضع يده على رؤوس العباد! فهل لِلَّهِ يدٌ - نعوذ بالله - حتى يضعها على رؤوس العباد؟ فإن قلتَ إن المقصود من اليد: الرحمةَ لا إثبات عُضْوٍ لِلَّهِ سبحانه، فنسأل: لماذا لم يكن الله يعطي رحمته قبل ذلك ويكمّل عقول عباده وانتظر حتى زمن ظهور الإمام الغائب؟ لماذا لم يضع يد رحمته على رؤوس عباده ليكمِّل عقولهم في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الذي وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: خير القرون قرني!

فإن قلتَ خلافاً للظاهر إن الإمام هو الذي يضع يده على رؤوس العباد وأنه تمّ التعبير عن

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **الكافي**، ج ٤، كتاب الصيام، ص ٨١، الحديث الثالث.

يد الإمام بيد الله مجازاً فإننا نسأل: لماذا لم يضع النبيّ ﷺ الذي هو متبوع الإمام ومقتداه يده على رؤوس العباد ليكمل عقولهم ولماذا لم يكن ليد النبي الأكرم ﷺ مثل هذا التأثير؟!

والأمر الآخر أن عقول العباد لو كانت غير كاملة إلى ما قبل قيام القائم فلا يجوز إذن مخاطبتها بأمر الشرع ونهيه؟ وهذا يعني إبطال الدين من أساسه!!

وبمعزل عن هذه المسائل، لنفترض أن الإمام القائم قام بهذا العمل، فالآن عدد سكان الدنيا حوالي ستة مليارات نسمة ولا شك أنهم سيكونون أكثر من ذلك زمن ظهور الإمام القائم، في هذه الصورة كيف سيضع الإمام يده على رؤوس كل أولئك العباد وكم سيستغرق ذلك من زمن؟! إن واضع هذا الحديث نفسه لا يفهم ماذا يقول!

والآن قبل الانتقال إلى نَقْد الحديث التالي، نريد - كما وَعَدْنا - أن نُعَرِّف القُرّاءَ المحتَرَمين بِـ «الوشّاء».

[نماذج لرواياتِ «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاء الكُوفِيّ» التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«**الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زِيادٍ الْوَشَّاء الكُوفِيُّ**» من معاصري الإمام الرضا (ع)، كان واقفياً مدَّةً من الزمن، ثم أظهر التشيّع، ويروي أغلب أحاديثه عن شخص ضعيف يُدعى «**أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ الأَحمر**» الذي كان من الناووسية[1]! علاوة على أن أكثر أحاديث «الوشّاء» يرويها عنه راوٍ ضعيفٌ يُدعى «**مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ**»! ولا بأس أن نعلم أن ٨ أحاديث من الباب رقم ١٦٥ الفاضح من كتاب الكافي رواها «الوشّاء» هذا!

ولكي يتعرّف القُرَّاء على كيفية أحاديث الْوَشَّاءُ نذكر هنا عدداً من رواياته كنموذج، وأغلب أحاديثه مليئة بالخرافات ومخالفة لكتاب الله والعقل الذي هو عَطيَّة الله للإنسان. ويَتَبَيّن من رواياته أنه كان من مثيري نار الفتنة والتفرقة بين المسلمين، ومن أعداء الوحدة الإسلامية، ومن جملة ذلك أحاديثه التالية:

١- روى الْوَشَّاءُ عَنْ الإمام الصادق عليه السلام قوله عن الخليفتين الأول والثاني: "ظَلَمَانَا حَقَّنَا

---

(١) الناووسية فرقة تعتقد أن الإمام الصادق (ع) لم يمت وأنه هو المهدي الموعود، ولا يعتقد أتباعها بالأئمة بعد حضرة الصادق (ع).

[أي حقّنا نحن أهل البيت] فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ [والمقصود الخمس]، وَمَنَعَا فَاطِمَةَ صلوات اللهُ عليها مِيرَاثَهَا مِنْ أَبِيهَا، وَجَرَى ظُلْمُهُمَا إِلَى الْيَوْمِ، قَالَ - وَأَشَارَ إِلَى خَلْفِهِ - وَنَبَذَا كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمَا"[١].

٢- وروى عن الإمام الباقر (ع) أنه قال عن الشيخين: "وَاللهِ يَا كُمَيْتُ مَا أُهَرِيقَ مِحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ وَلَا أُخِذَ مَالٌ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ وَلَا قُلِبَ حَجَرٌ عَنْ حَجَرٍ إِلَّا ذَاكَ فِي أَعْنَاقِهِمَا!!"[٢].

٣- وَروى أيضاً عن الإمام الباقر (ع) أنه قال: "إِنَّ عُمَرَ لَقِيَ عَلِيّاً صلوات الله عليه فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي تَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿**بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾ [القلم/ ٦] وَتُعَرِّضُ بِي وَبِصَاحِبِي؟! قَالَ فَقَالَ لَهُ: أَفَلَا أُخْبِرُكَ بِآيَةٍ نَزَلَتْ فِي بَنِي أُمَيَّةَ؟ ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ**﴾ [محمد/ ٢٢]. فَقَالَ: كَذَبْتَ! بَنُو أُمَيَّةَ أَوْصَلُ لِلرَّحِمِ مِنْكَ، وَلَكِنَّكَ أَبَيْتَ إِلَّا عَدَاوَةً لِبَنِي تَيْمٍ [أي قبيلة أبي بكر] وَبَنِي عَدِيٍّ [أي قبيلة عمر] وَبَنِي أُمَيَّةَ"[٣].

٤- وروى «الوَشَّاءُ» عن الإمام الصادق عليه السلام أنّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَعْيَنَ كان يسأل الإمام دائماً ولم يزل يسأله حَتَّى قَالَ: "فَهَلَكَ النَّاسُ إِذاً؟! قَالَ: إِي وَاللهِ يَا ابْنَ أَعْيَنَ فَهَلَكَ النَّاسُ أَجْمَعُونَ. قُلْتُ: مَنْ فِي الْمَشْرِقِ وَمَنْ فِي الْمَغْرِبِ؟؟ قَالَ: إِنَّهَا فُتِحَتْ بِضَلَالٍ، إِي وَاللهِ لَهَلَكُوا إِلَّا ثَلَاثَةً!!"[٤]. (ومضمون هذا الحديث يشابه مضمون الحديث رقم ٣٤١ من روضة الكافي).

---

(١) الكُلَيْنِيُّ، **روضةُ الكافي**، حديث ٧٤.

(٢) الكُلَيْنِيُّ، **روضةُ الكافي**، حديث ٧٥.

(٣) الكُلَيْنِيُّ، **روضةُ الكافي**، حديث ٧٦. ومن المثير أن تعلموا أن جناب الكُلَيْنِيّ أعاد رواية هذا الحديث مرَّةً ثانيةً - لعله بهدف تقديم خدمة أكبر للوحدة الإسلامية وتأليف قلوب المسلمين - في **روضة الكافي**، وهو الحديث رقم ٣٢٥ ؟!!

والأمر الآخر أن الحديثين ٧٧ و ٧٨ في **روضة الكافي**، وهما من مرويات «الوشاء»، ليسا بأفضل من الأحاديث الثلاثة المذكورة أعلاه، ولكننا لم نذكر متونها مراعاةً للاختصار، ويمكن لمن شاء أن يرجع بنفسه إلى «**روضة الكافي**» ويقرأ متونها. ومن الجدير بالذكر أن محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي قالا بعدم صحة الأحاديث الثلاثة أعلاه وعدم صحة الحديثين ٧٧ و ٧٨ أيضاً.

(٤) الكُلَيْنِيُّ، **روضةُ الكافي**، حديث ٣٥٦.

٥- ويروي «الوَشَّاءُ» عن الإمام الباقر (ع) أنه قال: "مَا أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَدِينُ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ (ع) إِلَّا نَحْنُ وَشِيعَتُنَا وَلَا هُدِيَ مَنْ هُدِيَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِنَا وَلَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِنَا"[١].

وأقول: لقد أوضحتُ في الحاشية التي كتبتُها على الصفحة ١٦١ من كتاب الأستاذ قلمداران القيِّم «**شاهراه اتحاد**»، وأشار مؤلف الأستاذ قلمداران نفسه أيضاً إلى هذا الموضوع في الصفحة ١٢٠ من كتابه، أن الخلفاء كانوا يقبلون دائماً آراء إمام المتقين حضرة عليّ (ع) ويُكْرِمُونه، ومن جملة ذلك جملة عُمَر المعروفة: «لولا عليٌّ لهلك عمر» وهي جملة مشهورة جداً على الأقل بين الشيعة والزيدية.

ولو رجع شخصٌ - كنموذج على ما نقول - إلى مسند الإمام زيد، فسوف يرى أن عُمرَ، رغم أنه سمع بنفسه مسائل من النبيِّ ﷺ، لكنه كان يعهد ببيانها إلى حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام.[٢]

وبالنسبة إلى سلوك الخلفاء الراشدين تجاه بعضهم ذكر الأستاذ الفاضل سيّد مصطفى الحسيني الطباطبائي - حفظه الله تعالى - في كتابه الشريف «**راهى به سوى وحدت اسلامى**» (ص١٦٣ فما بعد) مطالب قيّمة جداً أوصي إخوتي وأخواتي في الإيمان بقراءتها.

إضافةً إلى أن علياً عليه السلام قَبِل مصاهرة عُمَر له (إذْ زَوَّجَ عُمَرَ من ابنَتِهِ أمِّ كلثوم)، وكان ناصحاً لِعُمَر وَمريداً لخيره (انظر نهج البلاغة، الخطبة ١٣٤، والخطبة ١٤٦)، وكما قال السيد ابن طاوس في كتابه "**كشف المحجة**"، قال حضرة الإمام علي بشأن أبي بكر: "**.. فوليَ أبو بكر فقارب**[٣] **واقتصد..**". وقال بشأن عمر: "**كان عمر مرضي السيرة من الناس عند الناس**"[٤][١]. وكان

---

(١) الكُلَيْنِيُّ، **روضة الكافي**، حديث ٣٥٩.

(٢) **مسند الإمام زيد**، كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة و النفاس، الحديث ٦، وكتاب الحج، باب جزاء الصيد، حديث ٣، وكتاب الحدود، باب حد الزاني، حديث ٥.

(٣) قارب في الأمر: ترك الغلو وقصد السداد والصدق، كما جاء في الحديث: سدِّدوا وقاربوا. (المُتَرْجِمُ)

(٤) أوردهما المجلسي في **بحار الأنوار**، تتمة كتاب الفتن و المحن، [١٦] باب آخر فيما كتب عليه السلام إلى أصحابه في ذلك تصريحاً وتلويحاً، ج ٣٠، ص ١٢- ١٣ نقلاً عن كتاب **الرسائل** للكليني و **كشف المحجة**

الإمام الصادق يقول: **"ولقد ولدني أبو بكر مرتين**[٢]"[٣].

قارن أيها القارئ الكريم بين هذه النصوص وَبين الروايات التي يرويها «الوَشَّاء» واحكم بنفسك!

ومن جملةالخرافات التي رواها لنا «الوشَّاء» الحديثان التاليان:

٦- يدّعي الوشّاء أن شخصاً سأل الإمام الصادق عليه السلام عن الْوَزَغِ فَقَالَ: رِجْسٌ وَهُوَ مَسْخٌ كُلُّهُ فَإِذَا قَتَلْتَهُ فَاغْتَسِلْ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي كَانَ قَاعِداً فِي الْحِجْرِ وَمَعَهُ رَجُلٌ يُحَدِّثُهُ فَإِذَا هُوَ بِوَزَغٍ يُوَلْوِلُ بِلِسَانِهِ فَقَالَ أَبِي لِلرَّجُلِ: أَتَدْرِي مَا يَقُولُ هَذَا الْوَزَغُ؟ قَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِمَا يَقُولُ. قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: وَاللهِ لَئِنْ ذَكَرْتُمْ عُثْمَانَ بِشَتِيمَةٍ لَأَشْتُمَنَّ عَلِيّاً حَتَّى يَقُومَ مِنْ هَاهُنَا! قَالَ وَقَالَ أَبِي: لَيْسَ يَمُوتُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ مَيِّتٌ إِلَّا مُسِخَ وَزَغاً. قَالَ وَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ لَمَّا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ مُسِخَ وَزَغاً فَذَهَبَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ وَكَانَ عِنْدَهُ وُلْدُهُ فَلَمَّا أَنْ فَقَدُوهُ عَظُمَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَدْرُوا كَيْفَ يَصْنَعُونَ ثُمَّ اجْتَمَعَ أَمْرُهُمْ عَلَى أَنْ يَأْخُذُوا جِذْعاً فَيَصْنَعُوهُ كَهَيْئَةِ الرَّجُلِ قَالَ فَفَعَلُوا ذَلِكَ وَأَلْبَسُوا الْجِذْعَ دِرْعَ حَدِيدٍ ثُمَّ لَفُّوهُ فِي الْأَكْفَانِ فَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا أَنَا وَوُلْدُه!!!"[٤].

٧ - كما يدّعي أن الإمام الباقر (ع) قال: "إِنَّ لِـلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ دِيكاً رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ السَّابِعَةِ وَعُنُقُهُ مُثْبَتَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ وَجَنَاحَاهُ فِي الْهَوَى إِذَا كَانَ فِي نِصْفِ اللَّيْلِ أَوِ الثُّلُثِ الثَّانِي مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ضَرَبَ بِجَنَاحَيْهِ وَصَاحَ سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّنَا اللهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ فَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوح فَتَضْرِبُ الدِّيَكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا وَتَصِيحُ!!"[٥].

لابن طاوس. (المُتَرْجِمُ)

(١) مصطفى الحسيني الطباطبائي، **راهى به سوى وحدت اسلامى**، ص ١٧٥.

(٢) كان الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) ابن فاطمة الملقَّبة بـ «أم فروة». وأم فروة هذه كان أبوها: القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمُّها: أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر.

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي (ت ٦٩٣ هـ)، **كشف الغمة في معرفة الأئمة عليهم السلام**، ط. تبريز، إيران، ج ٢، ص ١٦١. (المُتَرْجِمُ)

(٤) **روضة الكافي**، حديث ٣٠٥

(٥) **روضة الكافي**، حديث ٣٠٦.

ومن أحاديثه التي تتعارض مع القرآن نذكر عدة نماذج من جملتها الحديث الثالث عشر من الباب ٦٣ من أصول الكافي:

٨- يدَّعي الْوَشَّاءُ أنه سأل الإمام الرِّضَا (ع): هَلْ تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: إِنَّا نُرْوَى أَنَّهَا لَا تَبْقَى إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ. قَالَ: لَا تَبْقَى، إِذاً لَسَاخَتْ"[1].

ونسأل: لماذا لم تسخ الأرض بأهلها في الفترة الزمنية بين عيسى روح الله عليه السلام ومحمد رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يكن هناك نبيٌّ فضلاً عن أن يكون هناك إمام؟

ونموذج آخر هذا الحديث الثالث من الباب ٦٦ من أصول الكافي:

٩- عَنْ بَشِيرٍ الْعَطَّارِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: "نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللهُ طَاعَتَنَا وَأَنْتُمْ تَأْتَمُّونَ بِمَنْ لَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ"[2].

ونسأل: إذا لم يكن الناسُ معذورين في جهلهم بالإمام فلماذا لم يبين القرآن مسألة الإمام بشكل واضح وصريح كي تتم الحجة على الناس؟ في أي آية من آيات القرآن فرض الله تعالى طاعة الإمام؟ لماذا اعتبر القرآن أن لا حجة للناس بعد الأنبياء (النساء/ ١٦٥)؟

١٠- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: "إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَبْرَارَهَا وَفُجَّارَهَا"[3].

هذا في حين أن القرآن الكريم يقول: ﴿**وَلَا تَجَسَّسُوا**﴾ [الحجرات/ ١٢]، ولم يستثن نبيه من هذا الأمر، بل حتى حضرة نوح (ع) كان يقول عن أتباعه الذين وصفهم منكرو رسالته بأنهم أراذل: ﴿**وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الشعراء/ ١١٢]، من هذا يتبين أن أعمال العباد لم تُعْرَض على نبيٍّ زمانهم وأن نوحاً عليه السلام أيضاً لم يكن مطلعاً على أعمال الناس من أتباعه.

إضافة إلى ذلك فإن الله تعالى قال لنبيه: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ**

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٧٩، حديث ١٣.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٨٦، حديث ٣.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٢٠، حديث ٦.

﴿وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان/ ٥٨]. وأيضاً فإن الله ستَّار العيوب ولا فائدة من عرض أعمال العباد على النبيِّ لأن أعمال الناس إن كانت سيئةً أدَّت إلى شعور النبيِّ بالحُزْن والأسى والغمّ وتبدّلت دار السلام بالنسبة إليه إلى دار الهمّ والغمّ والحزن!!

١١- ويجب أن نعلم أن الكُلَيْنِيَّ ذكر في الرواية الثامنة من الباب ١٥٠ (=باب مواليد الأئمة) من أصول الكافي، عن الإمام الباقر (ع) أن للإمام المنصوب من عند الله عشر علامات إحداها هي التالية:

"وَإِذَا لَبِسَ دِرْعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَتْ عَلَيْهِ وَفْقاً [أي على قدِّ قياسه ليست قصيرة ولا طويلة] وَإِذَا لَبِسَهَا غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ طَوِيلِهِمْ وَقَصِيرِهِمْ زَادَتْ عَلَيْهِ شِبْراً..... الحديث"[١].

لكن الكُلَيْنِيّ روى - دون انتباه منه لهذه الرواية - عن الوشَّاء أن الإمام الصادق عليه السلام قال:

"... وَلَقَدْ لَبِسَ أَبِي [أي الإمام الباقر عليه السلام] دِرْعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطاً [أي كانت أطول منه] وَلَبِسْتُهَا أَنَا فَكَانَتْ وَكَانَتْ، وَقَائِمُنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَأَهَا إِنْ شَاءَ اللهُ"[٢].

وأترك الحُكْم للقراء ليحكموا بأنفسهم هل كان الوشَّاء موالياً للأئمة أم عدوًّا لهم؟

١٢- وأورد الكُلَيْنِيُّ في الباب ٦١ من أصول الكافي روايةً، أوردها أيضاً في الباب المذكور، وفيها بيان فرق الإمامِ المُحَدَّثِ عن الأنبياء والرسل، وجاء في الرواية: **"وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ فَهُوَ الَّذِي يُحَدَّثُ فَيَسْمَعُ وَلَا يُعَايِنُ وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ"**[٣]. لكن الكُلَيْنِيّ نفسه يروي عن الوشَّاء "أَنَّ الإمامَ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ: **إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ الْبَارِحَةَ وَهُوَ يَقُولُ: يَا عَلِيُّ مَا عِنْدَنَا خَيْرٌ لَكَ**"[٤]. (يعني أنه رأى النبيَّ ﷺ في المنام فأخبره النبيُّ عن حلول أجله وَوفاته!!).

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٨٨، حديث ٨.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٣٤، حديث ١.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٧٦ - ١٧٧، حديث ٣.

(٤) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٦٠، حديث ٦. من اللازم أن نعلم أن كلا الحديثين الأخيرين (ص ١٦٧ و ص ٢٦٠) رواهما «محمد بن يحيى»!!

١٣- ومن أحاديث «الوَشَّاء» الأخرى الحديث التالي:

"عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى رَأْسِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى وَهُوَ فِي الْمَهْدِ فَجَعَلَ يُسَارُّهُ طَوِيلًا فَجَلَسْتُ حَتَّى فَرَغَ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ لِي ادْنُ مِنْ مَوْلَاكَ فَسَلِّمْ فَدَنَوْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ ثُمَّ قَالَ لِيَ اذْهَبْ فَغَيِّرِ اسْمَ ابْنَتِكَ الَّتِي سَمَّيْتَهَا أَمْسِ فَإِنَّهُ اسْمٌ يُبْغِضُهُ اللهُ وَكَانَ وُلِدَتْ لِيَ ابْنَةٌ سَمَّيْتُهَا بِالْحُمَيْرَاءِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام انْتَهِ إِلَى أَمْرِهِ تُرْشَدْ، فَغَيَّرْتُ اسْمَهَا "[(١)].

ونسأل **أولاً**: لماذا لم يظهر الإمام الصادق عليه السلام هذه المعجزة الكبرى التي تماثل معجزة نبوة عيسى عليه السلام لكثير من الناس كي يهتدي عددٌ أكبر من عباد الله الذين كانوا في ذلك العصر متحيِّرين في أمر الإمامة كي يعرفوا إمامهم الحقيقي ولا يميلوا إلى مذهب الفطحية؟!

ورغم أن عيسى عليه السلام كان قد رحل من الدنيا، لم يغمض القرآنُ الكريم النظر عن ذكر معجزة تكلُّم المسيح في المهد، فلماذا إذاً لم يشر القرآنُ إلى هذه المعجزة التي يفيد الاطلاع عليها أمة الإسلام أكثر بكثير مما يفيده الاطلاع على معجزة تكلم المسيح في المهد؟ ولماذا لم يخبر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أمَّتَه عن مثل هذا الخبر المهم؟

ثانياً، من المعروف أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب زوجته عائشة بـ«الحميراء»، كما قال الشاعر المولوي أيضاً: (بيت شعر بالفارسية)

-كان ذلك الشخص الذي يُمْحَى العالمُ من كلامه يقول كلميني يا حميراء-

في الواقع، إن الذين وضعوا هذا الحديث أرادوا أن يقولوا إن ذلك اللقب ذاته مبغوضٌ من الله فما بالك بحال صاحب اللقب؟! ومرادهم إشعال نار الحقد والتفرقة بين المسلمين!! وهنا أرى من الضروري أن أُطْلِعَ القرَّاء المحترمين على جملة من الحقائق:

أ) كما ذكرنا في الصفحات السابقة، طبقاً للدلائل والمستندات التاريخية والموثوقة، كان الأئمة عليهم السلام على علاقة حسنة مع الخلفاء إلى حد أن حضرة عليٍّ عليه السلام سمَّى اثنين من

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣١٠، حديث ١١. من اللازم أن نعلم أن محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي كلاهما اعتبرا الحديث غير صحيح.

أبنائه باسم الخلفاء فسمَّى أحد أبنائه «عُمَر» وسمى الآخر «عثمان». وكانت كنية ابنه الثالث الذي كان اسمه محمد: «أبو بكر» وقد جاهد ابناه الأخيران تحت راية أخيهم الجليل حضرة سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء ونالوا شرف الشهادة[1]. إضافة إلى أن الإمام علياً أخذ على عاتقه تربية ابنَ أبي بكر الذي كان اسمه محمداً. كما سمَّى الإمامُ السجادُ عليه السلام أحدَ أبناءه باسم «عُمَرْ»[2]. والإمام علي النقي سمى ابنته «عائشة»[3].

ب) والأهم من كل ذلك أن الإمام الكاظم (ع) سمى إحدى بناته «عائشة»[4]. فإذا عرفنا ذلك فكيف يمكن أن يسمي الإمام الكاظم ابنته عائشة ثم يقول لشخص لا تلقب ابنتك بحميراء لأنه كان لقب عائشة؟!

ومن العجيب أن الكليني يبدو وكأنه لم يكن مطلعاً بشكل جيد على أحوال الأئمة وأسماء أولادهم وإلا لما نقل لنا حديثاً مثل هذا الحديث[5].

١٤- أحد الأحاديث المُفَرِّقة التي رواها «الوشَّاء» الحديث الثالث، من الباب ١٤٧ من أصول الكافي الذي يروي فيه عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: إِنَّهُمْ رَوَوْا عَنْكَ فِي مَوْتِ أَبِي الْحَسَنِ (الإمام الكاظم) عليه السلام: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَكَ عَلِمْتَ ذَلِكَ بِقَوْلِ سَعِيدٍ. فَقَالَ (الإمام الرضا): جَاءَ سَعِيدٌ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ بِهِ قَبْلَ مَجِيئِهِ، قَالَ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: طَلَّقْتُ أُمَّ فَرْوَةَ بِنْتَ إِسْحَاقَ [زوجة الإمام الكاظم] فِي رَجَبٍ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي الْحَسَنِ [الكاظم] بِيَوْمٍ؟ قُلْتُ: طَلَّقْتَهَا وَقَدْ عَلِمْتَ بِمَوْتِ أَبِي الْحَسَنِ؟ قَالَ

---

(١) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، بيروت، دار المفيد، ج١، ص٣٥٤.

(٢) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ج٢، ص١٥٥.

(٣) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ج٢، ص٣١٢.

(٤) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ج٢، ص٢٤٤.

(٥) والعجيب أيضاً أن نجد الشيخ المفيد الذي يقول في كتابه «**الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**» إن اسم كلاً من الإمام الكاظم والإمام الهادي سمَّى ابنةً له باسم عائشة، يأتي بعد ذلك بهذه الرواية الضعيفة ذاتها في الصفحة ٢١٩ من الجزء الثاني من كتابه الإرشاد ذاته!! حقاً هل من فائدة في الاستناد إلى مثل هذه الأخبار الضعيفة إلا الضحك على عقول العوام؟

(الإمام الرضا): نَعَمْ. قُلْتُ: قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْكَ سَعِيدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ!"[1].

كما هو معلوم وواضح لم يشرِّع الإسلام أصلاً طلاق الزوجة بعد وفاة زوجها، ومثل هذا العمل لا معنى له أصلاً وليس له أي دليل ومستند من الشرع.

وهذا الحديث يشبه حديثاً ضعيفاً آخر رواه الشيخ الطوسي في كتابه «**الغيبة**»، وَنَقَدَهُ أخونا الفاضل المرحوم «قلمداران» في كتابه «**شاهراه اتحاد**» [أي طريق الاتحاد] في نقده للحديث التاسع [من أحاديث النص على الأئمة][2].

في هذا الحديث الذي رواه الطوسي، يقول الراوي الكذَّاب أن النبي ﷺ قال لعليٍّ عليه السلام: "يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَصِيِّي عَلَى أَهْلِ بَيْتِي حَيِّهِمْ وَمَيِّتِهِمْ وَعَلَى نِسَائِي فَمَنْ ثَبَّتَّهَا لَقِيَتْنِي غَداً وَمَنْ طَلَّقْتَهَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهَا لَمْ تَرَنِي وَلَمْ أَرَهَا فِي عَرْصَةِ الْقِيَامَة!!"[3].

إن الهدف من وضع مثل هذه الأحاديث هو أن يتمكن الواضع من الضحك على عقول العوام بإدعائه أنه رغم اعتبار القرآن الكريم أزواجَ النبيِّ أمهات المؤمنين إلا أن الأئمة كانوا يملكون الحق في تطليق نساء النبي الأرامل!! وقد استفاد حضرةُ عليٍّ عليه السلام من هذا الحق وطلَّق عائشة بعد رحيل رسول الله ﷺ!! فلم تعد «أمّ المؤمنين»!!

إن حديث «الوشاء» من الأحاديث التي مهدت لترويج مثل تلك الخرافة، وإلا فلا توجد مثل هذه المسألة ولا مثل هذا الحكم الشرعي أصلاً في فقه الشيعة.

١٥- عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ (الإمام الرضا) عليه السلام: لِمَ سُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟ قَالَ لِأَنَّهُ يَمِيرُهُمْ الْعِلْمَ أَمَا سَمِعْتَ فِي كِتَابِ اللهِ: ﴿**وَنَمِيرُ أَهْلَنَا**﴾ [يوسف/ ٦٥] ؟؟"[4]. وفي رواية أخرى: .... ص١٢٩ سطر ٣ أسفل.

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٨١، حديث ٣. وكلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي اعتبرا الحديث غير صحيح.

(٢) قلمداران، **شاهراه اتحاد** [أي طريق الاتحاد]، ص ٢١٩ فما بعد.

(٣) الشيخ الطوسي، **الغيبة**، ص ١٥٠، و المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٣٦، ص ٢٦١. (المُتَرْجِمُ)

(٤) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤١٢، حديث ٣.

لا شك أن واضع هذه الرواية ومفتريها جاهل باللغة وبالتاريخ أيضاً، لأن أهل اللغة مجمعون أن لفظ أمير في كلمة أمير المؤمنين مشتق من مادة «أ م ر» لا من مادة «م ي ر» والإمام كان يعلم هذا الأمر قطعاً ويستحيل أن يجيب بمثل هذا الجواب. إضافة إلى ذلك، لو أن واضع الرواية الجاهل كان له علم بالتاريخ وعرف أن عُمَرَ لُقِّبَ بـ«أمير المؤمنين»، قبل حضرة عليٍّ عليه السلام، لانصرف عن وضع هذه الرواية!

لنرجع الآن إلى نقد وتمحيص الأحاديث التالية في كتاب العقل والجهل من أصول الكافي:

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ٢٢** - أحد رواة هذا الحديث «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذّاب، وَمِنْ ثَمَّ فلا حاجة للتعريف به من جديد. أما بالنسبة إلى متن الحديث - والذي لا يمكن الاطمئنان إلى صدوره عن الإمام بسبب الإشكالات الموجودة في سنده- فهو متن مقبول لا مانع منه لأنه يتوافق مع القرآن الكريم. فهذا الحديث يذكر أن الأنبياء فقط هم الحجة الظاهرة، وكتاب الله أيضاً يقول أن لا حجة للناس بعد الأنبياء (النساء/ ١٦٥)، ولم يبين الحديث الحجة الظاهرة الأخرى ولو كان هناك حجة لبينها كتاب الله وعرفنا بها. وبالطبع فإن القرآن الكريم وهذا الحديث أيضاً، كلاهما لا يؤيدان الفقرة ١٥ من الحديث الثاني عشر في هذا الباب لأن تلك الفقرة جعلت الأئمة حجة ظاهرة إضافة إلى الأنبياء، الأمر الذي لا يتفق مع القرآن ولعل الرواة هم الذين أضافوا من عند أنفسهم كلمة «أئمة» على الحديث المذكور.

← **الحديث ٢٣** - اعترف الكُلَيْنِيّ بأن هذا الحديث «مرسل». ولنا أن نسأله: لماذا جمعت في كتاب أصولكَ الأحاديث الضعيفة والمرسلة؟! أما متن الحديث فإن ما ورد فيه من جملة: ".... **فَإِذَا كَانَ تَأْيِيدُ عَقْلِهِ مِنَ النُّورِ** كَانَ عَالِماً حَافِظاً ذَاكِراً فَطِناً فَهِماً...." موضع تأمل، إذ ما معنى تأييد النور للعقل؟ أليس العقل أفضل وأعلى شأناً ومحبوباً أكثر من الله من كل شيء بما في ذلك النور، طبقاً لما نقله الكُلَيْنِيّ في الحديث الأول والحادي عشر والثاني عشر والسادس والعشرين من هذا الباب؟ فكيف يمكن للنور الذي هو أدنى رتبة من العقل أن يؤيد العقل! هل نسي الكُلَيْنِيّ رواياته؟!

← **الحديث ٢٤** - هذا الحديث من ناحية متنه وسنده ينطبق عليه نفس حكم الحديث رقم ٢٢ في هذا الباب.

← **الحديث ٢٥** - لقد سبق أن تعرفنا على اثنين من الرواة الثلاثة الأوائل في سند هذا الحديث، وهما الراوي «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**»(١) و«**الحَسَن الْوَشَّاءِ**»(٢)، وقبل أن نتعرَّف على الراوي الثالث أي «**الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَشْعَرِيّ**»، من الضروري أن يعلم القارئ المحترم أنه بناء على ما نجده في مقدمة الكافي، فقد ذَكَرُوا أن مشايخ الكُلَيْنِيّ كانوا ٣٦ نفراً(٣). وبعض هؤلاء الأفراد أشخاصٌ غير موثوقين، ولا يمكن الاعتماد على رواياتهم، إما لأنهم بأنفسهم ضعفاء أو لأنهم يروون عن الضعفاء أو لأنهم مجهولو الحال، فهم على كل حال ليسوا ثُقاةً، وذلك مثل: **محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسديّ**(٤)، **وعَلِيّ بْن عَبْدِ الله الْخَدِيجِي** (٥)، **وأَحْمَدُ بْنُ مِهْرَان**(٦)، **وسَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الآدَميُّ الرازيُّ**(٧)، **والحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَلَوِيّ**(٨)، **والحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ زَيْدٍ الْيَمَانِي، وأَحْمَدُ**

---

(١) راجعوا بيان حاله في ص ١٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا بيان حاله في ص ١٥١ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) تُراجَع مقدمة **الكافي**، ص ٢٠ فما بعد.

(٤) راجعوا بيان حاله الذي سيأتي في ص ٣٦٢ من الكتاب الحالي.

(٥) راجعوا بشأنه ما جاء في كتاب «**رجال النجاشي**» (ص ٢٠٣) إذ قال عنه النجاشيُّ: "كان ضعيفاً فاسد المذهب. وقد سمع منه أصحابنا كتاب النوادر، ... و له كتاب ... قال لي بعض أصحابنا إن هذا الكتاب كتاب ملعون فيه تخليط عظيم.".

(٦) وهو غير «ابن مهران» المعروف بـ«ابن خانبه» ومن الضعفاء. وقد صرَّح الغضائريُّ بضعفه، وكتب الأستاذ البهبودي عنه يقول: "ولعل الكُلَيْنِي يروي عنه بالوجادة من مكتبة شيخه علي بن إبراهيم القمي الضرير. له اثنتان وخمسون نصَّاً رواها عن محمد بن علي أبي سمينة الكذَّاب. وعن عبد العظيم بن عبد الله الحسني الذي له كتابٌ مُزَوَّرٌ. ولعلَّ الرجل هو أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني اليزدي (ت ٢٨٤هـ)". انتهى. (**معرفة الحديث**، ص ١١٣-١١٤). وأقول: لقد رويت عن هذا الراوي عدد من الروايات الموهمة لتحريف القرآن في الباب ١٦٥ من كتاب **الكافي**.

(٧) لمعرفة حاله راجعوا ص ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب.

(٨) شخص غير معروف على نحو كافٍ.

بْنُ عَبْدِ اللهِ بن أُمَيَّة، و............... . وبعضهم لم يرو للكليني سوى بضع روايات.

ولكن هناك بين شيوخ الكُلَيْنِيّ بضعة أشخاص أكثرَ الكُلَيْنِيُّ من الرواية عنهم، وروى عنهم أكثر مما روى عن سائر شيوخه، ويمكن القول إن القسم الأعظم من روايات الكافي منقول عنهم، ومنهم:

«**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى العطَّار**» [1] و«**عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ هاشم القُمِّيّ**» [2] اللذَيْن عرّفنا بهما سابقاً وبيّنا كيفيّة أحاديثهما، ونعلم أن كثيراً من روايات تحريف القرآن رواها عليّ بن إبراهيم هذا للكُلَيْنِيّ! ونعلم أنّ هناك عجائب منقولة في التفسير المنسوب إليه وقد أوردنا شيئاً منها خلال بياننا لحال هذا الراوي، وهنا أيضاً نذكر نماذج أخرى عن رواياته العجيبة، فمن ذلك أن عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ القُمِّيَّ ينسب في تفسيره إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "مَنْ ذَكَرَنَا أَوْ ذُكِرْنَا عِنْدَهُ فَخَرَجَ مِنْ عَيْنِهِ دَمْعٌ مِثْلُ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ غَفَرَ اللهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ"[3].

هنا من المفيد أن نذكِّر بما كتبه الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني في هذا الصدد، إذ قال:

"ولكن لم يرد في آية من آيات الكتاب ولا في حديث صحيح عن الرسول أو الأئمة (ع) أن عملاً واحداً من أعمال الخير مهما كان نوعه يغفر الذنوب جميعها ولو كانت كزبد البحر وعدد الرمل والحصى!!"[4].

و «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» أيضاً من الأشخاص الذين نقل مؤلِّف الكافي (الكُلَيْنِيّ) كثيراً من روايته أكثر مما روى عن الآخرين، والحديث التالي أحد روايات هذا الراوي التي أوردها الكُلَيْنِيّ في الباب ١٦٨ من كتابه الكافي تحت الحديث رقم ٢٧، ونصُّهُ:

" قَالَ الإمام الصادق عليه السلام: لَمَّا وُلِدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله مَكَثَ أَيَّاماً لَيْسَ لَهُ لَبَنٌ، فَأَلْقَاهُ أَبُو طَالِبٍ عَلَى ثَدْيِ نَفْسِهِ فَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِ لَبَناً فَرَضَعَ مِنْهُ أَيَّاماً حَتَّى وَقَعَ أَبُو طَالِبٍ عَلَى حَلِيمَةَ السَّعْدِيَّةِ

---

(١) لقد بينّا حاله في ص ٩٧ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) بينا حاله في ص ١١٢ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) **تفسير علي بن إبراهيم القمي**، ج٢، ص ٢٩٢. و المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٤٤، ص ٢٧٨.

(٤) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ١٧٥.

فَدَفَعَهُ إِلَيْهَا"[١].

أولاً: رواة هذا الحديث: عَلِيُّ بْنُ الْمُعَلَّى المجهول، وَدُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ وهو شخص غير مستقيم و «واقفي»، و«عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَة البطائني» من مؤسسي مذهب «الوقف» ومن رؤوسهم والذي أسس ذلك المذهب طمعاً بمال الدنيا وليتمكَّن من اختلاس أموال الإمام الكاظم (ع)[٢].

لاحظوا الأشخاص الذين يروي عنهم شيخُ الكُلَيْنِيِّ «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» !![٣]

ثانياً: نسأل لماذا جرى الحليب لأجل الطفل من ثدي عمّه «أبي طالب» ولم يجرِ من ثدي زوجة عمّه «فاطمة بنت أسد»؟ ثمّ ما الفائدة أساساً من ظهور معجزة قبل النبوّة لم يطّلع عليها أحد سوى راوٍ مجهول أو واقفي المذهب؟ لو أنّ مثل هذه الحادثة وقعت فعلاً فلماذا لم يُشِر إليها الله تعالى في القرآن الكريم - كأن يذكرها مثلاً في سورة الضحى - بوصفها دليلاً من دلائل رحمته بالنبي ﷺ؟ لماذا لم يُشِر أبو طالب أو غيره من أنصار النبي ﷺ إلى تلك الواقعة فيما بعد بوصفها دليلاً مؤيداً لصدق النبي ﷺ مِنْ قِبَلِ الحق المتعال؟ لماذا لم يشتهر هذا الموضوع العجيب جداً بين بني هاشم ولماذا لا نجد له أي ذكر في كتب السيرة الموثوقة والمعتبرة مثل «**السيرة النبوية**» لابن هشام أو «**السيرة الحلبية**» و.....؟

نعم، إن هذه الرواية مُفْتَضَحة إلى درجة أن بعض المترجمين المتعصِّبين جداً للكافي كتب يقول: "هذه الرواية ضعيفة من ناحية السند ولا يمكن الاعتماد عليها، لذلك لا حاجة إلى توجيهها وتأويلها"[٤].

و«**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» أيضاً هو أحد الذين رووا في فروع الأحكام عن الإمام الصادق عليه السلام أنه

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٤٨. وقد اعتبر كلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي الحديث غير صحيح.

(٢) سيأتي بيان حاله في ص ١٩٦ (من النسخة الفارسية) من الكتاب الحالي.

(٣) لا بأس أن يعلم القارئ الكريم أن القسم الأعظم من روايات «**روضة الكافي**» هو من روايات علي بن إبراهيم القمي و محمد بن يحيى.

(٤) **الترجمة الفارسية لأصول الكافي**، انتشارات علمية إسلامية، ج٢، ص٣٣٩.

قال: **"شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْماً لَا يَنْقُصُ وَاللهِ أَبَداً!!"**[1].

أما السؤال المهمّ الذي ينبغي الانتباه إليه بجدّيّة فهو: لماذا وثّق علماء الشيعة هذين الراويين وأثنوا عليهما ومدحوهما؟!

إن الجواب واضح وهو أنهم يعلمون جيداً أن جرح هذين الراويين وتضعيفهما معناه تضعيف بضعة آلاف من روايات «الكافي»، وَمِنْ ثَمَّ فإن كثيراً مما أتعب الكُلَيْنِيُّ نفسَه في جمعه من أخبار سوف يذهب أدراج الرياح، ومن البديهي أن هذا الأمر لا ينسجم مع مزاج المتعصِّبين والمتكسِّبين بالمذهب والمتاجرين بالخرافات.

أحد مشايخ الكُلَيْنِيّ الآخرين الذين وُثِّقوا بلا وجه حق: «**أبو عبد الله الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِي الْقُمِّيّ**» الذي اعتمد الكُلَيْنِيُّ عليه وأورد كثيراً من أباطيله التي تشبه أفكار الباطنية والإسماعيلية في كتابه «**الكافي**»!! وللتأكد من انحراف هذا الراوي يكفي أن ترجعوا إلى البابين ١٦٥ و١٦٦ من كتاب «**الكافي**» لتروا أن ٣٥ رواية من أصل ٩٢ رواية من روايات الباب ١٦٥، وروايتان من الروايات التسع في الباب ١٦٦ نُقِلَت عنه. كما أن ثلاث روايات في الباب ٧٠ وأول رواية من الباب ٧١ من كتاب «**الكافي**» كلها منقولة عن السيد «**الْأَشْعَرِي الْقُمِّيّ**» هذا، وقد ضعَّف المجلسيُّ جميع الأحاديث الأربعة الأخيرة المشار إليها المروية عنه، في حين أن البهبوديَّ لم يصحح أي رواية من رواياته المذكورة جميعها.

[نماذج لروايات «الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِي الْقُمِّيّ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

لم يكن جناب «**الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيّ**» هذا يأبى الرواية عن كذَّاب مثل «**السيَّاريّ**»[2]، والنقطة الأهم من ذلك والتي تثير العجب والريب أنه هو وحده الذي يروي عن فرد «مضطرب الحديث والمذهب» يُدعى «**مُعَلّى بن محمد البصري**» الذي يُعَدُّ من الضعفاء. يعني أن مروّج أباطيله هو هذا الراوي «**الحسين الأشعري**»! فعلى سبيل المثال، من بين الـ ٣٥ حديثاً التي يرويها «الحسين الأشعري» في باب ١٦٥ الفاضح من أصول الكافي: ٣٢ حديثاً منها مرويٌّ عن «المُعَلّى

---

(١) **الكافي**، ج ٤، كتاب الصيام، ص ٧٩، الحديث الثالث.

(٢) راجعوا الصفحة ١٤٩ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

بن محمد». إن هذا العمل يطعن بلا شك بروايات «الأشعري» ويضعِّفها، ولكن مع الأسف فإن المتعصِّبين المذهبيين يوثّقونه!!

ونأتي هنا بثلاث روايات عنه كنموذج ولكي تكون شاهداً على كلامنا:

١- لمثال الأول: الرواية الرابعة من الباب ٤٦ من الكافي التي رواها كل من «**الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِي**» و«**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى العطَّار**» أي رواها شيخان من شيوخ الكُلَيْنِيّ، فقالا: إن الإمام الصادق عليه السلام قال عن آية: ﴿**وَلِلهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف/ ١٨٠]: "**نَحْنُ وَاللهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَتِنَا**"[1].

في الواقع في هذا الحديث اعتُبِرَت عدم معرفة الإمام أمراً مساوياً للكفر، لأن الكفر أيضاً لا يُقْبل معه أي عمل.

هذا في حين أن الله تعالى بيَّن لنا أسماءه الحسنى في القرآن الكريم كما في قوله تعالى مثلاً: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾ [الإسراء/ ١١٠]. فكما تلاحظون حدَّد الله تعالى لنا أسماءه الحسنى في هذه الآية الكريمة وبين أنها «**الله**» و«**الرَّحْمَن**». وقال تعالى أيضاً: ﴿**هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ اللهُ الَّذِى لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾ [الحشر/ ٢٢ - ٢٤].

ولم يُشِرْ أي إشارة إلى أسماء الأئمَّة.

وأصلاً هل يُعقَل أن يقول الله ادعوني بأسماء أشخاص معظمهم لم يولَدوا بعد؟! ثم إن الله تعالى لم يُسمِّ نفسه بالقرآن أبداً باسم «محمد» و «أحمد» ولكنه سمّى نفسه باسم «**الحميد**» فكيف يمكننا أن ندعو الله - عز ذكره - باسم «محمد» أو «أحمد»؟ كيف يمكننا تسمية الله بـ «الكاظم» أو «الحسين» أو «التقي» أو «المهدي» أو .... ؟! ولماذا لم يفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك؟ لماذا لم يذكر علي عليه السلام في «**نهج البلاغة**» أو «**الصحيفة العلوية**»، ولم يذكر زين العابدين في «**الصحيفة**

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص١٤٣ - ١٤٤ .

السجادية» حتى مرة واحدة - لتعليم الأمة على الأقل - تلك الأسماء؟! هل فهم الراوي ما نسجه خياله فعلاً؟ ألا يَعْتَبِرُ الكُلَيْنِيُّ وأمثالُه أسماءَ الله توقيفيةً؟!

ثم إنه لو كان شرط قبول الأعمال معرفة الأئمة، فلماذا لم يُشِر الله تعالى في القرآن الكريم الذي هو «**هُدَىً لِلْمُتَّقِين**» أدنى إشارة واضحة إلى هذا الأمر المهم للغاية كي يُتِمَّ بذلك الحجةَ على أمّته؟

٢- المثال الثاني لأحاديث «**الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِي**» الرواية السابعة من روايات الباب ١٦٦ من كتاب الكافي ومتنها كما يلي:

"قَالَ الإمام الباقر (ع): **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ نَصَبَ عَلِيّاً** عليه السلام **عَلَماً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فَمَنْ عَرَفَهُ كَانَ مُؤْمِناً وَمَنْ أَنْكَرَهُ كَانَ كَافِراً وَمَنْ جَهِلَهُ كَانَ ضَالًّا وَمَنْ نَصَبَ مَعَهُ شَيْئاً كَانَ مُشْرِكاً وَمَنْ جَاءَ بِوَلَايَتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ**"[1].

وأقول: إن النقطة الهامة في هذين الحديثين الأخيرين أن عمل أكثرية المسلمين في العالم - أي غير الشيعة الاثني عشرية -، طبقاً للحديثين، لن يكون مقبولاً عند الله المتعال، وعدم قبول الأعمال معناه الخسران الأبدي في الآخرة واعتبار كل أولئك المسلمين بمنزلة الكفّار والمشركين والضالين. لهذا السبب نرى من الضروري أن نقارن هذين الحديثين ونظائِرَهُما مع الدعاء الرابع من أدعية الصحيفة السجادية كي يتبيّن على نحو أفضل أيَّ هديةٍ وتُحفةٍ قدّمها هذان الراويان والشيخان من شيوخ الكُلَيْنِيّ إلى المسلمين!

يقول حضرة سيد الساجدين عليه السلام :

"اللَّهُمَّ وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً الَّذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ وَالَّذِينَ أَبْلَوُا الْبَلَاءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ، وَكَانَفُوهُ، وَأَسْرَعُوا إِلَى وِفَادَتِهِ، وَسَابَقُوا إِلَى دَعْوَتِهِ، وَاسْتَجَابُوا لَهُ حَيْثُ أَسْمَعَهُمْ حُجَّةَ رِسَالَاتِهِ. (٤) وَفَارَقُوا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ فِي إِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَقَاتَلُوا الْآبَاءَ وَالْأَبْنَاءَ فِي تَثْبِيتِ نُبُوَّتِهِ، وَ...... اللَّهُمَّ وَأَوْصِلْ إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، الَّذِينَ ﴿**يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا**

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٣٧.

وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾[1] خَيْرَ جَزَائِكَ".

علاوةً على ذلك، كما قال أخونا المحقّق الفاضل والمصلح الناصِح جناب مصطفى الحسيني الطباطبائي: "يروي آية الله هاشم البحراني في تفسيره المعروف بالبرهان، ذيل تفسيره للآية ١٩٥ من سورة الأنعام الحديث التالي عن صادق أهل البيت (ع): "عن زرارة قال: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ(ع) وَأَنَا جَالِسٌ عَنْ قَوْلِ اللهِ: ﴿**مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها**﴾ يَجْرِي لِهَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ مِنْهُمْ هَذَا الْأَمْرَ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا هَذِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً. قُلْتُ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللهُ! أَرَأَيْتَ مَنْ صَامَ وَصَلَّى وَاجْتَنَبَ الْمَحَارِمَ وَحَسُنَ وَرَعُهُ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ وَلَا يَنْصِبُ؟ فَقَالَ: **إِنَّ اللهَ يُدْخِلُ أُولَئِكَ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ**"[2].

وقال عليٌّ (ع) بشأن قتلى جنوده في معركتي «الجمل» و«صفين» الذين لم يكن معظمهم – على الأقل – من الشيعة الاثني عشرية إذ كان معظمهم ممن بايع الخلفاء الثلاثة من قبل:

"مَا ضَرَّ إِخْوَانَنَا الَّذِينَ سُفِكَتْ دِمَاؤُهُمْ وهُمْ بِصِفِّينَ أَلا يَكُونُوا الْيَوْمَ أَحْيَاءً يُسِيغُونَ الْغُصَصَ ويَشْرَبُونَ الرَّنْقَ قَدْ واللهِ لَقُوا اللهَ فَوَفَّاهُمْ أُجُورَهُمْ وأَحَلَّهُمْ دَارَ الأَمْنِ بَعْدَ خَوْفِهِمْ"[3].

ونضيف أيضاً بالنسبة إلى الرواية الثانية سؤالَنا التالي: ألم يقبل عليٌّ(ع) الخليفةَ الثاني ليكون صهراً له؟ فهل يمكن للمسلم أن يقبل أن يصاهره كافرٌ أو مشركٌ وأن يزوِّجه من ابنته؟!

أيها القارئ الكريم! قُلْ بإنصاف: هل هذا العبد الفقير (الكاتب) وأمثالي من محبي عليٍّ(ع) وأهل البيت حقيقةً أم المُدافعون عن الكُلَيْنِيّ؟

٣- المثال الثالث لأحاديث «**الحُسَيْنِ الْأَشْعَرِي**»: الرواية الرابعة عشرة من الباب ١٦٥ التي

---

(١) سورة الحشر، الآية ١٠ .

(٢) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢٧، ص ١٨٣، نقلاً منه عن كتاب **المحاسن** للبرقي.

(٣) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٨٤. ويُراجع في ذلك أيضاً كتاب «**راهى به سوى وحدت اسلامى**» القيِّم، تأليف الأستاذ الفاضل والمصلح الناصح مصطفى الحسيني الطباطبائي، الصفحة ١٧٦ فما بعد، فقد ذكر مؤلفه ذي القَدْر الجليل أموراً مهمة في هذا الموضوع أوصي إخواني وأخواتي في الإيمان ألا يغفلوا عن مطالعتها.

ينسبها إلى الإمام الصادق عليه السلام ويقول: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ [آل عمران/ ٧]؟ قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَالْأَئِمَّةُ. ﴿**وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ**﴾؟ قَالَ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ!! [يقصد الشيخين. وقد اعتبرهما الراوي - دون أن يشعر - آيتين من آيات الله، وصدق من قال: السارق الأحمق يسرق من مستودع القش]. [والمقصود من] ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ....**﴾ أَصْحَابُهُمْ وَأَهْلُ وَلَايَتِهِمْ [أي أتباع الشيخين]. [والمقصود من:] ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾؟ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) وَالْأَئِمَّةُ (ع)!!"[(١)].

لاحظوا أن هذا الراوي اعتبر في هذا الحديث أن الأئمةَ هم «**الآيات المحكمات**» وأنهم «**الراسخون في العلم**» ولم يفهم في الواقع ما يقوله. إذْ لا ريب أن «**الراسخون في العلم**» هم على أي حال غير «**الآيات المحكمات**». ولا شك أن الإمام المطَّلِع بنحو وافٍ على آيات القرآن لا يمكنه أن يتفوّه بمثل هذا الكلام، بل إنما نسبه إليه الرواةُ الكذّابون الوضّاعون، وأصبح الكُلَيْنِيُّ للأسف مروِّجاً وناشراً لهذه الخرافات!

علاوة على هذه الروايات، يجب أن نذكر أن الروايات ذوات الأرقام ٧٤ و٧٥ و٧٦ و٣٦٥ من «**روضة الكافي**» التي أوردناها كنماذج لروايات «الوشَّاء»، قد رواها الكُلَيْنِيّ عن **الحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ** هذا ذاته![(٢)]

نعم! هذه هي نماذج ما يقولون إنه: «**الآثار الصحيحة عن الصادقِين**» التي وعد الكُلَيْنِيُّ بها في مقدمة كتابه!!

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ٢٦** - حديث ضعيف لوجود «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الكذّاب فاسد المذهب، في سنده.

← **الحديث ٢٧** - هذه الرواية - طبقاً لقول المجلسي- مجهولةٌ، لأن «أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ» مشترك بين الضعيف وغير الضعيف، إضافةً إلى أن في سندها «إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ» فطحي المذهب أي أنه كان يعتبر «عبد الله الأفطح» إماماً ولم يكن يعتقد بإمامة حضرة موسى بن جعفر (ع). والطريف

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤١٥ - ٤١٦.

(٢) راجعوا لمعرفة حاله الصفحات ١٦٤ من هذا الكتاب فما بعد.

أن الكُلَيْنِيَّ في الحديث السابع من الباب ١٧٧ يروي عن مثل هذا الشخص أن الإمام الكاظم (ع) كان صاحب معجزات، وكان مطَّلعاً على ما في قلوب الناس، وكان يخبر عن زمن موت بعض الناس!! يقول الكُلَيْنِيُّ:

"... عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ [أي حضرة الإمام موسى الكاظم] يَنْعَى إِلَى رَجُلٍ نَفْسَهُ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ مَتَى يَمُوتُ الرَّجُلُ مِنْ شِيعَتِهِ؟! فَالْتَفَتَ إِلَيَّ شِبْهَ الْمُغْضَبِ فَقَالَ: يَا إِسْحَاقُ! قَدْ كَانَ رُشَيْدٌ الْهَجَرِيُّ يَعْلَمُ عِلْمَ الْمَنَايَا وَالْبَلَايَا وَالْإِمَامُ أَوْلَى بِعِلْمِ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ: يَا إِسْحَاقُ! اصْنَعْ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فَإِنَّ عُمُرَكَ قَدْ فَنِيَ وَإِنَّكَ تَمُوتُ إِلَى سَنَتَيْنِ وَإِخْوَتَكَ وَأَهْلَ بَيْتِكَ لَا يَلْبَثُونَ بَعْدَكَ إِلَّا يَسِيراً حَتَّى تَتَفَرَّقَ كَلِمَتُهُمْ وَيَخُونُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً حَتَّى يَشْمَتَ بِهِمْ عَدُوُّهُمْ. فَكَانَ هَذَا فِي نَفْسِكَ [أنك تساءلت في قرارة نفسك كيف أنني أعلم بوقت موت الآخرين] فَقُلْتُ: فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللهَ بِمَا عَرَضَ فِي صَدْرِي. فَلَمْ يَلْبَثْ إِسْحَاقُ بَعْدَ هَذَا الْمَجْلِسِ إِلَّا يَسِيراً حَتَّى مَاتَ، فَمَا أَتَى عَلَيْهِمْ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى قَامَ بَنُو عَمَّارٍ بِأَمْوَالِ النَّاسِ فَأَفْلَسُوا"[١].

أقول: لكنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿**وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا**﴾ [لقمان/ ٣٤]، ويقول: ﴿**وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ**﴾ [الأحقاف/ ٩]. وكما أوضحنا سابقاً لم يكن الأئمة يعلمون الغيب.

جنابُ «**إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ**» هذا كان من المعتقدين بتحريف القرآن، ومن جُمْلَة رواياته أنه نسب إلى الإمام الصادق (ع) قوله بشأن الآية المباركة: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [التوبة/ ١٢٨]: "قَالَ: هَكَذَا أَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (**لَقَدْ جَاءَنَا رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِنَا عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتْنَا حَرِيصٌ عَلَيْنَا بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**!!)[٢] "[٣].

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٨٤. محمد باقر البهبودي ومحمد باقر المجلسي كلاهما اعتبرا الحديث غير صحيح.

(٢) «**روضة الكافي**»، حديث ٥٧٠.

(٣) لا يخفى أن المُتَكَسِّبين من حانوت المذهب حاولوا محاولات كثيرة لتوجيه الروايات التي تفيد تحريف القرآن

وحتى المجلسي اعترف بأنه استناداً إلى ما يدلُّ عليه هذا الحديث فإن مصحف الأئمة كان يختلف في بعض ألفاظه عن المصحف الذي بين أيدي المسلمين!!

إن «**إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ**» هذا من الذين رووا عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: **"مَنْ مَضَتْ لَهُ جُمْعَةٌ وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى دِينِ أَبِي لَهَبٍ!!"**[(١)] [(٢)].

لنأتِ الآن إلى متن **الحديث ٢٧** الذي يقول:

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: "قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) الرَّجُلُ آتِيهِ وَأُكَلِّمُهُ بِبَعْضِ كَلَامِي فَيَعْرِفُهُ كُلَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيهِ فَأُكَلِّمُهُ بِالْكَلَامِ فَيَسْتَوْفِي كَلَامِي كُلَّهُ ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَيَّ كَمَا كَلَّمْتُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ آتِيهِ فَأُكَلِّمُهُ فَيَقُولُ: أَعِدْ عَلَيَّ؟! فَقَالَ: يَا إِسْحَاقُ! وَمَا تَدْرِي لِمَ هَذَا؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: الَّذِي تُكَلِّمُهُ بِبَعْضِ كَلَامِكَ فَيَعْرِفُهُ كُلَّهُ فَذَاكَ مَنْ عُجِنَتْ نُطْفَتُهُ بِعَقْلِهِ، وَأَمَّا الَّذِي تُكَلِّمُهُ فَيَسْتَوْفِي كَلَامَكَ ثُمَّ يُجِيبُكَ عَلَى كَلَامِكَ فَذَاكَ الَّذِي رُكِّبَ عَقْلُهُ فِيهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَأَمَّا الَّذِي تُكَلِّمُهُ بِالْكَلَامِ فَيَقُولُ أَعِدْ عَلَيَّ فَذَاكَ الَّذِي رُكِّبَ عَقْلُهُ فِيهِ بَعْدَ مَا كَبِرَ فَهُوَ يَقُولُ لَكَ أَعِدْ عَلَيَّ...!!"[(٣)].

وتشبَّثوا بتأويلها بتأويلات مختلفة ليخدعوا بذلك العوام البسطاء، مثلاً قالوا: "كان لآيات القرآن أسباب متعددة للنزول وأنها نزلت بحروف متعدِّدة وصور متنوعة وأن الأئمة كانوا يبينون بعض الحروف والقراءات التي نزل بها القرآن". وأقول إن هذا ادعاء لا دليل عليه وكلام باطل ومخالف للقرآن، لأن النبيَّ كان مأموراً بحكم آية التبليغ (المائدة/ ٦٤) – والتي لا يوجد فيها أي استثناء – أن يبلِّغ كلَّ ما أنزله الله إليه، ولهذا نرى أن الآيات المتماثلة في القرآن مثل صدر الآية ٧٩ و ٩٣ من سورة الأعراف، أو تتمة الآية ٩٣ من سورة يونس وتتمة الآية ١٧ من سورة الجاثية، أو الآيتين الثالثة والخامسة من سورة الكافرون.... لما نزلت أكثر من مرَّة (أي تكرَّرت) على ذلك النحو قرأها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبلَّغها لنا مرتين كما أوحيت له، أو نرى مثلاً أن الآيتين ٥ و ٦ من سورة «الشرح» لا تختلفان عن بعضهما سوى بحرف الفاء، ومع ذلك بينهما لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما أوحيتا إليه. وبناء على ذلك فلو كانت الآيات المذكورة في تلك الروايات نازلة فعلاً من طرف الحق تبارك وتعالى، لكان النبي قد أبلغها قطعاً إلى المسلمين ولم يتركهم جاهلين بها، حتى يأتي ضعفاء وكَذَبَة من أمثال «إسحاق بن عمار» ونظراؤه ليخبروا الناس عن القراءات المختلفة لتلك الآيات!

(١) الشيخ الصدوق، **ثواب الأعمال**، ص ١٢٨. والحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ٦، ص ٢٢٣.

(٢) لمعرفة الإشكالات في هذه الرواية يُراجع ما ذكرناه بشأنها في ص ٩٥ من هذا الكتاب.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٦، الحديث ٢٧.

كما تلاحظون فإن صدر الرواية وذيلها لا يتفقان مع القرآن. وبالله عليكم! تأملوا معي كيف أن هؤلاء الرواة لم يكن لهم حتى ذلك القَدْر البسيط من الفهم كي يعلموا أنه ليس للعقل جسمية حتى يُعْجَنَ بالنطفة! وأصلاً النطفة بحد ذاتها لا عقل لها بل ينشأ العقل والروح في الجنين من جهة أخرى قبل خروجه من بطن أمه، كما أنه لا معنى لتركيب العقل أثناء الكِبَر. ولذلك يقول القرآن الكريم: ﴿**ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ** [أي عندما خرج الجنين عن حالة النطفة] **أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ** [أي أنشأنا فيه الروح والعقل] **فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون/ ١٤].

ورغم أن المجلسيَّ اعتبر هذا الحديثَ مجهولاً إلا أنه من غير المعلوم لماذا صحح السيد البهبودي هذا الحديث! لَيْتَهُ بذل المزيد من الانتباه إلى متنه.

← **الحديث ٢٨** – الحديث بتصريح الكُلَيْنِيِّ ذاته مرفوعٌ فنحن في غِنىً عن قَوْلِ شيءٍ بشأنه.

← **الحديث ٢٩** – هو أيضاً – باعتراف الكُلَيْنِيِّ – مرفوعٌ، إضافةً إلى أنه مَرْوِيٌّ عن أحد الضعفاء والغلاة وهو «**مُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ**» لذا اعتبر المجلسيُّ أيضاً هذا الحديث ضعيفاً.

[بيان حال «المُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ الجُعْفِيِّ» وذكر بعض رواياته التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

قال الغضائري عن «**مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ**»: "**المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ الجُعْفِي أَبُو عَبْد الله**: ضعيفٌ متهافتٌ مرتفعُ القول خطّابيٌّ، وقد زيد عليه شيءٌ كثيرٌ، وحَمَلَ الغلاةُ في حديثه حملاً عظيماً ولا يجوز أن يُكْتَبَ حديثُهُ."[1].

و وصفه النجاشي أيضاً[2] والعلامة الحلي[3] بأنه: "ضعيفٌ فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعْبَأُ به. متهافتٌ، مرتفعُ القول (أي مغالٍ)."

وقولهم إنه كان خَطَّابِيَّاً: أي كان يعتقد أن الإمام الصادق عليه السلام بَعَثَ شخصاً باسم «أبي الخطَّاب» بوصفه نبيّاً مبعوثاً مِنْ قِبَلِه!! وإنه لمن المؤسف حقّاً أن تَنْقُلَ كُتُبُ حديث الشيعة لنا

(١) **مجمع الرجال**، ج ٦، ص١٢٣ حتى ١٣١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) انظر **رجال النجاشي**، ص ٣٢٦. (المُتَرْجِمُ)

(٣) انظر **رجال العلامة الحلي**، ص ٢٥٨. (المُتَرْجِمُ)

روايات فردٍ كهذا! وفيما يلي نذكر لكم روايتين من رواياته:

١- يروي الكُلَيْنِيُّ في الباب ٥٢ من أصول الكافي، الحديثَ الثالث، عن هذا الشخص المنحرف (مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ) والذي يتبيَّن من متنه أنه كان جبرِيَّاً وأنه -نعوذ بالله - يصف الله بالظلم! إذْ يقول: "**قَالَ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلَى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلَى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ كَيْفَ ذَا وَكَيْفَ هَذَا؟ قَالَ يُونُسُ يَعْنِي مَنْ يُنْكِرُ هَذَا الْأَمْرَ بِتَفَقُّهٍ فِيه**"[(١)].

وقد اعتبر البهبوديُّ والمجلسيُّ كلاهما الحديثَ غيرَ صحيح. بالطبع اعتبر المجلسيُّ الحديث مجهولاً، مع أن وجود «مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ» الغالي في سنده يوجب ضعف الرواية من أساسها.

٢- ويقول مُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ: "**وَجَّهَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ وَالِيهِ عَلَى الْحَرَمَيْنِ أَنْ أَحْرِقْ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ** [الإمام الصادق (ع)] **دَارَهُ، فَأَلْقَى النَّارَ فِي دَارِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، فَأَخَذَتِ النَّارُ فِي الْبَابِ وَالدِّهْلِيزِ فَخَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع) يَتَخَطَّى النَّارَ وَيَمْشِي فِيهَا وَيَقُولُ أَنَا ابْنُ أَعْرَاقِ الثَّرَى أَنَا ابْنُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللهِ!!**"[(٢)].

هذا مع أن حضرة إبراهيم الخليل عليه السلام لم يدخل النار عامداً وبرغبته، بل أُلْقِيَ فيها بالقوة. أما هذا الحديث فيقول إن الإمام ذهب بمحض إرادته ليمشي فوق النار، وهذا العمل مخالف للعقل والقرآن ولا يمكن للإمام الذي هو أسوة للمؤمنين أن يقوم بمثل هذا العمل؛ لأن تجنُّب الخطر واجب على كل مسلم إماماً كان أم مأموماً.

ثانياً: لا يمكن أن ننسب معجزة نبيٍّ من الأنبياء - دون مستند ودليل - إلى نبيٍّ آخر! فضلاً عن أن ننسبها إلى غير نبيٍّ!

ثالثاً :ما فائدة هذا العمل؟ إذ لم يعلم به أحد سوى بضعة أفراد ضعفاء مثل عبدِ الله بْنِ قاسم و مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ ؟

رابعاً: إن العظماء لا يفتخرون بآبائهم وأجدادهم، والإمام لا يفعل مثل ذلك بالطبع.

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٥٤.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٧٣. الحديث الثاني. واعتبر كلا البهبوديُّ والمجلسيُّ الحديثَ غيرَ صحيح.

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب العقل والجهل» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ٣٠** - حديثٌ مرفوعٌ حسب قول الكُلَيْنِيِّ، واعتبره المجلسيُّ أيضاً مرسلاً. فماذا نقول بعد ذلك؟

← **الحديث ٣١** - اعتبر المجلسيُّ هذا الحديث مجهولاً أيضاً.

← **الحديث ٣٢** - هذا ليس من الأحاديث الصحيحة. فبالنسبة إلى راويه المتصل بالإمام وهو «**الْحَسَنُ بْنُ الْجُهْمِ**»، علينا أن نتنبه أنه رغم أنهم لم يضعفوه، إلا أنه لما كان الراوي المنحرف المَدْعوّ «**الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ**»[1] هو الذي نقل لنا عدداً كبيراً من رواياته، فلا يمكننا أن نعتمد على رواياته. إضافة إلى أنه - كما يقول الأستاذ «البهبودي» في كتابه **معرفة الحديث** (صفحة ٢٤١-٢٤٢)-: **"كتاب حسن بن الجهم: .... قال النجاشي له كتاب يختلف الروايات فيه"**.

ولا ريب أن هذا الاختلاف الموجود في نسخ كتابِ «**الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ**» دليلٌ على أن النسخة الأصلية لم تبق محفوظةً بل تعرَّضت إلى الزيادة والنقصان والتحريف، ولذلك لا يمكننا الاطمئنان إلى صحَّة الكتاب المذكور وما فيه من روايات. وسنأتي هنا بنماذج عن روايات «**الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ**» كي نتعرف عليه بشكل أفضل:

[نماذج لروايات «الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ» التي تكشف عن ضعفه وعدم وثاقته]

١- روى الكُلَيْنِيُّ في الرواية الرابعة من الباب ١٠٥ : **"عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ: قُلْتُ لِلرِّضَا (ع) إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَدْ عَرَفَ قَاتِلَهُ وَاللَّيْلَةَ الَّتِي يُقْتَلُ فِيهَا وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يُقْتَلُ فِيهِ، وَقَوْلُهُ لَمَّا سَمِعَ صِيَاحَ الْإِوَزِّ فِي الدَّارِ صَوَائِحُ تَتْبَعُهَا نَوَائِحُ، وَقَوْلُ أُمِّ كُلْثُومٍ: لَوْ صَلَّيْتَ اللَّيْلَةَ دَاخِلَ الدَّارِ وَأَمَرْتَ غَيْرَكَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَبَى عَلَيْهَا، وَكَثُرَ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِلَا سِلَاحٍ وَقَدْ عَرَفَ (ع) أَنَّ ابْنَ مُلْجَمٍ -لَعَنَهُ اللهُ- قَاتِلُهُ بِالسَّيْفِ، كَانَ هَذَا مِمَّا لَمْ يَجُزْ تَعَرُّضُهُ. فَقَالَ: ذَلِكَ كَانَ وَلَكِنَّهُ خُيِّرَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِتَمْضِيَ مَقَادِيرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ"**[2].

---

(١) لمعرفة حاله راجعوا الصفحة ١٩٣ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) **أصول الكافي**، ج١، ص ٢٥٩. وقد اعتبر محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي كلاهما هذا الحديثَ غيرَ صحيح.

وأقول:

أولاً: هذا الكلام المنسوب إلى الإمام الرضا (ع) لا يتّفق مع القرآن، كما سنرى، ونحن لا نقبل أبداً أن يُنسَب إلى ذلك الإمام العزيز قولاً يخالف كتاب الله. وينبغي أن نعلم أنّ «مروّج الخرافات وحارس البدع» محمد باقر المجلسي رغم اعترافه بضعف الحديث استناداً إلى قواعد علم الحديث إلا أنه - كما هي عادته - قام بتأويل الحديث وتوجيهه !![1]

يقول: لقد جاء في بعض النسخ لفظ «حُيّر» بدلاً من «خُيِّر» !

وأقول: من الواضح تماماً أن كلمة «حُيّر» لا تتناسب مع متن الحديث لأن الإمام لم ينسَ، لأنه لَمَّا سَمِعَ صِيَاحَ الْإِوَزِّ فِي الدَّارِ قال: صَوَائِحُ تَتْبَعُهَا نَوَائِحُ، وحتى - طبقاً لقول الشيخ المفيد وابن شهر آشوب، أنشد شعراً حول موته وخرج من المنزل!

ثم اخترع المجلسيُّ تأويلاً آخر وقال: رغم أن الأنبياء والأئمة كانوا يعلمون الغيب وكانوا يعرفون حوادث المستقبل جميعها، لكنهم لم يكونوا مأمورين ولا مكلَّفين بالاعتناء بعلمهم هذا والاستفادة منه!!

أقول: لا ريب أنّ كلام المجلسي هذا دليلٌ عليلٌ وادعاءٌ بلا دليلٍ، ولذلك فإننا نسأل: استناداً إلى أي آية أو حديث معتبر علمتم أن الأنبياء والأئمة معذورون من العمل بعلمهم بالغيب واعتنائهم به ؟! لأن هذا الادعاء لا يتّفق مع القرآن الكريم الذي يقول: ﴿**قُلْ ... وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ...**﴾ [الأعراف/ ١٨٨].

وأصلاً لم يثبت علم الغيب لغير الله بل ثبت أن عكس ذلك هو الذي يتفق مع تعاليم الشريعة [أي أن لا أحد يعلم الغيب إلا الله]، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿**قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل/ ٦٥]، ويقول عن الإنسان ومعرفته بكسبه وموته: ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان/ ٣٤].

---

(١) **مرآة العقول**، طهران، دار الكتب الإسلامية، ج ٣، ص ١٢٢ فما بعد.

وقد قال الإمام عليٌّ (عليه السلام) بعد قراءته الآية الأخيرة: "**فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إلا اللهُ** [أي حتى الأنبياء والأوصياء لا يعلمونه]". (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٨). وقد سبق أن تكلمنا عن موضوع العلم بالغيب فلا نكرّره هنا[١].

والطريف أن حديث الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ هذا مخالف لكلام أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) نفسه، كما مر ذكره، وكما رُوِيَ عَنْه (عليه السلام) قوله [عندما تلقّى الضربة النكراء من ابن ملجم] ما يفيد عدم علمه بموته، واعتباره ذلك العِلْم أمراً مكنوناً ومخزوناً، وقوله قبل موته، ونص عبارته:

"أَيُّهَا النَّاسُ كُلُّ امْرِئٍ لاقٍ مَا يَفِرُّ مِنْهُ فِي فِرَارِهِ. الأَجَلُ مَسَاقُ النَّفْسِ والْهَرَبُ مِنْهُ مُوَافَاتُهُ. كَمْ أَطْرَدْتُ الأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكْنُونِ هَذَا الأَمْرِ [أي عن كيفية شهادتي وزمانها ومكانها] فَأَبَى اللهُ إِلا إِخْفَاءَهُ. هَيْهَاتَ عِلْمٌ مَخْزُونٌ [عند الله]...". (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٩).

وحتى بعد تلقّيه تلك الضربة لم يكن يعلم على وجه القطع واليقين هل سيبقى حياً من ضربته تلك أم سيفارق الحياة؟ لأنه عندما ضُرِبَ تلك الضربة، قال بعد الكلمات المذكورة أعلاه: "إِنْ تَثْبُتِ الْوَطْأَةُ فِي هَذِهِ الْمَزَلَّةِ فَذَاكَ".

وقال أيضاً: "إِنْ أَبْقَ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي وإِنْ أَفْنَ فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي". (نهج البلاغة، قسم الرسائل، الرقم ٢٣).

ثانياً: إضافةًإلى ما سبق فإن حفظ النفس والدفاع عنها واجبان، وعدم التعاون على الإثم والعدوان واجب أيضاً، والإمام كان يعمل قطعاً بهذه الواجبات، ولو كان مطَّلعاً على مقتله، لمنع «ابن ملجم» -على أقل تقدير- من ارتكاب ذلك العمل المحرّم من باب عدم التعاون على الإثم والعدوان، وَلَمَا حَرَم أمة الإسلام من وجوده المبارك. وكما ذكّر أخونا العلامة المحقق عالي القدر السيد مصطفى الحسيني الطباطبائي بقوله: "لقد أرادوا أن يَسُمُّوا أبا حنيفة الفقيه المشهور وإمام المذهب الحنفي في عصر أبي جعفر المنصور العباسي، وأعطوه كأساً قد دُسَّ السم فيه فأبى أبو حنيفة أن يشرب منه وقال: «**لا أُعين على قتل نفسي**»"[١]. ولا شك أن علياً (عليه السلام) أولى من الآخرين وأجدر منهم بعدم التعاون على قتل نفسه. من هنا لا يمكننا أن نقبل أن يعلم الإمام بأنه

---

(١) يُراجع ص ١٣٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

سيُقتَل ورغم ذلك لا يقوم بمنع ارتكاب تلك الجريمة[٢].

ثالثاً: لنفرض أن الإمام كان يعلم أنه سيُقتَل، فلماذا إذن صاحت الإوزّ؟ هل كانت الإوزّ أيضاً على علم بأن الإمام سيُقتَل؟! هل يريد «ابن جهم» أن يُلوِّح بأن الإوزّ في منزل الإمام كان لها نصيب من العلم بالغيب أيضاً؟!

على كل حال نحن، انطلاقاً من إيماننا بالله وبكلامه ولأننا نحب حضرة علي وحضرة الرضا - عليهما السلام - حباً صادقاً ومتأكدون تماماً أنهما لا يقولان شيئاً يخالف القرآن، لا يمكننا أن نعتمد على مثل هذا الراوي حتى ولو جاءت روايته في كتاب الكافي.

بعد أن عرفنا حال هذا الراوي ننتقل الآن إلى دراسة متن الرواية رقم **٣٢** في هذا الباب. يقول «ابن جهم» أنه عندما ذُكِرَ الْعَقْلُ عِنْدَ الإمام الرضا (ع) قَالَ عليه السلام: **"**لَا يُعْبَأُ بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ مِمَّنْ يَصِفُ هَذَا الْأَمْرَ قَوْماً لَا بَأْسَ بِهِمْ عِنْدَنَا وَلَيْسَتْ لَهُمْ تِلْكَ الْعُقُولُ فَقَالَ لَيْسَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ خَاطَبَ اللهُ...**"**.

هذا مع أنه من البديهيات تقريباً أن المراد من العقل في لسان الشرع هو العقل السليم والعرفي الذي يتمتّع به أكثر الناس بحمد الله، لا عقل أشخاص مثل أفلاطون وابن سينا وميرداماد وصدر الدين الشيرازي وكانط وهيجل و...... **!!** ولو صحّت هذه الرواية لكان أكثر الناس غير مكلَّفين ولكانت شريعة الإسلام خاصة بعدة أفراد محدودين.

← **الحديث ٣٣** - مرسلٌ؛ لذا لا يمكن الاطمئنان إلى صدوره عن الإمام الصادق عليه السلام. أما متنه فلا يتعارض مع الإسلام.

← **الحديث ٣٤** - من مرويات «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الذي عرفنا حاله. وراويه الآخر «عُبَيْدُ اللهِ الدِّهْقَانُ» عدَّهُ النجاشي والعلامة الحلّي و الممقاني و سائر علماء الرجال ضعيفاً. يتكون هذا الحديث من ثلاث فقرات، وقد تم شرح الفقرة الأولى منه فقط في كتاب «**مرآة العقول**»، فمن المحتمل أن تكون نسخة المجلسي من الكافي غير محتوية على الفقرتين (ألف) و (ب) من هذا

---

(١) **خيانت در گزارش تاريخ**، الطبعة الثانية، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٢) في المَثَل أن يعلم الإمام الرضا (ع) أن العنب مسموم ولكنه مع ذلك يأكل منه، وهكذا.

الحديث، لذا لم يقم بشرحهما. وكما جاء في حاشية «**مرآة العقول**» (ج ١، ص ٩٢) فإن أكثر نسخ «الكافي» تخلو من هاتين الفقرتين.

بهذا ينتهي كتاب «العقل والجهل» ونبدأ الآن بدراسة و نقد الباب التالي من أبواب أصول الكافي وهو كتاب فضل العلم.

٢- كِتَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

٢ـ بَابُ فَرْضِ الْعِلْمِ وَوُجُوبِ طَلَبِهِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ

لا يخفى فضلُ العلم وثوابُ التعليم والتعلُّم في الإسلام على أي منصف، ومدى تأكيد النبيﷺ وأئمَّة الدين على أهمّيّة العلم وتشجيعهم الناس على كسبه، ولا يوجد دين ولا شرعٌ على وجه البسيطة حضَّ الناسَ على كسب العلم والمعرفة كما فعل الإسلام. لذا فإننا لن ندقِّقَ كثيراً في روايات هذا الباب والأبواب المشابهة له، بل سنمرّ عليه وعلى الأبواب التي تليه مروراً سريعاً، هذا رغم أن الإشكالات الموجودة في أسانيد هذه الروايات تمنع الاطمئنان إلى صدورها فعلاً عن أئمة الدين عليهم السلام.

اعلم أنه قد رُوِيَت في هذا الباب تسع روايات لم يصحِّح المجلسيُّ أياً منها، أما الأستاذ البهبودي فقد أورد روايتين من روايات هذا الباب وهما الرواية الثانية والثامنة في كتابه «**صحيح الكافي**». وسنَذْكُرُ هنا ترجمة الحديث الثامن، ففيه رُوِيَ عَنْ الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "لَوَدِدْتُ أَنَّ أَصْحَابِي ضُرِبَتْ رُؤوسُهُمْ بِالسِّيَاطِ حَتَّى يَتَفَقَّهُوا".

٣ـ بَابُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَفَضْلِ الْعُلَمَاءِ

ذُكِرَت في هذا الباب تسعة أحاديث، واعتبر المجلسيُّ -استناداً إلى قواعد علم الحديث- الحديث الثامن منها فقط صحيحاً، في حين اعتبر الأستاذ البهبودي الحديث التاسع فقط صحيحاً.

وأقول: بالنسبة إلى الحديث التاسع، رغم أن أحد الرواة في سنده «سَعْدَانُ بْنُ مُسْلِمٍ» غيرُ معروف، مما يجعل الحديث مجهولاً، ورغم أن الراوي التالي له هو «مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ» الذي لم يكن صاحب مذهب مستقيم وكان ضعيف العقل حسب قول اثنين من علماء الرجال (ابن داود والعقيقي)، رغم ذلك قَبِلَ جناب الأستاذ البهبودي هذا الحديث!

أما بالنسبة إلى الحديث الثاني في هذا الباب، الذي جاء فيه: "إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَذَاكَ

أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورِثُوا دِرْهَماً وَلَا دِينَاراً "، فستتكلم عنه بالتفصيل عند تعليقنا على الحديث الأوّل من الباب الخامس، فليُراجَع ثمَّةَ.

← **الحديث ٦- لم يُصَحِّحْه المجلسيُّ والبهبودي كلاهما.** فأحد رواته «مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ» اعتبره الغضائريُّ والعلامةُ الحلّيُّ وسائرُ الرجاليين ضعيفاً، وقال عنه النجاشيُّ: إنه يروي عن الضعفاء غالباً. وهذا الراوي روى عَنْ «إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ» المهمل، وهو بدوره روى عَنْ «أَبِي إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ» المهمل أيضاً، وهو روى عَنْ «بَشِيرٍ الدَّهَّانِ» المجهول أيضاً!!

بالله عليكم! انظروا إلى كتاب الكُلَيْنِيِّ – الذي يحظى باحترام ملايين الشيعة وثقتهم واعتمادهم عليه – كيف يقول لكم: أيها المسلمون! روى لكم ضعيفٌ عن مهملٍ عن مهملٍ آخر عن رجل مجهول عن الإمام (ع) خبراً لا يفيد سوى بثّ الفرقة، وسوء ظن المسلمين بعضهم ببعض!!

ذلك أن هذا الحديث ينسب إلى الإمام قوله: "لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَتَفَقَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا. يَا بَشِيرُ! إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ إِذَا لَمْ يَسْتَغْنِ بِفِقْهِهِ احْتَاجَ إِلَيْهِمْ فَإِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِمْ أَدْخَلُوهُ فِي بَابِ ضَلَالَتِهِمْ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ!!".

إن أمثال هذه الأحاديث – وللأسف نظائرها ليست قليلة في كتب رواياتنا ومن جملتها الحديث السابع في الصفحة ٤٣٧ من المجلد الأول من الكافي و...[1]– أوجدت حالةً بين الأخوة في الإسلام عبَّرَ عنها ما قاله شخص من مشاهير علماء الشيعة وأعلامهم وآياتهم هو الميرزا محمد باقر الخوانساري (ت ١٣١٣هـ) صاحب كتاب **"روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات"** ضمن ترجمته لـ «الخواجه نصير الدين الطوسي» إذ قال ما نصُّهُ:

"من جملة أخبار هذا الرجل المعروفة والمشهورة أنه جعل من نفسه وزيراً للسلطان المحتشم واتصل في مملكة إيران المحروسة بهولاكو خان الذي كان من أعظم سلاطين التتار والمغول الأتراك، وانْضَمَّ بكل شوق وجدارة إلى موكب السلطان المؤيد، وجاء نحو بغداد دار السلام **لإرشاد عباد الله وإصلاح البلاد واقتلاع جذور الظلم والفساد وإطفاء جور الشيطان النسناس وإهلاك دائرة ملك بني العباس وقتل أتباعهم، حتى جرت من دمائهم الوسخة كالأنهار وجرت في ماء دجلة ومن هناك نحو**

---

(١) لقد ذكرنا هذا الحديث في الصفحة ١٦٦ من الكتاب الحالي.

جهنم دار البوار ومأوى الأشقياء والأشرار" (روضات الجنات، ص ٥٧٨).

أيها القارئ العزيز! تأمَّل قليلاً في عبارات هذا المدّعي للعلم، وانظر كيف اعتبر في كتابه هجومَ المغول والتتار على بغداد "**إرشاداً للعباد**" و"**إصلاحاً للبلاد!!**"[(١)]. وقد اعترفَ أن هذا الذي سمَّاه "**إرشاداً**" قد أدى إلى مذابح جماعية بحق المسلمين من أهالي مركز العالم الإسلامي ولم يتورَّع عن قوله عمَّن تعرَّضَ للذبح الجماعي الوحشي من المسلمين: إنهم ذهبوا إلى جهنم دار البوار؟!! بئستِ العداوة والبغضاء هذه! وما أشدها من حماقة![(٢)].

أحدُ أخلاف هذا الرجل في عصرنا، إمامُ جماعةِ أحد المساجد في طهران يعتبر أهل السنة نجسي العين؟!! (بيت شعر بالفارسية):

إذا كان هذا معنى أن يكون الإنسان مسلماً فلا خوف على المجوس ولا النصارى!!

٤ـ بَابُ أَصْنَافِ النَّاسِ

عدد أحاديث هذا الباب أربعة، لم يصحح الأستاذ البهبودي أياً منها، أما المجلسيُّ فقال إن الحديث الرابع صحيحٌ ظاهراً. الحديث الثاني والرابع متشابهان، ومضمونهما ضدَّ مبدأ التقليد في الدين لأنهما يرويان عن الإمام الصادق عليه السلام تقسيمه الناسَ إلى ثلاثة مجموعات: ١- العالم. ٢- المتعلِّم. ٣- الغثاء! بناء على ذلك فإن المقلد الذي ليس عالماً ولا متعلماً هو من الغثاء الذين يميلون مع كل ريح ويتبعون كل ناعق!

و اعلم أن فرق المتعلِّم عن المقلِّد هو أن المتعلِّم يأخذ كل ما يتعلمه من معلمه استناداً إلى الدليل والبرهان، أما المقلِّد فيقبل كل شيء من معلمه دون سؤال و دون معرفة الدليل.

العجيب أنه رغم وجود هذه الروايات لا يزال علماء الشيعة - الذين هم أتباع الكُلَيْنِيِّ - يحثُّون الناس على التقليد! فهل يريدون أن يُبقوا الناسَ غثاءً؟!

---

(١) إنهم أولئك المغول أنفسهم الذين كانوا على درجة من الوحشية وانعدام الثقافة والعلم، أنهم كانوا يربطون خيولهم في المساجد ويحرقون ما فيها من مصاحف وكتب لتكون وقوداً يتدفؤون به!

(٢) لا يخفى أننا أيضاً ضد المذابح والأذى الذي تعرض له الشيعة زمن السلاطين العثمانيين، ولا نعتبر عمل أولئك السلاطين مشروعاً ولا مقبولاً بأي وجه من الوجوه.

جاء في هذا الباب ستة أحاديث صحَّحَ المجلسيُّ منها الحديثين الثاني والرابع في حين لم يصحِّح الأستاذ البهبودي منها إلا الحديث الثاني فقط. والجدير بالذكر أن المجلسيَّ قال إن السند الثاني للرواية الأولى لا يقل عن درجة الصحيح.

← **الحديث ١** - هذا الحديث من ناحية متنه - كالحديث الثاني من الباب الثالث - يخالف مذهب الشيعة؛ لأن علماء الشيعة - لأجل أن يختلفوا مع سائر المسلمين في موضوع «**فدك**» - يقولون إن حضرة الزهراء - عليها السلام - ترث من أبيها، سواء كان الميراث ديناراً ودرهماً، أم كان أثاث المنزل أم أشياء أخرى. لكن هذه الرواية تقول - خلافاً لادعائهم ومطابقاً لما في الحديث الثاني من الباب الثالث - إن الأنبياء لا يوَرِّثُون أحداً شيئاً من مال الدنيا، بما في ذلك الدرهم والدينار. من هنا يَتَبَيَّنُ أن سبب إهمالِ علمائِنا لهذه الروايةِ وتجاهلِهم لها، أنها لا تؤيد ادّعاءهم في هذا الموضوع!

وسوف نبيِّن بعد التعريف بالرواية الثانية في هذا الباب وقبل الانتقال إلى الباب السادس، مسألة «فدك» على نحو الإجمال، كي يطلع القراء الأعزاء عليها بشكل أوفى. إنْ شاءَ اللهُ تَعَالى.

← **الحديث ٢**- صحَّحه المجلسيُّ والبهبودي كلاهما، ومتنه ممتاز وموافقٌ تماماً لتعاليم الإسلام العزيز.

كما ذكرنا آنفاً سنتأمل قليلاً في مسألة «**فدك**» قبل الانتقال إلى الباب السادس.

نظرة إلى مسألة «فدك»

اعلم أن «فَدَكَ» قريةٌ صغيرةٌ في الحجاز تَبْعُدُ عن المدينة حوالي أربعة كيلومترات تقريباً وقد سلَّمها أهلُها للمسلمين صُلْحاً. يُعتَبَر مثل هذا العقار أو المكان في حكم الفيء أي المال الخالص للدولة، ويكون تحت تصرف رئيس المسلمين لينفقها في مصالحهم العامة. وقد وقع ذلك الصلح في السنة السابعة للهجرة بعد فتح خيبر. كان في تلك القرية عين ماء وأشجار نخيلٍ وكان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ينفق ما يأتي منها على الأفراد المستحقين وابن السبيل و مصالح المسلمين العامة. كما قال تعالى: ﴿**مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى**

﴿وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر/ ٧].

وفعل أبو بكر بفدك زَمَنَ خلافته مثلما فعل رسول الله ﷺ، فلما آلت الخلافة إلى عمر جعل عليَّ بن أبي طالب وعمَّه العباس ناظرين ومتوليين لفدك كي يقوما بإنفاق منافعها طبقاً للمصارف المذكورة في القرآن. وقدَّر الله أن يقع اختلاف بين عليٍّ والعباس بشأن التصرف في «فدك» فاشتكيا إلى الخليفة، لكنه لم يفصل بينهما بل أوكل لهما أن يحلا خلافهما بأنفسهما. ولو كان لـ«فدك» مالكٌ حقيقيٌّ غيرُ راضٍ بتصرف الآخرين فيها، لما جاز إعطاء منافعها للآخرين، ولما قَبِلَ عليٌّ أبداً أن يتولى إدارة مثل هذا المُلْك المغصوب، ولما تعاون أبداً على الإثم.

ثم آلَ تولي أمر فدك إلى مروان [بن الحكم] و إلى بني مروان حتى زمن «عُمَر بن عبد العزيز» الذي عمل فيها زمن خلافته بعمل الخلفاء الراشدين. في سنة ٢١٠ هـ ، أمر الخليفة العباسي المأمون أن يُعهد بفدك إلى أولاد فاطمة عليها السلام، وبعد حكمه هذا سلَّموا «فدك» ليحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين – عليهم السلام – و محمّد بن عبد الله بن الحسين بن عليّ بن الحسين – عليهم السلام –، وبقيت بأيديهما مدةً طويلةً إلى أن حصل اختلاف بين أولادهما بشأن إدارتها، وكان ذلك زمن المتوكّل العباسي، فأمر أن تُردَّ «فدك» إلى الدولة وأن يُدار شأنها على النحو الذي كان يتم من قبل، أي تحت إشراف سلطان المسلمين، وأن توزَّع منافعها على المستحقين، وأن لا يتولى أمرها أحد آخر لا من الفاطميين [أي من ذرية فاطمة] ولا من غيرهم.

يجب أن نعلم أن فرقة الإمامية تدّعي أن أبا بكر منع حضرة فاطمة عليها السلام من «فدك» التي كانت جزءاً من ميراثها، وأنه استند في منعها إلى قول رسول الله ﷺ: **"نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ"**. يدّعي الشيعة أن هذه الرواية تخالف القرآن!! لأن الله تعالى يقول: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء/ ١١]، وأن هذه الآية عامّة تشمل بعمومها رسولالله ﷺ أيضاً. كما يقول تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل/ ١٦]، ويقول على لسان زكريا (ع): ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم/ ٥ –٦]، والإرث عام أيضاً يشمل كل شيء.

و هذا الادعاء ليس صحيحاً بالطبع، لما يلي:

أولاً: إن حديث "**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**" لم يروِه أهل السنة فقط بل رُوِيَ في كتب الشيعة أيضاً.

ثانياً: لم يدَّعِ أبو بكر أن «فدك» ملكه، ولم يستفِد منها استفادة شخصية، بل قال: إنّ ما تركه رسول الله ﷺ صدقة للمستحقين، مثل الأراضي الخالصة التي تتعلق بشخص الحاكم والرئيس ولا تكون ملكاً له بل يجب إنفاق منافعها تحت إشرافه في مصالح الأمة.

ثالثاً: لقد حَرَمَ أبو بكر زوجاتِ رسولِ الله ﷺ ومنهنَّ ابنتُهُ عائشةُ، وحفصةُ ابنةُ رفيقه عُمَرَ وسائر زوجات النبي ﷺ اللواتي لم يكن بينه وبينهنّ أي عداوة، من إرثهم من «فَدَك» أيضاً. يَتَبَيَّنُ إذاً أنه لم يكن في الأمر نيّة سيئة بل كانت «فَدَك» خالصةً وحقاً لجميع المسلمين ولم يكن من الجائز أن تورَث. ولم يعترض صحابة رسول الله ﷺ بما في ذلك عليٌّ عليه السلام وأبو ذر و..... ولم يقولا شيئاً في هذا الصدد. والأهم من ذلك أنه لما تصدّى أمير المؤمنين علي عليه السلام لأمر الخلافة لم يقم بتقسيم «فدك» ولم يغيّر المصارف التي كانت منافعُ «فدك» تُنفَق فيها ولم ينقُلْها إلى ملكية ورثة حضرة الزهراء عليها السلام، في حين أنّه يجب على الحاكم في زمن بسط اليد أن يعيد الحق إلى نصابه ويردّ المال المُصادَر بغير حق إلى صاحبه أو ورثته.

رابعاً: إن الشيعة متناقضون في هذه القضية، فهم يقولون من جهة إن «فدك» وصلت إلى حضرة فاطمة عن طريق الميراث، ومن الجهة الأخرى يقولون إن حضرة فاطمة قالت لأبي بكر إن أباها وهب لها «فدك»! وينبغي أن نسأل إن كان رسول الله ﷺ قد وهب فاطمة (ع) «فدك» فإن «فدك» قد خرجت من أموال النبيِّ ﷺ، ولم يعد يشملها عنوان الإرث، وإن قالوا إنها إرثٌ، كان ادِّعاء هبة «فدك» باطلاً. وبالطبع إذا كانت «فدك» إرثاً فإن نساء النبيِّ سيكون لهنَّ سهم أيضاً، فلماذا لم يعترض نساءُ النبيِّ ولم يطالِبْنَ بنصيبهن من الميراث منها؟

كذلك لا يمكننا أن نقول إن رسول الله ﷺ قام بهذه الهبة في مرض موته، لأن شأن النبيﷺ أجل وأرفع من أن يوصي لأحد ورثته بأكثر من نصيبه من الميراث، ولا خلاف في أن الهبة غير المقبوضة تصبح باطلة وبلا أثر بوفاة الواهب.

أما إن قلنا إن هذه الهبة قد تمت قبل مرض الوفاة، ففي هذه الصورة كان يجب أن تستقر بيد حضرة الزهراء، ولكان الآخرون قد اطلعوا على ذلك! في حين أننا لا نلاحظ في التاريخ القطعي أي أثر لمعرفة الآخرين بهذا الأمر واعتراضهم بشأنه.

خامساً: يدَّعون أنه لما رفض أبو بكر تسليم «فدك» إلى حضرة الزهراء (ع) أقسمت أن لا تكلِّمَهُ أبداً حتى تلقى أباها فتشتكي له!

لكن هذا الكلام لا يليق بالمقام السامي والرفيع لحضرة فاطمة (ع) لأنها كانت تعلم أكثر من أي شخص آخر أن بث الشكوى لا يكون إلا لِـلَّهِ، لاسيما في عالم ما وراء الدنيا حيث الله وحده مالك يوم الدين والمرجع في جميع النزاعات والاختلافات والشكايات! لهذا لا يمكن أن تقول بنت النبي الأكرم ﷺ مثل هذا الكلام. وهذا الأمر في حد ذاته دليل على أن تلك الادعاءات ليست صحيحة. نقرأ في القرآن الكريم أن يعقوب عليه السلام قال حتى في هذه الدنيا: ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ**﴾ [يوسف/ ٨٦]. ونقرأ أيضاً في دعاء موسى عليه السلام : «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ وَإِلَيْكَ الْمُشْتَكَى وَأَنْتَ الْمُسْتَعَان وَبِكَ الْمُسْتَغَاث وَعَلَيْكَ التُّكْلَان**».

سادساً: لقد تَرَبَّتْ حضرة فاطمة –عليها السلام– في حضن أبٍ كانت تمضي في بيته أشهر دون أن يوقد فيه نار لطبخ الطعام، ولما توفي توفي ودرعه مرهونة لدى شخص أقرضه بضعة دراهم. كما كانت حضرة الزهراء ابنة أمٍّ قدَّمت كل ثروتها إلى زوجها في سبيل خدمة الإسلام. وكانت حضرة الزهراء زوجة رجل هو عليٌّ عليه السلام الذي كان يحفر الآبار ويجعلها وقفاً للمسلمين؟ لقد رُبِّيَتْ حضرة فاطمة الزهراء تربيةً من معالمها أنها لما جاءت إلى أبيها تطلب منه خادمةً تعاونُها في أعمال المنزل، لم يقبل أبوها الكريم أن يعطيها ذلك وعلَّمَها بدلاً من ذلك أن تقرأ التسبيحات المعروفة بتسبيحات الزهراء، كما جاء ذلك في الحديث المعروف في كتب أهل السنة وكتب الشيعة أيضاً ومن جملتها كتاب «**من لا يحضره الفقيه**».

وكان النبيُّ ﷺ لا يرضى أن تَهْتَمَّ ابنَتُهُ أدنى اهتمام بزينة الدنيا وَحُلِيِّهَا، ولما رأى أن ابنته أسدلت ستارةً مُلَوَّنَةً ووضعت على جيدها طوقاً وفي رجل أولادها خلاخيلَ أعرض عنها إلى أن نزعت الزهراء كل ذلك وأعطته إلى الحسنين –عليهما السلام– كي يقدماه إلى رسول الله ﷺ،

وَقَبِلَ النبيُّ ذلك وأنفقها في سبيل الله. استناداً إلى شخصية فاطمة (ع) هذه، حتى لو قبلنا ادعاء من يقول إن «فدك» كانت مُلكاً لها - رغم عدم الدليل على ذلك- فهل يمكننا أن نُصدِّق أن مثل هذه الشخصية الرفيعة الزاهدة تسمع أبا بكر يقول إنه ينبغي إنفاق منافع «فدك» في مصالح المسلمين العامة، فتغضب من ذلك ولا تسمح به ولا ترحب بكلام أبي بكر؟!

أما بشأن الآيات التي تم الاستناد إليها على نحو خاطئ، فينبغي أن ننتبه إلى النقاط التالية:

أولاً: آية الميراث باتفاق العلماء لم تبقَ على عمومها بل خُصِّصَتْ في عدة موارد كتخصيصها بعدم وراثة الابن الكافر، أو قاتل الأب و.....

ثانياً: لفظ«**الإرث**» اسم جنس وله أنواع: مثل إرث المال وإرث الملك والسلطان وإرث النبوة وغير ذلك. وجاءت كلمة «**الإرث**» أيضاً بمعانٍ مختلفة في القرآن الكريم، منها مثلاً الإرث بمعنى إرث العلم والكتاب وذلك في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا**﴾ [فاطر/ ٣٢]، أو جاءت بمعنى وراثة الجَنَّة: ﴿**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الزخرف/ ٧٢]، أو بمعنى وراثة الأرض والمال: ﴿**وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ**﴾ [الأحزاب/ ٢٧]، واستُعمِلَت الكلمة في المعنى الأخير في الآيتين ١٢٨ و ١٣٧ من سورة الأعراف المباركة أيضاً.

ثالثاً: الآيتان الثانية والثالثة اللتان استشهدوا بهما تخالفان — في الواقع — ادّعاءهم وتؤيدان وجهة نظرنا، لأنه من الواضح بجلاء أن الإرث في الآية ١٦ من سورة النمل لا يُراد منه الإرث العرفيّ والعادي، لأن حضرة داود (ع) كان له أولاد آخرون غير حضرة سليمان (ع) وهم يرثون من أبيهم كما يرث سليمان. ومن الواضح أن الأولاد يرثون من أبيهم إذا كان له مال بغض النظر عن كونهم محسنين أم مسيئين، فلم يكن سليمان متميّزاً بالإرث من أبيه بالمعنى المعروف للإرث، وَمِنْ ثَمَّ فَذِكْرُ وراثته لأبيه لن يكون فيه أي معنى أو فائدة إذا قُصِد منه مجرّد وراثة ماله كما لن يتضمّن أي مدح، مع أن الآية جاءت في مقام مدح سليمان (ع) وبيان فضله والثناء عليه، فالإرث الذي تميّز به سليمان (ع) عن الآخرين واستحقَّ لأجله الذِّكْر هو «**إرث النبوّة**» لا إرث المال لأن إرث المال أمر عام يشترك فيه جميع الناس، وبعيد عن شأن القرآن أن يذكر مثل هذه الأمور. إذن

تلاحظون أنه لا يمكن إثبات ادّعاء علمائنا من هذه الآية.

أما الآيتان الخامسة والسادسة من سورة مريم فهما أيضاً لا تؤيدان الادّعاء الذي ذُكِر أعلاه لأنهما تقولان: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم/ ٦] مع أنّ حضرة يحيى (ع) لا يرث المال من آل يعقوب، بل أموال آل يعقوب يرثها أولادهم وأقرباؤهم. كما لم يكن لدى والد يحيى (ع) – يعني زكريا (ع)- أموالٌ حتى يدعوَ اللهَ أن يرزقه وارثاً كي لا يبقى ماله دون وارث!! لأن زكريا (ع) كان نجّاراً زاهداً ولم يدّخر أموالاً، هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من أن وراثة المال أمر عاديّ ومُتَعارَف عليه ويشترك فيه جميع الناس فليس فيه أي مدح أو خصوصية أو امتياز لصاحبه. فتلاحظون أيضاً أنّ المقصود من الإرث في هذه الآية أيضاً «إرث النبوة»[1] لا إرث المال.

٦ـ بَابُ صِفَةِ الْعُلَمَاءِ

في هذا الباب سبعة أحاديث اعتبر المجلسيُّ الأحاديث الأول والثاني والثالث والرابع منها صحيحة في حين اعتبر البهبودي الأحاديث الأول والرابع منها صحيحين فقط.

٧ـ بَابُ حَقِّ الْعَالِمِ

في هذا الباب حديثٌ مرسلٌ واحدٌ فقط.

٨ـ بَابُ فَقْدِ الْعُلَمَاءِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث اعتبر المجلسيُّ الحديث الرابع منها فقط صحيحاً، في حين اعتبر الأستاذ البهبودي الحديث الأول والرابع منها صحيحين. وطبعاً، متن هذين الحديثين واحد ولكن سندهما مختلف.

← **الحديث ٢** - سنده مجهول، إلا أنه لما كان الراوي عن الشخص المجهول هو «ابنُ أبي عمير» فإنهم يقبلون حديثه في الغالب[2]؟!!

---

(١) من المفيد أن نضيف - دعماً لرأي المؤلف - أن الوراثة في الآيات المذكورة استُخْدِمَت بالمعنى المجازي لا الحقيقي، أي جاءت بمعنى انتقال الأمر أو الشيء من شخص لآخر، وعليه فلا مجال للاعتراض بأن النبوة لا تورَث. (المُتَرْجِمُ)

(٢) ذكرنا سابقاً أن آثار **ابن أبي عمير** المكتوبة قد ضاعت وفقدت ثم أخذ يحدِّث من حفظه، واحتمال الخطأ في

ولكن متن الحديث وكذلك متن الحديث الثالث الذي يقول عن موت العالم المؤمن: "ثُلِمَ فِي الْإِسْلَامِ ثُلْمَةٌ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ "، ومضمون الحديث الأول والرابع أيضاً كلها تتعارض مع كلام خطباء مراثي العزاء والمدَّاحين والكاسبين رزقهم بالدين لدينا الذين يقولون إن الإسلام أُحْيِيَ بقتل الإمام الحسين عليه السلام – الذي كان في نظرنا أعلم وأتقى وأفقه أهل زمانه – وأن الإسلام ازدهر بمقتله وأن دم سيد الشهداء عليه السلام أدَّى إلى تقوية الإسلام ونشره! لأنَّ هذه الأحاديث تقول –خلافاً لادعائهم – إنَّ موت العالم يُحدِث في الإسلام ثُلْمَةً لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ.

والحديث الخامس ضعيف حسب قول المجلسي، والسادس مُرْسَل.

٩- بَابُ مُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَصُحْبَتِهِمْ

ذُكِرَتْ في هذا الباب خمسة أحاديث، والمجلسيُّ والبهبوديُّ كِلَاهما لم يعتبرا أيّاً منها صحيحاً. لكن المجلسيَّ رغم اعترافه بأن الحديث الرابع مجهولٌ، قبل به.

١٠- بَابُ سُؤَالِ الْعَالِمِ وَتَذَاكُرِهِ

جاءت في هذا الباب تسعة أحادث اعتبر المجلسيُّ الحديث الثاني والرابع منها صحيحةً، في حين لم يصحِّح الأستاذ البهبودي منها سوى الحديثِ الثاني فقط. ومتون الروايات الخامسة فما بعد متون صحيحة وجيدة جداً وتتَّفق تماماً مع تعاليم الإسلام.

١١- بَابُ بَذْلِ الْعِلْمِ

في هذا الباب أربعة أحاديث وَكِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ لم يعتبرا أيّاً منها صحيحاً. ومتون الأحاديث الأول والثاني والثالث موافقة للإسلام.

الحفظ ليس قليلاً. وقد صرح بعض العلماء أن مقولة: أن «ابن أبي عمير» لا يروي إلا عن الثقات مقولة لا دليل عليها. إضافة إلى أنه ينبغي أن نتذكر أن هذا الراوي هو ذاته الذي روى حديث أن شهر رمضان لا يمكن أن ينقص عن ثلاثين يوماً !، وهو أيضاً الذي يروي أن الآية ٣٤ من سورة النساء نَزَلَتْ على النحو التالي: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً**﴾، أي خلافاً لما هو مدون في المصاحف، (**فروع الكافي**، ج٥، ص٤٤٩، الحديث الثالث).

← **الحديث ٤** - مرسل وراويه «عليُّ بنُ إبراهيم» المنحرف[1]. يقول هذا الحديث "لَا تُحَدِّثُوا الْجُهَّالَ بِالْحِكْمَةِ فَتَظْلِمُوهَا..."، وهذا الكلام مخالفٌ للإسلام ومخالفٌ أيضاً للأحاديث الثلاثة التي قبله، لأن خطابات الإسلام كلها ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾ و﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ ولم يمنع الإسلام أحداً مهما كان معانداً ولجوجاً وعدوًّا لدوداً من إبلاغه أي أمر من أمور الدين. وحتى الذين يتولَّوْنَ عن الحق يقول القرآن لهم: ﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ**﴾ [الأنبياء/ ١٠٩]. حقًّاً لست أدري! هل كان «عليُّ بنُ إبراهيم» على علم بالإسلام أم لا؟ لأن معظم رواياته لا تنسجم مع تعاليم الإسلام.

١٢ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ

يحتوي هذا الباب على تسعة أحاديث اعتبر المجلسيُّ الأحاديث الثاني والثالث والسادس منها صحيحةً، وَقَبِلَ بالحديث الخامس رغم اعترافه بأنه مجهولٌ! أما الأستاذ البهبودي فاعتبر الأحاديث الأول والثالث والرابع والخامس والثامن صحيحةً. وقد اعتبر المجلسيُّ الحديثَ الأولَ مجهولاً والحديث الرابع مُوَثَّقاً والحديث الثامن حسناً. ومتون الأحاديث الخمسة الأولى في هذا الباب جيدة جداً وتتفق تماماً مع تعالم الشرع الأنور.

← **الحديث ٦** - متنه مخالفٌ لمتني الحديثين اللذين قبله - لاسيما الحديث الرابع - ففي الحديث الرابع يقول الإمام بشكل عام - بما يشمل كل شخص عالماً كان أم غير عالمٍ - أنه إذا سُئل عن شيءٍ لا يعلمه فعليه أن يقول: "اللهُ أَعْلَمُ". أما في هذا الحديث فيقول: "إِذَا سُئِلَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَلْيَقُلْ: لَا أَدْرِي وَلَا يَقُلْ: اللهُ أَعْلَمُ...!!".

ولا ندري كيف يعتبرون هذه الأحاديث المتناقضة والمتعارضة حجَّةً؟ ولا ندري أيضاً هل كان الكُلَيْنِيُّ يدرك تناقض هذه الأخبار أم لا! ومن الطريف أن المجلسيَّ اعتبر الخبر الرابع موثَّقاً والخبر السادس صحيحاً.

← **الحديث ٩** - مرسلٌ. وأحد رواته «عبدُ الله بْنُ شُبْرُمَةَ الكوفيُّ» الذي كان قاضي سواد الكوفة مِنْ قِبَلِ أبي جعفر المنصور العباسي، وَكِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ اعتبرا الحديث غير صحيح.

---

(١) بينَّا حاله في الصفحة ١١٢ من هذا الكتاب فليُراجَع ثمَّةَ.

١٣- بَابُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ

كِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ لم يعتبرا أيّاً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

١٤- بَابُ اسْتِعْمَالِ الْعِلْمِ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث كِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ لم يعتبرا أيّاً منها صحيحاً. ومتون أحاديث هذا الباب ممتازةٌ جداً وموافقة تماماً لتعاليم الإسلام.

١٥- بَابُ الْمُسْتَأْكِلِ بِعِلْمِهِ وَالْمُبَاهِي بِهِ

يتألَّف هذا الباب من ستَّة أحاديث كِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ لم يعتبرا أيّاً منها صحيحاً. ومتون أحاديث هذا الباب ممتازةٌ جداً وموافقة تماماً لتعاليم الشريعة.

١٦- بَابُ لُزُومِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعَالِمِ وَتَشْدِيدِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ

في هذا الباب أربعة أحاديث اعتبر المجلسيُّ الحديث الأول والثاني اللذَيْن لهما سَنَدٌ واحدٌ، والحديث الرابع ضعيفةً. واعتبر الحديث الثالث حسناً، وقبله على أنه حديث صحيح. و الأستاذ البهبودي أورد الحديث الرابع فقط في كتابه «صحيح الكافي».

← **الحديث ٣** – كما قلنا اعتبر المجلسيّ هذه الرواية حسنةً، ولكن حكمه غير صحيح. لأن «أبَا عليٍّ بنِ إبراهيم» مجهول الحال لم يوثَّق[1]، وَمِنْ ثَمَّ فالحديث يُعتبر مجهولاً، وابنه أيضاً يُعتبَر في نظرنا غير موثوق ولا يُعتمد عليه. ومتن الحديث أيضاً لا يخلو من علَّة إذ جاء فيه: "إِذَا بَلَغَتِ النَّفْسُ هَاهُنَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَالِمِ تَوْبَةٌ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهالَةٍ...**﴾".

وأقول: وهل لغير العالم توبةٌ إذا بلغت نفسه الحلقوم؟! في نظرنا إنَّ الراوي لما رأى كلمة «**بِجَهالَةٍ**» في الآية ظنَّ أنه إذا كان للجاهل توبةٌ فلا بد أن لا تكون للعالم توبة! ولكن كما قال

---

(١) لا يخفى أن روايات هذا الأب والابن، كما مرت معنا نماذج لها في الصفحات السابقة من هذا الكتاب، روايات فاسدة وغير قابلة للتأويل، وكل من تأمل رواياتهما المذكورة في أصول الكافي ثبتت له هذه الحقيقة بكل وضوح، لكن بعض الخرافيين المتعصِّبين المتكسِّبين بالمذهبية أساؤوا الاستفادة من عدم توثيق «إبراهيم بن هاشم» وقالوا إنه كان أرفع شأناً من أن يوثِّقه أحدٌ أو ينصّ على عدالته؟!! **نعوذ بالله من التعصُّب**.

العلامة محمد رضا المظفَّر: "والذي يبدو لي من تتبع استعمال كلمة الجهل ومشتقاتها في أصول اللغة العربية أن إعطاء لفظ «**الجهل**» معنى يقابل «**العلم**» بهذا التحديد الضيق لمعناه جاء مصطلحاً جديداً عند المسلمين في عهدهم لنقل الفلسفة اليونانية إلى العربية الذي استدعى تحديد معاني كثير من الألفاظ وكسبها إطاراً يناسب الأفكار الفلسفية، وإلا فالجهل في أصل اللغة كان يعطي معنى يقابل الحكمة والتعقُّل والروية، فهو يؤدي تقريباً معنى السفه أو الفعل السفهي عندما يكون عن غضب مثلاً وحماقة وعدم بصيرة وعلم. ... وعليه، فيكون معنى(الجهالة) أن تفعل فعلاً بغير حكمة وتعقّل ورويّة الذي لازمه عادة عدم إصابة الواقع والحقّ"[1].

إذن ليس المقصود من كلمة ﴿**بِجَهَالَةٍ**﴾ في آية ﴿**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ**﴾ [النساء/ ١٧] أو آية: ﴿**أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [الأنعام/ ٥٤] (أو الآية ١١٩ من سورة النحل، أو الآية ٨٩ سورة يوسف، و.........) «الجهل المطلق» والآية لا تريد أن تميِّز هنا بين العالم والجاهل، بل الآية تقول إن الذين يرتكبون الإثم دون أن يكونوا جاهلين بسوء ما يفعلون بل يعرفون ذلك ورغم ذلك يرتكبون الإثم، إنما يقومون بعمل غير محسوب ومخالفٍ للتعقّل ومناقضٍ للتفكير بعواقب الأمور [وهذا هو معنى بجهالة]، فهؤلاء إن لم يؤخروا توبتهم إلى حين احتضارهم واقترابهم من الموت، بل تابوا قبل ذلك فإن توبتهم مقبولة. وهناك في الآيات الكريمة المذكورة أعلاه قرينة تدلُّ على إفادة هذا المعنى وتُبيِّن أن ليس المقصود من الجهل عدم العلم وعدم المعرفة، وهي جملة: ﴿**يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ**﴾ [النساء/ ١٧]، لأنه لو كان المقصود من الجهالة الجهل وعدم العلم وعدم المعرفة بفساد العمل لما كان هناك حاجة للتوبة إذْ المذنبُ - حسب هذا الفرض- لم يكن عالماً بأن ما يرتكبه ممنوعٌ ومحرَّمٌ حتى يتوب منه؛ لهذا - كما ذكرنا- معنى الآية أن التوبة المقبولة هي توبة الذين إذا ارتكبوا ذنباً بسبب استيلاء حالة من ضعف الإيمان أو الغفلة عليهم؛ لم يؤجِّلوا إصلاح عملهم والتوبة منه إلى المستقبل البعيد أو إلى لحظة الاحتضار وساعة الموت، بل تابوا سريعاً وعادوا إلى الله وسلكوا سبيل الخير والصلاح.

---

(١) الشيخ محمد رضا المظفر، **أصول الفقه**، ج٢، ص ٧٣ فما بعد.

استناداً إلى ما ذكرنا أعلاه فإننا نرى أن صدور مثل تلك الرواية عن الإمام بعيد، لأن حضرة الإمام الصادق عليه السلام يعلم قطعاً المعنى المقصود من الآية وَمِنْ ثَمَّ فلا يقول كلاماً لا يستقيم ولا ينسجم معها.

١٧ـ بَابُ النَّوَادِرِ

يشتمل هذا الباب على خمسة عشر حديثاً اعتبر البهبودي الحديث التاسع والعاشر منها صحيحين، واعتبر المجلسيّ الحديث الثالث فقط صحيحاً.

متون الأحاديث الستة الأولى في هذا الباب ممتازة جداً. الحديث السادس يقول: **"إِنَّ رُوَاةَ الْكِتَابِ كَثِيرٌ وَإِنَّ رُعَاتَهُ قَلِيلٌ وَكَمْ مِنْ مُسْتَنْصِحٍ لِلْحَدِيثِ مُسْتَغِشٍّ لِلْكِتَابِ"**.

يقول الكاتب: إن هذا الحديث بيانٌ دقيق لأوضاع زماننا حيث يقوم العلماء غالباً بتأويل القرآن لجعله منطبقاً مع الحديث!! ولا يخضعون أمام القرآن بالدرجة التي يخضعون فيها أمام الحديث!!

← **الحديث ٨** – مرسل وفاقد للاعتبار. ومتنه ينقل كلاماً عن الإمام الباقر (ع) حول الآية ٢٤ من سورة عبس، لا يتناسب مع الآية المذكورة ولا مع ما جاء بعدها، والكلام والمعنى المذكور للآية يؤدي إلى قطع الصلة والتواصل بينها وبين الآيات التالية أي يتعارض مع سياق الآيات، ومن البعيد أن يقول الإمام مثل هذا الكلام.

← **الحديث ٩** – متنه جَيِّدٌ. إلا أن الكُلَيْنِيّ نفسه لم يعمل بالطبع بمضمون هذا الحديث وإلا لما روى كثيراً من الأحاديث التي ذكرها في كتابه، كالحديث الأول من الباب ٣٨ مثلاً الذي أبدى شخص مثل المجلسي -المتخصص في تأويل الخرافات وتوجيهها - عجزه عن فهمه[١].

← **الحديث ١٠** – وجود «ابن فضَّال» في سند هذا الحديث يوجب سقوطه من الاعتبار. وقد تعرَّفنا فيما سبق على أسرة «الفضَّال» الذين كانوا من رؤوس «الواقفة»[٢]. وسنذكر وهنا

---

(١) المجلسي ، **مرآة العقول**، دار الكتب الإسلامية (طهران)، ج٢، ص٢٤.

(٢) **الواقفة**: فرقة من الشيعة وقفت على إمامة الإمام السابع موسى الكاظم بن جعفر الصادق عليهما السلام فقالت إن موسى بن جعفر لم يمت ولم يحبس، وأنه غاب واستتر، وهو القائم المهدي، وأنه في وقت غيبته استخلف على الأمة محمد بن بشير وجعله وصيه وأعطاه خاتمه وعلمه جميع ما يحتاج إليه رعيته... فهو

بعض الأحاديث الأخرى من أباطيلهم كي يتضح انحرافهم أكثر، ولكي يعلم القُرَّاء أن رواياتهم تشابه غالباً الرواية رقم ١٥ من روضة الكافي التي لا يمكن توجيهها أو قبولها[1].

[نماذج لما يرويه ابن فضَّال مما يُنْبِئُ عن ضعفه وعدم وثاقته]

أحد أفراد هذه الأسرة يُدعى «**الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ**» روى حديثاً لا يفيد إلا تشجيع الناس على ارتكاب الآثام! وفيما يلي نص الحديث:

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَابِشِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنَّ لَنَا جَاراً يَنْتَهِكُ الْمَحَارِمَ كُلَّهَا حَتَّى إِنَّهُ لَيَتْرُكُ الصَّلَاةَ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ وَأَعْظَمَ ذَلِكَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: النَّاصِبُ لَنَا شَرٌّ مِنْهُ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يُذْكَرُ عِنْدَهُ أَهْلُ الْبَيْتِ فَيَرِقُّ لِذِكْرِنَا إِلَّا مَسَحَتِ الْمَلَائِكَةُ ظَهْرَهُ وَغُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ بِذَنْبٍ يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَإِنَّ الشَّفَاعَةَ لَمَقْبُولَةٌ وَمَا تُقْبَلُ فِي نَاصِبٍ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَشْفَعُ لِجَارِهِ وَمَا لَهُ حَسَنَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! جَارِي كَانَ يَكُفُّ عَنِّي الْأَذَى فَيُشَفَّعُ فِيهِ، فَيَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا رَبُّكَ وَأَنَا أَحَقُّ مَنْ كَافَى عَنْكَ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ وَمَا لَهُ مِنْ حَسَنَةٍ، وَإِنَّ أَدْنَى الْمُؤْمِنِينَ شَفَاعَةً لَيَشْفَعُ لِثَلَاثِينَ إِنْسَاناً، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَهْلُ النَّارِ ﴿**فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ**﴾ [الشعراء/ ١٠٠ - ١٠١]."[2]

إضافة إلى ذلك، فإن «ابن فضَّال» كان يعتقد بتحريف القرآن، فقد روى عن الإمام الرضا (ع) أنه قرأ الآية ٤٠ من سورة التوبة على النحو التالي: (**فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ** عَلَى رَسُولِهِ **وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا**) قُلْتُ: هَكَذَا؟ قَالَ: هَكَذَا نَقْرَؤُهَا وَهَكَذَا تَنْزِيلُهَا"[3].

الإمام، وزعموا أن علي بن موسى الرضا وكل من ادعى الإمامة من ولده وولد موسى بن جعفر فمبطلين كاذبين، غير طيبي الولادة ونَفَوْهُم عن أنسابهم، وكَفَّروهم لدعواهم الإمامة وكَفَّروا القائلين بإمامتهم... وقالوا بإباحة المحارم وبالتناسخ ومذاهبهم في التفويض مذاهب الغلاة المفرطة. (من كتاب المقالات والفرق لسعد بن عبد الله الأشعري، وكتاب فرق الشيعة للنوبختي). (المُتَرْجِمُ)

(١) لقد ذكرنا هذه الرواية رقم ١٥ من **روضة الكافي** في الصفحة ١٤٢ - ١٤٣ من هذا الكتاب.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، الحديث ٧٢، وَكِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ اعتبرا الحديث غير صحيح.

(٣) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، الحديث ٥٧١، وَكِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ اعتبرا الحديث غير صحيح.

في حين أن الآية جاءت في القرآن الكريم على النحو التالي: ﴿**فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا**﴾ [التوبة/ ٤٠].

وحتى المجلسي اعترف أن حديث «ابن فضَّال» الأخير هذا يدلّ على أنّ مصحف الأئمة يختلف في بعض كلماته عن المصحف المعروف المتداول بين أيدي الناس!

وليس من البعيد أن يكون هدف «ابن فضَّال» - الذي كان واقفياً ومخالفاً للإمام الرضا (ع) - من وضع وافتراء مثل هذه الروايات جعل الناس ينفضّون عن الإمام الرضا ويبتعدون عنه.

وقد صرّح الإمام الرضا (ع) ذاته أن مخالفينا وضعوا روايات ضدّنا[1].

نعم، مثل هذا الشخص روى هذا الحديث العاشر في هذا الباب. لذلك لا يمكننا أن نطمئن هل استشهد الإمام الصادق عليه السلام فعلاً بذيل الآية ٤٣ من سورة النحل أو الآية ٧ من سورة الأنبياء أم لا، لأننا إذا انتبهنا إلى بداية الآيتين تبيّن لنا أن المقصود من ﴿**أَهْلَ الذِّكْرِ**﴾ فيهما أهل الكتاب من غير المسلمين، أي أتباع التوراة والإنجيل. هذا على الرغم من أنني أعلم أنه قد يُقال إن الإمام أشار إلى الآيات المذكورة من باب التشابه والتناسب مع الموضوع فقط لا أكثر، وليس قصده تفسير الآية وتوضيحها. وهذا التوجيه والتأويل مجرد احتمال بالطبع ولا يمكن التأكد منه.

متون الروايات الحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة متون جيدة جداً.

[عودٌ إلى نقد روايات كتاب فضل العلم في المجلد الأول من الكافي]

← **الحديث ١٣** - ضعّفه المجلسيّ. يقول الراوي: سَمِعْتُ الإمام الصادق عليه السلام يَقُولُ: اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا!!

ونسأل: هل مقام «**سهل بن زياد**» الذي روى روايات عديدة أعلى من مقام «**محمد بن نافع**»؟

← **الحديث ١٥** - سند الرواية ضعيف بسبب وجود «**مُعَلَّى بن محمد**» فيه. وكذلك بسبب وجود «**الوشّاء**» و «**الحسين بن محمد الأشعري**» الذين تعرفنا عليهم في الصفحات السابقة[2].

---

(١) راجعوا كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» للأستاذ قلمداران، صفحة ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) لقد عرّفنا بالوشّاء في ص ١٥١ فما بعد، وبالحسين بن محمد الأشعري في ص ١٦٤ فما بعد، من الكتاب الحاضر.

في رأينا إن هذا يزيد من مقدار الشك في الحديث. ومتن الحديث أيضاً كأغلب روايات جناب «**الأشعري**» غير مستقيم ولا مقبول. إنه يقول إن شخصاً يُدعى عُثْمَانُ الْأَعْمَى كان عند الإمام الباقر (ع) فقال له: "إِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْعِلْمَ يُؤْذِي رِيحُ بُطُونِهِمْ أَهْلَ النَّارِ. فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: فَهَلَكَ إِذَنْ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ، مَا زَالَ الْعِلْمُ مَكْتُوماً مُنْذُ بَعَثَ اللهُ نُوحاً عليه السلام، فَلْيَذْهَبِ الْحَسَنُ يَمِيناً وَشِمَالًا فَوَ اللهِ مَا يُوجَدُ الْعِلْمُ إِلَّا هَاهُنَا!".

في نظرنا لا يمكن إلا لعدوّ أن ينسب مثل هذا الكلام إلى الإمام، لأنه يصوّر بشكل ضمنيّ وغير مباشر أن الإمام جاهل بالقرآن الكريم. ذلك لأن القرآن يقول إن مؤمن آل فرعون كان يكتم «**إيمانه**» (الغافر/ ٢٨) وهذا لا علاقة له أصلاً بكلام الحسن البصري لأن الحسن البصري يقول إنه لا يجوز كتمان العلم وقوله يتوافق مع القرآن تماماً (البقرة/ ١٥٩ و ١٧٤) لكن الإمام يشير في ردّه على كلام الحسن البصري إلى كتمان **الإيمان!** ثم إنه يقول: إن العلم كان مكتوماً منذ زمن نوح عليه السلام**!** وليت شعري ألم يكن الأنبياء وأتباعهم الصادقون يظهرون العلم؟ وإلا فما الهدف من بعثتهم؟

١٨ـ بَابُ رِوَايَةِ الْكُتُبِ وَالْحَدِيثِ وَفَضْلِ الْكِتَابَةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكُتُبِ

يشتمل هذا الباب على خمسة عشر حديثاً، اعتبر المجلسيُّ الأحاديث الثاني والخامس والثالث عشر منها صحيحةً، واعتبر الحديث العاشر أيضاً من نمط الصحيح وقبله. أما الأستاذ البهبودي فقد اعتبر الحديث الثاني والعاشر والثالث عشر صحيحة.

← **الحديث ١** - يقول المجلسيّ إن هذا الحديث «موثَّق». وبالطبع فإن الحديث الذي يكون راويه «علي بن إبراهيم» لا يكون حاله جيداً في أغلب الأحوال. ومن جملة ذلك هذا الحديث الذي متنه معلول وفاسد.

يقول الله تعالى: ﴿**فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [الزمر/ ١٧ - ١٨]. كما تلاحظون تتكلم الآية بوضوح وصراحة كاملين عن قبول أحسن الأقوال واتباعها. أما رواة هذا الحديث فيتّهمون الإمام الصادق عليه السلام بأنه - نعوذ بالله - يفسّر القرآن برأيه ويقول إن هذه الآية تتعلق بِمَنْ "يَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَيُحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ لَا يَزِيدُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ!!".

أولاً: لقد نهى الأئمة أنفسهم عن التفسير بالرأي فحاشا الإمام الصادق أن يفعل ذلك.

ثانياً: ما علاقة الاتباع بالنقل والرواية؟ فمن الممكن أن ينقلَ شخصٌ ما سمعه بشكل صحيح ودقيق دون أن يقبل به ولا أن يتّبعه. قطعاً لا يمكن للإمام أن يقول مثل هذا الحديث.

← **الحديث ٢** – اسم «محمد بن الحسين» مشترك بين عدة رواة وليس من المعلوم أيهم يقصد الكُلَيْنِيّ. وعلى كل حال كِلَا المجلسيُّ والبهبوديُّ اعتبرا الحديث صحيحاً.

← **الحديث ٣** – ضعيف حسب قول المجلسي. ومن ناحية متنه مماثل للحديث السابق.

← **الحديث ٤** – هذا الحديث من مرويات «**عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ**» الذي معظم أحاديثه معلولة المتن. أحد رواة الحديث الآخرين ذلك الخبيث المسمّى: «**عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ البطائنيُّ**» الضعيف جداً. وسوف نعرّف به قبل دراسة بقية أحاديث هذا الباب ونقدها. متن الحديث[1] أيضاً يخالف قول علماء الشيعة لأنهم يقولون إن كل واحد من الأئمة يتّبع في أعماله كتاباً مخصوصاً به ويتحدّثون ويعملون استناداً إلى ذلك الكتاب وإلى ظروف زمانهم!! لهذا السبب يدّعون أنه لا بد من تفسير أقوال الأئمة طبقاً لزمانهم وللأوضاع التي كانت فيه، وبالنتيجة إذا نسبنا قول إمام إلى إمام آخر فإن هذا سيؤدي إلى خلل في الفهم الصحيح لقوله، وربما فُهِم كلامه وفُسِّر على نحو غير صحيح. هذا ما يقوله علماء الشيعة. أما في هذه الرواية فإن أبا بصير ينقل كلاماً يخالف ذلك عن الإمام الصادق عليه السلام!!

[بيان حال «عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ البطائنيِّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

ينبغي أن نتعرّف الآن على أحد رواة الحديث المذكور أعلاه وهو «**عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ سالم البطائنيُّ**»[2]. لقد وصفه علماء الرجال بأنه ضعيف وملعون وأنه رأس «**الواقفة**» لأنه هو الذي

---

(١) ونص الحديث كما يلي: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ (ع): الْحَدِيثُ أَسْمَعُهُ مِنْكَ أَرْوِيهِ عَنْ أَبِيكَ أَوْ أَسْمَعُهُ مِنْ أَبِيكَ أَرْوِيهِ عَنْكَ؟ قَالَ: "**سَوَاءٌ إِلَّا أَنَّكَ تَرْوِيهِ عَنْ أَبِي أَحَبُّ إِلَيَّ**". وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع) لِجَمِيلٍ: "**مَا سَمِعْتَ مِنِّي فَارْوِهِ عَنْ أَبِي**".

(٢) لقد تم التعريف به في كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ حيدر علي قلمداران، الصفحة ٥٩ فما بعد.

أسس مذهب الوقف[1]. ونقل الكشي في رجاله رواياتٍ في ذمّه وأن حضرة الإمام الرضا (ع) قال بشأنه: «**إِنَّمَا أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ يَا عَلِيُّ أَشْبَاهُ الحَمِيرِ**»![2] والواقفة لا يعتقدون بإمامة أي من الأئمة بعد الإمام الكاظم بل يعتبرونهم كذّابين!

وينبغي أن نعلم أن «**البطائني**» كان وكيلاً مباشراً للإمام الكاظم (ع)، وكانت الأموال التي تؤدَّى للإمام تحت تصرّفه وتصرّف «**زياد بن مروان القندي**» و«**عثمان بن عيسى**». وطبقاً لما رواه الشيخ الطوسي في كتاب «**الغيبة**» اتفق أولئك الثلاثة بعد وفاة الإمام الكاظم (ع) على اختلاس أمواله ونكاحِ إمائه طَمَعَاً في مال الدنيا واتَّفقوا أن ينفقوا مقداراً من الأموال المذكورة لخداع الناس ولكي ينالوا تعاطف مؤيدي الإمام؛ لأنهم كانوا يريدون ألا يدفعوا أموال الإمام إلى ورثته بل يستفيدوا هم أنفسهم منها، لذا أنكروا وفاة الإمام الكاظم وقالوا لم يمت بل غاب وسيظهر في المستقبل!![3]

---

(١) انظر رجال النجاشي ص ٣٦ حيث وصفه بأنه **كان من وجوه الواقفة** وانظر الفهرست للطوسي ص ٩٦ ورجال العلامة الحلي ص ٩٧ حيث وصفه بأنه "**ضعيفٌ جداً**". (المُتَرْجِمُ)

(٢) رجال الكشي، طبع كربلاء، ٣٤٥، أو طبع مشهد، ص ٤٤٤ – ٤٤٥.

(٣) يمكن للقارئ الذي يُعمِل فكره جيداً أن يُدرِك من دراسة هذه الواقعة التاريخية أحد أهم العلل والعوامل التي تجعل بعض أتباع الأئمة ينكرون موتهم ويدّعون غيبتهم وظهورهم في المستقبل!

كما أن أمثال هذه الوقائع تثير في الذهن سؤالاً مفاده: لو كان ادّعاء الكُلينيّ وأمثاله بأن الأئمة يعلمون الغيب ويعرفون ما في ضمير العباد (كما ذكرنا في الصفحات السابقة نماذج للأحاديث التي تدل على هذا الادعاء) صادقاً، فلماذا قبل الإمام الكاظم (ع) أن يقترب منه ويصاحبه أمثال أولئك الأفراد الخائنين؟ ولماذا لم يقم بكشفه وفضحه كي لا يقع جماعة كثيرة من أصحابه في الحيرة والضلال؟! هل هناك مهمة أوجب على هداة البشر ومعلميهم أهم من إتمام الحجة وهداية الناس؟ لذا كان من الضروري أن يعرّف الإمام الكاظم بأولئك الأفراد ولا يقبلهم في حاشيته وأصحابه كي لا يثق بهم الناس ثم يُخدعوا، أو على الأقل كان من الأفضل أن يعرّف الناس قبل وفاته بحقيقة أمثال أولئك الأشخاص وأن يسحب أمواله من أيديهم كي لا يستولوا عليها، وإلا فإن لم يستفِد الإمام من علم الغيب في طريق هداية الناس ومنع الحيرة والضلال فما فائدة علمه بالغيب إذاً.

ثم لماذا لم يحتجّ حضرة الرضا (ع) بحديث لوح جابر وما يشبهه من أحاديث على منكري إمامته! (فتأمل جداً).

حضرة الرضا (ع) كما قلنا كذَّب البطائنيَّ وأعوانه. وينبغي أن نعلم أن إحدى عشر حديثاً من أحاديث الباب الفاضح رقم ١٦٥ من أبواب «**الكافي**» هي من مرويات هذا الرجل. وسنذكر هنا بضعة نماذج من أحاديثه:

١- عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ كَـ«الوشَّاء» الذي ادَّعى أن الإمام الرضا (ع) قال: "إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبْرَارَهَا وَفُجَّارَهَا"(١)، فكذلك روى عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ أن الإمام الصادق (ع) قال: "تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كُلَّ صَبَاحٍ، أَبْرَارُهَا وَفُجَّارُهَا، فَاحْذَرُوهَا، وَهُوَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى ﴿**اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ**﴾ [التوبة/ ١٠٥] وَسَكَتَ". [والمقصود من عبارة وسكت: أي ولم يقرأ الإمام كلمة: «**وَالمُؤمِنُونَ**» في تتمة الآية الكريمة، والتي يُقصَد منها الأئمة، نظراً للوضع الخاص لتلك الجلسة][٢].

الآن لنر هل لهذا الكلام الذي نسبه الراوي إلى الإمام الصادق عليه السلام حقيقة أم لا؟ لا أعتقد أن أي مسلم يسمح لنفسه بالتلاعب بمعاني آيات القرآن وحاشا الإمام الجليل أن يفعل ذلك. إن الآية المذكورة لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بعرض الأعمال على رسول الله ﷺ وعلى الأئمة. لو نظرتم إلى سياق الآية والآيات التي جاءت قبلها وبعدها للاحظتم بوضوح أن الآية تتعلق بالمنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، ثم لما رأوا النبيَّ والمجاهدين عادوا منتصرين من الجهاد جاء المنافقون ليعتذروا عن عدم خروجهم مع المسلمين. وقد قال الله تعالى بشأنهم في الآيات التي سبقت تلك الآية: ﴿ **رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٩٣ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ...**﴾ [التوبة/ ٩٣-٩٤]، أي بدلاً من أن تأتوا بالأعذار الآن وتتحجَّجوا بحجج واهية لكي نعفو عنكم ونقبل منكم، الأفضل لكم أن تعملوا، فإذا شاركتم عملياً في الجهاد الآتي وفي سائر الخدمات الدينية والإسلامية وأصلحتم عملياً تخلُّفَكُم بلا وجه حق عن الخروج مع النبيِّ والمؤمنين للجهاد وعوَّضْتُم عنه، فبالطبع سيرى الله ونبيه والمؤمنون أعمالكم،

---

(١) راجعوا صفحة ١٥٥ من هذا الكتاب.

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢١٩. الحاشية رقم ٥.

وسيتبيَّن لهم صدقكم، وإلا فإن مجرد الادّعاء والاعتذار اللفظي لا يثبت شيئاً. ثم قسَّمَ اللهُ تعالى في الآيات التالية الناسَ إلى عدَّة مجموعات:

المجموعة الأولى: الأعراب (أي العرب البدو الذين يسكنون البادية) الذين هم من أهل النفاق ويعتبرون الزكاة المفروضة عليهم إتاوة وغرامة.

المجموعة الثانية: الأعراب البدو الذين يؤمنون بالله وباليوم الآخر خلافاً للنمط الأول.

المجموعة الثالثة: السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ.

المجموعة الرابعة: جماعة من البدو المحيطين بالمدينة الذين وصفهم الله بقوله: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾ [التوبة/ ١٠١]. ولو كانت أعمال العباد تُعْرَضُ على النبيِّ ﷺ لَعَلِمَ بنفاق هؤلاء.

المجموعة الخامسة: الذين اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ وخَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا.

ثم قال تعالى بعد ذلك في الآية ١٠٥: ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ [التوبة/ ١٠٥].

لاحظوا أن مرجع ضمير الجمع المخاطَب المُذكَّر في كلمات: **لَا تَعْتَذِرُوا، وَلَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ، أَخْبَارِكُمْ، عَمَلَكُمْ**، في الآيات هو المنافقون، أي أن الآية تقول إن الله ورسوله، وحتى المؤمنين، سيشاهدون أعمالكم أيّها المنافقون، لاسيما أن حرف الاستقبال في قوله: **فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** يدل بشكل واضح تماماً على مراد الآية، ذلك أن الله تعالى عالم بأعمال العباد وناظر وشاهد لها على الدوام والعلم الإلهي لا يتقيّد بزمان فلا يصح بشأنه القول بأنه سيطلع في المستقبل على حقيقة ما، أو أن علم الله –نعوذ بالله– سوف يزداد. أضف إلى ذلك أن عطف «**الْمُؤْمِنُونَ**» على الله ورسوله يبين أن عمل المخاطبين سيكون مشهوداً حتى منْ قِبَلِ المؤمنين وأن مشاهدة الأعمال لا تختصُّ بالنبيِّ الأكرم ﷺ.

فإذا عرفت ذلك فإننا نسأل: هل يعتقد الكُلَيْنِيّ ورواته أن أعمال كل إنسان تعرض على المؤمنين أيضاً؟!

ألا يعلم الكُلَيْنِيّ أن الأمر الذي يصدق على جميع المؤمنين لا يكون فيه امتياز خاصٌّ للنبيّ والأئمة؟

ألا يَعتَبِرُ الكُلَيْنِيُّ أن الله الكريم «**ستَّارٌ للعيوب**»؟! والقرآن الكريم يقول: ﴿**وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا**﴾ [الإسراء/ ١٧]، فما الحاجة إذَنْ إلى اطِّلاع النبيِّ والأئمَّة على أعمال العباد!

إذا كان النبيُّ مُطَّلعاً على أعمال جميع الناس حسب قول الكُلَيْنِيّ ورواته فلماذا يقول تعالى: ﴿**يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**﴾ [المائدة/ ١٠٩]، لو كان لِعَرْضِ أعمالِ العبادِ على النبيِّ حقيقةٌ لَعَلِمَ بحالهم وبما أجابوا به الأنبياء ولم يقل لا علم لي! كذلك يقول النبيُّ في القرآن: ﴿**وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**﴾ [الأنعام/ ٥٠]، ويقول الله تعالى كذلك: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۝٢٠٤ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ**﴾ [البقرة/ ٢٠٤-٢٠٥]، ولو كانت أعمال العباد تُعرض على النبيِّ لما تعجَّب قطعاً من قول أمثال هؤلاء الذين أشارت إليهم الآية ولما أعجبه قولهم.

ثم مرجع ضمير الجمع المذكَّر المخاطَب -كما قلنا- هو المنافقون الذين كانوا يأتون إلى رسولالله ﷺ وَيُقَدِّمون أعذارهم. وليس الخطاب موجَّهاً إلى المؤمنين المعاصرين للنبيِّ أو المؤمنين الذين سيأتون في المستقبل، ولم يقل الله أبداً للمؤمنين: اعملوا فإن عملكم بعد وفاتكم سيُعرَض على رسول الله وعلى الأئمة بعد وفاتهم في عالم البرزخ!! لاحظوا كيف تلاعبوا بمعاني آيات الله؟!

علاوة على ذلك، قال عليٌّ (ع) في «نهج البلاغة» عن الله تعالى: «**لا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ**» (خطبة ١٧٨)، وقال «**لا يَشْغَلُهُ سائِلٌ**» (خطبة ١٨٢)، وقال أيضاً «**لا يُلْهِيهِ صَوْتٌ عَنْ صَوْتٍ**» (الخطبة ١٩٥).

إذن، القدرةُ على معرفة أمور كثيرة ومتعددة في زمن واحد، صفةٌ من صفات الله تعالى ، ولا شك أن غير الله، بما في ذلك الأنبياء والأئمة، لا يملكون مثل هذه الصفة سواءً في حياتهم أم بعد مماتهم، فكيف يمكن أن تُعرَض أعمال العباد (افرضوا مثلاً سكان إيران والعراق ولبنان و.....)

في اليوم والليلة على النبيِّ والإمام وكيف سينتَبِهُ النبيُّ إلى كل فرد منهم وسيطّلع على أعمالهم الصالحة والسيئة فرداً فرداً؟!!

ثم إنه لما كان حساب العباد وجزاؤهم بيد الله وحده (الأنعام/ ٥٢، والشعراء/ ١١٣، والغاشية/ ٢٥-٢٦) فما فائدة أن يعلم النبيُّ والإمامُ كم من آلاف الأكاذيب قالها الناس اليوم في إيران مثلاً، أو كم من الخرافات باسم الدين عُرِضَت على الناس على منابر المدينة الفلانية، أو كم من حقوق الناس الشرعية انتُهِكَت أو كم من الرشاوى أُعطِيَت و........؟! نعوذ بالله من هذه الخرافات.

٢ – لم يأنف البطائنيُّ أيضاً من رواية خبر يدل على تحريف القرآن، ففي الرواية ٨ من الباب ١٦٥ الفاضح من أبواب الكافي نسب «عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ» إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله إن الآية ٧١ من سورة الأحزاب نزلت كما يلي: (وَ مَنْ يُطِعِ اللهَ وَ رَسُولَهُ فِي وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَ وَلَايَةِ الْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظِيماً هَكَذَا نَزَلَت)!!.

وينبغي أن نقول من الواضح أن الراوي لم يكن يعتقد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/ ٩].

٣ – في الرواية ٣٥ من هذا الباب ذاته ينسب البطائني إلى الإمام الباقر (ع) قوله في تفسير آية ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم/ ٣٠] قال: "هي الولاية"[1]. يعني ما يشبه كلام المسيحيين الذين يقولون إن الدين هو محبة حضرة عيسى (ع).

٤ – ويروي هذا الشخص ذاته في الباب ١٦٨ من الكافي الحديث رقم ١٣ الذي يقول فيه: "سَأَلَ أَبُو بَصِيرٍ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) وَأَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ كَمْ عُرِجَ بِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم؟ فَقَالَ: مَرَّتَيْنِ فَأَوْقَفَهُ جَبْرَئِيلُ مَوْقِفاً فَقَالَ لَهُ: مَكَانَكَ يَا مُحَمَّدُ فَلَقَدْ وَقَفْتَ مَوْقِفاً مَا وَقَفَهُ مَلَكٌ قَطُّ وَلَا نَبِيٌّ، **إِنَّ رَبَّكَ يُصَلِّي**!!....."[2].

هنا يجب أن نسأل البطائني إلى من يصلّي الله؟ هل الله تعالى يمارس العبادة أيضاً؟! هل عرف

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤١٩.

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٤٢.

هؤلاء الرواة الله تعالى حتى اخترعوا له صفة العبادة؟ هل يدري هؤلاء الرواة معنى العبادة والهدف منها؟ والأعجب من ذلك أن القرآن لم يقل إن الرسول الأكرم ﷺ رأى الله تعالى بل قال إنه رأى من آيات ربه الكبرى. إضافة إلى ذلك فإن جملة: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم/ ٩] تتعلق بالمسافة بين جبريل ومحمد ﷺ لا بين النبيّ والله تعالى.

لكن الراوي لم يفهم الآية وجعل المسافة المذكورة في الآية بين النبيِّ وبين الله - عزَّ ذِكْرُهُ -، فأثبتَ لِـلَّهِ المكان والعياذ بالله!! وَزَعَمَ أن الله تعالى سأل نبيّه من هذه المسافة القريبة جداً (!!) فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَنْ لِأُمَّتِكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ. فَقَالَ الله تعالى: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ!

لقد أراد هذا الراوي أن يثبت ولاية أمير المؤمنين فنسب إلى الله تعالى ممارسة العبادة وأثبت له مكاناً وَحَيِّزاً - سبحانه وتعالى.

نعم، نذكّر هنا أن الحديث ٢٧ من هذا الباب ذاته [أي الباب ١٦٨] الذي أوردنا متنه في الصفحة ١٦٢ من كتابنا الحاضر، [الذي يزعم أن النَّبِيَّ ﷺ رَضَعَ أَيَّاماً مِنْ ثَدْيِ أَبِي طَالِبٍ!!] هو من رواية البطائني هذا أيضاً.

٥ - وروى البطائني ذاته حديثاً قال فيه:

"خرج أبو الحسن موسى (أي حضرة الإمام الكاظم (ع)) في بعض الأيام من المدينة إلى ضيعة له خارجة عنها فصحبتُهُ أنا وكان راكباً بغلة وأنا على حمار لي فلما صرنا في بعض الطريق اعترضنا أسدٌ فأحجمتُ خوفاً وأقدم أبو الحسن موسى (ع) غير مكترث به فرأيت الأسدَ يتذلَّلُ لأبي الحسن (ع) وَيُهَمْهِمُ. فوقف له أبو الحسن (ع) كالمصغي إلى همهمته و وضع الأسد يده على كفل بغلته وقد همتني نفسي من ذلك وخفت خوفاً عظيماً ثم تنحى الأسد إلى جانب الطريق وحوَّل أبو الحسن وجهه إلى القبلة وجعل يدعو ويُحرِّكُ شفتيه بما لم أفهمه! ثم أومأ إلى الأسد بيده أن امض فهَمْهَمَ الأسد همهمةً طويلةً وأبو الحسن يقول: آمين آمين وانصرف الأسد حتى غاب من بين أعيننا، ومضى أبو الحسن (ع) لوجهه واتبعته فلما بعدنا عن الموضع لحقته فقلت له: جُعلت فداك! ما شأن هذا الأسد؟ فلقد خفته والله عليك وعجبت من شأنه معك؟! فقال لي أبو الحسن: إنه خرج إلي يشكو عسر الولادة على لبوءته و سألني أن أسأل الله أن يفرج عنها ففعلت

ذلك وألقي في روعي أنها تلد ذكراً له فخبرته بذلك. فقال لي: امضِ في حفظ الله فلا سلط الله عليك ولا على ذريتك ولا على أحد من شيعتك شيئاً من السباع فقلت آمين!"[1].

أقول: لو سألنا من أين عرف الأسدُ الإمامَ؟ لعل الجواب أنه قرأ حديث لوح جابر[2]!

بما أننا عرّفنا هنا - إلى حد ما — بابن أبي حمزة البطائني فمن المناسب أن نعرّف أيضاً برفيقه «**عثمان بن عيسى**» لأنه كما قيل «**المرء على دين خليله**».

[بيان حال «عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

جاء في كتاب الرجال أنَّ «**عُثْمَانَ بْنَ عِيسَى**» كان من أتباع مذهب الواقفة.

ولما طالَب الإمامُ الرضا (ع) بعد وفاة أبيه الكاظم «**عُثْمَانَ بنَ عِيسَى**» أن يسلّمه ميراث أبيه الكاظم، كتب «**عُثْمَانُ بنُ عِيسَى**» إليه يقول: "إنَّ أَبَاكَ لَمْ يَمُتْ! [بل غاب] قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ الإمام الرضا: أَنَّ أَبِي قَدْ مَاتَ وقَدِ اقْتَسَمْنَا مِيرَاثَهُ وقَدْ صَحَّتِ الأَخْبَارُ بِمَوْتِهِ واحْتَجَّ عَلَيْهِ فِيهِ. قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ «عُثْمَانُ بنُ عِيسَى»: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبُوكَ مَاتَ فَلَيْسَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ! وإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ عَلَى مَا تَحْكِي فَلَمْ يَأْمُرْنِي بِدَفْعِ شَيْءٍ إِلَيْكَ وقَدْ أَعْتَقْتُ الجَوَارِيَ!!!"[3].

ومن الطريف أن الكُلَيْنِيّ يروي عنه الحديث ٢٠ من الباب ١٨٣ وأنه قال إن الإمامين الباقر والصادق قالا: "**نَحْنُ اثْنَا عَشَرَ مُحَدَّثاً**"[4].

---

(١) الشيخ المفيد، **الإرشاد**، بيروت، دار المفيد، ج ٢، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) للاطلاع على نقد حديث لوح جابر راجعوا الصفحة ٢٦٢ من كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتحاد] للأستاذ قلمداران.

(٣) انظر الممقاني، **تنقيح المقال**، ج٢، ص٢٤٧. وانظر مثلاً قول النجاشي في رجاله (ص ٣٠٠) عنه: "٨١٧- عثمان بن عيسى أبو عمرو العامري الكلابي ... كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المُسْتَبِدِّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام". انتهى.

وجاء في «علل الشرائع» للشيخ الصدوق وفي «رجال الكشّي» (ص٣٩٧) بإسنادهما: "عن يونس بن عبد الرحمن قال مات أبو الحسن (ع) وليس من قوامه أحدٌ إلا وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار..". انتهى. (المُتَرْجِمُ)

(٤) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

هذا في حين أنَّ «عُثْمَانَ بْنَ عِيسَى» كان سَبْعِيّاً (أي يؤمن بسبعة أئمة فقط)! فالغريب كيف يروي شخص حديث الاثنا عشر إماماً مع أنه هو نفسه لا يقبل بهذا الحديث ويعتقد بسبعة أئمة فقط، أما الكُلَيْنِيّ وأحبابُهُ فيقبلون بمضمون هذا الحديث؟ وقد روى «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» هذا الحديث عن «سَمَاعَةَ» الذي كان واقفي المذهب أيضاً!

وروى «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» هذا عن «سَمَاعَةَ» الواقفيِّ حديثاً آخر أيضاً زعم فيه أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) إِذَا أَكَلَ الرُّمَّانَ بَسَطَ تَحْتَهُ مِنْدِيلًا فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهِ حَبَّاتٍ مِنَ الْجَنَّةِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَمَنْ سِوَاهُمْ يَأْكُلُونَهُ؟! فَقَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعَثَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِ مَلَكاً فَانْتَزَعَهَا مِنْهُ لِكَيْلَا يَأْكُلَهَا !!؟ "[(1)].

أقول: هل هذه هي معارف الإسلام الرفيعة التي نريد أن ننشرها في الدنيا ونعرّفها للبشرية؟! ولقد سمعتُ أنهم ترجموا كتاب الكافي إلى الإنجليزية وحقاً إنه لمن دواعي القلق لو حدث أن اعتبر أهل الدنيا مثل هذه الخرافات المضحكة جزءاً من ثقافة الإسلام وتعاليمه!

[عودٌ إلى نقد روايات كتاب فضل العلم في المجلد الأول من الكافي]

الحديث ٦ و ٧و ١٥ – طبقاً لاعتراف المجلسي: الحديث السادس مرسَل والسابع ضعيف والخامس عشر مجهول. بالطبع لا بد أن ننتبه إلى أن وجود «أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، الذي يُعَدُّ من الرواة الذين يروون كثيراً من الخرافات والأباطيل، في سند الحديث ١٥ يوجب ضعفه أيضاً. وهو راوي الحديث ٧ كذلك.

واستناداً إلى أن موضوع متون الأحاديث الثلاثة مرتبط ببعضه نوعاً ما، سنقوم بتمحيص متونها مجتمعة. لكن قبل ذلك من المفيد أن أنقل هنا كلاماً ذكره الأستاذ **محمد باقر البهبودي** حول وضع الحديث وتزويره، قال:

"الدسُّ والتزوير: فتارةً كانوا (أي وضّاعو الحديث) يأخذون أصلاً معروفاً أو كتاباً

---

(١) **فروع الكافي**، ج ٦، ص ٣٥٣، حديث ٧. وللاطلاع على المزيد من أحاديث «عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى» هذا راجعوا الصفحتين ٧٦ و٧٧ من كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي: زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، و**أصول الكافي**، ج ٢، ص ٤١٠، الحديث رقم ٤.

مشهوراً وينتسخون منه نسخاً عديدةً ويدسّون في خلالها أحاديث من موضوعاتهم، أو يحرّفون كلماتها طبقاً لأهوائهم، وبعد إتمام النسخة، يسجلون على ظهرها: «قُرئ على فلان في الهر الفلاني بمحضرٍ من أصحابه». ثم يفرّقون هذه النسخ المدسوس فيها في دور الوراقين أو يجعلونها في متناول الضعفاء من المحدِّثين. وتارةً كانوا يختلقون صحيفةً كاملةً فيها الغلوّ والأكاذيب ويكتبون على ظهرها «أصل فلان»، و «كتاب فلان» ثم يدسّون هذه النسخ المُفْتَعَلَة في كتب الوراقين، أو يبيعونها بأيدي الصبيان والعجائز الأميين كأنها موروثة من أكابر المحدِّثين"[١].

ثم قال بعد ذلك:

"سياسة التنفيذ: وتنفيذاً لمكائدهم وترويجاً لأكاذيبهم، زوّروا أحاديث في جواز الأخذ عن النسخ من دون تحقيق وتبيّن، واختلقوا روايات تجوِّز الرواية عن الغلاة والكذابين من دون تحرُّج، فانخدع بهذه المكيدة، وهي أخبث المكائد، جماعة من المشايخ الساذجين والرواة المغفَّلين فأوردوا تلك الأكاذيب المزوَّرة في مؤلفاتهم واجتهدوا في نشر تُرَّهاتهم وأساطيرهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً".[٢]

استناداً إلى ما ذُكِرَ أعلاه يمكننا أن ندرك علَّة وجود أحاديث من قبيل الحديث ٦ و ٧ و ١٥ في كتب أحاديثنا!

والنقطة التي تسترعي الانتباه والتأمل في الحديث ٦[٣] أنه استناداً إلى ما صرَّح به الإمام الرضا (ع) في أحاديث أخرى من أن مخالفينا وضعوا علينا أحاديث[٤] وأنهم أدخلوا في بعض كتب أصحابنا أحاديث موضوعة وغير صحيحة[٥]، وما يلزم من ذلك من عدم جواز الثقة بكل

---

(١) الشيخ محمد باقر البهبودي، معرفة الحديث، ص ٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٣) نص الحديث رقم ٦ في هذا الباب هو: **"قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع): الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِينِي الْكِتَابَ وَلَا يَقُولُ ارْوِهِ عَنِّي يَجُوزُ لِي أَنْ أَرْوِيَهُ عَنْهُ؟ قَالَ فَقَالَ: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَهُ فَارْوِهِ عَنْهُ !"**. (المُتَرْجِمُ)

(٤) يُراجَع كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي: زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، ص ١٥٥.

(٥) يراجع الصفحة ٣٦ من الكتاب الحالي، و **رجال الكشي**، ص ١٩٥ فما بعد.

كتاب، و رغم أن الراوي صرَّح في هذه الرواية أن الذي أعطاه الكتاب لم يقل له اروِ عنّي[1]، بالنظر إلى ذلك هل يجوز أن يروي الراوي ذلك الكتاب عنه؟

والمُلاحَظ – في الحديث – أن الإمام لا يقول للراوي: اروِ عنه بشرط أن تكون الأحاديث المروية في الكتاب صحيحة أو لم يَقُلْ له - على الأقل- تأكَّد في البداية من أن هذ الكتاب لم يتعرَّض إلى الوضع والدسّ، فإذا تأكّدتَ من ذلك فاروِ عنه، أو لم يَقُلْ له: تأكَّد أولاً من أن من أعطاك الكتاب ليس شخصاً بسيطاً ساذجاً قليل المعرفة يُصَدِّق كلَّ ما يسمعه ويدوِّنه في كتابه، فإذا تأكَّدْتَ من ذلك فاروِ من كتابه، بل كل ما قاله له هو: "**إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَهُ فَارْوِهِ عَنْهُ!**"، هذا فحسب؟!!

في الحديث ١٥ أيضاً افتروا كلاماً مشابهاً فنسبوا إلى الإمام الجواد (ع) قوله عندما سُئِلَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ مَشَايِخَنَا رَوَوْا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ عليهما السلام وَكَانَتِ التَّقِيَّةُ شَدِيدَةً فَكَتَمُوا كُتُبَهُمْ وَلَمْ تُرْوَ عَنْهُمْ فَلَمَّا مَاتُوا صَارَتِ الْكُتُبُ إِلَيْنَا؟؟! فَقَالَ الإمام الجواد (ع): **حَدِّثُوا بِهَا فَإِنَّهَا حَقٌّ!**

أي أن الإمام قال: حدِّثوا عن الكتب المذكورة فهي حق وصحيحة – هكذا دون أي قيد أو شرط!! -.

إن هذه الأحاديث – كما مرَّ معنا – إنما وُضِعَت لتبرير رواية الخرافات وتجويز نشر الأخبار الموضوعة والمفتراة بين الناس، كي لا يمعن الناس النظر في متون الأحاديث ولا يتأملوا مضمونها بدقة، بل يرووا كلَّما يجدونه من روايات اعتماداً على أن الإمام أجاز لهم الرواية، وينشرونها بين الناس دون أن يشعروا بالمسؤولية الخطيرة تجاه ما يفعلونه!

لكن هذه الأحاديث وأمثالها تخالف تماماً أحاديث أخرى تنص على أن كتب الإمامين الباقر والصادق – عليهما السلام- عُرِضَت على الإمام الرضا (ع) فأنكر منها أحاديث كثيرةً أن تكون من أحاديث جدِّه حضرة الصادق (ع) وقال: "إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله الصادق (ع). لعن الله أبا الخطاب وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في

---

(١) وسبب ذلك – احتمالاً – هو أن صاحب الكتاب نفسه لم يكن مُطْمَئِنّاً إلى صحَّة كلِّ ما فيه.

كتب أصحاب أبي عبد الله الصادق (ع)"[١].

وفي الحديث رقم ٧ أُدُّعي أنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَالَ: **"إِذَا حَدَّثْتُمْ بِحَدِيثٍ فَأَسْنِدُوهُ إِلَى الَّذِي حَدَّثَكُمْ فَإِنْ كَانَ حَقّاً فَلَكُمْ وَإِنْ كَانَ كَذِباً فَعَلَيْهِ!!"**.

لاحظوا أنه لا حاجة - استناداً إلى هذا الحديث - إلى أن يتأمل الراوي كثيراً فيما يسمعه، بل يكفيه أن يسند الكلام إلى قائله، فيكون الإثم على عاتق قائل الكلام!!

الحقيقة إن كثيراً من الشائعات الخاطئة إنما تنتشر بين الناس بسبب مثل هذا النمط من التفكير. أما المسلم فيجب عليه أن يتأمل فيما يسمعه ويفكر فيه ويتأكد من صحته قبل أن يقوم بنشره وإشاعته وإلا لكان إثم نشر مثل هذا الخبر الكاذب على مسؤوليته.

ولاريب أن الإمام لا يمكن أن يقول مثل ذلك الكلام. وقد رُوِيَ عَنِ النبيِّ الأكرم (ص) أنه قال: **"مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"**[٢]. (الكاذب الأول هو الذي وضع الحديث والكاذب الآخر من نقله للآخرين). وقال أيضاً: **"اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"**. وقال أيضاً: **"كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"**[٣].

ومن الواضح أن نتيجة العمل بهذه الأحاديث التأمل والتدقيق فيما يسمعه الإنسان، [وأن لا يرويه إلا بعد التأكد من صدقه وصحة نسبته إلى صاحبه].

هذا وقد روى الحديث رقم ٧: «النوفليُّ» وهو من الضعفاء، وحسب قول الأستاذ البهبودي فإن ما يشبه هذا الحديث موجود في كتب أهل السنة برواية شخص غير موثوق يدعى «مسعد بن صدقة»، وراوٍ كذَّابٍ يُدعَى «جعفر بن الزبير»[٤].

← **الحديث ١٢**- حديث مرفوع أو ضعيف طبقاً لكلام المجلسي. لكن متن هذا الحديث

---

(١) يُراجع **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص ١٩٥ فما بعد [أو طبع مشهد، ص ٢٢٤ فما بعد].

(٢) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج٢، ص١٦١.

(٣) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج٢، ص١٥٩.

(٤) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، ص٤٦.

يتضمن نوعاً من التوصية بالصدق والدقة والأمانة في نقل الأخبار وهذا أمر لا يخالف تعاليم الإسلام بل ينسجم معها.

← **الحديث ١٤** – حديثٌ ضعيفٌ حسب قول المَجْلِسِيّ.

١٩ ـ باب التقليد

جاء في هذا الباب ثلاثة أحاديث؛ ذكر البهبودي الحديث الأول والثالث منها في كتابه **صحيح الكافي**. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث الأول مجهولاً أو حسناً، والحديث الثالث مجهولاً، إلا أنه اعتبره في مرتبة الصحيح. أما الحديث الثاني فقد اعتبره كلا محمد باقر المجلسي ومحمد باقر البهبودي غير صحيح.

← **الحديث ١و٣** – حديثٌ توحيديٌّ تماماً ويتفق مع القرآن وممتاز جداً.

وسنذكر هنا ترجمَته:

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ الإمام الصادق عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ**﴾ [التوبة: ٣١]، فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ مَا دَعَوْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ دَعَوْهُمْ مَا أَجَابُوهُمْ وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ حَرَاماً وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالًا فَعَبَدُوهُمْ [باتِّباعهم لهم] مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ![١]

وعَنْ الإمام الصادق عليه السلام قَالَ: "مَنْ أَطَاعَ رَجُلًا فِي مَعْصِيَةٍ فَقَدْ عَبَدَهُ"[٢].

وَعَنْ الإمام الصادق عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿**وَ ما يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَ هُمْ مُشْرِكُونَ**﴾؟ قَالَ: "يُطِيعُ الشَّيْطَانَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، فَيُشْرِكُ"[٣].

و المَجْلِسِيّ ذاته يقول أيضاً:

"لعلَّك تظن أن ما تضمنه هذا الحديث من أن الطاعة لأهل المعاصي عبادة لهم جار على

---

(١) أورد الكُلَيْنِيّ هذا الحديث مرة ثانية في المجلد الثاني من **أصول الكافي**، ص ٣٩٨، الحديث ٧ من باب الشرك. وراجعوا أيضًا **صحيح الكافي** للأستاذ البهبودي، حديث ٢٣ و ٤٠٩.

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٣٩٨.

(٣) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٣٩٧. حديث ٣.

ضرب من التجوُّز لا الحقيقة، وليس كذلك بل هو حقيقة؛ فإن العبادة ليست إلا الخضوع والتذلُّل والطاعة والانقياد ولهذا جعل سبحانه اتباع الهوى والانقياد إليه عبادة للهوى فقال: ﴿**أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلهَهُ هَواهُ**﴾ [الجاثية: ٢٣] وجعل طاعة الشيطان عبادة له فقال تعالى: ﴿**أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يا بَنِي آدَمَ أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطانَ**﴾ [يس: ٦٠]."[١].

يتبيَّن من قول الإمام الصادق عليه السلام - كما تلاحظون - أن عبادة الناس لأحبارهم ورهبانهم كانت قبولهم الأعمى لكلامهم دون طلب الدليل منهم، فبهذا عبدوهم وهم لا يشعرون، أي أن قبولهم لأحكام الأحبار والرهبان دون طلب الدليل عليها ومستندها هو بحد ذاته عبادة لهم! (فتأمل جداً).

وحتى في «**الكافي**» نفسه رُوِيَ أن الإمام الباقر (ع) قال: "**إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللهِ...**"[٢]. أي أن الأئمة كانوا ينتظرون أن يطلب منهم الناس الدليل الشرعي على ما يفتونهم به. ولكن للأسف فإن مُعَمَّمِينا (أي المشايخ) عوَّدوا الناس على الطاعة العمياء، كما نجد في زماننا أن الناس يقبلون كل ما يقوله العلماء - رغم أنهم يرون أن العلماءَ مختلفون فيما بينهم- دون أن يطلبوا منهم دليلاً، بل يعتمدون فقط على أن آية الله الفلاني قال ذلك. إن هذا النمط من التفكير أوقع في حياة الناس خسائر كبيرة لا تُعَوَّض، فمثلاً رغم أن القرآن يوصينا أن نجنح - أي نميل - إلى السِلْم إذا مال العدوُّ إليه ورضي به وأن لا نتحجَّج بأن العدو يريد خداعنا (الأنفال/ ٦١ و٦٢)، لكن لما أصر أحد العلماء في الحرب العراقية الإيرانية على رفض السلام ومواصلة القتال دون ذكر دليله الشرعي وطبَّق رقابةً شديدةً على الآراء المخالفة له، وقمع كُلَّ رأي مخالف، ولم يسمح لعباد الله أن يطَّلعوا على آراء بقية العلماء، فأطاعه الناس دون مطالبته بالدليل، أدت هذه السُنَّة الخاطئة والعادة غير الإسلامية إلى إراقة دماء كثير من المسلمين وإصابة كثير منهم بعاهات دائمة كما أدت إلى خسائر مادية بالغة لَحِقَت ببيت مال المسلمين، ولم يسأل أحد (في الواقع لم يَدَعُوهم أن يسألوا) بأي مجوز شرعي لم تقبلوا اقتراح السلم وواصلتم الحرب؟ وكانت نتيجة ذلك أن حل بالمسلمين ما حذَّر القرآن الكريم المسلمين منه من قبل، حين قال

---

(١) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٧٠، ص ١٣.

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٦٠، حديث ٥.

﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾ [محمد/ ٣٥]، إذْ اضطروا إلى قبول الصلح والسلام في وقت غير مناسب. فهذا مثال من الأمثلة البارزة على العبادة التي حرَّم الله أن تُؤدَّى إلى غيره، والمثال الآخر تحريم الأسماك التي لا فلس لها، إذْ لم يسأل أحد بأي مجوز شرعيٍّ حرَّمْتُم هذه الأسماك مع أن القرآن الكريم يقول: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ [المائدة / ٩٦]. ولم يقل أحد: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس/ ٥٩]، كما لم يعترض أحد بقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل/ ١١٦]، بل أطاع الناس ذلك الحكم دون طلب الدليل الشرعي المتقن عليه[١]. في الحقيقة، إن من مفاخر الإسلام العزيز العظيمة اعتباره الطاعة العمياء دون سؤال ودون دليل عبادةً وتحريمه أداءَ هذه العبادة لغير الله، فلا تجوز مثل هذه الطاعة المطلقة إلا للأوامر الإلهية التي أُبلغت للناس بواسطة نبيٍّ الله. **وَالْحَمْدُ لِـلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.**

وقد جاءت في هذا الموضوع أحاديث في كتاب **وسائل الشيعة** أيضاً نذكرها فيما يلي:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام عن الآية ٣١ من سورة التوبة: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَ رُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾؟ قَالَ: وَاللهِ مَا صَلَّوْا لَهُمْ وَلَا صَامُوا وَلَكِنْ أَطَاعُوهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ"[٢].

٢- وَقَالَ أيضاً: **"لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَ الأحبار والرهبان وَلَكِنْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ أَشْيَاءَ اسْتَحَلُّوهَا وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَرَّمُوهَا"**[٣].

---

(١) بالطبع لما رأى الفقهاء بعد الثورة أن هذا الحكم الخرافي سيسبب أضراراً ماليةً كبيرةً استثنوا الأسماك التي تحتوي على زيت الخاويار بحجة أنهم رأوا فلساً قرب ذنبها!! فأخرجوا أسماك الخاويار من حرمة الأسماك التي لا فلس لها.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، طبعة قم بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث [٢٩ مجلداً]، ج ٢٧، ص ١٣٣ . (المُتَرْجِمُ)

(٣) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، الطبعة القديمة، ج١٨، ص ٩٦ – ٩٧، الحديثان ٢٥ و ٢٩.

٢٠- بَابُ الْبِدَعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَايِيسِ

يشتمل هذا الباب على ٢٢ حديثاً؛ اعتبر الأستاذ البهبودي الأحاديث: ١، ٩، ١١، ١٢، ١٥ و ١٦ منها فقط صحيحةً. واعتبر المَجْلِسِيّ خمسة أحاديث منها صحيحةً أو في منزلة الصحيح وهي الأحاديث: ١، ٥، ١٥، ١٩، و ٢٠.

← **الحديث ١** – كما ذكرنا من قبل لا يمكننا أن نثق بأحاديث رواةٍ من أمثال «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» و«الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ» و«ابْنِ فَضَّالٍ» الذين يروون الخرافات، وأن ننسب رواياتهم إلى أئمة الدين. إلا أن متن هذا الحديث – على أي حال - لا يخالف القرآن الكريم ولا الوقائع الموجودة[١]. وبالطبع، نحن نرى أن الشيعة لم يعتنوا بهذا الحديث ولا بسائر الأحاديث الصحيحة التي يشابه مضمونها مضمون هذا الحديث. إن هذه الأحاديث تقول إن الآراء والأحكام الجديدة التي أُدخلت في الإسلام باسم الدين تخالف كتاب الله وتسبّب الفتنة والتفرقة بين المسلمين، ولكن الشيعة أتوا بعشرات البدع في الدين مثل قولهم بوجوب التقليد واتِّباع الظنّ وزيارة قبور أئمة الدين والتكلُّم مع الأموات والتملُّق والتزلُّف إليهم والنياحة ولطم الصدور وضرب الرؤوس بالسيوف، وهم يدَّعون أنهم أتباع أمير المؤمنين علي ، ولكنهم يعملون بما يخالف هذا الحديث!

← **الحديث ٢** – سنده ضعيف و مرفوع، ولكن متنه - في نظرنا - صحيحٌ وموافقٌ للقرآن[٢]. وقد كنت منذ أوساط عمري وحتى اليوم أعمل من كل قلبي بهذا الحديث وأرد في كتبي ودروسي البدعَ والخرافات المذهبيةَ وأؤكّد وأصرّ على أن لا تُنسَب الأمور الخرافية إلى الإسلام وتحسَب عليه. ولكن أتباع الكُلَيْنِيّ ومقلديه تركوا هذا الحديث كما جَوَّزَ كثيرٌ من علماء

---

(١) متن الحديث: "عَنْ الإمام الباقر (ع) قَالَ: خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ(ع) النَّاسَ فَقَالَ: **أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا بَدْءُ وُقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءٌ تُتَّبَعُ وَأَحْكَامٌ تُبْتَدَعُ، يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ اللهِ يَتَوَلَّى فِيهَا رِجَالٌ رِجَالاً، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ لَمْ يَخْفَ عَلَى ذِي حِجًى وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ لَمْ يَكُنِ اخْتِلَافٌ وَلَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِغْثٌ وَمِنْ هَذَا ضِغْثٌ فَيُمْزَجَانِ فَيَجِيئَانِ مَعاً فَهُنَالِكَ اسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ وَنَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللهِ الْحُسْنَى**". (المُتَرْجِمُ)

(٢) متن الحديث: "إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدَعُ فِي أُمَّتِي فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ".

الشيعة -إما بكلامهم أو بسكوتهم في مواجهة البدع والخرافات- كثيراً من الأمور الخاطئة وتركوا العوام يسبحون في الخرافات والبدع!

← **الحديث ٣** – سنده ضعيفٌ ومرفوعٌ، ولكن متنه لا بأس به[1]. هذا رغم أن علماءنا تجاهلوا هذا الحديث أيضاً وأساؤوا إلى الإسلام بما أدخلوه فيه من بدع وخرافات. وتجد كثيراً منهم يُعَظِّمُون فلاسفة اليونان ومخترعي العرفان والتصوُّف الذين لوثوا دين الإسلام، ويُجِلُّونهم.

← **الحديث ٤** – سنده ضعيفٌ ومرفوعٌ، ولكن متنه الذي يقول: "أَبَى اللهُ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ بِالتَّوْبَةِ!"، لا يتَّفِقُ مع القرآن في نظرنا. لأن الله تعالى قال: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء/ ٤٨]، وقال: ﴿**إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ [الزمر/ ٥٣]. وبالطَّبع يمكن أن نقول إن معنى الحديث أن الله لا يُوَفِّقُ صاحب البدعة إلى التوبة. رغم أن هذا التأويل بعيد.

← **الحديث ٥** – رغم أن رواته أشخاص من أمثال «الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ» وَ«مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ» الذين يروون الخرافات، إلا أن المَجْلِسِيّ اعتبره صحيحاً!

أما متن الحديث فهو مخالفٌ للواقع أيضاً إذ يقول: "إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بِدْعَةٍ تَكُونُ مِنْ بَعْدِي يُكَادُ بِهَا الْإِيمَانُ، وَلِيّاً مِنْ أَهْلِ بَيْتِي مُوَكَّلًا بِهِ يَذُبُّ عَنْهُ يَنْطِقُ بِإِلْهَامٍ مِنَ اللهِ وَيُعْلِنُ الْحَقَّ...". هذا في حين أنه توجد اليوم مئات البدع والخرافات ويوجد في زمننا مئات المتظاهرين بالعلم والمرشدين ولكن لا يوجد وليٌّ من أهل بيت رسول الله ﷺ يَذُبُّ عن الإيمان، وإن أراد أشخاص من أمثال آية الله سنكلجي أو الأستاذ يوسف شعار وآية الله بنابي وآية الله سيد مصطفى الحسيني الطباطبائي أو هذا العبد الفقير أن يبينوا للناس الحقائق فإننا أولاً نجد أنفسنا ضعفاء متعرضين للضغط ولا نجد القدرة على رد كيد الكائدين من المُتَكَسِّبِين بالمذهب. وثانياً لو قلنا كلمة الحق كان علينا أن نتوقع أن نُرْمَى في السجن وأن نتعرَّض إلى هجوم المدافعين عن الخرافات! كما أن هذه الرواية لا تنسجم مع غيبة الإمام.

← **الحديث ٦** – لهذا الحديث سندان: سنده الأول – حسب قول المجلسي – ضعيفٌ

---

(١) متن الحديث: "مَنْ أَتَى ذَا بِدْعَةٍ فَعَظَّمَهُ فَإِنَّمَا يَسْعَى فِي هَدْمِ الْإِسْلَامِ".

وسنده الثاني مرفوعٌ. أما متن الحديث فكأنه وصفٌ دقيقٌ لحال الناس في زماننا حيث أصبح القضاة وأشباه العلماء في هذا العصر مغرورين ويدَّعون العلم والفضل ومعرفة الصواب ولكنهم فاقدون لذلك. ولقد شاهدتُ بنفسي عندما كنت في السجن أعمالَ أولئك القضاة والمتلبسين بلباس العلم وأحكامَهم غيرَ الصحيحة، وكم من الدماء أراقوها بغير حق وكم شوهوا صورة الدين في أعين الناس في إيران. إن أكثر شيوخ وعلماء زماننا في نظري –كما جربت ذلك طول السنين الماضية– هم نموذج حي لهذا الحديث. وأذكر في ما يلي ترجمةً لبعض ما جاء في هذا الحديث:

"... **إِنَّ مِنْ أَبْغَضِ الْخَلْقِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لَرَجُلَيْنِ رَجُلٌ....... مَشْعُوفٌ بِكَلَامِ بِدْعَةٍ قَدْ لَهِجَ بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَهُوَ فِتْنَةٌ لِمَنِ افْتَتَنَ بِهِ، ضَالٌّ عَنْ هَدْيِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مُضِلٌّ لِمَنِ اقْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ حَمَّالٌ خَطَايَا غَيْرِهِ، رَهْنٌ بِخَطِيئَتِهِ وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلًا ... قَدْ سَمَّاهُ أَشْبَاهُ النَّاسِ عَالِماً وَلَمْ يَغْنَ فِيهِ يَوْماً سَالِماً بَكَّرَ فَاسْتَكْثَرَ مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ** [مثل كثير من روايات «الكافي»]....... **وَاكْتَنَزَ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ ...... وَإِنْ نَزَلَتْ بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ الْمُعْضِلَاتِ هَيَّأَ لَهَا حَشْواً مِنْ رَأْيِهِ** [لا يستند بشكل كامل إلى الكتاب والسنَّة القطعيَّة] **ثُمَّ قَطَعَ بِهِ، فَهُوَ لَا يَدْرِي أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ، لَا يَحْسَبُ الْعِلْمَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَنْكَرَ وَلَا يَرَى أَنَّ وَرَاءَ مَا بَلَغَ فِيهِ مَذْهَباً ...... تَبْكِي مِنْهُ الْمَوَارِيثُ** [التي أُكِلَت بغير حقّ] **وَتَصْرُخُ مِنْهُ الدِّمَاءُ** [التي أُريقَت بغير حقّ] ....".

← **الحديث ٧** – ضعيفٌ لأن في سنده «أَبَا شَيْبَةَ الْخُرَاسَانِيّ» مجهول الحال، و«الْوَشَّاءَ» و «مُعَلَّى بْنَ مُحَمَّدٍ» الذين يروون الخرافات والأمور المناقضة للعقل. أما متنه فيَنْسِبُ إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "... **إِنَّ دِينَ اللهِ لَا يُصَابُ بِالْمَقَايِيسِ**". لكن الطريف والمثير أن الشيعة لم يعتنوا بهذا الحديث في العقائد بل أشاعوا كثيراً من العقائد بين الناس اعتماداً على القياس. فمثلاً يقولون إن الشمس رجعت بعد مغربها لأجل حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام ! بأي دليل؟ قالوا: لأنها رجعت إلى حضرة سليمان (ع)!! ويقولون إن الإمام يستطيع أن يحي الموتى! بأي دليل؟ قالوا لأن حضرة عيسى (ع) كان يحي الموتى!! ويقولون لدى الإمام ولاية تكوينية! بأي دليل؟ بدليل أن «آصف بن برخيا» الذي كان يعلم حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم السبعين

(حسب زعمهم) استطاع أن يأتي بعرش بلقيس ملكة سبأ في طرفة عين ويحضره أمام سليمان (ع). فقاسوا على ذلك وقالوا: إن الإمام الذي يعلم حروف الاسم الأعظم السبعين كلها يمكنه أن يفعل كذا وكذا!! ليت شعري! أليس هذا عملاً بالقياس؟ وهل يوجد أصلاً اسمٌ يتألَّفُ من سبعين حرفاً؟! إن المُتَكَسِّبين بالدين الذين يتاجرون بالتفرقة المذهبية يقدمون للناس العقائد الخرافية بمثل هذه القياسات! والعلماء والمراجع ساكتون أيضاً ولا يَذُبُّونَ عن دين الله.

← **الحديث ٨** – مرفوعٌ. أما متنه الذي قال فيه حضرة باقر العلوم (ع) [وحضرة الصادق (ع)]: **"كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ"**. فهو متن ممتاز جداً، ويتَّفق مع الأحاديث الصحيحة الموثوقة. بيد أن مدَّعي اتِّباع أهل البيت لم يعتنوا بمضمون هذا الحديث ونشروا ما أمكنهم من الخرافات بين الناس باسم الدين والمذهب، مثل ضرب الجسم بالسلاسل والنياحة وزيارة القبور و..... (في الحديث ١٢ من هذا الباب نُقِل هذا المضمون أيضاً عن قول الإمام الصادق (ع) نقلاً منه عن النبي الأكرم ﷺ).

← **الحديثان ٩ و ١٣** – راوي الحديثين «**عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقُمِّيُّ**» الذي يروي الخرافات والأمور المضادَّة للقرآن والأحاديث الباطلة. وقد سبق أن عرَّفنا به(١).

وسند الحديث التاسع معلولٌ أيضاً لوجود شخص مجهول الحال فيه يُدعى: «**مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ**». والحديث ١٣ يحتوي على الأقل على ثلاثة عيوب تجعله ساقطاً من الاعتبار: **الأول**: وجود «**سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ**» واقفيِّ المذهب في سنده.

الثاني: وجود «**مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ اليقطيني**» الذي ضعَّفه الشيخ الطوسي واعتبره من الغلاة. كما ضعَّفه الشيخ الصدوق وأستاذه ابن الوليد والسيد ابن طاووس، وهو من رواة الرواية الخامسة من الباب ١٠٥ في الكافي(٢). وروى روايةً حول تحريف القرآن أيضاً(٣). **الثالث**: وجود «**يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**» الذي كان موضعاً للطعن منْ قِبَلِ علماء قم حيث رفضوا رواياته

---

(١) راجعوا الصفحة ١١٢ فما بعد و الصفحة ١٦٢ من الكتاب الحاضر.

(٢) أوردنا هذه الرواية في الصفحة ١١٩ من الكتاب الحاضر.

(٣) يُراجَع كتاب **قرب الإسناد**، طبع النجف، ص ١٢.

لأنه لم يكن يشترط السماع في نقل الحديث!!

أما متن الحديثين فلا يتفق مع الحقائق التاريخية ولا مع سائر أخبار أئمة أهل البيت الأجلاء الكرام عليهم السلام، لأن الحديثين يدَّعيان أن الإمام الصادق عليه السلام لعن أبا حنيفة، في حين أن أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام لم يكن يرضى من جنوده حتى أن يلعنوا معاوية ويسبُّوه، وقال: "إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ ولَكِنَّكُمْ لَوْ ..... قُلْتُمْ مَكَانَ سَبِّكُمْ إِيَّاهُمْ: اللَّهُمَّ احْقِنْ دِمَاءَنَا ودِمَاءَهُمْ وأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وبَيْنِهِمْ ....." (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٦).

لقد كان أبو حنيفة من أنصار أهل البيت ولم يكن بحال من الأحوال أسوء من معاوية وأنصاره فكيف يمكن لحفيدٍ من أولاد عليٍّ عليه السلام أن يلعنه! إن العلماء بالتاريخ يعلمون أنه لم تكن هناك أيّةُ خصومةٍ بين أئمة أهل البيت وأئمة أهل السنة كمالك وأبي حنيفة والشافعي.....، بل كما قلنا في حاشيتنا على الصفحة ١٦٤ من كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتِّحاد] كان أئمة مذاهب أهل السنة من محبي أئمة أهل البيت وأنصارهم، ومن المقطوع به أن الإمام الصادق عليه السلام لا يلعن —على أقل تقدير- محبي أسرته ومؤيديها.

لقد وضع أعداء الإسلام أمثال هذه الروايات عن قصد بهدف بث الفرقة بين المسلمين وإضعاف شوكتهم. أو وضعها الأصدقاء الجاهلون الذين هم أسوأ من الأعداء ظناً منهم أنهم بذلك ينصرون أئمة أهل البيت الذين كان اتباعهم في تلك الأزمنة أقل من أتباع المذهب الحنفي أو الشافعي! وإلا فإن سلوك أئمة أهل البيت تجاه أئمة أهل السنة كان سلوكاً حسناً وممتازاً.

ونذكر هنا نموذجاً للسلوك الطيِّب لأئمة أهل البيت مع أئمة أهل السنة نقلاً عن الكتاب الشريف لأخينا العزيز جداً السيد «مصطفى الحسيني الطباطبائي»: «**راهي به سوي وحدت اسلامي**» [الطريق نحو الوحدة الإسلامية] إذ قال فيه:

"فلقد كان سلوك أئمة أهل البيت عليهم السلام مع فقهاء أهل السنة والجماعة و عامتهم، قائماً على المودة وحسن العشرة وإخلاص النصيحة، وكنموذج على ذلك ننقل ما أورده المحدث الشيخ عباس القمي في كتابه: "الأنوار البهية في تواريخ الحجج الإلهية" (ص ٧٥، طبع مشهد) إذْ قال:

«عن مالك بن أنس فقيه أهل المدينة، قال: كنت أدخل على الصادق جعفر بن محمد (ع)، فيقدِّم لي مخدَّةً ويعرف لي قدراً، ويقول: يا مالك! إني أحبك، فكنتُ أُسَرُّ بذلك، و أحمد الله عليه.»". انتهى.

← **الحديث ١٠** – مرفوعٌ حسب قول الكُلَيْنِيّ نفسه. وجاء في آخر الحديث: **"وَمَنْ تَرَكَ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِ ﷺ ضَلَّ وَمَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللهِ وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كَفَرَ"**.

إذا عرفنا ذلك فيجب أن نرى: ألم يترك رواة الكُلَيْنِيّ الذين جمعوا كل هذه الروايات المناقضة للقرآن، كتاب الله جانباً؟! ألا يُعَدُّ القائلون بأن الإمام وحده يفهم القرآن وأنه لا بد من فهم كتاب الله بواسطة الأخبار وبواسطة تفسير الإمام له وإلا فإن القرآن وحده غير قابل للفهم، والذين يقولون بشكل غير مباشر إن القرآن حُرِّفَ وإن إحدى عشر ألف آية قد تم إسقاطها من القرآن، أعداءً للقرآن أم لا؟! ألم يترك أمثال هؤلاء القرآن الكريم بكلامهم ذاك؟ قسماً بالله إن كلامهم هذا هو التَّرْكُ للقرآن بعينه، وتركٌ لقول رسول الله ﷺ وأهل بيته.

← **الحديث ١١** – سنده ساقطٌ من الاعتبار في نظرنا لوجود «الْوَشَّاء» راوي الخرافات فيه، و لوجود « مثنَّى الحَنَّاطِ» المجهول فيه أيضاً.

← **الحديث ١٢** – مجهولٌ ويُقال في متنه ما قلناه في متن الحديث رقم ٨ في هذا الباب فليراجع هناك.

← **الحديث ١٤** – مجهولٌ لأن راويه «أَبا شَيْبَةَ» غير معروف.

← **الحديث ١٥** – مجهولٌ.

← **الحديث ١٦** – سنده معلولٌ وساقطٌ من الاعتبار بسبب وجود فاسق فيه مثل «**عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى**» الذي سبق أن عرَّفنا به[1].

← **الحديث ١٧** – ضعيفٌ طبقاً لقول المجلسيّ. أحد رواته «**هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ**» كان يعتقد بالجبر والتشبيه خلافاً لمذهب الشيعة. وروى عَنْ «**مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ**» الذي كان بتريًّا وغير

---

(١) راجعوا الصفحة ٢٠٣ من هذا الكتاب.

موثوق. وقد ذكر «ابن داود» كلا الراويين في كتابه الرجالي في عداد المجروحين والمجهولين. أما متن الحديث فموجَّهٌ إلى علماء زماننا الذين يفتون الناس برأيهم دون دليل شرعي، كفتواهم بمواصلة الحرب دون مستند شرعي أو حكمهم بقتل الناس دون محاكمة شرعية وهكذا...

يقول الإمام في هذا الحديث: **"مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ فَقَدْ دَانَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ وَمَنْ دَانَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فَقَدْ ضَادَّ اللهَ حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ"**.

← **الحديث ١٨** – ضعيفٌ لأن «الْحُسَيْنَ بْنَ مَيَّاحٍ» من الغلاة وأبوه مجهول أيضاً. ومتن الحديث يتعارض مع القرآن أيضاً لأن القرآن بيَّن لنا أنّ الله خلق الإنسان من طين ثم من نطفة لكن هذا الحديث يدّعي أن الإمام قال: **"إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ جَوْهَرٍ أَكْثَرَ نُوراً وَضِيَاءً مِنَ النَّارِ!!"** وأقول: إن الرواية التي يرويها غلاة لن تكون أفضل من هذا، وواضح أن الراوي يغلو في حق آدم.

← **الحديث ١٩** – سنده ساقط من الاعتبار لوجود «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ» فيه، وقد سبق أن عرَّفنا به في شرحنا للحديث رقم ١٣. أما متن الحديث فيتَّفق تماماً مع تعاليم الإسلام. وفي جملته الأخيرة يقول حضرة عليٍّ (ع): **"مَا أَحَدٌ ابْتَدَعَ بِدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بِهَا سُنَّةً"**. وقد قال الإمام عليٌّ (ع) ما يشبه هذا أيضاً في نهج البلاغة الخطبة ١٤٥ إذ قال: **"وَمَا أُحْدِثَتْ بِدْعَةٌ إِلا تُرِكَ بِهَا سُنَّةٌ فَاتَّقُوا الْبِدَعَ والْزَمُوا الْمَهْيَعَ[1]"**. إن هذا الكلام وصفٌ لحال مدّعي اتِّباع ذلك الإمام الجليل الذين هم في الواقع أعداؤه لأنهم غارقون في البدع، ولا يلتزمون بسنن الشرع كما يجب. فعلى سبيل المثال يهتمون اهتماماً بالغاً بدعاء «الندبة» المليء بالعبارات الشركية لكنهم لا يهتمون بفريضة «الزكاة»، وهكذا...

← **الحديث ٢٠** – سنده ساقطٌ من الاعتبار لوجود «أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعَقِيلِيِّ» فيه وهو مجهولٌ حسب قول الممقاني، وأيضاً لوجود «عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقُرَشِيِّ» فيه وهو شخص مجهول. ورغم ذلك اعتبر الْمَجْلِسِيُّ مثل هذا الحديث صحيحاً؟!! ومتن الحديث لا ينسجم مع متن الحديث رقم ١٨ في هذا الباب بل يتعارض معه، لأن الإمام الصادق في ذلك الحديث قارن بين

---

(١) الْمَهْيَعَ من الطُّرُق: البَيِّن. (الْمُتَرْجِمُ)

جوهر المادة التي خُلِق منها آدم وجوهر المادة التي خُلِق منها إبليس، أما هنا فقارن بين نورانية آدم التي هي روحه الإنسانية وروح إبليس النارية. كما أن الدليل الذي ذكره للنهي عن القياس ليس تاماً. لأن أبا حنيفة كان يمكنه القول: ألا تجب عبادة الله، لأن إبليس كان يعبد الله المتعال قبل الإنسان!

← **الحديث ٢١** – حديثٌ مرسلٌ. كما أن وجود «محمد بن عيسى» في سنده – والذي عرَّفنا به في شرحنا للحديث رقم ١٣ في هذا الباب – سببٌ لضعف الحديث.

← **الحديث ٢٢** – حديثٌ مرسلٌ بإقرار الكُلَيْنيّ. لكن متنه ممتازٌ جداً ويتوافق بشكل كامل مع تعاليم الشرع الأنور. يقول الإمام الباقر في هذا الحديث: "**لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيجَةً فَلَا تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ فَإِنَّ كُلَّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ وَقَرَابَةٍ وَوَلِيجَةٍ وَبِدْعَةٍ وَشُبْهَةٍ مُنْقَطِعٌ إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ الْقُرْآنُ**".

٢١- بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ

يشتمل هذا الباب على عشرة أحاديث، اعتبر الأستاذ البهبودي الحديثين ٨ و ٩ منها فقط صحيحةً، في حين اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ٤ و ٩ منها صحيحةً فقط.

← **الأحاديث ١ و ٢ و ٤** – سند الحديث الأول ضعيف حسب قول المجلسي، لأن فيه «عَلِيِّ بْنَ حَدِيدٍ» فطحيَّ المذهب والمعدودَ من الضعفاء. والحديث الثاني أيضاً ضعيفٌ، والحديث الرابع أيضاً ضعيفٌ لوجود «**مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى [الْيَقْطِينِيّ]**» في سنده والذي عرَّفنا به في شرحنا للحديث رقم ١٣ من الباب السابق. كما أن وجود «حمّاد» المشترك بين الضعيف والمجهول في سنده يجعل الحديث ساقطاً من الاعتبار. أما متن كلا الحديثين الأولين فيخالف أقوال كثير من علماء الشيعة وأفعالهم الذين يقولون إن القرآن ليس كافياً إلا إذا ضُمَّت إليه الأخبار المرويَّة عن الأئمة. فإذا سألتَ أين نجد في القرآن غيبة «محمد بن الحسن العسكري» وظهوره؟ أجابوك بعدة أحاديث ضعيفة غير موثوقة مضمومة لبعض الآيات القرآنية وقالوا: نحن نقول بذلك استناداً لحكم الحديث، وبهذه الحجج تركوا القرآن، وأخذوا يتلاعبون بمعانيه كيفما شاؤوا! أما الحديث الأول فيقول: "**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تِبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى وَاللهِ مَا تَرَكَ اللهُ شَيْئاً يَحْتَاجُ**

إِلَيْهِ الْعِبَادُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ لَوْ كَانَ هَذَا أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللهُ فِيهِ". وهذا المعنى يؤيّد ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام/ ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل/ ٨٩].

الحديث ٣ – سنده مجهولٌ وضعيفٌ.

الحديث ٥ – سنده ضعيفٌ، لكن متنه ممتازٌ ويتفق تماماً مع تعاليم الشرع ويبيّن عمل أئمة الإسلام الحقيقي. طبقاً لهذا الحديث يقول الإمام الباقر (ع): "**إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللهِ...**". كلام الإمام –طبقاً لهذا الحديث– مستند بشكل كامل إلى القرآن والإمام لا يقول – بأي وجه من الوجوه – كلاماً لا يتَّفق مع القرآن، لكن علماء الشيعة يقبلون كثيراً من الروايات المخالفة للقرآن المنسوبة إلى الأئمة، وفي الواقع كثيرٌ من مسائلهم الشرعية لم يستنبطوه لا من القرآن ولا من كلام الإمام!

الحديث ٦ – مرسَلٌ وضعيفٌ لوجود «ابن فضَّال» الواقفي و«الْمُعَلَّى بن خُنَيْس» المنحرف والضعيف في سنده. وقد عرّفنا فيما سبق بالراوي الأول «ابن فضّال» ونعرِّف ههنا بالراوي الثاني.

[بيان حال «الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«**أبو عَبْدِ اللهِ الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ**» قال عنه النجاشي: «ضعيفٌ جداً لا يُعَوَّل عليه». وقال عنه ابن الغضائري: "والغلاة يضيفون إليه كثيراً[1] ولا أرى الاعتماد على شيء من حديثه".

١– أحد رواياته الحديث الذي يشير إلى الآية ٢٦ من سورة البقرة ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ الذي أوردناه في الصفحة ١٣٩ من هذا الكتاب. ومن أساطيره الأخرى الرواية التالية التي نعتقد أنّ راويها نفسه لم يكن يفهم ما يقوله فيها. ونصُّ الرواية كما يلي:

"**عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) عَنِ النُّجُومِ أَحَقٌّ هِيَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَ الْمُشْتَرِيَ إِلَى الْأَرْضِ فِي صُورَةِ رَجُلٍ فَأَخَذَ رَجُلًا مِنَ الْعَجَمِ فَعَلَّمَهُ النُّجُومَ**

---

(١) يقول الأستاذ البهبودي إن سبب دفاع الغلاة عنه وثنائهم عليه هو هذا الأمر بالذات، لأنهم كانوا يروِّجون كثيراً من أكاذيبهم باسمه. (**معرفة الحديث**، ص ٢٢٩).

حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ ثُمَّ قَالَ لَهُ: انْظُرْ أَيْنَ الْمُشْتَرِي؟ فَقَالَ: مَا أَرَاهُ فِي الْفَلَكِ وَمَا أَدْرِي أَيْنَ هُوَ. قَالَ: فَنَحَّاهُ وَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ مِنَ الْهِنْدِ فَعَلَّمَهُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ وَقَالَ: انْظُرْ إِلَى الْمُشْتَرِي أَيْنَ هُوَ؟ فَقَالَ: إِنَّ حِسَابِي لَيَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ أَنْتَ الْمُشْتَرِي. قَالَ وَشَهَقَ شَهْقَةً فَمَاتَ وَوَرِثَ عِلْمَهُ أَهْلُهُ فَالْعِلْمُ هُنَاك"[(١)].

أيها القارئ العزيز! بالله عليك، هل يمكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام إن كوكب المشتري الذي هو أكبر من الكرة الأرضية بعدة مرات قد نزل إلى الأرض؟! وهل يمكن وراثة علم النجوم أيضاً؟!

٢- لا بأس أن نأتي بنموذج آخر لأحاديث هذا الرجل، ولكن قبل ذكر ذلك من الضروري أن نذكّر أنّ البراءة من الكفار وغير المسلمين ومنع التشبُّه بهم وإيجاب تميّز المسلم بهويته عن غير المسلم حتى في الظاهر، من الأمور الواضحة التي لا خلاف عليها في الثقافة الإسلامية، لأن التشبه بشخص من أوضح العلامات الدالة على الإعجاب به ومحبته والميل إليه. لهذا السبب نُهِي المسلمون عن التشبّه بالكفار. وقال النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**»[(٢)]. وقال الإمام الرضا وأمير المؤمنين علي - عليهما السلام - إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "**أَوْحَى اللهُ إِلَى نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ قُلْ لِقَوْمِكَ: لَا تَلْبَسُوا لِبَاسَ أَعْدَائِي وَلَا تَطْعَمُوا مَطَاعِمَ أَعْدَائِي وَلَا تُشَاكِلُوا بِمَا شَاكَلَ أَعْدَائِي فَتَكُونُوا أَعْدَائِي كَمَا هُمْ أَعْدَائِي**"[(٣)].

لكن «المُعَلَّى بنَ خُنَيْس» هذا يروي أحاديث يحثُّ فيها الإمام الصادق عليه السلام على إحياء يوم النيروز! ونذكر هنا أحد أحاديثه الموضوعة في هذا الأمر كنموذج:

"عَنِ الْمُعَلَّى أَيْضاً قَالَ دَخَلْتُ عَلَى الإمام الصادق عليه السلام فِي صَبِيحَةِ يَوْمِ النَّيْرُوزِ فَقَالَ: يَا مُعَلَّى! أَتَعْرِفُ هَذَا الْيَوْمَ؟ قُلْتُ: لَا وَلَكِنَّهُ يَوْمٌ تُعَظِّمُهُ الْعَجَمُ وَتَتَبَارَكُ فِيهِ. قَالَ: كَلَّا وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ الَّذِي بِبَطْنِ مَكَّةَ مَا هَذَا الْيَوْمُ إِلَّا لِأَمْرٍ قَدِيمٍ أُفَسِّرُهُ لَكَ حَتَّى تَعْلَمَهُ. قُلْتُ: تَعَلُّمِي هَذَا

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **الروضة من الكافي**، الحديث ٧. ومُحَمَّد باقر المجلسي ومُحَمَّد باقر البهبودي كلاهما اعتبر الحديث غير صحيح.

(٢) رواه أبو داود في سننه بسند صحيح عن ابن عمر. (المُتَرْجِمُ)

(٣) الحُرّ العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ٣، ص ٢٧٩ – ٢٨٠. وج ١٧، ص ٢٩٠ – ٢٩١.

مِنْ عِنْدِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَعِيشَ أَتْرَابِي وَيُهْلِكَ اللهُ أَعْدَاءَكُمْ. قَالَ: يَا مُعَلَّى! يَوْمُ النَّيْرُوزِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي أَخَذَ اللهُ فِيهِ مِيثَاقَ الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً [إشارة إلى الآية ١٧٢ من سورة الأعراف] وَأَنْ يَدِينُوا لِرُسُلِهِ وَحُجَجِهِ وَأَوْلِيَائِهِ [لا فرق بين دين حُجَج الله وأوليائه ودين رسل الله، فإذا قبل الناس دين الرسل فقد قبلوا بدين حجج الله وأوليائه، لذا صدور مثل هذه العبارة عن الإمام الصادق غير مُحتمل]، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ وَهَبَّتْ فِيهِ الرِّيَاحُ اللَّوَاقِحُ وَخُلِقَتْ فِيهِ زَهْرَةُ الْأَرْضِ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي اسْتَوَتْ فِيهِ سَفِينَةُ نُوحٍ عَلَى الْجُودِيِّ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي أَحْيَا اللهُ فِيهِ الْقَوْمَ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْياهُمْ [إشارة إلى الآية ٢٤٣ من سورة البقرة] وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَرَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ أَصْنَامَ قَوْمِهِ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي حَمَلَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيّاً (ع) عَلَى مَنْكِبَيْهِ حَتَّى رَمَى أَصْنَامَ قُرَيْشٍ مِنْ فَوْقِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَهَشَّمَهَا "[1].

ومن الطريف أن الإمام لم يأت على يوم غدير خم بذكر في هذا الحديث كما لم يُشِرْ أيَّ إشارة إلى يوم ظهور الإمام القائم، بعكس ما جاء في الحديث الذي قبله الذي يرويه «المُعَلَّى بن خُنَيْس» ذاته والمذكور في وسائل الشيعة أيضاً وفيه يقول الإمام الصادق عليه السلام :

"الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنِ الصَّادِقِ (ع) أَنَّ يَوْمَ النَّيْرُوزِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) الْعَهْدَ بِغَدِيرِ خُمٍّ فَأَقَرُّوا لَهُ بِالْوَلَايَةِ فَطُوبَى لِمَنْ ثَبَتَ عَلَيْهَا وَالْوَيْلُ لِمَنْ نَكَثَهَا، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي وَجَّهَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلِيّاً إِلَى وَادِي الْجِنِّ وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعُهُودَ وَالْمَوَاثِيقَ، ... وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي فِيهِ يَظْهَرُ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ!..."[2].

وليس في هذه الرواية أيُّ إشارةٍ إلى سفينة حضرة نوح ولا إلى قيام عليٍّ (ع) بتحطيم أصنام قريش... الخ. ولا ندري لماذا يختلف كلام الإمام لراو واحد في روايتين كل هذا الاختلاف؟

والأهم من ذلك أنه من المناسب أن نذكِّر هنا أن المسلمين لم يكونوا يهتمُّون بعد الإسلام بأي من أعياد غير المسلمين وأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم، فإذا أسلم فردٌ مسيحيٌّ مثلاً تخلى بعد إسلامه عن الاحتفال بعيد ميلاد المسيح أو برأس السنة الميلادية وأمثالها، أو إذا أسلم فردٌ

---

(١) الحُرّ العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ٥، ص ٢٨٩، كتاب الصلاة، باب ٤٨، حديث ٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٨٩، كتاب الصلاة، باب ٤٨، حديث ٢.

زردشتيٌّ ترك النيروز والمهرجان ونظائرهما.

والواقع أن أول من تذكر النيروز بعد الإسلام وأحيى تقديم الهدايا فيه وأعاد إحياء هذه السنن – بشهادة التاريخ– هو عدو أهل البيت: «**الحجَّاج بن يوسف الثقفي**».

ثم لماذا لم ينبِّه النبيُّ ﷺ أو عليٌّ (ع) الناس إلى مثل هذا اليوم المهم ولماذا لم يحييا هذا اليوم؟

أضف إلى ذلك أن النيروز يعتمد على التقويم الشمسي في حين أن الأعمال الشرعية والتقويم الشرعي هو في الأساس تقويم قمري، لكن الإمام في روايات هذا الباب الثلاثة التي رويت جميعها عن «المُعَلَّى بنِ خُنَيْس» يعتبر العبادات مستندة إلى التقويم الشمسي!

← **الحديث ٧** – مرسلٌ. إضافةً إلى أن اثنين من رواته هما «هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ» عَنْ «مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ» اللذَيْن عرَّفنا بهما سابقاً في شرحنا للحديث رقم ١٧ من الباب السابق. يقول هذا الحديث في آخره: " فِيهِ [أي في القرآن] عِلْمُ مَا مَضَى وَعِلْمُ مَا يَأْتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ". وهذا يشبه الحديث التالي وسنتكلم عليه عنده.

← **الحديث ٨**– مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيّ . ومتنه أيضاً كالحديث السابق لا يتفق مع كتاب الله لأنه لا يوجد في كتاب الله تاريخ المستقبل وما سيقع فيه من حوادث. وقد جاء في متن هذا الحديث: "**وَفِيهِ** [أي في القرآن] **..... مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**"، مع أننا نرى بالعيان أن الأمر ليس كذلك وأن الله لم يعطنا كتاباً على هذا النحو بل أعطانا كتاباً للهداية وبيان طريق التقوى والسعادة.

← **الحديث ٩** – متن هذا الحديث مشابه لمتن الحديثين السابقين، إذ يعتبر القرآن جامعاً لأخبار الماضين والآتين في المستقبل، وهذا لكي يُعَرِّفَ الراوي نفسَه بوصفه عالماً بهذه التواريخ ويُثنيَ على نفسه ويمجِّدَها.

← **الحديث ١٠** – سنده معلولٌ لا يوثَق به بسبب وجود «**سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ**» فيه الذي عرَّفنا به من قبل[١].

---

(١) راجعوا الصفحة ١٠٥ – ١٠٠ من الكتاب الحاضر.

في هذا الباب عشرة أحاديث قبل الأستاذ البهبودي منها الحديثين ٥ و ٧ فقط، في حين اعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث ٥ فقط مُوَثَّقاً مضاهياً للصحيح، والحديثين ٧ و ١٠ مُوثَّقَيْن.

← **الحديث ١** – ضعيفٌ لأنه رُوِيَ عَنْ «**سُلَيْم بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ**». وقبل أن ننتقل إلى الحديث الثاني سوف نُعَرِّف بالكتاب المنسوب إلى **سُلَيْمٍ** هذا. أما متن هذا الحديث فيقول – كما في متن الحديث الثاني والثالث من الباب نفسه- إن في الحديث أيضاً "نَاسِخاً وَمَنْسُوخاً .... وَمُحْكَماً وَمُتَشَابِهاً"! أقول: فبناء على ذلك فإننا نقول للذين يدَّعون أن القرآن لا يمكن لجميع الناس أن يفهموه لأن فيه مُحْكَماً وَمُتَشَابِهاً وَنَاسِخاً وَمَنْسُوخاً وَعَامّاً وَخَاصّاً وَمُطْلَقاً وَمُقَيَّداً، وأنه لا بد من فهمه بمعونة كلام الأئمة، إن في الحديث أيضاً نَاسِخاً وَمَنْسُوخاً وَمُحْكَماً وَمُتَشَابِهاً، فقولوا إذن: لا يمكن للناس أن يفهموا الحديث أيضاً؟!! وأريحوا بال الناس مرةً واحدةً.

والأهم هو أن الحديث ليس كالقرآن. لأن ناسخ القرآن ومنسوخه (على فرض أنه يوجد في القرآن آيات منسوخة) جمعا في كتاب واحد هو في متناول أيدي الناس جميعهم بلا استثناء، وحتى في زمن النبيَّ أيضاً كانت إذا نزلت آية ناسخة بُلِّغَتْ إلى الجميع. أما الحديث فليس كذلك، لأنه **أولاً**: الحديث –حسب قولهم – شارحٌ للكتاب، وَمِنْ ثَمَّ فلا يجوز أن يكون فيه متشابه ومنسوخ (وإلا لاحتاج إلى شارح ثالث). **ثانياً**: لابد أن يُبَلَّغ الحديثُ الناسخُ إلى جميع الناس كي يطلعوا عليه وأن يتم هذا التبليغ بشكل علني كي لا يضل الناس ولا يبقى أحد ممن سمع الحديث المنسوخ جاهلاً بالحديث الناسخ. (فتأمل جداً). والآن لنبدأ بالتعريف بكتاب سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ.

[نظرة إلى الكتاب المنسوب إلى سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ]

اعلم أن كتاب «**سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ**» الذي تُرجم إلى الفارسية باسم «**أسرار آل محمَّد**» كتابٌ مُشَوَّشٌ جداً ومغشوشٌ ومن الكتب التي تعجب الاستعمار جداً، وهو ينسجم مع ذوق قُرَّاء المراثي والمدَّاحين ويروقُ لطبع الطائفيين المفرِّقين بين المسلمين. ومشاهير قدماء الشيعة أمثال السيد مرتضى علم الهدى والسيد ابن طاووس و.... إن لم نقل إنهم لم يكونوا يعرفون هذا الكتاب أصلاً، فإننا نستطيع القول بأنهم لم يكونوا يثقون مطلقاً بهذا الكتاب ولا يُعَوِّلون عليه ولا يعيرونه أي اهتمام. ولكن في القرون اللاحقة قام أشخاصٌ مثل المؤلف الخرافي لكتاب «**الاحتجاج على أهل**

اللجاج»[1] ومؤلف «**إرشاد القلوب**»[2] ومروّج الخرافات وحارس البدع «محمد باقر المَجْلِسِيّ» وأمثالهم مثل الحاج الميرزا نوري الطَّبْرَسي[3] و..... بالثناء على هذا الكتاب ومدحه.

وفي ظن هذا العبد الفقير أن الأكاذيب التي وضعت في القرنين الثالث والرابع الهجريين باستغلال اسم «سُلَيم» وكانت متناثرة في كتب الرواية والحديث، تم تجميعها مع إضافات أخرى وأُخْرِجَت على شكل كتاب ونشره من افتراه بين المسلمين الغافلين قليلي العقل وضعيفي الإيمان مِمَّن لا علم لهم بالقرآن[4]، ولهذا السبب نجد في نسخ هذا الكتاب المختلفة اختلافاً فاحشاً في عدد الروايات وترتيبها!

وعلى كل حال فالكتاب الموجود مَعِيبٌ جداً، ومن جملة ذلك ادعاء الكتاب أن فرداً ضعيفاً يُدْعَى «أبان بن أبي عياش» الذي كانت روايات «سُلَيْم» بيده، أطلع قبل شهر من وفاته أحد أهالي البصرة ويدعى «عمر بن أذينة» على الكتاب وأودعه عنده، هذا في حين أن «عمر بن أذينة» يروي في هذا الكتاب ذاته رواياته عن «أبان» أحياناً، واحياناً أخرى يرويها عن شخص ضعيف يدعى «إبراهيم بن عمر الصنعاني»!

إضافة إلى ذلك لا بد أن ننتبه إلى أنه رغم أن الكُلَيْنِيّ والصدوق ذكرا «علي بن إبراهيم» في عداد رواة أحاديث «سُلَيْم»، إلا أننا لا نشاهد في تفسير «علي بن إبراهيم» الذي هو في متناول أيدينا اليوم، أي رواية له عن «سُلَيْم»!

والنقطة الأخرى هي أن أحد الناقلين لروايات «سُلَيم»: هو «حماد بن عيسى» كان يشك في

---

(١) هو الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، لا يُعرف تاريخ ولادته أو وفاته بدقة، وكل ما يُعرف عنه أنه من علماء الإمامية في القرن السادس الهجري. وهو غير الطبرسي الفاضل صاحب تفسير **"مجمع البيان"**، وكلا الطبرسيين من مشايخ ابن شهر آشوب المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨هـ. (المُتَرْجِمُ)

(٢) هو الشيخ أبو محمد الحسن بن أبي الحسن الديلمي من علماء الإمامية في القرن الثامن الهجري.

(٣) وقد ألف هذا الرجل كتاباً في إثبات تحريف القرآن سمَّاه: «**فصل الخطاب في تحريف الكتاب**»!!! (و توفي سنة ١٣٢٠ هـ.).

(٤) لم يشر أي من العلماء المتقدمين الذين رووا روايات سُلَيْم إلى كتاب سُلَيْم هذا، وأوَّل من أشار إلى هذا الكتاب هو الشيخ المفيد فمن بعده.

جميع الروايات التي رواها هو بنفسه إلا عشرين رواية فقط (**رجال النجاشي**، ص١٠٩)، وَمِنْ ثَمَّ فإن روايات «سُلَيم» التي نقلت من طريق «حماد» هذا غير موثوقة و لا يمكن الاعتماد عليها من قِبَلِه هو نفسه.

إن في الكتاب المذكور إشكالاتٍ ومعايب كثيرة وقد ذكر بعضها الأستاذ الفاضل قلمداران في كتابه القيِّم «**شاهراه اتحاد**»[1]. ونحن نذكر هنا أيضاً طرفاً من كلام المحقق المعاصر الأستاذ البهبودي حول كتاب «سُلَيْم» حيث قال:

"فالمُسَلَّم من تحقيق النسخة [أي نسخة كتاب سُلَيْم] وإسنادها أنَّ طريق الكتاب ينتهي إلى «أبان بن أبي عيّاش فيروز»، تفرَّد به عن سُلَيْم، وأبان بن أبي عيّاش عاميٌّ متروك الحديث عندهم، ضعَّفه الشيخ الطوسي كما مر في ترجمته بالرقم١، ولكن الذي أعتقده بعد سَبْر الكتاب صدراً وذيلاً ونقده كلمةً كلمةً، أن الكتاب موضوعٌ وضعه أحد الغلاة على لسان سُليم بن قيس الهلالي ورواية ابن أَذِينَة عن أبان بن أبي عياش، وإنما اختار عمر بن أَذِينَة، لأنه كان هارباً من موطنه -وهو البصرة- إلى مخاليف اليمن، اتقاء شر المهدي العباسي في خلافته (١٦٨-١٥٨هـ) ومات هناك، فدسَّ الزنديقُ مصنِّفُ هذا الكتاب، نسخته في الكوفة والبصرة واليمن، بأيدي الوراقين المغفلين، وأخذ الأصحاب يروونها وجادةً[2] حسب الإجازات التي لهم إلى روايات عمر بن أَذِنية، من دون أن يتمكنوا من تحقيق النسخة وقراءتها على ابن أَذِينة، كل ذلك شوقاً منهم في الطعن على أعداء أهل البيت وكسر شوكتهم.

فكما ترى في أوَّل الكتاب، بل وفي أثنائه، جعل الواضع الدجال يستوثق لنشر أكاذيبه فيدَّعي عن لسان أبان أنه كان يعرض كل حديث مرات عديدة على أصحاب رسول الله من شيعة علي عليهم الصلاة والسلام، ومع ذلك لم يطمئن من وقوع أسطورته موقع القبول حتى عرضه حديثاً حديثاً وجملةً واحدةً على إمام بعد إمام.

ترى هذا المغفَّل الخبيث يأخذ الحديث عن لسان عليٍّ عليه السلام ثم يعرض حديثه على الحسن بن عليٍّ عليه السلام، كأنه لم يثق بحديث أمير المؤمنين إلا بعد شهادة الحسن بن عليٍّ

---

(١) **شاهراه اتحاد [طريق الاتحاد]**، صفحة ٣٧ و١٣٣ حتى ١٣٧.

(٢) عندما يروي راوٍ حديثاً عن شخص دون أن يكون قد سمعه منه مباشرةً، بل وجده مكتوباً في صحيفة أو كتاب منسوب لذلك الشخص، تُسَمَّى مثل هذه الرواية: «**وِجادة**».

بمثل ما قال أبوه، ومع ذلك كله لا يثق بذلك حتى يعرضه على الحسين بن عليٍّ ثم عليِّ بن الحسين زين العابدين ثم يحج بيت الله ويعرضه على أبي جعفر محمد بن عليٍّ الباقر، وهذه هي سيرة الكذابين يريدون بذلك إغفال المحدَّثين السذَّج"[1]. انتهى.

لكن النقطة الأساسية والأصلية هي أن المُتَكَسِّبين بالدين سَعَوا دائماً إلى توثيق إسناد كتاب «سُلَيْم» وتصحيحه، مع أن أخطاء متن هذا الكتاب كثيرة إلى درجة أنه لو كان يتمتَّع بأصح الأسانيد وأعلاها (وهو لا يملك ذلك بالطبع) وحتى لو فرضنا أن الكتاب الذي لدينا كُتِبَ بخط «سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ» ذاتِهِ، لما أنقص ذلك ذرَّةً من عدم موثوقية الكتاب ومن سقوطه من الاعتبار، ولذلك فلا فائدة مطلقاً من البحث حول ما قاله العلماء الخرافيُّون حول رواة ذلك الكتاب، أو ما أفاضوا به من ثناء وتمجيد له، لأن كل ذلك باطل ولا فائدة منه ويمكن لكل منصف أن يدرك بسهولة بطلان ذلك إذا نظر إلى متن أحاديث الكتاب.

ونشير ههنا إلى بعض أباطيل هذا الكتاب:

إضافة إلى أخطاء الكتاب التي أشار إليها [الأستاذ قلمداران] في كتابه «**شاهراه اتحاد**» (ص١٣٣ فما بعد)، فإنَّ أحد الأكاذيب الواضحة الأخرى في كتاب سُلَيْم، هي التي نجدها في الصفحة ٢٢٣ من طبعة النجف له، حيث يقول: "إني رأيته -يعني أبا بكر- في ظلة بني ساعدة حين خصمت الأنصار، وكان أول من بايعه المغيرة بن شعبة.... ثم معاذ بن جبل". وهذا خلاف الضرورة من تاريخ السقيفة فإن معاذ بن جبل كان حين ذلك باليمن متولياً على أمر القراءة في «المخاليف» ولم يرجع إلى المدينة إلا بعد استقرار الأمر على أبي بكر[2]. فلم يكن لمعاذ أي تأثير في وصول أبي بكر إلى سُدَّة الخلافة.

والمسألة الأخرى في كتاب «سُلَيْمِ» روايته ارتداد أصحاب رسول الله ﷺ إلا سلمان وأبا ذر

---

(١) الشيخ محمد باقر البهبودي، **معرفة الحديث**، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٢) الأستاذ البهبودي، **معرفة الحديث**، ص٢٥٧، وقال: كما نصَّ عليه [أي على عدم وجود معاذ بن جبل في المدينة عند بيعة السقيفة] الطبري في **تاريخه** ج٣، ص٢٢٨، وابن الأثير في **كامله** ج٢، ص٣٣٦، وابن الأثير في **أسد الغابة**، ج٥ ص١٩٥، والذهبي في **تذكرة الحفاظ**، ص٢١. (المُتَرْجِمُ)

والمقداد والزبير بن العوام. فبمعزل عن اختلاف هذه الرواية عن سائر روايات ارتداد أصحاب النبي ﷺ التي رواها الشيعة[1] فإن هذه الرواية تتعارض مع القرآن الكريم الذي أثنى على أصحاب النبي، إضافةً إلى أنها تثير السؤال: لماذا بايع عليٌّ عليه السلام المرتدِّين، وكيف قَبِلَ أن يُنْكِحَ أحدَ المرتدِّين ابنَتَه [أم كلثوم] وقبله صهراً له؟

ونقل هنا كلام الشيخ «عبد الجليل القزويني الرازي» بشأن ارتداد أصحاب رسول الله ﷺ إلا سبعة نفر، حيث يقول:

"....... ومذهب الشيعة هو أنه لم يرتدَّ أحدٌ، ولا يجوز القول بالارتداد بعد ثبوت الإيمان في مذهب الشيعة، فلمَّا توُفِّي رسول الله ﷺ بقي أصحابه على الحال التي كانوا عليها، ويقول السيد المرتضى إن الارتداد محال لاستحالة جمع الاستحقاقَيْن، فكيف يقول بأن المؤمنين ارتدوا؟ .... ثم إنه لو قيل إن المؤمنين بعد المصطفى كانوا سبعة نفر فقط، كما أحال المؤلف ذلك إلى السيد المرتضى - رحمة الله عليه - فمعنى ذلك أن السيد المرتضى على جزالة فضله ونبالة أصله يعتبر عبدَ الله بنَ عباس وجَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ الأنصاريَّ وأَبَا أَيُّوْبَ وخَبَّابَ بنَ الأَرَتِّ وحُذَيْفَةَ اليَمَانِيَّ وخُزَيْمَةَ اليَمَانِيَّ وخُزَيْمَةَ - ذا الشهادتين - وسَهْلَ بنَ حُنَيْفٍ الأنصاريَّ ومُحَمَّدَ بنَ أبي بكر الصدِّيقَ وأمثالَهُم من العدد الكثير والجمّ الغفير الذين كانوا يقولون بالنصِّ على إمامة عليٍّ بالاتِّفاق[2]، وأنكروا إمامة أبي بكر، يعتبرهم كلَّهم مرتدِّين لأنهم ليسوا من ضمن السبعة الذين ذكرهم الخواجه!....."[3]. انتهى.

ومن الأراجيف الأخرى، واضحة البطلان، لكتاب سُلَيْم أنه اعتبر أن «حوض الكوثر» يكون في هذه الدنيا وليس في الآخرة!! وأنه يعتبر الأئمة ثلاثة عشر إماماً[4]! والأسوأ من ذلك

---

(١) أورد الكُلَيْنِيُّ أيضاً في **روضة الكافي** الرواية رقم ٣٤١ وفيها: "كَانَ النَّاسُ أَهْلَ رِدَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ (ص) إِلَّا ثَلَاثَةً الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ وَسَلْمَانُ الْفَارِسِي....."!!

(٢) لمعرفة صحة وسقم ادعائه وادعاء أمثاله بهذا الشأن راجعوا كتاب «**شاهراه اتِّحاد**» [طريق الاتِّحاد] تأليف الأستاذ حيدر علي قلمداران.

(٣) النقض، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٤) أورد الكُلَيْنِيّ في الكافي أيضاً في الباب ١٨٣ روايات أن الأئمة ثلاثة عشر!

والأكثر افتضاحاً ما جاء في قسم من الحديث الثالث عشر في كتاب سُلَيْم من كلامٍ يفيد أن قسماً من القرآن قد تمَّ حذفه!![1]

وفي الحديث التاسع والثلاثين في كتاب سُلَيْم جاء أن الآية ٥٢ من سورة الحج المباركة - كما روى الكُلَيْنِيُّ في الحديثين ١ و ٤ من الباب ٦١ من الكافي - نزلت بالصورة التالية: (وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَ لا نَبِيٍّ **وَ لَا مُحَدَّثٍ**) وهذه الرواية تدل دلالةً واضحةً على تحريف القرآن.

ومن أباطيل الكتاب الأخرى أنه نَسَبَ قَتْلَ «المختارِ بن أبي عبيد الثقفي» إلى الحجَّاج بن يوسف، في حين أن المطَّلعين على التاريخ يعلمون جيِّداً أن المختار قُتل في حربه مع مصعب بن الزبير عام ٦٤ أو ٦٥ للهجرة، في حين أن الحجاج وصل إلى إمارة الكوفة سنة ٧٤ هجرية أي بعد حوالي ١١ سنة من وفاة المختار!

ومن جملة الأحاديث التي تُعْجِبُ الاستعمارَ والتي تثير الفرقة بين المسلمين الحديث التاسع في كتاب سُلَيْم الذي أورد الكُلَيْنِيّ جزءاً منه في الكافي[2] وفيه يقول - معتبراً غير الشيعة غير مؤمنين - : "وَأَدْنَى مَا يَكُونُ بِهِ الْعَبْدُ ضَالًّا أَنْ لَا يَعْرِفَ حُجَّةَ اللهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَشَاهِدَهُ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِي أَمَرَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِطَاعَتِهِ وَفَرَضَ وَلَايَتَه....". وتم الاستناد في هذه الرواية ذاتها إلى حديث الثقلين واعتبرت الرواية كلَّ ثقلٍ من الثقلين مساوٍ للثقل الآخر، لذا نرى لزوم ذكر بعض الأمور حول حديث الثقلين رغم أننا تكلمنا عنه فيما سبق من هذا الكتاب[3] فنقول:

أولاً: جاء في صحيح مسلم - الذي روى الحديث المذكور عن زيد بن أرقم - كلمة كتاب

---

(١) هذه الرواية تخالف الرواية التي أوردها أبو عبد الله الزنجاني (ت ١٣٦٠ هـ. ق.) في كتابه «**تاريخ القرآن**» حيث قال: "وفي كلام ابن طاووس رحمه الله في كتاب سعد السعود أن عثمان عاد وجمع المصحف برأي عليٍّ (ع) تأييدٌ لما ذكره الشهرستاني في مقدِّمة تفسيره برواية سويد بن علقمة قال سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: أيها الناس، الله الله إياكم والغلو في أمر عثمان، وقولكم حرّاق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا من ملإٍ من أصحاب رسول الله (ص)". (**تاريخ القرآن**، ص ٨١ فما بعد). هذا ولو كان قد حصل أدنى تغيير في القرآن لما سكت عليٌّ (ع) عن ذلك و لقام في زمن خلافته بإصلاح النقص في القرآن قبل أن يقوم بأي عمل آخر.

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٤١٤ - ٤١٥.

(٣) راجعوا الصفحة ٦٢ فما بعد.

الله فقط، إضافةً إلى أنه في الكتب القديمة مثل كتاب «سيرة ابن هشام» و كتاب «موطَّأ مالك» وتاريخ الطبري ذكر في الحديث عبارة «**كتاب الله وسنَّة رسوله**». أما لفظ «**عترتي**» فقد رواه الترمذي عن «**زَيْدِ بْنِ الْحُسَنِ الأَنْمَاطِيِّ**» وهو فرد منكر الحديث و هو مذموم حتى في كتب الرجال الشيعية، وحديثه غير مقبول(١).

ثانياً: اعتبر حضرة عليٍّ عليه السلام في نهج البلاغة (ومن جملة ذلك ما جاء في كتاب عليٍّ إلى مالك الأشتر حين ولّاه إمارة مصر) القرآنَ والسُّنَّةَ حجَّةً وسبباً للهداية والسعادة وزوال الضلالة.

ثالثاً: ليس هذان الثقلان متساويين وفي مرتبة واحدة بل الأول، أي كتاب الله، هو الثقل الأكبر - كما جاء في سنن الترمذي - وبالطبع فإن الأحاديث التي جاء فيها أن كتاب الله هو الثقل الأكبر تردُّ رواية «كتاب سُلَيْم».

رابعاً: جاء في هذا الحديث أن العترة لا تنفصل أبداً عن القرآن. ونحن أيضاً نُقِرُّ بأن الأئمَّة الكرام كانوا محبين للقرآن متَّبعين له، ولم يصدر عنهم أبداً أي كلام مخالف للقرآن، هذا في حين أن أكثر روايات الكُلَيْنِيّ والصدوق التي نُسِبَت إلى الأئمَّة - كما ستلاحظون في هذا الكتاب - لا تتفق مع القرآن! فمثلاً يبين القرآن أنه ليس للناس حجَّةٌ بعد الأنبياء أما أخبار الكُلَيْنِيّ فقد اخترعت للناس عدَّة حججٍ بعد النبي! ويقول القرآن إن الأنبياء أنفسهم لا يعلمون بما كان وما يكون، أما أخبار الكُلَيْنِيّ فتقول ليس الأنبياء فحسب بل الأئمَّة أيضاً يعلمون الغيب! وذكر القرآن أصول الدين وأصول الاعتقادات ولم يذكر الإمامة من بينها، أما أخبار مدّعي محبَّة أهل البيت فتقول إن الإمام والإمامة من أصول الدين!! من البديهي أنه لا يمكن أن تكون مثل هذه الأخبار من الأقوال الصحيحة لعترة خاتم النبيين، بل هي من وضع أعدائهم. أما أئمَّة العترة

---

(١) الواقع أن حديث صحيح مسلم تضمَّن ذكر الثقل الثاني بعبارة «وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي..- ٣ مرات-» كما أن حديث «**الثقلين: كتاب الله وعترتي**» رُوِي في مصادر أهل السنة بعدة طرق غير طريق زيد بن الحسن الأنماطي، فقد رواه النسائي في السنن الكبرى عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، ورواه أحمد في المسند والدارمي في السنن والحاكم في المستدرك وغيرهم من طرق متعددة حكم الحفاظ بصحتها أو حسنها على الأقل. (المُتَرْجِمُ)

فكانوا أنفسهم متمسّكين بالقرآن وبسنَّة النبيّ ﷺ الجامعة غير المفرِّقة، و من اليقين أن كل ما لا يتَّفق مع القرآن ليس من كلامهم.

والخلاصة، أن كتابَ «**سُلَيْم بن قيس الهِلالي**» كتابٌ مفتضحٌ حقيقةً، وقد **ذمَّه** كثيرٌ من علماء الشيعة، ومن جملتهم آية الله الخوئي والعلامة الشوشتري اللذَيْن اعتبرا الكتاب موضوعاً وغير مقبول. ولكن الكُلَيْنِيَّ للأسف ينقل عن هذا الكتاب عدداً من الأحاديث.

← **الحديث ٢** – ضعيف لوجود «عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى» الواقفيِّ في سنده وهو الذي خان الإمام الكاظم (ع) واختلس أمواله**!** وأما متنه الذي يدَّعي أن في الحديث أيضاً ناسخاً ومنسوخاً فقد تكلمنا عن ذلك في شرح الحديث السابق.

← **الحديث ٣** – فاقد للاعتبار من ناحية سنده. لأن راويه «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» الضال القائل بتحريف القرآن، وقد روى الحديث عن أبيه الذي لم يأتِ بحقِّه توثيقٌ. كما أن من رواته «مَنْصُورَ بْنَ حَازِمٍ» الذي يروي روايات لا تتفق مع القرآن. متن الحديث أيضاً يدل على نسخ الحديث ويدَّعي أن الإمام قال إن حديثنا أيضاً مثل حديث رسول الله ﷺ فيه ناسخٌ ومنسوخٌ. ولكننا نقول إن هذا الادعاء لا يتَّفق مع الإسلام لأنه لا يُوحَى لأحد بعد رسول الله ﷺ و«النسخ» حق الله تعالى. فلا يحقّ لأحد أن يأتي بناسخ إلا بإذن الوحي الإلـهي. وبالطبع الإمامُ لا يتلقَّى الوحيَ، فلا يمكن أن يأتي بناسخٍ.

فإن قيل: إن الإمام ينسخ قوله السابق، قلنا: هل كان قوله السابق قول الشرع أم لم يكن؟ إن كان قول الشرع فلا حق للإمام بعد رسول الله ﷺ أن ينسخ قول الشرع، وإن لم يكن قول الشرع ففي هذه الصورة أنتم تعترفون أن الإمام يفتي برأيه الشخصي، وبالطبع يمكنه في هذه الحالة أن يعدِل عن رأيه، ولكن هذا لا يقال له نسخاً لأن النسخ اصطلاحاً يكون لأحكام الشرع، أما في الموارد الأخرى كأن يقول شخص كلاماً مخالفاً لكلامه السابق فإن هذا يُقال له «عدول» عن رأيه السابق. فالنسخ بالمعنى الاصطلاحي لا يجوز إلا من متلقِّي الوحي أي النبي لا الإمام.

← **الحديث ٤** – سنده ضعيف جداً لوجود «**سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ**» الكذَّاب الخبيث فيه، هذا رغم أن راويه الآخر «ابْنَ مَحْبُوبٍ» أيضاً ليس ثقةً. وقد اعتبر المَجْلِسِيُّ هذا الحديث ضعيفاً واعتبر ذيله مُرسَلاً.

يقول الإمام في هذا الحديث: "يَا زِيَادُ مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتَيْنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّقِيَّةِ؟ قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ! قَالَ: إِنْ أَخَذَ بِهِ [أي أخذ بحكم ليس هو الحكم الشرعي الصحيح] فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَعْظَمُ أَجْراً وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ أَخَذَ بِهِ أُوجِرَ وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللهِ أَثِمَ"!!.

ونسأل **أولاً**: أين الدليل على هذا الرأي من القرآن؟ **ثانياً**: العلماء مُجمِعون على أن التقية لا تجوز منْ قِبَلِ أئمَّة الدين خاصَّة في بيان الأحكام الإلهية لأنها تسبب ضلال عباد الله، والتقية إن كانت جائزة فإنها تجوز في الموضوعات لا في الأحكام والقوانين الشرعية، ولهذا السبب فإن القرآن الكريم بيَّن لنا أن كتمان الأمور الشرعية يستحق اللعن والذم، والتقية في الواقع نوع من كتمان حكم الله. يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**﴾ [البقرة/ ١٥٩]. ويقول أيضاً: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [البقرة/ ١٧٤].

ولذلك فإن العالِمِ والمرشد الديني الذي يتلقى الناس عنه دينهم وعقيدتهم وأحكام الشريعة لا يجوز أن يقول أبداً أيَّ كلامٍ مخالفٍ لقول الشرع حتى تحت عنوان التقيَّة.

← **الحديث ٥** - من العجيب أن الأستاذ البهبودي صحَّح هذا الحديث وأورده في كتابه «صحيح الكافي»! رغم أن في سنده «الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ بنِ فَضَّال» الذي كان واقفياً، وروى أحاديث توهم وقوع التحريف في القرآن من جملة ذلك روايته أن الإمام الصادق عليه السلام قال: "أَنْزَلَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةً بِأَسْمَائِهِمْ فَمَحَتْ قُرَيْشٌ سِتَّةً وَتَرَكُوا أَبَا لَهَبٍ!!!"[(١)]. فلا ريب أن الذي يجيز لنفسه أن يروي مثل هذه الرواية لا يمكن الاعتماد على رواياته.

والأهم من ذلك أن متن هذا الحديث غير مقبول لأن زُرَارَةَ يقول فيه: "سَأَلْتُ الإمام

---

(١) **رجال الكشي**، ص ٢٤٧. أو ص ٢٩٠ من طبعة مشهد. والرواية نقلها المجلسي أيضاً عن رجال الكشي في **بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ٥٤. (المُتَرْجِمُ)

الباقر عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَنِي. ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي. ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي. فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ قُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ! رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ شِيعَتِكُمْ قَدِمَا يَسْأَلَانِ فَأَجَبْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ مَا أَجَبْتَ بِهِ صَاحِبَهُ؟! فَقَالَ: يَا زُرَارَةُ! إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا وَأَبْقَى لَنَا وَلَكُمْ وَلَوِ اجْتَمَعْتُمْ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ لَصَدَّقَكُمُ النَّاسُ عَلَيْنَا [أي لعرفوا أنكم من أتباعنا] وَلَكَانَ أَقَلَّ لِبَقَائِنَا وَبَقَائِكُمْ. قَالَ زُرَارَةُ: ثُمَّ قُلْتُ للإمام الصادق عليه السلام: شِيعَتُكُمْ لَوْ حَمَلْتُمُوهُمْ عَلَى الْأَسِنَّةِ أَوْ عَلَى النَّارِ لَمَضَوْا [أي لم يمتنعوا من ذلك] وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِكُمْ مُخْتَلِفِينَ [أي بسبب التقيَّة]! قَالَ: فَأَجَابَنِي بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ".

ونسأل: **أولاً**: لماذا لم يفعل النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم في مكة مثل هذا الأمر ليحافظ على أرواح أصحابه وأموالهم فيعطيهم أجوبة مختلفة؟

ثانياً: كان السائلون - في هذا الحديث - من شيعة الإمام والقائلين بإمامته، وكان قصدهم تحصيل العلم، فلم يكن هناك مبرِّرٌ للتقيَّة معهم، ثم لماذا لم يوصهم الإمام بحفظ السرّ وعدم إفشاء حكم الشرع الواقعي، بل سعى إلى حفظ أرواحهم من خلال إيقاعهم في الحيرة بإعطائهم فتاوى مختلفة؟! وليت شعري! إن لم يقل الإمام حكم الشرع الواقعي بشكل واحد حتى لشيعته فلمن سيقول حكم الشرع الواقعي؟! ثم إن اختلاف الأقوال بين الشيعة أنفسهم سيوقع الاختلاف بينهم ويحول دون وحدتهم وهو ما نهى عنه علي عليه السلام بشدة - كما في نهج البلاغة -[1].

ثالثاً: لا يوجد دليل أساساً على أن اختلاف الفتوى في كل مسألة من مسائل الشرع - خاصة في الأمور التي لا علاقة لها بالحكم والرئاسة - أمر خطير.

رابعاً: إن هذا العمل لا يتفق مع كتاب الله لأن القرآن يقول: ﴿**وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ**﴾ [النحل/١١٦]، وبناء عليه فلا يحق للإمام أن يُحرِّم حلالاً أو يُحلِّل حراماً بحجَّة التقيَّة، بل يمكنه أن يلزم الصمت - على أقل تقدير- لا أن يفتي فتاوى مختلفة ويوقع الفرقة والاختلاف بين الشيعة! إن الأئمَّة كانوا أكثر الناس التزاماً

---

(١) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٨، و١٢٧، وخطب الإمام وكلامته الأخرى.

بقوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى/ ١٣]. (وسوف نتكلَّم عن التقيَّة في الصفحات القادمة إن شاء الله).

خامساً: معظم علماء الشيعة يحملون كثيراً من روايات الأئمَّة -كالأحاديث المروية عن حضرات الصادقَيْن وحضرة الكاظم -عليهم السلام - على التقيَّة دون دليل، ويقولون اتَّقى الإمام في هذه الرواية، في حين أن هذا الادعاء مخالف لقول الإمام الرضا (ع) الذي قال: " **إِنَّ أَبِي عليه السلام كَانَ فِي زَمَانٍ لَيْسَ هَذَا زَمَانَهُ** "[(١)].

سادساً: لقد أوقعت هذه الرواية ونظائرها المتعصّبين في مشقة وعنت، إذ قام شُرّاح الحديث بمحاولات مستميتة لحل مشكلات هذه الأحاديث بزعمهم، لذا أخذوا يذكرون احتمالات يخترعونها من عند أنفسهم، دون أن يكون في الروايات قرينةٌ تدلُّ عليها، بل تشهد القرائنُ بخلافها.

تشبّث أحد المتعصِّبين في أحد الاجتماعات - دفاعاً عن هذا الحديث - بكلام «صدر الدين الشيرازي» الذي كان من الفلاسفة وَمُلَفِّقي الكلام المشهورين في العصر الصفوي، وقال: إن اختلاف أجوبة الأئمَّة كان سببه اختلاف حيثيات الأسئلة و جِهَاتُها. قلت: رغم أن كلام «**صدر الدين**» صحيح في حد ذاته، ولكن بما أنّ «لكل مقام مقال» فإن هذا التوجيه لا يحل هنا المشكلة أبداً، لما يلي:

أولاً: إن الموضوع الذي نقلتموه عن صدر الدين الشيرازي أمر بديهيٌّ وليس بذلك الأمر الذي لا يفهمه كل شخص. لو كان هناك الآن فرد عاديٌّ ضيفٌ على جلستنا هذه، فدخل شخص وسألني عنكم وقلتُ إن هذا السيد «إنسان» ثم دخل شخص ثانٍ وسأل عنكم فقلت له إن هذا السيد «رجل»، ثم جاء ثالث فقلت له إجابة عن السؤال ذاته إن هذا السيد «شيخ»، فإن ضيوفنا لن يتعجَّبوا من إجاباتي المتنوعة حولكم، لأنه رغم تنوّع الإجابات وتفاوتها لكن لا خلاف فيما بينها، فما بالك إذا كان الضيف «زُرَارَةَ بْنَ أَعْيَنَ» الذي يمكن القول في حقّه إنه كان زبدة تلامذة مدرسة الصادقَيْن - عليهما السلام - وكُتُبُ رجالنا مشحونةٌ بتجليله وتبجيله.

---

(١) **أصول الكافي**، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا (ع)، ج ١، ص ٣١٤.

إنه ليس بذلك الشخص الذي لا يدرك تنوّع الإجابات ويتعجّب منها، أولاً لأنه كان يفهم تماماً أن سؤاله وسؤال صاحبه وسؤال الشخص الثالث أسئلة متفاوتة من ناحية حيثيّتها، وبالطبع لم يكن ليتعجَّب من تنوّع الإجابات، وَمِنْ ثَمَّ لم يكن بحاجة إلى سؤال الصادق عن سبب اختلاف أجوبته لأنه لن يجد اختلافاً في تلك الأجوبة. لكن الرواية تُصرِّح قَائِلَةً: **"فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي"**، أي أن زُرَارَةَ كان يجد في تلك الإجابات اختلافاً حقيقياً لا تنوّعاً.

ثانياً: مرجع ضمير الهاء الذي ذُكِر بشأن سؤال الرجل الثاني (فسأله عنها) هو كلمة «**مسألة**» التي سألها زُرَارَة، أي المسألة ذاتها التي كان زُرَارَة قد سألها وليس سؤالاً مشابهاً لها! خاصة أن الكُلَيْنِيّ أورد هذا الحديث في باب عنون له بعنوان «باب اختلاف الحديث» وليس باب تنوع الحديث.

ثالثاً: في كلامه مع الإمام صرّح زُرَارَةُ الذي تعجّب من جواب الإمام بأن الرجل الذي كان يسألكم هو من أهالي العراق ومن شيعتكم، أو قال للإمام الصادق أيضاً إن هؤلاء السائلين مؤمنون بكم إلى درجة أنهم حاضرون في سبيل محبَّتهم لكم أن يُحمَلوا عَلَى الْأَسِنَّةِ أَوْ عَلَى النَّارِ، فهم أشخاص موثوقون، ورغم ذلك يسمعون منكم أجوبةً يخالف أحدها الآخر! إن هذا الأمر بذاته يثبت بأوضح صورة أن أجوبة الإمام كان منشؤها التقية لا اختلاف حيثيات الأسئلة وجوانبها. وقلتُ: لقد أصبحتم في إجابتكم أكثر مَلَكِيَّةً من الملك! لأن الإمام نفسه أجاب زُرَارَة قائلاً: "إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا وَأَبْقَى لَنَا وَلَكُمْ". ولو كان تأويلكم وتوجيهكم للحديث صحيحاً لما قال الإمام ذلك بل لقال إن اختلاف أجوبتي ناشئ عن اختلاف حيثيات السؤال وجهاته. لكن الإمام (ع) لم يقل مثل ذلك فادعاؤكم لا دليل عليه.

رابعاً: لا ينحصر اختلاف أجوبة الإمام في هذه الرواية، بل نجد في الحديث الثاني من الباب ١١٠ من أصول الكافي أيضاً أن الراوي يقول: "كُنْتُ عِنْدَ الإمام الصادق عليه السلام فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَخْبَرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْأَوَّلَ. فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللهُ حَتَّى كَأَنَّ قَلْبِي يُشْرَحُ بِالسَّكَاكِينِ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يُخْطِئُ فِي الْوَاوِ وَشِبْهِهِ، وَجِئْتُ إِلَى هَذَا يُخْطِئُ هَذَا

الْخَطَأَ كُلَّهُ! فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرُ فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَنِي وَأَخْبَرَ صَاحِبَيَّ، فَسَكَنَتْ نَفْسِي فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ تَقِيَّةٌ!... الخ"[1].

في هذا الحديث أيضاً يسأل الجميع عن آية واحدة ولكن الإمام يجيب كل واحد من السائلين جواباً مختلفاً عما يجيب به السائل الآخر. ثم إنكم تقولون إن الأئمَّة مُبيِّنون ومُفسِّرون للقرآن، وأن علينا أن نفهم القرآن ببيان الأئمَّة وتفسيرهم، فلماذا لم يفسّر الإمام الآية التفسير الصحيح لجميع سائليه؟ إن لم يفسّر الإمام الآية فمن يفسّرها إذن؟! ولا يمكن إضلال الناس بشأن القرآن فإن كان الإمام يخشى من إعطاء الجواب الصحيح كان يمكنه أن يلزم الصمت على أقل تقدير.

خامساً: يمكننا أن ندرك معنى «**اختلاف الحديث**» بملاحظة سائر روايات هذا الباب رقم ٢٢ ذاته، بما في ذلك الروايات ٦ و ٧ و ٨، فمثلاً في الرواية رقم ٨ يسأل الإمام الصادق عليه السلام الراوي: "أَرَأَيْتَكَ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ الْعَامَ ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ بِأَيِّهِمَا كُنْتَ تَأْخُذُ؟ قَالَ: قُلْتُ كُنْتُ آخُذُ بِالْأَخِيرِ. فَقَالَ لِي: رَحِمَكَ اللهُ".

لاحظوا أنّ السائل هنا فرد واحد لا أكثر والإمام أعطاه في السنة اللاحقة جواباً مخالفاً للجواب الذي أعطاه إياه في السنة السابقة حول السؤال نفسه، فلا كلام هنا أصلاً عن تغيير حيثيّة السؤال.

← **الحديث ٦**- ضعيفٌ جداً لأن في سنده «**مُحَمَّدَ بْنَ سِنَانٍ**» الذي كان كذَّاباً مشهوراً. وسوف نُعَرِّفُ بحاله في الصفحات القادمة إن شاء الله. أما متنه فيتضمن العيوب ذاتها التي أشرنا إليها في الروايات السابقة.

← **الحديث ٧**- العجيب أن الأستاذ البهبودي أورد هذا الحديث في كتابه «**صحيح الكافي**» ! رغم أنَّ راوِيَهُ «عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى» الوكيلُ الخائنُ للإمام موسى الكاظم (ع). وراويه الآخرُ «سَمَاعَةُ» واقفيُّ المذهب! يُشارُ - بالطبع - إلى أن البهبودي لم يقبل بذيل الحديث. متن الحديث أيضاً معلولٌ؛ إذ فيه أنهم يسألون الإمام "عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرٍ كِلَاهُمَا يَرْوِيهِ أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ وَالْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ: يُرْجِئُهُ حَتَّى يَلْقَى مَنْ

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

يُخْبِرُهُ [يعني يلقى الإمام]، فَهُوَ فِي سَعَةٍ حَتَّى يَلْقَاهُ. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى بِأَيِّهِمَا أَخَذْتَ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكَ".

ونسأل: لو أن السائل كان من أهالي بلخ أو خراسان أو مصر فكيف يصنع؟ وكيف يُوصِلُ نفسَه إلى الإمام؟

← **الحديث ٨**- سنده - بمعزل عن كونه مرسلاً - ضعيفٌ بوجود راوٍ خائن مثل «**عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى**» فيه. وراويه الآخر «**الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ**» اعتبره المقاني نقلاً عن الشيخ الطوسي: واقفيًّا، كما عدَّه الشيخ البهائي في «الوجيزة» والعلامة الحلِّيّ: واقفياً وضعيفاً. ومتن الحديث معلولٌ أيضاً، لأن الراوي يدَّعي فيه أن الإمام الصادق عليه السلام قال له: "أَرَأَيْتَكَ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ الْعَامَ ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ بِأَيِّهِمَا كُنْتَ تَأْخُذُ؟....".

ونسأل: هل يجوز أن يُبَيِّن شخصٌ ما أحكامَ الدين وتعاليمَه كلَّ سنةٍ على نحوٍ يخالف ما بيَّنَه في السنة السابقة؟! ألا يكون من يفتي بأقوال مختلفة باسم الدين مفترياً على الله؟!

أضِفْ إلى ذلك أن هذا الحديث والأحاديث المشابهة له تتعارض مع الأحاديث التي قال فيها الأئمَّة إن حديثنا هو حديث النبيِّ ونحن لا نقول بشيء من عندنا بل كل ما نقوله هو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذْ كيف يمكن أن يتبدل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلَّ سنة؟ من جملة هذه الأحاديث الحديث ١٤ من الباب ١٨ من الكافي وفيه يَقُولُ الإمام الصادق عليه السلام: "حَدِيثِي حَدِيثُ أَبِي وَحَدِيثُ أَبِي حَدِيثُ جَدِّي وَحَدِيثُ جَدِّي حَدِيثُ الْحُسَيْنِ وَحَدِيثُ الْحُسَيْنِ حَدِيثُ الْحَسَنِ وَحَدِيثُ الْحَسَنِ حَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَحَدِيثُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَحَدِيثُ رَسُولِ اللهِ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ". ونموذج آخر لهذه الأحاديث رواية الكشي عن الإمام الرضا (ع) أنه قال: "فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ فَإِنَّا إِنْ تَحَدَّثْنَا [حَدَّثْنَا] حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ. إِنَّا عَنِ اللهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ، وَلَا نَقُولُ قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَيَتَنَاقَضُ كَلَامُنَا. إِنَّ كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا وَكَلَامَ أَوَّلِنَا مِصْدَاقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا"[1].

← **الحديث ٩**- سنده ضعيفٌ بسبب وجود «**الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ**» فيه والذي عرَّفنا به من

(١) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص ١٩٥ - ١٩٦. أو طبع مشهد ص ٢٢٤.

قبل[١]. وقد اعتبر المَجْلِسِيُّ هذا الحديث مجهولاً. يقول الراوي أنه سأل الإمام الصادق عليه السلام: "إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوَّلِكُمْ وَحَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ بِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ؟ فَقَالَ خُذُوا بِهِ حَتَّى يَبْلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَخُذُوا بِقَوْلِهِ! ... وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ خُذُوا بِالْأَحْدَثِ".

أقول: بناء على هذا الحديث لو كان لدينا حديث عن أمير المؤمنين وحديث عن الإمام الجواد فعلينا أن نأخذ بحديث الإمام الجواد وندع حديث أمير المؤمنين علي عليه السلام. إذا كان الأمر كذلك، فكان ينبغي على الرواة أن يسألوا الإمام اللاحق: لماذا تأخذ الحديث عن آبائك رغم أنهم ليسوا بأحياء الآن؟! ثم إن هذا الحديث متعارض مع الأحاديث التي تقول: حَدِيثُنا حَدِيثُ آبائنا وهو حَدِيثُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي ذكرنا قبل قليل نماذج عنه. من هذا الحديث يَتَبَيَّنُ أن الإمام يموت، وأن الإمام الحيَّ يختلف عن الإمام الميِّت. هنا ينبغي أن نسأل الخرافيين: إذا كان الإمام يموت فلماذا تعتبرون الأئمَّة حاضرين ناظرين في كل مكان وتطلبون منهم العون والحوائج؟!

← **الحديث ١٠**- سنده فاقد للاعتبار لوجود «**مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى**» فيه، الذي بيَّنَّا حاله في شرحنا على الحديث ١٣ في الباب ٢٠ من الكافي، وقد ذكرنا فيما سبق نماذج من رواياته[٢].

والراوي الآخر للحديث «**صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى**» الذي يَتَبَيَّنُ من الخبر الذي رواه في الباب ٥١ من الكافي أنه رجلٌ فاسد العقيدة وجبريٌّ مخالف لعقيدة الشيعة [في حرية الإرادة]. والراوي الآخر للحديث: «**عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ**» الذي لم يأت بحقِّه توثيقٌ.

أما متن الحديث فلست أدري إن كان من الممكن أن نجد حديثاً فيه خدمة لأعداء الدين والمستعمرين و معاندي الإسلام أكثر من هذا الحديث؟!

يسأل «**عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ**» الإمامَ: "..... فَإِنْ كَانَ الْخَبَرَانِ عَنْكُمَا مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثِّقَاتُ عَنْكُمْ .... وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقاً لِلْعَامَّةِ [أي أهل السنَّة] وَالْآخَرَ مُخَالِفاً لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ؟ قَالَ: مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فَفِيهِ الرَّشَادُ!!!".

نعم، هذا الحديث هو مستند قاعدة (**خُذْ مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ**) في فقه الشيعة الإمامية. وفي

---

(١) راجع الصفحات ٢١٩ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) راجع الصفحة ٢١٤ فما بعد من هذا الكتاب.

الواقع، منشأ كثير من اختلافات فقه الشيعة الإمامية عن فقه سائر المذاهب الإسلامية هو هذه القاعدة غير المعقولة وغير الميمونة!

للأسف الشديد في هذه الأيام التي أنا مشغولٌ فيها بتهذيب هذا الكتاب، لا أملك تلك القوَّة والصحّة المساعدة على القيام بأبحاث مفصَّلة، وإلا فإني أرى من اللازم أن تُؤَلَّف كُتُبٌ في بيان خطأ هذا الأصل الذي لا أساس له من الصحة. ولكنني سأكتب بضعة أسطر بشأن الحديث المذكور الذي هو أحد مستندات هذا الأصل الشيطاني. وآمل أن يهتمّ سائر المشفقين والمصلحين الخيّرين بهذا الأمر كما يستحق، وَيُعَرِّفوا الناسَ على الحقائق وينقذوا الإسلام العزيز من أسر مثل هذه الأباطيل والخرافات. نعم مثل هذه الأخبار أوقعت الفرقة بين المسلمين وسوء ظن كل فرقة منهم بالأخرى. ولا أدري بأي وجهٍ سيلقى هؤلاء الوضاعين للحديث المفرقين بين المسلمين ربَّهم يوم القيامة. وليت شعري! إذا روى الآخرون [أي غير الإمامية] حديثاً عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم هل يجب علينا أن نرفض العمل به ونأخذ بالحديث المخالف له؟! إن ما يتضمنه هذا الكلام هو أنه لا يمكن أن يوجد أي حق لدى الآخرين الذين يخالفوننا في المذهب، ولذلك فعلينا أن نأخذ بكل ما يخالفهم! إنه من المحال أن يقول الإمام مثل هذا الكلام، فهذا النمط من التفكير سوء ظن بالمسلمين حرَّمه الله تعالى بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحجرات/ ١٢].

هذا، ثم قال الإمامُ في قسم آخر من الحديث:

"يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَا بِهِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِكَ فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا وَيُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ ...... [عندئذٍ يسأل الراوي الإمام فيقول:] قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبَرَانِ عَنْكُمَا مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثِّقَاتُ عَنْكُمْ؟".

أقول: هنا يُجيبُ الإمام - حسبَ الرواية - بجواب لا أظن أن عالماً عادياً يمكنه أن يقول مثل هذه الكلام، فما بالك بالإمام الصادق عليه السلام؟ لأن الإمام لا يجيب بقوله: كيف يمكن أن يكون الخبران عنا أهل البيت مما أجمع عليهما الأصحاب واتفقوا على صدورهما عنا، مع كون

رواة الحديثَيْنِ كلهم ثقاتٌ، ورغم ذلك يعارضُ أحد الحديثين الآخرَ بحيث أن أحد الحديثين يوافق جماعةً من الشيعة والآخر يخالفهم؟! بل يقول الإمام: "قَالَ يُنْظَرُ، فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ".

وأقول: إن هذا الجواب لا يخلو من إشكال لأنَّ فَرْضَنَا من البداية هو أن كلا الحديثين يتَّفق مع القرآن والسنة، والطريف أن الإمام هنا نسي ذلك الأصل، إضافةً إلى أن عدم توافق الحديث مع القرآن والسنة يكفي لردِّه وإبطاله، وَمِنْ ثَمَّ فمن الزائد البحث هل يوافق العامَّة أم يخالفهم! (فتأمَّل).

مرَّة أخرى يسأل الراوي الإمام ويقول: "قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقاً لِلْعَامَّةِ وَالْآخَرَ مُخَالِفاً لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ؟ قَالَ: مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فَفِيهِ الرَّشَادُ!!".

أقول: إن كلَّ عاقل يعلم أن إجماعَ الأكثرية أو اتِّفاقَهم يمكن أن يكون مرجِّحاً في حال فقدان المرجحات الأخرى، أما في الحديث أعلاه فلم يتم الانتباه إلى هذه المسألة وليس هذا فحسب بل جاء في وسط الحديث أن إجماع الشيعة واتفاقهم سبب لتقوية صحة حديث، وَمِنْ ثَمَّ فإن ترك الحديث الذي لا يتَّفق عليه الشيعة سيكون أمراً تلقائياً، ولكننا نجد في أواخر الحديث أن إجماع المسلمين واتِّفاقهم موجبٌ لتضعيف الحديث ونزول رتبته وعلو رتبة الحديث المخالف!! وهذا أمر عجيب! لأنه إذا كان الحديث الذي رُوِيَ عَنْ أهل البيت موافقاً ومشابهاً للأحاديث التي رواها سائر المسلمين، فمعنى ذلك أن جميع المسلمين شيعة وسنة قد اتَّفقوا على هذا الحديث، وعندئذٍ فلماذا ينبغي أن لا نعتني بهذا الاتفاق والإجماع ولا نقيم له وزناً ولا اعتباراً؟ بل نعتبره مُضَعِّفاً للحديث، ولماذا يجب أن نبحث عن الحق فيما يخالفه؟[1]

إن كاتب هذه السطور يرى أن مثل ذلك الجواب الذي نُسِبَ إلى الإمام لا يُحْتَمَلُ صدورُهُ حتى من الفقهاء الكبار فضلاً عن أن يصدر عن إمام كالإمام الصادق (ع) بجلالة قدره وتقواه

---

(١) أدري أنهم يقولون إن اتفاق رواية الأئمة مع رواية الآخرين يُحمَل على التقية، ولكن إذا انتبهنا إلى الأمور التي سنذكرها في السطور التالية حول التقية سوف نرى أن مثل هذا الاحتمال غير صحيح أبداً.

الشديدة وعلوّ مقامه ورفعة شأنه إذ كان موضعَ احترامٍ مِنْ قِبَلِ جميع الفرق الإسلامية.

بالطبع يمكننا أن ندرك الهدف الأساسي الذي سعى إليه واضع هذا الحديث من افترائه تلك الفقرة، حين يسأل: "**فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنْ وَافَقَهُمَا الْخَبَرَانِ جَمِيعاً؟**؟ [أي كان كل حديث من الحديثين يوافق فريقاً من العامة]؟ قَالَ [الإمام]: **يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أَمْيَلُ حُكَّامُهُمْ وَقُضَاتُهُمْ فَيُتْرَكُ وَيُؤْخَذُ بِالْآخَرِ!**".

من الواضح أن الذين وضعوا هذا الحديث كانوا من معارضي حكومة زمنهم وكانوا يريدون أن يُكَرِّهُوا الناس بحكَّام تلك الحكومة وقضاتها المُعَيَّنين من قِبَلِهَا، كي يميل الناسُ إلى أولئك المعارضين ويلتحقوا بهم.

في الجملة الأخيرة من الحديث يُعهَد بإجابة السؤال الأخير إلى إمام الوقت، ومعنى ذلك أن الذين لا يصلون إلى الإمام سيكون تكليفهم الشرعي مبهماً غير محدد!!

تأمُّلٌ في مسألة التقيَّة

كما تلاحظون تستند روايات هذا الباب إلى مسألة «التَّقِيَّة» وترتبط بها ارتباطاً مباشراً. لهذا أودُّ أن أعالج هذه المسألة هنا قبل أن ننتقل إلى دراسة أحاديث الباب التالي. وسأذكر رأي عدة من علماء الشيعة حول «التَّقِيَّة» كي يدرك القُرَّاء بطلان أمثال هذه الأحاديث التي مرَّت معنا. ولقد ذكرتُ في مقدمة كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتحاد] أموراً مختصرة حول مسألة «التَّقِيَّة»، ولكنني سآتي هنا بكلام علماء آخرين حول هذه المسألة:

يقول «**الملا صدرا**» الذي يثني عليه علماء زماننا ثناءً كبيراً ويُبَجِّلونه، ما نصه:

"**لا تَقِيَّةَ فيما يرجع بفسادٍ في بيضة الشريعة وهدمٍ لحصن الإسلام، ولا في عظائم الأمور الدينية ولاسيما للمشهورين في العلم المُقْتَدَى بهم في الدين، وكذلك لا تقية في الدماء المحقونة..... إنما التقية فيما الخَطْبُ فيه سهلٌ من الأعمال والأقوال لمن خاف على نفسه أو على أهله وأصحابه**"[1].

بل حتى شخصٌ خرافيٌّ ومتعصِّبٌ وطائفيٌّ مُفَرِّقٌ بين المسلمين مثل المجلسي يقول:

---

(١) شرح الأصول من الكافي، صدر الدين الشيرازي، ص٣٧٨.

"و بالجملة يظهر منه أن التَّقِيَّة إنما تكون لدفع ضرر لا لجلب نفع بأن يكون السوء بمعنى الضرر أو الظاهر بمعنى الغالب، ويشترط فيه عدم التأدّي إلى الفساد في الدين كقتل نبيٍّ أو إمام أو اضمحلال الدين بالكليَّة، كما أن الحسين - صلوات الله عليه - لم يتَّقِ، للعلم بأن تقيَّتَهُ تؤدي إلى بطلان الدين بالكلية. فالتقيَّةُ إنما تكون فيما لم يصر تقيَّته سبباً لفساد الدين وبطلانه كما أن تقيتنا في غسل الرجلين أو بعض أحكام الصلاة وغيرها لا تصير سبباً لخفاء هذا الحكم وذهابه من بين المسلمين"[1].

وذكر العالم القدير آية الله العظمى السيد **محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني** كلاماً مفيداً حول «**التَّقِيَّة**» سننقل هنا ما ذكره في هذا الموضوع في كتابه «**نماز جمعه يا قيام توحيدي هفته**» [صلاة الجمعة أو نهضة الأسبوع التوحيدية] بشيء من التصرف اليسير، كما سنُتَرْجِم بعضَ ما ذكره في المجلد الثالث من كتاب «**خورشيد معرفت**» [أي شمس المعرفة]. يقول:

"إن حمل الحديث على «التَّقِيَّة» لا مورد له لسببين:

الأول: أن كثيراً من المسائل، مختلفٌ فيها بين العامة أنفسهم، وَمِنْ ثَمَّ فقول الحق لا خطر فيه حتى يلجأ الإمام إلى «التَّقِيَّة» ..... إضافةً إلى أن مثل هذه المسائل الفقهية لم تكن مسائل سياسية يهتم لها الخلفاء الأمويون والعباسيون لأنَّها لم تكن تتعلق برئاستهم وحكمهم.

الثاني: بمقتضى أمر كتاب الله، «التَّقِيَّة» تكون في الموضوعات لا في الأحكام الشرعية، فكما أن النبيَّ لا يستطيع أن يمارس «التَّقِيَّة» في بيان الأحكام الإلهية، كذلك لا يمكن للإمام والفقيه أن يتَّقي في هذا الأمر، لأن ذلك سيؤدي إلى تحريف أحكام الله أو بقائها في زوايا الجهل والخفاء. نعم يجوز للإمام أن يسكت عن بيان الحكم ولكن لا يجوز له أن ينطق بما يخالف الحق لأن قادة دين الله كانوا يقدمون النفس والنفيس في سبيل بيان الحق وهداية الخلق.

لقد ابتدأ الأخباريون هذه النغمة منذ زمن الشيخ الطوسي فما بعده، واتَّبعهم في ذلك كثيرٌ من الأصوليين. قال الأخباريون: يجوز للإمام - في مقام التقية - أن يكتم الحكم الواقعي للدين،

---

(١) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٨، ص ١٣٨. ومن الجدير بالذكر أن المَجْلِسِيّ نفسه بسبب تعصبه المذهبي الشديد أوَّل كثيراً من الروايات بحملها على التقيَّة ولم يلتزم بكلامه الذي أورده ههنا.

ويفتيَ بما يخالفه!! واستدلوا على كلامهم هذا بقول الإمام: "نحن نلقي الخلاف بينكم كي لا يؤخذ برقابكم"، فتصوروا أن مرادَ الإمام أننا نقول لكل فرد أو جماعة نوعاً من الكلام في بياننا لأحكام الله يعارض بعضه الآخر ويناقضه، كي تسمعوا منا أنتم الشيعة أحكاماً مختلفة ويفهم كل منكم خلاف ما يفهمه الآخر ويعتقد به كي لا يعلم العدوّ أنكم أتباع إمام واحد فيلحق بكم الخطر! هذا في حين أنه لم يكن هذا هو مراد الإمام وإلا للزم عن ذلك أن يصبح المرشد والزعيم الهادي مُضِلاً، وهذا محال [ولا ينسجم مع مقام هداية الخلق].

إن الإمام لم يقل إننا سنلقي بينكم الاختلاف ببياننا لأحكام الله كي نحافظ على أرواحكم! وليس مراده أننا سنوجد الاختلاف في مسائل الدين على نحوٍ يبقى الحق فيه مكتوماً ومجهولاً. إن غرض الإمام من الكلام المذكور أعلاه أننا نأمركم أنتم الشيعة (أي أولئك الذين كانوا يعيشون في عصر الإمام) أن لا تظهروا بين الناس أنكم متحدون وكلمتكم واحدة ولا تتشكلوا في جماعة موحدة ولا تُظهروا اتفاقكم في الاجتماعات وأن لكم هدفاً واحداً، كي لا يستيقظ العدوُّ ويتنبَّه إلى خطركم أو يظنَّ أنكم شكَّلْتُم حِزْباً وتقومون بتوسعته يوماً بعد يوم، وأنكم تستعدون لمناهضة حكومة الظلم والاستبداد ومحاربة الطواغيت فيتعرَّف عليكم ويأخذكم ويقتلكم أو يَزُجَّ بكم في السجن، ويحول دون تقدُّم الحق والعدل وهدم بنيان الجور والطغيان. وإلا فكيف يمكن القول إن مراد الإمام من الحديث المذكور أعلاه أننا -بهدف حفظ أرواحكم [وإبعاد الخطر عن أنفسنا وأصحابنا] - نفتي بفتاوى مختلفة ومتعارضة في أحكام آخر الأديان!! لأنه من الواجب والضروري حفظ أحكام الدين إلى يوم القيامة [كي تتم الحجة على الخلق ولا يحرم الناس من معرفة طريق السعادة] فالأئمة أيضاً من أكبر حافظي دين الله وأنصاره، فإن لم يُبيِّن الإمامُ الحقَّ بل أفتى بغير الحق، ذهبت صحة الدين وسلامته أدراج الرياح، وهل الدين سوى الأحكام؟ فإن قام حُفَّاظُ الدين والمدافعون عنه بالإفتاء بفتاوى مخالفة للشريعة حتى بين أصحابهم ولم يذكروا في ثنايا كلامهم قرينة تمنع من الاشتباه والخطأ، فالآن وقد خُتِمَت النبوة، من الذي يمكنه أن يبين للناس الحق الصريح؟ [ويمنع اختلاف الأمة؟].

هذه العقيدة [الخاطئة] بأن الإمام يمارس «التَّقِيَّة» في بيان حكم الله أصبحت بحدّ ذاتها قاعدةً

وأصلاً يُرجَع إليه في مقام تعارض الروايات مع بعضها [دون أي دليل متقن على هذا الأصل]، فإذا وُجِدَ التعارض بين حديثين وأكثر حُمِلَ أحد تلك الأحاديث أو أكثر على «التَّقِيَّة»، وأدَّت هذه الطريقة إلى إضعاف الانتباه إلى الأصل الذي بيَّنه رسول الله ﷺ وأئمة الهدى -صلوات الله وسلامه عليهم- لمعرفة الحديث الصحيح [من غير الصحيح]. وذلك الأصل هو عرض الحديث على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ القطعية واليقينية[1]، وأن يتعرفوا بواسطة هذين الأمرين على صحة الحديث وسقمه، وَمِنْ ثَمَّ تبقى كثير من الأحكام إما مبهمة أو محرَّفة، في حين أن «التَّقِيَّة» في بيان الأحكام لا تجوز على النبيِّ بالاتفاق وكذلك لا تُعْقَلُ من الإمام لأن قوله سندٌ وحجَّةٌ على كافة الأنام إلى يوم القيامة.

أما حمل بعض الأخبار على التقية فقد شاع منذ زمن الشيخ الطوسي (رحمه الله) الذي أراد في كتابه «الاستبصار» أن يجمع بين الأحاديث المتعارضة بهذه الطريقة. وكثير من طرق الجمع التي اعتمدها الشيخ لا دليل عليها من الأخبار وبعضها يؤدي إلى طرح كلا الحديثين. وقد اتَّبع كثير من العلماء الذين جاؤوا بعد الشيخ الطوسي طريقته هذه في حمل بعض الأخبار على «التَّقِيَّة»، وهذا أمر مخالف لمصلحة الدين ويتعارض مع الفائدة من وجود الإمام وفيه نقض للغرض من ضرورة نصب الإمام لأجل هداية الأمة وإرشادها! وقد أوضح النبيُّ الأكرم ﷺ لأجل تثبيت تلك الغاية واجب الإمام ووظيفته بشكل صريح حين قال: "يَحْمِلُ هَذَا العِلْم مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُون عَنْه تَحْرِيف الغالين، وانْتِحَالَ المُبْطِلِيْن، وَتَأْوِيل الجاهِلِيْن»[2].

وروى «أبو البختري» أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال ضمن حديث: "فَانْظُرُوا عِلْمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ فَإِنَّ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلَفٍ عُدُولًا يَنفونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ

---

(١) وهو ما أشار إليه علي (ع) بقوله السنة الجامعة غير المفرِّقة.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ٢٧، ص ١٥٠ (من طبعة قم بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩هـ، في ٢٩ مجلداً). وفي مصادر أهل السنة: أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى** (١٠/ ٢٠٩، رقم ٢٠٧٠٠)، وابن عساكر في **تاريخ دمشق**(٧/ ٣٨) عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، وأخرجه أيضاً: ابن عدي في **الكامل** (٢/ ٧٩، ترجمة ٣٠٢ بقية بن الوليد) وبدايته: يرث هذا العلم من كل خلف عدوله... الخ الحديث. (المُتَرْجِمُ)

الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِين"[1]. فإذا مارس الأئمَّة عليهم السلام «التَّقِيَّة» في بيان حكم الشرع فكتموا الحق أو أفتوا بخلافه للزم من ذلك تركهم لوظيفتهم الحتمية والأساسية، وسوقهم الأمة نحو طريق الضلال!

لا يوجد في الكتاب والسنة أي دليل على أنه يجوز لإمام المسلمين ومرشدهم أن يمارس «التَّقِيَّة» فيفتي بأحكام الله على نحو يخالف الحق والواقع، كي يحفظ نفسه وأصحابه من الخطر! نعم، توجد «التَّقِيَّة» في الدين، بحكم الكتاب والسنة والعقل، ولكنها في الموضوعات وليست في بيان الأحكام.

هل وظيفة الرسول الأكرم ﷺ شيء سوى إبلاغ دين الله للبشر والسعي الشديد والجِدّ الأكيد في تحقيق هذا الهدف السامي والمقصد العالي؟ هل وصل عترته الأطهار إلى أعلى مدارج الكمال إلا بسبب جهادهم ونشاطهم الذي لا يعرف الكلل في اتِّبَاع نهجِ رسول الله ﷺ وتطبيق برامجه في تبليغ ما جاء به النبيُّ؟ أليسوا في صدر حُفَّاظ الشريعة الحقيقيين؟ ألم يكونوا في مقدمة الرواد في بذل الروح لنصرة حقائق القرآن ورفع كلمة الله وفي الصف المقدم لمن وصفهم الله بقوله:﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾ [البقرة/ ٢٠٧] ؟

إن القرآن لا يجيز للمجاهد أن يفر من أمام العدو في ميدان المعركة ليحافظ على روحه ويقول: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ۝١٥ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [الأنفال/ ١٥-١٦]، ويقول أيضاً: ﴿**إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا**﴾ [الأنفال/ ٤٥]. [وكيف يمكن للدين الذي كان نبيُّهُ لا يبتعد عن صفوف العدو ليحفظ روحه بل على العكس يكون أقرب الناس إلى العدو، أن يقول للناس: امتنعوا عن قول حقائق الشرع حفاظاً على أرواحكم؟!][2]، هذا

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٢. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) وأيضاً لا ينسجم ذلك مع قوله تعالى واصفاً المؤمنين الصادقين: ﴿**يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ**﴾ [المائدة/ ٥٤] وقوله تعالى أيضاً: ﴿**يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**﴾ [لقمان/ ١٧] (الْمُتَرْجِمُ)

في حين أن الغرض من الجهاد ليس سوى دفع شر الكفار وأعداء الدين، الذين هم في الحقيقة أعداء البشرية، وإعلاء كلمة الله ونشر أحكام الله، والواجب الذي أوكل إلى الأئمَّة عليهم السلام أعلى وأهم بعدة درجات من الجهاد بالسيف والسنان. وعلى هذا، أليس مجرد احتمال أن يقوم الأئمَّة عليهم السلام بإضعاف بنيان الإسلام ليحفظوا أنفسهم تخيُّلٌ خاطئ وتصوُّرٌ باطلٌ لا أكثر؟!". (انتهى كلام السيد الغروي من كتابه «**نماز جمعه يا قيام توحيدي هفته**»)

ويقول السيد الغروي في كتابه «**خورشيد معرفت**»:

"إلا أن قول [الفقهاء] بوجوب حمل تلك الأخبار على التقية أيضاً لا دليل عليه، أما استدلالهم بموافقتها للعامة فغير مُجْدٍ [ولا يحل المشكلة]، لأن صرف موافقتها لهم لا يكون دليلاً على كون الحديث الموافق صادراً على وجه «التَّقِيَّة»، كيف، وأحكام الدين مشتركة بين المسلمين، ولا تقول الشيعة في مسألة قولاً إلا وافقها واحدٌ من فقهاء العامة أو أكثر غالباً، انظر إلى «**تذكرة الفقهاء**» للعلامة الحلي رحمه الله يتبين لك الأمر.

وأما ما تفردت به الشيعة الإمامية ولم يوافقها أحد من العامة، فقد كان في عهد الأئمة إلى زماننا [في الأصول والفروع]، أظهر من الشمس في رابعة النهار، لجميع أولي الأبصار، كعينية صفات الباري تعالى مع ذاته، ومسألة الجبر والتفويض («لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيضَ وَلَكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ»؛ فلا جَبْرَ، خلافاً للأشاعرة، ولا تفويضَ خلافاً للمعتزلة)، ومسألة الحسن والقبح العقليين وغير ذلك، وكحِلِّيَةِ المُتْعَة، وترتيب الوضوء وأسلوبه، وعدم تحقق الثلاث بقول المُطلِّق هي طالق ثلاثاً، ومسألتي العول والتعصيب في الإرث، ووجوب طواف النساء، وكون حي على خير العمل جزء من الأذان والإقامة، وكون «الصلاة خير من النوم» في أذان الصبح بدعة، وحرمة القياس والاستحسان في الأحكام ووجوب ابتنائها على السماع، وغير ذلك من متفرداتهم في الأصول والفروع.

فتبيَّن لك أن لا معنى للتقية في الأحكام [والقول بذلك لا أساس له من الصحة]، ولو جازت «التَّقِيَّةُ» فيها لصدرت عنهم عليهم السلام أحاديث كثيرة موافقة للعامة في تلك المسائل الهامة التي كانت تلفت أنظار المخالفين، وكانوا دائماً في مقام الأخذ بأعناقهم فيها كي ينسبوهم

إلى البدعة في الدين ومخالفة جميع المسلمين، كما فعلوا ذلك، ومع ذلك لم يُنْقَل من أحد من الأئمة كلامٌ اتَّقَى فيه وخالفَ بحسب الظاهر عقيدتَه. ألا ترى كيف شاعت عنهم وذاعت بحيث لم تبق مِرْيةٌ ولا ريبٌ لعَدُوٍّ وصديقٍ ومخالفٍ ومؤالفٍ أن هذه المسائل من مذهب أهل البيت ومما تفردوا به، وخالفوا عامة المسلمين؟ فلو جازت «التَّقِيَّةُ» لوجب أن يصدر عنهم كلامٌ يخالف مذهبهم في أمثال هذه المسائل، لا المسائل التي كانوا يجدون موافقاً لهم فيها بين العامة واحداً وأكثر، لأنهم كانوا في مندوحة بوجود موافق منهم، وهذا أقوى دليل على أن الأئمة عليهم السلام، لم يكادوا يتَّقون في بيان الحكم الإلهي، فإن ذلك إدغال في الدين، وتلبيس على المكلّفين، وإضلال عن طريق الحق المبين، وأي مانع للإمام إذا اضطر إلى حفظ نفسه أو واحد من شيعته إذا سأله عدو اختباراً، أو صديقٌ في مشهد عدوان، أن يسكت عن الجواب ويضرب عنه صفحاً؟ أو يقول: أليس فلانٌ عندك فقيهاً فاسأله، أو دعني، فإني لست مشهوراً بالفقه عند الناس، وما ضاهى ذلك، مع أن المعلوم عند جميع العامة، ولاسيما سلاطينهم ورؤساؤهم أن مذهب أهل البيت لا يوافق مذهبهم في كثير من مسائل الدين، فالحق الحقيق بالتصديق الموافق للتحقيق أن التقية في الأحكام غير جائرة، ولاسيما من الذين كلامهم حجة، والتقية الجائزة منحصرة في الموضوعات، وثبوتها فيها عقلي لا ريب فيه والكتاب والسنة يدلان عليها، ويشهدان بها ولا فرق في ذلك بين النبي صلى الله عليه وآله وبين خلفائه الأئمة الطاهرين عليهم السلام، إذْ كما أن التقية لا تجوز على النبيِّ فكذلك الإمام، ولولا ذلك لَضَلَّ الناسُ عن سواء السبيل، وزاغوا عن الصراط السوى وانقلب الهادي مضلاً، والمنجى مهلكاً، فالإمام الحق هو النائب عن الرسول في ما أرسل له، أعني بيان أحكام الدين على ما أنزلت، وكما أراد الله تعالى، فلا يختلفان في وظيفتهما، ولم يتفاوت تكليفهما كما قال: **إني تارك فيكم** [الثقلين].... إلى آخر كلامه صلى الله عليه وآله.

ونزيدك على ما ذكرنا أن «التَّقِيَّةَ» في الأحكام لو جازت على ما اشتهر بين الأصحاب، لم يبق لنا وثوق واطمئنان على أكثر الأحاديث بصرف احتمال التقية، و لاسيما إذا لم يُشتَرَطْ في الحمل عليها اقترانُ الكلام الصادر بقرينة واضحة تدل على المراد والمرام، أعني صدوره على وجه التقية، ولم أعثر إلى الآن على حديث مشتمل على قرينة تدلُّ على كونه صادراً، تقيةً، فإن عثرتَ أنتَ أيها الأخ الفقيه على خبر واحد مقرون بشاهد دلَّ على ذلك فدُلَّني عليه وعَليَّ الشكر.

قال عدة من الأصحاب: إن المراد بقوله عليه السلام: نحن نلقي الخلاف بينكم كيلا يؤخذ برقابكم أنهم يفتون في مسألة واحدة بوجهين مختلفين، أو وجوه متخالفة لأصحابهم وخواص شيعتهم صيانة لنفوسهم، و يمكن أن تكون الأجوبة بأسرها على خلاف ما أنزل الله فأعلم أن غرضهم عليهم السلام من هذا الكلام ليس على ما اشتهر، بل المقصود أنا نأمركم بالتخالف فيما بينكم في المعاشرات وعدم إظهار الاتحاد قولاً وفعلاً، كيلا يعرف عدتكم ويخشى العدو قيامكم وثورتكم فيأخذ برقابكم، ولا يعقل أن يكون المراد أنا نفتي لكم في أحكام الدين بفتاوى مختلفة ونجيبكم فيها بأجوبة متفاوتة صوناً لدمائكم، كيف، وأحكام الدين يجب أن تحفظ إلى يوم القيامة، والأئمة عليهم السلام حُفَّاظُها، ولو ببذل النفس والنفيس، كما كانت سيرة النبي والأئمة عليهم السلام كذلك، ولو كتم الإمام الحقُّ الحقَّ، وأقام الباطل مقامه، لضاع الدين، وهل الدين إلا الأحكام، فإذا أضاعها حُفَّاظُها، ونشروا، حتى بين خواص أصحابهم، خلافَ ما أنزل الله، ولم ينصبوا قرينة تصونهم عن الزيغ والخطأ فيما قالوه تقيةً، والنُّبُوَّةُ قَدْ خُتِمَتْ، فمن يأتي بالحق بعد الضلال؟! فتذكَّر وتبصَّر!!"[1]. (انتهى من كلام السيد الغروي).

إذا دقَّقْنا النظر في الأمور التي ذُكِرَتْ أعلاه أدركنا أن معظم الموارد التي ادعى العلماء فيها أنها محمولة على «التَّقِيَّة»، كان موضوع الرواية مما تشمله حرمة «التَّقِيَّة» ولا تُقبل «التَّقِيَّة» فيه. ولكن إضافةً إلى ذلك حتى في غير الموارد التي تحرم «التَّقِيَّة» فيها أيضاً، فإن ادعاءَهم لا ينسجم مع الروايات الأخرى. فمثلاً بالنسبة إلى الرواية ١٣ من الباب ١٢٠ من أبواب الكافي التي تَنْسِبُ إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه أوصى إلى خمسة أشخاص من بعده بالإمامة، يقولون إن الإمام اتقى كي لا تعلم حكومة وقته خليفتَه ووصيَّه ويتم حفظ روح الإمام. فرغم أن هذا المورد ليس من موارد حرمة «التَّقِيَّة» ولكنه لا يتفق مع الروايات التي أوردها الكُلَيْنِيّ في الباب ١٢٠ من الكافي، لأنه طبقاً لروايات ذلك الباب كان الإمام مشهوراً إلى درجة أن الإمام الصادق عليه السلام جعل أحد علامات الإمام أنه "يَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ

(١) آية الله محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، **مغرب** [أي الغروب]، أصفهان، نشر حُجَّت، د.ت، ص ١٢٥ - ١٢٦. (المُتَرْجِمُ)

عَنْهَا الْعَامَّةَ والصِّبْيَانَ إِلَى مَنْ أَوْصَى فُلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ"[1].

فإذا كان الإمام مشهوراً إلى هذا الحد فما فائدة «التَّقِيَّة» عندئذ؟ بالطبع لا يخفى أن المجلسي ضعَّف رواية الباب ١٢٨ أما الرواية الأولى والخامسة من الباب ١٢٠ فاعتبرهما صحيحتين واعتبر أن الرواية الثانية من الباب المذكور حسنة.

الأحاديث المتعلّقة بهذا الباب

يمكننا أن ندرك بأدنى تأمُّل أن جماعةً من الوضَّاعين أدركوا أن حجَّة كون الإمام يتَّقي في بيان الأحكام لا تكفي لإشاعة فتاواهم المخالفة وتثبيتها بين المسلمين باسم الأئمَّة، لذا قاموا بوضع روايات أخرى لتقوية أباطيلهم أكثر، كي يقدِّموا للمسلمين - من خلال هذه الروايات - رواياتهم المخالفة للقرآن والسنَّة باسم الأئمَّة الذين كانوا موضع احترام جميع المسلمين، ويقولوا ليس من الضروري أن يلتزم الإمام في بيان رأيه بالقرآن والسنَّة لأن أمور الدين والشريعة أوكلت أساساً إلى النبيِّ والإمام، وفُوِّضَتْ إليهم!! وقد جمع الكُلَيْنِيُّ هذه الروايات في الباب ١١٠ من الكافي.

ولما وجدتُ أن الروايات المذكورة في ذلك الباب ترتبط بروايات الباب ٢٢ الحالي، رأيتُ من المناسب أن أقوم - خلافاً لما فعلته في الإصدار الأول من كتابي هذا - بدراسة روايات الباب ١١٠ هنا، ونقد أحاديثه، قبل الانتقال إلى دراسة ونقد أحاديث الباب ٢٣ من الكافي.

[دراسة ونقد أحاديث الباب ١١٠ من الكافي حول التفويض إلى النبي والأئمّة]

عَنْوَنَ الكُلَيْنِيُّ للباب ١١٠ من الكافي بعنوان: (**بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ -عليهم السلام- فِي أَمْرِ الدِّينِ**).

يشتمل هذا الباب على عشرة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيُّ السند الأول للحديث ١ مجهولاً لكنه اعتبر سنده الثاني صحيحاً. واعتبر الحديث رقم ٣ صحيحاً، والسند الأول للحديث رقم ٥ مُوَثَّقاً وبمنزلة الصحيح، واعتبر سنده الثاني صحيحاً!! أما الأستاذ البهبودي فلم يُصَحِّح أي حديثٍ من أحاديث هذا الباب ولم يقبل أيًّا منها.

---

(١) الكُلَيْنِيُّ، **أصول الكافي**، بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الْإِمَامِ (ع)، ج١، ص ٢٨٤.

← **الأحاديث ١ و ٩ و ١٠** - في نظرنا ما قاله المَجْلِسِيُّ حول السند الثاني لهذا الحديث [أي الحديث رقم ١] غير صحيح، لأن السند المذكور فاسد وساقط من الاعتبار، لأن «**أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيَّ**» الذي جاء فيه وفي سند الحديث رقم ٣، وفي السند الثاني للحديث رقم ٥، وفي سند الحديث رقم ٦، شخصٌ غير موثوق لا يمكن الاعتماد على رواياته[1]. ويجب أن نلاحظ، بالطبع، أن الرواية الأولى لهذا الحديث الأول أسنَدَت الحديث إلى الإمام الصادق (ع) في حين أسندت الرواية الثانية الحديثَ إلى الإمام الباقر (ع)! وسند الحديثين ٩ و١٠ مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيِّ.

يقول متن الحديثين ١ و ٩ أن الإمامَ قَالَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوَّضَ [أمر الدِّيْنِ] إِلَى النَّبِيِّ .... وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ فَوَّضَ [أمر الدِّيْنِ] إِلَى عَلِيٍّ ...". واستشهد الإمام على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ [الحشر/ ٧].

فأقول: إن الآية المذكورة تتعلَّق **بالفيء** والغنائم التي يتم الحصول عليها دون قتال - مثل أموال يهود بني النضير-، فمثل هذه الأموال تكون حسب حكم الشرع بيد النبيِّ ومن بيده زمام سلطة المسلمين، ولا علاقة للآية بإظهار مسائل الشريعة وبيان حقائق الدين والإفتاء و..... . إن هذه الآية تخاطب المؤمنين بشأن الأمور المتعلقة بالفيء والذي أشير إليه في صدر الآية بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ......**﴾ [الحشر/ ٦]. فهذا الفيء هو المراد من قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ [الحشر/ ٧]. أي ما أعطاكم من الفيء فخذوه وما لم يعطكم منه فامتنعوا عن الأخذ منه، ولهذا السبب لم يقل في الآية «ما أمركم الرسول فأطيعوه» بل قال: «ما آتاكم فخذوه». فكما تلاحظون لا علاقة لهذه الآية بمقصود الرواية، ولا يمكن للإمام أن يقول مثل ذلك الكلام قطعاً. حتى إنه - طبقاً للحديث رقم ١٠ في هذا الباب - قال الإمام الصادق عليه السلام: "**فَكَانَ لَهُ** [أي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم] **أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مَنْ شَاءَ وَيَمْنَعَ مَنْ شَاءَ**". فليس هناك في هذا الحديث أي إشارة إلى أن أمر الدين وأحكام الشريعة

---

(١) للاطلاع على حال هذا الراوي راجعوا الصفحة ١٠٧ - ١٠٢ من الكتاب الحالي، وسيأتي مزيد من البيان لحاله في أواخر هذا الكتاب أيضاً.

فُوِّضَتْ إلى النبيِّ ﷺ وأنَّ له أن يُشرِّع ما شاء من أحكام الدين، ولهذا فإن هذا الحديث رقم ١٠ لا يؤيد أحاديث هذا الباب الأخرى ولا يتوافق معها.

استناداً إلى ما تقدم، يتَّضح بطلان ما جاء في آخر الحديث ١ و ٩ من الادعاء بأن النبيِّ أيضاً فَوَّضَ ما فُوِّضَ إليه من أمر الدين إلى الأئمَّة، لأنه لا يوجد في القرآن أصلاً أي أثر أو إشارة لتفويض أمر الدين إلى النبي ﷺ والآخرين.

في آخر الحديث رقم ١ ادُّعِيَ أن الإمام قال: "**وَنَحْنُ** [الواسطة] **فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**؟!! ".

فلنا أن نسأل: لماذا لم يخبرنا الله الكريم في القرآن عن هذه الواسطة ولم يذكرها ولم يعرِّف عباده بها بل قال: ﴿**فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ**﴾ [فُصِّلَتْ/ ٦].

وهناك، بالطبع، إشكالات أخرى في هذا الحديث سوف نشير إليها عند دراسة الأحاديث اللاحقة ونقدها.

← **الحديث ٢** - لقد دَوَّنْتُ بعضَ الملاحظات على هذا الحديث نقلاً عن الكتاب القَيِّم «**مغرب**» [أي الغروب] تأليف آية الله **السيد محمد جواد موسوي غروي الأصفهاني** - الذي أتمنَّى أن يُوَفِّقَهُ الله لنشره وإفادة الناس منه - مع شيء من الإضافات والتصرُّف اليسير من عندي، قال:

"رُوِيَ هذا الحديث عَنْ «**مُوسَى بْنِ أَشْيَمَ**»، وهو شخص فاسد المذهب وضعيفٌ، إذْ روى «الكِشِّيُّ» أن الإمام الصادق عليه السلام قال في شأنه:

"أَمَا وَاللهِ، إِنِّي لَأَنْفَسُ عَلَى أَجْسَادٍ أُصِيبَتْ مَعَهُ، يعني أَبِي الخَطَّابِ، النَّارَ، ثُمَّ ذَكَرَ ابنَ أَشْيَمَ، قال: كان يأتيني هو وصاحبه [لعلَّه جعفر بن ميمون] وحفص بن ميمون ويسألوني فأخبرهم بالحقِّ، ويخرجون من عندي إلى أَبِي الخَطَّابِ فيخبرهم بخلاف قولي فيأخذون بقوله ويذرون قولي!"[1].

---

(١) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص ٢٩٣ - ٢٩٤. أو طبع مشهد، ص ٣٤٤. وانظر: **رجال العلامة الحلي**، ص ٢١٨. (المُتَرْجِمُ)

كما تلاحظون كان «**ابنُ أَشْيَمَ**» من أتباع أَبِي الخطَّابِ، أي كان قائدُه شخصاً لعنه الإمام وقال إن الشيطان ينزل عليه. ولا ريب أن هكذا شخصٌ لا يتورَّعُ عن نِسْبَةِ أيِّ كَذِبٍ إلى الإمام.

إذا ألقينا نظرة على متن الحديث لاسيّما ما جاء في آخره، تبيَّنَ لنا أن «**ابنَ أَشْيَمَ**» سأل عن آية لم يذكرها، ثم سأل ثلاثة أشخاص عن الآية ذاتها. من الواضح في هذا الحديث منذ بدايته وحتى نهايته أن «ابنَ أَشْيَمَ» وضع هذه القصة بهدف إظهار أحاديث الإمام الصادق عليه السلام أحاديثَ لا أساس لها من الصحة بشكل عام، وأنها مبنيَّة على «التَّقِيَّة» لا على المسائل الحقيقية، حتى يُرَجِّحَ - بشكل خبيث وغير مباشر - «قَتادةَ» الذي كان كلامه موحداً لا اختلاف فيه وحسب قوله، كان لا يخطئ حتى بحرف الواو وأشباهه، ليس على الإمام الصادق عليه السلام فحسب، بل لكي يبين أنَّ «قَتادةَ» عالمٌ متينٌ ومُبَيِّنٌ لحقائق الدين وأن الإمام الصادق عليه السلام هو على العكس من ذلك!!

وهنا نسأل:

أولاً: أي آية هذه التي تحتمل عدة أنواع من التفاسير المتعارضة والمتناقضة؟ ولماذا لم يذكر نَصَّ الآيةِ كي يطَّلِعَ عليه الآخرون؟! والواقع أنه لا توجد هكذا آية في أي مكان في القرآن الكريم!

ثانياً: كيف يحدث أن يأتي عدة أشخاص في ساعة معينة ويسألوا جميعُهُم عن تفسير آيةٍ واحدة؟ ومن كان أولئك السائلين؟ هل كانوا من أصحاب الأئمَّة أم من مخالفيهم؟ ولماذا لم يُشِر «ابنُ أَشْيَمَ» إلى هذا الأمر وتركه مبهماً؟

ثالثاً: ما الذي حدث حتى شعر الراوي -عندما سمع إجابة الإمام المختلفة للسائل الثاني- "كَأَنَّ قَلْبَهُ يُشْرَحُ بِالسَّكَاكِينِ"، لكنه عندما سمع إجابة الإمام للسائل الثالث، المختلفة عن كلا الإجابتين السابقتين، استقر قلبه واطمأن؟! لو كان مقرباً من الإمام وعارفاً به إلى تلك الدرجة التي تظهر من آخر الحديث حيث خاطبه الإمام وحده ولم يتَّقِ منه، فلماذا لم يحتمل «التَّقِيَّة» في الجواب الثاني أيضاً؟ وإن لم يكن له تلك المعرفة الوثيقة بالإمام فلماذا لم يبقَ على عقيدته الأولى عندما سمع الجواب الثالث المختلف؟ أليس من الواضح أن هدف الراوي أو الواضع لهذه القصة أن يرسِّخَ مسألة تقية الإمام الصادق عليه السلام كي يصل إلى هدفه المطلوب وهو بذر الشك في كل أحاديث الإمام؟

رابعاً: إن هدف الراوي من الاستدلال بآية سليمان، عندما نسب إلى الإمام الصادق قوله إن الله أوحى إلى سليمان: ﴿**هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [ص/ ٣٩] هو اتِّهام الإمام أنه قال: إن العلم نعمة إلهية، وقد أعطي إلينا، وقد خيَّرنا الله تعالى كما خير سليمان (ع) بين أن نعلِّم الناس من هذا العلم إن شئنا، أو نمتنع عن تعليمهم إن شئنا ونحرمهم من هذا العلم بأشكال مختلفة ونتركهم حيارى في أودية الجهل والباطل!!!

ثم إن الراوي «ابنَ أَشْيَمَ» حقَّق بواسطة هذا الحديث هدفاً آخر وهو أنه صور بشكلٍ ضمنِيٍّ الإمامَ - بسبب طريقة استناده إلى الآية واستدلاله بها على أمر لا تفيده - شخصاً يفسِّر آيات القرآن على نحو غير صحيح ويستنبط منها أموراً خاطئة أو يسيئ الاستفادة من الآيات وَمِنْ ثَمَّ صوَّره بأنه جاهل بالقرآن!!

حقاً لقد كان «ابنُ أَشْيَمَ» شيطاناً مضلاً ذا خبرة ويد طولى في وضع الحديث وافترائه، إذْ أراد أن يضرب عدة عصافير بحجر واحد فقد استهدف صادق آل محمد عليه السلام من عدة جهات كي يصور تلك الشخصية الرفيعة وكأنه - والعياذ بالله- شخصٌ مُحَرِّفٌ للكتاب والدين وناشرٌ للأباطيل. ولا يُستَبْعَدُ أن يكون أخو هذا الراوي «عليٌّ» الذي اعتُبر في كتب الرجال مجهولاً من نفس قماش أخيه.

خامساً: من أهداف «ابنِ أَشْيَمَ» الأخرى لوضعه هذا الحديث أن يصور نفسه - بشيطنة وتزوير - من خواصّ أصحاب الإمام الصادق عليه السلام لأنه ادَّعى أن الإمام أجابه وأجاب ثلاثة أشخاص آخرين أجوبةً متنوّعةً ومختلفةً، وأنه حضر هذه الأجوبة الثلاثة كلها، فادعى أن الإمام لم يكن يخشَ من وجوده ومن إعطاء أجوبة مختلفة في حضوره، ليستنتج من هذا أنه كان من خواص أصحاب الإمام وأن الإمام لم يكن يتَّقِ منه، كما نجد أن الإمام خاطبه وحده في آخر الحديث وقال: يا ابن أشيم! إنَّ الله أوحى إلى سليمان.....الخ.

والراوي يحقق في روايته هذه نتيجةً أخرى أيضاً وهي أن يثبت أن الإمام من خلال استنباطه الخاطئ من الآية ٢٩ من سورة (ص) لم يكن متقيداً في كلامه بالتقيَّة بل كان يقول في كل مكان

كل ما كانت تميل إليه نفسُه ولم يكن يهتم بأن يكون كلامه موافقاً للحق!"[1]. (انتهى كلام السيد الغُرَويّ).

سادساً: الآن يجب أن نمعن النظر في الآية التي تتكلم عن سليمان عليه السلام كي نرى هل لها أية علاقة بأكاذيب «ابْنِ أَشْيَمَ» أم لا؟

يقول القرآن الكريم: ﴿**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ۝٣٥ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ۝٣٦ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ ۝٣٧ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ۝٣٨ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝٣٩ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾ [ص/ ٣٥-٤٠].

كما تلاحظون لقد حدَّد اللهُ في الآية ٣٩ العطاءَ الإلـهيَّ الذي وهبه لسليمان باسم الإشارة «**هذا**»، أي أن العطاء الإلهي لم يكن سوى ذلك التسخير للريح وللشياطين والجنّ الذي ذُكِرَ في الآية السابقة، ومن الواضح تماماً أن تسخير الريح وطاعة الجن ليست بالأمر الذي يمكن إعطاؤه للآخرين أو إمساكه عنهم بغير حساب**!** لهذا السبب تم استخدام كلمة «امنن» بدلاً من مادة «الهبة» أو «العطاء» أو «المنح»، وعبارة المنِّ في القرآن استُخدمت لإطلاق سراح الأسرى دون مقابل، إذ يقول القرآن: ﴿**فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾ [محمد/ ٤]. أي إما أن تحرِّروا الأسرى دون فدية، أو أن تأخذوا الفدية وتحرِّروهم.

وذكر الشيخ الطبرسي في «**مجمع البيان**» هذا الوجه في تفسير الآية ٣٩ من سورة ص وقال: "إن المعنى فأنعم على من شئت من الشياطين بإطلاقه أو أمسك من شئت منهم في وثاقه وَصَرِّفْهُ في عمله من غير حرج عليك فيما تفعله".

لاحظوا أنه من البعيد جداً عن البلاغة المعجزة للقرآن الكريم أن يعبِّر عن عطاء نبي الله وسخائه بعبارة «**أمنُنْ**»[2]. أما استخدام هذا الفعل في معنى تحرير الجن الذين أخذهم سليمان أسرى ليقوموا بخدمته -خاصةً إذا لاحظنا الآيات من ١٢ إلى ١٤ من سورة سبأ- فهو استخدام بليغ ومناسب تماماً.

---

(١) آية الله محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، **مغرب** [الغروب]، ص١١٩- ١٢٠. (المُتَرْجِمُ)

(٢) خاصةً أن القرآن الكريم نهى عن المِنَّة في الصدقة والإنفاق والعطاء.

ولما ذكر المفسرون وجهاً آخر لتفسير الآية -رغم أن هذا الوجه الآخر ليس بقوة الوجه الذي ذكرناه لأنه لا ينسجم مع القرائن الموجودة في الآية وفي الآيات التي قبلها وبعدها- فإنني سأذكره هنا نقلاً عن كتاب «**مغرب**» [الغروب] لآية الله الغروي، ليطلع عليه القراء المحترمون:

"في الوجه الثاني، المراد أنه يا سليمان! بما أنك عبدنا المطيع وأنك عالم بأحكامنا وأنك تعمل طبقاً لأوامرنا وأن إعطاءك أو إمساكك مبنيٌّ على الحكمة، فإننا لا نريد منك حساباً، لأننا إذا أردنا من شخص حساباً لربما تخلَّف وقصَّر. فمعنى الآية إذن: «هب من تشاء وامنع عمَّن تشاء دون أن يكون عليك حساب من قبلنا ودون أن تتعرَّض للمساءلة مِنْ قِبَلِنا حول ذلك». وهنا لابدَّ من توضيح حول هذا الموضوع:

بما أن دافع الإنسان لأعماله الاختيارية هو الشوق والإرادة، فإذا ترسَّخت في نفسه حقيقة العدالة فإن عادته المستمرة -بمقتضى هذه الملكة- ستكون إرادة العدل في أفعاله، ولن تنفكَّ عنه هذه الإرادة، فعندئذ سيضع كلَّ نعمة في المكان التي خلقت لأجله وسيمسكها عن غير محلها، فينفق المال في المكان الذي أمر الله فيه بالبذل والعطاء، ويمتنع عن إنفاق المال في المواضع التي نهى الله عن الإنفاق فيها؛ ولذلك قالوا: العدلُ وضع الشيء في موضعه والظلم وضعه في غير موضعه.

لقد أثنى الله تعالى على سليمان (ع) في هذه الآية مُبَيِّناً علوّ مرتبته فقال له في معرض تمجيده والثناء عليه: أعط الآخرين من النعم التي أنعمنا بها عليك أو أمسك عنهم، لأنك تعلم -بمَلَكَة العدل فيك- أين يجب البذل والإنفاق ومتى يجب الإمساك. فمَلَكَة العدالة التي فيك تجعلك عملياً لا تتخلَّف عن واجبك أبداً في هذا المجال، أي أن هذه الآية تتضمَّن بيان علم سليمان وعمله الذي وصفه الله بقوله: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ [ص/ ٣٠]. خاصةً أنه تعالى قال في الآية التي بعدها -أي الآية ٤٠-: ﴿**وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾ [ص/ ٤٠]، في حين أنه لو كان يبذل المال في غير موضعه أو يسرف لما قال تعالى ذلك في شأنه.

بناءً على ذلك فإن الاستدلال بهذه الآية [أي قوله تعالى: ﴿**هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾] لإثبات أننا معشر الأئمة يحقُّ لنا أن نُفَسِّر للناس آيات الكتاب أو نبيِّن لهم

أحكام الله -في مقام «التَّقِيَّة» مثلاً- على نحوٍ مختلف ومتنوع ومخالف للواقع (وهذا هو هدف «ابنِ أَشْيَمَ» من وضع هذه الرواية) ليس في محلِّه. والآية ليس فيها مثل هذه الدلالة، ولم يقل الإمام الصادق عليه السلام أبداً مثل هذا القول.

إن وظيفة الأنبياء والأوصياء والعلماء تبليغ حقائق الدين ونشر العلم وتعليم الجاهلين وهداية الخلق وإرشادهم فإذا أَخلُّوا -نعوذ بالله- في هذه الوظيفة يكونوا قد تخلفوا عن القيام بالمهمَّة التي كلَّفهم الله بها وأصبحوا من المبغوضين والمغضوب عليهم! طبقاً لقوله تعالى: ﴿**بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾ [المائدة/ ٦٧].

وحتى الحديث الذي رُوي عن الإمام الرضا (ع) (الكافي، باب٧٨، حديث٣) أنه سئل: " حَقّاً عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ؛ أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ**﴾؟"، لا يحل المشكلة ولا يتنافى مع الآية، لأنه لم يأت في الحديث أن لنا الحق أن نفتي أو نفسر القرآن بخلاف الواقع وعلى نحو متناقض، بل يفيد هذا المعنى فقط أننا يمكننا في بعض الحالات أن نمتنع عن الإجابة، يعني في أحوال نادرة وعندما نرى المصلحة في ذلك نلزم السكوت ولو بعنوان التَّقِيَّة، لأن التَّقِيَّةَ في الأفعال - التي هي من الموضوعات - جائزة على الإمام أيضاً. أما ما لا يجوز فهو تفسير الكتاب أو بيان الأحكام على نحو مخالف للحق والواقع.

وكما أن واجب كل جاهل أن يسأل فإن واجب النبي والإمام والعالم أولاً وبالذات أن يجيب، كما قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: "**مَا أَخَذَ اللهُ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا حَتَّى أَخَذَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُعَلِّمُوا**" (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ٤٧٨).

وروي في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "**قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ** عليه السلام **إِنَّ اللهَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْجُهَّالِ عَهْداً بِطَلَبِ الْعِلْمِ حَتَّى أَخَذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ عَهْداً بِبَذْلِ الْعِلْمِ لِلْجُهَّالِ لِأَنَّ الْعِلْمَ كَانَ قَبْلَ الْجَهْلِ**". (الكافي، الباب ١١، حديث ١).

وجاء في الكتاب العزيز: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل/ ٤٣].

ورُوي في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لِحُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ فِي شَيْءٍ سَأَلَهُ: "**إِنَّمَا**

يَهْلِكُ النَّاسُ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْأَلُونَ". (الكافي، باب ١٠، حديث ٢).

فإذا كان السؤال عن حكم الله واجباً، فإن الإجابة الصحيحة ستكون واجبةً أيضاً، وإلا فكيف يمكن أن يقول الله -الذي بيَّن لنا أن كتمان الآيات وحقائق الشرع يستوجب اللعن (البقرة/ ١٥٩ و ١٧٤)-: يجب عليكم -من جهة - أن تسألوا لأجل أن تَعْلَمُوا، ثم يقول من الجهة الأخرى لأهل العلم: إن شئتم أجيبوا وإن شئتم لا تجيبوا أو أجيبوا جواباً غير صحيح أو غير واقعي!!"[1]. (انتهى من كلام آية الله الغروي)[2].

وسنذكر الآن الأحاديث التي يُستفاد منها ذلك المضمون الذي تكلمنا عنه أعلاه (كون الإمام مخيراً بين أن يجيب أو لا يجيب) لنقوم بدراستها ونقدها:

[دراسة أحاديث الباب ٧٨ من الكافي ونقدها]

هذه الأحاديث هي عبارة عن الأحاديث ٣ و ٦ و ٨ و ٩ من الباب ٧٨ من الكافي **[أي بابُ: أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)]**

أ) كلا محمد باقر المجلسيّ ومحمد باقر البهبودي اعتبر الحديث رقم ٣ غير صحيح، أما الحديث رقم ٦ فاعتبره المجلسي موثقاً لكن الأستاذ البهبودي لم يقبل به ولم يذكره في كتابه «**صحيح الكافي**». لكن متن الحديثين معلول تماماً، لأنه يذكر ذيل الآية ٤٣ من سورة النحل وذيل الآية ٧ من سورة الأنبياء فقط وينسب إليهما معنى غير صحيح، في حين أن صدر الآيتين أوضح شاهد وأصرحه على أن المرادَ من «**أهل الذكر**» في الآيتين: علماءُ أهل الكتاب. إضافةً إلى ذلك نجد في متن كلا الحديثين أن السائل يسأل من الإمام: "حَقّاً عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: حَقّاً عَلَيْكُمْ أَنْ تُجِيبُونَا؟ قَالَ: لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا إِنْ شِئْنَا فَعَلْنَا وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ".

حقّاً، لو لم يقل الإمام حقائق الدين فما هي فائدة الإمام إذن؟ إن هذا مخالف للهدف من إرسال الرسل أساساً، ويؤدي إلى عدم تمام الحجة على الناس. (والحديث ٣ من الباب ٧٦

---

(١) بالطبع يمكننا استناداً إلى الأمور التي ذكرت أعلاه أن ندرك بكل بساطة أن الحديث المذكور الذي تم فيه الاستناد إلى الآية ٣٩ من سورة (ص) ليس صحيحاً بأي وجه من الوجوه.

(٢) آية الله محمد جواد الموسوي الغروي الأصفهاني، **مغرب** [الغروب]، ص ١٢٢- ١٢٤. (المُتَرْجِمُ)

والحديث ٣ من الباب ١٦٧ يتضمنان الإشكال ذاته).

إضافةً إلى ذلك نقول بشأن الآية ٣٩ من سورة (ص) التي تم الاستناد إليها في نهاية الحديث رقم ٣: إن الآية المذكورة لم تقل «هذا عِلْمُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ!» مع أن موضوع الحديث هنا هو إعلان حقائق الشرع وتعليمها، ولذلك فلا يمكن الاستناد إلى الآية المذكورة في هذا المقام لأنه لا علاقة لها بقضيتنا هنا.

وأساساً هل تجوز مثل هذه التأويلات المخترعة؟ وهل ادعاء تفويض أحكام الدين وأموره إلى الأئمة قياساً على تفويض الرئاسة إلى سليمان صحيح؟ هل أنتم موافقون على العمل بالقياس؟!

ب) كلا المجلسيّ والبهبودي اعتبرا الحديثين رقم ٨ و ٩ صحيحين! بالطبع نحن لا نتعجب من قبول المجلسي لهذين الحديثين وليس هذا مستغرباً منه، لكننا نتعجب من تصحيح الأستاذ البهبودي للحديثين رغم وجود اسم «**أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ**» غير الثِّقَةِ في سند الحديثين. كما أنَّ «الوشّاء» الذي روى الحديثين رقم ٣ و ٨ شخصٌ راوٍ للخرافات ولا يمكن الوثوق به والاعتماد على أحاديثه.

ومن رواة الحديثين أيضاً «**أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ الْبَزَنْطِيُّ**» الذي يروي حديثاً في تحريف القرآن ويدَّعي أنه لما كان بالقادسية وأُتِيَ بالإمام أبي الحسن الرضا (ع) "بعث إلي مصحفاً وأنا بالقادسية، ففتحتُهُ فوقعَتْ بين يديَّ سورةٌ لم تكن، فإذا هي أطول و أكثر مما يقرؤها الناسُ... الخ"[١].

وبالطبع لا يمكن التعويل على حديث شخصٍ يروي مثل هذه الرواية.

ويحتوي متن الحديث رقم ٨ على عيوب الحديثَيْن المذكورَيْن أعلاه. وادُّعي في الحديث ٩ أن

---

(١) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص ٤٩٢. أو طبع مشهد، ص ٥٨٨ - ٥٨٩. وأيضاً **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٤٣١، حديث ١٦. وعبارته: "دَفَعَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ [الإمام الرضا] (ع) مُصْحَفاً وَقَالَ لَا تَنْظُرْ فِيهِ! فَفَتَحْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيهِ: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ فَوَجَدْتُ فِيهَا اسْمَ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ! قَالَ فَبَعَثَ إِلَيَّ ابْعَثْ إِلَيَّ بِالْمُصْحَفِ". (المُتَرْجِمُ)

الإمام قال: "فُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ وَلَمْ يُفْرَضْ عَلَيْنا الْجَوَابُ". واستشهد الإمام بآية النفر: ﴿وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة/ ١٢٢] مع أنها تدل على خلاف ما يريده المدَّعي، لأن آية النفر هذه مطلقة في لزوم إنذار النافرين، فكيف يمكن أن يكون بيان حقائق الشرع وأحكامه وإنذار الناس واجباً بشكل مطلق على النافرين الذين لا ينحصرون بفرد محدد، ولا يكون بيان حقائق الشرع وأحكامه واجباً على النبي أو الإمام الذي هو فرد واحد في زمنه؟! هذا في حين أنه لو قصَّر أحد النافرين في أداء واجبه لأمكن أن يعوِّض فردٌ آخر عن هذا التقصير، أما النبيُّ والإمامُ اللذان يُعَدَّان مصدر إعلان حقائق الشريعة وأحكامها وبيانها والمرجع المنحصر في ذلك، لو لم يبينا الحقائق لكان ذلك بمثابة عدم إتمام الحجة، ولا يمكن لشخص آخر أن يقوم بعملهما. ولهذا السبب فإن أحكام مثل هؤلاء الأفراد بشأن «التَّقِيَّة» تختلف عن أحكام «التَّقِيَّة» لدى الأفراد العاديين.

بالنسبة إلى الآية ٥٠ من سورة القصص التي تم الاستناد إليها في الحديث، يجب أن نعلم أيضاً أن هذه الآية الكريمة لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بإظهار حقائق الدين أو عدم إظهارها، بل دعا الله في الآية التي قبلها (أي الآية ٤٩) المخالفين للدين بأن يأتوا بكتاب أهدى من التوراة والقرآن، ثم قال في الآية موضع البحث (أي الآية ٥٠): ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص/ ٥٠]، فيَتَبَيَّنُ من ذلك أنه - تماماً على العكس من ادعاء «أحمد البزنطي» - لم يكن النبي ﷺ يمتنع عن إبلاغ الشريعة وإظهارها حتى لأفراد متبعين لأهواء أنفسهم أيضاً. ولذلك قال في صدر الآية ٥٠: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ... ﴾ ولا يمكن استخدام هذا التعبير بحق أشخاص لم يُقل لهم شيئاً. لأن الاستجابة وعدمها إنما تكون في مقابل الدعوة وإظهار شيء لا في مقابل الإمساك عن التبليغ والسكوت!! وكذلك لو قيل للمخاطَب كلامٌ عارٍ عن الصحة ومخالفٌ للحقيقة - مثلاً بسبب «التَّقِيَّة» - فلا يمكن ذمه لعدم استجابته لمثل هذا الكلام. بناءً على ذلك من الواضح أنَّ ما نَسَبَهُ «أحمد البزنطي» إلى الإمام خاطئ تماماً ولا يمكن

اعتبار حديثه صحيحاً. لننتقل الآن إلى نقد وتمحيص سائر أحاديث الباب ١١٠.

← **الحديثان ٣ و ٥** - سند الحديث ٣ لا يُعتمَد عليه لوجود «**أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ**» فيه، وسند الحديث ٥ فاسد أيضاً لوجود «**ابن فضال**» فيه. وتم الاستشهاد في متن الحديثين بالآية ٧ من سورة الحشر وقد تبين معنا في الصفحات السابقة أن الاستناد إلى هذه الآية هنا ليس صحيحاً. إضافةً إلى ذلك لا علاقة أبداً لامتحان العباد في طاعتهم لرسول الله ﷺ أو عصيانهم له بتفويض أمر الدين له أو عدم تفويضه، لأن الناس يأخذون شريعة الله من النبي ﷺ فما يقوله النبيُّ لهم باسم الشرع عليهم أن يقبلوه وهذا هو امتحانهم، أي أنهم إذا أطاعوه يكونوا قد نجحوا في الامتحان وإن عصوه يكونوا قد رسبوا في الامتحان. وهذا أعم من أن يكون الأمر الذي أطاعوه أو عصوه أمر الله أو أمر الرسول أو تركيباً من الاثنين. بل كلامنا هو: بأي دليل صحيح ومقبول تدّعون أن أمر الدين فُوِّضَ إلى الرسول ﷺ وإلى أئمة الدين؟! ألم يقرأ هؤلاء الوضّاعون للحديث قوله تعالى: ﴿**حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف/ ٣٣]. فلا يمكن أن ننسب كل أمر إلى الله استناداً إلى بضعة أحاديث ضعيفة لا توجِبُ علماً.

← **الأحاديث ٤ و٦ و٧** - الحديث ٤ من مرويات «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» والذي سبق أن عرَّفنَا به(١). والحديثان ٦ و ٧ اعترف المجلسيّ بأنهما ضعيفان.

في الحديث ٤ أُدُّعي أن رَسُولَ الله ﷺ لما كان مُسَدَّداً مُوَفَّقاً مُؤَيَّداً بِرُوحِ الْقُدُسِ لذا فإن الله فوَّض إليه تشريع بعض أحكام الدين! فمن جملة ذلك أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَوات الخمس رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ على المسلمين فَأَضَافَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ سبع ركعات على الصلوات اليومية!! إضافةً إلى ذلك شرع رسول الله ﷺ ٣٤ ركعةً على أنها نوافل مستحبة بعد الصلوات المفروضة أو قبلها!! في هذا الحديث أيضاً كما في الحديث ٧ أُدُّعي أن اللهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ بِعَيْنِهَا - أي الخمر المصنوعة من العنب فقط - فحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ!!

---

(١) راجعوا الصفحة ١١٢ فما بعد والصفحة ١٦٢ من الكتاب الحالي.

إن هذا الحديث يرمي إلى وصف النبي ﷺ بأنه - نعوذ بالله - أكثر حرصاً على خير العباد من الله تعالى، لأن الله حرم نوعاً واحداً من المسكرات ولم يحرم بقية المسكرات مع أنه لا يوجد أي فرق بينها وبين الخمر المصنوع من العنب، من حيث الضرر، فحرَّم النبي ﷺ سائر المسكرات لينقذهم من أضرارها!! .....الخ.

في الحديث ٦ اُدُّعي أنَّ اللهَ لم يحدِّد لِجَدِّ الميِّتِ سهماً من الميراث لكن النبيَّ اختصَّ جدَّ المتوفَّى بسُدُس التركة!.

وادُّعِيَ في الحديث ٧ أنَّ النبيَّ ﷺ هو الذي وضع دية العين ودية النفس!! حتى أن السائل يسأل: "هل وَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذلك مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ [أي من الوحي]؟ فقَالَ: نَعَمْ، لِيَعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَعْصِيهِ!".

هنا لا بد من أن نُذَكِّرَ بأمر هام وهو أن النبي ﷺ كان له شأنان:

الأول: شأن الرسالة وإبلاغ أحكام الشريعة للناس.

والثاني: شأن الزعامة وإدارة المجتمع الإسلامي.

في الشأن الثاني كان النبيُّ ﷺ يتَّخذ قراراته ويأمر وينهى ويتشاور مع المسلمين حول ما يرى فيه المصلحة للمجتمع حتى أنه كان أحياناً يأخذ برأي الآخرين ويعدل عن رأيه. ونماذج ذلك في كتب السيرة والتاريخ ليست بالقليلة. حتى أن المسلمين تربوا على التفرقة بين أوامر النبيﷺ ونواهيه الصادرة باسم الشريعة والدين، وأوامره ونواهيه الصادرة عنه بوصفه قائداً للمجتمع الإسلامي ومديراً لشؤونه، فإذا قال النبي ﷺ أن القرار الفلاني أو الكلام الفلاني هو رأيي الشخصي وليس وحياً من الله فإن المسلمين كانوا يبدون رأيهم في هذا الأمر ويشاورون النبيَّ ﷺ في ذلك وإلا فلا. ولكنَّ الأحاديث التي ذكرناها هنا لا تتعلق بالشأن الثاني للنبي الأكرم ﷺ بل بالشأن الأول له، أي بشأنه كمبلغ لرسالات الله ومعلم لأحكام شريعة رب العالمين.

يقول القرآن الكريم حول الشأن الأول لرسول الله ﷺ: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [النجم/ ٣-٤]. مدلول الآية الكريمة هو أن كل ما قاله النبي ﷺ على أنه شرع

من الله فإنه يكون مسبوقاً بالوحي وَمِنْ ثَمَّ فلا شيء من مسائل الشرع قد فُوِّض إليه. لو كان هناك جزءٌ من مسائل الشرع قد فُوِّض إليه ﷺ لما كان هناك حاجة إلى الوحي في هذه المسائل، هذا في حين أن إطلاق الآية يخالف هذا الأمر. من هنا نرى أن النبي ﷺ كان أحياناً ينتظر الوحي مدةً طويلةً كي يتمكن من الإجابة عن سؤال أحد السائلين ولم يكن يقل شيئاً استناداً إلى رأيه. يقول القرآن الكريم للنبي ﷺ: ﴿**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾ [يونس/ ١٥]. ويقول أيضاً: ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ**﴾ [الحاقة/ ٤٤ - ٤٦].

هل يمكننا - مع هذه الآيات - أن نقول إن محمداً ﷺ كان يحق له أن يأتي من عند نفسه ودونَ وحيٍ من الله بحكمٍ شرعيٍّ على أنه قانونٌ من قوانين الشريعة الإلهية؟ هل الرسول الذي قال كتابُه أكثر من مرة: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا**﴾ [الأنعام/ ٢١] يمكنه أن يأتي بحكم من عند نفسه دون الوحي بوصفه حكماً شرعياً من عند الله؟

يقول القرآن الكريم: ﴿**إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ**﴾ [الشورى/ ٤٨]. ويقول أيضاً: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾ [آل عمران/ ١٤٤]، ومعلوم أن عمل الرسول هو إبلاغ الرسالة والوحي فحسب، ويقول تعالى أيضاً: ﴿**مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ**﴾ [المائدة/ ٩٩، النور/ ٥٤، والعنكبوت/ ١٨].

فالنبي ﷺ يبلِّغ تعاليمَ الشرع وأحكامَه فقط وليس له نصيب أو مشاركة في تشريعها.

ونجد في تفسير «**مجمع البيان**» في تفسير الآية الأولى من سورة التحريم، أن النبي ﷺ عوتب على تحريمه على نفسه شيئاً أحله الله له، هذا رغم أن رسول الله ﷺ لم يحرِّم على المسلمين ذلك الشيء الذي أشارت إليه الآية، بل حرَّم ذلك على نفسه فقط وأراد أن يمتنع عن التمتع بأمر أحله الله له، فعاتبه الله تعالى وقال له: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [التحريم/ ١]. فلا يمكننا أن نقول -بعد هذه الآيات- أن النبيَّ ﷺ شرَّع بعضَ أحكامِ الشرع دون وحيٍ من الله؛ بل كل ما قاله النبيُّ [من شرائع الدين وأحكام الله عز وجل] مستندٌ إلى الوحي، ولأجل هذا السبب يقول تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ...**﴾ [النساء/ ٨٠]. أي أن هذا النبي ﷺ - كما رأينا في الآيات السابقة- لا

يقول شيئاً من عنده بل كل ما يقوله مسبوق بالوحي الإلهي. نعم، لو قالت الآية «من يطع الرسول لم يعص الله»، أو تعبيراً من هذا القبيل، لربما أمكن أن نلفق مثل هذا الكلام فنقول: إن بعض أحكام الشرع فُوِّض تشريعه إلى النبي ﷺ. لأن المؤمنين الذين يطيعون رسول الله ﷺ - في الموارد التي كان النبيُّ قد شَرَعَ فيها من عند نفسه حكماً دون نزول الوحي فيه - لا يعصون الله في ذلك وأيضاً لا يطيعونه، لأنه لم يقل لهم في ذلك المورد شيئاً حتى يُطاع أو يُعصى فيه. لكن الآية بشكلها الحالي تنص على أن الله تعالى لم يُفَوِّض إلى أحد شيئاً من مسائل الشريعة وأحكامها.

لاحظوا أن أحاديث هذا الباب لا تنسجم مع آيات القرآن، والمشكلة الأخرى هي أن الأحاديث المذكورة تخالف تلك المجموعة من الأحاديث التي تصرح أن الله أوجب سبع عشرة ركعةً يوميةً وأن النبي ﷺ أضاف عليها الصلوات المستحبة والنوافل فقط. وفيما يلي نموذجان لمثل هذه الأحاديث:

١- عن الإمام الرضا (ع) قال:" .. إِنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِنَّمَا فَرَضَ عَلَى النَّاسِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مَنْ أَتَى بِهَا لَمْ يَسْأَلْهُ اللهُ عَمَّا سِوَاهَا، وَإِنَّمَا أَضَافَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مِثْلَيْهَا لِيَتِمَّ بِالنَّوَافِلِ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ النُّقْصَانِ"[1].

٢- وعن الإمام الرضا (ع) قال: "إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، فَفَرَضْتُ عَلَى نَفْسِي وَأَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِي بِإِزَاءِ كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ لِتَتِمَّ بِذَلِكَ الْفَرَائِضُ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ التَّقْصِيرِ وَالثَّلْمِ"[2].

ونحن بالطبع نعتبر كلا المجموعتين من الروايات غير صحيح، أولاً لعدم توافقها مع القرآن وثانياً لأن هناك أحاديث متوافقة كلّها مع القرآن وتنقض تلك الأحاديث وتردُّها، ومنها الأحاديث التالية:

---

(١) الشيخ حسين نوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**، الطبعة الحجرية، ج١، ص ١٧٦. وهو أيضاً في **وسائل الشيعة**، ج١، ص ٧٩، **وبحار الأنوار**، ج ٦٧، ص ٢٥٢، كلهم نقلاً عن كتاب **الأمالي** للشيخ الطوسي. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **مستدرك الوسائل**، ج١، ص ١٧٦.

١- جاء في «مستدرك الوسائل» نقلاً عن كتاب «الاحتجاج» للطبرسي: أن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال: "قَالَ اللهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَكَانَتِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَدْ فَرَضْتُ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي خَمْسِينَ وَقْتاً وَهِيَ مِنَ الْآصَارِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَرَفَعْتُهَا عَنْ أُمَّتِكَ وَجَعَلْتُهَا خَمْساً فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ وَهِيَ إِحْدَى وَخَمْسُونَ رَكْعَةً [تشمل جميع الصلوات المفروضة والمستحبة] وَجَعَلْتُ لَهُمْ أَجْرَ خَمْسِينَ صَلَاةً"[١]. كما جاء أيضاً نقلاً عن المسعودي: "ففرضت خمسين ركعة ثم رُدَّت إلى سبعة عشر ركعةً"[٢].

٢- عن الإمام الصادق عليه السلام قال: "إن ذا النَّمِرَةِ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: "فَرَضَ اللهُ عَلَيْكَ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"[٣]. ولم يقل له إن الله فرض عليك عشر ركعات وأنا فرضتُ عليك سبع ركعات أخرى!!

٣- روى «**عبد الرزاق الصنعاني**» في كتابه «**المُصَنَّف**» الذي يُعَدُّ من الكتب الموثوقة والقديمة أن جبريل صلَّى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إماماً ليعلِّمه الصلاة وأمَّ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم الناسَ، قال: "فصلَّى جبريل بالنبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وصلى النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بالناس، فطوَّل الركعتين الأوليين، ثم قصَّر الباقيتين، ثمَّ سلَّم جبرئيل على النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وسلَّم النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم على الناس"[٤].

هذا في حين أنه بناءً على أحاديث الكافي كان على جبريل أن يصلي ركعتين ركعتين ثم يضيف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين عليهما.

٤- رغم أن النبيَّ كان يكره الثوم كثيراً، لكنه لم يحرِّمْهُ. جاء في إحدى الأحاديث أن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: "مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبَقْلَةَ الْخَبِيثَةَ فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا". فظن الناس أن النبيَّ حرَّم الثوم وقالوا: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللهُ وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا"[٥].

---

(١) **مستدرك الوسائل**، ج١، ص ١٧٦.

(٢) **مستدرك الوسائل**، ج١، ص ١٨٣.

(٣) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج٣، ص ٣٥.

(٤) الحافظ عبد الرزَّاق الصنعاني، **المُصنَّف**، ج ١، ص ٤٥٤.

(٥) **صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ١٧، ج ١، ص ٣٩٥، حديث ٥٦٥.

ولو كان هناك أقل شيء فُوِّض من أمر الدين إلى النبي ﷺ لكان قد حرم الثوم على الأقل.

← **الحديث ٨** - في هذا الحديث تم الاستناد إلى آية: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ**﴾ [النساء/ ١٠٥]. لإثبات تفويض أمر الدين إلى الأئمة. ثم ادُّعِيَ أن الآية تجري أيضاً في حق «الأوصياء»!

فنقول: **أولاً**: هذه الآية خطاب لرسول الله ﷺ فقط لا غير. فمن أين أتيتم بالأوصياء وأين وجدتم ذكرهم في الآية؟

ثانياً: الآية تقول: عليك أيها النبي أن تحكم بين الناس بما أراك الله وأنزله عليك، إذن؛ لم يُفَوَّضْ شيءٌ إلى رسول الله ﷺ بل كان من الواجب عليه أن يحكم استناداً إلى ما أراه الله وأنزله عليه من الوحي. تلاحظون أن الآية لا تذكر أيَّ شيءٍ بشأن التفويض.

ثالثاً: لنفرض أنه -استناداً إلى هذه الآية- فُوِّض أمر الدين إلى رسول الله، مثلاً استناداً إلى أنَّ النبيَّ ﷺ -كما يقول الحديث ٤ - كان موفَّقاً وَمُؤَيَّدَاً بالوحي وبروح القدس وكان أميناً على كلام الله، فما علاقة ذلك بالأوصياء، فالأوصياء لا يوحى إليهم. ومن الناحية الأخرى كان حضرة عيسى (ع) مُؤَيَّداً أيضاً بالوحي وبروح القدس، فلماذا لم يُفَوَّض إليه شيء من أمر الدين، لكنه فُوِّض إلى الأئمة فقط؟!

ثم إنه طبقاً لادعائهم، أحد الفروق بين الإمام والنبي هو أن النبي لا يلزم أن يتَّبع شريعة من سبقه من الأنبياء بحذافيرها، بل من الممكن أن ينسخ بعض أحكام شرائع من سلف من الأنبياء، أو يغيرها، أما الإمام فليس كذلك، بل هو مُفَسِّرٌ لدينِ النبيِّ وحافظٌ ومبَلِّغٌ له. وهذا لا يحتاج إلى تفويض أمر الدين إليه.

لا أدري كيف يعتبر علماؤنا «الكُلَيْنِيَّ» والمدافعين عنه موحدين حقَّاً مع أنهم يجيزون لأحد أن يشارك الله تعالى في أمر تشريع أحكام الدين!! **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا**. اللهم اشهد أنني بريء مما يقولون.

وعلى كل حال الأحاديث التسعة الأولى لهذا الباب كلها تخالف القرآن، والحديث العاشر كما قلنا يخالف الأحاديث التي قبله. ويُراجَع أيضاً في ذلك ما قلناه حول الحديث ٥ من الباب ١٦٨.

٢٣ـ بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَشَوَاهِدِ الْكِتَابِ

هذا الباب آخر أبواب فصل «**كتاب فضل العلم**»، ويشتمل على ١٢ حديثاً، اعتبر المجلسيّ الحديثين ٣ و ٨ منها صحيحةً، والحديثين ٥ و٦ بمنزلة الصحيح، أما الأستاذ البهبودي فأورد الأحاديث ٢ و٣ و٤ في كتابه «**صحيح الكافي**».

في اعتقاد كاتب هذه السطور لو أن الشيعة عملوا حقيقةً بأحاديث هذا الباب، لما واجهنا قطعاً المشكلات التي نعاني منها اليوم، ولما ابتُلي شعبنا بالخرافات والأباطيل الكثيرة التي تُبَلَّغ اليوم على أنها من الدين، ولما أُصيبت الوحدة الإسلامية أيضاً بهذا الشرخ الكبير.

ويبغي أن نعلم أن الشيخ «**مرتضى الأنصاري**» قال في كتابه «**فرائد الأصول**» أن روايات مطابقة الأحاديث على القرآن تبلغ حد التواتر المعنوي. وقد صرَّح بعض العلماء الماضين مثل «**الشيخ الطَّبْرَسي**» مؤلِّف تفسير «**مجمع البيان**» بأن القرآن له الحكم الكامل على جميع الأحاديث. وقال في تفسيره للآية ١٨٠ من سورة البقرة: "إن الخبر لو سَلِمَ مِنْ كُلِّ قدح لكان يقتضي الظن، ولا يجوز أن يُنسَخ كتابُ الله تعالى الذي يوجب العلم اليقين، بما يقتضي الظن". ولكن للأسف فإن عدم اهتمام العلماء بأحاديث هذا الباب يفوق عدم اهتمامهم بأي أحاديث أخرى!!.

وسنذكر هنا كنموذج بعض الأحاديث التي تتناسب مع أحاديث هذا الباب وتشابهها، إضافةً إلى الحديث الذي ذكرناه فيما سبق نقلاً عن تفسير «**العياشي**» في الصفحة ٣٩ من هذا الكتاب.

١- رُوِيَ عَنْ الإمام الباقر والإمام الصادق - عليهما السلام - أنهما قالا: "لَا تُصَدِّقْ عَلَيْنَا إِلَّا مَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ وَ سُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ"(١).

٢- وَعَنْ كُلَيْبٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الإمام جعفر الصادق (ع) يَقُولُ: "مَا أَتَاكُمْ عَنَّا مِنْ حَدِيثٍ لَا يُصَدِّقُهُ كِتَابُ اللهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ"(٢).

---

(١) الحديث رواه مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ سَدِيرٍ - ونقله الحر العاملي عنه في **وسائل الشيعة**، ج ١٨، ص ٨٩، حديث ٤٧.

(٢) حيدر علي قلمداران، **ارمغان آسمان** [أي هدية السماء]، ص ١٨٤. قلتُ (المترجم) والحديث في **مستدرك الوسائل** للنوري الطبرسي، الطبعة الجديدة، ج ١٧، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

٣- ويروي الشيخ يوسف البحراني في كتابه «**الحدائق الناضرة**» عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثَنَا إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ"(١).

٤- رُوِيَ عَنْ الإمام الرضا (ع) أنه قال: "فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللهِ- فَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللهِ مَوْجُوداً حَلَالًا أَوْ حَرَاماً فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ- وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ- فَاعْرِضُوهُ عَلَى سُنَنِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم - فَمَا كَانَ فِي السُّنَّةِ مَوْجُوداً مَنْهِيّاً عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ وَمَأْمُوراً بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَمْرَ إِلْزَامٍ فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ نَهْيَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَأَمْرَهُ..."(٢).

٥- وقال عليٌّ (ع) [في رسالة كتبها إلى أهل الكوفة]: "...فالزموا دينكم واهدوا بهدي نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم واتبعوا سنَّتَه، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن، فما عرفه القرآن فالزموه وما أنكره فردوه، وارضوا بالله عزَّ وجلَّ ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمَّد صلى الله عليه وآله وسلم نبيّاً وبالقرآن حَكَماً وَإِمَاماً... "(٣).

٦- وقال الإمام الرضا (ع): "إِذَا كَانَتِ الرِّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ كَذَّبْتُهَا.."(٤).

٧- و رُوِيَ عَنْ الإمام الباقر (ع): "... وَإِذَا جَاءَكُمْ عَنَّا حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ عَلَيْهِ شَاهِداً أَوْ شَاهِدَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللهِ فَخُذُوا بِهِ وَإِلَّا فَقِفُوا عِنْدَه"(٥).

٨- و رُوِيَ عَنْ الإمام الصادق عليه السلام أنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "إذا حدثتم عني بالحديث فانحلوني أهنأه وأسهله وأرشده، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن لم يوافق كتاب الله فلم أقله"(٦).

---

(١) حيدر علي قلمداران، **ارمغان آسمان** [أي هدية السماء]، ص ١٨٤. قلتُ (المترجم) والحديث في **رجال الكشي**، طبعة مشهد المحققة، ص ٢٢٤. وعنه المجلسي في **بحار الأنوار**، ج ٢، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١٨، ص ٨٢، حديث ٢١. (وفي طبعة قم الأحدث لوسائل الشيعة: ج ٢٧، ص١١٥).

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج ٤، ص ٤٧٩.

(٤) **أصول الكافي**، باب ٣٢ (في إبطال الرؤية)، ج ١، ص ٩٦.

(٥) **أصول الكافي**، باب (الكتمان)، ج ٢، ص ٢٢٢، حديث ٤.

(٦) **المحاسن للبرقي**، ج ١، ص ٢٢١. و الجواهري، **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**، ج ١٣، ص ١١٠ - ١٠١. (المُتَرْجِمُ).

٩- و روى ثوبان عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال: "اعْرِضُوا حَدِيثِي على كِتابِ اللهِ فإِنْ وَافَقَهُ فَهُوَ مِنِّي وأنا قُلْتُهُ "[١].

١٠- وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وآله"[٢]. وقال الإمام الرضا (ع) أيضاً: "فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن"[٣]. [٤]

١١- وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: "إذا جاءكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب اللهِ فما وافق كتاب اللهِ فاقبلوه، و ما خالفه فاضربوا به عرض الحائط"[٥].

١٢- وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: "إنه سيجيئُكُم رواةٌ، فما وَافَقَ القرآنَ فخذوا به وما كان غير ذلك فَدَعُوهُ»[٦].

١٣- وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: "إِنَّهُ سَيُكْذَبُ عَلَيَّ كَمَا كُذِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي فَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَهُوَ حَدِيثِي وَ أَمَّا مَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِي"[٧].

---

(١) رواه السيوطي في الجامع الصغير، رقم ١١٥١، وضعَّفه. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "فيه يزيد بن ربيعة وهو متروك منكر الحديث". (المُتَرْجِمُ)

(٢) رجال الكشي، طبع مشهد، ص ٢٢٤. (المُتَرْجِمُ)

(٣) المصدر نفسه في القسم الأخير من الحديث نفسه. (المُتَرْجِمُ)

(٤) رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ١٩٥. بعد أن ذكر المرحوم قلمداران في كتابه (ارمغان آسمان) أي هدية السماء، عدة نماذج لأحديث عرض الروايات على القرآن قال: "لا أظن أحداً عنده أدنى نصيب من الوجدان والإنصاف يمكنه بعد هذه البيانات أن يعتمد ويُعَوِّل على الأحاديث التي تتضمن ما يخالف القرآن أو التي لا تتفق مع تعاليم القرآن أو التي لا يصدِّقها القرآن، مهما كان رواتها رجال مؤمنون وإماميون وكانوا فلاناً أو فلاناً، ومهما كانت تلك الأحاديث من حيث ميزان الدراية صحيحةً ". (ارمغان آسمان، ص ١٨٤).

(٥) الطبرسي، مجمع البيان، ج ١، ص ١٣. و أيضاً الفاضل جواد الكاظمي (ت ١٠٦٥)، مسالك الأفهام إلى آيات الحكام، ج ١، ص ١٢.

(٦) مصطفى الحسيني الطباطبائي، راهي به سوي وحدت اسلامي، [أي طريق نحو الوحدة الإسلامية]، ص ١٣. ومصدر الحديث: تفسير الإمام الطبري، ذيل تفسيره للآية ١٠ من سورة الدخان.

(٧) المجلسي، بحار الأنوار، ج٢، ص ٢٤٢. قلتُ وأصله في كتاب **قرب الإسناد** للحِمْيَري، ص ٤٤.

١٤- وقال رسول الله ﷺ: "إذا رُوِيَ عنِّي حديثٌ فاعرِضُوهُ على كتابِ اللهِ فإن وافقه فاقبلوه وإلا ذروه"(١).

لقد لاحظنا في هذه الأحاديث -سواءً كانت مذكورةً في الكافي أم جاءت في مصادر أخرى- النقاطَ التالية:

أولاً: لا يقول الشارع اقبلوا حديث الفرد الموثوق، بل جعل ملاك قبول الأحاديث والأخبار أو رفضها، وجود مؤيد ومصدق لها في القرآن الكريم أو في سنَّة النبي ﷺ القطعية.

ثانياً: لقد عيَّن الشارعُ القرآنَ الكريمَ حَكَماً في قبول الأحاديث أو ردِّها، ثم بعد ذلك عرَّف بسنَّة النبيِّ الأكرم ﷺ بوصفها المرجع الثاني في قبول الحديث أو رفضه. في هذا المجال لا بد من أن ننتبه إلى أن المراد من سنة النبي ﷺ هو ما عبَّر عنه عليٌّ (ع) بعبارة: **"السنة الجامعة غير المفرِّقة"** -يعني السنة القطعية-. لأنه من البديهي أنه في غير هذه الصورة فإن إرجاع الحديث إلى الخبر الذي هو في حد ذاته غير قطعي ولا يفيد العلم ليس سوى إحالة مجهول إلى مجهول آخر، أو اسناد أمر غير قطعي وغير مُسَلَّم به على وجه اليقين إلى أمر آخر غير مُسَلَّم به أيضاً، ومن المؤكد أن مثل هذا الأمر لا يُحتَمل وجوده في الشريعة.

---

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج ١٠، ص ١٤٨.

(كِتَابُ التَّوْحِيدِ)

٢٤ـ بَابُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الْمُحْدِثِ

اعلم أن هذا الباب أول أبواب «**كتاب التوحيد**» في الكافي، وهو يشتمل على ستة أحاديث لم يعتبر المجلسيّ ولا البهبودي أياً منها صحيحاً؟!!

← **الحديثان ١ و ٢** - بناءً على قول المجلسي - سند الحديث الأول مجهول وسند الحديث الثاني ضعيف ومرفوع[١]. ومتن الحديثين أيضاً عجيب، لأنه رغم أن أتباع الكُلَيْنِيّ يعتبرون الكفار والزنادقة نجسين غير أطهار، إلا أن هذين الحديثين يقولان إن زنديقاً ينكر الله جاء إلى المسجد الحرام للطواف! ومن البعيد جداً أن يأتي منكرٌ لِلَّهِ إلى المسجد الحرام، والأعجب من ذلك أن الإمام (ع) لم يعترض على حضور الزنديق في المسجد الحرام رغم معرفته بإلحاده!! رغم أنني أعلم أن محبي الكُلَيْنِيّ لفَّقوا تأويلاً وتوجيهاً لهذه المسألة!

← **الحديث ٣** - سنده - طبقاً لقول المجلسي- ضعيفٌ. ورواته هم «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ» عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ» اللذان وضعا «**الزيارة الجامعة**» التي تخالف كثيرٌ من جملها القرآن والعقل[٢]. ورواة الحديث الآخرون هم «الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ بُرْدٍ الدِّينَوَرِيُّ» عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَبِي سَمِينَةَ» عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخُرَاسَانِيِّ» مجهول الحال أو الوضاع الذي لا يتورَّع من شيء، والجاهل بالقرآن.

---

(١) لا يخفى أن المجلسيَّ اعتبرَ الحديثَ ٢ حديثين، ولذلك عدَّ الحديث ٣ في الكافي حديثاً رابعاً في هذا الباب. إذْ اعتبر ذلك الجزء من الحديث الثاني الذي نجده في الصفحة ٧٦ من المجلد الأول من الكافي مشاراً إليه بعلامة النجمة وموضوعاً بين قوسين حديثاً مستقلاً، وقال عنه: هذا الحديث لم يكن في أكثر نسخ **الكافي** ولكن الصدوق رواه في كتابه «**التوحيد**» عن الكُلَيْنِيِّ.

(٢) لقد درست في كتابي «**خرافات وفور در زيارات قبور**» [أي **الخرافات الوافرة في زيارات القبور**] هذه الزيارة ونقدتها. وراجعوا أيضاً كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات] ص٣٥٠ فما بعد.

← **الحديث ٤** - سنده - طبقاً لقول المجلسي- مجهولٌ. ومتنه أيضاً يتضمَّن عدَّة إشكالات سيتم بيانها. وينبغي أن نعلم أنه على الرغم من أن السيد المرتضى (رحمه الله) حاول أن يخترع تأويلاً وتوجيهاً لهذا الحديث، إلا أنه في الوقت ذاته سمَّى هذا الحديث في رسائله حديثاً «خبيثاً» وقال:

"وهذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال المعلوم بالضرورات فساده، وإن رواه الكُلَيْنِيُّ (رحمه اللهُ) في كتاب التوحيد، فكم روى هذا الرجل وغيره من أصحابنا (رحمهم اللهُ تعالى) في كتبهم ما له ظواهر مستحيلة أو باطلة، والأغلب الأرجح أن يكون هذا خبراً موضوعاً مدسوساً."[1].

لنبدأ الآن ببيان إشكالات متن الحديث:

أولاً: يقول الحديث إِنَّ شخصاً ملحداً يُدعى "عَبْدُ اللهِ الدَّيَصَانِيُّ سَأَلَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ فَقَالَ لَهُ: أَلَكَ رَبٌّ؟ فَقَالَ: بَلَى. قَالَ: أَقَادِرٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَادِرٌ قَاهِرٌ. قَالَ: يَقْدِرُ أَنْ يُدْخِلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ، لَا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ وَلَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا؟ قَالَ هِشَامٌ: النَّظِرَةَ ؟!!". أي أن هشام لم يستطع الإجابة وطلب المهلة!

يَتَبَيَّنُ من هذا الحديث ومن الحديث رقم١٠ من الباب ٤٢ أيضاً أن «**هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ**» الذي أُثني على علمه الوافر ومُدِح مدحاً بليغاً في كتب الشيعة لم يكن يعلم جواب هذه المسألة السهلة، وَمِنْ ثَمَّ فتلك المدائح التي قِيلت في حقه ينطبق عليها مَثَل:«**رُبَّ مشهورٍ لا أصل له**».

إنَّ الجواب الصحيح عن ذلك السؤال هو أن المظروف الكبير لا يسع داخل ظرفٍ ووعاءٍ أصغر منه، لأن ذلك محال، والاستحالة ناشئة من المسألة ذاتها لا من عدم قدرة الله المتعال، لأن هذا السؤال معناه أن يكون الشيءُ الكبير صغيراً في عين حال كونه كبيراً! أو أن يكون الشيء الصغير غير صغير في الوقت ذاته الذي هو فيه صغير، وهذا كلام لا معنى له. تَصَوَّرْ أنتَ هذه المسألة أولاً كي يحقق الله عند ذلك تصوُّرَكَ. إن مثل هذه المسألة غير قابلة للتصور. نعم، **اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**. ولكن المحال ليس شيئاً، وليس له ذات ولا شيئية، ولهذا السبب فإن قدرة الله المطلقة لا تتعلق بالمحال.

---

(١) راجعوا رسائل الشريف المرتضى، **جواب المسائل الطرابلسيات**، ص٤١٠ فما بعد، (المسألة الثالثة عشرة).

ولكننا نرى أن «هشام» سكت وذهب إلى الإمام الصادق عليه السلام. والإمام أيضاً - طبقاً لهذا الحديث - أعطاه جواباً غير صحيح، ولما لم يكن هذا الموضوع من موارد «التَّقِيَّة»، فليس هناك توجيه مقبول لعدم إجابة الإمام عن ذلك السؤال إجابةً صريحةً صحيحةً. من هنا يتبيَّن أن هذا الحديث من وضع رواةٍ كذابين، وليس من كلام الإمام. إننا لا يمكن أن نصدق أن يجيب الإمام بمثل هذا الجواب. طبقاً للحديث قال الإمامُ لهشام: يَا هِشَامُ! فَانْظُرْ أَمَامَكَ وَفَوْقَكَ وَأَخْبِرْنِي بِمَا تَرَى؟ فَقَالَ: أَرَى سَمَاءً وَأَرْضاً وَدُوراً وَقُصُوراً وَبَرَارِيَ وَجِبَالًا وَأَنْهَاراً. فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ الَّذِي قَدَرَ أَنْ يُدْخِلَ الَّذِي تَرَاهُ الْعَدَسَةَ [أي عدسة عينك] أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا قَادِرٌ أَنْ يُدْخِلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ، لا تصغُرُ الدُّنْيَا وَلَا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ!!![1].

ويقول الحديث إن هشاماً قبل هذه الإجابة بكل سرور وَقَبَّلَ يَدَي الإمام وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ورجع. هذا في حين أن ذلك الجواب لم يكن صحيحاً أصلاً لأن الله تعالى لم يُدخل السموات والأرض والجبال داخل عدسة العين، بل إن قابلية التأثر التي تتمتع بها عدسة العين عكست إشعاع النور المشع عليها فأوجدت في ذاتها تصويراً لتلك الأشياء على نحو يشابه عمل آلة التصوير، التي تصور مثلاً جبلاً كبيراً في صورة صغيرة، ولكن من الواضح تماماً أن صورة الأشياء الصغيرة ليست الأشياء ذاتها. لاحظوا أن الجواب المذكور لم يكن جواباً منطقياً ولا مقنعاً بل سفسطةً وهو أمر مستبعدٌ تماماً من الإمام.

ثانياً: لماذا قبَّل هشام يَدَي الإمام ورجليَه؟ إن تقبيل الأيدي والأرجل يناسب السلاطين المتكبِّرين، أما أولياء الله فلا يسمحون لأحد أن يقبل أيديهم وأرجلهم، وأن يمارس معهم مثل هذا النوع من التملُّق[2].

---

(١) من الجدير بالذكر أنه رغم بذل المجلسيّ جهداً مضنياً لإيجاد توجيهات وتأويلات لهذا الحديث، إلا أنه روى في ختام كلامه عن الأئمة روايات تخالف هذا الحديث، وتعتبر أن مثل هذا الأمر محالاً. من ذلك أنه أورد روايةً عن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال فيها: **"والذي سألتَني لا يكون"** [لأنه محال].

(٢) يبدو أن واضع هذا الحديث كان يظن أن الأئمة - عليهم السلام - كانوا مثل مشايخ زماننا يسمحون للناس أن يقبلوا أيديهم ولا يمانعون من ذلك! حتى أنني رأيت أحياناً شيخاً من الشيوخ من أصحاب المناصب في الدولة يجلس ويصطف الناس أمامه ليقبلوا يديه وهو لا ينهاهم عن ذلك!! **اللهم اشهد أني**

ثالثاً: جاء في آخر الحديث أن الدَّيَصَانِيَّ أَسْلَمَ وشهد الشهادتين وقال: **"وَأَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامٌ وَحُجَّةٌ مِنَ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ!"**. هذا في حين أنه يوجد أشخاص كثيرون آخرون كان يمكنهم أن يجيبوا عن سؤاله؛ فهل كل من أجاب عن سؤال سائل يصبح حجةً من الله على عباده؟! هذا مع أننا نعلم أن الله قال إن الناس ليس لهم حجة بعد الأنبياء (سورة النساء/ ١٥)، وقال عليٌّ عليه السلام: **"تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ"** (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

من الواضح أن الراوي الواضع لهذا الحديث أراد أن يخترع حُجَّةً لِلَّهِ تعالى وأن يفتح لنفسه دكاناً باسم الدين ليسترزق منه.

← **الحديث ٥** - مجهولٌ طبقاً لقول المجلسيّ.

← **الحديث ٦**- مجهولٌ طبقاً لقول المجلسيّ. ولابدَّ بالطبع من الرجوع إلى العقل في إثبات الصانع وصفاته، لا إلى أحاديث الآحاد التي يرويها رواة مجهولو الحال. ومن الجدير بالذكر أن متن هذا الحديث أيضاً لا يتضمَّن أي معلومات مهمة.

٢٥ـ بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ

يشتمل هذا الباب عل سبعة أحاديث صحَّح المجلسيُّ منها الحديثين الأول والرابع في حين لم يصحِّح الأستاذ البهبوديُّ منها إلا الحديث الرابع فقط.

← **الحديث ٥** - سنده في نظرنا ساقط من الاعتبار لأنَّ فيه «عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ» القائل بتحريف القرآن عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى» الراوي للخرافات. وقد تعرفنا عليه في الصفحات السابقة من هذا الكتاب[1].

← **الحديثان ٢ و ٣** - سند الحديث الثاني ضعيف حسب قول المجلسيّ، والحديث الثالث

بريء مما يفعلون. أيها القارئ العزيز! قارن عملهم هذا مع عمل النبي الأكرم (ص) الذي منع بعض أصحابه عندما أراد أن يقبل يده وقال: **"هذا تفعله الأعاجم بملوكها ولست بملك، إنما أنا رجل منكم"**. (**خيانت در گزارش تاريخ**، مصطفى الحسيني الطباطبائي، ج٣، ص٣١٦، نقلاً عن كتاب **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، تأليف القاضي عياض الأندلسي، ج١، ص ١٣٣).

(١) راجع الصفحة ٢١٤ من هذا الكتاب.

مرفوع. لكن متن الحديثين لا يتعارض مع القرآن وليس فيه أي إشكال.

← **الحديث ٤** - كلا المجلسيّ والبهبودي صححا هذا الحديث وقبلا به. لكن وجود «الْبَرْقِيِّ» فيه يمنع الوثوق بصحة روايته، إلا أنه ليس في متن الحديث أي إشكال.

← **الأحاديث ٥ و ٦ و ٧** - في نظرنا الحديث ٥ ضعيف لوجود «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» القائل بتحريف القرآن ووجود أبيه في سنده، ولوجود «عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ» الضعيف والمهمل فيه أيضاً. والحديث السادس مهملٌ لوجود «الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ» المهمل في سنده، إلا أن المجلسيّ قال: إن الحديث مجهول. والحديث السابع أيضاً مرسل، كما يقول المجلسيّ، ومتنه مطابق لمتن الحديث ٢.

إن متن الأحاديث الثلاثة تلك ليس فيه أي إشكال، ولكننا، بسبب الإشكالات في أسانيدها، لا نستطيع أن ننسبها إلى الأئمَّة عليهم السلام على نحو اليقين والاطمئنان.

تذكير: اعلم أنه لا يجوز أن ننسب كلَّ كلام أو تقرير منسوب إلى أئمة الدين لمجرد كون ذلك الكلام أو التقرير صحيحاً وعدم مخالفته للقرآن والسنة القطعية. نعم، لو كان لدينا كلامٌ خطأٌ أو مخالفٌ للقرآن والسنَّة فإننا نقطع على وجه اليقين أنه ليس من كلام النبي ﷺ ولا من كلام الإمام حتى ولو كان يتمتَّع بأقوى الأسانيد وأعلاها رُتْبَةً. أما لو كان لدينا كلام صحيح، فإن صحة الكلام وحدها لا تجيز إسناده إلى الشارع، بل لا بد من صحَّة السند أيضاً حتى نُسْنِدَ الحديث إلى أئمة الدين.

٢٦- بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث: الأول مجهولٌ والثاني مُرسَلٌ والثالث مجهولٌ. لكن المجلسيّ والباقري كلاهما صحَّحا الحديث٣ وقبلاه.

← **الحديث ١** - طبقاً لهذا الحديث قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: "اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ، وَالرَّسُولَ بِالرِّسَالَةِ، وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ".

لقد شرح الكُلَيْنِيّ جملة: "اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ" على نحو غير صحيح فقال: "وَمَعْنَى قَوْلِهِ عليه السلام اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ يَعْنِي أَنَّ اللهَ خَلَقَ الْأَشْخَاصَ وَالْأَنْوَارَ وَالْجَوَاهِرَ وَالْأَعْيَانَ". هذا مع أنه لم يأتِ في نص الحديث أي كلام عن الْأَشْخَاصِ وَالْأَنْوَارِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْأَعْيَانِ، بل المعنى الصحيح

للحديث، دون تلفيق للكلام، هو ما يلي: كما أنه لا بد من التعرُّف على النبيِّ من خلال الرسالة والأمور التي أتى بها، فإن أتى بخرافات عرفنا أنه كذَّاب وإن أتى بمعجزة وبدين موافق للعقل ومطابق للفطرة والعدالة، وقابل للتطبيق، وأتى بالحقائق والأمور الصحيحة، عرفنا أنه نبيٌّ صادقٌ، وكذلك أولو الأمر لا بد أن نتعرف عليهم من خلال أوامرهم فنعرف هل يمتلكون أهلية الزعامة أم لا؟ فإذا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وكانت أعمالهم مطابقة للعدل والإحسان عرفنا أنهم أولو الأمر حقيقةً وواقعاً.

فعلى هذا النحو ينبغي أن نعرف الله بالنحو الذي عرّف هو نفسه به، لا على النحو الذي وصفه العباد به. فمثلاً وصف الفلاسفةُ اللهَ بأنه «**علة العلل**» أو «**المصدر الأول**»، لكن هذا التعريف ليس دقيقاً ولا تاماً، لأن العلة مضطرة إلى إيجاد المعلول، أما الله فليس كذلك. والله ليس «**مصدراً**» أيضاً لأنه لا يصدر شيء عن ذات الله، بل هو يوجد ويخلق «**لا من شيء**». وتعريف الصوفية والشعراء لِـلَّهِ ليس صحيحاً أيضاً لأنهم يصفون الله بأنه: وجودٌ عامٌّ ومطلقٌ أو وجودٌ كليٌّ، وهذه مفاهيم ذهنية لا وجود خارجي لها. كما قالوا: "الكلي لا يوجد في الخارج إلا بوجود أفراده". إذن، اللهُ وجودٌ غير مخلوقاته ووجوده لا يجتمع مع وجود الممكنات أي لا يسري في الممكنات.

إن الله تعالى لم يُعَرِّفْ نفسه بوصفه وجوداً مطلقاً أو علةً أو مصدراً، كما أنه – خلافاً للشعراء – لم يعرِّفْ نفسه على أنه معشوق. فلا بد من التعريف بالله على النحو الذي عرَّف نفسه به، لأنه لا يوجد عبدٌ يحيط بذات الله وصفاته، فذات الله لا تُدْرَك، فالذي لا يمكن للعباد أن يدركوه، أو يحيطوا به، كيف يمكنهم وصفه؟ لذلك فيجب على الله تعالى أن يُعَرِّف عباده بصفاته وأسمائه وطريقة عبادته من خلال وحيه إلى رسله، وأن يُعَرِّف نفسه بنفسه. فمعنى جملة "اعْرِفُوا اللهَ بِالله" هو المعنى ذاته الذي جاء في كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام في دعاء الصباح إذ يقول: "**يَا مَنْ دَلَّ عَلَى ذَاتِهِ بِذَاتِهِ**"[1].

---

(١) ومثله أيضاً ما جاء في دعاء أبي حمزة الثمالي من قوله: "بِكَ عَرَفْتُكَ وَأَنْتَ دَلَلْتَنِي عَلَيْكَ وَدَعَوْتَنِي إِلَيْكَ وَلَوْ لَا أَنْتَ لَمْ أَدْرِ مَا أَنْتَ". (المُتَرْجِمُ)

في الحديث الثاني من هذا الباب رُوِيَ عَنْ الإمام أنه سُئِل بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "بِمَا عَرَّفَنِي نَفْسَهُ". وهذه الجملة هي في الواقع شرح لجملة: "اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ".

والنقطة الأخرى التي لا بد أن نُذَكِّرَ أتباع الكُلَيْنِيّ بها، هي أن الإمام يقول في هذا الحديث: "**وَاعْرِفُوا أُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**". ولم يقل اعرفوا الإمام بالنص الإلهي وبتعيين النبيِّ له ووصيته إليه، ولم يقل اعرفوا الإمام بالأحاديث وكلمات العلماء. وأقول: فلماذا تجاهلتم هذا الحديث؟ إن هذا يبين أن مريدي الكُلَيْنِيّ إذا وجدوا الحديث غير مطابق لخرافاتهم تجاهلوه ولم يهتموا به.

← **الحديث ٢** - يقول المجلسيّ: هذا الحديث مُرْسَلٌ. أما بقية رواة الحديث، بما في ذلك «البرقيُّ» فليسوا ثقاتٍ، و«عَلِيُّ بْنُ عُقْبَةَ» مجهولٌ أيضاً. وينبغي أن نعلم أن والد «عُقْبَةَ» كان من أصحاب الإمام الحسين (ع) وأن جَدَّ «عُقْبَةَ» كان من أصحاب رسول الله ﷺ. أما «عَلِيُّ بْنُ عُقْبَةَ» نفسه فلا ندري ما صفته صاحب أي إمام من الأئمة؟ وقد ظن المامقاني خطأً أن «عَلِيَّ بْنَ عُقْبَةَ» نفسه من أصحاب النبي ﷺ! أما متن الحديث فليس فيه إشكال.

← **الحديث ٣** - سنده مجهول وساقط من الاعتبار في نظرنا

لوجود «صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى» في سنده. وهو راوي الحديث الأول من الباب ٥١ من الكافي الذي يظهر منه أنه شخص فاسد العقيدة وجبري المذهب، كما روى الحديث الأول واضح البطلان من الباب ٧١ من الكافي- كما سيأتي - ومنه يمكننا أن نفهم أنه راوٍ لا يتورَّع عن رواية أي خرافة.

٢٧ـ بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث. لم يصحِّح الأستاذ البهبودي أياً منها أما المجلسيّ فاعتبر الحديث الثالث صحيحاً رغم أن أحد رواته «سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ»[١]، وراويه الآخر شخص مجهول باسم «إبراهيمَ بْنِ عُمَرَ»! أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

---

(١) راجعوا الصفحة ١٠٥ - ١٠٠ من الكتاب الحاضر لمعرفة حاله.

٢٨ـ بَابُ الْمَعْبُودِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث لم يُصَحِّح الأستاذ البهبودي أياً منها، أما المجلسيّ فاعتبر الحديث الأول والثالث صحيحين رغم وجود «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ [اليقطيني]»[١] في سند الحديث الأول! في حين أن كلا الحديثين في نظرنا معلولي السند لا يُوثَق بهما لوجود «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» القائل بتحريف القرآن في سندهما. أما الحديث الثاني في هذا الباب فقد كرّره الكُلَيْنِيُّ مَرَّةً ثانيةً في الحديث الثاني من الباب ٣٩. ومتون الأحاديث مقبولةٌ لا غبار عليها.

٢٩ـ بَابُ الْكَوْنِ وَالْمَكَانِ

يشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث لم يصحح الأستاذ البهبودي أياً منها، أما المجلسيّ فاعتبر الحديثين الأول والثاني صحيحين رغم أن راويهما «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ البَرْقِيُّ»! إضافةً إلى ذلك فإن الراوي «نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ»، في سند الحديث الأول، شخص مجهول.

← **الحديث ١** – لا إشكال في متنه.

← **الحديث ٢** – كما قلنا وجودُ «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ البَرْقِيِّ» في سنده يمنعنا من الثقة بالحديث. لكن متنه يقول إن رجلاً سأل الإمام الرضا (ع) فقال: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَإِنْ أَجَبْتَنِي فِيهَا بِمَا عِنْدِي قُلْتُ بِإِمَامَتِكَ! ثم سأل مسألةً يمكن لكل عالم أن يجيب عنها، وعليه يجب أن يكون كل عالم إماماً! ثم لما أجابه الإمام عن سؤاله قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَبَّلَ رَأْسَهُ وَقَالَ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ وَأَنَّ عَلِيّاً وَصِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالْقَيِّمُ بَعْدَهُ بِمَا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَّكُمُ الْأَئِمَّةُ الصَّادِقُونَ وَأَنَّكَ الْخَلَفُ مِنْ بَعْدِهِمْ.".

هذا مع أن سؤاله لم يكن مُتَعَلِّقاً أصلاً بموضوع حكومة شخص ما أو ولاية أمره. من هذا يتبيَّن أن هذا الشخص المجهول لم يكن يهدف من سؤاله إلا إلى اختراع مذهب والتفرقة بين المسلمين.

← **الحديثان ٣ و ٤**– الحديث الثالث في غاية الضعف لوجود «عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ

(١) لقد عَرَّفنا به في الصفحة ٢١٤ من هذا الكتاب.

[البطائنيِّ]»[1] في سنده. والحديث الرابع مرفوع وغير موثوق لوجود «أَحْمَدَ البَرقِيِّ» في سنده. لكن متن الحديثين لا إشكال فيه.

← **الحديثان ٥ و ٨** – سند الحديث الخامس يتضمَّن عيوب سند الحديث الرابع ذاتها. واعتبر المجلسيُّ هذا الحديث مجهولاً واعتبر ذيله مرسلاً. أما الحديث الثامن فهو كالحديث الخامس مروي عن «أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ» الذي هو في غاية الضعف بسبب «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»[2].

هناك علتان في متن الحديثين: العلة الأولى: أن علياً (ع) لعن اليهودي في بداية إجابته عن سؤاله وابتدأ إجابته بعبارة حادة، وهذا بعيد قطعاً عن أخلاق عليٍّ عليه السلام ! ولا ينسجم مع سيرة أئمَّة الدين. والعلَّة الثانية: أن عليَّاً اعتبر نفسه في نهاية الحديث **"عَبْداً مِنْ عَبِيدِ رَسُولِ اللهِ"**[3]. وهذه الجملة بعيدة عن شأن ذلك الإمام الهمام. ولم يكن أي أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الإسلام يعتبر نفسه عبداً من عبيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل كان الصحابة يعتبرون أنفسهم من أتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمطيعين له.

← **الحديثان ٦ و ٧** – الحديث السادس ضعيفٌ بسبب «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» والحديث الذي بعده مرفوع. أما متن الحديثين فلا إشكال فيه.

٣٠- بَابُ النِّسْبَةِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث اعتبر المجلسيّ الحديثين الأول والثالث منها صحيحين، واعتبر الحديث الثاني مجهولاً والرابع مرفوعاً، لكن الأستاذ البهبودي لم يعتبر أياً من أحاديث هذا الباب صحيحاً.

← **الحديث ١** – رغم أن المجلسيّ اعتبره صحيحاً، إلا أنه في الواقع حديث غير موثوق لا

---

(١) بيَّنَّا حاله في الصفحة ٢٤٤ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) بيَّنَّا حاله في الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) لقد نَسَبَ الراوي قول تلك الجملة إلى علي (ع) مع أنه هو القائل: **"لا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وقَدْ جَعَلَكَ اللهُ حُرّاً"** (نهج البلاغة، الرسالة ٣١).

يُعْتَمَدُ عليه لوجود «صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى» في سنده الذي بيَّنَّا حاله فيما سبق[1]. وسند الحديث الثاني مخدوش لوجود «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» فيه.

[بيان حال «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

إن «عَلِيَّ بْنَ الْحَكَمِ» يروي كثيراً من الخرافات. ويوجد في كتب الرجال عدة أشخاص يحملون هذا الاسم وليس معلوماً أيُّ واحد منهم هو.

١- من روايات «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» الحديث ٢٢ من الباب ١٦٥ الفاضح من أبواب الكافي الذي سيأتي بيان بطلانه.

٢- ومن أباطيله أيضاً الحديث الأول من الباب ٩٦ من الكافي الذي يقول:"دَخَلَ عَلَيْهِ [أي على الإمام الصادق عليه السلام] رَجُلَانِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ فَقَالَا لَهُ: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ؟ قَالَ فَقَالَ لَا. قَالَ فَقَالَا لَهُ: قَدْ أَخْبَرَنَا عَنْكَ الثِّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَتُقِرُّ وَتَقُولُ بِهِ وَنُسَمِّيهِمْ لَكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَهُمْ أَصْحَابُ وَرَعٍ وَتَشْمِيرٍ وَهُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ. فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع): مَا أَمَرْتُهُمْ بِهَذَا فَلَمَّا رَأَيَا الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا فَقَالَ لِي أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا وَهُمَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَهُمَا يَزْعُمَانِ أَنَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم عِنْدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ. فَقَالَ: كَذَبَا لَعَنَهُمَا اللهُ.... الخ"[2].

وهنا نسأل: لماذا يغضب الإمام بلا داعٍ؟ ولماذا يلعن شخصين مسلمين؟ هل كان راوي ذلك الحديث من أنصار الإمام ومحبيه فعلاً؟

٣- ومن روايات «عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ» أيضاً الحديث الثالث من الباب ١٥٤ من الكافي الذي يقول فيه: "عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام فَاحْتُبِسْتُ فِي الدَّارِ سَاعَةً ثُمَّ دَخَلْتُ الْبَيْتَ وَهُوَ يَلْتَقِطُ شَيْئاً وَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ فَنَاوَلَهُ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! هَذَا الَّذِي أَرَاكَ تَلْتَقِطُهُ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَقَالَ: فَضْلَةٌ مِنْ زَغَبِ الْمَلَائِكَةِ

---

(١) راجعوا الصفحة ٢٣٧ و الصفحة ٢٧٥ من هذا الكتاب.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٣. (المُتَرْجِمُ)

نَجْمَعُهُ إِذَا خَلَّوْنَا نَجْعَلُهُ سَيْحاً[1] لِأَوْلَادِنَا. فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! وَإِنَّهُمْ لَيَأْتُونَكُمْ؟ فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! إِنَّهُمْ لَيُزَاحِمُونَّا عَلَى تُكَأَتِنَا"[2].

في نظرنا كان واضع الرواية التي رواها «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» من عوام الناس ممن يتصورون أن الملائكة يشبهون الإنسان وأن لهم أجنحة كما نرى في كثير من اللوحات الزيتية! مع أنه ليس من المعلوم أن يكون للملائكة أجسام كثيفة كالطيور، وأن يسقط من بعض الملائكة زَغَبٌ [أي ريشٌ] كما يسقط من ريش الطيور!! حتى يمكن أن يقوم شخص بصناعة كساء أو عباء منه!

ثم إننا نسأل: هل كان ذلك الريش قابلاً للرؤية أم لا؟ إن كان قابلاً للرؤية فإن الإمام - وربما غير الإمام أيضاً - كان يراه، وهذا يخالف قول الكُلَيْنِيّ في الباب ٦١ من الكافي. وإن كان ريش الملائكة غير جسمي، وغير مرئي، فكيف أمكن أن يُصنَع منه كِسَاءٌ أو عَبَاء؟ ثم كيف يمكن جمع الشيء غير الجسمي وغير المرئي من الأرض؟! وكيف يمكن للملائكة غير الجسميين، وغير المرئيين أن يزاحموا الأئمة على ما يتكئون عليه؟!

لاحظوا أن الراوي نفسه لم يكن يفهم ما يُلَفِّقُهُ من كلام!!

٤- وَ«**عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ**» أيضاً من رواة الحديث الثالث من الباب ١٧٥ من الكافي الذي يقول إن الإمام الباقر (ع) لما سأله أَبُو بَصِيرٍ: فَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تُحْيُوا الْمَوْتَى وَتُبْرِءُوا الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ؟ قَالَ الإمام الباقر (ع): نَعَمْ بِإِذْنِ اللهِ..."[3].

هذا في حين أن رسول الله ﷺ نفسه لم يُحْيِ أيَّ مَيِّتٍ ولم يَشْفِ أيَّ أَكْمَهٍ أو أبرص وما من دليل على أنه كان قادراً على فعل ذلك.

٥- والأسوأ من كل ذلك أن «**عَلِيَّ بْنَ الْحَكَمِ**» يروي روايةً هي الحديث ٢٨ في باب النوادر من كتاب «**فضل القرآن**» في المجلد الثاني من الكافي (ص ٦٣٤) ونصُّهُ: "عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قال: إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي جَاءَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام إِلَى

---

(١) سيحاً: السيح نوع من الكساء أو العباء. (المُتَرجِمُ)

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٣٩٣ - ٣٩٤. (المُتَرْجِمُ)

(٣) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٧٠. (المُتَرجِمُ)

مُحَمَّدٍ ﷺ سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ!!".

ومراد الراوي أن يقول إن القرآن المقبول لدى أمة الإسلام والذي لا يزيد عدد آياته على ٦٠٠٠ ونيف (أقل من سبعمائة) ناقصٌ، وأن القرآن الحقيقيَّ الذي نزل على محمد ﷺ كان يشتمل على سبعة عشر ألف آية!! يعني أن أكثر من إحدى عشر ألف آية سقطت من القرآن، ولم يعلم بذلك أحد إلا هذين الراويين المغرضين. ولم يقم الأئمَّة عليهم السلام لاسيما أمير المؤمنين علي عليه السلام في عهد خلافته بأي سعي لإخبار الأمة عن حذف أكثر من إحدى عشر ألف آية من القرآن كما أن المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة مروا على هذه الواقعة العظيمة مرور الكرام بكل بساطة وسكتوا عنها!

ليت شعري! ألم يقل الله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر/ ٩].؟ وقال أيضاً: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [فصلت/ ٤١-٤٢]. فهل أخلف الله وعده - والعياذ بالله - أم أن الحقَّ تعالى حفظ قرآنه، وهذا الحديث ليس سوى كذب محض؟ ولا ينقضي العجب! من علماء الشيعة الذين يعتبرون «**الكافي**» كتاباً موثوقاً رغم احتوائه على مثل هذه الأخبار الفاضحة. **وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ. وإلى اللهِ نَشْكُو.**

إن هذا الراوي هو ذاته الذي روى [عن الإمام الرضا (ع)] أن مجامعة الزوجة من دبرها جائزٌ !! كما نقل عنه ذلك الطوسي في كتابه **الاستبصار**(١).

← **الحديث ٢** - سنده مجهول حسب قول المجلسيّ. أما متنه فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٣** - متنه حسنٌ.

← **الحديث ٤** - مرفوعٌ. أما متنه فنصُّهُ: "عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي قَالَ سَأَلْتُ الرِّضَا (ع) عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَالَ: كُلُّ مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ وَآمَنَ بِهَا فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ. قُلْتُ: كَيْفَ يَقْرَأُهَا؟ قَالَ: كَمَا يَقْرَأُهَا النَّاسُ، وَزَادَ فِيهِ كَذَلِكَ اللهُ رَبِّي ،كَذَلِكَ اللهُ رَبِّي".

---

(١) الشيخ الطوسي، **الاستبصار**، ج ٣، ص ٢٤٣ - ٢٤٤. (المُتَرْجِمُ)

لا ريب أن الإمام لم يزد شيئاً على ألفاظ القرآن، بل من المحتمل أنه قال جملة "كَذَلِكَ اللهُ رَبِّي" مرتين من باب التأييد والإقرار بجمل السورة. لكن الراوي الجاهل لم يفهم أن هذه الجملة إقرارٌ وتأييدٌ من الإمام لما جاء في سورةٍ من سور القرآن المجيد[1]، بل ظنَّ أن الإمام زاد شيئاً على الكلمات المعروفة للسورة.

هكذا تلاحظون كيف يُحَرِّفُ هؤلاء الرواة الذين لا يتمتَّعون بقوة التشخيص الروايات ويصبحون سبباً لتُهْمَة الأئمَّة عليهم السلام.

٣١ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ

رُوِيَت في هذا الباب عشرة أحاديث، صحَّح الأستاذ البهبودي ثلاثةً منها فقط هي الأحاديث ٣ و ٧ و ١٠. واعتبر المجلسيُّ أيضاً الحديثين ٢ و ٧ صحيحين، والحديثين ٤ و ٦ بمنزلة الصحيح.

← **الحديث ١** - ضعيفٌ لوجود «**سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ**» في سنده، وآخره مُرْسَلٌ.

← **الحديث ٢** - عدَّهُ المجلسيُّ صحيحاً لكنه في الواقع غير موثوق بسبب «**أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ**» في سنده. ومتن الحديث أيضاً مشكوكٌ فيه، لأنه ينسب إلى الإمام استخدامه آية في غير محلها. لأننا لو رجعنا إلى القرآن لرأينا بوضوح أن الآية ٤٢ من سورة النجم [وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى] تتعلق بنتيجة سعي الإنسان ومآل أعماله وأن ذلك بيد الله، ولا تتكلم الآية عن انتهاء الكلام!! فلا علاقة للآية من قريب ولا من بعيد بكلام الله أو عدم كلامه!

← **الحديث ٣** - في نظرنا سند الحديث ساقط من الاعتبار بسبب «**عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ**» القائل بتحريف القرآن، وأبيه مجهول الحال في سنده. ولا يبدو في متنه أي إشكال.

← **الحديث ٤** - سنده مَجْهُولٌ وغير معتبر بسبب «**أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ**»[2] فيه.

← **الحديث ٥** - سنده مرفوعٌ، إضافة إلى وجود «**أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ**» فيه. وعلاوةً على ذلك فسنده

---

(١) كما روى الطبرسي في تفسيره «**مجمع البيان**» في ختام سورة التوحيد (الإخلاص) عن الفضيل بن يسار قال أمرني أبو جعفر [الإمام الباقر (ع)] أن أقرأ قل هو الله أحد وأقول إذا فرغت منها: **"كذلك اللهُ رَبِّي"**، ثلاثاً.

(٢) لمعرفه حاله راجعوا ص ١٠٧ - ١٠٢ من هذا الكتاب.

ضعيف أيضاً لوجود «**الْحُسَيْنِ بْنِ الْمَيَّاحِ**» فيه الذي وَصَفَهُ الغضائريُّ والعلامة الحلي وسائر الرجاليين بأنه ضعيفٌ ومن الغلاةِ.

← **الحديث ٦** – سنده ساقط من الاعتبار لوجود «**ابْنِ فضَّال**» الواقفيِّ فيه.

← **الحديث ٧** – سنده غير معتمد في نظرنا لوجود «**أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ**» فيه. أما متنه فليس فيه ما يُعْتَرَضُ عليه.

← **الحديث ٨** – مرفوع، ولكن متنه لا غبار عليه.

← **الحديث ٩** – مرسل وغير معتمد لوجود «**ابْنِ فضَّال**» الواقفي فيه.

← **الحديث ١٠** – سنده مجهول حسب قول المجلسيّ.

٣٢ـ بَابٌ فِي إِبْطَالِ الرُّؤْيَةِ

في هذا الباب ١٢ حديثاً، اعتبر المجلسيُّ الأحاديث ٢- ٤- ٨ -٩- و ١٠ منها صحيحةً واعتبر الحديث الأول مجهولاً، أما الأستاذ البهبودي فلم يرَ صحَّةَ أي حديث من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** – في هذا الحديث يُسأل الإمام هَلْ رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ رَبَّهُ تبارك وتعالى أم لا؟ فيجيب إجابةً نجد في القرآن الكريم ما هو أصرح منها إذ قال تعالى بوضوح تام في سورة النجم: ﴿**لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى**﴾، ومن جملتها أنه رأى جبريل، ولم يرَ الله ذاته.

← **الحديث ٢** – سنده، كما يقول المجلسيُّ، صحيحٌ ومتنه حسنٌ جداً، وهذا الحديث يردُّ أكثر أحاديث الكافي، لأن الإمام الرضا (ع) يقول فيه مجيباً عن سؤال أَبِي قُرَّةَ له: "أَفَتُكَذِّبُ بِالرِّوَايَاتِ؟!" فيقول الإمام: "**إِذَا كَانَتِ الرِّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ كَذَّبْتُهَا**".

إضافةً إلى أن الإمام أجاب عن الأسئلة، مستشهداً بآيات القرآن الكريمة، وأوضح بذلك معرفته التامة بآيات القرآن الكريم، فنأمل أن يتَّبع علماءُ زمانِنَا نهجَ الإمام هذا.

لكن مما يجدر التنبيه إليه أن الإمام – في هذه الرواية – بعد أن تلا عليه أبو قُرَّة الآية ١٣ من سورة النجم، ذكر في الجواب أن هناك آية **بعد** هذه الآية تُبَيِّنُ ما رآه النبيُّ ﷺ ثم تلا الإمام الآية ١١ من سورة النجم، وهي بالطبع قبل الآية ١٣ وليست بعدها.

← **الحديث ٣** - سنده ساقطٌ من الاعتبار لوجود «**مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ**» في سنده، لأن هذا الاسمَ مشتركٌ بين عدة أشخاص أكثرهم ضعفاءٌ أو مجهولون. واعتبر المجلسيُّ هذا الحديث مجهولاً.

← **الحديث ٤** - رغم أن المجلسيَّ اعتبرَ سندَ هذا الحديث صحيحاً لكنه في نظرنا غير صحيح لوجود «**أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقُمِّيِّ**» راوي الخرافات في سنده. فمن الروايات التي رواها هذا الشخص: الحديثُ أو بالأحرى القصةُ رقم٢٧ من الباب ١٨١ من الكافي التي روى فيها ما يفيد أن الإمام الحسن العسكري كان مطلعاً على ما في ضمير الناس إذ جاء فيه: "فَقُلْتُ فِي نَفْسِي وَهُوَ يَكْتُبُ، أَسْتَوْهِبُهُ الْقَلَمَ الَّذِي كَتَبَ بِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْكِتَابَةِ أَقْبَلَ يُحَدِّثُنِي وَهُوَ يَمْسَحُ الْقَلَمَ بِمِنْدِيلِ الدَّوَاةِ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: هَاكَ يَا أَحْمَدُ فَنَاوَلَنِيهِ!"[1].

هذا في حين أن الله تعالى يقول: ﴿**يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾ [هود/ ٥]. ويقول: ﴿**إِنَّ اللهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾ [فاطر/ ٣٨]. أما هذا الحديث فيقول إن الإمام أيضاً مطلع على ما في صدور العباد!

كما أنه نسب في الحديث أمراً يتعلق بطريقة نوم أصناف الناس، وهو كلام غير معقول ولا يتَّفق في نظرنا مع القرآن الكريم، لأن الله تعالى قال عن أصحاب الكهف - رضوان الله عليهم - الذين كانوا من أولياء الله: ﴿**وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ**﴾ [الكهف/ ١٨]. أما هذا الحديث فيدَّعي أن الإمام قام بعمل حتى لا ينام الراوي بعد ذلك على شقّه الأيسر؟!

← **الحديث ٥ و ٦** - كلا الحديثين مجهولان حسب قول المجلسيّ، لكن متنهما لا إشكال فيه.

← **الحديث ٧** - ضعيفٌ حسب قول المجلسيّ.

← **الحديث ٨**- رغم أن المجلسيّ صحَّحه إلا أن المجلسيّ وأمثاله لا يهتمون بملاحظة روايات الراوي ومراقبة مدى توافقها مع القرآن والعقل أو عدم توافقها. أما نحن فنرى - كما ذكرنا في المقدمة - أن أفضل دليل على ضعف الراوي هو روايته أحاديثَ خرافية. هذا ومن جملة رواة هذا الحديث «محمد بن يحيى» الذي سبق أن عرفنا به[2].

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ٥١٤. (المُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا الصفحة ٩٧و ١٦٢ - ١٥٨ من الكتاب الحاضر.

← **الحديث ٩** - هذا الحديث في نظرنا من ناحية سنده معلول بنفس علة سند الحديث الذي قبله، أما متنه فلا إشكال فيه.

← **الحديثان ١٠ و ١١** - نجد في سند الحديث ١٠ الذي صحَّحه المجلسيّ وفي سند الحديث ١١ الذي اعتبره المجلسيّ مرسلاً اسم الراوي «**أبو هاشم الجعفري**» الذي يروي أخباراً خرافيةً[1].

← **الحديث ١٢** - سنده مرسل وموقوف ولا يُسْنِدُ الحديثَ إلى أيِّ إمام من الأئمة.

٣٣- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى

يشتمل هذا الباب على ١٢ حديثاً لم يعتبر المجلسيُّ أياً منها صحيحاً لكنه اعتبر الحديثَ ٢ مجهولاً بمنزلة المُوَثَّق، والحديثَ ١١ مجهولاً بمنزلة الصحيح، والحديث الأول مجهولاً، والأحاديث ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢ ضعيفةً. أما الأستاذ البهبودي فاعتبر الحديثين ١ و١١ صحيحين.

ويتبين من أحاديث هذا الباب أن صفات الحق تعالى توقيفية أي موقوفة على ورود الوحي.

← **الحديث ١** - يقول المجلسيّ عنه إنه مجهول، ولكن العلامة الممقاني اعتبر الراوي «عَبْدَ الرَّحِيمِ بْنَ عَتِيكٍ الْقَصِيرَ» مهملاً. أما متن الحديث فممتاز جداً.

← **الحديث ٢** - يقول المجلسيّ عنه إنه مجهول بمنزلة المُوَثَّق، ولكن لما كان «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ» مشتركاً بين عدة أشخاص ولا ندري أنَّ راوي الحديث أيَّ واحد منهم؛ فإن صفة المجهول هي الصحيحة بالنسبة إلى سند هذا الحديث.

← **الحديث ٣** - أحدُ رواته «**بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ**» ضعيفٌ يروي الخرافات، ومن جملة ذلك أنه روى حديثاً خرافياً يتضمَّن عبارات شركية، سبق أن ذكرنا مضمونه - ولكن بسند آخر بالطبع - ونقدناه[2].

---

(١) للتعرف على أحواله راجعوا ما كتبناه في الصفحة ١٢٥ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا الصفحة ٨٧ من هذا الكتاب. وينبغي الانتباه إلى أن «بَكْرَ بْنَ صَالِحٍ» هو من رواة الحديث ٥ من الباب ٤٦ وروايته تشابه الحديث ٦ من الباب ٦٩ من الكافي، وهي الرواية التي نقدناها في الصفحة ٨٧من هذا الكتاب.

ومن الطريف أن تعلموا أنه لما كان حارس البدع ومروج الخرافات «محمد باقر المجلسيّ» ونظائره- يهتمون

[بيانُ حالِ «بَكْرِ بْنِ صَالِحِ الرازيِّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

الخرافي الشركي الذي أشرنا إليه (هو في ص١٤٤ من أصول الكافي) رواه «بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ» عن شخص مجهول يُدعى «الْهَيْثَمُ بْنُ عَبْدِ الله» الذي روى بدوره عن مهمُلٍ آخر باسم «مَرْوَانَ بْنِ صَبَّاحٍ» الذي قال إن الإمام الصادق عليه السلام قال: **"إِنَّ اللهَ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا، وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ، وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَخُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، بِنَا أَثْمَرَتِ الْأَشْجَارُ وَأَيْنَعَتِ الثِّمَارُ وَجَرَتِ الْأَنْهَارُ، وَبِنَا يَنْزِلُ غَيْثُ السَّمَاءِ وَيَنْبُتُ عُشْبُ الْأَرْضِ، وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ، وَلَوْ لَا نَحْنُ مَا عُبِدَ اللهُ"**.

ونحن نقطع بأن الإمام الصادق عليه السلام لم يقل مثل هذه الأمور المَشُوبة بالشرك في مدح ذاته وأجداده الكرام، لأنه يعلم جيداً أن الله تعالى **غنيٌّ عن العالمين**، وأن تلك الأمور الطبيعية كانت تتحقق في الطبيعة بأمر الله قبل قرون من وجود الأئمة عليهم السلام، وليس هناك أي دليل على أن الله غيَّر سُنَّتَهُ في زمن الأئمة. **ثانياً**: لقد ذكر الله في القرآن أن الملائكة هم المأمورون بتنفيذ أوامر الله في الكون، فلو كان للأئمة دورٌ أيضاً في ذلك - كما يقول هذا الحديث - فلماذا لم يأتِ لهم أيُّ ذِكْرٍ في القرآن؟

ثالثاً: يقول الحديث إن الإمام قال: **"وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ"**.

وينبغي أن نسأل هؤلاء الرواة العلماء: إذا كان لِـلَّهِ بابٌ وبوابٌ، فلماذا قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: **"لَيْسَ لَهُ بَابٌ وَلا لَهُ بَوَّابٌ"** أو قال في دعائه: **"يَا مَنْ لَيْسَ لَهُ بَوَّابٌ يُنَادَى"**[1].

بالسند أكثر مما يهتمون بالمتن، فإنهم يقعون أحياناً في مطبات عجيبة. فمثلاً اعتبر المجلسيّ الحديث موضوع البحث في الباب ٤٦ من الكافي ضعيفاً، لكنه اعتبر ما يشبه ذلك الحديث في الباب ٦٩ صحيحاً، على الرغم من وجود سهل بن زياد في سنده!! هذا في حين أن في خاتمة الحديث الأول جاءت عبارة «لولا نحن» وهي على الأقل من الناحية النحوية أصح من عبارة «لولانا» التي ذُكِرَت في الحديث الثاني.

أما لو اعتبر المحقق في دراسته للحديث فحصَ المتن مُقَدَّماً على الأمور الأخرى، لما خُدِع حتى بالأحاديث الموضوعة ذات الأسانيد الجيدة. وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم.

(١) النوري الطبرسي، **مستدرك الوسائل**، الطبعة الحجرية، ج ١، ص ٢٥١. أو ج ٤، ص ٣١ من الطبعة

بالطبع لا تُسْتَبْعَدُ مثل هذه الأباطيل من «**بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ**»، لأن المرحوم الغضائري والعلامة الحلِّي قالا عنه: "ضعيفٌ جدّاً، كثير التفرّد بالغرائب"[1]. أي يروي روايات غريبة عن الأئمة لم يروها الآخرون. كما ضعَّفه النجاشي وابن داود، وقال العلامة الممقاني عنه: كل رواية في سندها «**بَكْرُ بْنُ صَالِحٍ**» فهي ساقطة من الاعتبار. وبالمناسبة فهذا الراوي هو من رواة حديث «**لوح جابر**» أيضاً.

نعم لقد أتى الكُلَيْنِيُّ وأمثاله بروايات مثل هذا الراوي في كتبهم، ومن الكافي سرت تلك الروايات إلى أدعية الزيارات والكتب الأخرى. عندئذٍ جاء ضالٌّ مُضِلٌّ يُطْلِقُ على نفسه لقب آية الله العظمى فألَّف كتاباً باسم «**أمراء هستي**» [أي أمراء الوجود] استناداً إلى مثل هذه الأكاذيب، واعتبر فيه ١٤ نفراً من عباد الله أمراءَ الوجود! وأنشأ شركة سهام متحدة إلهية بينهم وبين الله!!! يروي هذا المُتَسَمِّي بآية الله العظمى في الصفحة ٢٤٩ من كتابه نقلاً عن كتاب «**الخرائج والجرائح**» للقطب الراوندي المملوء بالخرافات روايةً عن «**داودَ الرَّقِّـيِّ**» الضعيفِ وفاسد المذهب أن الإمام الصادق عليه السلام قال له: "**يَا دَاوُدُ! لَوْلَا اسْمِي وَ رُوحِي لَمَا اطَّرَدَتِ الْأَنْهَارُ وَلَا أَيْنَعَتِ الثِّمَارُ وَلَا اخْضَرَّتِ الْأَشْجَارُ!!**"[2].

أي أراد أن يقول إن الله تعالى لا يفعل تلك الأمور دون وجود الأئمة! لا ندري لماذا لا يرجع الآيات العظام في زماننا في عقائدهم إلى القرآن، بل يأخذون عقائدهم من الغلاة. وجزى الله المنَّان أخانا الفاضل المرحوم قلمداران الذي ألَّف كتابه «**راه نجات از شر غلاة**» [طريق النجاة من شر الغلاة] الذي بيَّن فيه جميع الإشكالات الموجودة في كتاب «**أمراء هستي**» المليء بالخرافات من أوله إلى آخره.

أما بقية أحاديث هذا الباب فكلها ضعيفة من ناحية سندها، والحديث ١١ الذي قبل به كلا المجلسيّ والبهبودي مجهولٌ في الواقع. أما متون الأحاديث المذكورة فحسنة جداً وموافقة للقرآن اللهم إلا ما جاء في آخر الحديث الثالث من "أن رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم حِينَ نَظَرَ إِلَى عَظَمَةِ رَبِّهِ كَانَ

الجديدة. وهو أيضاً في **بحار الأنوار**، ج ٨١، ص ١٨١.

(١) **رجال ابن الغضائري**، ج ١، ص ٢٧٤. و **رجال العلامة الحلي**، ص ٢٠٧ - ٢٠٨. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **الخرائج والجرائح**، ج٢، ص ٦٢٢. و **بحار الأنوار**، ج ٤٧، ص ١٠٠. (المُتَرْجِمُ)

فِي هَيْئَةِ الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ وَسِنِّ أَبْنَاءِ ثَلَاثِينَ"[1]. وهذا النص يتعارض مع التاريخ القطعي ولا ينسجم مع آيات القرآن. ولقد نهت أحاديث هذا الباب عن وصف الله بأي صفة لم يأت ذكرها بالوحي ولم يصف الله بها نفسه، لكن الحكماء والفلاسفة وشعراء الشيعة عملوا على عكس هذه الأحاديث، فيا ليت أولئك المجموعة من العلماء الذين يصفون الكافي بأنه أفضل كتب الحديث يلتزمون على الأقل بمُفاد أحاديث هذا الباب.

٣٤- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ

اعلم أنه لما كانت أحاديث هذا الباب - كأحاديث الباب الذي قبله - موافقةً للعقل ولا تتعارضُ مع القرآن الكريم فنحن نقبل متنها ولا نعترض عليه. ولكن بسبب ضعف أسانيدها لا نستطيع أن نتأكَّد من صدور هذه الأحاديث عن الأئمة ونطمئنّ إلى ذلك. وعلى كل حال فيشتمل هذا الباب على ثمانية أحاديث لم يعتبر المجلسيّ ولا البهبودي أياً منها صحيح السند. ولكن المجلسيّ اعتبر الحديث الأول مُوَثَّقاً رغم وجود «علي بن أبي حمزة البطائني» في سنده.

هذا ولقد جاءت أحاديث هذا الباب كلُّها أيضاً في كتاب «**التوحيد**» للشيخ الصدوق في الباب الذي عنون له بـ: «**أنه عزَّ وَجلَّ ليسَ بِجِسْمٍ وَلا صُوْرَةٍ**»[2].

يتبيَّن من الأحاديث ١ و٤ و٦ في هذا الباب أن ذلك الثناء والمديح الذي قالوه بحقِّ «**هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ** » ليس صحيحاً بل يظهر من هذه الأحاديث عكس ذلك. بل يظهر بناء على الحديث ١ أنه لم يكن يتورَّع عن الكذب والافتراء على الإمام (ع). وقد تعرَّض إلى لعن الإمام واعتراضه[3]، وقد سبق أن عرَّفْنَا به[4]. وسنذكر هنا نموذجاً من أباطيله، روى الكُلَيْنِيّ في الكافي:

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) الشيخ الصدوق، كتاب التوحيد، تصحيح وتعليل السيد هاشم الحسيني الطهراني، مكتبة الصدوق، الصفحة ٩٧ فما بعد.

(٣) عقد الكشي في رجاله فصلاً مطولاً للحديث عن هذه الشخصية الجدلية: هشام بن الحكم وهو في الصفحات ٢٥٦ حتى ٢٨٠ من طبعة مشهد المحققة لرجال الكشي. (المُتَرْجِمُ)

(٤) راجعوا الصفحة ١٢١ فما بعد من الكتاب الحالي.

"عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ الإمام الصادق عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ يَعْنِي فِي الْمِيثَاقِ ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانِها خَيْراً﴾ [الأنعام/١٥٨] قَالَ: الْإِقْرَارُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام خَاصَّةً، قَالَ: لَا يَنْفَعُ إِيمَانُهَا [أي بدون ذلك الإقرار] لِأَنَّهَا سُلِبَتْ"[١].

فأقول: **أولاً**: المراد من عبارة «مِنْ قَبْلُ» في الآية المذكورة: قبل الموت وقبل ظهور بعض آيات الله، أو مقارناً لوقت القيامة أو قبل وقوعها بقليل، وليس في زمن الميثاق.

ثانياً: لو كان قوام المؤمنين وبقاؤهم مشروطاً بإيمانهم وإقرارهم بولاية علي عليه السلام وأن عدم هذا الإقرار يؤدي إلى سلب الإيمان، فلماذا ضنَّ القرآن على الناس ببيان هذه الحقيقة، ولم يبين للمؤمنين هذا الأمر بوضوح، بل أوكل بيانه إلى حديث مجهول؟!

٣٥- بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث صحَّح المجلسيُّ الحديثين الثاني والرابع منها في حين صحح البهبودي الحديثين الثاني والثالث منها فقط.

الحديث الثاني في هذا الباب ليس موثوقاً تلك الثقة المطلوبة، لوجود «هشام بن سالم» في سنده وهو الذي روى الحديث الذي يقول: إن القرآن كان سبعة عشر ألف آية!!. كما أن هذا الراوي - كما مر معنا في الأحاديث السابقة - كان من القائلين بالجسمية لله عز وجل!!

٣٦- بَابٌ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

يشتمل هذا الباب على حديثين فقط، اعتبر المجلسيّ الحديث الأول صحيحاً والثاني مجهولاً، أما الأستاذ البهبودي فلم يصحِّح أيّاً منهما. وفي نظرنا لا يُعدُّ الحديث الأول مقبولاً لوجود «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ [اليقطيني]»[٢] في سنده. أما مَتْنَا الحديثين فهما ممتازان جداً.

٣٧- بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث صحَّح المجلسيُّ منها الأحاديث ١، ٣، و٧، واعتبر

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٢٨، الحديث ٨١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) لقد عَرَّفنا به في الصفحة ٢١٤ من هذا الكتاب.

الحديث ٤ حسناً، أما الأستاذ البهبوديُّ فصحَّح الاحاديث ١، ٣، ٤، و٧. وفي نظرنا فإن الحديث السابع الذي صحَّحه المجلسيُّ والبهبوديُّ كلاهما غير موثوق لوجود «أحمد البرقي» في سنده.

٣٨ـ بَابُ حُدُوثِ الْأَسْمَاءِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يصحِّح المجلسيّ ولا البهبودي أياً منها!! اعتبر المجلسيّ الحديث الأول مجهولاً ووصف الثلاثة الباقية بأنها ضعيفة.

← **الحديث ١** - اعتبره المجلسيّ كما قلنا مجهولاً، ولكن الواقع أنه ضعيف مردود لوجود «صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ» الغالي والضعيف و«الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ» الواقفي وعدو الأئمَّة بعد الإمام الكاظم (ع) في سنده. وعلى كل حال فإن هذا الحديث رواه شخص فاسد المذهب عن شخص ضعيف عن آخر مجهول لم يفهم نفسه ما قاله ولا استطاع الشُّرَّاح أن يفهموا كلامه. وبدلاً من أن يقول المجلسيُّ صراحةً إنه ليس لهذا الحديث أي معنىً واضح، قال:

"اعلم أن هذا الخبر من متشابهات الأخبار وغوامض الأسرار التي لا يعلم تأويلها إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ والسكوت عن تفسيره والإقرار بالعجز عن فهمه أصوب وأولى وأحوط وأحرى!!"(١).

وينبغي أن نقول للكليني: لماذا ذكرتَ في كتابكَ مثل هذا الحديث الذي لا يستطيع أحد - حتى أشخاص مثل المجلسيّ - أن يدركوا معناه؟ وإذا كان الحديث من الأسرار فلماذا أُعْطِيَتْ هذه الأسرار إلى رواة مجهولين وفاسدي المذهب؟ هل دين الله سرّي ويتضمّن كلمات ومصطلحات معقّدة وفلسفية غامضة؟ هل جاء الإمام لتلفيق الألغاز والمشكلات؟

يقول الله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [إبراهيم/ ٤]. ويقول أيضاً: ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران/ ١٣٨] ولم يقل "هذا بيان للفلاسفة". أليس التكلم بالألغاز في الحديث مخالفًا لنهج القرآن الكريم وأسلوبه؟ أنتم تدَّعون أن الأحاديث مُبَيِّنة لآيات القرآن وشارحة لها، فقولوا لنا كيف يمكن لمثل هذه الأحاديث أن تفسِّر آيات القرآن؟ كيف تتركون القرآن الذي كرَّر الله تعالى قولَه فيه -في سور القمر-: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ**

---

(١) المجلسيّ، **بحار الأنوار**، ج ٤، ص ١٦٧. (المُتَرْجِمُ)

مُدَّكِرٍ﴾ والذي بيَّن تعالى أنه أنزله بلسان القوم الذي أنزل عليهم، وتنفقون عمركم على هذه الأحاديث وتضيعون أوقاتكم في تأويلها وتوجيهها.

في نظرنا لو عمل الكُلَيْنِيُّ بالحديث التاسع من الباب السابع عشر لكان عليه أن يجتنب رواية مثل هذه الأحاديث.

← **الحديثان ٢ و ٣** – لكلا الحديثين سند واحد وهو ضعيف حسب قول المجلسيّ. أحد رواة الحديثين «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ» الذي عدَّه الغضائري والشيخ الطوسي والنجاشي ضعيفاً ومن الغلاة. وجاء في رجال الكشِّي عنه: "لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائية الذين يقعون في رسول الله ﷺ وليس لهم في الإسلام نصيب"[١].

إن أحد روايات هذا الراوي حديثٌ ذكره المرحوم قلمداران في كتابه «**زيارت و زيارتنامه**» (صفحة ٦١ – ٦٢) نقلاً عن كتاب «**كامل الزيارة**» تأليف «**ابن قولويه**».

← **الحديث ٤** – أحد رواته «**بكر بن صالح**» الذي تعرَّفْنَا عليه في الصفحات السابقة[٢].

ولا يتضح معنى الكلام الذي تم تلفيقه في هذا الحديث. إن القرآن قال بشكل واضح: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ...**﴾ [الشورى/ ١١] وقال أيضاً: ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا لِـلَّهِ الْأَمْثَالَ**﴾ [النحل/ ٧٤]، أما في هذا الحديث فبدلاً من أن يتكلم الإمام كلاماً واضحاً ذكر كلاماً معقداً، وبدلاً من أن يقول ليس لِـلَّهِ حجابٌ ولا صورة ولا مثال قال: "مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللهَ بِحِجَابٍ أَوْ بِصُورَةٍ أَوْ بِمِثَالٍ فَهُوَ مُشْرِكٌ". أي أنه في الواقع أثبت في البداية لله الحجاب والصورة والمثال، ثم قال إن حجاب الله وصورته ومثاله غيره، وأن مَنْ عَرَفَ اللهَ بها فهو مشركٌ!

٣٩- بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا

يشتمل هذا الباب على اثني عشر حديثاً صحَّح المجلسيُّ منها الأحاديث: ٥، ١٠، و١٢، أما الأستاذ البهبودي فلم يصحِّح إلا الحديثين ٥ و ٦ منها فقط. والحديث الثاني في هذا الباب هو

---

(١) **رجال الكشِّي**، طبع كربلاء، صفحة ٤٧٨ – ٤٧٩. أو طبع مشهد، صفحة ٥٧١ – ٥٧٢. (المُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا الصفحة ٢٨٥ فما بعد من هذا الكتاب.

الحديث الثاني في الباب ٢٨ ذاته الذي كرره الكُلَيْنِيّ هنا.

← **الحديث ١** - سنده ضعيفٌ حسب قول المَجْلِسِيّ. متنه أيضاً أفضل شاهدٍ على أنه حديثٌ مُنْكَرٌ ساقطٌ من الاعتبار. يقول «**عَبْدُ اللهِ بْنُ سِنَانٍ**»: "سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (الإمام الصادق ﷺ) عَنْ تَفْسِيرِ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ؟ فقَالَ: "**الْبَاءُ بَهَاءُ اللهِ وَالسِّينُ سَنَاءُ اللهِ وَالْمِيمُ مَجْدُ اللهِ**!!

فأقول: إن القرآن نزل بلسان عربي مبين وبلغة قريش، والباء في تلك اللغة حرفُ جَرٍّ يدخل على الأسماء الأخرى أيضاً ويتعلّق بفعلٍ مُقَدَّرٍ مناسب من مصدر الابتداء أو التبرُّك (مثل: أبتدئُ أو نبتدئ أو أَتَبَرَّكُ و.......).

ثم لو تقرَّر أن يكون حرف الباءِ إشارةً إلى معنى ما، فلماذا لا تكون الباء إشارة إلى «البصير» والسين إشارة إلى «السميع»؟! وقس على هذا.

ثم إن واضع الحديث لم يكن يعلم العربية، وإلا لعلم أن كلمة «بسم» كُتِبَت في القرآن بلا همزة استثناءً واحتراماً لطريقة كتابة القرآن وفي آية «بسم الله الرحمن الرحيم» فقط، أما في الأماكن الأخرى فلا يمكن كتابة الكلمة دون الألف، ولكن واضع الحديث نسي أن يضع معنى ما لهمزة الألف في كلمة «باسم». و**ثانياً**: نسأل: إذا أضيفت كلمة «بسم» إلى غير لفظ الجلالة «الله» فهل يكون معنى الباء فيها: بهاء الله وثناء الله ومجد الله؟!.

لا يخفى أن ا«لملا صدرا» على قدرته الباهرة في تلفيق الكلام لم يستطع أن يجد توجيها مناسباً لهذا الحديث واعترف أن لا سبيل للعقل للوصول إلى معنى لهذا الحديث!!![1].

---

(١) أمثال هذا الحديث ليس قليلاً في كتبنا. من ذلك ما جاء في روايةٍ أن علياً (ع) قال: "أنا نقطة الباء في «بسم الله»"!!. وواضع هذا الحديث لم يكن يعلم أن المصحف الذي كان مكتوباً بالخط الكوفي زمن أمير المؤمنين (ع) لم يكن يحتوي على نقاط ولذلك لم تكن هناك نقطة لباء «بسم» في ذلك الوقت، وَمِنْ ثَمَّ فلم يكن من الممكن أن يقول الإمام علي (ع) مثل ذلك الكلام، وأقول لرواة هذا الحديث وأمثاله ومروجيه حقاً إن أفكاركم عاليةٌ جداً، واكتشافاتكم مفيدة للغاية، إن الغربيين استطاعوا أن يصنعوا من الحديد صواريخ عابرة للقارات، وسفناً تغزوا الفضاء، وأقماراً صناعية، واكتشفوا الفيروسات، وكل يوم يزدادون قوةً على المسلمين، ويسيطرون على مُقَدَّراتهم، أما أنتم فتخترعون لباء «بسم الله» معنى البهاء، وتصنعون من نقطة الباء عليَّ بن أبي طالب!

← **الحديث ٢** - يُراجَعْ الحديث الثاني من الباب ٢٨.

← **الحديث ٣** - راويه «الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى» الكذَّاب فاسد الدين، وهو راوي الحديث الأول في هذا الباب. ومتنه كذلك لا يخلو من إشكال، لأنه قال إن معنى كلمة «الله»: "المستولي عَلَى مَا دَقَّ وَجَلَّ"! مع أن هذا المعنى غير صحيح. نَعَمْ، اللهُ مستولٍ على كل شيء، لكن لفظة الجلالة «الله» بحد ذاتها ليس معناها المستولي.

← **الحديث ٤** - راويه «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذَّاب، وقد اعتبره المَجْلِسِيّ ضعيفاً. وذيل الحديث أيضاً مرسل حسب قول المَجْلِسِيّ.

← **الحديث ٥** - كلا المجلسي والبهبودي اعتبراه غير صحيح. ولكن متنه لا إشكال فيه.

← **الحديث ٦** - مجهول - حسب قول المَجْلِسِيّ - أما الأستاذ البهبودي فاعتبره صحيحاً؟!

← **الحديث ٧** - يقول المَجْلِسِيّ إنه مرفوعٌ. إضافة إلى ذلك فإن أحد رواته «أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ» راوي الخرافات[1].

← **الحديث ٨ و ٩** - الحديث ٨ ضعيف حسب قول المَجْلِسِيّ و الحديث ٩ مجهول. في الحديث التاسع، الراوي «جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرٍ» مهمل. أما مَتْنَا الحديثين فلا إشكال فيهما. ولكن لا يمكننا أن ننسبهما بنحوٍ مطمئن إلى قول الإمام بسبب العلَّة في سنديهما.

← **الحديث ١٠** - سنده ضعيف لوجود شخص فاسد العقيدة فيه مثل «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ [اليقطيني]»[2]. وراويه أيضاً «هِشَام بنُ الحَكَم» المجسِّم للذات الإلهية سبحانه وتعالى[3]. متن الحديث أيضاً بُيِّنَ بشكل غير مناسب ففيه "عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَاعَبْدِاللهِ عليه السلام عَنْ «سُبْحَانَ اللهِ» فَقَالَ: «أَنَفَةٌ لِـلَّهِ»". أي عزَّةٌ و كبرياءٌ لِـلَّهِ. فبدلاً من أن يقول لِـلَّهِ العظمة أو لِـلَّهِ العزَّة والكبرياء استخدم تعبير أنفة الذي يُستخدم عادةً للإنسان المغرور، وهو تعبير غير مناسب في حق الله المتعال - جلَّ ذكره -.

---

(١) راجعوا الصفحة ١٢٥ فما بعد من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا الصفحة ٢١٤ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) عرَّفنا بحاله في الصفحة ١٢١ والصفحة ٢٧٠ فما بعد من هذا الكتاب.

← **الحديث ١١**– متنه لا لإشكال فيه أما سنده فضعيف حسب قول المَجْلِسِيّ. أحد رواته «أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ»[(١)]، الذي تلاعب بمعاني القرآن الكريم في الحديث الرابع من الباب ١٧٧ من الكافي[(٢)] وادَّعى أن الإمام الكاظم (ع) أَتَاهُ رَجُلٌ نَصْرَانِيٌّ فسأله عن الآيات الأولى من سورة الدخان المباركة: ﴿**حم. وَالْكِتابِ الْمُبِينِ. إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ. فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**﴾ مَا تَفْسِيرُهَا فِي الْبَاطِنِ؟ فَقَالَ: أَمَّا ﴿**حم**﴾ فَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ هُودٍ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْقُوصُ الْحُرُوفِ [أي أن حرفي الميم والدال لم يُذكرا فيه]، وَأَمَّا ﴿**الْكِتابِ الْمُبِينِ**﴾ فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ عليه السلام وَأَمَّا ﴿**اللَّيْلَةُ الْمُبَارَكَة**﴾ فَفَاطِمَةُ عليها السلام....."[(٣)].

وأقول: ما الفائدة من أن يأتي اسمُ نَبِيِّ الإسلامِ بحرفين من وسطه أي (ح) و(م) في كتاب حضرة هود (ع)، وأي فائدة كان في ذلك لأمة النبي هود (ع)؟

ثانياً: إن الكتاب الذي يشير إلى علي بن أبي طالب (ع) بعبارة «الكتاب المبين»، ويشير إلى الزهراء بعبارة «ليلة مباركة» هو كتاب رموز وأحاجي وليس كتاباً مُبِيْنَاً لهداية الناس. ثم لماذا ذُكِر الإيمان بعليٍّ [أي بولايته] الذي يُعَدُّ من أصول التشيُّع في باطن الكتاب، وليس له أي أثر في ظاهر الكتاب؟ لماذا حُجِبت هذه الحقيقة عن المخاطبين بظاهر القرآن؟ لاحظوا كيف تلاعبوا بمعاني القرآن. والسؤال الآخر: من أين فهم النصراني أن الإمام قد أصاب في شرحه لباطن الآية وأنه لم يخطئ؟!.

← **الحديث ١٢**– سنده ضعيف بسبب «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»[(٤)] [وبسبب «أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ»[(٥)] أيضاً]، لكن المجلسي اعتبر سنده صحيحاً! أما متن الحديث فغير خالٍ من العيب أيضاً لأن راويه

---

(١) عرَّفنا بحاله في الصفحة ١٦١ من هذا الكتاب.

(٢) ليست هذه الرواية الوحيدة التي تلاعب فيها «أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ» بمعاني القرآن بل الحديث ١٠ من الباب الفاضح رقم ١٦٥ من الكافي هي من رواياته أيضاً.

(٣) **أصول الكافي**، بَابُ مَوْلِدِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (ع) ، ج ١، ص ٤٧٨ – ٤٨١. (المُتَرْجِمُ)

(٤) للتعرف على أحواله راجعوا ما ذكرناه في الصفحة ٨٦ من الكتاب الحالي.

(٥) للتعرف على أحواله راجعوا الصفحة ١٢٥ فما بعد من الكتاب الحالي. (المُتَرْجِمُ)

يقول: "سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِيَ عليه السلام مَا مَعْنَى الْوَاحِدِ؟ فَقَالَ: إِجْمَاعُ الْأَلْسُنِ عَلَيْهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ".

وهذه الإجابة لا علاقة لها بالسؤال! والإمام لم يبيِّن معنى الواحد؟! حقاً، هل كان رواة هذه الأخبار من محبي الإمام فعلاً؟

٤٠ - بَابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَهُوَ الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ

يشتمل هذا الباب على حديثين لم يصحح كلا المجلسيّ والبهبوديّ أيا منهما. وعلى قول المجلسي: الأول مجهول والثاني مرسل. في الحديث الأول كلٌّ من الراوي والإمام اللذَيْن رَوَيَا الحديثَ عنه مجهولان. فليس من البيِّن هل «أبو الحسن» هو أبو الحسن الثاني (أي حضرة الإمام الرضا) أم أبو الحسن الثالث (أي الإمام علي النقي)؟

لعلَّه من الممكن أن نقول إن الاحتمال الأقوى أن يكون المراد هنا من أبي الحسن: أبا الحسن الثاني، لمشابهة موضوع هذا الحديث لمتن الحديث الثاني المنسوب إلى الإمام الرضا (ع).

ومتنُ الحديثين لا غبار عليه، ولكن بسبب الإشكال في سندهما لا يمكننا أن ننسب ذلك المتن إلى الإمام على نحو اليقين والاطمئنان.

٤١ - بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ

يشتمل هذا الباب على حديثين لم يصحِّح الأستاذ البهبودي أيّاً منهما.

← **الحديث ١** - راويه «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» الكذَّابُ، والمجلسيُّ اعتبر هذا الحديث ضعيفاً أيضاً. و راويه الآخر «**مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَلَقَبُهُ شَبَابٌ الصَّيْرَفِيُّ**» عدَّه الغضائري والعلامة الحلي من الضعفاء، وحسب قول الأستاذ البهبودي إن أكثر من يروي عنه هو «سهلُ بنُ زِيَادٍ».

← **الحديث ٢** - رغم اعتراف المَجْلِسِيّ بأن سنده مجهول إلا أنه اعتبره بمنزلة الصحيح! يقول المؤلِّف: إن «أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللهِ» مهملٌ. وقد تعرفنا من قبل على «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى [اليقطيني]»[1]. أما الراوي الأخير في سلسلة السند «**جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ**» فسنعرِّف به هنا:

---

(١) راجعوا الصفحة ٢١٤ من الكتاب الحاضر.

[بيان حال «جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«أَبُو عَبْدِ اللهِ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الجُعْفِيُّ» من الأشخاص الذين اهتم الغلاة والضعفاء كثيراً برواياته. فمن الذين يروون عنه «عمرو بن شمر بن يزيد الجعفي» الذي صرح علماء الرجال بأنه رجل ضعيف جداً، وأنه كان يضع الأحاديث وينسبها إلى «جَابِرٍ الجُعْفِيِّ».

ويقول النجاشي إن «جَابِراً الجُعْفِيَّ» وضعَ رسالةً بعنوان «رسالة أبي جعفر (ع) إلى أهل البصرة». ونسبوا له كتباً موضوعةً أخرى أيضاً[1]. ويقول العلامة التستري (الشوشتري) رحمه الله: "ضعّفه ابن الوليد، وابن بابويه، وابن نوح، والغضائري، والنجاشي. وألّف كُتُباً مثل كتاب «زيد الزاد» و«زيد النرسي» وكتاب خالد بن عبد الله الذي نسبوه إليه هو في الواقع من موضوعاته"[2].

ومن جملة خرافاته الرواية التالية:

"عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: مَنْ بَاتَ عِنْدَ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَيْلَةَ عَاشُورَاءَ لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَطَّخاً بِدَمِهِ كَأَنَّمَا قُتِلَ مَعَهُ فِي عَرْصَةِ كَرْبَلَاءَ"[3].

فأقول: لو أن شخصاً زار جميع الأنبياء والتقى بهم أثناء حياتهم لما وجبت له الجنة على نحو حتمي. وحتى لو قرأ القرآنَ كلَّه وعملَ به أيضاً، لأن الله تعالى يقول: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة/ ١٨٩]. فاستخدم كلمة «لعل» كي لا يغترَّ الإنسان بعباداته، فكيف يمكن لمن زار قبر سيد الشهداء (ع) أن يجد مثل ذلك الأثر للزيارة؟!!.

و روى «جَابِرٌ الجُعْفِيُّ» عن الإمام الباقر (ع) أنه أخذ بيد جابر إلى اثني عشر عالَماً و أراه مَلَكُوتَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ثم أخذ بيده إلى عالم الظُّلْمَةِ ثم أوقفه على عَيْنِ الْحَيَاةِ [الَّتِي شَرِبَ

---

(١) **رجال النجاشي**، ص ١٢٨ - ١٢٩. وقال النجاشي ضمن ترجمته له أيضاً: "روى عنه جماعةٌ غُمِزَ فيهم وضُعِّفُوا، منهم: عمرو بن شمر [الجُعْفِيّ]، ومفضل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب. وكان في نفسه مختلطاً... وقلَّ ما يورد عنه شيءٌ في الحلال والحرام".

(٢) **الأخبار الدخيلة**، ج ١، صفحة ٢٥٦.

(٣) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، كتاب الحج، ج ٥، ص ٣٧٢، الحديث ٣. (أو في ج ١٤، ص ٤٧٧ من طبعة قم الجديدة بتحقيق مؤسسة آل البيت).

مِنْهَا الْخَضِرُ] وشرب منها..... الخ!![1]

لقد قلَّد في روايته هذه ما يعتقده العوام من أن ماء عين الحياة كائن في عالم الظلمات! لكننا نقول إن رسول الله ﷺ لم يفعل مثل هذا الأمر لأي أحد من أصحابه فكيف يفعل الإمام مثل ذلك؟

وللأسف فإن المقاني لما رأى أن روايات جابر الجُعفِيّ فيها - ظاهراً - تعظيمٌ للإمام وتمجيدٌ ومدحٌ له، عدَّ جابراً ثقةً في نفسه[2]، وقال: إن ما عُدَّ غُلُوّاً من أخباره، يُعدُّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة عليهم السلام!!

نعم لكثرة ما نشروه من الأخبار المفعمة بالغلو، تعوَّد المتديِّنون عليها وألِفوها وتصوروا أنها حقيقة. والعوام أيضاً تصوَّروا أنها من ضروريات المذهب! وكان المقاني أيضاً ممن نشأ وتربى في هذا الجو. هذا في حين أنه ينبغي أن نعلم أن الغلو كان موجوداً في صدر الإسلام وسيبقى إلى يوم القيامة، ولا يجوز أن نعتبره أبداً ولا في أي زمن من الأزمنة من ضروريات المذهب.

لنرجع الآن إلى نقد الحديث ٢ الذي كنا فيه، فنقول: إن في هذا الحديث عبارة لا يُفْهَمُ معناها تقول: "تَوَحَّدَ بِالتَّوْحِيدِ فِي تَوَحُّدِهِ ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلَى خَلْقِهِ".

ويجب أن نسأل الراوي: ما معنى: "ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلَى خَلْقِهِ"؟؟ لعله سيجيب قائلاً: المعنى في بطن الشاعر!! إن غموض معنى الحديث جعل حتى المَجْلِسِيّ يقفز فوق هذه الجملة في كتابه «مرآة العقول» ويتجنَّب شرح معناها.

٤٢- بَابُ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ

يشتمل هذا الباب حسب الظاهر على عشرة أحاديث، إلا أن المَجْلِسِيّ في كتابه «مرآة العقول» اعتبر الحديث السابع جزءاً من الحديث السادس، وعلى هذا فأحاديث الباب عنده تسعة

---

(١) المجلسي، **بحار الأنوار**، ج٤٦، ص ٢٨٠ - ٢٨١ و أيضاً: ج ٤٧، ص ٩٠ - ٩١ نقلاً عن كتاب **الاختصاص** المنسوب للشيخ المفيد، وكتاب **بصائر الدرجات** المنسوب للصفار. لكن رواية المؤلف فيها شيء من الاختلاف اليسير عن رواية الحديث في المصادر المذكورة. (المُتَرْجِمُ)

(٢) قال المَقَانيّ في كتابه الرجالي «**تنقيح المقال**» (ج ١، ص ٢٠١ - ٢٠٤): "إن جابر بن يزيد الجعفي الكوفي ثقة في نفسه، ولكنَّ جُلَّ من روى عنه ضعيفٌ". (المُتَرْجِمُ)

فقط. ولم يصحِّح الأستاذ البهبودي أيًّا من أحاديث الباب العشرة هذه.

← **الحديث ١** - أحد رواته «**عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ الْخَرَاذِينِيُّ**[١] **الرَّازِيُّ**» الذي قال عنه الغضائري: "علي بن العباس الجراذيني أبو الحسن الرازي مشهور، له تصنيف في الممدوحين والمذمومين يدلُّ على خبثه وتهالك مذهبه، لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعْبَأُ بما رواه"[٢]. وقال عنه النجاشي في رجاله: "رُمِيَ بالغلوِّ وَغُمِزَ عليه، ضعيفٌ جداً"[٣]. وعدَّه العلامة الحلي وابن داود في عداد الضعفاء. أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٢** - مرفوع باعتراف الكُلَيْنِيّ وضعيفٌ حسب قول المَجْلِسِيّ. أحد رواته «الْحَسَنُ بْنُ رَاشِدٍ» راوٍ للخرافات، وقد اطلعتم على نماذج لأباطيله في الحديثين ١ و ٣ من الباب ٣٩ الذي مضى. أما متن الحديث فلا يبدو فيه أي إشكال يُعتَرَضُ عليه.

← **الحديث ٣** - مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيّ. أما متنه فحسنٌ.

← **الحديث ٤** - اعتبر المَجْلِسِيّ سنده الأول ضعيفاً وسنده الثاني صحيحاً. في حين أن كلا السندين ساقط من الاعتبار لوجود «محمد بن عيسى» فيهما[٤].

← **الحديث ٥** - اعتبره المَجْلِسِيّ صحيحاً، ولكننا نرى أن سنده ساقط من الاعتبار لوجود «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ البرقيِّ» فيه. وراويه الآخر «يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ» حاله ليس جيداً أيضاً وفيما يلي نعرف بحاله:

«**يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ الكاتب**» أحد العاملين في بلاط بني العباس يُعرف باسم «أبو دلف». أحاديثه خرافية. من جملة ذلك الحديث ٥ من الباب ١٧٢ من كتاب الكافي الذي روى فيه أن الإمام الصادق عليه السلام قَالَ: "إِنَّ الْحَسَنَ عليه السلام قَالَ إِنَّ لِـلَّهِ مَدِينَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِالْمَشْرِقِ وَالْأُخْرَى بِالْمَغْرِبِ عَلَيْهِمَا سُورٌ مِنْ حَدِيدٍ وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْفُ أَلْفِ مِصْرَاعٍ وَفِيهَا سَبْعُونَ أَلْفَ

---

(١) هكذا جاء في نسخة **الكافي**، لكنه ذُكِرَ في كتب الرجال باسم: "الجَرَاذِينِيُّ" بالجيم بدلاً من الخاء. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال ابن الغضائري**، ج ٤، ص ٢٠٢. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **رجال النجاشي**، ص ٢٥٥. (المُتَرْجِمُ)

(٤) تُراجع الصفحة ٢١٤ من الكتاب الحالي للاطلاع على حاله.

أَلْفِ لُغَةٍ يَتَكَلَّمُ كُلَّ لُغَةٍ بِخِلَافِ لُغَةِ صَاحِبِهَا وَأَنَا أَعْرِفُ جَمِيعَ اللُّغَاتِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا عَلَيْهِمَا حُجَّةٌ غَيْرِي وَغَيْرُ الْحُسَيْنِ أَخِي!!"[1].

لا يخفى أن المَجْلِسِيّ بعد أن ذكر توجيهات مُتكَلَّفَة لهذه الرواية واضحة البطلان اضطرَّ في النهاية إلى الاعتراف قائلاً: "وهذه الكلمات شبيهة بالخرافات، وتصحيح النصوص والآيات لا يحتاج إلى ارتكاب هذه التكلُّفات، والله يعلم حقائق العوالم و الموجودات"[2].

ومن النماذج الأخرى لخرافاته الحديثين التاليين:

عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: مَنْ زَارَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ (ع) فِي النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ- غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَ مَا تَأَخَّرَ!"[3].

عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: "مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَارِفاً بِحَقِّهِ كَانَ كَمَنْ زَارَ اللهِ تَعَالَى فِي عَرْشِهِ!!"[4].

← **الحديثان ٦ و ٧** - اعتبر المَجْلِسِيّ في «مرآة العقول» الحديث السادس ضعيفاً. أما الحديث السابع الذي هو من مرويات «سهل بن زياد» الكذَّاب فهو عند المجلسي جزءٌ من الحديث السابق. وأما متن الحديثين فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٨** - صحَّحه المَجْلِسِيّ.

← **الحديث ٩** - صحَّحه المَجْلِسِيّ واعتبر ذيله مرسلاً. ولكن أحد رواته «الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» من الغلاة، رغم أن الممقاني وبعض علماء الرجال الآخرين اعتبروه ثقةً؛ إلا أنَّه يروي عن الضعفاء والغلاة ولا يمكن الاعتماد على روايات شخص هكذا. مثلاً نراه يروي الحديث الأول من الباب ٨٧ عن كذَّاب واقفي يُدعى «علي بن أبي حمزة البطائني»[5]. كما نجد له حديثين من

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ٤٦٢. (المُتَرْجِمُ)

(٢) المجلسي، **مرآة العقول**، دار الكتب الإسلامية، ج ٥، ص ٣٥٩.

(٣) وسائل الشيعة، طهران، المكتبة الإسلامية، كتاب الحج (باب المزار و ما يناسبه)، ج ١٠، ص ٣٦٦، حديث ٦.

(٤) **وسائل الشيعة**، ج ١٠، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

(٥) عرفنا بحاله في الصفحة ١٩٦ فما بعد من هذا الكتاب.

أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي.

← **الحديث ١٠** – سنده – حسب قول المَجْلِسِيّ – حسنٌ. ولكن لما كان فيه «علي بن إبراهيم القمي» القائل بتحريف القرآن، وأبوه مجهول الحال، لا يمكننا أن نعتمد على سنده. أما متن الحديث فيقول أن الديصاني سأل «هشام بن الحكم» مسألةً سهلةً، فعجز عن الإجابة عنها. وقد سبق أن تكلمنا عن هذا الأمر في الحديثين ١ و ٢ من الباب ٢٤، وقلنا إن هذا يُبَيِّن أنَّ المديح والثناء الذي قيل بشأن «**هشامِ بنِ الحَكَمِ**» وعلمه الوافر، لم يكن في محلِّه.

٤٣ـ بَابُ الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الثاني والرابع منها صحيحةً والحديث الثالث مجهولاً بمنزلة الصحيح، والحديث الخامس مُوَثَّقاً بمنزلة الصحيح. أما الأستاذ البهبودي فلم يصحِّح أي واحد من أحاديث هذا الباب.

← **الحديث ١** – راويه الثاني أي «**البَرْقِي**» لا يوثق به، إضافة إلى أن المجلسي عدَّ الحديث مرفوعاً. في هذا الحديث، إجابةُ أمير المؤمنين علي (ع) عن السؤال الأول للجاثليق ليست مقنعةً. ونعتقد أن واضع الحديث هو الذي صاغ هذه الإجابة و وضعها على لسان أمير المؤمنين لأن أمير المؤمنين علياً (ع) أعلى شأناً وأجلّ مقاماً من أن يجيب بمثل هذا الجواب غير المقنع.

← **الحديث ٢** – اعتبره المجلسيّ صحيحاً. لكن رواته رووا أخباراً أخرى مخالفة للقرآن وللعقل، لذا لا يمكننا أن نعتمد على مثل هؤلاء الرواة. من بين رواة الحديث «صفوان بن يحيى» الذي سنبيِّنُ حالَه قبل الانتقال إلى الحديث الثالث. متن الحديث أيضاً لا يخلو من إشكال فمثلاً يقول: إن حاملي العرش حاملون لعلم الله أيضاً. هذا في حين أن علم الله ليس منفصلاً عن ذاته حتى يمكن حمله، ولو حُمِل علم الله فمعنى ذلك أن الله حُمِل. نعوذ بالله.

علاوةً على ذلك فإن إجابة الإمام لا علاقة لها بمعنى الآية ١٧ من سورة الحاقة، ولا تَحُلُّ هذه الإجابة إشكال «**أَبِي قُرَّةَ**». خاصةً أن الآية المذكورة تتعلق بالقيامة وتبين أحوالها، ولا تتكلم عن أمر دائم، حتى أن كلمة «يومئذٍ» إنما استخدمت للإشارة إلى ذلك اليوم، ومن هنا فالقول بأن العرش هو العلم الإلهي، أو القدرة الإلهية ليس صحيحاً، لأن السؤال الذي سيطرح نفسه

عندئذٍ: من الذي سيحمل علم الله في الأيام الأخرى؟! وبالطبع يحتوي المتن على إشكالات أخرى أيضاً نعرض عنها اجتناباً للإطالة، ونكتفي بما ذكرنا. والعاقل تكفيه الإشارة.

والآن لنُعَرِّفَ بالراوي الأول لهذا الحديث المسمى «**صفوان بن يحيى**» فرغم أنهم وثقوه إلا أنه كان فاسد العقيدة في الواقع، فقد روى الحديث الأول من الباب ٥١ من الكافي الذي يظهر منه أنه كان من أهل الجبر. كما أن الحديثَ الأولَ من الباب ٧١ من الكافي من روايته أيضاً، وسنبين بطلان هذا الحديث لاحقاً. ونذكر هنا من خرافاته الأخرى هذا الحديث:

"عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) عَارِفاً بِحَقِّهِ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ"(١).

حقاً لو كان غفران الذنوب بهذه السهولة فما الحاجة إلى العمل بأوامر القرآن واجتناب نواهيه؟!

← **الحديث ٣** - أحد رواته «**رِبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ الله**». وثَّقَه علماء الرجال لكننا إذا لاحظنا رواياته نرى أنه كان من الذين يتلاعبون بالقرآن. فمن جملة أحاديثه الحديث ٨ من الباب ١٦٥ من الكافي الذي روى فيه أن الإمام الباقر (ع) قال بشأن قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ**﴾ [المائدة/ ٦٦]: قَالَ الْوَلَايَةُ!(٢).

ولنا أن نسأل لماذا لم تذكر كلمة الولاية في الآية صراحةً؟ أو أين نجد ما يدل على الولاية في الآية؟ لا أحد يعلم! هذا في حين أن الإمام الذي هو من أول المتبعين للنبي ﷺ لا بد أن يكون متبعاً له هنا أيضاً، وقد أُمِر رسول الله ﷺ أن يقول: ﴿**هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي**﴾ [يوسف/ ١٠٨]. ولذلك لو قال الإمام الباقر (ع) مثل ذلك الكلام لبيَّن دلالة الآية على الولاية على الأقل.

← **الحديثان ٤ و ٥** - اعتبر المجلسيّ الحديث الرابع صحيحاً والخامس مُوَثَّقاً بمنزلة الصحيح.

---

(١) **وسائل الشيعة**، كتاب الحج ، ج ١٠، ص ٣٢٦، حديث ٢٢.

(٢) كلا المجلسيّ والبهبودي اعتبرا الحديث غير صحيح.

← **الحديث ٦** – قال عنه المجلسيّ إنه مجهول. إضافةً إلى ذلك فإن راويه «**مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ**» ضعيفٌ ومن الغلاة. وسوف نُعَرِّفُ به في الأسطر التالية. أما متن الحديث فلا يخلو من إشكال لأنه يذكر أن أربعةً[١] من الأئمة هم من حملة العرش. ونسأل: إذا كان المقصود من العرش هو العلم – بصرف النظر عن الإشكالات المتجهة إلى هذه الدعوى – فلماذا يحمل العلم الإلهي أربعةٌ من الأئمة فقط؟ ألا يحمل بقية الأئمة العلم أيضاً؟ لماذا إذن روى الكُلَيْنِيّ الذي أورد هذا الحديث هنا، الأحاديث الأربعة في الباب ١٠٢ والحديث الخامس في الباب ٩١ والحديث الثاني في الباب ١١٦ التي تفيد جميعُها أن علم الأئمة واحدٌ وأن الأئمة لا يختلفون عن بعضهم في العلم؟ وإذا كان الأئمة متساوون من ناحية العلم، فلماذا لا يكونون جميعاً من حملة العرش – أي العلم –، وإن كان الذين يحملون العرش هم أربعة من الأئمة فقط، فكيف يقول الكُلَيْنِيّ إن الأئمة متساوون في العلم؟

والآن لنعرِّف بالراوي الثاني لهذا الحديث:

أبو جعفر مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ بن كثير [الأزديّ] الصيرفي الأسْدِيّ: -يُعَدُّ من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا – عليهما السلام –. لم يوثِّقْهُ النجاشي، وضَعَّفَهُ الشيخُ الطوسيُّ والعلامةُ الحليُّ وابنُ داود، وقالوا: "يُرْمَى بالغلوِّ". وقال آية الله الخوئي إنه لم يُوَثَّق ولا يعتمد على روايته[٢]. لا يخفى أن عشرة من أحاديث الباب الفاضح رقم ١٦٥ في الكافي رويت عن هذا الراوي. والحديث السادس في الباب ١٠٦ المشوب بالغلو هو من رواياته أيضاً. وادعى في الخبر الثامن والعاشر من الباب ٦٣ من الكافي أن الإمامين الباقر والصادق – عليهما السلام – قالا: "لَا تَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةٍ لِـلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، ولَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ لَسَاخَتْ"!

---

(١) المذكور في كتاب البرقعي هنا ثلاثة بدلا من أربعة، ولكن الحديث الذي يعلِّق عليه ذكر أربعة من الأئمة فذكرت العدد كما جاء في الحديث موضع النقد. (المُتَرْجِمُ)

(٢) ونص عبارة السيد الخوئي: "قد عد الشيخ المفيد في رسالته العددية «محمد بن الفضيل»، من الفقهاء والرؤساء الأعلام، الذين يؤخذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، ولا يطعن عليهم بشيء، ولا طريق لذم واحد منهم، إلا أن ذلك معارض بما عرفت من تضعيف الشيخ إياه، وإذا لم تثبت وثاقة الرجل فلا يعتمد على روايته.". (السيد أبو القاسم الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ج ١٨، ص ١٥٣). (المُتَرْجِمُ)

ونسأل: كيف بقيت الأرض عندما لم يكن هناك نبي ولا إمام - مثلاً قبل عشر أو خمس سنوات من ولادة النبي الأكرم ﷺ - وكيف لم تسخ الأرض بأهلها؟! لقد أوضح القرآن الكريم أن الأرض بقيت مدةً دون حجة: قال تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ**﴾ [المائدة/ ١٩].

ومن القصص الأخرى لهذا الرجل الحديث الخامس من الباب ١٦٦ من الكافي الذي يقول: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَاللهِ إِنَّ فِي السَّمَاءِ لَسَبْعِينَ صَفّاً مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ يُحْصُونَ عَدَدَ كُلِّ صَفٍّ مِنْهُمْ مَا أَحْصَوْهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَدِينُونَ بِوَلَايَتِنَا"!

ونسأل: لماذا سبعين صفاً من الملائكة فقط؟ أما سائر الملائكة فما هو دينهم وعقيدتهم؟ هل هناك تفرقة طائفية وفرق مذهبية في عالم الملكوت أيضاً؟ هل هناك أيضاً من عنده ولاية، ومن ليس عنده ولاية؟! إن كل من أخذ دينه عن أمثال هؤلاء الأفراد الغلاة الكذابين سيُبتلى بالطبع بمثل هذه الخرافات.

← **الحديث ٧** - ضعيف حسب قول المجلسيّ. أكثر رواته ليسوا من ذوي السمعة الحسنة. ويروي عن الإمام قوله: "إِنَّ اللهَ حَمَّلَ دِينَهُ وَعِلْمَهُ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَرْضٌ أَوْ سَمَاءٌ".

ونسأل هؤلاء الكذابين: هل للماء علم ودين؟

٤٤ - بَابُ الرُّوحِ

في هذا الباب أربعة أحاديث. اعتبر المجلسيّ الحديث الأول منها صحيحاً، والحديث الثاني حسناً والثالث مجهولاً والرابع ضعيفاً، ولم يصحِّح الأستاذ البهبودي أياً من هذه الأحاديث.

أما متون أحاديث هذا الباب، لاسيما الأحاديث ١ و٢ و٤، فلا اعتراض عليها، ولا تخالف القرآن الكريم في شيء. لكن قبولَ الحديث الثالث الذي يقول: "إِنَّ الْأَرْوَاحَ مُجَانِسَةٌ لِلرِّيحِ" محلّ تأمُّل، لأن الريح ليست سوى حركة الهواء، والهواء ليس بسيطاً بالاتفاق. هذا في حين أنه قِيل كلام كثير حول بساطة الروح. وقد قال الله تعالى عن خلق الروح: ﴿**تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون/ ١٤]. ولم يقل مثل ذلك عن خلق الهواء والريح. كما أن الله لم يقل عن خلق الريح: قل

الريح من أمر ربي. لكنه قال عن الروح: ﴿**قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾ [الإسراء/ ٨٥].

٤٥ ـ بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ

يشتمل هذا الباب على سبعة أحاديث لم يَعُدَّ المجلسيُّ ولا البهبوديُّ أيَّ واحد منها صحيحاً. واعتبر المجلسي الحديثين الأول والرابع مرفوعين، والحديث السابع مرسلاً، والحديثين الثاني والخامس ضعيفين، والحديثين الثالث والسادس مجهولين.

أما متون هذه الأحاديث فهي في نظرنا متون ممتازة جداً، ولا تخالف العقل ولا القرآن في شيء.

٤٦ ـ بَابُ النَّوَادِرِ

يشتمل هذا الباب على إحدى عشر حديثاً، لم يعتبر الأستاذ البهبودي أياً منها صحيحاً، كما أن المجلسيّ اعتبر الحديث الأول مرسلاً، والأحاديث ٤، و٧، و٨ مجهولةً، والأحاديث ٣، و٥، و١٠ ضعيفةً، والحديث ١١ مجهولاً ومرسلاً، والحديثين ٦، و٩ حسنةً، والحديث الثاني صحيحاً. لنبدأ الآن بدراسة وتمحيص متون هذه الأحاديث:

← **الحديث ١** - يسأل الإمام الصادق عليه السلام الراوي عن الآية: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص/ ٨٨] "مَا يَقُولُ الناس فِيها؟ قُلْتُ: يَقُولُونَ يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا وَجْهَ اللهِ. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! لَقَدْ قَالُوا قَوْلًا عَظِيماً، إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ".

أقول: مع أن قول الناس الذي أنكره الإمام ليس فيه أي داعٍ للتعجب والإنكار لأنه ترجمة حرفية للآية الكريمة دون زيادةٍ أو نقصان، بعكس ما نسبه الحديث من تفسير للآية إلى الإمام (ع) حيث جاء بكلام مبهم لا يفهم معناه.

وينبغي أن نسأل الراوي الذي لفَّقَ هذا الكلام ونسبه إلى الإمام الصادق عليه السلام: هل فهمت أنت نفسك ما الذي لفَّقتَه ونسجته من عبارات؟

وسنرى في توضيح الحديث التالي وتفسيره أن علياً (ع) فسَّر وجه الله بذات الله.

← **الحديث ٢** - لا يمكننا التعويل عليه لوجود «**البَرْقِيِّ**» في سنده، لكن المجلسيّ اعتبره صحيحاً! متن الحديث أيضاً فسَّر وجهَ الله على معنى مخالف لقول أمير المؤمنين علي عليه السلام. فقد

سُئِلَ ذلك الإمام الجليل عن معنى «وجه الله» تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَدَعَا عَلِيٌّ عليه السلام بِنَارٍ وَحَطَبٍ فَأَضْرَمَهُ فَلَمَّا اشْتَعَلَتْ قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: أَيْنَ وَجْهُ هَذِهِ النَّارِ؟ قَالَ السائل (النَّصْرَانِيُّ): هِيَ وَجْهٌ مِنْ جَمِيعِ حُدُودِهَا. قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: هَذِهِ النَّارُ مُدَبَّرَةٌ مَصْنُوعَةٌ لَا تَعْرِفُ وَجْهَهَا، وَخَالِقُهَا لَا يُشْبِهُهَا"[1]. أي أن وجه الله [ليس جزءاً منه كما هو وجه الإنسان بل] هو ذاته ونفسه.

يقول الكاتب: أحد معاني الوجه في اللغة الفارسية: الصورة، أي محيا الإنسان، ووجهه الذي فيه عيناه وأنفه وأذناه، وبه ينظر إلى الأعلى والأسفل واليمين والشمال و......، ولما كانت حاسة البصر والسمع في وجه الإنسان لذا كان ينتبه إلى الأشياء بواسطة وجهه. أما الله تعالى السميع والبصير بالذات، فلا يحتاج إلى آلة السمع، ولا إلى آلة البصر، بل يُدرك كل شيء بذاته فوجهه ذاته. وللأسف فإن هذا الحديث ذكر لوجه الله معنى لا يتناسب من قريب ولا من بعيد مع صدر آخر آية في سورة القصص وذيلها.

← **الحديث ٣** - حديث مرفوع رواه «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» عَنْ فردٍ مجهولٍ يُدْعى «أَبُو سَلَّامٍ النَّخَّاسُ»، وبالطبع لا تُستغرَب رواية مثل هذا الحديث عن مثل ذلك الراوي (أي مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ).

[بيان حال «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ واحد من الغلاة والكذابين المفتضحين إلى درجة أن الشيخ المفيد قال عنه أنه: "مطعونٌ فيه، لا تختلفُ العصابةُ في تُهْمَتِهِ وَضَعْفِهِ"[2]. وقد عرَّفْنَا به في كتابنا «**خرافات وفور در زيارات قبور**» [أي: الخرافات الوافرة في زيارات القبور] (ص ٢٨١)، ولن نكرر هنا ما ذكرناه هناك[3]. وقد ذكر المرحوم قلمداران في كتابه «**زيارت و زيارتنامه**» [أي: زيارة المزارات وأدعية

---

(١) راجعوا **سفينة البحار**، ج٢، ص ٦٣٥. وقد جاء هذا الحديث أيضاً في **تفسير الصافي** للفيض الكاشاني ذيل تفسيره الآية ١١٥ من سورة البقرة، وذُكِر في كتب أخرى أيضاً. وانظر **بحار الأنوار**، ج ٣، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) الشيخ المفيد، رسالة «**جوابات أهل الموصل في العدد والرؤيا**» الصفحة ٢٠ ، في معرض تعليقه على رواية (شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً)، التي في سندها «محمد بن سنان».

(٣) من المفيد الإشارة السريعة لأهم ما ذكره الرجاليون حول «محمد سنان» :

ألف) يقول النجاشي في رجال (ص٢٥٢): "هو رجلٌ ضعيفٌ جداً لا يُعَوَّل عليه، ولا يُلتفت إلى ما تفرّد به".

الزيارات] (ص ٨١ فما بعد) نموذجين من أحاديثه الفاضحة، فلتراجع ثمة[1].

هنا نُذَكِّر أنه من رواة الحديث الذي يقول: إن رمضان ثلاثين يوماً دائماً لا ينقص عن ذلك!! – ووصفه النجاشيُّ في رجاله (ص٢٥٢): بأنه رجل ضعيف جداً لا يُعَوَّل عليه ولا يُلتفت إلى ما تفرّد به وأن «الفضل بن شاذان» و«أيوب بن نوح» كانا لا يستحلان رواية أحاديث محمد بن سنان.

١ – إحدى تُحَف «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ» الرواية التالية التي نقلها الكشي في رجاله والتي تدل على انحراف «ابن سنان» التامّ وفساد عقيدته:

"عن مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ قال: دخلت على أبي جعفر الثاني (ع) فقال لي: يا محمد! كيف أنت إذا لعنتك وبرئت منك وجعلتك محنة للعالمين أهدي بك من أشاء وأضل بك من أشاء؟ قال، قلت له: **تفعل بعبدك ما تشاء يا سيدي! أنت على كل شيء قدير،** [أعوذ بالله تعالى من هذه الأباطيل] ثم قال الإمام [بدلاً من أن يعترض على كلمه ذاك]: يا محمد! أنت عبد قد أخلصتَ لِلَّهِ، إني ناجيت الله فيك فأبى ألا أن يضل بك كثيراً و يهدي بك كثيراً !!"[2].

ب) ويقول ابن الغضائري في رجاله (ج ٥، ص ٢٢٩) عنه: " محمد بن سنان أبو جعفر الهمداني مولاهم هذا أصح ما ينسب إليه، ضعيفٌ غالٍ يَضَعُ، لا يُلْتَفَتُ إليه.".

ج) وقال الشيخ أبو عمرو الكشيّ في رجال (ص٣٣٢): عن أيوب بن نوح أنه كان يقول: "لا أستحلّ أن أروي أحاديث محمد بن سنان". وفي الصفحة ٤٢٧ قال: "روى حمدويه بن نصير عن أيوب بن نوح أن «محمد بن سنان» قال حين وفاته: «كل ما حدثتكم به لم أسمعه من أحد بل وجدته!»".

د) وقال ابن داود في رجاله (ص٥٠٥) بعد ذكره لمحمد بن سنان في قسم الضعفاء: "إن محمد بن سنان كان يقول: «لا تَرْوُوا عنِّي مما حدثتُ شيئاً، فإنَّما هي كُتُبٌ اشتريتُها من السوق!» ثم قال: والغالب على حديثه الفساد وعلماء الرجال متَّفِقُون على أنه من الكذَّابين.".

هـ) قال عن الشيخ الطوسيُّ في رجاله: إنه ضعيفٌ. وقال عنه في «**الفهرست**» (ص١٤٣): "محمد بن سنان: له كتب وقد طُعِنَ عليه وضُعِّفَ. وكُتُبُه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها وله كتاب النوادر وجميع ما رواه إلا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ ...".

(١) وقد عرَّف المرحوم قلمداران به أيضاً في كتابه «**الزكاة**» (ص ٢٢٠ فما بعد).

(٢) **رجال الكشّيّ**، طبع كربلاء، ص ٤٨٧.

ليت شعري! لو كلَّمَ أحدٌ النبيَّ ﷺ على هذا النحو وأوصله إلى مقام الربوبية، ألم يكن النبيُّ يعترض عليه ويمنعه من ذلك؟[1]

هل نَسِيَ «ابن سنان» أن الإمام الجواد (ع) هو الحفيد الكريم لحضرة عليٍّ (ع) الذي قال لشخص أطنب في مَدْحِهِ: **"إِنَّ مِنْ حَقِّ مَنْ عَظُمَ جَلالُ اللهِ سُبْحانَهُ فِي نَفْسِهِ، وَجَلَّ مَوْضِعُهُ مِنْ قَلْبِهِ، أَنْ يَصْغُرَ عِنْدَهُ - لِعِظَمِ ذلِكَ - كُلُّ ما سِواهُ...."**. (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦)، وقال أيضاً: **"عِظَمُ الْخَالِقِ عِنْدَكَ يُصَغِّرُ الْمَخْلُوقَ فِي عَيْنِكَ"**. (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ١٢٩. و الخطبة ١٩٣).

نعم، إن الحفيد الكريم لذلك الإمام الهُمام، أي الإمام الجواد عليه السلام لم يكن ليسكت قطعاً عن مثل ذلك الكلام المشوب بالشرك.

٢- ومن أباطيل «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ» الأخرى الحديث الأول في الباب ٧٢ من الكافي[2]، الذي يدَّعي فيه أن الإمام الصادق (ع) قال: **"مَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ (ع) آخُذُ بِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهِي عَنْهُ جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ مَا جَرَى لِمُحَمَّدٍ ﷺ"**.

أي يريد القول إن كل ما أعطاه الله محمداً ﷺ من الفضل أُعطِيَ لعليٍّ أيضاً!

ويدَّعي فيه أن حضرة عليٍّ (ع) كان يقول مراراً: "... **وَلَقَدْ أَقَرَّتْ لِي جَمِيعُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ وَالرُّسُلُ بِمِثْلِ مَا أَقَرُّوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ**!!".

فنقول: إن فضل الله على النبيِّ الأكرم ﷺ كان نعمة النبوَّة، التي قَبِلَ بها الملائكة وروح القدس والرسل جميعاً، وأقرُّوا بها، فهل أُعطي هذا الفضل أيضاً لعليٍّ (ع) ولسائر الأئمَّة عليهم السلام؟!

ثم يقول في ذلك الحديث أيضاً: **"وَكَذَلِكَ يَجْرِي الْأَئِمَّةُ الْهُدَى وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ جَعَلَهُمُ اللهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا"**.

---

(١) من المفيد الرجوع حول هذا الموضوع إلى كتاب «**خيانت در گزارش تاريخ**»، [خيانة في رواية التاريخ] (الطبعة الأولى)، انتشارات چاپخش، ج ١، ص ٢٦ -٢٧.

(٢) **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٩٦. لم يصحح كلا المجلسي و البهبودي هذا الحديث، وصرح المجلسي بضعف سَنَدَيْهِ.

وأقول: إن الله تعالى يقول في القرآن: إنه أَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ - أي جبالاً - كي لا تميد الأرض بأهلها أي لا تضطرب وتتزلزل، لكن الغلاة يقولون إن الإمام هو ركن الأرض ولو لم يوجد لَمَادَت الأرض بالناس. ونقول لهم: كيف كانت الأرض قبل خلق آدم (ع) أو قبل ولادة نبي الإسلام ﷺ؟ إنها بعد الأنبياء والأئمّة أيضاً كما كانت قبلهم.

ثم يقول في ذلك الحديث أيضاً: **"وَالرَّادُّ عَلَيْهِ** [أي على عليٍّ بن أبي طالبٍ] **فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشِّرْكِ بِاللهِ"**.

فأقول: لو كان الأمر كذلك فلماذا لم يتَّهِمْ عليٌّ (ع) الخوارجَ وجيشَ معاويةَ و .... أي المخالفين له الذين وصل بهم الأمر إلى حد محاربته وشهر السيوف ضدَّه، بالشرك والنفاق، بل كان يقول عنهم: **"هُمْ إِخْوَانُنَا بَغَوْا عَلَيْنَا"**[(١)].

إن المطلعين على تاريخ الإسلام يعلمون جيداً أن علياً (ع) طبَّق على مخالفيه - أثناء فترة خلافته - حكم المسلمين، فمثلاً بعد معركة الجمل أقام عليٌّ (ع) ثلاثة أيام خارج البصرة، وكان يصلي في العائدين من واقعة الجمل - سواءً كانوا من جنده أم من جنود من ثاروا ضده - ولم يعاملهم معاملة غير المسلمين أو المشركين[(٢)].

وقال حفيد الإمام عليٍّ أيضاً، أعني الإمام الصادق عليه السلام: **"صَلِّ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ"**[(٣)].

ويواصل «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» حديثه ذاك فينسب إلى الإمام قوله: **"وَلَقَدْ أُعْطِيتُ خِصَالًا مَا**

---

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ، ص ، كتاب الجهاد، باب ٢٦، الحديث العاشر، ونصُّه: **"هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيّاً (ع) لَمْ يَكُنْ يَنْسُبُ أَحَداً مِنْ أَهْلِ حَرْبِهِ إِلَى الشِّرْكِ وَ لَا إِلَى النِّفَاقِ وَ لَكِنَّهُ كَانَ يَقُولُ هُمْ إِخْوَانُنَا بَغَوْا عَلَيْنَا "**.

أقول: وكان عليٌّ (ع) يقول أيضاً عن مخالفيه: «**إِنَّمَا أَصْبَحْنَا نُقَاتِلُ إِخْوَانَنَا فِي الإِسْلامِ عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ مِنَ الزَّيْغِ والاعْوِجَاجِ والشُّبْهَةِ والتَّأْوِيلِ**» (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٢).

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٤، ص ١٣١. والبداية والنهاية لابن كثير، ج ٧، ص ٢٤٥، وانظر إلى ترجمة تاريخ الطبري إلى الفارسية، ج ٦، ص ٢٤٧٠-٢٤٧١ (ترجمة أبو القاسم پاينده).

(٣) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ٢، ص ٨١٤.

سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلِي عُلِّمْتُ الْمَنَايَا وَالْبَلَايَا.....".

وأقول: إذا راجعنا ما ذكرناه في فصل «علم الغيب والكرامات والمعجزات في القرآن» تبيَّن لنا بوضوح بطلان هذا الادِّعاء.

والقرآن الكريم قالها بوضوح: ﴿**وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان/ ٣٤].

ثم قال «ابْنُ سِنَانٍ» في حديثه ذاك على لسان عليٍّ (ع): **"وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ"**.

من الواضح أن الذي وضع هذا الحديث سمع أن الخليفة الثاني كان يُلَقَّب بالفاروق، فوضع على لسان الإمام هذه الجملة. بمثل هذه الأحاديث الموضوعة شكَّلوا مذهباً، أصبحت أكثر المذاهب الإسلامية سيِّئة الظن به، فسبَّبُوا ابتعاد المسلمين بعضهم عن بعض.

ومن الجُمَل الأخرى في حديث «ابْنِ سِنَانٍ» قوله: **"كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) بَابَ اللهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ"**.

لقد ذكرتُ قبل صفحات أنه لو صحَّ ذلك فلماذا قال أمير المؤمنين (ع) إن الله ليس له بابٌ ولا بوَّاب؟[1] من هذا يتَّضِح أن واضعي هذا الحديث كانوا جاهلين بكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام.

نعم مثل هذا الشخص روى الحديث الثالث في هذا الباب، واعتبر الأئمَّةَ وجهَ الله! ونقول له: وهل وجه الله يشيخ ويموت؟ وهل قبل ولادة النبي والأئمَّة لم يكن لِـلَّهِ تعالى وجهٌ وعينٌ ويدٌ؟! أيُّ إلـهٍ هذا الذي يكون وجهه ويده أحد عباده الفقراء إليه؟! ألا تتعارض مثل هذه الأحاديث مع قوله تعالى: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾ [المدثر/ ٣]. في مواجه هذه الأباطيل علينا أن نقرأ الآية المباركة: ﴿**سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ [الصافات/ ١٨٠].

← **الحديث ٤** – لقد نقدنا هذا الحديث فيما سبق في الصفحات من ١٦٥ إلى ٢٠٢ من هذا الكتاب فلتُراجَع ثمَّةَ.

← **الحديث ٥** – لقد نقدنا هذا الحديث فيما سبق في الصفحات من ٨٥ إلى ٨٣ والصفحة

---

(١) راجعوا الصفحة ٢٨٥ من هذا الكتاب.

٢٨٤ من هذا الكتاب فليُراجَع ثمَّةَ[١].

← **الحديث ٦** - راوي هذا الحديث «حَمْزَةُ بْنُ بَزِيعٍ» ضعيف الرواية حسب قول الممقاني. وهو الشخص ذاته الذي أخذ المال من «علي بن أبي حمزة البطائني»[٢] كي يروِّج لمذهب الواقفة. وقد اعتبره الإمام الرضا (ع) شقيّاً وقال: "ما فعل **الشقيُّ حَمْزَةُ بْنُ بَزِيعٍ**؟ قلت: هو ذا هو قَدْ قَدِمَ. فقال (ع): يزعم أن أبي حيٌّ! هم اليوم شُكَّاكٌ **ولا يموتون غداً إلا على الزندقة**"[٣].

لاحظ أيها القارئ العزيز كيف ذكر الكُلَيْنِيّ في كتابه خرافات وأحاديث مليئة بالشرك لأمثال هؤلاء الرواة الذين كانوا يلفِّقون أكاذيبهم وينسبونها إلى الإمام!

← **الحديث ٧** - في هذا الحديث كالحديث ٥ اعتبر الإمام حجَّةً لله، وأنه باب الله ولسانه ووجهه وعينه، مع أنه من الواضح أنه بعد النبي الأكرم ﷺ لم تبق للناس حجة، كما قال عليٌّ عليه السلام: **"تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ"** (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

← **الحديث ٨** - راويه «هَاشِمُ بْنُ أَبِي عُمَارَةَ الْجَنْبِيُّ» مجهولٌ. وقد افتروا في هذه الرواية على لسان حضرة الإمام عليٍّ عليه السلام أنه قال: **"أَنَا عَيْنُ اللهِ وَأَنَا يَدُ اللهِ وَأَنَا جَنْبُ اللهِ وَأَنَا بَابُ اللهِ!"**.

ونقول: إن مقام ذلك الإمام الجليل أعلى وأجل من أن يقول مثل هذا الكلام. إن مثل هذه الادعاءات العريضة ومدح الذات يليق أكثر بأشخاص من أمثال «الميرزا علي محمد باب» و «الميرزا حسين علي بهاء»[٤] وأمثاله.

وقبل أن ننتقل إلى دراسة ونقد الحديث التاسع في هذا الباب، نرى من اللازم قبل ذلك أن نتعرف على أحد الرواة، لأن ذلك ضروري للتعرف على حال الراوي الثالث في سند الحديث التاسع.

---

(١) وقد نقد المرحوم قلمداران سَنَدَ هذا الحديث في كتابه «**زيارت و زيارتنامه**» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، الصفحة ١٠١ فما بعد.

(٢) راجعوا الصفحة ١٩٦ فما بعد من هذا الكتاب للاطلاع على أحواله.

(٣) الشيخ الطوسي، كتاب الغيبة، ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) «الميرزا علي محمد باب» مؤسس نحلة البابية وقد ادعى النبوة، و «الميرزا حسين علي بهاء» مؤسس نحلة البهائية وقد ادعى الإلـهية!!. (المُتَرْجِمُ)

[بيان حال «صالحِ بنِ عُقْبَةَ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

هذا الراوي هو «**صالحُ بنُ عُقْبَةَ بنِ قَيْسِ بنِ سَمعان بن أبي ذَبيحة**» الذي عرَّف به أخونا الفاضل الأستاذ حيدر علي قلمداران في كتابه «زيارت و زيارتنامه» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، الصفحة ٦٥ فما بعد.

وَنُذَكِّر هنا أن الغضائري قال عن «**صالحِ بنِ عُقْبَةَ**»: "صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ذَبيحة مولى رسول الله ﷺ روى عن أبي عبد الله عليه السلام، **غال كذَّاب لا يُلتَفَت إليه**"[(١)].

هذا الراوي له يد طولى في نقض الوحدة الإسلامية وإشعال نار التفرقة المذهبية بين المسلمين. ومن جملة رواياته «زيارة عاشوراء» التي أصبحت قراءتها مع شديد الأسف متداولة بين الإمامية، وعلماؤنا لا يُوَعُّون الناس إلى بطلان هذا الدعاء - إن صح التعبير - و لا ينتبهون إلى سندها الفاسد اعتماداً منهم - مع الأسف - على قاعدة «التسامح في أدلة السنن»! فقد ذُكر في ذيل تلك الزيارة اللعن الذي يشمل معاوية ويزيد والخلفاء الراشدين حيث جاء فيها: "اللَّهُمَّ خُصَّ أَنْتَ أَوَّلَ ظَالِمٍ بِاللَّعْنِ مِنِّي، وَابْدَأْ بِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الثَّانِيَ، ثُمَّ الثَّالِثَ، ثُمَّ الرَّابِعَ، اللَّهُمَّ الْعَنْ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ خَامِساً... "[(٢)].

كما نلاحظ جعل الراوي هنا معاويةَ و يزيدَ إلى جوار أبي بكر وعمر، وتجاهل أن حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي حارب معاوية، بايع الخلفاء الراشدين ولم يعتبرهم مساوين لمعاوية، ولا أعتقد أن مسلماً منصفاً - حتى ولو كان لا يتفق تماماً مع أبي بكر وعمر - يعتبرهما مساوين لمعاوية ويزيد. نعوذ بالله من التعصُّب.

وقد أغرق هذا الراوي وبالغ في ثوابات هذه الزيارة وادعى أن كل من قرأها: "كَتَبَ اللهُ لَهُمْ ثَوَابَ أَلْفِ حَجَّةٍ وَأَلْفِ عُمْرَةٍ وَأَلْفِ غَزْوَةٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَ لَهُ كَثَوَابِ كُلِّ نَبِيٍّ وَرَسُولٍ وَصِدِّيقٍ وَشَهِيدٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مُنْذُ خَلَقَ اللهُ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ الحَدِيثَ".

---

(١) رجال ابن الغضائري، ج ٣، ص ٢٠٦. (المُتَرْجِمُ)

(٢) الشيخ الطوسي، **مصباح المتهجِّد**، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ص ٥٣٦. وقد روى ابن قبة ذيل هذه الزيارة، أي الجزء المتضمن للعن، عن شخص مجهول يدعى «علقمة بن محمد الحضرمي»! وانظر **بحار الأنوار**، ج ٣٠، ص ٣٩٩.

لاحظوا أنه بناء على ما ذكره فإن قارئ هذه الزيارة سيكون أجره وثوابه أكثر من أجر سيد الشهداء عليه السلام نفسه وثوابه بمراتب كثيرة!!!

٢- و«**صالحُ بنُ عُقْبَةَ**» هو أيضاً راوي رواية: "من ذُكِرَ الحُسَينُ عليه السلام عنده فخرج من عينيه مقدار جناح ذبابة، كان ثوابه على الله عزَّ وَجلَّ ولم يرضَ له بدون الجنة!"(١).

٣- ومن روايات «**صالحِ بنِ عُقْبَةَ**» أيضاً الحديث التالي الذي أورده الكُلَيْنِيّ في الكافي:

"عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّوْفَلِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) وَفِي يَدِهِ رُمَّانَةٌ فَقَالَ: يَا مُعَتِّبُ! أَعْطِهِ رُمَّانَةً فَإِنِّي لَمْ أُشْرَكْ فِي شَيْءٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُشْرَكَ فِي رُمَّانَةٍ، ثُمَّ احْتَجَمَ وَأَمَرَنِي أَنْ أَحْتَجِمَ فَاحْتَجَمْتُ ثُمَّ دَعَا بِرُمَّانَةٍ أُخْرَى ثُمَّ قَالَ: يَا يَزِيدُ! أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَكَلَ رُمَّانَةً حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا أَذْهَبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنَارَةِ قَلْبِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، وَمَنْ أَكَلَ اثْنَتَيْنِ أَذْهَبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنَارَةِ قَلْبِهِ مِائَةَ يَوْمٍ، وَمَنْ أَكَلَ ثَلَاثاً حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا أَذْهَبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنَارَةِ قَلْبِهِ سَنَةً وَمَنْ أَذْهَبَ اللهُ الشَّيْطَانَ عَنْ إِنَارَةِ قَلْبِهِ سَنَةً لَمْ يُذْنِبْ وَمَنْ لَمْ يُذْنِبْ دَخَلَ الْجَنَّةَ!!"(٢).

كما تلاحظون لا حاجة لأجل الدخول إلى الجنة إلى تجشم عناء أداء الكثير من الأعمال بل يكفي أن نأكل ٣ رمَّانات كاملات كل سنة فندخل الجنة بذلك! ليت النبيَّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الذي عانى ثلاثةً وعشرين عاماً في تربية المؤمنين و الوعظ والإرشاد و تعب في ذلك، أوصاهم أن يأكلوا في السنة ثلاث رمانات كاملات!!

لقد رُوِيَتْ في كتاب وسائل الشيعة (كِتَابُ الْحَجِّ، أَبْوَابُ الْمَزَارِ وَما يُناسِبُهُ)، باب تأكُّد استحباب زيارة الحسين (ع)، عن «**صالحِ بنِ عُقْبَةَ**»، أحاديث عديدة معارضة للقرآن ومغالية وغير معقولة حول زيارة الإمام الحسين (ع) وإقامة مجالس العزاء له، ونذكر هنا نموذجين عنها فقط ويمكن لمن يرغب مراجعة الكتاب المذكور وسائر روايات هذا الكذَّاب هنالك:

---

(١) الشيخ الصدوق، **ثواب الأعمال**، ص ٨٤. وانظر نقد هذه الرواية في كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] تأليف المرحوم الأستاذ قلمداران، الصفحة ٦٦ - ٦٧.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **الفروع من الكافي**، باب الرمان، ج ٦، ص ٣٥٣، حديث ٩، والحديث الذي في ص ٤٣٥، حديث ١٥ هو أيضاً عن صالح بن عقبة.

٤- "عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ بَشِيرٍ الدَّهَّانِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَخْرُجُ إِلَى قَبْرِ الْحُسَيْنِ (ع) فَلَهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ أَهْلِهِ بِأَوَّلِ خُطْوَةٍ مَغْفِرَةٌ لِذُنُوبِهِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُقَدَّسُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَإِذَا أَتَاهُ نَاجَاهُ اللهُ وَقَالَ: عَبْدِي سَلْنِي أُعْطِكَ وَادْعُنِي أُجِبْكَ، اطْلُبْ شَيْئاً أُعْطِكَ سَلْنِي حَاجَةً أَقْضِهَا لَكَ. قَالَ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع): وَحَقٌّ عَلَى اللهِ أَنْ يُعْطِيَ مَا بَذَلَ"[1].

٥- "عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) فِي حَدِيثِ زِيَارَةِ الْحُسَيْنِ (ع) يَوْمَ عَاشُورَاءَ مِنْ قُرْبٍ وَبُعْدٍ قَالَ ثُمَّ لِيَنْدُبِ الْحُسَيْنَ (ع) وَيَبْكِيهِ وَيَأْمُرُ مَنْ فِي دَارِهِ مِمَّنْ لَا يَتَّقِيهِ بِالْبُكَاءِ عَلَيْهِ وَيُقِيمُ فِي دَارِهِ الْمُصِيبَةَ بِإِظْهَارِ الْجَزَعِ عَلَيْهِ وَلْيُعَزِّ بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِمُصَابِهِمْ بِالْحُسَيْنِ (ع)، وَأَنَا ضَامِنٌ لَهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَعْنِي ثَوَابَ أَلْفَيْ حَجَّةٍ وَأَلْفَيْ عُمْرَةٍ وَأَلْفَيْ غَزْوَةٍ. قُلْتُ: أَنْتَ الضَّامِنُ لَهُمْ ذَلِكَ وَالزَّعِيمُ قَالَ: أَنَا الضَّامِنُ وَالزَّعِيمُ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ قُلْتُ: وَكَيْفَ يُعَزِّي بَعْضُنَا بَعْضاً؟ قَالَ تَقُولُ: عَظَّمَ اللهُ أُجُورَنَا بِمُصَابِنَا بِالْحُسَيْنِ (ع) وَجَعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ الطَّالِبِينَ بِثَأْرِهِ مَعَ وَلِيِّهِ وَالْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ .وَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَنْشُرَ يَوْمَكَ فِي حَاجَةٍ فَافْعَلْ فَإِنَّهُ يَوْمُ نَحْسٍ لَا تُقْضَى فِيهِ حَاجَةُ مُؤْمِنٍ وَإِنْ قُضِيَتْ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا وَلَا يَرَى فِيهَا رُشْداً. وَلَا يَدَّخِرَنَّ أَحَدُكُمْ لِمَنْزِلِهِ فِيهِ شَيْئاً فَمَنِ ادَّخَرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ شَيْئاً لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيمَا ادَّخَرَ وَلَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِي أَهْلِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَتَبَ اللهُ لَهُمْ ثَوَابَ أَلْفِ حَجَّةٍ وَأَلْفِ عُمْرَةٍ وَأَلْفِ غَزْوَةٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَ لَهُ كَثَوَابِ كُلِّ نَبِيٍّ وَرَسُولٍ وَصِدِّيقٍ وَشَهِيدٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مُنْذُ خَلَقَ اللهُ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ... الْحَدِيث"[2].

ونقول: لماذا لم يذكر الله الرحيم في كتابه فضيلة مثل هذا العمل وثوابه العميم، ولم يدعُ عباده ويحثهم على كسب هذا الأجر العظيم؟!

٦- ومن تحف «**صالحِ بنِ عُقْبَة**» الأخرى التي أهداها للمسلمين الحديث الثاني من الباب ١٦٦ من الكافي الذي يتضمَّن عقيدة الجبر ويخالف مذهب التشيُّع[3]، إذْ يدَّعي الراوي أن الإمام

---

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١٠، ص ٣٢٧، حديث ٢٨.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، ج ١٠، ص ٣٩٨ - ٣٩٩، حديث ٢٠. وانظروا أيضاً الحديث الخامس المذكور في الصفحة ٣٧٢ - ٣٧٣ من وسائل الشيعة، فهو أيضاً من روايات «صالح بن عقبة».

(٣) كرر الكُلَيْنِيّ ثانية ذكر هذا الحديث (أصول الكافي، ج٢، ص ١٠، حديث ٣). وفي الباب ١٦٦ ذُكِرَ اسمُ أحد

الباقر (ع) قال: "**إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فَخَلَقَ مَا أَحَبَّ مِمَّا أَحَبَّ وَكَانَ مَا أَحَبَّ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ وَخَلَقَ مَا أَبْغَضَ مِمَّا أَبْغَضَ وَكَانَ مَا أَبْغَضَ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ النَّارِ** !".

فنقول: **أولاً**: ليس هذا الكلام سوى عقيدة الجبرية وهو مخالف لكلام الأئمة وتعاليمهم.
ثانياً: ليس بين الله وبين أي أحد عداوة.

بناءً على هذه الرواية المنسوبة إلى الإمام الباقر تمّ الاستناد - في إثبات ذلك الادعاء الوهمي - إلى آيتين من القرآن الكريم رغم أنه لا علاقة لهما بتاتاً بعالم الطينة وعالم الذرّ ونظائرهما، بل الآيتان تتعلَّقان بهذا العالم الذي نحن فيه، وليس بعالم آخر. وليت شعري! هل كان أولئك الرواة يريدون أن يثبتوا على نحو غير مباشر أن حضرة باقر العلوم (ع) كان جاهلاً بالقرآن إلى درجة تجعله يستند إلى آية لا تتعلق بما يريد إثباته؟ من الواضح أن واضعي مثل هذه الأحاديث أشخاصٌ جاهلون ومغرضون.

ولأجل أن نفضح أولئك الرواة سنذكر هنا كلا الآيتين المباركتين وسنوضح معناهما باختصار:

الآية الأولى هي قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ**﴾ [الزخرف/ ٨٧].
يقول المرحوم الطبْرَسِي في تفسير هذه الآية:

"**«وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ» يا محمد «مَنْ خَلَقَهُمْ»؟ أي أخرجهم من العدم إلى الوجود «لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»، لأنهم يعلمون ضرورة أن أصنامهم لم تخلقهم، «فأنى يؤفكون»؟! أي فكيف يصرفون عن عبادته إلى عبادة غيره؟**". (مجمع البيان، ذيل تفسير الآية ٨٧ من سورة الزخرف)

فكما تلاحظون: الآية خطاب للكفار والمشركين ولا علاقة لها بعالم الذر.

والآية الثانية هي قوله تعالى: ﴿**فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ**﴾ [يونس/ ٧٤]. ينبغي أن نعلم أن الذي ذكرناه هو جزء من الآية ٧٤ من سورة يونس المباركة، والتي سنذكرها هنا بصورتها الكاملة ليتبين لنا أن الآيات التي قبلها كانت تتعلق بقوم نوح عليه السلام: ﴿**ثُمَّ**

الرواة على نحو الخطأ «الجعفري» لكنه في المرة الثانية ذكر أنه «الجُعْفِيّ» وهو الصحيح وقد اعتبر كلا المجلسي والبهبودي هذا الحديث غير صحيح وصرَّح المجلسي بضعفه.

بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾ [يونس/ ٧٤].

قال المرحوم الطبرسي في تفسير هذه الآية:

"ثم بين سبحانه قصة من بعثه بعد نوح فقال: «ثم بعثنا من بعده» أي من بعد نوح و إهلاك قومه «رسلاً» يريد إبراهيم وهوداً و صالحاً ولوطاً وشعيباً «إلى قومهم» الذين كانوا فيهم بعد أن تناسلوا وكثروا «فجاءوهم بالبينات» أي فأتوهم بالبراهين والمعجزات الدالة على صدقهم الشاهدة بنبوتهم «فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل» أي لم يكونوا ليصدقوا يعني أولئك الأقوام الذين بعث إليهم الرسل بما كذبت به أوائلهم الذين هم قوم نوح أي كانوا مثلهم في الكفر والعتو" (تفسير مجمع البيان، ذيل الآية ٧٤ من سورة يونس).

يجب أن نسأل هؤلاء الرواة الجاهلين: ما هي علاقة هذه الآية إذاً بعالم الذر وعالم الطينة؟ لا شك أن الإمام الباقر (ع) أجل من أن يستدل بآية على موضوع لا يتعلق بها.

والأهم من ذلك أن هذا الحديث – ونظائره ليست قليلة في الكافي – مخالف لكتاب الله لأن الله تعالى يقول لنا على لسان الأنبياء: ﴿**إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ [إبراهيم/ ١١]. في حين أنه طبقاً لهذا الحديث لم يكن الأنبياء بشراً مثل سائر البشر، بل كانت خلقتهم وطينتهم مختلفة – على الأقل بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يؤمنوا –، كما كانوا ينتظرون من مخاطبيهم –خلال دعوتهم كثيراً من الناس إلى الإيمان – أموراً لا محل لها!!

بعد أن تعرفنا على «**صالح بن عُقبة**»، ننتقل الآن إلى الكلام عن الراوي الثالث للحديث ٩ من الباب ٤٦ وهو «**مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ بَزِيعٍ**».

← **الحديث ٩** – راويه الثالث هو «**مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ بَزِيعٍ**» روى هذه الرواية عن عمه الكذاب. إن أهل التحقيق يعلمون أن أكثر من كان يُرَوِّج لأباطيل «صالح بن عُقبة» وينشر أكاذيبه وهي التي اطلعنا على نماذج منها في الصفحات السابقة هو جناب «مُحَمَّدِ بْنِ بَزِيعٍ» هذا، فالأحاديث التي أوردناها عن «صالح بن عُقبة» هي من رواية ابن بزيع. وهو يروي أيضاً عن

«منصور بن يونس»[1] كما يروي أباطيل عمه «حمزة بن بزيع» وأفرادٍ من مثل «خيبري بن علي الطحان الكوفي»[2] و«محمد بن فضيل»[3] والثلاثة كلهم يُعَدُّون من الضعفاء! وبعبارة أخرى فإن روايات ابن بزيع عن غير «صالح بن عُقبة» لا تخلو أيضاً من الإشكال. وهو ممن روى عن الإمام الرضا أنه قال: "إن يوم الجمعة أقصر من سائر الأيام" (مصباح المتهجد، ص ٢٠٥).

والطريف أن علماء الرجال بدلاً من أن يجرحوا ابن بزيع ويطعنوا برواياته ويضعفوه، أو يقولوا على الأقل: "يروي عن الغلاة والضعفاء من دون تحرج"، ونظائر ذلك من العبارات، نراهم وثَّقوه!! في حين أن تلك الخصائص تُعَد من علل ضعف الراوي. (فتأمل).

إن الرواية ٩ من هذا الباب هي أيضاً من أحاديث «محمد بن بزيع» عن عمه الكذَّاب «حمزة بن بزيع»، وقد سبق أن بينا حال عمه[4].

في متن الحديث تم التلاعب بمعاني آيات القرآن، وادُّعي أن المقصود من كلمة «جنب الله» في الآية ٥٦ من سورة الزمر: علي بن أبي طالب! وقد غفل الراوي عن أن سورة الزمر المباركة مكية، وأن المعنى الذي رمى إليه لا يتناسب أبداً مع الوضع في الفترة المكية. كما أن الله تعالى قال: ﴿**وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ**﴾ [الزمر/ ٥٥-٥٦]. وقال أيضاً: ﴿**قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا**﴾ [الأنعام/ ٣١].

إن هذه الآيات الكريمة تبين بوضوح أن الحسرة المذكورة ستحل بكل عبد كافر عصى الله سواءً كان ذلك زمن علي (ع) أم زمن الأنبياء السابقين، أم في غير ذلك من الأزمنة، وأن الأمر لا يختص بحضرة علي (ع) .

---

(١) ضعفه الكشي واعتبره الشيخ الطوسي واقفياً.

(٢) ضعفه الغضائري والنجاشي. راجعوا شرح حاله في كتاب «زيارت و زيارتنامه» (ص ٦٤).

(٣) عرفنا به في الصفحات ٣٠١- ٢٩٧ من هذا الكتاب.

(٤) راجعوا الصفحات ٣٠٩- ٣٠٤ من الكتاب الحالي.

← **الحديث ١٠** - سنده في غاية الضعف، لأن أحد رواته هو «**مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ**» سيئ السمعة الذي تعرّفنا على حاله سابقاً[1]، وراويه الآخر «محمد بن جمهور العَمِّيّ» الذي سنعرف بحاله فيما يلي:

«**مُحَمَّدُ بْنُ جُمْهُورٍ الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ**» وابنه «الحسن» كلاهما من الكذّابين[2]. رغم أنهم اعتبروا أباه أكذب منه! كان ابن جمهور من الغلاة، وقال الغضائري عنه: "غالٍ فاسد المذهب لا يُكتب حديثه رأيت له شعراً يحلل فيه المحرَّمات"، ووصفه النجاشي بمثل هذه الأوصاف أيضاً وقال: "ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها!"[3].

كان هذا الغالي الكذَّاب يحبُّ كثيراً أن يخترع لِلَّهِ تعالى باباً، وبواباً، وحجاباً و....، فقد ادَّعى في هذا الحديث العاشر أن الإمام الباقر قال: "إن محمداً ﷺ حجاب الله!"، ونسب في الحديث الثاني من الباب ٧٠ من الكافي إلى الإمام الصادق (ع) أنه قال: "الأوصياء هم أبواب الله!". لكن علياً (ع) قال عن الله تعالى وخلقه: "**فَمَا قَطَعَكُمْ عَنْهُ حِجَابٌ ولا أُغْلِقَ عَنْكُمْ دُونَهُ بَابٌ وإِنَّهُ لَبِكُلِّ مَكَانٍ وفِي كُلِّ حِينٍ وأَوَانٍ ومَعَ كُلِّ إِنْسٍ وجَانٍّ**". (نهج البلاغة، خطبة ١٩٥)، وقال أيضاً: "**لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وبَيْنَهُ مَنْ يَحْجُبُكَ عَنْهُ ولَمْ يُلْجِئْكَ إِلَى مَنْ يَشْفَعُ لَكَ إِلَيْهِ**" (نهج البلاغة، الرسالة ٣١). وقال - كما ذكرنا سابقاً - إنه ليس لِلَّهِ باب ولا بواب[4].

إذن، نلاحظ أن حضرة أمير المؤمنين (ع) يقول: "إن الله ليس له باب ولا حجاب، لكن الكذابين يدّعون أن الأئمّة أبواب الله وحُجَّابه!"، إن هذه الأكاذيب هي التي شكلت الأرضية لادعاء أمثال «علي محمد الباب» كي يدعي بها أن الله له باب فأنا باب الله!!.

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) كان الحسن بن محمد بن جمهور يذكر كذباً أن عمر أباه طال حتى ١٢٠ سنة كي يمكنه أن يُصوره من أصحاب الإمام الرضا (ع)، ومن ثَمَّ ينسب الأكاذيب التي ينقلها عن أبيه إلى الأئمة. (راجعوا كتاب **معرفة الحديث**، للأستاذ محمد باقر البهبودي، ص٧٢ و ١٩٩).

(٣) **رجال النجاشي**، ج ٢، ص ٢٢٥.

(٤) راجعوا الصفحة ٢٨٥ من الكتاب الحالي.

ثم إن الحجاب والستار مانعان، لكن «الملا محسن فيض الكاشاني» قال سعياً منه لإيجاد تأويل مقبول لهذا الحديث أن يلفق معنىً لكلمة الحجاب مخالفاً للغة العربية فقال: إن المقصود من الحجاب وسيلة الفيض والرحمة والهداية والتوفيق الذي يفيضه الله على عباده. هذا في حين أنه من الواضح تماماً أن مثل هذه الوسيلة لا تُسَمى في اللغة حجاباً[1].

ثانياً: لقد أمر الله تعالى في القرآن الكريم بالتوجه إليه مباشرة، فقال: ﴿**فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ**﴾ [فصلت/ ٦]. وهذا الأمر يوضِّحُ تماماً أن ليس لِلَّهِ تعالى باب ولا حجاب. **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.**

← **الحديث ١١** - حديث مجهول ومرسل، وقد تلاعب بمعاني القرآن في موضعين منه:

الأول: في تفسيره الآية ٥٧ من سورة البقرة والآية ١٦٠ من سورة الأعراف، وسنذكر هنا آية الأعراف: قال تعالى: ﴿**وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [الأعراف/ ١٦٠].

يقول الراوي إن الإمام قال: "**إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَعَزُّ وَأَجَلُّ وَأَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُظْلَمَ وَلَكِنَّهُ خَلَطَنَا بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ ظُلْمَنَا ظُلْمَهُ وَوَلَايَتَنَا وَلَايَتَهُ**".

ينبغي أن نسأل الراوي لماذا ذكر الله مسألة ظلم الأئمة في قصة موسى عليه السلام؟!

والثاني: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [المائدة/ ٥٥]. إذ قال إن المقصود من جملة: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ الأئمَّة. هذا في حين أن عبارة: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ تشمل المؤمنين جميعاً، وأن المراد من كلمة ﴿**وَلِيّ**﴾ هنا هو الصديق والحبيب، وذلك بقرينة الآيتين ٥١ و ٥٧ من سورة المائدة التي أمر الله فيها بعدم اتخاذ اليهود والنصارى والكفار أولياء أي: أصدقاء وحلفاء. إن المقصود من هذه الآيات في الواقع هو: أيها المؤمنون لا تتخذوا الكفار واليهود والنصارى أحباباً وحلفاء وأصدقاء، ولا تعتمدوا عليهم، لأنهم ليسوا أصدقاء مخلصين لكم، بل صادقوا وحالفوا الله ورسوله والمؤمنين المصلين المؤدين لزكاتهم. بناءً على ذلك فإن حصر عبارة:

---

(١) إن هذه الرواية فاضحة إلى درجة أن مترجم الكافي المتعصب اضطر إلى العدول عن كلمة الحجاب، واستخدم في الترجمة كلمة حاجب بدلاً منها!! (فتأمل).

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بالأئمة تلاعب بالقرآن وتهمة لأولئك الأئمة الكرام عليهم السلام. (يُراجَع كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتحاد]، ص ١٤٥).

٤٧ - بَابُ الْبَدَاءِ

يشتمل هذا الباب على ستة عشر حديثاً صحَّح الأستاذ البهبودي منها ثمانية أحاديث هي الأحاديث ١ و٢ و٣ و٤ و٧ و٨ و٩ و١٠. أما المجلسيّ فصحَّح الأحاديث ١ و٩ و١١ واعتبر الحديثين ٦و٧ مجهولَين بمنزلة الصحيح(!!) واعتبر الأحاديث ٢ و٣ و٤ و١٥ حسنةً.

واعلم أن إحدى عقائد الشيعة الإمامية مسألة البداء التي ذكر لها المجلسيّ عدة توجيهات، لكنا لا نجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ القطعية ذكراً واضحاً لها. ولهذا فإن هذه العقيدة تعرَّضت إلى النفي والإثبات في المذاهب الإسلامية. ولا يتَّسع المجال في كتابنا هذا لذكر بحث مفصل حول هذه المسألة، وسوف نحلل هذه الأحاديث سنداً، ولو رأينا في متونها أموراً تخالف كتاب الله فسنبينها.

← **الحديث ١** - رغم أن هذا الحديث اعتُبِر صحيحاً[١]، إلا أنه لما كان رواته قد رووا في أبواب الكافي المختلفة خرافات كثيرة، فإننا لا نستطيع أن نثق بنقلهم. ومتن الحديث أيضاً موضع تأمل، لأن الحديث يعتبر الاعتقاد بالبداء أهم وأعلى من أي عبادة أخرى، هذا مع أنه من المُسَلَّم به والواضح لكل مسلم أن الاعتقاد بتوحيد الله أهم من أي أمر آخر بما في ذلك البداء.

← **الأحاديث ٢ و ٣ و ٤** - اعتبر المجلسيّ هذه الأحاديث في رتبة الحديث الحسن.

← **الحديث ٥** - لم يصحِّح كلا المجلسيّ والبهبودي هذا الحديث. والمثير للانتباه إلى أن واضع هذا الحديث أخطأ عندما أراد أن يذكر آية من القرآن فبدلاً أن يقول: ﴿**أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ**﴾ [مريم/ ٦٧]. التي هي بداية الآية ٦٧ من سورة مريم، ذكر بداية الآية ٧٧ من سورة يس وألصقها ببقية الآية ٦٧ من سورة مريم!!، وليس هناك أي اختلاف في هذا الأمر بين نسخ الكافي المختلفة لذلك لا يمكن أن نعتذر عن ذلك بحجَّة خطأ النُسَّاخ[٢].

---

(١) اعتبر المجلسيّ ذيل الحديث المنقول عن ابن أبي عمير مرسلاً.

(٢) لتسهيل المقارنة بين الآيتين المذكورتين نذكر هنا نص الآيتين:

لو كان لجناب الكُلَيْنِيّ - الذي أُثنِي عليه وبُجِّل كل ذلك التبجيل - علمٌ كاف بالقرآن الكريم لأدرك أنه لو تليت تلك الآية بتلك الصورة على الإمام لنبه الإمام قارئها قطعاً إلى خطئه ولم يسكت عنه.

← **الأحاديث ٦ و ٧ و ٨** - أحاديث مجهولة.

← **الحديث ٩** - اعتبروا هذا الحديث صحيحاً مع أن في سنده «الْحُسَيْنَ بْنَ سَعِيدٍ» الذي كان من الغلاة ورُويت عنه أحاديث تتعارض مع القرآن. وراويه الآخر «الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» الذي سنتعرف به قبل أن نحلل متن الحديث:

[بيان حال «الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

رغم أن علماء الرجال اعتبروا **أَبَا عَلِيٍّ الْحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ بن وهب البِجلي** ثقةً، لكن الضعفاء يروون عنه في أغلب الأحوال، وهو أيضاً - خلافاً للمشهور وكما سيثبت لنا - يروي أحاديث غير معقولة ولا مقبولة عن أفراد منحرفين وضعفاء، وهنا سنذكر عدة نماذج لأحاديثه:

١- جاء في حديث مرسل ينطوي متنه على غُلُوٍّ شديدٍ: "عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ [الإمام السجّاد] (ع) قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُصَافِحَهُ مِائَةُ أَلْفِ نَبِيٍّ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ نَبِيٍّ فَلْيَزُرِ الْحُسَيْنَ (ع) لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ يَسْتَأْذِنُونَ اللهَ فِي زِيَارَتِهِ فَيُؤْذَنُ لَهُمْ فَطُوبَى لِمَنْ صَافَحَهُمْ وَصَافَحُوه!"[(١)].

ونسأل: وهل روح حضرة سيد الشهداء (ع) الطاهرة موجودة في قبره حتى يحضر الأنبياء عليهم السلام عند قبره لزيارته؟! أليس الإمام في دار السلام في جوار الأنبياء والملائكة، فكيف يستأذنون لزيارته في ليلة النصف من شهر شعبان، ثم يذهبون إلى لقائه عند قبره؟!

والسؤال الآخر : لو ذهب كل ظالم وفاجر ليلة النصف من شعبان إلى زيارة الإمام الحسين فهل سيصافحهم الأنبياء؟!

﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم/ ٦٧].

﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [يس/ ٧٧].

(١) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، أبواب المزار وما يناسبه، ج ١٠، ص ١٦٧، الحديث ٨.

٢- وَرَوَى الْكُلَيْنِيّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) كَمْ كَانَ طُولُ آدَمَ (ع) حِينَ هُبِطَ بِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَكَمْ كَانَ طُولُ حَوَّاءَ؟ قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ وَزَوْجَتَهُ حَوَّاءَ (ع) إِلَى الْأَرْضِ كَانَتْ رِجْلَاهُ بِثَنِيَّةِ الصَّفَا وَرَأْسُهُ دُونَ أُفُقِ السَّمَاءِ وَأَنَّهُ شَكَا إِلَى اللهِ مَا يُصِيبُهُ مِنْ حَرِّ الشَّمْسِ فَأَوْحَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى جَبْرَئِيلَ (ع) أَنَّ آدَمَ قَدْ شَكَا مَا يُصِيبُهُ مِنْ حَرِّ الشَّمْسِ فَاغْمِزْهُ غَمْزَةً وَصَيِّرْ طُولَهُ سَبْعِينَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِهِ وَاغْمِزْ حَوَّاءَ غَمْزَةً فَيَصِيرَ طُولُهَا خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِهَا"[١].

يقول العلامة التستري (أو الشوشتري): "إن الله الحكيم الذي خلق كل شيء على أحسن وجه، والرب الرحمن الذي لا نجد في خلقه من تفاوت[٢]، والذي راعى مصلحة كل دابة وطير وحفظها من كل ما يضرها، كيف يمكن أن يخلق خليفته في الأرض - الذي أسجد له الملائكة - على نحو غير متناسب وناقص، على نحو حسب ما يفيده هذا الحديث حتى بعد أن يضغطه يوصله إلى سبعين ذراعاً!! ولعل كل ذراعٍ يكون عدة أضعاف ذراعنا في الدنيا، وبالطبع لا يزال المحذور باقياً، لأنه بهذه القامة الطويلة لا يجد بناءً يحميه من إشعاع الشمس! إن راوي هذا الحديث الأول أي «مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ» بتري المذهب ويُحتمل أن يكون هو الذي وضع هذا الحديث"[٣].

ويقول الأستاذ الشيخ «هاشم معروف الحسني» أيضاً:

"وبلا شك هذه المرويات من صنع القصَّاصين، أو من موضوعات كعب الأحبار و وهب بن منبه وغيرهما الذين أدخلوا الإسرائيليات على الحديث والتفسير كما ذكرنا في الفصول السابقة"[٤].

بل حتى حارس البدع ومروّج الخرافات «المجلسيّ» يقول عن هذا الحديث:

«اعلم إن هذا الخبر من المعضلات التي حيرت أفهام الناظرين والعويصات التي رجعت

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، الحديث ٣٠٨.

(٢) يشير إلى قوله تعالى في سورة الملك: ﴿**مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ**﴾ [الملك/ ٣].

(٣) محمد تقي شوشري، **الأخبار الدخيلة**، مكتبة الصدوق، ج ١، ص ٢٣٨.

(٤) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ٢٥٦.

عنها بالخيبة أحلام الكاملين والقاصرين!»[1].

٣- طبقاً لما رواه الكُلَيْنِيّ في الباب ٧١ (الحديث الأول والرابع) فإن «الحسن بن محبوب» يدَّعي أن الإمام الباقر (ع) قال بشأن قوله تعالى: ﴿**فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِى أَنْزَلْنَا**﴾ [التغابن/ ٨]: "النُّورُ وَاللهِ: الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللهِ نُورُ اللهِ الَّذِي أَنْزَلَ...".

ولكي نعلم ما هو النور الذي أنزله الله؛ نأتي أولاً بكلام الشيخ الطبرسي في تفسيره «**مجمع البيان**» إذ يقول:

"وهو القرآن، سمَّاهُ نوراً لما فيه من الأدلة والحجج الموصلة إلى الحق، فشُبِّهَ بالنور الذي يُهتَدى به إلى الطريق"[2].

ثانياً: يجب أن نعلم أن الله تعالى لم يُشَبِّه في قرآنه الكريم أيَّ إنسان بالنور بل اعتبر الكتب السماوية نوراً (المائدة/ ٤٤، والأنعام/ ٩١، وفاطر/ ٢٥)، وَعَدَّ القرآنَ الكريم بشكل خاص نوراً فقال: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ**﴾ [المائدة/ ١٥]. وقال: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا**﴾ [النساء/ ١٧٤]. وقال أيضاً: ﴿**جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ**﴾ [آل عمران/ ١٨٤].

وقال رسول الله ﷺ: "**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ حَبْلُ اللهِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ... وَهُوَ النورُ الْمُبينُ....**"[3].

وقال حضرة الأمير عليُّ بن أبي طالب ؏ أيضاً: "**ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نوراً لا تُطْفَأُ**

---

(١) المجلسي، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج ٢٦، ص ١٧١. (المُتَرْجِمُ)

(٢) الطَّبْرَسِي، **مجمع البيان**، ذيل تفسيره الآية ٨ من سورة التغابن. (المُتَرْجِمُ)

(٣) مجمع البيان، دار المعرفة، ج ١، ص ٨٥، الفن السادس. أقول (المُتَرْجِمُ): وهو أيضاً في نهج البلاغة، الخطبة ١٥٦. وفي: **وسائل الشيعة**، ج ٦، ص ١٦٨، حديث رقم (٧٦٤٨). وفي: **بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ١٧-١٨. أما في مصادر أهل السنة فرواه ابن أبي شيبة في **المُصنَّف**، ٧، ١٦٥، والحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، ج ١، ص ٥٥٥، وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد وَلم يُخَرِّجَاهُ.

مَصَابِيحُهُ، وسِرَاجاً لا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ... وشُعَاعاً لا يُظْلِمُ ضَوْءُهُ... الخ"[1].

وقال عليه السلام أيضاً: "وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، **وَالنُّورُ الْمُبِينُ**...."[2].

وقال أيضاً "فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ **والنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ،** ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ"[3].

وقال عليه السلام أيضاً: "تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ، وَتَفَقَّهُوا فِيهِ فَإِنَّهُ رَبِيعُ الْقُلُوبِ، وَاسْتَشْفُوا **بِنُورِهِ** فَإِنَّهُ شِفَاءُ الصُّدُورِ..."[4].

وقال عليه السلام أيضاً: "أَرْسَلَهُ بِالدِّينِ الْمَشْهُورِ والْعَلَمِ الْمَأْثُورِ والْكِتَابِ الْمَسْطُورِ **والنُّورِ السَّاطِعِ** والضِّيَاءِ اللامِعِ...."[5].

وقال عليه السلام أيضاً: "فَالْقُرْآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ، ... أَتَمَّ **نُورَهُ** وَأَكْمَلَ بِهِ دِينَهُ.."[6].

ولا يخفى بالطبع أن القرآن اعتبر النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم «**سراجاً منيراً**» لا نوراً، ولا شك أن نور القرآن يسطع من سراج نبوة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، لهذا السبب، لم يقل القرآن إنا أنزلنا النبي، بل قال إنا أرسلنا النبي، ولو كان المقصود من النور في الآية الأئمة لقال إنا أرسلناهم، ولما استخدم فعل أنزلنا.

إضافةً إلى ذلك، إذا كان الإمام هو «النور» فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أولى بكثير بلقب «النور»، ولكننا كما نرى في الآية وُضِع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جانب النور وعُطِف عليه مما يدل على أن النبي شيءٌ والنور شيءٌ آخر.

٤- طبقاً لما رواه الكُلَيْنِيّ فإن الحسن بن محبوب ادَّعى أن أَبَانَ بنَ تَغْلِب سَأَلَ الإمامَ

---

(١) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٩٨.

(٢) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٥٦.

(٣) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٥٨.

(٤) **نهج البلاغة**، الخطبة ١١٠.

(٥) **نهج البلاغة**، الخطبة ٢.

(٦) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٨٣.

الصادقَ(ع) فقال: "سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَرْضِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هِيَ؟ قَالَ: هِيَ عَلَى حُوتٍ. قُلْتُ: فَالْحُوتُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: عَلَى الْمَاءِ. قُلْتُ: فَالْمَاءُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: عَلَى صَخْرَةٍ. قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الصَّخْرَةُ؟ قَالَ: عَلَى قَرْنِ ثَوْرٍ أَمْلَسَ. قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الثَّوْرُ؟ قَالَ عَلَى الثَّرَى. قُلْتُ: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الثَّرَى؟ فَقَالَ: هَيْهَاتَ! عِنْدَ ذَلِكَ ضَلَّ عِلْمُ الْعُلَمَاءِ."[1].

كما أن الحديث ٦٣ في روضة الكافي الذي يتحدث عن الرياح، هو مما نقله «الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» أيضاً، وهو كذلك راوي الحديث ٣١٣ في روضة الكافي الذي يزعم أن الإمام السجاد (ع) أقرّ ليزيد أنه عَبْدٌ مُكْرَهٌ له وقال: فَإِنْ شِئْتَ فَأَمْسِكْ وَ إِنْ شِئْتَ فَبِعْ!!

٥- و ادَّعَى «الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» - كما في الحديث الرابع من الباب ٨٢ من أصول الكافي - أن الإمام الصادق (ع) سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ**﴾ [البقرة/ ١٢١]؟ فَقَالَ: هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع).[2]

وأقول: إذا انتبهنا إلى سياق الآية والآيات التي جاءت قبلها وبعدها اتَّضَح لنا أن مقصود الآية هو أنه إن لم يؤمن اليهود والنصارى بالقرآن، فإن هناك - حتى من أهل الكتاب - من تدبر القرآن وتأمل فيه كما يستحق، فأدرك أنه حقٌّ وآمن به.

لكن رواةَ الكافي يقولون إن المقصود من الآية هم الْأَئِمَّةُ (ع) فقط! مع أن هذا المعنى مخالف بكل وضوح للمشهود و للقرآن الكريم، لأنه:

أولاً: إننا نرى أن الإيمان بالقرآن لا ينحصر بالأئمة لا في الماضي ولا في الحاضر، بل قد آمن بالقرآن آلاف البشر، وتدبروه وتلوه حق تلاوته، وآمنوا به، وكتب بعضهم تفاسير عليه.

ثانياً: ذكر الله تعالى في عديد من آيات القرآن أهلَ الكتاب فأثنى على من آمن بالقرآن منهم، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ**﴾ [آل عمران/ ١٩٩]. وقال عن اليهود: ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ [النساء/ ١٦٢]. وقال عن النصارى:

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **الروضة من الكافي**، حديث ٥٥.

(٢) اعتبر الأستاذ البهبودي هذا الحديث غير صحيح، بعكس المجلسي الذي صحَّح الحديث.

﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة/ ٨٣].

ولذلك نقول: إن الإمام الصادق عليه السلام كان على علم تام بهذه الآيات ولذلك لا يمكن أبداً أن يقول مثل ذلك الكلام بل الكاذبون اتهموا الإمام به.

٦- طبقاً لرواية الكُلَيْنِيّ في الحديث الأول من الباب ٨١ من أصول الكافي، روى «الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ» عن «جَابِرِ بْنِ يَزِيدٍ الْجُعْفِيّ» الغالي الضعيف[1] عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء/ ٧١] قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ؟ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: أَنَا رَسُولُ اللهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أَئِمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ اللهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ فَيُكَذَّبُونَ وَيَظْلِمُهُمْ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاعُهُمْ؛ فَمَنْ وَالَاهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ فَهُوَ مِنِّي وَمَعِي وَسَيَلْقَانِي أَلَا وَمَنْ ظَلَمَهُمْ وَكَذَّبَهُمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَا مَعِي وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ!"[2].

أقول: لكي نفضح كذب الرواة نأتي أولاً بنصّ الآية الكامل - التي جاءت مبتورة في هذا الحديث -، وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء/ ٧١]. إن المقصود من كلمة «**الإمام**» في هذه الآية هو - بقرينة جملة: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾ - صحيفة الأعمال. وجملة: «**يَقْرَؤونَ كِتَابَهُمْ**» قرينة أخرى على أن المقصود بالإمام هذا المعنى، كما نجد في سورة يس قوله تعالى أيضاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس/ ١٢].

---

(١) كان «**جابر**» من الغلاة وقد ضعَّفه علماء الفريقين، وقال عنه النجاشي (ص ١٢): "روى عنه جماعةٌ غُمِزَ فيهم وضُعِّفُوا... وكان في نفسه مختلطاً... وقلَّ ما يورد عنه شيءٌ في الحلال والحرام." ووصفه بالكذب أيضاً. وروى الكِشِّيّ في **رجاله** (ص ١٩١، طبع مشهد) في ترجمته لجابر بن يزيد الجعفي "عن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أحاديث جابر فقال: **ما رأيته عند أبي قط إلا مرّةً واحدةً! وما دخل عليَّ قط!**". هذا مع أننا نجد في كتب الحديث أحاديث كثيرة منسوبة إليه يرويها عن الصادقَيْن - عليهما السلام -**!!** بعضها واضح البطلان كالحديث الذي رواه عنه جبرئيل بن أحمد. (**رجال الكِشِّيّ**، ص ١٧١)

(٢) لم يقبل الأستاذ البهبودي هذا الحديث ولم يعتبره صحيحاً، أما المَجْلِسِيّ فقد صحَّح مثل هذا الحديث**!!**

نعم يُقال لصحيفة أعمال الإنسان التي توضع أمامه، وللمكتوب والكتاب: «**إمام**» كما نجد ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً**﴾ [هود/ ١٧].

وقال أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام: "**إني أَشْهَدُ...... أنَّ الكتابَ الذي أُنْزِلَ إليه إمامي**"[١]. وقال الإمام عليٌّ عليه السلام أيضاً للذين لا يتخذون القرآن إماماً لهم: «**كَأَنَّهُمْ أَئِمَّةُ الْكِتَابِ ولَيْسَ الْكِتَابُ إِمَامَهُمْ**»[٢]. وقال مثنياً على من اتخذ القرآن إمامه: «**قَدْ أَمْكَنَ الْكِتَابَ مِنْ زِمَامِهِ فَهُوَ قَائِدُهُ وإِمَامُهُ يَحُلُّ حَيْثُ حَلَّ ثَقَلُهُ ويَنْزِلُ حَيْثُ كَانَ مَنْزِلُهُ.**»[٣].

هنا ينبغي أن نتنبه إلى أن سورة «الإسراء» مكية والآية التي نتكلم عنها تتحدَّث عن القيامة وصحيفة الأعمال، ولا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. لكن الضعفاء والكذَّابين نقلوا الآية مبتورةً، ونسبوا معناها إلى الإمامة كذباً، وقد أورد الكُلَيْنِيُّ روايات أمثال هؤلاء الأفراد في كتابه للأسف!

٧- طبقاً لما رواه الكُلَيْنِيّ فإن «الْحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ» روى "عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ غَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (ع) يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَقَالَ: أَخْبِرْنِي إِنْ كُنْتَ عَالِماً عَنِ **النَّاسِ** وَعَنْ **أَشْبَاهِ النَّاسِ** وَعَنِ **النَّسْنَاسِ**؟ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع): يَا حُسَيْنُ! أَجِبِ الرَّجُلَ. فَقَالَ الْحُسَيْنُ (ع): أَمَّا قَوْلُكَ أَخْبِرْنِي عَنِ النَّاسِ، فَنَحْنُ **النَّاسُ**[٤]، وَلِذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ**﴾ [البقرة/ ١٩٩]؛ فَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم الَّذِي أَفَاضَ بِالنَّاسِ. وَأَمَّا قَوْلُكَ **أَشْبَاهُ النَّاسِ** فَهُمْ

---

(١) **الصحيفة العلوية**، دعاؤه بعد تسليم الصلاة.

(٢) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٧.

(٣) **نهج البلاغة**، الخطبة ٨٧.

(٤) كان سادة قريش المتكبرون المغرورون لا يسلكون في عودتهم إلى مكة أثناء الحج الطريق الذي يسلكه جميع الناس أي السير من عرفات إلى المشعر الحرام ثم إلى منى، بل يختارون طريقاً أخرى، لذا أمرت الآية الكريمة المسلمين أن يفيضوا من الطريق الذي يفيض منه عامَّة الناس.
فكما تلاحظون، الآية تتعلق بمناسك الحج ولا اختصاص لها بأئمة أهل البيت. حتى المَجْلِسِيّ أقرَّ أنه من البعيد أن يكون المقصود من الناس في الآية المذكورة أهل بيت النبي.

شِيعَتُنَا وَهُمْ مَوَالِينَا وَهُمْ مِنَّا، وَلِذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ (ع): ﴿**فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي**﴾ [إبراهيم/ ٣٦]. وَأَمَّا قَوْلُكَ **النَّسْنَاسُ**، فَهُمُ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى جَمَاعَةِ النَّاسِ ثُمَّ قَالَ: ﴿**إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا**﴾ [الفرقان/ ٤٤]."[١].

كما تلاحظون: طبقاً لهذا الحديث فإن المقصود من «**الناس**» في الآية المذكورة هم «**أهل بيت النبي**»، لذا قال الإمام الحسين في الرواية: "**فَنَحْنُ النَّاسُ**"!

عندئذٍ فلنا أن نسأل: هل المقصود من «**الناس**» في الآيات ٢٤ و ٢٤٣ من سورة البقرة، والآية ١٤ من سورة آل عمران والآية ٦١ من سورة النحل، والآية ١ من سورة الأنبياء، وعشرات الآيات المشابهة الأخرى هو «**أهل بيت النبي**» أيضاً؟! هل فهم راوي الحديث ما لفقه؟!

هل يُعقل أن يعتبر الإمام المضحِّي حضرة سيد الشهداء - سلام الله عليه - أتباعه ومحبيه: «**أشباه الناس**»؟! والإشكال الآخر في هذا الحديث أنه اعتبر غير الشيعة: «**نسناس**» واستشهد على ذلك بالآية ٤٤ من سورة الفرقان. ولكن يلزم أن نعلم أنه: **أولاً**: لم يعتبر القرآن الكريم جميع غير المسلمين أضل من الأنعام، بل لو لاحظنا الآيات التي جاءت قبل الآية موضع البحث، لرأينا بكل بساطة أن القرآن عنى بهذا التعبير غير المسلمين الذين لا يسمعون كلام من يكلمهم، ويسخرون من النبي ﷺ وشريعته، ويتعصبون بلا دليل لدينهم ويصرون على باطلهم لا لشيء إلا اتباعاً لأهواء أنفسهم، ولا يتبعون العقل والمنطق. أما الحديث فعمَّمَ الحكم على غير الشيعة جميعهم وكَنَسَهُم جميعاً بمقشَّةٍ واحدةٍ بلا تمييز!

ثانياً: كيف يمكن للإمام علي (ع) أن يكتب إلى مالك الأشتر قائلاً: "**فَإِنَّهُمْ** [أي الناس] **صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ**"، ثم يأتي ابنه الكريم فيقول إن شيعتنا **أشباه الناس**، وغير شيعتنا **نسناس**؟! هل يمكن أن يكون الإمام متكبراً إلى هذا الحد؟! هل كان «ابن محبوب» الذي نقل لنا هذه الرواية من محبي حضرة سيد الشهداء (ع) فعلاً؟

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **الروضة من الكافي**، الحديث رقم ٣٣٩، ج ٨، ص ٣٤٤ - ٣٤٥. وكلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ اعتبرا هذا الحديث غير صحيح.

٨- يروي الكُلَيْنِيّ في الكافي "عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ(١) عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: مَنْ قَرَأَ ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [القدر/ ١] يَجْهَرُ بِهَا صَوْتَهُ كَانَ كَالشَّاهِرِ سَيْفَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا سِرّاً كَانَ كَالْمُتَشَحِّطِ بِدَمِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَنْ قَرَأَهَا عَشْرَ مَرَّاتٍ غُفِرَتْ لَهُ عَلَى نَحْوِ أَلْفِ ذَنْبٍ مِنْ ذُنُوبِهِ"(٢).

هل تُبْقِي أمثال هذه الأحاديث أيَّ دافعٍ لتحمُّل مصاعب الجهاد ومشقاته في سبيل الله؟! ما هو الخير والفائدة التي يأتي بها «ابن محبوب» للمسلمين بمثل هذه الأحاديث؟ هذه الأحاديث تفيد أنه بدلاً من تحمُّل البَرد والحَرّ في ميادين الجهاد، يمكننا أن نستريح في منازلنا ونقرأ سورة القَدْر بصوت منخفض فنحصل على ثواب الشهادة في سبيل الله؟!!

ومن العجائب الأخرى لهذا الحديث أنه يفيد أننا لو قرأنا سورة القدر مرة حصلنا على ثواب شهيد، أما لو قرأناها عشر مرات، فلا نحصل على ثوابٍ أكثر فحسب (مثلاً ثواب الاستشهاد عشر مرات) بل يُمحى حوالي ألف ذنب من ذنوبنا!!

٩- ويروي الكُلَيْنِيّ في الكافي عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» عَنْ «مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذَ» عَنِ «الْحَكَمِ بْنِ الْمُسْتَوْرِدِ» عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع) قَالَ: إِنَّ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ لِلنَّاسِ مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ الْبَحْرَ الَّذِي خَلَقَهُ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، قَالَ: وَإِنَّ اللهَ قَدْ قَدَّرَ فِيهَا مَجَارِيَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ وَالْكَوَاكِبِ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْفَلَكِ ثُمَّ وَكَّلَ بِالْفَلَكِ مَلَكاً وَمَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَهُمْ يُدِيرُونَ الْفَلَكَ فَإِذَا أَدَارُوهُ دَارَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْكَوَاكِبُ مَعَهُ فَنَزَلَتْ فِي مَنَازِلِهَا الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا لِيَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا، فَإِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُ الْعِبَادِ وَأَرَادَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَسْتَعْتِبَهُمْ بِآيَةٍ مِنْ آيَاتِهِ أَمَرَ الْمَلَكَ الْمُوَكَّلَ بِالْفَلَكِ أَنْ يُزِيلَ الْفَلَكَ الَّذِي عَلَيْهِ مَجَارِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ وَالْكَوَاكِبِ فَيَأْمُرُ الْمَلَكُ أُولَئِكَ السَّبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ أَنْ يُزِيلُوهُ عَنْ مَجَارِيهِ قَالَ فَيُزِيلُونَهُ فَتَصِيرُ الشَّمْسُ

---

(١) روى «**الحسن بن محبوب**» حديثه هذا عن «**سيف بن عميرة**» الذي لَعَنَهُ الأئمة. وقد عرَّفْنَا به في ص ١٢٧ - ١٢٨ من الكتاب الحالي، كما يمكنكم الرجوع إلى الصفحة ٤٢ فما بعد من الكتاب الحالي حول الأحاديث الموضوعة حول ثواب قراءة سور القرآن.

(٢) **أصول الكافي**، باب فضل القرآن، ج ٢، ص ٦١٢، حديث ٦.

فِي ذَلِكَ الْبَحْرِ(!!) الَّذِي يَجْرِي فِي الْفَلَكِ، قَالَ: فَيَطْمِسُ ضَوْؤُهَا وَيَتَغَيَّرُ لَوْنُهَا، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُعَظِّمَ الْآيَةَ طَمَسَتِ الشَّمْسُ فِي الْبَحْرِ عَلَى مَا يُحِبُّ اللهُ أَنْ يُخَوِّفَ خَلْقَهُ بِالْآيَةِ. قَالَ: وَذَلِكَ عِنْدَ انْكِسَافِ الشَّمْسِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْقَمَرِ. قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يُجَلِّيَهَا أَوْ يَرُدَّهَا إِلَى مَجْرَاهَا أَمَرَ الْمَلَكَ الْمُوَكَّلَ بِالْفَلَكِ أَنْ يَرُدَّ الْفَلَكَ إِلَى مَجْرَاهُ فَيَرُدُّ الْفَلَكَ فَتَرْجِعُ الشَّمْسُ إِلَى مَجْرَاهَا. قَالَ: فَتَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ وَهِيَ كَدِرَةٌ. قَالَ: وَالْقَمَرُ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (ع): أَمَا إِنَّهُ لَا يَفْزَعُ لَهُمَا وَلَا يَرْهَبُ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِنَا فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ثُمَّ ارْجِعُوا إِلَيْهِ"[1].

وأقول: هل يحتمل شخصٌ أن يقول الإمام السجاد عليه السلام مثل هذا الكلام؟!

١٠ - ويروي الكُلَيْنِيّ "عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ «عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ» قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) يَقُولُ: إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْخَيْرَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَمَا كَانَ لِيَخْلُقَ الشَّرَّ قَبْلَ الْخَيْرِ وَفِي يَوْمِ الْأَحَدِ وَالْإِثْنَيْنِ خَلَقَ الْأَرَضِينَ، وَخَلَقَ أَقْوَاتَهَا فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ أَقْوَاتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ**﴾ [الفرقان/ ٥٩]"[2].

ينبغي أن ننتبه إلى أن المقصود من الأيام الستة: ست دورات زمنية، لأن كلمة «اليوم» لا تستخدم فقط في اليوم المعروف المكون من ٢٤ ساعة، بل كما يقول صاحب كتاب «لسان العرب»: **"وقد يُراد باليوم، الوقت مطلقاً"**. وقال علي (ع): "وَاعْلَمْ بِأَنَّ الدَّهْرَ يَوْمَانِ: يَوْمٌ لَكَ وَيَوْمٌ عَلَيْكَ"[3]. وقال أيضاً: "وإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ ولا حِسَابَ وغَداً حِسَابٌ ولا عَمَلَ."[4].

ثم إنه لم يكن لليوم المعروف في دنيانا وجود قبل خلق السموات والأرض وأثناء خلقها، فلم يكن في ذلك الوقت ليل ولا نهار، لأنه لم تكن المجموعة الشمسية قد تكونت بعد. من هنا اتفق أكثر المفسرين على أن المراد باليوم هنا هو الدورة الزمنية لا اليوم المعروف من أيام الأسبوع

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، الحديث ٤١. ولم يصحِّح كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ هذا الحديث.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، الحديث ١١٧. ولم يصحِّح البِهْبُودِيّ هذا الحديث، بينما حكم المَجْلِسِيّ بصحَّته!

(٣) **نهج البلاغة**، قسم الكلمات القصيرة.

(٤) **نهج البلاغة**، خطبة ٤٢.

المكون من ٢٤ ساعة! لكن الراوي الجاهل، **أولاً**: فسر كلمة «اليوم» في الآية المذكورة على معنى اليوم العادي! **ثانياً**: أنه لما كان متأثراً باليهود لم ينسب خلق أي شيء إلى يوم السبت الذي هو يوم عطلة اليهود! **ثالثاً**: لقد نسي الراوي أن يبين في أي يوم من أيام الأسبوع خُلِقَ «**وَمَا بَيْنَهُمَا**»! **رابعاً**: لم ينتبه الراوي إلى كثير من آيات القرآن التي جاءت فيها كلمة «اليوم» مثل آيات: ٤٧ من سورة الحج، و٣ من سورة المعارج.

كانت هذه الأحاديث نماذج لمرويات «**الحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ**»، ولابُدَّ من التذكير بأن عشرة أحاديث من أحاديث الباب الفاضح رقم ١٦٥ من أصول الكافي، وثلاثة أحاديث من الباب ١٦٦، والحديث الأول من الباب ٩٣ كلها من مروياته.

ولا يخفى أن جماعة ممن يُسَمَّى بالعلماء لدينا اعتبروا «**الحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ**» واحداً من ١٨ فرداً أُطلِق عليهم لقب «**أصحاب الإجماع**»!

في عقيدة أشباه العلماء هؤلاء لو وصلت روايةٌ ما بسند صحيح إلى أحد هؤلاء الأفراد الثمانية عشر فحتى لو كان الراوي بعده (أي بينه وبين الإمام) ضعيفاً فإن الحديث المذكور يعتبر صحيحاً ومقبولاً!! (فتأمل جداً) انظر ماذا فعل أشباه العلماء بدين الله!

رغم أنني لم أقصد الدخول في مثل هذه المباحث في هذا الكتاب، ولكنني لما لم يبق لديَّ فرصة طويلة للقاء الحق - جل وعلا - سأذكر هنا باختصار من باب أداء الواجب، بعض الأمور المتعلقة بالمسألة غير القويمة التي يُطلق عليها «**أصحاب الإجماع**»:

إن ادعاء «صحة وقبول» روايات «**أصحاب الإجماع**» على فرض أن الرواة الذين هم بينهم وبين الإمام مجهولون أو ضعفاء، ادعاءٌ - كما يوافقني في ذلك بعض العلماء أيضاً - غير مستقيم، لأن أقصى ما يمكن قوله عن هؤلاء الرواة الثمانية عشر أنهم ثقاة، أي أنهم لم يقوموا بوضع الكلام الذي رووه لنا وافترائه، بل قد سمعوا حقيقةً وفعلاً ما رووه لنا. مثلاً إذا قال «زيد»: سمعتُ «عَمْرواً» يقول: قال النبي كيت وكيت. فإن هذا الأمر لا يُثبت ولا يضمن صدور الكلام المنقول - في الواقع وفي نفس الأمر - عن الشارع، بل أكثر ما يفيده هو الاطمئنان إلى أن «زيدا» سمع الكلام المذكور من «عَمْرٍو» ولم يفتر من عند نفسه هذا الكلام. وكلام المرحوم

الكشي (رجال الكشي، طبع كربلاء، ص ٢٠٦، ٣٢٢، ٤٦٦) لا يدل على أكثر من ذلك، وأقصى ما يفيده هو أن أولئك النفر موثوقون.

أما ادعاء أن أصحاب الإجماع لصدقهم ودقتهم واحتياطهم، لا يروون إلا عن ثقاة، فهو ادعاء لا دليل عليه، لأننا كما قلنا سابقاً (في الصفحة ١٩ و ٦٨ فارسي من هذا الكتاب) لم يكونوا معصومين ولا عالمين بسرائر الناس، ولربما غرهم زهد شخص وتقواه الظاهرة، فظنوه صادقاً وثقةً فرووا عنه، إضافةً إلى ذلك لم يكونوا قادرين على أن يوقنوا أن الشخص الذي وثقوا به، لم يقع في سهو أو نسيان، أو اشتباه[1].

والتحقيق أيضاً يثبت خلاف ذلك الادعاء المذكور، وكما صرَّح آية الله الخوئي في مقدمة كتابه «**معجم رجال الحديث**» هناك حالات روى فيها أصحاب الإجماع عن الضعفاء، فمن ذلك أن «زرارة» الذي كان من كبار أصحاب الإجماع روى عن شخص ضال هو «سالم بن أبي حفصة» وعن «حماد بن عيسى» وعن «الحسن بن محبوب» والأخيران من أصحاب الإجماع أيضاً. وروى عن «عمر بن شمر» الذي كان فرداً ضعيفاً وهكذا ......

وطبقاً لما نقله «الكشي» (ص ٤٨٩) فإن جماعةً اتهموا «الحسن بن محبوب» بسبب روايته عن «ابن أبي حمزة».

ولم يكن «ابن الوليد» (أستاذ الشيخ الصدوق) و «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري» يقبلان الرواية عن «الحسن بن محبوب».

إضافةً إلى ذلك فقد ضُعِّف «يونس بن عبد الرحمن» لعدم اشتراطه السماع في رواية الحديث! أضف إلى ذلك تحريم علماء قم لروايات «الحسن بن محبوب»، وأيضاً وجود اختلاف بشأن أولئك النفر الثمانية عشر، فبعضهم عد «أبا بصير الأسدي» وبعضهم «أبا بصير المرادي» مكانه،

---

(١) لست مصراً أبداً على أن «ابن محبوب» وضاعٌ وكاذبٌ، بل ما رميت إليه من ذكر نماذج من الأحاديث التي يوجد «الحسن بن محبوب» في سندها هو التأكيد على أنه لم يكن شخصاً خبيراً بالأحاديث بل كان ينقل عن غير الثقات أيضاً، أي أن ادعاء أنه لم يكن يروي إلا عن ثقاة، ادعاء مخالف للواقع، ولا يمكننا أن نذهب إلى أن هناك فرقاً في ذلك بين حديثه وحديث الآخرين.

وجماعةٌ عدوا «الحسن بن محبوب» في حين عد جماعة آخرون «الحسن الفضال» مكانه، واعتبر بعضهم «فضالة بن يعقوب» أو «عثمان بن عيسى» بدلاً من « ابن محبوب» من أصحاب الإجماع، وهذا إن دل على شيء، فإنه يثبت أنه لابدّ من اعتماد جميع أصول وشروط القبول والصحة في روايات الأفراد المذكورين أعلاه تماماً كما تُعتَمد تلك الشروط لقبول روايات غيرهم، ولا يمكننا أن نُعطي امتيازاً خاصاً لروايات هؤلاء الثمانية عشر شخصاً. (فتأمل).

[عودٌ إلى نقد أحاديث باب البداء من كتاب التوحيد من الجزء الأول من أصول الكافي]

لنرجِع الآن إلى دراسة ونقد الحديث التاسع في الباب ٤٧ (أي باب البداء)، فلقد روى هذا الحديث: الحَسَنُ بنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ قال إن الإمام الصادق عليه السلام قَالَ: "مَا بَدَا لِـلَّهِ فِي شيءٍ إِلَّا كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ لَهُ!".

هذا الحديث لا يتعارض أبداً مع تعاليم الإسلام، ولكنه في نظرنا لا يؤيد مسألة «البداء»، لأن ما كان معلوماً ومكشوفاً لِـلَّهِ من قَبْل لا معنى بعد ذلك للبداء والتغيير فيه، بل بُدُوٌّ أمر جديد والشعور بالتغير بالنسبة إلى حدوث موضوع ما إنما يصدق في حق غير الله، أي في حق من يفتقد العلم المطلق وغير المتناهي، ولا يصدق في حق الله علام الغيوب. إن الأمثلة الذي يذكرونها لمسألة «البداء» لا علاقة لها بالله، ومن الواضح أنهم هم أنفسهم حيارى في هذا الوادي. ومن ذلك أنه جاء في الحديث العاشر من الباب ١٣٢ من الكافي: "بَدَا لِـلَّهِ فِي أَبِي مُحَمَّدٍ [الحسن العسكري] بَعْدَ [وفاة] أَبِي جَعْفَرٍ (ع) مَا لَمْ يَكُنْ يُعْرَفُ لَهُ كَمَا بَدَا لَهُ فِي مُوسَى [بن جعفر] بَعْدَ مُضِيِّ إِسْمَاعِيلَ مَا كَشَفَ بِهِ عَنْ حَالِهِ".

وهنا نسأل الكُلَيْنِيّ ما علاقة انكشاف إمامة حضرة الكاظم والإمام الحسن العسكري للناس، بالله تعالى؟ وما علاقة ذلك بمسألة البداء؟ طبقاً لادعائكم ولروايات عديدة كالتي أوردها الكُلَيْنِيّ في الباب ١٨٣ من الكافي، فإن الإثني عشر إماماً، بما في ذلك الإمامين الكاظم والعسكري، كانوا قد حُدِّدوا من قبل ونُصَّ عليهم، أما أن الناس ظنوا إمامة شخصين آخرين بدلاً منهما، ثم اكتشفوا خطأهم، فإن هذا ليس له أي علاقة بالله تعالى أبداً.

نعم، لقد روى «ابن محبوب» الحديث التاسع من الباب ٤٧ عن «عبد الله بن سنان». ونماذج

أحاديث «الحسن بن محبوب» رقم ٩ و ١٠ التي ذكرناها في فصل التعريف بابن محبوب، رُوِيت عن «عبد الله بن سنان» أيضاً، لذلك نرى من المناسب هنا أن نعرف هنا بهذا الراوي، قبل أن ننتقل إلى دراسة ونقد الأحاديث التالية من الباب ٤٧.

[بيان حال «عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

وثَّق علماء الرجال للأسف: «**عَبْدَ اللهِ بْنَ سِنَانٍ**»، في حين أنه كان - طبقاً لما نقله الممقاني - أمين الخزانة لدى الخلفاء العباسيين بما في ذلك المنصور والمهدي والهادي والرشيد. وكل عاقل يعلم أنه مالم يثبت الشخص ولاءه وطاعته وخدماته المخلصة والوافرة للخلفاء، لن ينال ثقتهم، ولن يوكلوا إليه مسؤولية بيت المال أو خزانة الأموال. ورغم أن الأئمة نهوا الناس - كما جاء في روايات متعددة عنهم - عن الدخول في حكومة الأمويين، والعباسيين وخدمتهم، إلا أن هذا الرجل كان في خدمة خلفاء الجور عملياً، ومن الجهة الأخرى كان يظهر نفسه على أنه من محبي الأئمة، ويروي عنهم روايات تبقي نار الخلاف مشتعلةً بين المسلمين!

فقد رُوِيت عن «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» روايات غير معقولة تطفح بالغلو. ولو كان مؤمناً حقيقةً بولاية الأئمة ويعتبرهم من المنصوص عليهم والمُعَيَّنِين مِن قِبَل الله في هذا المنصب، وأنهم كانوا أصحاب معجزات وكرامات، فلماذا صرف عمره في خدمة خلفاء بني العباس الذين كانوا في نظر علماء الشيعة غاصبين لمقام الأئمة؟ أم أنه كان يقصد من روايته لأمثال تلك الروايات إيقاع الفرقة بين المسلمين وإضعافهم؟ وبعض رواياته تؤيد مذهب الجبر الذي لا يتفق مع عقائد الشيعة. وقد رأيتم في الصفحات السابقة نموذجين لرواياته[1]. ونذكر هنا بعض النماذج الأخرى من رواياته أيضاً:

١- يروي الكُلَيْنِيّ "عَنْ «عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ» قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ (ع): جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنِّي لَأَرَى بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَعْتَرِيهِ النَّزَقُ وَالْحِدَّةُ وَالطَّيْشُ فَأَغْتَمُّ لِذَلِكَ غَمّاً شَدِيداً وَأَرَى مَنْ خَالَفَنَا فَأَرَاهُ حَسَنَ السَّمْتِ! قَالَ: لَا تَقُلْ حَسَنَ السَّمْتِ فَإِنَّ السَّمْتَ سَمْتُ الطَّرِيقِ وَلَكِنْ قُلْ: حَسَنَ السِّيمَاءِ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ سِيماهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ. قَالَ قُلْتُ:

---

(١) تُراجَع الصفحات ٢٩١ و ٣٢٧- ٣٢٨

فَأَرَاهُ حَسَنَ السِّيمَاءِ وَلَهُ وَقَارٌ فَأَغْتَمُّ لِذَلِكَ. قَالَ: لَا تَغْتَمَّ لِمَا رَأَيْت مِنْ نَزَقِ أَصْحَابِكَ وَلِمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سِيمَاءِ مَنْ خَالَفَكَ، إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ خَلَقَ تِلْكَ الطِّينَتَيْنِ ثُمَّ فَرَّقَهُمَا فِرْقَتَيْنِ فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: كُونُوا خَلْقاً بِإِذْنِي فَكَانُوا خَلْقاً بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَسْعَى، وَقَالَ لِأَهْلِ الشِّمَالِ: كُونُوا خَلْقاً بِإِذْنِي، فَكَانُوا خَلْقاً بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَدْرُجُ، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَاراً فَقَالَ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ ثُمَّ اتَّبَعَهُ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَأَوْصِيَاؤُهُمْ وَأَتْبَاعُهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي فَقَالُوا رَبَّنَا خَلَقْتَنَا لِتُحْرِقَنَا فَعَصَوْا، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: اخْرُجُوا بِإِذْنِي مِنَ النَّارِ لَمْ تَكْلِمِ النَّارُ مِنْهُمْ كَلْماً وَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِمْ أَثَراً فَلَمَّا رَآهُمْ أَصْحَابُ الشِّمَالِ قَالُوا رَبَّنَا نَرَى أَصْحَابَنَا قَدْ سَلِمُوا فَأَقِلْنَا وَمُرْنَا بِالدُّخُولِ. قَالَ: قَدْ أَقَلْتُكُمْ فَادْخُلُوهَا فَلَمَّا دَنَوْا وَأَصَابَهُمُ الْوَهَجُ رَجَعُوا فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا لَا صَبْرَ لَنَا عَلَى الِاحْتِرَاقِ، فَعَصَوْا فَأَمَرَهُمْ بِالدُّخُولِ ثَلَاثاً كُلَّ ذَلِكَ يَعْصُونَ وَيَرْجِعُونَ، وَأَمَرَ أُولَئِكَ ثَلَاثاً كُلَّ ذَلِكَ يُطِيعُونَ وَيَخْرُجُونَ، فَقَالَ لَهُمْ: كُونُوا طِيناً بِإِذْنِي فَخَلَقَ مِنْهُ آدَمَ. قَالَ: فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمَا رَأَيْت مِنْ نَزَقِ أَصْحَابِكَ وَخُلُقِهِمْ فَمِمَّا أَصَابَهُمْ مِنْ لَطْخِ أَصْحَابِ الشِّمَالِ وَمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سِيمَاءِ مَنْ خَالَفَكُمْ وَوَقَارِهِمْ فَمِمَّا أَصَابَهُمْ مِنْ لَطْخِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ"[(١)].

من الواضح أن قصَّة ابن سنان هذه تدلُّ على الجبر ولا تتسق مع عقائد الشيعة.

٢- ورُوِيَ "عَنْ «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) عَنِ الْحَوْضِ؟ فَقَالَ لِي: حَوْضٌ مَا بَيْنَ بُصْرَى إِلَى صَنْعَاءَ أَتُحِبُّ أَنْ تَرَاهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ! قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِي وَأَخْرَجَنِي إِلَى ظَهْرِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ ضَرَبَ رِجْلَهُ فَنَظَرْتُ إِلَى نَهَرٍ يَجْرِي لَا تُدْرِكُ [نُدْرِكُ] حَافَتَيْهِ إِلَّا الْمَوْضِعَ الَّذِي أَنَا فِيهِ قَائِمٌ فَإِنَّهُ شَبِيهٌ بِالْجَزِيرَةِ، فَكُنْتُ أَنَا وَهُوَ وُقُوفاً، فَنَظَرْتُ إِلَى نَهَرٍ يَجْرِي مِنْ جَانِبِهِ هَذَا مَاءٌ أَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ وَمِنْ جَانِبِهِ هَذَا لَبَنٌ أَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ وَفِي وَسَطِهِ خَمْرٌ أَحْسَنُ مِنَ الْيَاقُوتِ، فَمَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْ تِلْكَ الْخَمْرِ بَيْنَ اللَّبَنِ وَالْمَاءِ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ هَذَا وَمِنْ أَيْنَ مَجْرَاهُ؟ فَقَالَ: هَذِهِ الْعُيُونُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ أَنْهَارٌ فِي الْجَنَّةِ عَيْنٌ مِنْ مَاءٍ وَعَيْنٌ مِنْ لَبَنٍ وَعَيْنٌ مِنْ خَمْرٍ تَجْرِي فِي هَذَا النَّهَرِ. وَرَأَيْتُ حَافَتَيْهِ عَلَيْهِمَا شَجَرٌ فِيهِنَّ حُورٌ مُعَلَّقَاتٌ بِرُءُوسِهِنَّ شَعْرٌ مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْهُنَّ وَبِأَيْدِيهِنَّ آنِيَةٌ مَا رَأَيْتُ آنِيَةً

---

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ١١، الحديث ٢.

أَحْسَنَ مِنْهَا لَيْسَتْ مِنْ آنِيَةِ الدُّنْيَا فَدَنَا مِنْ إِحْدَاهُنَّ فَأَوْمَأَ إِلَيْهَا بِيَدِهِ لِتَسْقِيَهُ فَنَظَرْتُ إِلَيْهَا وَقَدْ مَالَتْ لِتَغْرِفَ مِنَ النَّهَرِ فَمَالَ الشَّجَرُ مَعَهَا فَاغْتَرَفَتْ ثُمَّ نَاوَلَتْهُ فَشَرِبَ ثُمَّ نَاوَلَهَا وَأَوْمَأَ إِلَيْهَا فَمَالَتْ لِتَغْرِفَ فَمَالَتِ الشَّجَرَةُ مَعَهَا فَاغْتَرَفَتْ ثُمَّ نَاوَلَتْهُ فَنَاوَلَنِي فَشَرِبْتُ فَمَا رَأَيْتُ شَرَاباً كَانَ أَلْيَنَ مِنْهُ وَلَا أَلَذَّ مِنْهُ وَكَانَتْ رَائِحَتُهُ رَائِحَةَ الْمِسْكِ، فَنَظَرْتُ فِي الْكَأْسِ فَإِذَا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَلْوَانٍ مِنَ الشَّرَابِ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ وَلَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْأَمْرَ هَكَذَا. فَقَالَ لِي: هَذَا أَقَلُّ مَا أَعَدَّهُ اللهُ لِشِيعَتِنَا. إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا تُوُفِّيَ صَارَتْ رُوحُهُ إِلَى هَذَا النَّهَرِ وَرَعَتْ فِي رِيَاضِهِ وَشَرِبَتْ مِنْ شَرَابِهِ، وَإِنَّ عَدُوَّنَا إِذَا تُوُفِّيَ صَارَتْ رُوحُهُ إِلَى وَادِي بَرَهُوتَ فَأُخْلِدَتْ فِي عَذَابِهِ وَأُطْعِمَتْ مِنْ زَقُّومِهِ وَأُسْقِيَتْ مِنْ حَمِيمِهِ فَاسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي"[1].

فنقول: إن النبي الأكرم ﷺ لم يقم بمثل هذا الأمر لأصحابه، ولم يريهم الجنة، ولم يسقهم من شراب الجنة، ثم لماذا لم يظهر الإمام هذه المعجزة الباهرة أمام عدد أكبر من الناس كي يهتدوا، ويعرفوا قَدْرَ ولايته؟ إضافةً إلى ذلك فإن السائل سأل عن حوض الجنة لكن الإمام أراه أنهار الجنة!

٣- روى الكُلَيْنِيّ أيضاً "عَنْ «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: نَظَرْتُ يَوْماً فِي الْحَرْبِ إِلَى رَجُلٍ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ [أي لم يكن يلبس درعاً ولا خوذةً] فَحَرَّكْتُ فَرَسِي فَإِذَا هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ [أي الخطير حضرت بهذا اللباس]؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَا سَعِيدَ بْنَ قَيْسٍ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَلَهُ مِنَ اللهِ حَافِظٌ وَوَاقِيَةٌ مَعَهُ مَلَكَانِ يَحْفَظَانِهِ مِنْ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ رَأْسِ جَبَلٍ أَوْ يَقَعَ فِي بِئْرٍ، فَإِذَا نَزَلَ الْقَضَاءُ خَلَّيَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ"[2].

من الواضح أن الراوي كان بعيداً عن العقائد القرآنية وجاهلاً بالعقائد الإسلامية الصحيحة، ولم يكن يعلم المعنى الصحيح للتوكل، لأن التوكل ليس معناه أبداً ترك الأسباب،

---

(١) محمد بن الحسن الصفار، **بصائر الدرجات**، الطبعة الحجرية، الجزء الثامن، الباب ١٣ (باب في الأئمة أنهم يسيرون في الأرض من شاؤوا من أصحابهم بالقدرة التي أعطاهم الله)، الحديث الثالث.

(٢) الكُلَيْنِيّ، **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٨ - ٥٩، الحديث ٨. وكلا البِهْبُودِيّ والمَجْلِسِيّ لم يصحِّحا هذا الحديث، لكن المجلسي اعتبره حسناً.

ورفض العوامل الطبيعية والعادية التي وضعتها مشيئة الله في متناول البشر. ولا بد من توضيح أن الوسائل، والأسباب الموصلة للمقصود في العالم على نوعين: **الأول**: الأسباب والعوامل التي وضعها الله تعالى بمشيئته في متناول البشر، ويجب على الناس أن يستعملوها. **والثاني**: العلل والعوامل التي لا تقع تحت متناول البشر، وهي بيد الله تعالى وحده، وهي خارجة عن حدود علم الإنسان واختياره.

إن واجب المؤمن أن يبذل أقصى ما يستطيعه من سعي وجهد في الاستفادة من الوسائل من النوع الأول، ثم يتوكل بعد ذلك على الذات الأحدية المقدسة. وبعبارة أخرى، فإن التوكل يبدأ بعد سعي المؤمن وبذله الجهد في الاستفادة من الأسباب والعوامل الطبيعية والعادية التي سخرها الله له، وليس التوكل بأي حال من الأحوال حجةً للكسل وراحة النفس، أو الإقدام على أعمال ما بشكل متهور وغير معقول وخارج عن الإطار العادي. في الواقع إن عدم الاستفادة من الوسائل العادية والطبيعية هو نوعٌ من كفران النعمة والتنكر لسنن الله، فالنقطة المهمة هي أن على المسلم أن يستفيد من الوسائل الموجودة وفي الوقت ذاته عليه أن لا يعتمد اعتماداً كاملاً وتاماً على الأسباب، وأن لا يتكئ ويطمئن إليها فقط، ويعتبرها علةً تامةً وسبباً كافياً وقطعياً لحفظ نفسه أو حصول مُراده، بل يعتبر أن تأثيرها منوط بإذن الله تعالى، ولهذا السبب فإن القرآن الكريم يخاطب النبي ويدعوه إلى أن يشاور أصحابه في بداية الأمر، أي عليه أن يستخدم الأعمال والسنن المفيدة التي تعين الإنسان بإذن الله على الحصول على نتائج أفضل، ثم أمره بالتوكل بعد ذلك (آل عمران/ ١٥٩) فالتوكل في نظر القرآن الكريم يبدأ بعد بذل الجهد والسعي ولا يكون بديلاً عنهما بل مكملاً لهما. (فتأمل).

لهذا السبب كان النبي ﷺ - الذي كان يتمتع بأعلى درجات التوكل - يأخذ بالأسباب والوسائل الدنيوية ويستفيد منها كمال الاستفادة، ولكنه لم يكن يركن إليها بشكل تام. إن الذين لهم علم بسيرة النبي الأكرم ﷺ يعلمون أنه كان يلبس الدرع في الحروب، ويأخذ كل الاحتياطات اللازمة، وينظر إلى بعيد ويعتمد المحاسبات المعقولة والمناسبة، وفي الوقت ذاته يتوكل على الله. وكذلك كان عليٌّ (ع) يلبس الدرع في الحروب، وكان يعلم أفضل من أي أحد

آخر أن هذا الأمر لا يتنافى بأي شكل من الأشكال مع التوكل على الله المتعال، أو مع الإيمان بحفظ الملائكة للإنسان.

ولذلك لما سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ فقال: هَلْ أَعْقِلُ نَاقَتِي وَأَتَوَكَّلُ أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ فقَالَ ﷺ: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»[1].

في نظرنا إن راوي ذلك الحديث لم يكن يعلم معنى التوكل بشكل صحيح، ولم يكن مطلعاً بشكل صحيح على القرآن الكريم وسيرة النبي الكريم ﷺ وإلا لما نسب مثل ذلك الحديث إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وكما ستلاحظون فإن الأحاديث التي نُقِلت عن أمثال «عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ» وجمعها الكُلَيْنِيّ في كتابه، لا تعين الناس على فهمٍ أفضلَ للعقائد القرآنية والإسلامية وليس هذا فحسب، بل إنها تمنع الإدراك الصحيح وتسبب في أغلب الأحوال ضلال المسلمين!

٤- ويروي الكُلَيْنِيّ (في الباب ٤٩ من المجلد الأول من أصول الكافي، الحديث الثالث): عَنْ «**عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ**» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَمَرَ اللهُ وَلَمْ يَشَأْ وَشَاءَ وَلَمْ يَأْمُرْ، أَمَرَ إِبْلِيسَ أَنْ يَسْجُدَ لآدَمَ وَشَاءَ أَنْ لا يَسْجُدَ، وَلَوْ شَاءَ لَسَجَدَ، وَنَهَى آدَمَ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَلَوْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْكُلْ!".

ومتن هذا الحديث يشابه متن الحديث الرابع من الباب ٤٩ من المجلد الأول من أصول الكافي أيضاً الذي ينسب الراوي فيه إلى الإمام الرضا (ع) قوله: "قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ إِرَادَتَيْنِ وَمَشِيئَتَيْنِ: إِرَادَةَ حَتْمٍ وَإِرَادَةَ عَزْمٍ يَنْهَى وَهُوَ يَشَاءُ وَيَأْمُرُ وَهُوَ لا يَشَاءُ؛ أَوَمَا رَأَيْتَ أَنَّهُ نَهَى آدَمَ وَزَوْجَتَهُ أَنْ يَأْكُلا مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَأْكُلا لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُمَا مَشِيئَةَ اللهِ

---

(١) انظر **سنن الترمذي**، دار الكتب العلمية ج ٤، ص ٥٧٦، الحديث ٢٥١٧. **والجامع الصغير**، جلال الدين السيوطي، ج ١، ص ٤٧. باب القاف. وقد نقل الرواية عن البيهقي أيضاً. وانظر الإمام الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ج ٤، ص ١٩٩.

وقال جلال الدين الرومي مقتبساً من هذا الحديث في الدفتر الأول من ديوانه «المثنوي»:

قالها النبي ﷺ بصوت عال — اعقل ناقتك و توكل

اسمع رمز الكاسب حبيب الله — ولا تخلد إلى الدعة باسم التوكل

تَعَالَى وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَذْبَحَ إِسْحَاقَ وَلَمْ يَشَأْ أَنْ يَذْبَحَهُ وَلَوْ شَاءَ لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَةُ إِبْرَاهِيمَ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى!!".

وأقول: إن الفرق بين المشيئة وعدم المنع واضحٌ تماماً، ولذلك فإن الادعاء بأن الله ينهى عن الفعل، ولكنه يشاؤه، أو يأمر بالفعل ولكنه لا يشاؤه ليس صحيحاً بأي وجه من الوجوه. وبالنسبة إلى نهي آدم (ع) وزوجته عن الشجرة الممنوعة، فإن الله نهى ولم يشأ أن يأكلا من الشجرة، ولكنه في الوقت ذاته لم يسلب منهما حرية الاختيار، ولم يمنعهما عن القيام بما يريداه جبراً وبالإكراه والقوة. فالقول بأن الله تعالى كان يريد أن يعصيا النهي الإلهي، ادعاءٌ بلا دليل وافتراء على الذات الإلهية القدسية، ومن الذنوب الكبيرة، وإلا فيمكن ادعاء مثل هذا الظن الباطل في حق كل آثم. سبحان الله عما يصفون.

أما بالنسبة إلى ذبح إبراهيم عليه السلام لابنه، فإن خطأ ما جاء في متن الحديث واضح جداً، لأن الله تعالى لم يأمر أبداً بذبح إسماعيل عليه السلام، وطبقاً لما صرح به القرآن لم ير إبراهيم (ع) في منامه أنه قد ذبح إسماعيل (ع)، بل رأى أنه يريد أن يذبح إسماعيل، والشيء الذي أراه الله تعالى لخليل الله قد تحقق، لأن إبراهيم الخليل قصد واقعاً وحقيقةً وعزم على أن يذبح ابنه، ولهذا السبب قال الله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات/ ١٠٤- ١٠٥]. أي أن الأمر والمشيئة الإلهية كانا متطابقين ومتوافقين تماماً. (فتأمل).

وقد اعترف المَجْلِسِيّ أيضاً بعد أن ذكر هذا الحديث الذي يوافق مذهب الجبرية، بأن تأويل مثل هذه الأخبار لا يخلو من إشكال وصعوبة بناءً على أصول العدلية. ثم ذكر حديثاً ننقله هنا:

يروي الصدوق [في كتابيه التوحيد وعيون أخبار الرضا (ع)] "عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا ؈ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ! إِنَّ النَّاسَ يَنْسِبُونَا إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ لِمَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ عَنْ آبَائِكَ الْأَئِمَّةِ -عليهم السلام-؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَالِدٍ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْ آبَائِيَ الْأَئِمَّةِ -عليهم السلام- فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ أَكْثَرُ أَمِ الْأَخْبَارُ الَّتِي رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ: بَلْ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ. قَالَ: فَلْيَقُولُوا إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ إِذاً. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَإِنَّمَا رُوِيَ عَلَيْهِ. قَالَ:

فَلْيَقُولُوا فِي آبَائِيَ الْأَئِمَّةِ -عليهم السلام- إِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَإِنَّمَا رُوِيَ عَلَيْهِمْ. ثُمَّ قَالَ (ع): مَنْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ وَنَحْنُ مِنْهُ بُرَءَاءُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. يَا ابْنَ خَالِدٍ! إِنَّمَا وَضَعَ الْأَخْبَارَ عَنَّا فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَبْرِ الْغُلَاةُ الَّذِينَ صَغَّرُوا عَظَمَةَ اللهِ تَعَالَى فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَقَدْ أَبْغَضَنَا وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَقَدْ أَحَبَّنَا .... يَا ابْنَ خَالِدٍ! مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِنَا فَلَا يَتَّخِذَنَّ مِنْهُمْ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً"[1].

هذا وكان عَبْدُ اللهِ بْنُ سِنَانٍ ممن يعتقد بتحريف القرآن و الحديث ٢٣ من الباب ١٦٥ من الكافي هو من روايته.

← **الحديثان ١٠ و ١١** – ليسا مخالفان لتعاليم الإسلام.

← **الحديث ١٢** – مجهول.

← **الحديث ١٣** – مرسل.

← **الحديث ١٤** – مرسل ومتنه مخالف للقرآن الكريم لأن فيه: "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وسلم بِمَا كَانَ مُنْذُ كَانَتِ الدُّنْيَا وَبِمَا يَكُونُ إِلَى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَحْتُومِ مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَثْنَى عَلَيْهِ فِيمَا سِوَاهُ".

هذا في حين أن هناك عشرات الآيات في القرآن تُكذِّب هذا الحديث منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ**﴾ [لقمان/ ٣٤].

وقد قال أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام مشيراً إلى هذه الآية: "فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلا اللهُ". (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٨). أي العلم بتلك الأمور خاص بالله ولا يشاركه في ذلك أحد وحتى الأنبياء والأولياء لا يعلمون هذه الأمور.

ثانياً: آية: ﴿**وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ**﴾ [الأحقاف/ ٩].

ثالثاً: يقول تعالى عن الأمم السابقة: ﴿**قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ**

---

(١) الشيخ الصدوق، **التوحيد**، ص ٣٦٣ – ٣٦٤. وعيون **أخبار الرضا** (ع)، ج ١، ص ١٤٢ – ١٤٣.

﴿إِلَّا اللهُ﴾ [إبراهيم/ ٩].

رابعاً: يقول تعالى لنبيِّه الكريم عن أصحاب الكهف: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ [الكهف/ ٢٢].

وقد وردت آيات عديدة فيها جملة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ أو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق/ ١] ونحو ذلك.

ولست أدري! لماذا يتم جمع أحاديث مخالفة لكتاب الله في كتب المسلمين؟ هل كان رواة تلك الأحاديث جاهلون بالقرآن؟ أم كان لهم هدفٌ غير إسلامي؟

← **الحديث ١٥** - اعتبر المَجْلِسِيّ هذا الحديث حسناً، ولكنه في نظرنا ضعيف لوجود «علي بن إبراهيم» في سنده.

← **الحديث ١٦** - ضعيف حسب قول المَجْلِسِيّ.

٤٨ ـ بَابٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ

يشتمل هذا الباب على حديثين اعتبرهما المَجْلِسِيّ مجهولين. لكن الغريب أن البهبودي صحَّح سند كلا الحديثين رغم أن في سند الحديث الأول «الحسين بن سعيد» الغالي! لكنه لم يذكر الحديث الثاني في كتابه «صحيح الكافي» ربما لأن ترتيب الخصال المذكورة فيه مختلف عن ترتيبها في الحديث الأول. والله أعلم.

ثم يمكننا من ملاحظة طريقة استعمال فعلي «**قضى**» و «**أراد**» في القرآن الكريم أن ندرك أن كتاب الله لم يفرق بين قضاء الحق تعالى وإرادته. فالله تعالى يقول في أحد المواضع: ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس/ ٨٢]. ويقول في موضع آخر: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران/ ٤٧]. هذا في حين أن ذلك الحديث اعتبر أن إرادة الله وقضائه أمران مختلفان!

٤٩ ـ بَابُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث لم يصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها سوى الحديث السادس، أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديثين ١ و ٥ ضعيفين، والحديثين ٣ و ٤ مجهولين، والحديث ٢

مُوَثَّقاً بمنزلة الصحيح، والحديث ٦ صحيحاً.

← **الحديث ١** – ضعيفٌ، أحد رواته «**مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيُّ**» الذي سبق أن بيَّنَّا حاله[١]، وقد كان هو وأبوه من الغلاة الكذَّابين. وننقل لكم هنا إحدى أكاذيبه:

"عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنِ الرِّضَا (ع) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْخُفَّاش امْرَأَةً سَحَرَتْ ضَرَّةً لَهَا فَمَسَخَهَا اللهُ خُفَّاشاً وَإِنَّ الْفَأْرَ كَانَ سِبْطاً مِنَ الْيَهُودِ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ فَمَسَخَهُمْ فَأْراً، وَإِنَّ الْبَعُوضَ كَانَ رَجُلًا يَسْتَهْزِئُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَيَشْتِمُهُمْ وَيَكْلَحُ فِي وُجُوهِهِمْ وَيُصَفِّقُ بِيَدَيْهِ فَمَسَخَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعُوضاً، وَإِنَّ الْقَمْلَةَ هِيَ مِنَ الْجَسَدِ وَإِنَّ نَبِيّاً كَانَ يُصَلِّي فَجَاءَهُ سَفِيهٌ مِنْ سُفَهَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَجَعَلَ يَهْزَأُ بِهِ فَمَا بَرِحَ عَنْ مَكَانِهِ حَتَّى مَسَخَهُ اللهُ قَمْلَةً، وَأَمَّا الْوَزَغُ فَكَانَ سِبْطاً مِنْ أَسْبَاطِ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَسُبُّونَ أَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ وَيُبْغِضُونَهُمْ فَمَسَخَهُمُ اللهُ وَزَغاً، وَأَمَّا الْعَنْقَاءُ فَمِنْ غَضَبِ اللهِ عَلَيْهِ مَسَخَهُ وَجَعَلَهُ مَثُلَةً، فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ غَضَبِ اللهِ وَنَقِمَتِه".

هل يحتمل أحد أن يتكلم الإمام الرضا (ع) بمثل هذا الكلام؟! نعم لقد روى مثل ذلك الراوي هذا الحديث الأول من الباب ٤٩. ومتن الحديث أيضاً معيبٌ لأن السائل سأل الإمام قائلاً: "قُلْتُ: مَا مَعْنَى قَدَّرَ؟ قَالَ: تَقْدِيرُ الشَّيْءِ مِنْ طُولِهِ وَعَرْضِهِ". مع أنه من الواضح تماماً أن الله يُقَدِّر رزقَ عباده وليس للرزق طول ولا عرض، وقس على هذا.

← **الحديث ٢** – اعتبره المَجْلِسِيّ موثَّقَاً.

← **الحديث ٣** – تكلمنا عليه قبل ذلك[٢].

← **الحديث ٤** – مجهول طبقاً لقول المَجْلِسِيّ، وراويه الأول: «الْفَتْحُ بْنُ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيُّ» ليس ثقةً، ويروي عن المجاهيل والضعفاء. ومتن الحديث أيضاً محل تأمل، وقد بينا ذلك إلى حد ما في الصفحات السابقة[٣].

ولكن من الضروري هنا أن نشير – كما قال الشيخ الصدوق و المَجْلِسِيّ والعلامة السيد

---

(١) يُراجَع في الصفحة ١١٠ من هذا الكتاب.

(٢) تُراجَع الصفحة ٣٣٦- ٣٣٢ من هذا الكتاب.

(٣) تُراجَع الصفحة ٣٣٦- ٣٣٢ من هذا الكتاب.

محمد حسين الطباطبائي - إلى أن المعروف لدى أكثرية المسلمين أن إسماعيل هو ذبيح الله، وهو القول الغالب بين أكثر الشيعة، لكن في هذا الحديث اعتُبِر أن إسحاق (ع) هو الذبيح أي طبقاً لعقيدة أهل الكتاب! في حين أن الذي يُستفاد من القرآن الكريم هو أن إسماعيل هو الذبيح.

← **الحديث ٥** - ضعيفٌ في قول المَجْلِسِيّ. وراويه «عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ» لم يُوَثَّق، وراويه الآخر «دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ» - كما ذكرنا سابقاً - واقفي، وهو من الذين رووا رواية إرضاع أبي طالب لمحمد ﷺ![1].

← **الحديث ٦** - رغم أنه مرسل وسنده ناقص، أي أن الرواة بين محمد بن يحيى، وراويه الأول الذي هو «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي نَصْرٍ البَزَنْطِيُّ» القائل بأن القرآن حُرِّف[2]، ليسوا مذكورين، رغم ذلك فإن المَجْلِسِيّ و البِهْبُودِيّ صحَّحا الحديث؟! أما متن الحديث فلا إشكال فيه، وهذا الحديث تم تكراره باختلاف يسير جداً في الحديث الثاني عشر من الباب ٥٣ من الكافي وهناك لم يصححه المَجْلِسِيّ ولا البهبودي، وصرح المَجْلِسِيّ بضعفه!

٥٠ - بَابُ الِابْتِلَاءِ وَالِاخْتِبَارِ

يشتمل هذا الباب على حديثين لم يصحح المَجْلِسِيّ ولا البهبودي أياً منهما، إلا أن المَجْلِسِيّ اعتبرهما في درجة «الحسن»، أما متن الحديثين فلا إشكال فيه، وهو متن جيد.

٥١ - بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أحاديث لم يصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البهبودي أياً منها، إلا أن المَجْلِسِيّ رغم اعترافه بجهالة الحديث الأول اعتبره بمنزلة الصحيح!! وذكر أن الحديث الثاني مرفوع، والحديث الثالث مجهول.

← **الحديث ١** - اعتبر المَجْلِسِيّ هذا الحديث مجهولاً كما قلنا، ولكنه في نظرنا يجب أن يُعَدَّ ضعيفاً لوجود «محمد بن إسماعيل» في سنده، وهذا الراوي هو الذي روى الحديث ٥ من الباب ٤٦.

أحد الرواة الآخرين في سلسلة سنده: «**أبو أيوب مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ**» فردٌ يروي الخرافات

---

(١) تُراجَع الصفحة ١٦٢ - ١٥٨ من هذا الكتاب.

(٢) تُراجَع الصفحة ٢٥٧ من هذا الكتاب.

ويخترع حُجَجَاً لِـلَّهِ.

[بيان حال «مَنصُورِ بْنِ حَازِمٍ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

لو تأملنا في أحاديث «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» التي رُوِيت في كتاب «**بصائر الدرجات**»، أو في الحديث الخامس عشر من الباب ٦٦ من الكافي، وهو من مروياته أيضاً، تبين لنا بوضوح أنه كان من الغلاة، وأن أكثر أحاديثه خرافية، وأنه كان يسعى إلى صناعة حُجَج لِـلَّهِ.

١- أحد نماذج مروياته الحديث الذي ينسبه إلى باقر العلوم (ع) ويدَّعي فيه:

«عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ**﴾ [الأنعام/ ٧٥]؟ فَقَالَ: كُشِطَ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ حَتَّى رَآهَا وَمَا فِيهَا وَحَتَّى رَأَى الْعَرْشَ وَمَنْ عَلَيْهِ، وَفُعِلَ ذَلِكَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ". وَرَوَى أَبُو بَصِيرٍ **وَمَنْصُورٌ**: وَلَا أَرَى صَاحِبَكُمْ إِلَّا وَقَدْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ"[1].

كما أن الحديث ١٠ من كتاب فضل القرآن في أصول الكافي، ج ٢، ص ٦٢٢ من مروياته أيضاً.

تلاحظون أن راوي الحديث كان جاهلاً بالقرآن لأنه رغم أنه لم يُشَر في سورة الأنعام إلى العرش الإلهي إلا أن الراوي أضاف إلى مُفاد الآية رؤية العرش. إضافةً إلى أنه اعتبر الله تعالى قابلاً للرؤية رغم أن الله تعالى قال لا تدركه الأبصار، وادعى أن إبراهيم والنبي والإمام رأوا الذين كانوا فوق العرش؟!

ونحن نقول إن هذا الحديث ليس سوى تهمة لحضرة باقر العلوم (ع)، لأنه:

أولاً: لا دليل لدينا على أن كل آية أظهرها الله لنبيٍّ من أنبيائه، أو كل معجزة أعطاها لأحد من رسله لا بد أن تُعطى عينُها إلى سائر الأنبياء، فما بالك أن تُعطَى عينُها إلى الإمام الذي لا يتمتَّع بمقام النبوة. وكما قلنا سابقاً لا دليل لدينا على أنه لو تكلم عيسى (ع) في المهد أو أحيى

---

(١) محمد بن الحسن الصفار، **بصائر الدرجات**، الطبعة الحجرية، باب في الأئمَّة عرض الله عليهم ملكوت السموات والأرض كما عرض على رسول الله)، ج ٢، الحديث ٦. والحديث نقله المجلسي عنه في **بحار الأنوار**، ج ٢٦، ص ١١٦.

الميِّتَ بدعائه، أو شفى الأبرص، فلا بد أن يكون نوح وإبراهيم وموسى..... قد فعلوا مثل ذلك أيضاً، أو أنه لو تحولت عصا حضرة كليم الله (ع) إلى ثعبان، فإن عصا حضرة يونس أو هود أو يوسف كانت تتحول إلى ثعابين أيضاً، أو أنه إذا شاهد الرسول الأكرم ﷺ جبريل (ع) (النجم/ ٦-١٤) وعُرِج به إلى السموات، فإن موسى وصالح وشعيب شاهدوا جبريل أيضاً، وعُرِج بهم، وهكذا.....

ثانياً: لم يُشَر في سورة الأنعام - كما قلنا آنفاً - إلى العرش الإلهي، وإلى من هو مستقر على العرش، لكن الراوي أضاف إلى مُفاد الآية، رؤية العرش وبقية القضايا. هذا رغم أنه من الواضح أن الله غير قابل للرؤية، وأن معنى «استوى على العرش» - في حق الله الذي ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى/ ١١] - لا يمكن أن يكون الجلوس العادي المعروف، بل كما قال معظم المفسرين: معناه استيلاء الحق تعالى وسيطرته على الأمور وتدبيره القاهر للعالم[١].

٢- من النماذج الأخرى لروايات «**مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ**» الحديث ١٥ من الباب ٦٦ من الكافي[٢] الذي قلَّل فيه من أهمّيّة القرآن في أمر هداية الناس كي يتمكَّن من صناعة حُجَجٍ لِـلَّهِ لأجل الناس!! وفيما يلي بعض جُمَلِ حديثه:

"عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ (ع): ..... فَقُلْتُ لِلنَّاسِ أَلَيْسَ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلَى. قُلْتُ: فَحِينَ مَضَى ﷺ مَنْ كَانَ الْحُجَّةَ؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ. فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِهِ الْمُرْجِئُ وَالْقَدَرِيُّ وَالزِّنْدِيقُ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقَيِّمٍ فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ كَانَ حَقّاً. فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ قَالُوا: ابْنُ مَسْعُودٍ، قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ

---

(١) راجعوا في هذا المجال تفسير «**مجمع البيان**» ذيل الآية ٢٩ من سورة البقرة، والآية ٥٤ من سورة الأعراف، والآية ٣ من سورة يونس، وراجعوا أيضاً الكتاب القيِّم «**تلخيص البيان في مجازات القرآن**» تأليف الشريف الرضي، وتفسير «**المنار**» ج ٨، ذيل الآية ٥٤ من سورة الأعراف، وتفسير «**مفاتيح الغيب**» للفخر الرازي، ذيل الآية ذاتها، وراجعوا بشكل خاص فصل «حل الاختلاف في شؤون التوحيد» من كتاب «**راهى به سوى وحدت اسلامى**» [طريق نحو الوحدة الإسلامية] القيِّم تأليف الأستاذ: مصطفى الحسيني الطباطبائي.

(٢) صدر هذا الحديث ذكره المجلسي أيضاً بصورة الحديث الثاني من الباب ٥٩ من الكافي.

يَعْلَمُ وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ. قُلْتُ: كُلَّهُ؟؟ قَالُوا: لَا. فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُقَالُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا عَلِيّاً صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ فَقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وَقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وَقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وَقَالَ هَذَا أَنَا أَدْرِي فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً (عليه السلام) كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ. فَقَالَ [أي الإمام الصادق (عليه السلام)] رَحِمَكَ اللهُ".

وفي الجزء الثاني من الحديث يتابع «**مَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ**» قائلاً:

"فَقُلْتُ إِنَّ عَلِيّاً (عليه السلام) لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم)، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَجَدُّهُ وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ الْحُسَيْنُ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً.......... الخ، فَقَالَ [حضرة الإمام الصادق (عليه السلام) مصدِّقاً لكلامه:] رَحِمَكَ اللهُ..."[1].

وأقول: نحن لا نصدِّق أن الإمام الصادق (عليه السلام) وافق على كلام «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» وأيّده، وذلك للدلائل التالية:

أولاً: لأن قولَهُ مخالفٌ للقرآن الكريم الذي بيَّن لنا أنه ليس بعد الأنبياء حُجَّة (النساء/ ١٦٥) والذي اعتبر التوراة والقرآن إماماً للناس (هود/ ١٧، والأحقاف/ ١٢)، فإذا كانت التوراة إماماً فإن القرآن الكريم أولى منها بمراتب كثيرة بصفة الإمام.

ثانياً: كلام «**مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ**» مخالفٌ لكلام الإمام الصادق (عليه السلام) نفسه [الذي رواه عن جدِّه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه] قال:

"**فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ..... وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ** وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ وَهُوَ كِتَابٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ وَتَحْصِيل..."[2].

ومخالفٌ لكلام الوالد الكريم للإمام الصادق أي الإمام الباقر (ع) الذي قال:

---

(١) **أصول الكافي**، ج ١، ص ١٨٨ – ١٨٩. ولم يصحِّح البِهْبُودِيّ هذا الحديث، كما اعتبره المَجْلِسِيّ مجهولاً أيضاً، لكنه عدَّه بمنزلة الصحيح!

(٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٩٩. و **وسائل الشيعة**، (أبواب قراءة القرآن، الباب الثالث)، ج ٤، ص ٨٢٨، الحديث الثالث.

"…. تعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّ الْقُرْآنَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ……… فَيَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: كَيْفَ رَأَيْتَ عِبَادِي؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! مِنْهُمْ مَنْ صَانَنِي وَحَافَظَ عَلَيَّ وَلَمْ يُضَيِّعْ شَيْئاً وَمِنْهُمْ مَنْ ضَيَّعَنِي وَاسْتَخَفَّ بِحَقِّي وَكَذَّبَ بِي **وَأَنَا حُجَّتُكَ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِكَ**……"[1].

ثالثاً: كلام «**مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ**» مخالفٌ أيضاً للكثير من كلمات جد الإمام الصادق حضرة عليٍّ عليه السلام الذي قال:

"تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ". (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

وقال: "فَمَا دَلَّكَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ **فَائْتَمَّ بِهِ**". (نهج البلاغة، الخطبة ٩١).

وقال يصف القرآن: "ونُوراً لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ وحَبْلاً وَثِيقاً عُرْوَتُهُ ومَعْقِلاً مَنِيعاً ذِرْوَتُهُ وعِزّاً لِمَنْ تَوَلّاهُ … **وهُدًى لِمَنِ ائْتَمَّ بِهِ** [وعُذْراً لِمَنِ انْتَحَلَهُ وبُرْهَاناً لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ وشَاهِداً لِمَنْ خَاصَمَ بِهِ وفَلْجاً لِمَنْ حَاجَّ بِهِ]". (نهج البلاغة، الخطبة ١٩٨).

وقال: "ولَكُمْ فِيمَا أَنْزَلَ مِنْ كِتَابِهِ دِينَهُ الَّذِي رَضِيَ لِنَفْسِهِ وأَنْهَى إِلَيْكُمْ عَلَى لِسَانِهِ مَحَابَّهُ مِنَ الأَعْمَالِ ومَكَارِهَهُ ونَوَاهِيَهُ وأَوَامِرَهُ وأَلْقَى إِلَيْكُمُ الْمَعْذِرَةَ **واتَّخَذَ عَلَيْكُمُ الْحُجَّةَ**". (نهج البلاغة، الخطبة ٨٦ و ١٧٦).

وقال: "فَالْقُرْآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ وصَامِتٌ نَاطِقٌ **حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ**". (نهج البلاغة، الخطبة ١٨٣). ولم يقُلْ: إن القرآنَ حُجَّةُ اللهِ عَلَى الأنبياء والأئمَّة فحسب!

وأثنى حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام على من جعل القرآن إمامه (الخطبة ٨٧) واشتكى ممن لم يجعل القرآن إمامه (الخطبة ١٤٧)[2].

لقد أراد الراوي من وضعه لهذا الحديث أن يقلل من أهمية القرآن الكريم في هداية الناس، وأن يوجد شكاً في قابلية هذا الكتاب الإلهي للفهم مِنْ قِبَلِ عامَّة الناس، لذا قال: إن الْمُرْجِئَ وَالْقَدَرِيَّ وسائر فرق الإسلام المنحرفة وحتى الزَّنَادِقَة يستدلون بالقرآن ويستندون إليه لإثبات

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٩٦ - ٥٩٨. و **وسائل الشيعة**، (أبواب قراءة القرآن، الباب الأول)، ج ٤، ص ٨٢٣، الحديث الأول.

(٢) راجعوا في هذا الصدد الصفحتين: ٣٢٤- ٣٢٠ من الكتاب الحالي.

مقاصدهم!

لكننا نقول: إن كلامه هذا ادعاء باطل ودليل عليل، ونقول في بيان بطلان كلامه ما يلي:

أولاً: لو كان ادعاؤك صحيحاً لوجب أن لا يكون هناك خلافات بين الإمامية أنفسهم الذين يعتبرون كلام الإمام حُجَّةً. لكننا نجد أنهم هم أيضاً أصبحوا مائة فرقة، مثل الشيخية والأصولية والأخبارية والصوفية والمعارضون للصوفية والمؤيدون للفلسفة والمعارضون لها، والمؤيدون للثورة قبل ظهور المهدي والمعارضون للثورة والعمل السياسي.

وتَرَى أحدَهُم، مثل آية الله الحاج آقا حسين القمي (رحمه الله)، يقول: إن صلاة الجمعة في زمن الغيبة واجبةٌ عيناً، في حين يفتي آخر، كالشيخ عبد النبي العراقي، بأن صلاة الجمعة محرَّمةٌ في زمن الغيبة!!! وثالثٌ يراها واجبةً وجوباً تخييرياً!! وهكذا..... فهؤلاء أيضاً كل منهم يحتج بقول الإمام ويستند إليه ويخاصم مخالفيه به! فكما أن القرآن - حسب قولك - يحتاج إلى قيِّم، فقول الإمام أيضاً يحتاج إلى قيِّم!

ثانياً: نسأل جناب «**مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ**»: هل تؤمن بآية: ﴿**وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾ [النحل/ ١٠٣]، وآية: ﴿**لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء/ ١٩٤-١٩٥]، والآيات العديدة الأخرى في القرآن التي اعتبرته كتاباً مُبِيناً أم لا؟ نأمل أن تكون إجابتك إيجابية طبعاً، وعندئذ قل لنا كيف يكون القرآن كتاباً مُبِيْناً مع أنه لا يمكن لأحد أن يفهم معانيه ومراميه أو أن كلَّ شخص يفهمه على نحو مختلف عن الآخر؟ إن ما تقله عن القرآن يجعله أولى بوصف «لسان عربي غير مبين» منه بوصف «**لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**»! ويجعله «كتاباً مبهماً» لا «كتاباً مُبِيناً»!

ثالثاً: نسأل ««**مَنْصُورَ بْنَ حَازِمٍ**»: إن كنتَ ملتزماً بالقرآن ومؤمناً به، وتعتبره كتاب الله تعالى، فكيف تقول ما يوحي بأن في بيانه عيباً ونقصاً وتعتبره غير كاف لهداية الناس؟ لماذا لا ترى العيب فيمن خاطبهم القرآن الذين يحملون آراءهم المذهبية على القرآن ولا يلتزمون بقواعد الاستنباط من كتاب الله وأصوله الصحيحة، بل يستخدمون آياته استخداماً سيئاً ويمارسون أنواع المغالطات فيؤدون إلى وقوع الاختلاف؟

لو قلتُ كلامي ورأيي باسم القرآن، وقلتَ أنتَ كلامك ورأيك باسم القرآن، فما ذنب

القرآن في كونك وإياي قد اتخذنا عقائدنا قبل الرجوع إلى القرآن، ثم جئنا إلى القرآن لنثبت منه رأينا، ونجعل كلام الله وسيلة لتقوية عقيدتنا والاستدلال عليها؟

رابعاً: نحن لا نقبل بأي وجه من الوجوه أن يكون أهل الباطل قادرون فعلاً على الاستشهاد بآيات القرآن لإثبات باطلهم، لكننا نُقِرُّ بأنهم قد يستندون إلى القرآن بالمغالطة وبطرق غير صحيحة، وأن يسيئوا الاستفادة منه، وفي هذه الصورة فهذا لا يدل على ضعف القرآن ونقصه، بل العيب في عمل المدعي، وإلا فإذا تم الاستدلال بالقرآن والاستناد إليه بشكل غير معيب ومنطقي تماماً، ومع مراعاة جميع الأصول الصحيحة للتفسير والاستنباط فإنه من المستحيل في نظرنا أن يُستدَل عندئذ بالقرآن على عقيدتين متباينتين.

في نظرنا لو لاحظنا سياق الآيات - والذي يُعَدُّ في نظرنا من القرائن المهمة جداً في فهم مقاصد القرآن - وأمعنَّا النظر في صدر الآية وذيلها، أو وضعنا نصب أعيننا الآيات التي قبلها والتي بعدها، وأغلب المستدلين بالقرآن يتعمَّدون إغفال ذلك، ولم نعدل عن المعاني اللغوية للألفاظ دون دليل موجه، واستفدنا في توضيح مفاهيم القرآن من أساليب البيان المتَّبعة في لسان قوم النبي ﷺ الذين نزل القرآن بلسانهم من الاستعارة والكناية وغير ذلك من فنون البيان الأدبية، وفسرنا الآية على نحو يتفق مع الآيات الأخرى ذات الصلة بها، ويتناسب معها، أي راعينا في تفسيرنا للآية ما ورد في سائر الآيات المشابهة لها والمرتبطة معها، ولم نغفل القرائن الموجودة في الآية أو الآيات التي قبلها وبعدها ولم نسمح للأحاديث غير الصحيحة أن تتدخَّل في تفسير الآية، ففي هذه الصورة لن يكون من الميسور أن يستفاد بشكل سيئ من آيات القرآن، ولن يستطيع كل شخص أن يستنبط من القرآن أي نتيجة يريدها.

ولذلك لم يعتبر أميرُ المؤمنين عليٌّ عليه السلام مَن فَسَّرَ القرآنَ برأيه عالماً، بل عدَّه متظاهراً بالعلم، وقال: "وَ آخَرُ قَدْ **تَسَمَّى عَالِماً وَ لَيْسَ بِهِ**، فَاقْتَبَسَ جَهَائِلَ مِنْ جُهَّالٍ وَ أَضَالِيلَ مِنْ ضُلَّالٍ وَ نَصَبَ لِلنَّاسِ أَشْرَاكاً مِنْ حَبَائِلِ غُرُورٍ وَ قَوْلِ زُورٍ **قَدْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى آرَائِهِ وَ عَطَفَ الْحَقَّ عَلَى أَهْوَائِه**". (نهج البلاغة، الخطبة ٨٧).

نعم لقد تلاعب الفلاسفة والصوفية مثل «ابن سينا» و «ابن عربي» و «الملا صدرا» وكثير من

المتكلمين و..... بالقرآن ولم يراعوا تلك الأصول التي أشرنا إليها في الأسطر السابقة، فمثلاً نجد أن «الملا صدرا» يستند لإثبات رأيه الفلسفي إلى الآية ٨٨ من سورة النمل – التي تتعلق بأحوال القيامة – استناداً غير موجه أبداً، حتى أن بعض أنصاره اعترفوا في هذا المورد بأن عمله كان غير موجه، أو استدل بشكل غير صحيح بآية: ﴿**لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا**﴾ [الكهف/ ٤٩] على أن الوجود المطلق يشمل سائر مراتب الوجود مع أن كل من له علم بالقرآن يعلم أن هذه الآية الكريمة لا علاقة لها بما يرمي إليه، بل تتعلق بصحيفة الأعمال يوم البعث، ويقول: ﴿**وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف/ ٤٩].

نعم، لقد حذف «الملا صدرا» صدر الآية وذيلها، فكان استناده إلى الجملة التي في وسطها واضح البطلان.

لو أن شخصاً قد تبنَّى من قبل رأياً شخصياً حول الله تعالى مثل فرقة المجسمة القائلين بأن لِلَّهِ – عزَّ اسمه – يد وعين وأعضاء أخرى، وتشبث بقوله تعالى: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ [الفتح/ ١٠]، فهو في الواقع شخص جاهل بمعاني القرآن لم يستدل به بشكل حقيقي، لأن من له علم جيد بالقرآن يعلم أن لسان قوم النبي ﷺ لا يخلو من المجاز والتشبيه والاستعارة و......، ولذلك فإنه يعبر عن القدرة وعن التأييد وعن امتلاك الشيء والتصرف به بكلمة «اليد»، هذا إضافةً إلى أنه ليست كل يد عضواً، فمثلاً نقول «يد الاستعمار» ومن الواضح أنه ليس المقصود من ذلك إثبات عضو من الأعضاء أو جزء من الأجزاء للاستعمار! علينا أن ننتبه أن مثل هذا التفسير التجسيمي ناشئ من عدم الانتباه إلى آيات القرآن الأخرى، وإلا لو رجعنا إلى القرآن لتفسير الآية المذكورة لرأينا أن القرآن يقول: ﴿**أَوْ يَعْفُوَ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة/ ٢٣٧]، ويقول: ﴿**وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِ**﴾ [الأعراف/ ٥٧]، ويقول: ﴿**ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ**﴾ [الحج/ ١٠]، ويقول: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ**﴾ [الإسراء/ ٢٩]، وغيرها من الآيات..... التي يتضح منها أن القرآن لا يستخدم اليد

دائماً بمعنى العضو الخاص ببدن الإنسان، فالذي يريد أن يستدل بالآية العاشرة من سورة الفتح على أن لِـلَّهِ يداً، لم يستدل بالآية في الواقع، بل أساء الاستفادة منها، لأنه بمعزل عن مخالفته للعقل السليم، أخل بأصلين على الأقل من أصول التفسير الصحيح.

خامساً: إن ادعاءك هو عين القول الضعيف والباطل للذين يقولون إن القرآن غير قابل للفهم إلا بمعونة الحديث، حتى أنهم يسيئون الاستفادة من الآية ٤٤ من سورة النحل المباركة، ويدَّعون أنه طبقاً لهذه الآية: **أولاً**: القرآن نزل على النبي و «إنما يعرف القرآن من خوطب به!». **ثانياً**: يستدلون بجملة: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ**﴾ [النحل/ ٤٤] أن القرآن غير قابل للفهم دون قول النبي والإمام، وأننا لابُدَّ أن نرجع إلى بيان المعصوم لنفهم معنى الآيات والمقصود منها!

لقد بينا بطلان هذا الادعاء بشكل مفصل في مقدمة كتابنا «**تابشى از قرآن** الفصل ١٥» [شعاع من القرآن]، كما ردَّ أخونا الفاضل السيد «مصطفى الحسيني الطباطبائي» في كتابه «**راهى به سوى وحدت اسلامى**» [أي طريقٌ نحو الوحدة الإسلامية] (الطبعة الأولى، الصفحة ١٥٠ فما بعد) تلك الدعوى الباطلة أيضاً وفنَّدها بأوضح الأدلة. وهنا نُذَكِّرُ بأهمِّ المطالب المتعلقة بهذا الأمر على نحو الإجمال:

١ – أنتم الذين تدَّعون أن القرآن لا يمكن فهمه من دون قول الإمام، كيف نسيتم قولكم وفهمتم الآية ٤٤ من سورة النحل دون تفسير الإمام لها، واستندتم إلى تلك الآية لتقوية كلامكم؟![1].

٢– قلنا مراراً إن الأئمَّة – عليهم السلام – قالوا مراراً إنه لابُدَّ من عرض الأحاديث المنقولة عنهم على القرآن لتبين صحتها من سقمها، فإن وافقت القرآن فاقبلوها، وإلا فلا. وقد اعتبر أشخاص مثل الشيخ مرتضى الأنصاري هذه المجموعة من الروايات المنقولة عن الأئمَّة والتي يوصون فيها بعرض ما يُنْقَل عنهم على القرآن، روايات متواترة معنوياً، وعليه فلا يمكن أن يأمر الإمام (ع) بالرجوع إلى القرآن لتشخيص صحة الروايات من عدم صحتها، من جهة، ثم من الجهة الأخرى يقول لنا: إن القرآن غير قابل للفهم دون الروايات! لأن هذا يستلزم الدور الباطل، أي يستلزم أن يستند فهم معاني القرآن إلى الروايات، وتستند معرفة صحة الرواية من

---

(١) سنبين المعنى الصحيح للآية المذكورة في الصفحات التالية.

سقمها إلى القرآن، الذي لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى الروايات (أي حلقة مفرغة)!

٣- أنتم تعلمون جيداً أن الروايات أيضاً متباينة ويعارض بعضها بعضاً، فماذا نصنع بمثل هذه الروايات؟ وبأي ميزان نرجح بين الروايات المتعارضة؟

٤- إن كثيراً من آيات القرآن الكريم ابتدأت بتوجيه الخطاب إلى الناس بشكل عام بما يشمل جميع الناس مؤمنهم وكافرهم، وقد أُمِرَ النبيُّ الأكرمُ ﷺ أن يتلوها على الناس بهذه الصورة، فكثيرٌ من آيات القرآن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾ و﴿**يَا بَنِي آدَمَ**﴾ و﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ و﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ**﴾. ولولا أن الناس قادرون على فهم خطاب الله - أي القرآن -، لما وجَّه اللهُ تعالى خطابَه إليهم.

٥- عاتب الله تعالى عباده على عدم تدبرهم القرآن (النساء/ ٨٢)، ولو كان القرآن غير مفهوم ولا يمكن لأحد أن يعلم معانيه إلا الإمام، لما عاتب الله الذين لم يتدبَّروه.

٦- لو كان القرآن غير قابل للفهم، ولا يفهمه إلا الإمام فقط، فكيف فهم الجنُّ القرآنَ لما سمعوه دون أن يستعينوا على ذلك بقول الإمام، وآمنوا بالقرآن (الجن/ ١ و ٢)، وهل الإنسان الذي هو أشرف المخلوقات أقل شأناً من الجن؟!

٧- لو كان القرآن غير قابل للفهم، ولا يفهمه إلا الإمام فقط، فلماذا قال القرآن عن المؤمنين بأنهم ﴿**..وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾ [الأنفال/ ٢]؟ ولم يقل (إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ - وبُيِّنت معانيها لهم أو فسَّرها النبي أو الإمام لهم - زادتهم إيمانا)!!

٨- لو كان القرآن غير قابل للفهم، ولا يفهمه إلا الإمام فقط، فلماذا كان كفار قريش قلقون من انتشاره بين الناس؟ وكانوا يقولون: ﴿**لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ**﴾[فصلت/ ٢٦]، إن الكلام غير المفهوم لا يمكن أن يسبب القلق.

٩- لم يُوَفِّر الكفَّارُ والمشركون أيَّ جُهْدٍ في محاربتهم للنبيِّ وكتابه، ولو كان القرآن المجيد غير قابل للفهم من دون توضيح النبيِّ والإمام وبيانهما، لكان أفضل حجة يمتلكها الكفار والمشركون ضد الإسلام أن يقولوا إن محمَّداً يتكلَّم كلاماً مبهماً لا يُفهم المقصود منه بشكل صحيح ولا نتوقع أكثر من هذا من فرد أمي لم يذهب إلى المدرسة، ولم يتعلم فيها! كما أن مثل هذا

الأمر سيكون أفضل حجة للشك في سلامة عقل النبي ﷺ، وكان بإمكان أولئك الكفار أن يقولوا للناس: ألا ترون أن كلام محمَّد - ﷺ - ليس بيِّناً ولا بليغاً ولا يتَّضح أحد يفهم ما هو مقصوده، لا أكثر الناس فحسب، بل حتى الأفراد ذوو الألباب والعلماء أيضاً! أو كان بإمكان الكفَّار أن يقولوا: إن كلام محمَّد ليس كلام رب العالمين، لأن الله قادر على بيان مراده بكلام مفيد وواضح وبليغ، بل هو أقدر من أي أحد آخر على إفهام مقاصده لمخاطبيه. هذا كله مع أن تاريخ النبي ﷺ وسيرته تثبت عكس كل ذلك إذ نرى أن الجميع دُهِشوا من فصاحة كتاب محمد ﷺ وبلاغته.

١٠- لو كان القرآن قابلاً للفهم بواسطة قول النبيِّ والإمام فقط، لكان من الواجب عليهم قطعاً أن يبيِّنوا معاني جميع الآيات ويفسروها للناس، ويتركوا هذا التفسير للمسلمين في المستقبل، وإلا لأصبح نزول القرآن عملاً عبثياً، وهذا لا يليق بالله الحكيم، فلماذا لم يترك النبي والإمام لنا بأمر من الله تفسير كل آية من القرآن على نحو نقطع بصدور ذلك التفسير عنهم، ويبقى بعدهم للأجيال اللاحقة؟ وذلك لأن أهمية هذا العمل هي بنفس درجة أهمية القرآن، لأنها تمثل الطريق الوحيد لانتفاع الناس بكتاب الله. لست أدري! لعلكم تعتقدون أن النبي والإمام - نعوذ بالله - قصرا في أداء وظيفتهم.

١١- يعتبر علماؤنا محقين أن القرآن قطعي الصدور، وأن الأحاديث ظنية الصدور، وعندئذ نسأل: كيف يمكن أن يعتمد فهم الكتاب قطعي الصدور والذي لا يمكن تقليده على الأحاديث غير المتواترة ظنية الصدور التي يمكن تقليدها ومحاكاتها؟

١٢- إن استناد فهم القرآن إلى الروايات ليس في صالحكم، لأنكم عندئذ لن تستطيعوا أن تعتبروا سائر الفرق ليست على حق، لأنهم هم أيضاً يتمسكون بأحاديث ويفهمون آيات القرآن طبقاً لتلك الأحاديث، أو بالواقع يحمِّلون القرآن آراءهم التي اعتنقوها قبل الرجوع إلى القرآن. فهل باؤك تجرُّ وبائي لا تجرُّ؟!

١٣- والأهم من كل ذلك أن ادعاءكم هذا مخالف لآيات القرآن التي اعتبرت الكتب السماوية نوراً، فالنور مظهر للوضوح، ولا يحتاج إلى من يوضحه، بل هو مشع ومضيءٌ ومُوّضِّح

للأشياء الأخرى (المائدة/ ٤٤ و ٤٦- الأنعام/ ٩١) بل اعتبر القرآن نفسه نوراً أيضاً (المائدة/ ١٥-الأعراف/ ١٥٧-التغابن/ ٨).

وما ندعيه هنا لا يستند إلى استنباطنا من آيات القرآن فقط، بل يستند أيضاً إلى كلام عليٍّ (ع) الذي تعتبرون كلامه مبيناً للقرآن ومفسراً له. لقد اعتبر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآن نوراً، وقال عنه:

«الْكِتَابِ الْمَسْطُورِ **وَالنُّورِ السَّاطِعِ** وَالضِّيَاءِ اللَّامِعِ» (نهج البلاغة، الخطبة ٢)

و«**النُّورُ المُبِيْن**» (نهج البلاغة، الخطبة ١٥٦)

«**النُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ ذَلِكَ الْقُرْآن**» (نهج البلاغة، الخطبة ١٥٨)

«أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ **نُوراً لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُه**....... **وَنُوراً لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ**» (نهج البلاغة، الخطبة ١٩٨).

١٤- لقد استفدتم بشكل خاطئ وبمغالطة من الآية ٤٤ من سورة النحل. ومغالطتكم واضحة جداً ولا يمكنها أن تخدع إلا الجاهلين بالقرآن الذين يظنون أن لفظ «التبيين» لا يستخدم إلا بمعنى الشرح والتفسير والتوضيح، وإلا فإن كل من له علم بالقرآن، يعلم أن فعل التبيين له أكثر من معنى، وإحدى معانيه هو ما يقابل الإخفاء والكتمان، وقد ذُكِرَ هذان المعنيان متقابلين في كثير من الآيات، وذلك كقوله تعالى: ﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ [المائدة/ ١٥]، وقوله أيضاً: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾**﴾ [البقرة/ ١٥٩-١٦٠]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ**﴾ [آل عمران/ ١٨٧].

كما تلاحظون استُخدِم مصدر «التبيين» في هذه الآيات بالمعنى المضاد والمقابل لـ «الكتمان»، واعتبر الله «التبيين» وإظهار القرآن واجب أهل الكتاب جميعهم، ولم يجعل ذلك منحصراً بالإمام والنبي.

وحتى لو اعتبرنا أن «التبيين» لا يأتي إلا على معنى الشرح والتفسير والتوضيح (وهو ليس كذلك بالطبع) فلن تحصلوا على مقصودكم أيضاً، لأن الله تعالى بين في آيات متعددة أنه هو سيقوم بهذا العمل، أي **بتبيين** القرآن، ولا شك أن **التبيين** الإلهي لا يحتاج إلى تبيين غيره. لقد جاء ذلك في آيات عديدة من جملتها الآيات: ١١٨، ١٨٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٦٦، من سورة البقرة، والآيات: ١٠٣، ١١٨، ١٣٨ من سورة آل عمران، والآيات ٢٦، ١٧٦، من سورة النساء، والآيات ٧٥، ٨٩، من سورة المائدة، والآية ١١٥ من سورة التوبة، والآيات ١٨، ٥٨، ٥٩، ٦١ من سورة النور، و.....

أجل، إن الرواية التي ذكرناها ولاحظنا الدلائل على بطلان متنها هي من هدايا جناب «**مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ**» التي أتحف بها المسلمين، وقد روى مثل هذا الشخص صاحب مثل هذا الاعتقاد أول حديث في هذا الباب الذي يخالف متنه مذهب الشيعة، بل يخالف العقل والقرآن، لأن القائل بالجبر يدعي أن الله خلق بعض الناس سعداء، وبعضهم أشقياء في حين أن العقل السليم يقول: لو أن الله خلق شخصاً شقياً وعذبه يوم القيامة لَعُدَّ ذلك ظلمٌ، والله تعالى رحيم وحكيم وليس بظلام للعبيد، وقد نفى الظلم عن نفسه بالقرآن، بل السعادة والشقاوة كسبيان، فالإنسان يهيئ لنفسه أسباب السعادة بما يكتسبه من عِلْمٍ وما يقوم به من عمل صالح، أو يهيئ لنفسه أسباب الشقاء بجهله وبأعماله الفاسدة.

والقرآن الكريم أيضاً ذكر لنا قول أمثال «**مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ**» على لسان الكفار والمشركين الذين يدعون أن كفرهم وشقاءهم كان بإرادة الله ومشيئته! كما قال تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا**﴾ [النحل/ ٣٥]، وقال أيضاً: ﴿**وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ**﴾ [الزخرف/ ٢٠].

ولا ندري كيف أصبح كتابٌ، معظم رواته أفراد فاسدو العقيدة جاهلون بالقرآن وبعضهم يروي أحاديث تفيد الجبر وتخالف عقيدة الشيعة، وينشر مثل هذه الأحاديث بين الشيعة، موضع اهتمام وتقدير مِنْ قِبَلِ علماء الشيعة، واعتبروه كافياً لدينهم ودنياهم!

← **الحديث ٢** - مرفوع، وكلا المَجْلِسِيّ و البِهْبُودِيّ لم يعتبراه صحيحاً.

وقبل أن يبدأ المَجْلِسِيّ بتلفيق الكلام لتوجيه هذا الحديث، اعترف قائلاً:

"وَهُوَ فِي غَايَةِ الصُّعُوبَةِ وَالإِشْكالِ، وَتطبيقُهُ عَلَى مَذهَبِ العَدْلِيَّةِ يَحتَاجُ إلى تكلُّفَاتٍ كثيرةٍ".

ثم قال:

"والعجب أن الصدوق - قُدِّسَ سِرُّه - رواه في [كتاب] «**التوحيد**» ناقلاً عن الكُلَيْنِيِّ بهذا السند بعينه ولكن خلافاً للكافي الذي قال: "وَمَنَعَهُمْ إِطَاقَةَ القَبُول مِنْهُ". [أي أن الله منعهم من قبول كلامه وطاعته!]، قال: "وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ إِطَاقَةَ القَبُولِ مِنْهُ""[1].

وخلافاً للكافي الذي يقول: **"وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا حَالًا تُنْجِيهِمْ مِنْ عَذَابِهِ"**، قال الصدوق: "وَإِنْ قَدِرُوا أَنْ يَأْتُوا خِلالاً يُنْجِيهِم عَنْ مَعْصِيَتِهِ".

ثم قال المَجْلِسِيُّ:

"و لا أدري أن نسخته كانت هكذا أو غَيَّرَهُ ليوافق قواعد العدل، و يشكل احتمال هذا الظن في مثله".

واعترف المجلسي أيضاً في نهاية توجيهاته المُتكَلَّفة للحديث قائلاً:

"والقول بظاهره لا يوافق العدل""[2].

ونقول نحن أيضاً: **أولاً**: إضافةً إلى كون الحديث مرفوعاً فإن أحد رواته «**شُعَيْبٌ الْعَقَرْقُوفِيُّ**» الذي وثقوه للأسف، رغم أن الأحاديث التي رُويَت عنه لا توافق القرآن. من ذلك روايةٌ رُوِيَت

---

(١) أرى من المفيد ذكر نص الحديث في الكافي: "عَنْ شُعَيْبٍ الْعَقَرْقُوفِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) جَالِساً وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ! مِنْ أَيْنَ لَحِقَ الشَّقَاءُ أَهْلَ الْمَعْصِيَةِ حَتَّى حَكَمَ اللهُ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ بِالْعَذَابِ عَلَى عَمَلِهِمْ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع): أَيُّهَا السَّائِلُ! حُكْمُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقُومُ لَهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَقِّهِ، فَلَمَّا حَكَمَ بِذَلِكَ وَهَبَ لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقْلَ الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ، وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ الْقُوَّةَ عَلَى مَعْصِيَتِهِمْ لِسَبْقِ عِلْمِهِ فِيهِمْ وَمَنَعَهُمْ إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ، فَوَافَقُوا مَا سَبَقَ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا حَالًا تُنْجِيهِمْ مِنْ عَذَابِهِ، لِأَنَّ عِلْمَهُ أَوْلَى بِحَقِيقَةِ التَّصْدِيقِ وَهُوَ مَعْنَى شَاءَ مَا شَاءَ وَهُوَ سِرُّهُ".

(٢) المجلسي، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج ٢، ص ١٦٦-١٦٧.

عنه في رجال الكشي (طبع كربلاء، ص ٣٧٥) هي بلا شك كذب محض، ومعارضة للقرآن الكريم. لأنها تقول إن الإمام الكاظم (ع) كان يعلم الغيب، بل يعلم موعد موت الآخرين! حتى «الكشي» أبدى شكه وقال: الله أعلم بهذه الرواية! (أي هل هي حق أم باطل)[١].

من الواضح تماماً أن مثل هذه الادعاءات مخالفة للقرآن الذي يقول: ﴿**وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان/ ٣٤]، فكيف يمكن للإمام الذي لا يوحَى إليه أن يطلع على أسرار الناس وزمان موتهم، في حين أن رسول الله ﷺ رغم أنه كان يوحى إليه، لم يكن مطلعاً على وقت موت أحد، كما تثبت ذلك حادثتا «الرجيع» و «بئر معونة» اللتان وقعتا في السنة الرابعة من الهجرة، وقتل فيهما عدد من أصحاب النبي ﷺ ولم يكن للنبي علم سابق بذلك[٢].

بعد أن تعرفنا على أحد رواة هذا الحديث، من المناسب أن نقوم بدراسة لمتنه. إن متن هذا الحديث صريح في الجبر ونسبة الظلم إلى الله تعالى، لأن راويه يدعي - كما قلنا - أن عدداً من عباد الله لا يمكنهم أن يكتسبوا حالةً تنقذهم من عذاب الله.

إذا كان الأمر كذلك فلنا أن نسأل الراوي أو الكُلَيْنِيّ: كيف يكلف الله تعالى شخصاً عاجزاً عن اكتساب حالة تنقذه من العذاب، بالعمل الصالح أو بالتوبة التي توجب نجاته من العذاب؟!! من هذا يتبين أن الله في كتاب «الكافي» غير الله في القرآن الكريم!

← **الحديث ٣** - اعتبره المَجْلِسِيّ مجهولاً[٣]، ولكنه في نظرنا ضعيف لوجود «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ» في سنده. ومتنه أيضاً صريحٌ في الجبر ومخالفٌ لتعاليم الأئمَّة لأنه ما من ريبٍ في أن أولئك الأئمَّة الكرام كانوا يخالفون تماماً مذهب الجبرية. فمتن هذا الحديث يتضمَّن الجُمَل: «يُسْلَكُ بِالسَّعِيدِ فِي طَرِيقِ الْأَشْقِيَاءِ» «وَقَدْ يُسْلَكُ بِالشَّقِيِّ فِي طَرِيقِ السُّعَدَاءِ». ففعل يُسْلَكُ

---

(١) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ص ٣٧٦.

(٢) راجعوا هذا الأمر في كتب السيرة، كالسيرة النبوية لابن هشام.

(٣) جاءت هذه الرواية في **الكافي** برقم ٤. ولا ندري هل سقطت الرواية رقم ٣ من متن الكافي؟ أم تم وضع رقم ٤ خطأً أمام الحديث الثالث في الباب.

المبني للمجهول يدل على أن فاعل الخير أو الشر لا ينتخب طريقه وليس له اختيار فيه. ألم يكن رواة هذا الحديث أو جناب الكُلَيْنِيّ يميِّزون بين الجبر والاختيار؟ أولم يكونوا يدركون تناقض هذه الأحاديث ومعارضتها للقرآن الكريم ولتعاليم الأئمَّة؟!

٥٢ـ بَابُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ

لم يُصَحِّح جناب الأستاذ البِهْبُودِيّ أيَّ واحدٍ من أحاديث هذا الباب الثلاثة، أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث الأول صحيحاً والثاني حسناً والثالث مجهولاً.

← **الحديث ١** – رغم أنه من مرويات «البرقي» الذي لا يوثق برواياته، وأن في سنده «عَلِيَّ بْنَ الْحَكَمِ» الذي سبق أن عرفنا به و«مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهْبٍ» المشترَك بين عدة أشخاص، ولا ندري أي راو منهم هو، إلا أن المَجْلِسِيّ صحح مثل هذا الحديث!!

ومتن الحديث صريح في الجبر أيضاً، ونسبة الظلم إلى الله تعالى – نعوذ بالله من الضلالة – وهو قطعاً من وضع وافتراء أصحاب مذهب الجبر، لأن الله في هذه الرواية يشبه الحاكم الظالم المتجبر الذي يقول: "أَنِّي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَلْقَ وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ وَأَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْ مَنْ أُحِبُّ فَطُوبَى لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْهِ وَأَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَلْقَ وَخَلَقْتُ الشَّرَّ وَأَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْ مَنْ أُرِيدُهُ فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْهِ!!".

أولاً: ذَكَرَ اللهُ في هذه الرواية «الشرَّ» على نحو مطلق ولم يقيده، لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه: إن الله كان قادراً على أن لا يخلق الشر، فلماذا أوجده؟ أليس هو حكيم ورؤوف؟ لأنه من المحال أن يوجد الله الحكيم الرؤوف الشر.

ثانياً: لو أن الله خلق الشرَّ وأجراه على يد من شاء، فما هو ذنب الذي أجرى اللهُ الشرَّ على يديه حتى يقول الله في حقِّه: "فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلَى يَدَيْهِ"؟! هل الله ظالم – نعوذ بالله –؟ لقد قلنا سابقاً: إن إلـه هذه الأحاديث غير الله في القرآن الكريم. إن كاتب هذه السطور يعتبر أن الله ليس خالقاً للشر، لذلك نظمت الأبيات التالية في ديواني «**گلشن قدس**» [حديقة أزهار القُدْس]:

(قصيدة بالفارسية من ٢١ بيتاً):

مُنَزَّهـــــــــةٌ ذات الله الـــــــــرحمن   عــن الظلـم والجـور والشـر والعـدوان

إن الـــــذي تَعُـــــدُّه أنـــــتَ شَرّاً
هـو ذاتـه نـافع في كـل مكـان ولكـل أمـر

إن الـــــذي شَـــــــرّاً تَعُـــــدُّهُ
أنـــتَ لا تـــدرك منفعتـــه ولا خـــيرهُ

توجـــد في السُـــمّ ألـــفُ منفعـــة
لمنـه يصبح عنـدما تشـربَه أنـتَ مفجعـة

لم يخلــق اللهُ السُّـــمَّ ليشـــربه الآكِـــلُ
أنــت الــذي شربتَــهُ فقــل: أنــا القاتــلُ!

لقــد خلــق الله السُّــمَّ لــدفع الآفــات
فــلا تشــربه ولا تنسـب ذلـك إلى الـذات

خلـــق الله في النـــار ألـــف منفعـــة
لكن يقول إنها شرٌّ من حَرَقَتْ لـه الضيعة!

أنـــت الـــذي حرقـــت ضـــيعتكَ
فـــلا تقـــل شراً قـــد خلـــق ربُّـــكَ

لم يقتـــل الحـــق ولم يشـــرب ولا أَمَـــر
أنت الذي قتلتَ وأنت شربتَ ومنك الأمر

لا شرَّ في أصل وجود الأشياء وإنما عُرِضَ بالتزاحم

لَمَّـــا خُلِـــقَ عـــالمُ الأضـــداد هـــذا
وقع التزاحم في كل مكان وعلا الصراخ والصياح

لـو أصبح كـل شيء مـن الضـد خالصـاً
لم يوجـــد شرٌّ ولم يكـــن أي شيء ناقصـــاً

لم يكـــن في أصـــل خلقتـــه شرّاً
التـــزاحم جعلـــه شرّاً وأظهـــر الـــنقص

قـدَّرَ اللهُ أن يخـرج السُّـمُّ مـن ذي نـاب
عَلَّـــــقَ كــــلَّ شَرٍّ بالأســــباب

لا تجعـل الأسـباب علـةً أيهـا الخامـة
لأن الشـر يقـع عنـدما تصـبح العلـة تامَّـة

لا تـــذهب برجليـــك إلى ذي النـــاب
فإنـــه ســيلدغك لخوفــه منــك بالنـــاب

لم يكـن الكـأس سـكراناً ولا الشـراب
أنـت أحـدثت السُّكْر لما شربـت الشراب

أنـت الـذي أوجـدت الشـر في النهايـة
لم يوجِـدْهُ الحـقُّ ولا العصـير ولا الكـأس

أفـادك الفـأس في الحصـول عـلى الحطـب
فلـماذا اسـتخدمته في تحطـيم جـدار الآخـر

متـــى أوجـــد العـــالمُ بـــالحق الشـــرَّ؟
نعـم أوجـده الشـخص الأحمـق الجاهـل

إن ذات الخالق مُنَزَّهةٌ عن الشرّ والفحشاء
فلا تنسب الشرَّ للحق ولا تخرج عن جادَّة الصواب

وينبغي أن نعلم أنه رغم أن الشرور في العالم كانت ولا تزال موجودة، ولكن تقديرها كان من الحق، وتحقُّقها كان من الخَلْق، ولذلك نخاطب الله تعالى في دعاء الجوشن الكبير: "يا مُقَدِّر

الخَيْرِ والشَّرِّ". وبالطبع تقدير الشر غير خلقه وتحققه. مثلاً: الله تعالى قدَّر النار وحرارتها ومقدارها، فإذا قرَّبتها من يدك أو من لباسٍ أحرقته، لكن حرق اللباس أو اليد الذي هو أمر مؤلم وغير مرغوب، لم يُرِدْهُ الله ولم يوجده، بل البشر بسبب عدم احتياطهم أوصلوا النار إلى اللباس فسببوا حرقه. وبعبارة أوضح نقول: إن وجود إبراهيم (ع) خير، وكذلك وجود نمرود في نفسه ليس شراً، وكان يمكنه أن يقوم بكثيرٍ من أعمال الخير، لكنه أصبح مزاحماً لسيدنا إبراهيم (ع)، فأوجد الشر بمزاحمته هذه.

وعلى كل حال يمكننا أن نستنتج من وجود مثل هذه الأحاديث في «الكافي» أن الكُلَيْنِيّ لم يكن من أهل التحقيق، وكان يُدَوِّن في كتابه كلَّ حديث يصل إليه، والعجب ممن يدعي العلم والتحقيق فيقلِّدُ الكُلَيْنِيَّ ويثني عليه ويصفه بمدائح لا يستحقها، فينخدع العوام به نتيجة ذلك.

← **الحديث ٢** - اعتبره المَجْلِسِيّ في درجة «الحسن» لكنه في الواقع حديث غير معتمد ولا يوثَقُ بصحته لوجود «البرقي» و«محمد بن الحكيم» في سنده. ومتنه فاسد أيضاً، ويدل - كالحديث الذي قبله - على الجبر.

← **الحديث ٣**- اعتبره المَجْلِسِيّ مجهولاً، لكن الواقع أنه ينبغي اعتباره ضعيفاً لوجود «مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ» في سنده، الذي كان من الغلاة ويُعَدُّ من الضعفاء[1]، ووجود «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» «مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى» في سنده أيضاً، وهما من رواة الخرافات.

أما متن الحديث فيتضمَّن الجبر كالحديثين الذي قبله. والطريف أنه قِيلَ في نهاية الحديثين الثاني والثالث: "وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ كَيْفَ ذَا وَكَيْفَ ذَا!"، أي ويل لمن ينكر هذا الحديث استناداً إلى عقله وفهمه! يتبين من هذا أن الراوي كان منتبهاً إلى العيب الذي في حديثه لكنه أراد أن يُخيف المخاطب ويمنعه من التساؤل والاستفهام!

هذا في حين أن القرآن الكريم دعانا دائماً إلى التفكُّر والتأمُّل ولم يطلب من الناس أبداً أن يضعوا عقلهم وفهمهم جانباً، ويقبلوا أي كلام قبولاً أعمى، بل نهانا عن اتباع أي أمر دون علم بحقيقته (الإسراء/ ٣٦).

---

(١) للاطلاع على حاله راجعوا ص ١٧١ فما بعد من الكتاب الحالي.

٥٣- بَابُ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ

يشتمل هذا الباب على أربعة عشر حديثاً لم يصحح الأستاذ البِهْبُودِيّ إلا الحديث الخامس منها فقط، واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديث الرابع عشر منها صحيحاً، والحديث الخامس مجهولاً بمنزلة الصحيح(!!)، والحديثين ٩ و١١ مُرسَلَيْن بمنزلة الصحيح (!!)، والحديث ١ مرفوعاً، والأحاديث ٢، ٣، ١٠، ١٢، ضعيفةً، والحديثين ٤ و٦ مجهولين، والأحاديث ٧و ٨ و١٣ مرسلةً.

أحاديث هذا الباب جميعُها تخالف عقيدة الجبر بشكل كامل. من جملتها الحديث الثاني الذي يقولُ الإمامُ الصادقُ عليه السلام فيه: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَيْهِ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ". في حين اُدُّعي في الباب السابق أن الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - قالا: إن الله تعالى يقول: أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ... وَأَجْرَيْتُ الخَيْرَ والشَّرَّ عَلَى يَدَيْ مَنْ أُرِيدُهُ!!

ألم يكن الكُلَيْنِيُّ منتبهاً إلى هذا التناقض الواضح؟! حقاً إننا لنتساءل: ما الهدف من الإتيان بهذه الأحاديث التي ينقض بعضها بعضاً؟! هل كان الكُلَيْنِيُّ يؤمن بكلا العقيدتين أم لم يكن يؤمن بأي منهما؟! هل يمكننا أن نقول إن الأئمَّة نطقوا بتلك الأحاديث المتناقضة من باب التقية أو الخوف مثلاً؟! وليت شعري! إذا كان كلام الأئمَّة متناقضاً إلى هذا الحدّ فماذا نتوقَّع من الآخرين؟! نحن لا نصدِّق أبداً أن الأئمَّة الأجلاء الكرام قالوا تلك الأقوال.

← **الحديث ١** - يقول المَجْلِسِيّ إنه مرفوع، والحقيقة أنه حتى لو لم يكن مرفوعاً فإن وجودَ «**سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ**» الكذَّابِ فيه يكفي للحكم بضعفه.

← **الحديثان ٢ و٣** - ضعيفا السند حسب رأي المَجْلِسِيّ، لكن متنهما صحيح لا إشكال فيه.

← **الحديث ٤** - مجهول السند لكن متنه لا يخالف القرآن.

← **الحديث ٥** - اعتبره المَجْلِسِيُّ مجهولاً بمنزلة الصحيح، واعتبره الأستاذ البِهْبُودِيُّ صحيحاً. ولا إشكال في متنه.

← **الحديث ٦** - مجهولٌ.

← **الحديث ٧** - مُرْسَلٌ. ولم يحلّ الإمام - حسب متن الحديث - مشكلة السائل!

← **الحديثان ٨ و ٩** – من ناحية السند مرسلان، أما متنهما فجيّدٌ.

← **الحديث ١٠** – ضعيفٌ. أحد رواته «**صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ**» من الغلاة الذين كانوا يؤلهون الإمام الصادق – والعياذ بالله – ويبدو أنه هو الذي وضع هذا الحديث. وحقاً إنه لِمَّا يثير العجب! أن يورد الكُلَيْنِيُّ في كتابه أحاديث مثل هؤلاء الأفراد!

← **الحديث ١١** – مُرْسَلٌ. ولكن متنه جيد.

← **الحديث ١٢** – هو تكرار للحديث السادس من الباب ٤٩ من الكافي. ولا إشكال في متنه.

← **الحديث ١٣** – مُرْسَلٌ. ولا إشكال في متنه.

← **الحديث ١٤** – لم يعتَبِرْهُ البِهْبُودِيُّ صحيحاً، وبالطبع فإن الحديث الذي يوجد في سنده «أحمد البرقي» لا يوثق به. والراويان الأول والثاني لهذا الحديث أي عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ هما ذاتهما اللذان رويا الحديث القائل "إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي جَاءَ بِهِ جَبْرَئِيلُ عليه السلام إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ!!!"[1] ، وقد اعتبر المجلسيُّ حديث أمثال هؤلاء الرواة صحيحاً.

لا يخفى أن الروايات التي جاءت في بابِ (الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ) مجملة ومبهمة ولم توضِّح كيفية الأمر بين الأمرين. ولكنها على الأقل أفضل من أحاديث البابين ٥١ و ٥٢.

٥٤- بَابُ الِاسْتِطَاعَةِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث كلا المجلسي والبهبودي لم يعتبرا أيّاً منها صحيحاً.

← **الحديث ١**- ضعيفٌ لوجود «عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ» الذي اعتبره الشيخ الطوسي ضعيفاً، ولوجود «الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ» الضعيف فيه أيضاً. متن الحديث لا إشكال فيه.

← **الحديث ٢**- لا يُوثَق بسنده بسبب «أحمد بن محمد» الذي كان من الغلاة، وبسبب «عَلِيِّ بنِ الحَكَمِ» راوي حديث أن القرآن نزل سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ. واعتبر المَجْلِسِيّ أيضاً أن الحديث مرسَل.

← **الحديث ٣**- ضعيف لوجود «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الكذاب و «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ» الغالي الضعيف.

← **الحديث ٤**- اعتبره المَجْلِسِيّ مرسَلاً. أحد رواته يُدعى «الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» من الغلاة.

---

(١) راجعوا الصفحة ٢٧٩ من الكتاب الحالي.

لا يمكننا بمثل هذه الأسانيد أن ننسب هذه الأحاديث إلى الأئمَّة عليهم السلام.

٥٥ـ بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلُزُومِ الْحُجَّةِ

يشتمل هذا الباب على ستة أحاديث لم يعتبر الأستاذ البهبودي أياً منها صحيحاً سوى الحديث الأول. واعتبر المَجْلِسِيُّ أيضاً الحديثين ٢ و٥ مجهولين، والحديثين ٣ و ٤ حسنين موَثَّقين، والحديث ٦ مرفوعاً.

← **الحديث ١** - اعتبر المَجْلِسِيُّ السند الأول لهذا الحديث حسناً، وسنده الثاني مجهولاً بمنزلة الصحيح (!!).

← **الحديث ٢** - مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيّ. ومتنه أيضاً موضع تأمل، لأن الإمام قال: "الْمَعْرِفَةُ مِنْ صُنْعِ اللهِ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ". فنقول: **أولاً**: إن القول بأن المعرفة يعطيها الله وليس للعبد فيها دخل يؤدي إلى الجبر. وهذا يؤدي إلى سلب التكليف ويخالف العقل.

← **الحديث ٣** - اعتبر المَجْلِسِيّ هذا الحديث حسناً مُوَثَّقَاً، لكنه في نظرنا ضعيف بسبب وجود «ابن فضال» واقفي المذهب في سنده [وقد اعتبر علماء الشيعة الواقفية كلاباً ممطورةً]، كما أن وجود «أحمد البرقي» في سنده يُفقِد الثقة بصدوره. أضف إلى ذلك أن «حَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارَ» الذي ذُكِر اسمه في الحديث الرابع، مجهول الحال. أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٤** - اعتبره المَجْلِسِيّ حسناً مُوَثَّقَاً، ولكنه في الواقع حديثٌ مجهولٌ لوجود «حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ» المجهول فيه. أما متن الحديث فلا إشكال فيه.

← **الحديث ٥** - مجهولٌ. ومتنه لا يخلو من علة. إن أحاديث «عَبْدِ الْأَعْلَى» غالباً ما يكون فيها علة قادحة. من ذلك الحديث الرابع في الباب ٣٨ من الكافي.

← **الحديث ٦** - مرفوعٌ، ومتنه بلا إشكال.

٥٦ـ بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ

يشتمل هذا الباب على حديثٍ واحدٍ لم يصحِّحْه كلا المَجْلِسِيّ والبهبودي، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفه.

← **الحديث ١**- سنده ضعيف لوجود «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الله» و«سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» الكذَّاب

الغالي فيه، ووجودِ «دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ» الذي كان رجلاً غير مستقيم وواقفياً وفي غاية الضعف في الرواية[1]، والراوي الذي قبل «ابن أبي منصور» مجهول أيضاً. وقد تعرفنا في الصفحات السابقة على «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»[2]، لذا سنُعَرِّف هنا على نحو الإجمال بآخر راوٍ في سند الحديث فنقول:

[بيان حال «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عون الأسدي» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

«أبو الحسين مُحَمَّدُ بْنُ جعفرٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ عون الأسدي الكوفي» تم التعريف به في كتاب «زيارت و زيارتنامه» (صفحة ٩٨).

"[قال النجاشي عنه (ص ٢٨٩)]: "...روى عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه". كتب حمزة بن القاسم بن علي بن حمزة العلوي أبو يعلى كتاباً في الردّ على مُحَمَّدِ بْنِ جعفرٍ الأسديَّ "[3].

نذكر هنا نموذجاً من رواياته الخرافية: إنه يدّعي أن الإمام الكاظم (ع) قَالَ[4]:

"الْمُسُوخُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ الْفِيلُ وَالدُّبُّ وَالْأَرْنَبُ وَالْعَقْرَبُ وَالضَّبُّ وَالْعَنْكَبُوتُ وَالدُّعْمُوصُ[5] وَالْجِرِّيُّ وَالْوَطْوَاطُ وَالْقِرْدُ وَالْخِنْزِيرُ وَالزُّهَرَةُ وَسُهَيْلٌ. قِيلَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ! مَا كَانَ سَبَبُ مَسْخِ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: أَمَّا الْفِيلُ فَكَانَ رَجُلًا جَبَّاراً لُوطِيّاً لَا يَدَعُ رَطْباً وَلَا يَابِساً، وَأَمَّا الدُّبُّ فَكَانَ رَجُلًا مُؤَنَّثاً يَدْعُو الرِّجَالَ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَمَّا الْأَرْنَبُ فَكَانَتِ امْرَأَةً قَذِرَةً لَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضٍ وَلَا جَنَابَةٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْعَقْرَبُ فَكَانَ رَجُلًا هَمَّازاً لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَأَمَّا الضَّبُّ فَكَانَ رَجُلًا أَعْرَابِيّاً يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمِحْجَنِهِ، وَأَمَّا الْعَنْكَبُوتُ فَكَانَتِ امْرَأَةً سَحَرَتْ زَوْجَهَا، وَأَمَّا الدُّعْمُوصُ فَكَانَ رَجُلًا نَمَّاماً يَقْطَعُ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ، وَأَمَّا الْجِرِّيُّ فَكَانَ رَجُلًا دَيُّوثاً يَجْلِبُ الرِّجَالَ عَلَى حَلَائِلِهِ، وَأَمَّا الْوَطْوَاطُ فَكَانَ رَجُلًا سَارِقاً يَسْرِقُ الرُّطَبَ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ، وَأَمَّا الْقِرَدَةُ فَالْيَهُودُ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ، وَأَمَّا الْخَنَازِيرُ فَالنَّصَارَى حِينَ سَأَلُوا الْمَائِدَةَ فَكَانُوا بَعْدَ نُزُولِهَا أَشَدَّ

---

(١) وهو من رواة حديث إرضاع أبي طالب لمحمد ﷺ!.

(٢) راجعوا الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب لمعرفة حاله.

(٣) محمد باقر البِهْبُودِيّ، **معرفة الحديث**، ص ١٩٦ – ١٩٧.

(٤) **وسائل الشيعة**، كتاب الأطعمة والأشربة، ج ١٦، ص ٣٨٤، حديث ١٤.

(٥) الدعموص: دودة سوداء اللون يطلق العرب عليها اسم (بُلعُط).

مَا كَانُوا تَكْذِيباً، وَأَمَّا سُهَيْلٌ فَكَانَ رَجُلًا عَشَّاراً بِالْيَمَنِ، وَأَمَّا الزُّهَرَةُ فَإِنَّهَا كَانَتِ امْرَأَةً تُسَمَّى نَاهِيدَ وَهِيَ الَّتِي يَقُولُ النَّاسُ افْتَتَنَ بِهَا هَارُوتُ وَمَارُوتُ"[1].

[والحديث غنيٌّ عن التعليق].

ونعود إلى حديث الباب الذي رُوي من طريق «**مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ**».

نعم، إن مثل ذلك الشخص روى وحده حديث هذا الباب! وهذا الحديث لا يخلو متنه من إشكالات عقلية وشرعية. لأنه يقول: "سِتَّةُ أَشْيَاءَ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ الْمَعْرِفَةُ وَالْجَهْلُ وَالرِّضَا وَالْغَضَبُ وَالنَّوْمُ وَالْيَقَظَةُ"!

وبناءً على ذلك لو لم يَسْعَ الإنسانُ إلى الحصول على المعرفة بقي جاهلاً، فلا مسؤولية عليه في ذلك، وهذا يخالف العديد من آيات القرآن التي اعتبرت الإنسان مسؤولاً عن عمله كقوله تعالى: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [الحجر/ ٩٢]. وقوله سبحانه: ﴿**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾ [الإسراء/ ٣٦]. وقوله عزَّ وَجلَّ: ﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ**﴾ [الصافات/ ٢٤]. ثم إنه لو لم يكن للإنسان أي دخل في غضبه، فلماذا أمر القرآن الكريم المؤمنين بكظم غيظهم، وأثنى على من يفعلون ذلك (آل عمران/ ١٣٤)!!

وعلى كل حال، فإن الحديث الذي يرويه دُرُسْتُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ وسَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الكذابان لا يمكن أن يكون أفضل من ذلك. والعجب من الكُلَيْنِيّ الذي يجمع مثل هذه الروايات، ومن مجتهدينا الذين يثنون على كتابه ويُطرونه ليل نهار!

والنقطة الأخرى أنه ليس لهذا الحديث صلةٌ ولا علاقة بعنوان الباب. لاحظوا كيف أن

---

(١) روى الشيخ الصدوق هذا الحديث في كتابه «**علل الشرائع**». والمثير في الأمر أن نعلم أن الحديث الذي ذكرناه في الصفحة ٤٣٠ من الكتاب الحالي هو أيضاً من مرويات الشيخ الصدوق في كتابه المذكور. ويقول ذلك الحديث: كَانَ الْخُفَّاشُ امْرَأَةً سَحَرَتْ ضَرَّةً لَهَا فَمَسَخَهَا اللهُ خُفَّاشاً. ولكن في هذا الحديث يدعي أنها مُسِخَتْ عنكبوتاً، وأن الخفاش كان رجلاً يَسْرِقُ الرُّطَبَ عَلَى رُؤوسِ النَّخْلِ! ألم يكن الشيخ الصدوق ينتبه إلى هذه التناقضات؟! هل يستحق مثل هذا الشيخ كل هذا التمجيد والتبجيل الذي نجده في الكتب والأوساط الدينية عنه؟!.

الكُلَيْنِيّ ينقل لنا حديثاً ساقطاً من الاعتبار ويضعه في باب لا علاقة للحديث به.

أيها القارئ المحترم! لقد تذكَّرْتُ وأنا مشغول بإعادة تحرير كتابي هذا وتنقيحه أن بعض علمائنا يقول خداعاً للعوام إن «صحيح البخاري» - الذي عدد أحاديثه أقل بكثير من عدد أحاديث كتاب الكافي - فيه أحاديث ليس لها علاقة بالباب الذي ذُكِرت فيه، بعكس الكافي الذي ليس فيه حديث مُدرجٌ في باب لا يتعلق به، لكننا لاحظنا هنا أن هذا الادعاء ليس صادقاً، لأن حديث الباب ٥٦ لا علاقة له بعنوان الباب، كما أن أحاديث الباب ٥٧ ليس لها تلك العلاقة الوثيقة بعنوان الباب، والأمر ذاته أيضاً ينطبق على الحديث رقم ٥٠ في الباب ٥٩.

ويقولون أحياناً أيضاً إن البخاري كتب كتابه اعتماداً على حفظه، وأحياناً ينقل الحديث بالمعنى، ولا يأتي بعين ألفاظ الحديث الذي سمعه.

وأقول: نعم، من الممكن أن يدون البخاري حديثاً اعتماداً على ذاكرته، أو يروي حديثاً بالمعنى أو يذكر أحاديث في باب ليس بينها وبينه علاقة، ولا شك أن مثل هذا العمل لا يُعَدُّ من حسن عمل المؤلف، ويستحق النقد. وصحيح أن أحاديث الكافي أكثر عدداً بكثير من أحاديث صحيح البخاري، ولكنه لا يجوز أن نغفل عن أن أكثر روايات الكافي - كما سنرى في كتاب الحجة أو في كتاب الروضة من الكافي - أحاديث ضعيفة وخرافية لا يؤيدها القرآن الكريم، ولا تتفق مع العقل السليم. وَمِنْ ثَمَّ فلا يمكن للإنسان أن يتباهى بجمع الخرافات والأحاديث الساقطة من الاعتبار، فليس في هذا ما يُوجب التميز لصاحبه[1].

إن الذي نتوقعه من المحدِّث قبل أي شيء آخر أن يروي أحاديث صحيحة وغير خرافية، وإلا فلو روى حديثاً غير صحيح في الباب الذي يتعلق به فعلاً، لن تكون هناك أي قيمة لهذا الحديث، ولو روى حديثاً صحيحاً في باب لا يتعلق به، فهذا لا ينقص من قيمة الحديث الصحيح، ولو نُقِل الحديثُ بالمعنى - وإن كان نقله بعين ألفاظه أفضل بكثير - يبقى أكثر فائدةً من رواية الحديث الخرافي والضعيف الذي تُراعى فيه الألفاظ بدقةٍ تامة، ولكنه لا يفيد إلا في إضلال الناس!

(١) إنني لا أعتقد أن جميع أحاديث «**البخاري**» صحيحةٌ، ولكنني أعترف أن الخرافات التي فيه أقل من خرافات «**الكافي**».

٥٧- بَابُ حُجَجِ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ

ذكر الكُلَيْنِيّ هنا أربعة أحاديث لا علاقة لها بعنوان الباب. وقد اعتبر الأستاذ البهبودي الأحاديث الأول والثاني والثالث صحيحةً، أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث الأول ضعيفاً، والثاني والثالث مجهولين، والرابع حسناً موَثَّقاً. وفي الواقع، إن راوي الحديث الرابع أي «حَمْزَةُ بْنُ الطَّيَّارِ» مجهول الحال.

جاء في الحديث الثاني أن الإمام الصادق ؑ سُئِل: "مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا". وأقول إن هذه الإجابة بمنزلة قول الإمام: من لم يعرف شيئاً فلا شيء عليه. وهذا الحديث يردّ الحديث الذي يذكره الوعّاظ في أغلب الأحوال على المنابر والذي يقول: "من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية".

فهذا معناه أن كل من لم يعرف إمام زمانه – مثلاً لم يعرف الإمام الجواد أو الإمام الهادي – فإنه يذهب إلى الدنيا كحال أهل الجاهلية. كما يرد على الحديثين ١١ و١٢ من الباب ٦٦ من الكافي.

٥٨- بَابُ الْهِدَايَةِ أَنَّهَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث صحَّح الأستاذ البهبودي الحديث الثالث منها فقط، وذكره في كتابه «**صحيح الكافي**»، واعتبر المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و ٢ و ٤ مجهولةً والحديث ٣ حسناً.

لقد أورد الكُلَيْنِيّ أحاديث هذا الباب مرةً ثانيةً في المجلد الثاني من أصول الكافي ضمن باب «**في ترك دعاء الناس**» (ص٢١٢ فما بعد)، وجعل الحديث الأول لهذا الباب حديثاً ثانياً هناك، و الحديث الثاني هنا جعله الحديث السابع هناك مع شيء من الاختلاف اليسير، وجعل الحديث السادس هنا الحديث الرابع هناك، والحديث الرابع هنا الحديث السادس هناك.

والطريف أنه في الحديث الأول جاء أن الإمام الصادق ؑ قال: "يَا ثَابِتُ مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ كُفُّوا عَنِ النَّاسِ وَلَا تَدْعُوا أَحَداً إِلَى أَمْرِكُمْ".

وفي الحديث الرابع أيضاً يمنع الإمام السائل من دعوة الناس إلى التشيع. ولكن مسؤولي الحُكْم لدينا لا يذرون الناس ولا حتى الذين في خارج إيران، بل يدعون ليل نهار دعوةً مذهبيةً

تؤدي إلى التفرقة، ويبذلون نفقات ضخمة تُصرف من بيت المال الخاص بفقراء إيران على تشييع الناس في سائر المناطق!

بهذا ينتهي «**كتاب التوحيد**» من أصول الكافي وسوف نقوم في الصفحات التالية بدراسة ونقد أحاديث «**كتاب الحجة**» إن شاء الله تعالى.

كِتَابُ الحُجَّة

اعلم أن «كتاب الحجة» هذا أوسع فصل من فصول «**أصول الكافي**» إذ يتضمن وحده ١٢٩ باباً. وقد أولى الكُلَيْنِيّ أهمِّيَّةً للمسائل المتعلقة بالولاية والإمامة لم يُوْلِ مثلها لأيٍّ من الموضوعات الأخرى كالتوحيد والمعاد أو النبوة!! إلا أنه ينبغي أن نعلم أن أكثر أقسام كتاب الكافي افتضاحاً وفساداً هو فصل «كتاب الحجة» هذا! ويأتي بعده في الفساد جزء الروضة من الكافي (أي الجزء الثامن).

وسنقوم في الصفحات التالية بالتحقيق في جميع أحاديث الأبواب المختلفة لكتاب الحجة. يسعى الكُلَيْنِيُّ في هذا الكتاب إلى إقناع قارئ كتابه بمرامه وهدفه من خلال ذكر أحاديث أغلبها ضعيف ساقط من الاعتبار، ولا يمتنع في هذا الطريق - كما سوف نرى - عن ذكر أحاديث متناقضة يعارض بعضها بعضاً، أو ذكر روايات تصرِّحُ بتحريف القرآن أو على الأقل توحي بذلك!

٥٩- بَابُ الِاضْطِرَارِ إِلَى الْحُجَّةِ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث، صحَّح الأستاذ البِهْبُودِيُّ منها الحديث الخامس فقط. واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و٣ مجهولين، والحديث ٤ مرسلاً، والحديث ٢ بمنزلة الصحيح، والحديث ٥ مُوَثَّقاً بمنزلة الصحيح.

← **الحديث ١** - سنده مجهول لوجود «**الْعَبَّاسِ بْنِ عُمَرَ الْفُقَيْمِيِّ**» المجهول في سنده. في هذا الحديث يسأل زنديقٌ لا يؤمن بالنبوة الإمامَ الصادقَ ﷺ عن الدليل على إثبات لزوم الأنبياء والرسل، فيجيبه الإمام قائلاً إنه لابُدَّ من إرسال الرسل: "لِكَيْلَا تَخْلُوَ أَرْضُ اللهِ مِنْ حُجَّةٍ يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَجَوَازِ عَدَالَتِهِ".

رغم أن الإمام حسب هذا الحديث لم يُشِرْ أدنى إشارة إلى الإمام المنصوب مِنْ قِبَلِ الله، إلا أن المَجْلِسِيّ حاول في «**مرآة العقول**» أن يستخرج من هذه الكلمات وجود الأوصياء والأئمة الإلهيين! وهذا العمل لا يجوز إذ ينطبق عليه «تفسير الكلام بما لا يرضى به صاحبه»، لأن الإمام

ذكر تلك الكلمات لإثبات الرسل، ولم يعتبر الأوصياء والأئمة داخلين في هذا الموضوع.

والقرآن الكريم أيضاً اعتبر الأنبياء فقط حجةً، ولم يعتبر الآخرين وكتبهم حجةً؛ كما في سورة (النساء/ ١٤٥). وقال عليٌّ كما ذكرنا مراراً: **"تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ"**. (نهج البلاغة، الخطبة ٩١). وقال أيضاً: **"بَعَثَ اللهُ رُسُلَهُ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ وجَعَلَهُمْ حُجَّةً لَهُ عَلَى خَلْقِهِ لِئَلا تَجِبَ الْحُجَّةُ لَهُمْ بِتَرْكِ الإعْذَارِ إِلَيْهِمْ"**. (نهج البلاغة، الخطبة ١٤٤).

وعلى كل حال لو أراد الكُلَيْنِيّ وأمثاله أن يُعَرِّفوا لنا حجةً معصومةً ومنصوباً من عند الله غير النبي ﷺ فعليهم أن يستندوا في ذلك إلى القرآن الكريم، لأن موضوع الإمامة الإلهية جزءٌ من أصول الدين. ولكنهم إذْ لم يجدوا شيئاً حول هذا الموضوع في كتاب الله، اضطروا لإثبات أمر الإمامة الإلهية من طريق الروايات! هذا في حين أنهم هم أنفسهم يعلمون أن أخبار الآحاد لا تفيد علماً ولا حجةً.

← **الحديث ٢** – لقد تكلَّمنا على هذا الحديث في الصفحة ٤٣٤ من هذا الكتاب فلا نعيد هنا ما ذكرناه هناك.

← **الحديث ٣** – كما قلنا لم يصحح المَجْلِسِيّ ولا البهبودي هذا الحديث، فأحد رواته ذلك الشخص فَطَحِيُّ المذهب الذي يُدعى «**يونس بن يعقوب**» وهو أحد رواة أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي أيضاً. وقرائن الكذب والوضع في رواياته واضحةٌ بينةٌ. ومن جملة ذلك أنه ادعى في الحديث الثاني من الباب ٦٧ من الكافي[1] أن الإمام الباقر (ع) قال إن المراد من قوله تعالى: ﴿**كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا**﴾ [القمر/ ٤٢]: **"يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ كُلَّهُمْ"**!! ولأجل أن نفضح كذب الراوي نذكر الآية التي جاءت قبل تلك الآية والآية بعدها: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ (٤١) كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ**﴾ [القمر/ ٤١-٤٢].

كما تلاحظون، **أولاً**: سورة القمر مكية، ولم يكن موضوع الإمامة والولاية مطروحاً أصلاً في مكة. **ثانياً**: الآية تتعلق بقوم فرعون ولا علاقة لها أبداً بالأوصياء أو الأئمة، ولكن جناب «يُونُسَ

---

(١) وهو حديثٌ مرفوعٌ وضعيفٌ ولم يرَ صحَّته المجلسيُّ ولا البهبوديُّ.

بْنَ يَعْقُوبَ» يقول إنها تتعلق بالأئمة!!

نعم، إن مثل هذا الشخص يدعي هنا في الرواية الثالثة من هذا الباب أن «هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ» قال لـ «عَمْرو بن عُبَيْد»: "فَإِنَّمَا أَقَامَ اللهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ وَإِلَّا لَمْ تَسْتَيْقِنِ الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ فَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَتْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتَّى جَعَلَ لَهَا إِمَاماً يُصَحِّحُ لَهَا الصَّحِيحَ وَيَتَيَقَّنُ بِهِ مَا شُكَّ فِيهِ وَيَتْرُكُ هَذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ فِي حَيْرَتِهِمْ وَشَكِّهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ لَا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَاماً يَرُدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَحَيْرَتَهُمْ وَيُقِيمُ لَكَ إِمَاماً لِجَوَارِحِكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟ فَسَكَتَ [عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ] وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً".

لكن الإجابة عن سؤال هشام سهلةٌ وواضحةٌ. ونقول نحن نيابةً عن «عَمْرو بن عُبَيْد» ردّاً على أسئلة «هشام»:

أولاً: ألم تقرأ القرآن يا هشام؟ ألم تعلم أن الله تعالى جعل للناس إماماً دائماً لا يغيب ولا يمرض ولا يموت وهو حاضر في الليل والنهار وفي كل وقت وآن للإجابة عن كل إشكال، ولا يسكن في مدينة واحدة بل هو في متناول جميع الناس في كل مكان، وقد سماه الله بنفسه إماماً (هود/ ١٧، والأحقاف/ ١٢)؟ ويتبين من كلامك أيضاً أنك جاهل بأقوال الأئمَّة عليهم السلام، وإلا لعلمت أن الجد الكريم للإمام الصادق أي حضرة أمير المؤمنين علي عليه السلام اعتبر القرآن إمامه وقال: "**إني أَشْهَدُ...... أنَّ الكتابَ الذي أُنْزِلَ إليه إمامي**"[١]. وعندما سُئِلَ من نسأل من بعدك، وعلى من نعتمد فَقَالَ: "**اسْتَفْتِحُوا كِتَابَ اللهِ فَإِنَّهُ إِمَامٌ مُشْفِقٌ وَهَادٍ مُرْشِدٌ وَوَاعِظٌ نَاصِحٌ وَدَلِيلٌ يُؤَدِّي إِلَى جَنَّةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**"[٢].

نعم، كان ذلك الإمام الهمام يرغِّب الناس بأن يجعلوا القرآنَ إمامَهم ويقول: "**قَدْ أَمْكَنَ الْكِتَابَ مِنْ زِمَامِهِ فَهُوَ قَائِدُهُ وَإِمَامُهُ يَحُلُّ حَيْثُ حَلَّ ثَقَلُهُ وَيَنْزِلُ حَيْثُ كَانَ مَنْزِلُهُ**". (نهج البلاغة، الخطبة٨٧).

و الإمام الصادق عليه السلام نفسه قال أيضاً: "فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ..... **وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى**

---

(١) **الصحيفة العلوية**، دعاؤه بعد تسليم الصلاة.

(٢) **بحار الأنوار**، كتاب العلم، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الحديث ٢٩.

الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خَيْرِ سَبِيلٍ وَهُوَ كِتَابٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ وَتَحْصِيلٌ..."[1]. وروى حضرة العسكري (ع) نقلاً عن رسول الله ﷺ أنه قال عن القرآن: "... **وَمَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ الَّذِي يَقْتَدِي بِهِ وَمُعَوَّلَهُ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ آوَاهُ اللهُ إِلَى جَنَّاتِ النَّعِيمِ**..."[2].

ثانياً: لقد عرَّف القرآنُ الكريمُ لنا إماماً آخر أيضاً، وهو النبيُّ الأكرم ﷺ وسنته، لأن القرآن اعتبر الأنبياء أئمَّةً (الأنبياء/ ٧٣).

ثالثاً: لقد أرشدنا القرآن إلى ما يتوجب علينا فعله لرفع الشك والريب وحل الاختلافات فقال: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ**﴾ [الشورى/ ١٠].

وقد قال أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام حول هذه الآية: "**فَالرَّدُّ إِلَى اللهِ الأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، والرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَةِ**". (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). ولم يُعَرِّف الإمامُ لنا مرجعاً آخر.

رابعاً: يجب أن يكون دينُنا دينَ عليٍّ بن أبي طالب ودينَ جعفر الصادق -عليهما السلام- عينَه. فإذا اعتبر أولئك الأئمَّةُ الكرامُ القرآنَ إمامَهم وعرفوه للناس بوصفه الإمام المرشد، فمعنى ذلك أننا لو كنا صادقين في رغبتنا باتِّباع الأئمَّة فعلينا أن نتبع القرآن ونجعله إمامنا، ولا يجوز أن يكون لنا إمام غير إمامهم. ولو رجعنا إلى سيرة أولئك الأئمَّة الكرام للاحظنا أنَّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام الذي كان على خلاف مع معاوية جعل القرآنَ المرجعَ في حلِّ ذلك الاختلاف فقال: "إِنَّا لَمْ نُحَكِّمِ الرِّجَالَ وإِنَّمَا حَكَّمْنَا الْقُرْآنَ، هَذَا الْقُرْآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْطُورٌ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ لا يَنْطِقُ بِلِسَانٍ ولا بُدَّ لَهُ مِنْ تَرْجُمَانٍ وإِنَّمَا يَنْطِقُ عَنْهُ الرِّجَالُ، ولَمَّا دَعَانَا الْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا الْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ الْفَرِيقَ الْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى.

---

(١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٩٩. و **وسائل الشيعة**، (أبواب قراءة القرآن، الباب الثالث)، ج ٤، ص ٨٢٨، الحديث الثالث.

(٢) راجعوا المقدمة الأولى لـ«**تفسير الصافي**»، تأليف محسن فيض الكاشاني. أقول (المترجم): والحديث مَرْوِيٌّ في التفسير المنسوب للحسن العسكري، ورواه عنه المجلسي في **بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ٣٢.

وقَدْ قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء/ ٥٩]، فَرَدُّهُ إِلَى اللهِ أَنْ نَحْكُمَ بِكِتَابِهِ ورَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ أَنْ نَأْخُذَ بِسُنَّتِهِ، فَإِذَا حُكِمَ بِالصِّدْقِ فِي كِتَابِ اللهِ، فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ وإِنْ حُكِمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ وأَوْلاهُمْ بِهَا" (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٥).

فكما نلاحظ: **أولاً**: اعتبر عليٌّ (ع) القرآن قابلاً للفهم. **وثانياً**: اعتبره حَكَماً ورافعاً للاختلاف بين المسلمين[١].

خامساً: نقول لهشام بن الحكم: لقد أحسنتَ صنعاً إذْ لم تعرِّف بنفسك على أنك من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، لأن الناس لو ظنوا أن أشخاصاً مثلك هم من جلساء حضرة الإمام الصادق عليه السلام لأدَّى ذلك إلى إساءة الظن به. ما علاقة أناس أمثالك بصادق آل محمد ﷺ؟! نأمل أن لا يُخدَع الناسُ بأصدقائك - من قبيل يونس بن يعقوب - الذي كان يقوم في أغلب الأحوال بالدعاية لك، ويعرفك بوصفك عالماً بالإسلام!

← **الحديث ٤** - يقول المَجْلِسِيّ إنه مُرْسَلٌ. لكن يجب أن ننتبه إلى أن الحديث الذي في سنده «يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ» الذي تعرفنا عليه في الرواية السابقة، حديث ضعيف غير مقبول حتى لو لم يكن مرسلاً. في الاحتمال الغالب كان «يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ» هذا هو الذي أوكِلَتْ إليه مهمَّة الدعاية لـ« هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ» وأن يعرفه للشيعة على أنه من العلماء الفضلاء من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وأنه شخص مؤيَّد من قبل الإمام! وكما سوف نرى فإن علامات الكذب في هذا الحديث واضحة. يُكرِّر «يُونُسُ» هنا نقلاً عن «هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ» الأمور التي قرأناها في الحديث السابق كي يخترع للقرآن قَيِّماً وحجةً. لقد ادَّعى أن الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم الغيب، وأنَّه "يُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَدٍّ!!" ويدَّعي أن الإمام الصادق أخبر الرجل الشامي عن الأمور التي حدثت له في سفره إلى المدينة واحدةً واحدةً!!

ونحن نيابةً عن الرجل الشامي نقول لهشام بن الحكم: إنك ادَّعيتَ أن الإمام يعلم الغيب

(١) راجعوا الإجابات التي ذكرناها عن ادعاءات «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» في الصفحة ٣٤٣ فما بعد من الكتاب الحالي.

وأنه يخبر بأخبار سماوية، فاعلم أنه:

أولاً: ادِّعاؤك هذا مخالفٌ للقرآن الكريم[1].

ثانياً: كلامُك يُبَيِّن أن لا عِلْم لك بأقوال الأئمَّة وإلا لعرفت أنَّ جَدَّ ذلك الإمام الكريم حضرةَ الإمام عليٍّ (ع) قال مخاطباً رسول الله ﷺ: **"بِأَبِي أَنْتَ وأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ! لَقَدِ انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النُّبُوَّةِ والإِنْبَاءِ وأَخْبَارِ السَّمَاءِ"**. (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢٣٥).

ثالثاً: إن علم الغيب ليس شيئاً يورَثُ، بل يجب أن يُمْنَحَ للعبد مِنْ قِبَلِ الله تعالى، ولإثبات أن الله منح هذا العلم بالغيب للأئمَّة، عليك إقامة الدليل على ذلك، فكلامك ليس سوى ادعاء لم يقم عليه الدليل!

رابعاً: إنْ قلتَ إنَّ ذلك الإمام لم يكن عالماً بالغيب بنفسه، بل تلقَّى الأخبار الغيبية وسمعها من آبائه عن أجداده واحداً تلو الآخر عن رسول الله ﷺ، فنقول: إن الإخبار بما جرى للرجل الشامي في سفره لم يكن قطعاً من الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ!

والعيب الآخر في متن الحديث أن هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ سأل الرجلَ الشاميَّ: يَا هَذَا! أَرَبُّكَ أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ أَمْ خَلْقُهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ. قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا كَيْلَا يَتَشَتَّتُوا أَوْ يَخْتَلِفُوا يَتَأَلَّفُهُمْ وَيُقِيمُ أَوَدَهُمْ وَيُخْبِرُهُمْ بِفَرْضِ رَبِّهِمْ. قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. **قَالَ هِشَامٌ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعَنَا الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي رَفْعِ الِاخْتِلَافِ عَنَّا؟** [لاحظوا كيف يريد أن يقول إن القرآن والسنة ليس فيهما اليوم فائدة كثيرة للمسلمين، ولا يمكنهما رفع الاختلاف من بينهم]. **قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ. قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا أَنَا وَأَنْتَ وَصِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ قَالَ فَسَكَتَ الشَّامِيُّ**.

وفي الختام يسألُ الشَّامِيُّ هشامَ بنَ الحكم: ففي هذا الوقت من الذي يستطيع إزالة الخلاف بين المسلمين؟ فيجيبُ هِشَامٌ: هَذَا الْقَاعِدُ [يشير إلى الإمام الصادق عليه السلام] الَّذِي تُشَدُّ إِلَيْهِ الرِّحَالُ وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَدٍّ...".

---

(١) راجعوا في هذا الموضوع ما ذكرناه في الصفحة ١٣٠ فما بعد من الكتاب الحالي.

إن ضعف كلام «هشام» واضح للغاية، ونحن - نيابةً عن الرجل الشامي - نسأل هشامَ بنَ الحَكَمِ: لماذا لم يرتفع الاختلاف بين أتباع الإمام بل انقسموا هم أيضاً إلى مذاهب ومسالك متعددة؟ إنْ قلتَ إن سبب ذلك أن أتباع الأئمة ولَّوْا أظهُرَهُم للإمام ولم يتَّبعوه اتِّباعاً كاملاً وصحيحاً، فإننا نعيد لك هذا الجواب ذاته ونقول: إن القرآن والسنة أيضاً مزيلان للاختلاف ولكن المُتكَسِّبِين بالدين المفرِّقين بين المسلمين لم يرجعوا إلى القرآن رجوعاً خالصاً دون ميول وأهواء خاصة، ولم يراعوا في الرجوع إليه قواعد الاستنباط من كتاب الله مراعاةً تامةً. **وثانياً**: عليك أن تنتبه إلى أن قولنا بأن القرآن وسنة النبي ﷺ مزيلان للاختلاف مستندٌ ونابعٌ من اتِّباعُنا لكلام الله الذي نصّ على هذا في (سورة النساء، الآية ٥٩)[١]، في حين أنك تدعي - خلافاً لهذا النص القرآني - أن القرآن غير كاف لإزالة الاختلاف، وأن الإمام هو الذي يرفع الاختلاف بين الأمة![٢].

تذكير: أورد الشيخ المفيد هذا الحديث في كتابه: «**الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**» (ج ٢، ص ١٩٣). ونسأل القارئ المحترم: هل يمكن إثبات شيء بحديث مرسل؟

← **الحديث ٥** - راويه الأول «عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ» أحد رواة حديث نزل القرآن سبعة عشر ألف آية!![٣] وإن كان المَجْلِسِيُّ يعتبر الحديثَ الذي يرويه أمثال هؤلاء الرواة بمنزلة الصحيح فهذا ليس مستغرباً منه، لكن الغريب هو اعتبار الأستاذ البِهْبُودِيّ هذا الحديث صحيحاً وإدراجه إياه في كتابه «**صحيح الكافي**»[٤] رغم اشتمال متنه على مغالطة واضحة!

في هذا الحديث يتحاور الشهيد الجليل ذي المقام الرفيع: «زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» - رحمه الله تعالى - مع «الأحول» - أي مؤمن الطاق - الذي سُمِّيَ أيضاً بشيطان

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [النساء/ ٥٩].

(٢) وراجعوا أيضاً ما ذكرناه من إجابات عن ادعاءات «مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ» في الصفحة ٣٤٣ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) وقد عرَّفْنا به في الصفحة ٢٧٨ فما بعد من الكتاب الحالي.

(٤) ينقل الكُلَيْنِيّ رواياتِ «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى» عن أشخاصٍ من جملتهم «علي بن إبراهيم» - القائل بتحريف القرآن والذي لا تتمتع رواياته في الغالب بوضع حسن، وهذا في حد ذاته من أسباب الشك في صحة هذا الحديث.

الطاق، ويدعوه إلى التعاون معه والثورة على الظلم، فيجيبه الأحول قائلاً:

"إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ كَانَ لِـلَّهِ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَا تَكُنْ لِـلَّهِ حُجَّةٌ فِي الْأَرْضِ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ! قَالَ فَقَالَ لِي [زيد بن علي]: يَا أَبَا جَعْفَرٍ! كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي [حشرة الإمام السجاد] عَلَى الْخِوَانِ فَيُلْقِمُنِي الْبَضْعَةَ السَّمِينَةَ وَيُبَرِّدُ لِي اللُّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتَّى تَبْرُدَ شَفَقَةً عَلَيَّ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ؟! إِذاً أَخْبَرَكَ بِالدِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟!"

وهنا يبدأ «الأحول» بالمغالطة فيقول:

"فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ وَأَخْبَرَنِي أَنَا فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ!! ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمِ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ. قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً، لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَا أَبُوكَ كَتَمَكَ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ! قَالَ فَقَالَ أَمَا وَاللهِ لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ [أي الإمام الباقر (ع)] بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وَأُصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي!".

ويُختَتَمُ الحوار بادِّعاء «الأحول» أن الإمام الصادق (عليه السلام) أيّده فيما قاله لزيد بن عليٍّ ونص عبارته:

"فَحَجَجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (عليه السلام) بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي: أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكاً يَسْلُكُهُ!!"

يقول الكاتب: إن الإمام الصادق يعلم ضَعْفَ وتهافتَ كلام «الأحول» أكثر من أي شخص آخر، ولذلك فنحن لا نشك لحظة في أن الإمام الصادق (عليه السلام) لم يؤيد الكلام المليء بالمغالطة الذي ساقه «الأحْوَل»، وذلك لما يلي:

أولاً: إن رؤيا يوسف (عليه السلام) لم تكن من معارف الشرع وأحكامه، ولا أمراً يتعلق بعامة الناس كي يكون إظهاره واجباً، ولذلك فلم يكن هناك مانع شرعي من كتمانه، بعكس بيان دين الحق وإعلان حجة الله والتعريف به الذي هو أمر واجب.

ثانياً: طبقاً لقوله تعالى: ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾ [الشعراء/ ٢١٤] كان من الواجب أنْ

يُبيِّنَ الإمامُ الحقيقةَ لأقربائه قبل أي أحد آخر، ويدعوهم إلى الحق ولا يكتمه عنهم.

ثالثاً: إن ادعاء «الأحْوَل» ادعاءٌ في غاية الخبث والأذى عندما يُصوِّر نفسَه أنه من أهل تقبُّل الحق خلافاً لزيد بن علي. إن قوله هذا سوء ظن بلا دليل بشخصية جليلة مثل «زيد بن علي»، وهو أمر مُحرَّم لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحجرات/ ١٢].

لاحظوا أن «الأحْوَل» يتَّهم الشهيدَ جليلَ القدر الذي كان مِنْ أشدِّ الناس حرصاً على دين الله، والذي بَذَلَ روحَه رخيصةً في هذا السبيل، بأنه يأبى قبول الحقّ وأن أباه حضرة السجاد (ع) كان مطمئناً لقبولي أنا الحق أكثر منك، لذا عرَّفني بحجَّة الله ولم يعرِّفك به!! لقد قال «الأحول» غير المنصف والمُتَجَنِّي هذا الكلام عن شخص قال عنه الإمام الرضا (ع) - كما في كتاب «**عيون أخبار الرضا**» -: "**فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ غَضِبَ لِـلَّهِ فَجَاهَدَ أَعْدَاءَهُ حَتَّى قُتِلَ فِي سَبِيلِه**"[(١)].

رابعاً: والادعاء الخبيث والجارح الآخر لـ«الأحْوَل» أنه نسب إلى ذلك الرجل العظيم - أي: «زيد بن علي» - أنه عبَّر عن أخيه حضرة الباقر (ع) بكلمة «صاحبك» بدلاً من التعبير بكلمة «أخي» ليوهم أنه - أي الأحول - أقرب إلى الإمام الباقر من «زيد بن علي».

خامساً: من أوضح الأدلة على كذب هذا الحديث أن «الأحْوَل» أراد بشكل ضمني أن يُقنعنا من خلال كلام ذلك الشخص الجليل أي: «زيد بن علي» نفسه بإقراره بوجود صحيفة سماوية. ولكن - كما سوف نرى عند دراسة الباب ٩٨ من الكافي ونقده - وجود مثل هذه الصحيفة السماوية وما يشبهها أمرٌ عارٍ عن الصحة تماماً وهو من أكاذيب وضَّاعي الحديث. (راجعوا تفصيل ذلك في موضعه من هذا الكتاب).

سادساً: نقول لـ«الأحْوَل» لو كنتَ صادقاً في ادعائك أن جناب «زيد بن علي» (رحمه الله) كان مؤمناً بوجود صحيفة سماوية تتضمن أخبار الغيب عند حضرة الباقر (ع)، فإن هذا يستلزم بالطبع أن يؤمن زيدٌ بالإمامة الإلهية لأخيه الباقر (ع)، وَمِنْ ثَمَّ، فكيف تقول إنه لو أُعلِنت له إمامة حضرة الباقر فلن يقبلها؟!!

---

(١) الشيخ الصدوق، **عيون أخبار الرضا**، ج ١، ص ٢٤٩.

تذكير بمظلوميّة الأئمة عليهم السلام

رغم أننا تكلّمنا إلى حدٍّ ما في مقدمة هذا الكتاب عن أصحاب الأئمَّة، لكننا نرى من اللازم - قبل أن ننتقل إلى دراسة ونقد الأحاديث التالية في هذا الباب - أن نُذَكِّر القراء الكرام مرةً ثانيةً بهذا الموضوع المهم جداً:

لم يتعرَّض أئمَّة أهل البيت - عليهم السلام - إلى الظلم مِنْ قِبَلِ خصومهم وأعدائهم المعروفين الواضحين، بل ظُلموا ظلماً شديداً أيضاً مِنْ قِبَلِ من يُذكرون اليوم على أنهم كانوا من أصحاب أولئك الأئمة الكرام. إن كثيراً ممن كانوا يترددون إلى الأئمَّة كانت لهم مقاصد وأهداف مختلفة، ولا ينبغي الظن بأن كل من كان يُظهر نفسه على أنه من محبي أولئك الأئمَّة الأجلاء ويثني عليهم كان مخلصاً وصادقاً فعلاً، بل إن عددا كبيراً منهم - كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب[1] - كانوا ينسبون أهواءهم وعقائدهم إلى أولئك الأئمَّة، ويروون أحاديث فيها على ألسنتهم، أو يحرفون كلامهم ويغيرونه! وبعضهم كان صديقاً جاهلاً أسوء من عدو[2]، وبعضهم عدوٌّ عالمٌ يتظاهر بأنه صديق!

إذا رجع أحدنا -لأجل دراسة وتحليل أحوال الأشخاص الذين كانوا يحيطون بالأئمة ويُعتبرون من حاشيتهم- إلى كتب التاريخ، بل حتى إلى كلمات الأئمَّة أنفسهم، فإنه سيتعجب كيف أحاط بالأئمَّة أفرادٌ مُجَرَّدون من الإيمان لا يتَّقون الله، وستنتابه الحيرة من تمكن أولئك الأشخاص الذين كانوا يُعرفون بأنهم من أصحاب الأئمَّة الكرام من خيانة الإسلام والتلاعب بكتاب الله وتعاليم الشرع، وجرِّ الناس بحديثهم نحو الانحراف. وبالطبع لا يقتصر الذين ظلموا الأئمة على الأشخاص المجروحين والمضعَّفين في كتب الرجال[3]، بل عددهم يفوق ذلك، وأفضل طريقة للتعرف عليهم ملاحظة الروايات التي رووها ونسبوها إلى الأئمَّة.

لما كان أئمَّة أهل البيت محبوبين ومحترمين بين المسلمين، كان أعداء الدين من طرف،

---

(١) راجعوا الصفحة ٢٦ فما بعد من الكتاب الحاضر.

(٢) لقد اطلعنا على نماذج من هؤلاء في الصفحات ٣٥- ٣٤ من الكتاب الحاضر.

(٣) من أمثال «**المغيرة بن سعيد**» و«**أبي خطاب**» و..... اللذَيْن جاء وصف أحوالهما في رجال الكشي صفحة ١٩٥ فما بعد، وصفحة ٢٤٦ فما بعد.

والانتهازيون والباحثون عن مصالحهم من الطرف الآخر يسعون إلى تحقيق مقاصدهم من خلال انتسابهم إلى أولئك الأئمة الكرام، وأن يكسبوا لأنفسهم بهذا جاهاً ومقاماً بين الناس. حتى الأئمَّةُ كانوا يصرِّحون - كما رُوِي عنهم ذلك[1] - بأن كثيراً من الملتفِّين حولهم لم يكونوا يبتغون وجه الله ورضائه من ذلك، بل يبحثون عن الجاه، ومتاع الدنيا. ولما كان الإسلام قد وصل إلى شرق الدنيا وغربها وكان كثير من الناس من الحاقدين على الإسلام من أتباع الأديان الأخرى لا يستطيعون أن يحاربوا الإسلام بشكل علني لذا كانوا يستغلون أسماء وعناوين أولئك الأئمة الكرام، ويسعون بكل ما أوتوا من قوَّة في تخريب الإسلام وبث الفرقة بين أتباعه، وترويج المذاهب والمسالك المنحرفة بأنواعها[2]. كِلا الفريقين كان يعلم جيداً أن أقوالهم إذا نُسِبت إلى أولئك الأئمَّة الكرام - الذين لم يكن أحد ينكر علمهم وتقواهم - فإن الناس سيقبلون كلامهم وآراءهم بشكل أيسر، ولن يجرؤوا على التساؤل والبحث، أما لو نسبت آراؤهم وأقوالهم إلى غيرهم، فإن احتمال اعتراض الناس أو بحثهم وتساؤلهم سيكون أكثر. لهذا السبب ولكي يمنع الأئمَّة أمثال هؤلاء من خداع الناس قالوا: "...... وَاللهِ لَوِ ابْتُلُوا بِنَا وَأَمَرْنَاهُمْ بِذَلِكَ لَكَانَ الْوَاجِبَ أَنْ لَا يَقْبَلُوهُ، فَكَيْفَ وَهُمْ يَرَوْنِي خَائِفاً وَجِلًا؟!! أَسْتَعْدِي اللهَ عَلَيْهِمْ، وَأَتَبَرَّأُ إِلَى اللهِ مِنْهُمْ. أُشْهِدُكُمْ أَنِّي امْرُؤٌ وَلَدَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَا مَعِي بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ، إِنْ أَطَعْتُهُ رَحِمَنِي وَإِنْ عَصَيْتُهُ عَذَّبَنِي عَذَاباً شَدِيداً"[3].

أو قالوا: "..... **فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ فَإِنَّا إِنْ تَحَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ؛ إِنَّا عَنِ اللهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ**"[4].

وللأسف، فإن عدداً كبيراً من أصحاب الأئمَّة، كانوا يحرِّفون أقوالهم ويغيِّرونها، أو يروون عقائدهم وأهواءهم على لسان أولئك الكرام، فمثلاً نجد أن هذا «الأحول» المتجني ذاته (راوي الرواية

---

(١) جاء في «**رجال الكِشِّي**» (ص ١٩٧): "عن أبي عبد الله (ع) قال: "**كان للحسن (ع) كذَّابٌ يكذب عليه، ولم يُسَمِّهِ، وكان للحسين (ع) كذَّابٌ يكذب عليه ولم يُسَمِّه، وكان المختار يكذب على علي بن الحسين (ع)، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي**".

(٢) للاطلاع المفصَّل على هذا الموضوع راجعوا كتاب «**المقالات والفرق**» تأليف «سعد بن عبد الله الأشعري القمي» وكتاب «**فرق الشيعة**» تأليف «الحسن بن موسى النوبختي».

(٣) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، صفحة ١٩٧.

(٤) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، صفحة ١٩٥ - ١٩٦. **وبحار الأنوار**، ج ٢، ص ٢٥٠.

الخامسة من الباب ٥٩ من الكافي) كان رجلاً متعصباً نهاه الإمام الصادق عليه السلام عن مجادلة الآخرين، ولكنه لم ينته عن ذلك، وكان يقول كلاماً لا يرضى به حضرة الإمام الصادق عليه السلام، حتى اضطر الإمام أن يصفه بأنه متعصب، وأن يُعَلِّم سائرَ الناس كيف ينقضوا كلامه، من ذلك ما رُوِي من أن الإمام الصادق علَّم من يناقش «الأحول» أن يقول له: **"أخبرني عن كلامك هذا من كلام إمامك؟ فإن قال نعم، كَذَبَ علينا، وإن قال لا، قال له: كيف تتكلم بكلام لم يتكلم به إمامك؟..."**[١].

وكان حضرة السجَّاد [علي بن الحسين زين العابدين (ع)] يشكو من ميل بعض أتباعه إلى المبالغة والغلو في حق أئمة الدين العظام ويعلن براءته من المغالين ويقول:

"إِنَّ الْيَهُودَ أَحَبُّوا عُزَيْراً حَتَّى قَالُوا فِيهِ مَا قَالُوا فَلَا عُزَيْرٌ مِنْهُمْ وَلَا هُمْ مِنْ عُزَيْرٍ وَإِنَّ النَّصَارَى أَحَبُّوا عِيسَى حَتَّى قَالُوا فِيهِ مَا قَالُوا فَلَا عِيسَى مِنْهُمْ وَلَا هُمْ مِنْ عِيسَى وَإِنَّا عَلَى سُنَّةٍ مِنْ ذَلِكَ إِنَّ قَوْماً مِنْ شِيعَتِنَا سَيُحِبُّونَّا حَتَّى يَقُولُوا فِينَا مَا قَالَتِ الْيَهُودُ فِي عُزَيْرٍ وَمَا قَالَتِ النَّصَارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ **فَلَا هُمْ مِنَّا وَلَا نَحْنُ مِنْهُم**"[٢].

وقال حضرة باقر العلوم (ع): **"لَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَنَا شِيعَةً لَكَانَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِمْ لَنَا شُكَّاكاً والرُّبُعُ الْآخَرُ أَحْمَقَ!"**[٣].

ورغم أن علياً عليه السلام امتلك قدرةً وقوةً أكثر من سائر الأئمَّة، وكان في يده السوط والسيف، كان يشكو كثيراً من أصحابه، فما بالك بالأئمة الآخرين الذين لم يكن بيدهم مثل تلك الإمكانات، لذلك كان أصحابهم يفعلون كل ما أرادوا فعله، ويضعون من الأحاديث ما أرادوا وضعه. ونذكر هنا بعض نماذج شكاية علي عليه السلام من أصحابه، وإذا أراد القراء الكرام مزيداً من التفصيل حول هذا الموضوع، فليقرؤوا نهج البلاغة.

فمن ذلك أن علياً عليه السلام قال مرةً يصف بعض أصحابه: "مَا لِي أَرَاكُمْ أَشْبَاحاً بِلا أَرْوَاحٍ وَأَرْوَاحاً بِلا أَشْبَاحٍ ونُسَّاكاً بِلا صَلاحٍ وتُجَّاراً بِلا أَرْبَاحٍ وأَيْقَاظاً نُوَّماً وشُهُوداً غُيَّباً و........". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٠٨).

---

(١) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، صفحة ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، صفحة ١١١. **وبحار الأنوار**، ج ٢٥، ص ٢٨٨.

(٣) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، صفحة ١٧٩. **وبحار الأنوار**، ج ٤٦، ص ٢٥١.

وقال في موضع آخر: "قَدِ اصْطَلَحْتُمْ عَلَى الْغِلِّ فِيمَا بَيْنَكُمْ [ونَبَتَ الْمَرْعَى عَلَى دِمَنِكُمْ وتَصَافَيْتُمْ عَلَى حُبِّ الآمَالِ وتَعَادَيْتُمْ فِي كَسْبِ الأمْوَالِ].....". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٣٣).

وقال أيضاً: "تَكْرُمُونَ بِاللهِ عَلَى عِبَادِهِ ولا تُكْرِمُونَ اللهَ فِي عِبَادِهِ....". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١١٧).

وقال حضرة الإمام الكاظم (ع) أيضاً: "لَوْ مَيَّزْتُ شِيعَتِي لَمْ أَجِدْهُمْ إِلَّا وَاصِفَةً، وَلَوِ امْتَحَنْتُهُمْ لَمَا وَجَدْتُهُمْ إِلَّا مُرْتَدِّينَ، وَلَوْ تَمَحَّصْتُهُمْ لَمَا خَلَصَ مِنَ الْأَلْفِ وَاحِدٌ، وَلَوْ غَرْبَلْتُهُمْ غَرْبَلَةً لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا مَا كَانَ لِي إِنَّهُمْ طَالَ مَا اتَّكَوْا عَلَى الْأَرَائِكِ فَقَالُوا نَحْنُ شِيعَةُ عَلِيٍّ[1] إِنَّمَا شِيعَةُ عَلِيٍّ مَنْ صَدَّقَ قَوْلَهُ فِعْلُهُ"[2].

كما لاحظتم، لقد كان الأشخاصُ غيرُ الموثوقين كثيرين بين أتباع الأئمة، لذلك فلا ينبغي أن نغتر برواياتهم وأحاديثهم التي نقلوها عن الأئمة في الأصول والفروع، ولا نجعلها مستنداً لاعتقاداتنا ودليلاً لأحكام الشرع.

في نظرنا - كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب - الطريق الصائب الوحيد هو الاعتماد على «الفقه المقارن». يجب علينا أن ندرس، في كل مسألة من المسائل الشرعية - بصدق ودون تعصب وأحكام مسبقة - أقوال المذاهب الإسلامية المختلفة وآراءهم، وندرس مستنداتهم وأدلتهم، ثم نختار القول الذي نجده أقرب إلى القرآن الكريم والسنة القطعية والذي تكون دلائله أقوى

---

(١) لقد كانت المذاهب المختلفة دكاكين كثيرة المنفعة لمؤسسيها وزعمائها، وكان أكثرهم يطرح نفسه على أنه نائب لإمام من الأئمة، أو وكيل له أو قائم بأمور الأئمة عليهم السلام، ومن هذا الطريق كانوا يحصلون على ثروات ضخمة. من جملة ذلك وُكلاء الإمام الكاظم ونوابه الخاصين (راجعوا الصفحات ١٩٧، و٢٠٣ - ١٩٧ من الكتاب الحالي) ولما كان الإمام الكاظم (ع) في السجن كانوا يجمعون كل ما يقدمه الشيعة باسم الإمام إليهم، فلما استشهد الإمام الكاظم (ع) في السجن أنكروا وفاته وقالوا: لم يمت بل غاب، وأسَّسوا ما عرفوا بمذهب «**الواقفة**»، وتوقَّفوا على الإمام السابع وادَّعوا أن لا إمام بعد حضرة الكاظم (ع)، وأنَّ كلَّ من ادَّعى الإمامةَ فهو كذَّابٌ وفاسقٌ، وبهذا أكلوا الأموال التي كانوا جمعوها باسم الإمام الكاظم (ع) كلَّها، وتصرَّفوا في الجواري اللواتي كُنَّ في أيديهم وهي ملك الإمام!

(٢) الكُلَيْنِيّ، **روضة الكافي**، الحديث ٢٩٠.

وقرائنه أكثر. وإلا فإن هذا التعصب المذهبي وألاعيب الفرق من أكبر علل ضعف المسلمين وتشتتهم وتسلُّط الكفار المتزايد عليهم يوماً بعد يوم. إن الأئمَّة تبرؤوا من تلك الفرق لكن المتعصبين والباحثين عن المنفعة والمصالح لم يكفُّوا عن التعصب المذهبي. ولذلك فيجب على المؤمنين أن يعتبروا أنفسهم مسلمين فقط، فقد خاطبهم القرآن بهذا العنوان فقط وقال: ﴿**هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا**﴾ [الحج/ ٧٨].

٦٠ـ بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْأَئِمَّةِ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يقبل الأستاذُ البِهْبُودِيُّ إلا الحديث الثالث منها فقط، وأورده في كتابه «**صحيح الكافي**»، وضعَّف المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٢ و٤ واعتبر الحديث الثالث مُوَثَّقاً. في نظرنا لقد عقد الكُلَيْنِيُّ هذا الباب ليجعل الأئمَّة في مستوى الأنبياء والرسل، بل أراد بهذه الروايات الضعيفة أن يجعل الأئمَّة أفضل من الأنبياء والرسل! هذا مع أن أحد أصول الإيمان وأركانه القطعية الواجبة على كل مسلم، بما في ذلك الإمام، أن يؤمن بالأنبياء (البقرة/ ٢٨٥). لو كان الإمام أعلى رتبة من النبيّ لكان من المحال أن لا يذكر القرآن الكريم الإيمان بالأئمّة الذين هم أفضل من الرسل ويكتفي بالدعوة بصراحةٍ إلى الإيمان بالرسل ويقول: ﴿**لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ**﴾ [البقرة/ ١٧٧]، ويقول أيضاً: ﴿**الْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ**﴾ [البقرة/ ٢٨٥].

لكن الكُلَيْنِيَّ الذي لم يكن على علم كافٍ بالقرآن كان يقبل كل ما يقوله الرواة الضعفاء الكذَّابون ويجمع تلك الروايات في كتابه ويقول عنه أنه يضم «**الآثار الصحيحة عن الصادقِيْن**». لننظر الآن أيّ تُحَفٍ قدَّمها رواتُهُ لنا:

← **الأحاديث ١ و٢ و٤** – سند هذه الأحاديث في غاية الضعف ومتنها معلول جداً. ولا ريب أن الأحاديث التي يرويها أمثال أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ أي «سُهَيْلُ بْنُ زِيَادٍ»[1] الذي لا يتورَّع عن رواية الأحاديث غير الصحيحة، أو يرويها شخصٌ واقفيٌّ منحرف باسم «دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ» أو شخصٌ أحمقُ باسم «هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ» الذي يروي أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آيةً!!

---

(١) هو غير «**سَهْل بن زياد**».

أو يرويها «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» الكذَّاب أو «زَيْدٌ الشَّحَّامُ» الذي يروي روايات تنضحُ بالغلوِّ وتخالفُ القرآنَ[1]، و« مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ» مجهول المذهب، لن يكون حالها أفضل من ذلك!

يدَّعي هؤلاء الرواة الجهلة والمفتضحون أن الإمام الصادق (ع) قال: "**الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ عَلَى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَنَبِيٌّ مُنَبَّأٌ فِي نَفْسِهِ لَا يَعْدُو غَيْرَهَا**. [ونسأل: فما هي فائدته للناس، وإن كان لا يدعو الآخرين وَلا يُوعِّيهم فلماذا يُسَمونه نبيّاً؟]، **وَنَبِيٌّ يَرَى فِي النَّوْمِ وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ وَلَا يُعَايِنُهُ فِي الْيَقَظَةِ وَلَمْ يُبْعَثْ إِلَى أَحَدٍ وَعَلَيْهِ إِمَامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَى لُوطٍ** (ع)!

[ونقول إن مثل هذا النبي أيضاً - بالنسبة إلى الناس - لا يختلف عن النبي من النمط الأول. ثم إن الإمام الصادق (ع) لا يقول قطعاً كلاماً مخالفاً للقرآن، في حين أن هذا الكلام مخالف لآيات عديدة في كتاب الله (من جملته مثلاً الشعراء/ ١٦١ و١٦٧، والنمل/ ٥٤ و٥٦، والصافَّات/ ١٣٣ وغيرها)، وكان حضرة لوطٍ (ع) رسولاً إلى قومه - على أقل تقدير - وكان مأموراً بهدايتهم وإرشادهم.].

ثم يقول في خاتمة الحديث: "... وَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ (ع) نَبِيّاً وَلَيْسَ بِإِمَامٍ حَتَّى قَالَ اللهُ: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة/ ١٢٤] ".

أي يريد أن يقول إن إبراهيم النبي (ع) كان في بداية الأمر فاقداً لمقام الإمامة ثم نال ذلك المقام فيما بعد، أي أن مقام الإمامة أرفع شأناً من مقام النبوَّة!

[بحثٌ حول مقام النبوّة والإمامة والعلاقة بينهما]

اعلم أن مثل هذه الأحاديث أدَّت إلى وقوع علمائنا في مغالطة - كما تقرؤون ذلك في الكتب التي تُؤلَّف في زماننا أو تسمعون ذلك من المنابر أو الإذاعة - إذْ يدَّعون أن حضرة إبراهيم (ع) بعد أن خرج ناجحاً مرفوع الرأس من الامتحانات العظيمة والابتلاءات الكبيرة التي ابتلاه الله بها، اختير لمقام الإمامة وخوطب بقوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...**﴾ [البقرة/ ١٢٤]، ومن الواضح أنه كان يوحى إلى إبراهيم (ع) قبل تلك الابتلاءات الإلهية الكثيرة وبعدها، فقد

(١) لقد بَيَّنَّا حالَه قبل دراسة أحاديث الباب ٦١ كما سيأتي قريباً.

أتم إبراهيم الخليل إذن تلك الكلمات في حال حيازته لمقام النبوة الشامخ. بناءً على ذلك فلا يمكن أن يكون المقصود من الآية المذكورة (النُّبُوَّة)، لأن هذا تحصيل حاصل ومحال، فلا مندوحة من اعتبار هذا المقام الجديد شيئاً غير النُّبُوَّة، وبالطبع سيكون مقاماً أعلى من مقام النُّبُوَّة. وقد عبَّر اللهُ تعالى عن ذلك المقام بكلمة «**عَهْدِي**». وقد نصب الله تعالى نفسُهُ إبراهيمَ في مقام الإمامة، إذن الإمام يجب أن يكون معصوماً ومنصوباً مِنْ قِبَلِ الله مثل النبيّ، ولا يمكن لغير الله أن يختار شخصاً لمنصب الإمامة، لأن الإمامة عهدٌ إلهيٌّ وليست أمراً من أمور الناس حتى يمكن كسبها وحيازتها من طريق الشورى والتشاور، بل الله تعالى هو الذي يعيِّن الإمام وليس الناس!

ولتوضيح المغالطة في هذا الاستدلال نقول ما يلي:

أولاً: أنتم تقولون إن الإمام لا يوحى إليه. كما قال عليٌّ عليه السلام أيضاً عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم صراحةً: "فَقَفَّى بِهِ الرُّسُلَ **وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٣٣). وقال: "بَعَثَ اللهُ رُسُلَهُ **بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ** وجَعَلَهُمْ حُجَّةً لَهُ عَلَى خَلْقِهِ" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٤). وقال: "بِأَبِي أَنْتَ وأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ! **لَقَدِ انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النُّبُوَّةِ والإِنْبَاءِ وأَخْبَارِ السَّمَاءِ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢٣٥).

واعترف المَجْلِسِيّ في شرحه للحديث الثالث من الباب ٦١ بأن «الشيخ المفيد» قال في كتابه «**أوائل المقالات**» [الذي شرح فيه عقائد الصدوق وعلق عليها] : "**الاتفاق على أنه من زعم أن أحداً بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم يُوحَى إليه فقد أخطأ وكفر.**"[(١)].

لهذا السبب حتى لو فرضنا أن الإمامة من القرآن أعلى من النبوة، فإن ذلك لن يكون له أي علاقة بأئمة الشيعة، لأنه بإقراركم لم يكن يوحى إلى أولئك الكرام، ولكن - كما سوف نرى - فإن الله يوحي لإمام القرآن [أي: للإمام كما يطرحه القرآن]، ونتيجة هذا الكلام أننا لو أردنا أن نأخذ كلمة «**إمَامَاً**» المذكورة في الآية على معناها الشيعي، فالمعنى الذي ستفيده الآية ١٢٤ من سورة البقرة هو أن حضرة إبراهيم - عليه آلاف التحية والثناء - الذي خرج مرفوع الرأس من الابتلاءات الإلهية، وصل إلى مقام أصبح لا يوحى فيه إليه؟!!

---

(١) وراجعوا أيضاً **بحار لأنوار**، ج ٢٦، ص ٨٤. و**سفينة البحار**، ج٢، ص ٦٣٨.

ثانياً: إن «وحي النُّبُوَّة» أعلى شكل من أشكال ارتباط الله عزَّ وَجلَّ وصلته بعبد من عباده، أما الإلهام القلبي والرؤيا و..... فهي ارتباط دون رتبة وحي النُّبُوَّة، فكيف يمكن أن لا يكون هناك وحي إلهي في المقام الذي هو أعلى من مقام النُّبُوَّة؟!

ثالثاً: أنتم تقولون -من جهة- إنَّ النبيَّ الأكرم ﷺ حائزٌ على مقام النُّبُوَّة والإمامة كليهما، وتقولون -من الجهة الأخرى- إن الإمام لا يوحَى إليه. فنسألكم: فلماذا إذن حَزِنَ النبيُّ ﷺ حزناً شديداً لَمَّا انقطع الوحيُ عنه مدةً أو تأخَّر وصول الوحي إليه -كما جاء في سبب نزول سورة الضحى وسبب نزول الآية ٢٣ من سورة الكهف-، ولم يعتبر أن هذا التأخير هو بمعنى العروج إلى مقام الإمامة الأرفع الفاقد للوحي؟!

رابعاً: طبقاً لادعائكم فإن «الإمامة» مقامٌ أعلى من النُّبُوَّة، لكن قدماء الشيعة لم يكونوا يعتقدون مثلَ هذه العقيدة، كما نرى أن الشيخ [الإمامي] «عبد الجليل القزويني» قال: **"إن درجة النبوَّة أرفع من درجة الإمامة باتفاق العلماء"**[1].

خامساً: إذا تمعَّنَّا في موارد استعمال كلمة «الإمام» في القرآن ثبت لنا أنها تُسْتَخْدَم في كتاب الله بمعنى الشخص أو الشيء المُطاعِ والمُقْتَدَى به – أعم من كونه مؤمناً أو كافراً – كما تُسمَّى بذلك صحيفة الأعمال. كما نقرأ قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ**﴾ [الإسراء/ ٧١].

ومن البديهي أن عبارة «**كُلَّ أُنَاسٍ**» تشمل الكفار والفساق والمؤمنين، ولا تنحصر بفريق خاص، فكل جماعة لهم إمام. لهذا السبب أيضاً قال تعالى: ﴿**وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ**﴾ [القصص/ ٥]. وأطلق كلمة «الإمام» على زعماء الكفر أيضاً الذين يقتدي بهم الكفار ويتبعونهم، فقال:﴿**فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ**﴾ [التوبة/ ١٢]. وقال: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ**﴾ [القصص/ ٤١].

حتى أن القرآن أطلق على غير الإنسان كلمة «الإمام» باعتبار أنه محط الانتباه والاتِّباع ومبنى

---

(١) كتاب «**النَّقْض**»، صفحة ٥٧.

العمل، فقال: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود/ ١٧]، بل سمَّى صحيفة الأعمال أيضاً إماماً فقال: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس/ ١٢]، لأن ثواب كل إنسان وجزاءه سينبني على ما سُجِّل في صحيفة أعماله.

بناءً على ما تقدَّم أصبح من الواضح أن مقصود علماء الإمامية لا يحصل من الآية، ويمكن أن ندرك أن الإمامة الخالية من النُّبُوَّة لا تختص بالمعصوم بل لا تختصُّ حتى بالمؤمن العادي فضلاً عن المعصوم؟![1]

سادساً: إن طريقة استخدام كلمة «الإمام» و«النبيّ» في القرآن تُبَيِّنُ أنَّ «النُّبُوَّة» لا تقبل التقسيم في القرآن الكريم، بعكس كلمة «الإمامة» التي تنقسم -كما شاهدنا- إلى أنواع، لهذا السبب فإن لدينا في القرآن الكريم «إمام حق وإمام باطل» أو «أمام نور وإمام نار» أو «إمام إيمان وإمام كفر»، ولكن لدينا «نبيٌّ نور» وليس لدينا «نبيٌّ نار»، كذلك لدينا «نبيٌّ إيمان» وليس لدينا «نبيٌّ كفر» وهكذا....، فلا يمكن الادعاء بأن «الإمامة» مقام أرفع وأعلى من «النُّبُوَّة».

سابعًا: ليس لدينا دليل على أن إبراهيم (ع) كان مبعوثاً بالنُّبُوَّة لَمَّا امتحنه الله بالكلمات الإلهية، لأنه رغم أن الآية ٥١ فما بعد من سورة الأنبياء تفيد أن إبراهيم (ع) كان يتمتع بعناية الله الخاصَّة به وكان موضعاً لإرشاد الله وإلهام الحق، لكن هذا لا يكفي للادعاء - دون دليل - بشكل قاطع أن إبراهيم كان قد بُعِث بالنُّبُوَّة قبل أن يتوجه إليه الخطاب الإلهي: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا....﴾ [البقرة/ ١٢٤]، فكم من الأنبياء كانوا يتمتعون بإرشاد الله وإلهامه وكلماته، لكنهم ما بُعِثوا بالنُّبُوَّة إلا بعد مدَّة من ذلك، فمثلاً رغم أن موسى (ع) قبل ذهابه إلى جبل الطور كان يتمتع بعناية الله وكان يُصنَع على عينه، لكنه لم يكن قد تلقَّى بعد الأمر بالنُّبُوَّة، أو حضرة عيسى (ع) الذي تكلَّم في المهد، لكنه لم يُبعَث بالنُّبُوَّة إلا في سنّ الكهولة، لهذا ما المانع من القول: إن الله أظهر في وجدان إبراهيم الطاهر الحقائق التي كانت تدعوه للقيام بالأعمال الصالحة والمفيدة، ولَمَّا قام بتلك الأعمال على النحو المطلوب، كان نجاحه في ذلك مقدمةً لنبوته أي أنه

---

(١) والكُلَيْنِيّ نفسه اعتبر في الباب ٨٣ من **الكافي** (ج ١، ص ٢١٥) أن الإمام نوعان: إمام داع إلى الله، وإمام داع إلى النار.

أصبح مستعداً وأهلاً لخطاب: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا....**﴾ [البقرة/ ١٢٤].

ثامناً: لقد وقعتم في ادعائكم بمغالطة واضحة! وهو أنكم ساويتم بين «الوحي» و«النُّبُوَّة»، مع أن بين المفهومين عموم وخصوص مطلق. وبلغة العامة يمكننا أن نقول: إن هذه المسألة ينطبق عليها مَثَلُ: "كل جوز كروي، وليس كل كروي جوز"، ولكنكم في استدلالكم جعلتم كل كرويٍ جوزاً!

نعم، بشهادة القرآن، رغم أنه لا تُتَصوَّر النُّبُوَّةُ من دون الوحي، ولكن الوحي من دون النُّبُوَّة ممكنٌ تماماً. فحتى لو فرضنا أن إبراهيم عليه السلام كان يوحى إليه قبل أن يأتيه خطاب ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا....**﴾، فإن هذا لا يستلزم بالضرورة أن يكون قد بُعِثَ بالنُّبُوَّة قل ذلك الخطاب، ولا يمنع أن يكون بعثه بالنبوَّة لم يحدث إلا بعد أن أتم الكلمات الإلهية التي ابتلاه الله بهن. ولكي لا نتكلم كلاماً من دون دليل - كما يفعل البعض - نرجع إلى القرآن المجيد:

أ) إن اليهود والنصارى والمسلمين متفقون على أن أم موسى (ع) لم تكن نَبِيَّةً، لكن القرآن يصرح بأنه أوحي لها: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ**﴾ [القصص/ ٧].

ب) جميع فرق المسيحيين وجميع فرق الشيعة والسنة متفقون على أن حوارِيِّي عيسى عليه السلام لم يكونوا أنبياء، مع أنه أوحي إليهم: ﴿**إِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي**﴾ [المائدة/ ١١١].

تاسعاً: لنفرض أننا قبلنا دون نقاش أن مقام «الإمامة» أرفع وأعلى من مقام «النُّبُوَّة» الشامخ! في هذه الحال كيف يمكن لفرد غير حائز على مقام «النُّبُوَّة» الأدنى من مقام «الإمامة»، أن يصل إلى مقام «الإمامة» الأرفع؟ كيف يمكنه أن يتربع على قمة الكمال دون أن يقطع سلسلة مراتب الكمال؟

إذن حتى في هذا الفرض أيضاً لا يتيسَّر نيل مقام «الإمامة» -بصفتها عهداً من الله ومنصباً إلهيّاً-، الذي هو في نظركم فوق مقام «النُّبُوَّة»، لغير النبيّ، ولابدّ أن يكون هذا المقام منحصراً بالأنبياء فقط الذين تتوفّر فيهم معظم الأهليّة، ويكونوا حائزين على أعلى مقام قبل مقام «الإمامة»، لهذا السبب فإن الأئمة الذين هم مد نظركم والذين - باعترافكم أنفسكم - لم يكونوا

حائزين على مقام «النُّبُوَّة» لا يمكنهم أن ينالوا مقام «الإمامة» المذكور في الآية ١٢٤ من سورة البقرة الذي تدَّعُونَهُ لهم.

عاشراً: إن النُّبُوَّة بإجماع المسلمين - وربما بإجماع اليهود والنصارى أيضاً - تفضُّلٌ من الله على العبد، ولا يمكن الحصول عليها بمجرد العبادات والمجاهدات، بل تُعطى بمقتضى لطف الله ورحمته لأفراد معدودين من العباد طبقاً لحكمة الله البالغة. وقد أجمع المسلمون على أن هذا التفضل الإلهي وصل ببعثة النبيِّ الأكرم ﷺ إلى نهايته وخُتِم. وكان وأولـئك الأفراد الاستثنائيون المعدودون الذين نالوا نعمة النُّبُوَّة، إضافةً إلى إنباء الخلق وتبليغهم تعاليم الله وأحكامه التي توحَى إليهم، أسوةً وأئمَّةً يَقْتَدِي بهم الناس، وهذا النمط من الإمامة لا يقبل الانفكاك عن النُّبُوَّة، وهي إمامةٌ موجودةٌ لدى جميع الأنبياءِ، سواء إبراهيم (ع) أم غيره من سائر الأنبياء. وفي الواقع إن الأنبياء نُصِبوا بواسطة الوحي الإلهي - وحي النبوة بالطبع - في منصب إمامة الناس، وهم في أمر هداية عباد الله وتعليم، أئمةٌ وأسوةٌ لِمَنْ أُرْسِلوا إليهم بمهمَّة دعوتهم إلى الله.

تلاحظون إذن أن المغالطة الثانية لعلمائنا هي أنهم يريدون أن يثبتوا أن النسبة بين الإمامة الإلهية وَالنُّبُوَّة هي نسبة «العموم والخصوص من وجه» في حين أن نسبة الإمامة الإلهية وَالنُّبُوَّة هي التساوي. أي أنَّ كلَّ رسولٍ إمامٌ حتماً، ولا يوجد نبيٌّ ليس بإمام، وبالطبع فإن الإمامة الإلهية، التي هي من تبعات النُّبُوَّة، خُتمت بِنُبُوَّة النبيِّ الأكرم وإمامته ﷺ، وليست قابلة للانتقال إلى الآخرين. ونرى أيضاً في القرآن أنه يوحَى إلى الإمام المنصوب مِنْ قِبَلِ الله، وأن الله اعتبرَ الأنبياءَ ومن جملتهم لوط وإسحاق ويعقوب «أئمَّةً» وصرَّح بأنه كان يوحى إليهم فقال: ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ...**﴾ [الأنبياء/ ٧٣]، واعتَبَرَ أنبياء بني إسرائيل أئمَّةً أيضاً فقال: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا**﴾ [السجدة/ ٢٤]. وينبغي أن ننتبه إلى أن الله اعتبر هؤلاء الأئمة (أي أنبياء بني إسرائيل مثل إسحاق ويعقوب) أنبياء فقال: ﴿**وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا**﴾ [مريم/ ٤٩].

وأُكرِّرُ أن الإمامة المنصوبة والمنصوصة عليها مِنْ قِبَلِ الله خُتمت بالنبيِّ الأكرم ﷺ، وإلا فكيف يمكن لِـلَّهِ الحكيم أن يذكر الأنبياء والأئمَّة الإلهيين للأمم السابقة بشكل صريح في

القرآن، أما أئمَّة المستقبل لأمة الإسلام، فيترك بيانهم لحديث الغدير الذي لا يتبين المقصود منه بوضوح وافٍ، أو يوكل بيان ذلك إلى رواة الكُلَيْنِيّ وحديث لوح جابر وأمثالهم؟!![1].

لو أن الله تعالى هو الذي نصب أئمَّة أهل البيت لما امتنع عن تعريفنا بهم وبيانهم لنا، خاصةً الأئمة الذين اعتُبِرت سعادةُ الأمَّةِ رهينةً بمعرفتهم واتِّباعهم.

دليلنا على أن مقام «الإمامة» ليس أرفع من مقام «النُّبُوَّة» هو أن الله قال عن أولئك الأئمَّة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد/ ٢٦]. فكيف يمكن أن يذكر الله تعالى - في مقام إظهار تفضله وكرامته على الأنبياء من ذرية نوح وإبراهيم: الدرجة الأدنى - أي النُّبُوَّة - ولا يذكر الدرجة الأعلى - أي الإمامة - التي تندرج ضمنها الدرجات التي قبلها؟!

ثم إن نقيض «الظالم» هو «العادل» لا المعصوم وإلا لوجب أن لا ينال موسى عليه السلام (القصص/ ١٥-١٦) ويونس عليه السلام (الأنبياء/ ٨٧، والصافات/ ١٤٠ فما بعد) اللذَيْن احتاجا إلى غفران الله بسبب ظلمهم لأنفسهم مرةً على الأقل، عهد الإمامة، في حين أنهما لما كانا عادلين نالا نعمة بالنبوة والإمامة الإلهية.

أما الإمامة الخالية من «الوحي» فهي مقام لا يختصُّ بأفراد خاصّين محدّدين، بل إن الله حرَّض عباده على السعي لنيل هذا المقام، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان/ ٧٤].

وبديهي أنه لو وصل أحد بالعلم والمجاهدات إلى هذا المقام، فلن يكون أعلى ولا أرفع من الأنبياء.

بعد الإيضاحات التي ذكرناها أعلاه يجب أن نرى ما هو معنى الآية ١٢٤ من سورة البقرة؟

يَتَبَيَّنُ من القرآن الكريم أن الله الحكيم فضَّل بعض الأنبياء على بعض (البقرة/ ٢٥٣، والإسراء/ ٥٥) ويمكننا أيضاً أن نستنبط أن مجال نبوة أنبياء الله وإمامتهم كان متفاوتاً أيضاً،

---

(١) من الضروري الرجوع في هذا الموضوع إلى كتاب **شاهراه اتحاد** [أي: طريق الاتحاد].

فبعض الأنبياء بُعِثوا إلى أقوامهم أو إلى جماعات محدودة[1]، وكانوا يبلغون شريعة الأنبياء الذين سبقوهم ويعلمونها للناس. وأُطْلِقَ على هذا النمط من الأنبياء رُسُل التبليغ[2]. مثل: هود وصالح وشعيب ولوط[3] سلام الله عليهم. وبعض الأنبياء كان لديهم كتاب خاص بهم، ولم تكن رسالتهم محدودة بقوم دون قوم، بل كان مجالها يشتمل على نطاق أوسع بكثير.

بملاحظة الأمور التي ذكرناها أعلاه، حتى لو قبلنا أن يكون إبراهيم (ع) حائزاً على النبوة قبل مخاطبته بخطاب: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا....**﴾ [البقرة/ ١٢٤]. في هذه الحالة – كما ذكر ذلك بعض المفسرين – نقول: إن إبراهيم بُعِث في البداية إلى أبيه وعائلته وأسرته، أو إلى قومه وأهل مدينته، وكان يُعتبر إماماً لهم، ثم لما أتم كلمات الله أخذت نبوته الصفة العامة، وأصبح مرسلاً لكل الناس أي: أزيلت عنها الحدود المكانية، وجعله الله إماماً ونبياً لجميع البشر. مثلاً: افرضوا أن شخصاً ما كان «قائمَ مقامٍ»، ثم بفضل نجاحه في أداء وظيفته تم ترفيعه إلى مقام «محافظ»، فأصبحت مسؤوليته التي كانت من قبل محدودةً بمنطقة صغيرة تشمل الآن منطقةً أكبر وأوسع. إن الفرقَ بين نبوة خليل الله (ع) بعد خطاب: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا.....**﴾ [البقرة/ ١٢٤]، ونبوَّة بعض الأنبياء الآخرين هي أن إمامة ونبوة خليل الرحمن لم يكن لها حدود مكانية بعكس إمامة ونبوَّة بعض الأنبياء الآخرين التي كانت محدودة بمنطقة جغرافية خاصة. كذلك فإن الفرقَ بين نبوته ونبوة النبي الأكرم ﷺ أن إمامة ونبوَّة خاتم الأنبياء ﷺ إضافةً إلى عدم محدوديتها المكانية، ليست محدودةً من ناحية الزمان أيضاً، بل جميع البشر (الناس) إلى يوم القيامة مخاطبون برسالته. إن إمامة الأنبياء موضوعٌ واضحٌ وقد اعتبَرَ أميرُ المؤمنين عليٌّ عليه السلام أيضاً النبيَّ الأكرمَ ﷺ إمامَ المتقين، وقال: **"هُوَ إِمَامُ مَنِ اتَّقَى"** (**نهج البلاغة**، الخطبة ٩٤ و١١٦).

نُذكِّر من جديد أنّ من جملة شؤون الأنبياء، شأن الإنباء والإنذار ومن هنا يأخذ الرسل لقب «النبي» و«النبوَّة»، والشأن الآخر للأنبياء هو أنهم قدوة وأسوة للناس وقد عبّر القرآن عن هذا

(١) مثل يونس عليه السلام الذي بعث لأقل من مئتي ألف نفر (الصافات/ ١٤٧).

(٢) راجعوا الصفحة ٦٥ من كتاب **شاهراه اتحاد [طريق الاتِّحاد]**، فصل: العقل منكر للنص.

(٣) مثلاً كان لوط عليه السلام تابعاً لشريعة إبراهيم وكتابه. (العنكبوت/ ٢٦).

الشأن - كما مر معنا في الصفحات الماضية - بكلمة «الإمام» و«الإمامة». نتيجة لذلك فإن «الإمامة» المذكورة في الآية ١٢٤ من سورة البقرة تشير إلى نبوَّة حضرة إبراهيم عليه السلام، نظراً إلى شأن القدوة والأسوة التي كان يتمتَّع بها. ولذلك فقد أُمِر النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتدي بهداية أنبياء السلف الذي كان خليل الرحمن من أعظمهم فقال تعالى: ﴿**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام/ ٩٠]، وإلا فلا أثر في القرآن للإمامة التي تكون عهداً من الله لعبد من عباده، وتُفَوَّضُ إلى غير النبيّ.

[بيان حال «زَيْدٍ الشَّحَّامِ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

قبل الانتقال إلى دراسة ونقد أحاديث الباب التالي، من المفيد أن نعرِّف بأحد رواة الأحاديث المذكورة أعلاه وهو راوي الرواية الثانية من الباب ٦٠ من الكافي. إنه: «**أبو أسامة زَيْدٌ الشَّحَّامُ**»: قالوا: إنه من أصحاب الإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام - وَلَمْ يُضَعِّفوه [أي وثَّقُوه][١]. ولكنه في الواقع من الغلاة لأن رواياته خرافية ومعارضة للقرآن. فقد أثنى على نفسه وادَّعى أن اسمه جاء في كتاب موهوم باسم: «كتاب أصحاب اليمين»![٢] وأن معنى وجود اسمه في ذلك الكتاب أنه من أهل الجنَّة!! كما ادَّعى أن حضرة الإمام الصادق عليه السلام قال له: "يا زيد ما عندنا لك خير، وأنت من شيعتنا. إلينا الصراط وإلينا الميزان وإلينا حساب شيعتنا!!"[٣].

في حين أنه من المقطوع به أن الإمام لا يمكن أن يتكلَّم بمثل هذا الكلام المخالف للقرآن، لأن القرآن اعتبر تلك الأمور خاصَّة بالله المتعال ومنحصرة به، وقال تعالى مخاطباً النبيَّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿**مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ**﴾ [الأنعام/ ٥٢]. وقال أيضاً: ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**﴾ [الغاشية/ ٢٥-٢٦]. وقال نحو ذلك أيضاً في الآية ٦٩ من

---

(١) انظر «**الفهرست**» للطوسي، ص ٧١، إذْ وصفه بقوله: "ثقةٌ له كتاب". وانظر **رجال العلامة الحلي**، ص ٧٣، فقد وصفه بأنه: "**ثقةٌ عينٌ**". (المُتَرْجِمُ)

(٢) لقد تكلمنا عن كذب كتب من قبيل «أصحاب اليمين»، أو «الناموس» أو «السمط» أو «الجفر» أو «الجامعة» و«مصحف فاطمة» و..... في دراستنا لأحاديث الباب ٩٨ من الكافي، فليُراجَع ثمَّةَ.

(٣) **رجال الكِشِّيّ**، ط كربلاء، صفحة ٢٨٦. (أو ص ٣٣٧ من طبعة مشهد الجديدة المحققة).

سورة الأنعام والآية ١١٣ من سورة الشعراء.

إن هذا الرجل فاسد العقيدة يقول: "**إِنَّ اللهَ جَعَلَ تُرْبَةَ الْحُسَيْنِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَأَمَاناً مِنْ كُلِّ خَوْف**"![١] في حين أن استعمال التراب مخالف لأصول الصحَّة، ولو كان المُراد من استعمال التربة أكلها[٢] فإن أكل التراب حرام في الإسلام.

إن أمثال هذه الأكاذيب هي التي أدَّت إلى تصوُّرِ الناس غير المطَّلعين أو الذين ليس له علم كافٍ بأن دين الإسلام دين خرافي يعارض العلم.

وقد روى زيدٌ الشحَّام أيضاً أن "مَنْ زَارَ الْحُسَيْنَ عليه السلام لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ومَا تَأَخَّر"؟!![٣] أي غفر له ذنوبه التي سيفعلها بالمستقبل أيضاً؟!!

كما أنه من رواة الحديث رقم ٥٦ في الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي. وقد ادَّعى في هذا الحديث أن الإمام الصادق عليه السلام قال - خلافاً للقرآن - إننا نُغْني عن شيعتنا يوم القيامة ونكفيهم من عذاب الله[٤]. نعوذ بالله من هذه الخرافات. كما أنه من رواة الحديث الذي درسناه ونقدناه في الصفحة ٢٩٨ من الكتاب الحالي.

---

(١) **وسائل الشيعة**، (باب استحباب الاستشفاء بتربة الحسين (ع) والتبرُّك بها وتقبيلها وتحنيك الأولاد....)، ج ١٠، ص ٤٠٩ - ٤١٠، الحديث رقم ٥.

(٢) راجعوا: **وسائل الشيعة**، (باب استحباب الاستشفاء بتربة الحسين (ع) والتبرُّك بها وتقبيلها وتحنيك الأولاد....)، ج ١٠، ص ٤١١ - ٤١٢، الحديثان ١١ و١٤. و**مستدرك الوسائل**، الطبعة الحجرية، ج ٢، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣) **وسائل الشيعة**، (باب تأكُّد استحباب زيارة الحسين (ع) فِي النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ....)، ج ١٠، ص ٣٦٦ ، الحديثان ٥ و٦.

(٤) نص الحديث كما يلي: "عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع) وَنَحْنُ فِي الطَّرِيقِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ: اقْرَأْ -فَإِنَّهَا لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ- قُرْآناً، فَقَرَأْتُ: «**إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقاتُهُمْ أَجْمَعِينَ. يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ**» فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (ع): نَحْنُ وَاللهِ الَّذِي رَحِمَ اللهُ، وَنَحْنُ وَاللهِ الَّذِي اسْتَثْنَى اللهُ، **لَكِنَّا نُغْنِي عَنْهُمْ**". (المُتَرْجِمُ)

٦١- بَابُ الفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالمُحَدَّثِ

عندما قرأت هذا الباب شعرت بالأسى وتملَّكَني حزنٌ شديدٌ لأن الحديثين الأول والرابع في هذا الباب والحديث الثاني من الباب ١١٢ صريحةٌ في تحريف القرآن.

إن الكُلَيْنِيّ وأمثاله - مع الأسف الشديد - ينقلون آيةً بصورة محرَّفة ثم يستنبطون منها أشياء وينسبونها للأئمة المظلومين. والأمر الثاني في أحاديث هذا الباب أنها تُبَيِّنُ لنا - حسب عنوان الباب - الفرق بين الإمام والنبي والرسول، لكننا لا نصل إلى أي نتيجة حول هذا الموضوع من هذه الأحاديث!

واعلم أن هذا الباب يشتمل على أربعة أحاديث صحَّح الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديث الثالث منها فقط، أما المَجْلِسِيّ فصحَّح الحديثين الأوّل والثالث واعتبر الحديث الثاني مجهولاً والحديث الثالث ضعيفاً.

← **الحديثان ١ و٤** - رغم أن راوي الحديثين «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ البرقيُّ» ورواياته غير موثوقة - ومن جملتها هذين الحديثَيْن اللذَيْن يفيدان وقوع التحريف في القرآن[1] - إلا أن المَجْلِسِيّ صحَّح الحديث الأوَّل كما ذكرنا.

أحد رواة الحديث الرابع هو: «**أبو الحسن عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ بْنِ كثيرٍ الهاشِمِيِّ**»: رجلٌ واقفيٌّ، وطبقاً لما صرَّح به الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني:

"وجاء في كتب الرجال إنَّ عَلِيَّ بْنَ حَسَّانَ كان فاسد الاعتقاد، وهو يروي في الغالب عن عمِّه عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كثيرٍ الهاشِمِيِّ، وهو من المتَّهَمين بالكذب[2] وتأويل القرآن بمثل هذه التأويلات البعيدة عن ظاهره وأسلوبه"[3].

وكنموذج على ما ذكره، فإن عَلِيَّ بْنَ حَسَّانَ روى ١١ حديثاً من أحاديث الباب الفاضح

---

(١) راوي الحديث الثاني في هذا الباب أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ البرقيُّ أيضاً، ولم يصحِّحه كلا المجلسي والبِهْبُودِيّ.

(٢) قال الأستاذ هاشم معروف الحسني مبيِّناً مصادره في ذلك: «**إتقان المقال في أحوال الرجال**» لآية الله الشيخ محمد طه نجف، ص ٣٢٦ و٣٣٩، وانظر رجال الميرزا محمَّد الاسترآبادي، حرف الميم.

(٣) الأستاذ الشيخ هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص ١٩٤.

١٦٥ في الكافي عن عمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كثيرٍ الهاشِمِيِّ.

وكما أشرنا سابقاً[١] أَلَّف عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ كتاباً باسم «تفسير الباطن» كله كذب و- حسب قول الغضائري - "**لا يتعلَّقُ من الإسلام بسبب!**"[٢]، وقد عدَّهُ علماؤنا من الغلاة وحكموا بانه ضعيفٌ جداً[٣].

يدَّعي هذا الكذَّاب أن المُراد من عبارة «**آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ**» في الآية ٧ من سورة آل عمران: هم «**الأئمَّةُ**»! والمُراد من عبارة «**أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ**» في الآية: الخلفاء الآخرون!!

الراوي الآخر لهذا الحديث هو «**عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيُّ**» مجهول الحال.

كلا حديثا الباب والحديث الثاني في الباب ١١٢ تزعم أن الإمام (ع) تلى الآية ٥٢ من سورة الحج على النحو التالي: (**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلا مُحَدَّثٍ**)!!

انتبهوا جيداً، إن الراوي لا يقول إن الإمام فسَّر الآية على هذا النحو، بل يقول: "**تَلا هذِهِ الآيةَ**". بل في الحديث الرابع يقول الراوي: "**قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لَيْسَتْ هَذِهِ قِرَاءَتَنَا؟**!"، في حين أنه لو كان مقصود الإمام مجرَّد تفسير الآية لما كان الراوي بحاجة إلى أن يسأله مثل هذا السؤال. كما أن الإمام لم يقُلْ له: قصدي هو تفسير الآية.

والأهم من ذلك أن «المُحَدَّث» بتصريح الرواية هو غير النبي وغير الرسول وأن الحديث في صدد بيان نوعٍ ثالثٍ، ولا يستطيع المتعصِّبون المُتكَسِّبون بالدين أن يدَّعوا أن قصد الإمام من

---

(١) راجعوا الصفحة ٥٨ من الكتاب الحالي مع حاشيتها.

(٢) **رجال ابن الغضائري**، ج ٤، ص ١٧٦. (المُتَرْجِمُ)

(٣) قال العلامة ابن الغضائري في **رجاله** (ج ٤، ص ١٧٦): " علي بن حسان بن كثير مولى أبي جعفر الباقر عليهما السلام أبو الحسن، روى عن عمه عبد الرحمن، غال ضعيف رأيت له كتاباً سماه تفسير الباطن لا يتعلق من الإسلام بسبب، ولا يروي إلا عن عمه".

وقال عنه العلامة الحلي في **رجاله** (ص ٢٣٣ - ٢٣٤): "... الهاشميّ يروي عن عمه عبد الرحمن بن كثير.. كذَّابٌ، وهو واقفيٌّ أيضاً لم يدرك أبا الحسن عليه السلام .... وقال النجاشيُّ: عليُّ بن حسان بن كثير الهاشمي مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ضعيفٌ جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة فاسد الاعتقاد.". انتهى. (المُتَرْجِمُ)

كلامه ذاك هو تفسير الآية أو بيان من تنطبق عليهم (بيان مصاديقها).

وحتى مروِّج الخرافات المَجْلِسِيّ قال في شرحه لهذا الحديث:

"وقيل: يُحتمل أن يكون - [أي ذكر لفظ «المُحدَّث»] - بياناً للمراد من الآية. أقول: هذا بعيدٌ جداً وإن أمكن توجيهه بأن الأئمَّة في هذه الأمَّة لما كانوا بمنزلة الأنبياء الذين كانوا في الأمم السابقة كما قال النبيُّ صلى الله عليه وآله: علماء أمَّتي كأنبياء بني إسرائيل، وفُسِّر بالأئمَّة عليهم السلام، فذكر الأنبياء المتقدِّمين وبيان حكمهم مشتمل على ذكر الأئمَّة عليهم السلام على هذا الوجه، لكن أوردنا في كتابنا الكبير [يقصد بحار الأنوار] **أخباراً أصرح من هذه الأخبار، في كون هذه الكلمة في القرآن، ولا استبعاد في سقوط بعض القرآن عمَّا جمعه عثمان (!!!) كما سيأتي تحقيقه في كتاب القرآن** إن شاء الله تعالى."[1].

وقال في شرحه للحديث الثاني من الباب ١١٢ أيضاً: "**ويدلُّ على أنه كان في القرآن «ولا مُحَدَّث» فأسقطوه.**"[2].

ليت شعري! ماذا كان قصد الكُلَيْنِيّ من ذكر هذه الروايات المعادية للقرآن في كتابه؟ ماذا يجب أن نقول لمقلِّديه المتعصِّبين الذين لا يَكُفُّون عن مدح الكُلَيْنِيّ والثناء عليه؟! ألم يقرؤوا القرآن الذي قال بعبارة تتضمن تأكيدات عديدة: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر/ ٩]؟؟

لا أدري لماذا يصف الكُلَيْنِيّ أو المَجْلِسِيّ نفسيهما بأنهما من محبي علي (ع)، في حين أنهما في الحقيقة أعداءٌ لذلك الإمام الجليل، لأن القرآن كُتِب في عهد عثمان بتأييد من حضرة عليٍّ (ع) وموافقته، وكما ذكرنا في الفصل السابع من مقدمة تفسير «تابشى از قرآن» [شعاع من القرآن] إن عثمان جمع المصاحف المخالفة للمصحف الأم برأي أمير المؤمنين علي عليه السلام وإشارته وتأييده، "روى أبو بكر الأنباري (ت ٣٨٢هـ) عن «**سويد بن غفلة**» قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالب كرمالله وجهه يقول: "**يا معشر الناس! اتقوا الله وإياكم والغلوّ في عثمان وقولكم: حَرَّاقُ المصاحف، فواللهِ ما حرَّقها إلا عن ملأٍ منَّا أصحاب رسول الله** صلى الله عليه وآله وسلم، **جمعنا...... فقُلْنا: نِعْمَ**

---

(١) المجلسي، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج ٢، ص ٢٨٨. (المُتَرْجِمُ)

(٢) المجلسي، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج ٣، ص ١٦٢. (المُتَرْجِمُ)

ما رأيتَ......"[1].

ثم إنّه لو أنّ «واواً» في القرآن الكريم قُدِّمَت أو أُخِرَت عن موضعها، لكان من المحال أن يسكت عليٌّ (ع) ولا يعترض في خطبه ورسائله اعتراضاً شديداً على هذا الموضوع. أنتم تعتبرون الخطبة الشقشقية من كلام عليٍّ (ع)، فقولوا لنا: كيف يمكن أن يشتكي علي (ع) من الخلفاء ولا يشير حتى إشارة صغيرة إلى هذه المسألة المهمة جداً؟

في نظرنا إن حضرة حيدرة الكرّار (ع) الذي أرسل الحسنَين - عليهما السلام - إلى منزل عثمان للدفاع عنه، لو عرف أنه قد وقع أدنى تغيير في القرآن، لما توانى هو وابناه العزيزان عن بذل أي تضحية لإصلاح هذا الأمر، إذْ لا شك أن الإمام كان يقدِّم الجهاد في سبيل الدفاع عن القرآن على مجاهدة معاوية والخوارج. إن ذلك الإمام الهمام (ع) لم يُشِر خلال فترة حكومته أي إشارة إلى حدوث أدنى تغيير في القرآن، ولو كان مثل ذلك التغيير في كتاب الله قد حصل لعكف الإمام على إصلاح القرآن قبل أن يعمد إلى إعادة الأموال التي أُخِذَت بغير حق إلى بيت مال المسلمين. في حين أننا نرى في نهج البلاغة أن الإمام علياً (ع) كان يحثُّ الناس مراراً وتكراراً على تعلم القرآن عينه الذي قام عثمان بجمعه وكان يوصيهم بتلاوته والعمل به.

والإشكال الكبير الآخر في أحاديث هذا الباب والباب ١١٢ - التي سندرسها وننقدها هنا أيضاً - أنها لا تنسجم مع ختم الوحي، وأنها تثبت نوعاً من الوحي للأئمة، مع أنه باعتراف العلماء - كما ذكرنا في الباب ٦٠ في الصفحة ٣٨٢ من هذا الكتاب - لا يوحى إلى الأئمَّة. لأنّ الوحي بالأحكام والمعارف الشرعية لأي شخص بعد النبي الأكرم ﷺ معناه عدم ختم النبوة. لكن هذه الروايات تدّعي أن الإمام يسمع كلام المَلَك ويتلقّى الخبر. وهذا هو الوحي بعينه كل ما في الأمر أنه لم يُذكَر باسم الوحي. والدليل على ما نقول أنه لا يُشتَرَط في الوحي رؤية المَلَك، لأن القرآن صرَّح أن كثيراً من الأنبياء لم يكونوا يرون المَلَك بل يسمعون صوته فقط ويرتبطون مع عالم الملكوت من وراء حجاب. قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ**

---

(١) انظر: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط٣، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج ١، ص ٢٦٢. (المُتَرْجِمُ)

وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى/ ٥١].

مثلاً حضرة كليم الله (ع) كان يسمع الصوت فقط. فالادعاء أن الأئمَّة يسمعون الصوت فقط ولكنهم غير أنبياء ادّعاء باطل ولا يتَّسق مع ختم الوحي والنبوة. لأن سماع صوت الملاك نوع من أنواع الوحي خاصة أن الملاك يُسْمِعُ الإمامَ «المُحَدَّثَ» مسائلَ اعتقادية وأحكاماً شرعية وهذه هي الرسالة والنبوة بعينها وتغيير الاسم أو عدم ذكره لا يغيّر المسمَّى. لهذا السبب بالذات

نجد أن الراوي في الحديث الخامس من الباب ١١٢ [1] بعد أن سمع أنّ الملاك يكلِّم «المُحَدَّث» سأل السؤال الطبيعي: **"قُلْتُ تَقُولُ إِنَّهُ** [أي «المُحَدَّث»] **نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرَّكَ يَدَهُ هَكَذَا** [أي بالنفي] **أَوْ كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ** [المعروف بأنه آصف بن برخيا] **أَوْ كَصَاحِبِ مُوسَى** [المشهور بين الناس باسم الخضر] **أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ.."**.

فأقول: **أولاً**: أمثال هؤلاء الأفراد يتعلقون جميعهم بفترة ما قبل ختم النبوة في حين أن ما نحن فيه يتعلَّق بفترة ما بعد ختم النبوة.

ثانياً: لماذا عرَّفَنَا القرآنُ بذي القرنين الذي يعود إلى عهد ماض ولكنه امتنع عن تعريفنا بالأئمة بصفتهم «مُحدَّثين» ومنصوبين مِنْ قِبَلِ الله، واضطررتم إلى القول بوقوع التحريف في القرآن لتتمكنوا من إثبات مرامكم.

ثالثاً: إن العبد الصالح في سورة الكهف (الآية ٦٥ وما بعد)، والذي أتى بعرش ملكة سبأ إلى قصر سليمان (النمل/ ٤٠) لم يُبْعَثَا للناس لا بالنبوة ولا بالإمامة ولا كمُحدَّثين. وجناب «ذي القرنين» (الكهف/ ٨٣ فما بعد) وكذلك جناب «طالوت» (البقرة/ ٢٤٧) حكما الناس وقاداهم بصفة «الملِك» ولم يُبْعَثَا للناس بصفتهما معلمي الشريعة والحكمة. وليس لدينا دليل على أن طالوت أو ذا القرنين أو آصف بن برخيا كانوا يسمعون صوت المَلَك.

والحاصل فإن هذه الشخصيات كلها خارجة عن موضوعنا، وقياس الأئمة عليهم قياس مع الفارق.

---

(١) ذكر الكُلَيْنِيّ هذه الرواية بصورة مختصرة في الحديث الرابع من الباب ١١١ أيضاً وراويها أحد الغلاة المسمى بـ (الحسين بن سعيد) ومع ذلك اعتبره المَجْلِسِيّ حديثاً حسَناً مُوَثَّقاً.

والإشكال الآخر في مثل هذه الأحاديث، ومن جملتها الحديث الثاني في الباب ١١٢، التي يُنْسَبُ فيها للأئمة ادِّعاؤهم الارتباطَ بالملائكة وعلمَهم بالغيب، مخالفتها لكلام أمير المؤمنين عليعليه السلام الذي قال إن الوحي وأخبار السماء انقطعت برحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.[1] ولا يمكن أن يتفوَّه حضرة السجاد (ع) بما يخالف كلام جدِّه الكريم.

إن الاعتراض الذي يتوجه إلى الحديث الرابع في الباب ٦١ والحديث الرابع في الباب ١١٢[2] هو أنهما ذكرا علامةً لا فائدة منها لسماع صوت الملاك!

فلو أعلن شخص قائلاً إنني سمعت صوتاً فشعرتُ باستيلاء حالة من الوقار والسكينة على جوانحي وعلمت أن ملَكاً نزل وأن الصوت كان صوت المَلَك، فهل علينا أن نقبل كلامه ونعتبره إماماً منصوصاً عليه ومنصوباً مِنْ قِبَلِ الله؟! هل هذا دليل؟! حاشا الإمام أن يقول مثل هذا الكلام.

← **الحديث ٢** - مجهول، ومتنه يعاني من عيوب الحديثين ١ و٤ ذاتها.

← **الحديث ٣** - الحديث الذي ذُكِرَ أعلاه، رواه «الْأَحْوَلُ» عديم الإنصاف، وراويه الآخر: «أحمد البرقي». والحديث الثالث في الباب ١١٢ رواه «البرقيُّ» غير الموثوق برواياته، أيضاً، وراويه الآخر: «يعقوب بن يزيد»[3]، ومع ذلك صحَّح المجلسي والبهبودي كلاهما الحديث!

يدَّعي «الْأَحْوَلُ» أن حضرة باقر العلوم (ع) قال: "**وَ أَمَّا الْمُحَدَّثُ فَهُوَ الَّذِي يُحَدَّثُ** [أي للاطلاع على أمور الشريعة والأخبار الغيبية] **فَيَسْمَعُ** [أي صوت المَلَكِ] **وَلَا يُعَايِنُ** [أي لا يرى

(١) كقوله عليه السلام: "انْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ النُّبُوَّةِ والإِنْبَاءِ وأَخْبَارِ السَّمَاءِ". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢٣٥). وقوله: "فَقَفَّى بِهِ الرُّسُلَ وخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٣٣). وقوله: "بَعَثَ اللهُ رُسُلَهُ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٤). راجع ص ٤٨٥ من هذا الكتاب.

(٢) كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ اعتبرا الحديث الرابع من الباب ١١٢ غير صحيح، وقال المجلسي عنه إنه مرسل.

(٣) بَيَّنَّا فيما سبق حال «يعقوب بن يزيد» في الصفحة ٢٩٧ من الكتاب الحالي. وهو الذي روى حديث: "**مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَارِفاً بِحَقِّهِ كَانَ كَمَنْ زَارَ اللهَ تَعَالَى فِي عَرْشِهِ!!**". (**وسائل الشيعة**، كتاب الحج، أبواب المزار وما يناسبه، ص ٣٧١ - ٣٧٢، الحديث ١.

المَلَكَ] **وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ**".

ونقول: إن هذا الحديث الذي رواه «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» للكُلَيْنِيّ، معارض للحديث ٦ من الباب ١٠٥ في الكافي، الذي رواه للكُلَيْنِيّ «**مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى**» نفسه أيضاً، إذ يذكر فيه أن الإمام الرضا (ع) اطلع في رؤيا رآها في منامه على خبر وفاته، كما يعارض الحديث ١٤ من الباب ١١٩ الذي يذكر أن الإمام الكاظم (ع) عُرِّف من خلال الرؤيا بخليفته، ويخالف الحديثين ٨ و٩ من الباب ١٧٨ اللذان يذكران أن الإمام الرضا (ع) نُهِي في المنام عن الذهاب إلى الحمّام، كما أُعْلِنَ له في المنام أن «هارون بن المسيِّب» سوف يُهْزَم.

ثم إن أحاديث هذا الباب، والحديث الرابع من الباب ١١٢، تقول إن «المُحَدَّث» لا يرى المَلَكَ بل يسمع صوته فقط، أما في الأحاديث ١ و٢ و٣ و٦ من الباب ١٥٠ فتقول إنه إِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَخْلُقَ الْإِمَامَ مِنَ الْإِمَامِ بَعَثَ مَلَكاً فَأَخَذَ شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ تَحْتَ الْعَرْشِ ثُمَّ أَوْقَعَهَا أَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ فَشَرِبَهَا - قبل أن يقارب زوجته -، فَإِذَا وَضَعَتْهُ أُمُّهُ بَعَثَ اللهُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمَلَكَ الَّذِي أَخَذَ الشَّرْبَةَ فَكَتَبَ عَلَى عَضُدِهِ الْأَيْمَنِ أو بين عينيه، وهو حديث الولادة، آيةً من القرآن!

وفي أحاديث الباب ١٥٤ التي رواها «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» أيضاً، يدَّعي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَدْخُلُ بُيُوتَ الْأَئِمَّةِ وَتَطَأُ بُسُطَهُمْ وَتُصَافِحَهُمْ وأحياناً تُزاحمهم في أرائكهم التي يتّكئون عليها، وأن زغب (ريش) الْمَلَائِكَةِ يملأ وسائدهم!! ونسأل: هل صوت الْمَلَائِكَةِ فقط هو الذي يأتي بالشربة ليسقيها الإمام، وهل صوت الْمَلَائِكَةِ فقط هو الذي يصافح الأئمَّةَ ويزاحمهم في المكان أو يملأ وسائدهم من الزغب؟! إن هذه الأحاديث تدل على تجسُّم الْمَلَائِكَةِ وتجسُّدهم وأن جسميّتهم قابلة للرؤية.

استناداً إلى ما ذُكر أعلاه، يَتَبَيَّنُ بطلان أحاديث الباب ٦١ والباب ١١٢ من الكافي بكل وضوح. لكن المستغرب هو تصحيح الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديث الأول من الباب ١١٢ الذي ضعَّفه المَجْلِسِيّ، وذكره للحديث في كتابه «صحيح الكافي» بصفة الحديث رقم ٩٤ ! كما أن المَجْلِسِيّ اعتبر الحديث الخامس من الباب ١١٢ كما ذكرنا[1] حَسَناً مُوَثَّقاً!

---

(١) راجع الصفحة ٣٩٥ من هذا الكتاب.

ولا يخفى أنه لا يَتبَيَّنُ من أحاديث البابين ٦١ و١١٢ الفرق بين الإمام والرسول والنبي، وحتى المَجْلِسِيّ اعترف في شرحه للحديث الثالث في الباب ٦١ قائلاً:

"واعلم أن تحقيق الفرق بين النبيّ والإمام عليهم السلام واستنباطه من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينهما وبين سائر الأخبار التي سيأتي بعضها وأوردنا أكثرها في كتاب البحار، في غاية الإشكال، ..... وبالجملة لابُدَّ لنا من الإذعان بعدم كونهم أنبياء، وأنهم أفضل وأشرف من جميع الأنبياء سوى نبيِّنا صلوات الله عليه وعليهم، ومن سائر الأوصياء عليهم السلام، ولا نعرف سبباً لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الأخبار فقد عرفته والله يعلم حقائق أحوالهم صلوات الله عليهم!"[(١)].

٦٢ـ بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِـلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ

يشتمل هذا الباب على أربعة أحاديث لم يصحِّح البِهْبُودِيّ أيَّ حديث منها، والمَجْلِسِيُّ أيضاً اعتبر الحديث الثاني ضعيفاً والثالث مجهولاً، أما الحديثان الأول والرابع فاعتبرهما صحيحين!

إن العنوان الذي اختاره الكُلَيْنِيّ لهذا الباب مخالف للقرآن ولكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام، لأن القرآن الكريم يقول إنه ليس بعد الرُّسُل حُجَّةٌ للناس (النساء/ ١٦٥). وقال الإمام عليٌّ عليه السلام - كما ذكرنا من قبل - "**تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) حُجَّتُهُ**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ٩١). وقال واصفاً كتاب الله: "**واتَّخَذَ عَلَيْكُمُ** [أي بالقرآن] **الْحُجَّةَ**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ٨٦). وقال أيضاً: "فَالْقُرْآنُ..... **حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ**" (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٨٣). وقال كذلك: "**أَرْسَلَهُ بِحُجَّةٍ كافِيَةٍ** "(**نهج البلاغة**، الخطبة ١٦١).

بناء على ذلك فإن الشرع عرَّف لنا الحجَّة وبيَّنها لنا، فلسنا بحاجة بعد ذلك إلى أن يعرف رواةٌ ضعفاءُ مجهولو الحال حججاً في الدين للمسلمين، ويزيدوا ما شاؤوا في الإسلام تحت لافتة «قال الإمام.....» أو ينقصوا منه.

← **الأحاديث ١ و٢ و٣** - ثلاثة أحاديث من الأحاديث الأربعة لهذا الباب تقول: "إِنَّ

---

(١) المجلسي، **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، ج ٢، ص ٢٨٩ - ٢٩٠. (المُتَرْجِمُ)

الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِـلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرَفَ!".

إن عيب هذه الأحاديث هو أنها، إضافةً إلى مخالفتها للقرآن، تقول أن الإمام لا يكون حجة إلا إذا عُرِف. وَمِنْ ثَمَّ إذا لم يُعرَف الإمام فليس حجةً. بناء عليه، بما أننا الآن، ومنذ قرون، لا نعرف إماماً وليس هناك من إمام نصل إليه، ولا نعرف عن الإمام شيئاً إلا الاسم، فإن الحجة لم تقم علينا، وعلينا أن نبقى تائهين حائرين ونفعل كل ما نرغب به؟!!

هل هذا ما ترمي إليه هذه الأحاديث؟

ثم إنه ليس من المقبول أن يعتبر كلُّ شخص نفسَه «حجةَ الله على عباده». إذا كان الإمام «حُجَّةَ الله» كان من الواجب أن يعرِّفنا الله على هذه الحجة في كتابه لا أن يُعَرِّفَهُ رواةُ الكافي لنا! والمثير أن المجلسي قال بعدم صحَّة الحديثين الثاني والثالث من هذه الأحاديث الثلاثة، فلم يبقَ منها إلا الحديث الأول، وفيما يلي سنعرف حال هذا الحديث من خلال تعرفنا على حال أحد رواته:

«**أبو سليمان داودُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقِّيُّ**» اعتبره أكثر علماء الرجال ضعيفاً وغالياً بل ركناً من أركان الغلاة، وقال عنه ابن الغضائري: "إنه كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يُلتفت إليه". وأيَّد النجاشي مقولة الغضائري ونقل عن أحمد بن عبد الواحد قوله: **"داودُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقِّيُّ** يُكَنَّى أبا خالد وهو يُكَنَّى أبا سليمان، ضعيف جداً **والغلاة يروون عنه"**[1]. وهذا أيضاً ما قاله عنه الكشي والشهيد الثاني والعلامة الحلي.

حقاً ما أدق ما قالوه عنه! فنحن نجد في عصرنا هذا رجلاً يُدعى «سيد أبو الفضل النبوي القمي» يُلَقِّب نفسَهُ بـ«آية الله العظمى» يروي في الصفحة ٢٤٩ من كتابه الموسوم بـ«**أمراء هستى**» [أمراء الوجود] - دعماً لخرافاته التي نقلها من كتاب الخرائج للراوندي المليء بالغلوّ - عن **داودَ الرَّقِّيِّ** هذا أن الإمام الصادق قال له[2]: **يَا دَاوُدُ! لَوْلَا اسْمِي وَرُوحِي لَمَا اطَّرَدَتِ الْأَنْهَارُ**

---

(١) انظر رجال النجاشي، ص١١٩. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا الصفحة ٢٨٦-٢٨٣ من الكتاب الحالي.

وَلَا أَيْنَعَتِ الثِّمَارُ وَلَا اخْضَرَّتِ الْأَشْجَارُ!![1].

← **الحديث ٤** - الحديث الرابع رواه «البرقي» غير الثقة. وهو خبر آحاد ليس له أي معنى صحيح أو مفيد. ويقول: "**الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ وَمَعَ الْخَلْقِ وَبَعْدَ الْخَلْقِ!**".

ونسأل: ما الفائدة من الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخَلْقِ، وما الغرض منه؟ ولأجل من هو حجّة؟؟ وكذلك ما معنى الْحُجَّةُ بَعْدَ الْخَلْقِ؟

هذا الحديث يشابه الحديث الذي ينسب إلى رسول الله ﷺ قوله: "كُنْتُ نَبِيّاً وَآدَمُ بَيْنَ المَاءِ وَالطِّيْنِ!"[2].

حقّاً إنه مدعاة للتساؤل: لمن كان نبياً في ذلك الزمن؟ ولأجل أي غاية كان نبياً؟ ما الفائدة من نُبُوّته في تلك الفترة؟ علاوة على ذلك فإن من لفَّق هذا الحديث وقع في خطأ لغوي واضح إذْ كان عليه أن يقول: "وَآدَمُ بَيْنَ المَاءِ وَالتُّرَاب"! لأن الطين ذاته يتكون من الماء مع التراب فالقول أنه كان بين الماء والطين لا معنى له وكان عليه أن يلفق على هذا النحو: كُنْتُ نَبِيّاً وَآدَمُ فِي الطِّيْنِ!

٦٣- بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

يحوي هذا البابُ ثلاثةَ عشر حديثاً اعتبرَ الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين الأول والثاني منها فقط صحيحين. وضعَّف المجلسي الأحاديث ٤ و٦ و٩ و١٢ و١٣، واعتبر الأحاديث ٣ و٧ و٨ و١٠ و١١ مجهولةً والحديث ١ حسناً والحديث ٢ مُوَثَّقاً والحديث ٥ صحيحاً.

← **الحديث ١** - راويه «**الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ**» اعتبره الفاضل الجزائري ضعيفاً، وهو فردٌ

---

(١) **الخرائج والجرائح**، ج ٢، ص ٦٢٢. و**بحار الأنوار**، ج ٤٧، ص ١٠٠. (المُتَرْجِمُ)

(٢) مشهور على الألسنة ولا أصل له بهذا اللفظ وإنما الموجود في بعض المصادر: "كُنْتُ نَبِيّاً وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوْحِ وَالجَسَدِ". أخرجه ابن سعد في **الطبقات الكبرى** (١/ ١٤٨) عن مطرف بن عبد الله بن الشخير أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ متى كنتَ نبيَّاً؟ فقال: كُنْتُ نَبِيّاً... الحديث. وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة، **المصنَّف** (٧/ ٣٢٩، رقم ٣٦٥٥٣)، وابن قانع (ت ٣٥١هـ)، **معجم الصحابة**، (١/ ٣٤٧). وأخرج نحوه الطبراني، **المعجم الكبير** (١٢/ ٩٢، رقم ١٢٥٧١) عن ابن عباس. (المُتَرْجِمُ)

مجهولُ الحال[1] اختلف علماء الرجال بشأنه، وقد ادَّعى أن الإمام الصادق عليه السلام قال ما معناه: **لَا تَكُونُ الْأَرْضُ دون أن يكون فِيهَا إِمَامٌ، فإن وُجِدَ فيها في زمنٍ واحدٍ إِمَامَانِ لابدَّ أن يكون أَحَدُهُمَا صَامِتٌ!**

ونقول: إن هذا الكلام افتراء على الإمام. ونحن نقطع يقيناً أن الإمام لم يقل مثل هذا الكلام؛ بدليل ما يلي:

أولاً: قبل مدة من بعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أي في عصر الجاهلية، لم يكن هناك إمام، كما أنّه لم يكن هناك إمام قبل حضرة آدم (ع)، ومع ذلك لم تسخ الأرض بأهلها. يقول تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ**﴾ [المائدة/ ١٩]، فلماذا بقيت الأرض ولم تنهار في عهد الفترة التي لم يكن فيها حُجَّةٌ؟

ثانياً: إذا كان هناك إمامان في وقت واحد فلماذا يجب أن يكون أحدهما صامتاً؟ أليس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإرشاد الجاهل وتعليم الناس واجباً عليه؟ في زمن داود وسليمان - عليهما الصلاة والسلام - حيث كان كلاهما نبياً وحجةً، في حادثة الحُكْم بشأن الْحَرْثِ (أي الزرع) إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ، أبدى سليمان حكمه في القضية الذي كان الأصوب (الأنبياء/ ٧٨-٧٩). وكذلك كان في أنطاكية ثلاثة مرسلين في وقت واحد وكانوا يعملون معاً على إرشاد الخلق وتعليم الشريعة (يس/ ١٣-٢٠) فلم يكن أيُّ واحدٍ منهم صامتاً.

ثالثاً: لو كان الكُلَيْنِيُّ مؤمناً بهذا الحديث فلماذا روى الحديثَ الأوَّلَ من الباب ١٨٣ الذي يفيد أنه في زمن إمامةِ حضرةِ عليٍّ عليه السلام - عندما كان هو الإمام القائم - كان وَصِيُّهُ وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ الإمامَ الْحَسَنَ عليه السلام، ولم يكن الحَسَنُ صامتاً في حينها، بل لَمَّا سُئِلَ أميرُ المؤمنين عن موضوع الإمامة، أحال السائلَ إلى الإمام الحسن وقال: "يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَجِبْهُ. قَالَ فَأَجَابَهُ الْحَسَنُ....".

← **الحديث ٢** - يدَّعي فيه «إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ» فطحي المذهب الذي سبق أن عرفنا حاله[2] أنه سمع الإمام الصادق عليه السلام يَقُولُ: "**إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ؛ كَيْمَا إِنْ زَادَ الْمُؤْمِنُونَ**

---

(١) وهو أيضاً الذي روى الحديث الرابع في هذا الباب.

(٢) راجعوا الصفحات ١٦٨- ١٦٥ من هذا الكتاب.

شَيْئاً رَدَّهُمْ، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئاً أَتَمَّهُ لَهُمْ".

فنقول: ففي هذه الحالة إذن لا يجوز للإمام أن يغيب ولابد أن يكون حاضراً دائماً. لكننا منذ مدة مديدة، حيث راجت بين المسلمين مئات المذاهب المليئة بالبدع والخرافات، لم نجد إماماً يُعيد الدينَ إلى حالته الأصلية الأصيلة، ولو كان مثل هذا الإمام موجوداً فلماذا لا يؤدي وظيفته هذه ولا يظهر الحق ولا يدعو الناس إلى طريق الله ويبين لهم الحلال والحرام؟!

← **الحديث ٣** – إشكالات الحديث الثاني ذاتها تنطبق على هذا الحديث.

أمام متن الحديث الرابع والأحاديث السادس وما بعده في هذا الباب فتنطوي على الإشكال ذاته الذي ذكرناه في نقدنا للحديث الأول.

← **الحديث ٥** – يقول: **"إِنَّ اللهَ لَمْ يَدَعِ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ"**.

فنقول: إذا كان المرادُ من «عالمٍ» الإمامُ فإن الناس ليس لديهم إمام يتواصلون معه منذ قرون متمادية، وإذا كانت معرفةُ الحق من الباطل منوطةً بوجود حجةٍ وإمامٍ وحضوره، فلا يمكن تبرير غيبته إذن بحال من الأحوال. أما إذا كان المرادُ من «العالِم» غيرُ المعصوم القادر على تمييز الحق من الباطل، فنقول إن مثل هؤلاء العلماء كانوا موجودين منذ زمن بعيد قبل الإمام الغائب، وَمِنْ ثَمَّ فوجود الإمام ليس ضرورياً.

وبقية أحاديث هذا الباب تطرح مضمون الأحاديث التي ذكرناها ذاته، وهي معلولة سنداً ومتناً. وقد سبق أن نقدنا الحديثين الثامن والعاشر من هذا الباب في الصفحة ٣٦٧ و٣٩٨ من هذا الكتاب، ونقدنا الحديث الثالث عشر في هذا الباب في الصفحة ١٥٤-١٤٩ من هذا الكتاب فلتراجع هناك.

٦٤ـ بَابُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةَ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث لم يصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أياً منها! فقد اعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١و٢ و٤ ضعيفةً والحديث ٣ مرسلاً والحديث ٥ مجهولاً. و«حمزةُ بْنُ الطَّيَّارِ» الذي روى الأحاديث ١ و٢ و٤ مجهول الحال. كما أن «النَّهْدِيَّ» الذي روى الحديث الخامس

مجهول أيضاً. إن هذا يدل على أن الكُلَيْنِيّ كان يجمع في كتابه كل حديث فيه مدح للإمام دون الاهتمام بمن رواه. جاء في الحديث الثالث - المرسل -: **"لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ، وَقَالَ: إِنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ لِئَلَّا يَحْتَجَّ أَحَدٌ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِـلَّهِ عَلَيْهِ"**!

فنقول: إذا كان وجود الإمام ضرورياً إلى هذا الحدّ فلماذا لا يستطيع أحدٌ أن يصل إليه منذ قرون عديدة؟ ثم إن كتاب الله والعقل السليم موجودان دائماً ولا حاجة إلى حجة أخرى. إضافة إلى ذلك إن مثل هذه الحجة لا بد أن يبيّنها اللهُ ورسولُه لا رواة كذّابون يروون مثل هذا الأمر على لسان الأئمة!

٦٥- بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ١٤ حديثاً لم يعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها صحيحاً سوى الحديثين الثالث والثامن. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر أن الأحاديث ٣ و٨ و١١ صحيحةً، والأحاديث ١ و٢ و٥ و٦ و٩ ز١٠ و١٤ ضعيفةً، و٧ و١٢ مجهولين و٤ مختلف فيه، والحديث ١٣ مُوَثَّقاً.

مضمون هذه الأحاديث أن معرفة الأئمَّة واجبةٌ، وأنها من معارف الدين وركنٌ من أركان العقائد الإسلامية، وأنه لابُدَّ من إرجاع أي اختلاف ديني إلى الإمام!

هذا في حين أنّ الله تعالى بيّن أصول الدين وأركان الإيمان الإسلامية ولم يذكر شيئاً عن معرفة الإمام. هل القرآن الكريم هو الذي ينبغي أن يبيّن لنا المعارف الإلهية وأصول الإسلام، أم رواة الكُلَيْنِيّ؟ لقد بيّن القرآن في سورة البقرة، الآية ١٧٧ و٢٨٥، وفي سورة النساء، الآية ١٣٦، جميع أصول الإسلام ولم يشر أي إشارة إلى الإمامة الإلهية. لم يأت في القرآن أي كلام عن موضوع معرفة الإمام. بل إن القرآن يقول إن كل عبد من عباد الرحمن يمكنه من خلال السعي وكسب العلم والعمل أن يصبح للمتقين إماماً (سورة الفرقان/ ٧٤). في نظرنا، منذ أن صَرَفَ الوعّاظ همّتهم إلى تبليغ أكاذيب الرواة، وبدلاً من تعريفهم الناس بالإسلام انشغلوا بتعريفهم بأئمة الدين والإطناب في مقاماتهم ومدحهم وتمجيدهم، خفّت التربية الإسلامية.

ليس معنى الإسلام معرفة أئمة الدين وزعمائه بل الإسلام هو الإيمان والعمل الصالح.

← **الحديثان ١ و٢** - «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» المعدود من الضعفاء[1] يقول: إن من تَبِعات ولوازم مَعْرِفَةُ الله: مُوَالَاةُ عَلِيٍّ (ع) وَالِائْتِمَامُ بِهِ وَبِأَئِمَّةِ الْهُدَى عليهم السلام. وفي الحديث الثاني يُنسَبُ إلى الإمام أنه قَالَ: **"لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِناً حَتَّى يَعْرِفَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَئِمَّةَ كُلَّهُمْ وَإِمَامَ زَمَانِهِ وَيَرُدَّ إِلَيْهِ وَيُسَلِّمَ لَهُ ثُمَّ قَالَ كَيْفَ يَعْرِفُ الْآخِرَ وَهُوَ يَجْهَلُ الْأَوَّلَ؟!"**.

فنقول: فلماذا لم يبين لنا القرآن هذا الأصل المهم الذي هو من شروط معرفة الله بشكل صحيح؟! إضافة إلى ذلك، فإن الله تعالى بيَّن لنا في القرآن أن المرجع في حل الخلافات والنزاعات بين المسلمين هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ (النساء/ ٥٩) وكما قلنا سابقاً فقد فسَّرَ عليٌّ (ع) هذه الآية (**نهج البلاغة**، الرسالة ٥٣، والخطبة ١٢٥) فلم يعرِّف في تفسيره أي مرجع لحلِّ الاختلافات ومعرفة الشريعة سوى القرآن والسنَّة [2] ولم يعتبر أن موالاته والاقتداء به شرط لمعرفة الله بل عرفنا بالله ورسوله فقط ولم يذكر شخصاً آخر.

← **الحديث ٣** - راوي هذا الحديث «هشام بن سالم» أي ذلك الأحمق الذي روى أن القرآن الذي نزل به جبريل كان سبعة عشر ألف أية!!

في هذا الحديث جاء أن معرفة الإمام واجبة على كل مؤمن بالله والنبي ﷺ.

وقد قلنا في السطور السابقة إنه لو كانت معرفة الأئمَّة واجبةً على المؤمنين، لعرَّفهم الله لنا يقيناً في كتابه. إن الله الذي لم يُغْفِلْ حتى ذكر كلب أصحاب الكهف في كتابه، هل يضُنُّ بذكر الأئمَّة -الذين اعتُبِرَت معرفة المؤمنين بهم واجبة بوصفها شرطاً لازماً لمعرفتهم الله على نحو أكمل- ولا يعرِّفنا بهم في القرآن؟

ثم إن الحديث يقول إنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الذي أَوْقَعَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ معرفة الخليفتين الأول والثاني! فنقول: إن هذا الكلام المثير للتفرقة مخالف لسيرة عليٍّ عليه السلام الداعي إلى الوحدة، ثم إنّه لو كان عمل أولئك الخليفتين مرضياً للشيطان وكان الشيطان هو الذي ألقى القبول بهما في قلوب

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا الصفحات ٣٦٩- ٣٦٦ من هذا الكتاب.

مسلمي صدر الإسلام، فلماذا أثنى عليهم حضرة عليٍّ عليه السلام وسمّى أولاده بأسمائهم[1] وقبل الخليفة الثاني زوجاً لابنته ودعا له بالخير[2] وتصرّف مع أعدائه الذين حاربوه والذين كانوا يعتقدون بخلافة ذينك الخليفتين تصرّفه مع المسلمين[3]، كما أن ابنه حضرة الإمام الصادق عليه السلام اعتبر أن كثيراً من غير الشيعة من أهل النجاة[4] وكانت علاقته طيّبةً مع أئمة أهل السنّة؟[5]

← **الحديث ٤** - يقول: **"يَقُولُ إِنَّمَا يَعْرِفُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللهَ وَعَرَفَ إِمَامَهُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَمَنْ لَا يَعْرِفِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَعْرِفِ الْإِمَامَ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ"**[6].

ونقول: حسناً جداً، بناء على ذلك فإن الغلاة الذين يعرفون الأئمَّة ولكنهم يغلون في حقّهم رغم نهي الأئمَّة لهم عن ذلك، محرومون من نعمة التوحيد ولا يعرفون الله على وجه صحيح بل

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) راجعوا نهج البلاغة، الخطبة ١٣٤ والخطبة ١٤٦، وراجعوا كتاب «**راهى به سوى وحدت اسلامى**» [**طريق نحو وحدة إسلامية**]، صفحة ١٧٣.

(٣) راجعوا الصفحة ٣٠٧- ٣٠٢ من هذا الكتاب.

(٤) راجعوا الصفحة ١٦٧ من هذا الكتاب.

(٥) راجعوا الصفحة ٢١٥- ٢٠٩ من هذا الكتاب.

(٦) لا يخفى أن بعضهم ذكر عبارة **الكافي** (ج ١، ص ١٨١) بصورة: "وَمَنْ لَا يَعْرِفِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَعْرِفِ الْإِمَامَ"، أي بنفي الفعل الثاني، ولكن لا دليل على هذا العمل. لأنه لم يُذكَر في نسخ الكافي المختلفة مثل هذا الوجه، ولم يُشِر المصحِّح أي إشارة إلى اختلاف النسخ هنا. ولو أصررنا أن ثمة سهواً وقع هنا فالاحتمال المعقول أكثر أن نقول إن هناك أربعة وجوه قابلة للتصور لمتن هذه الرواية: معرفة الله والإمام كليهما، عدم معرفة الله والإمام كليهما، معرفة الله وعدم معرفة الإمام، عدم معرفة الله ومعرفة الإمام. فقد ذكر الوجهين الأول والثالث - اللذين يتوافقان مع سائر روايات هذا الباب وينسجمان معها - وصرف النظر عن بيان الوجه الثاني والرابع لأن نتيجتهما بديهية، ولا تحتاج إلى ذكر. لكن الكُلَيْنِيّ نفى سهواً الفعل الأول وأثبت الفعل الثاني (الوجه الرابع)، وسائر كُتَّاب نسخ الكافي اتَّبعوه في ذلك، وإلا فإن مجرّد نفي الفعل الثاني (الوجه الثاني) يجعل الجملة الثانية كلها زائدةً وحشواً لأن نتيجتها كما قلنا من البديهيات فلا حاجة لنا أن نقول **إن الذي لا يعرف الله** ولا يعرف الإمام ضالٌّ!!

هم ضالون، فلماذا أتيتم بأحاديثهم في كتبكم ونشرتموها؟ للأسف أكثر شعبنا اليوم جاهل بالتوحيد وبمعرفة الله ومعرفة الدين، وهم مشغولون ليل نهار بمعرفة الأئمَّة، وهذا العمل لا يفيد سوى الخسران والضلال.

← **الحديث ٥** - ضعيفٌ كما ذكرنا.

← **الحديث ٦** - ضعيفٌ حسب قول المجلسي. وقد روى الكُلَيْنِيّ هذا الحديث مرةً ثانيةً في المجلد الثاني من الكافي، ص ٤٧ (باب خصال المؤمن) الحديث الثالث.

← **الحديث ٧** - مجهولٌ حسب قول المَجْلِسِيّ. أحد رواته «الحسين بن سعيد» الغالي. وراويه الآخر «رِبْعِيُّ بنُ عبد الله» الذي سبق أن بيّنّا حاله[١].

← **الحديث ٨** - لا عجب أن يصحِّح المَجْلِسِيّ مثل هذا الحديث لكن العجيب أن يعتبره الأستاذ البِهْبُودِيّ صحيحاً. أحد رواته «صفوان بن يحيى» الذي سبق أن بينا حاله[٢]. وراويه الآخر «محمد بن مسلم» مشترك بين الثقة والمجهول والضعيف. ويظهر من الحديث الثاني في الباب ٥٢ أنه كان -خلافاً لمذهب الشيعة-جبرياً! إنه يدعي أن حضرة باقر العلوم قال: **"كُلُّ مَنْ دَانَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ فِيهَا نَفْسَهُ وَلَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ وَاللهُ شَانِئٌ لِأَعْمَالِهِ وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا!"**.

ثم قال: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ظَاهِرٌ عَادِلٌ أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهاً وَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَاتَ مِيتَةَ كُفْرٍ وَنِفَاقٍ!".

ونقول: إذا كان الأمر كما تدَّعون، فكيف يمكن لِـلَّهِ الرؤوف الرحيم أن يعرِّف نبيَّه للناس ويوضِّح لنا أصول الدين، لكنه يمتنع عن التعريف بالإمام الذي قام هو نفسه بنصبه لنا، فلا يعرِّفه لأمة الإسلام بصورة واضحة تماماً حتى يتم الحجة على الناس بذلك، بل يوكل هذه المهمَّة إلى حديث الغدير ورواة الكليني!؟

ثم إنه لو كان من الواجب أن يكون الإمام ظاهراً فلماذا هو غائب منذ قرون ومختف قد ترك

---

(١) راجعوا الصفحة ٣٠٠من الكتاب الحالي.

(٢) راجعو الصفحة ٣٠٠ من الكتاب الحالي.

الناس بلا إمام كالغنم بلا راعٍ؟!

← **الحديث ٩** - سنده ضعيفٌ جداً لوجود «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ»[١] و«مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ»[٢] في سنده.

← **الحديث ١٠** - ضعيفٌ.

← **الحديث ١١** - اعتبره المَجْلِسِيّ صحيحاً. لكن راويه «علي بن إبراهيم» الذي يعتقد بتحريف القرآن. وراويه الآخر «محمد بن عيسى» الذي يروي الخرافات ولا يُعْتَمَدُ على حديثه.

← **الحديث ١٢** - اعتبره المَجْلِسِيّ مجهولاً. أحد رواته «علي بن الحكم» الأحمق الذي روى أن القرآن كان يضم سبعة عشر ألف آية!

← **الحديث ١٣** - يقول المَجْلِسِيّ إنه مُوَثَّقٌ. ولكنه في نظرنا ضعيف لا يُعْتَمَدُ عليه لوجود «منصور بن يونس» الواقفي و«محمد بن إسماعيل»[٣] و«البرقي» في سنده.

← **الحديث ١٤** - سنده في غاية الضعف. أحد رواته «**مُحَمَّدُ بْنُ أُورَمَةَ القُمِّيّ**» الذي قال النجاشي عنه: "ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو حتى دُسَّ عليه من يَفْتِكُ به، فوجدوه يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه. وحكى جماعة من شيوخ القميين عن «ابن الوليد» [أستاذ الشيخ الصدوق] أنه قال: محمد بن أورمة طُعِنَ عليه بالغلوّ"[٤].

وقد عدَّه الشيخ الطوسي [في الفهرست] والعلامة الحلي، في عداد من لا تُقبل روايتهم[٥]. وقد روى ثمانية أحاديث من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي[٦].

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

(٢) راجعوا الصفحة ٣١٦-٣١١ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

(٣) راجعوا الصفحة ٣١٤ من الكتاب الحالي لمعرفة حاله.

(٤) **رجال النجاشي**، ص ٢٥٣. (المُتَرْجِمُ)

(٥) وصفه العلامة الحلي في رجاله (ص ٢٥٢) بتلك الصفات السيئة التي ذكرها النجاشي والغضائري عنه وخَلُصَ إلى القول: "**والذي أراه التوقف في روايته**". (المُتَرْجِمُ)

(٦) راجعوا بشأنه ما جاب في كتاب «**معرفة الحديث**» تأليف الأستاذ البِهْبُودِيّ، الصفحة ١٩٣-١٩٤.

يدَّعي هذا الحديث أن حضرة عليٍّ (ع) قال: إن المقصود من «**الحَسَنَة**» في الآية ٨٩ من سورة النمل [أي قوله تعالى: ﴿مَنْ جاءَ **بِالْحَسَنَةِ** فَلَهُ خَيْرٌ مِنْها وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾]: "**مَعْرِفَةُ الْوَلَايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ**". وأن المقصود من «**السَّيِّئَةِ**» في الآية ٩٠ [أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾]: "**إِنْكَارُ الْوَلَايَةِ وَبُغْضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ**"!

هذا في حين أن سورة النمل مكية وفي حينها كان المشركون ينكرون رسالة النبي ﷺ نفسه ويؤمنون بأنواع الخرافات، ولذلك فلم يكن من المعقول في ذلك الحين أن يُدْعَى المشركون إلى معرفة أهل البيت وحبهم! إن هذا الكلام هو ادعاءات الباطنية الباطلة ذاتها ولا علاقة له بالقرآن الكريم.

٦٦- بَابُ فَرْضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب سبعة عشر حديثاً أكثرها غير موثوق وساقط من الاعتبار. فالأستاذ البِهْبُودِيّ لم يقبل منها إلى الأحاديث ٦ و٧ و٨ فقط. أما المجلسي فاعتبر الأحاديث ٢ و٣ و٥ و٩ و١٣ و١٦ ضعيفةً والحديث ٤ مرسلاً، والحديث ١٤ مجهولاً، والحديثين ١٢ و١٥ مجهولين بمنزلة الصحيح، والحديث ١٧ مجهولاً كالحسن، والحديثين ٦ و٨ صحيحين، والحديث حسناً كالصحيح، ولم يبدِ رأيه في الحديثين ١٠ و١١.

← **الحديث ١** – يقول «عليُّ بنُ إبراهيمَ» الخرافيُّ المعتقدُ بتحريف القرآن، و«حَرِيزٌ» الخُرافيُّ أيضاً على لسان الإمام: "**ذِرْوَةُ الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ وَرِضَا الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ**". واُسْتُدِلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾ [النساء/ ٨٠].

فأقول: ينبغي أن نسأل الراوي: ما علاقة هذه الآية التي تتعلق بطاعة النبي بطاعة الإمام؟ إن الأئمَّة الكرام كانوا تابعين لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ أكثر من الآخرين ولم يكن لديهم سنة خاصة بهم، كما قال حضرة عليٍّ عليه السلام: "فَلَمَّا أَفْضَتْ إِلَيَّ **نَظَرْتُ إِلَى كِتَابِ اللهِ ومَا وَضَعَ لَنَا وأَمَرَنَا بِالْحُكْمِ بِهِ فَاتَّبَعْتُهُ ومَا اسْتَنَّ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وآله) فَاقْتَدَيْتُهُ**". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٥)

وقال عليه السلام أيضاً: **"أَمَّا وَصِيَّتِي فَاللهَ لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئَاً ومُحَمَّدَاً (صلى الله عليه وآله) فَلا تُضَيِّعُوْا سُنَّتَهُ أَقِيمُوا هَذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ وأَوْقِدُوا هَذَيْنِ الْمِصْبَاحَيْنِ"**. (**نهج البلاغة**، الرسالة ٢٣، والخطبة ١٤٩).

وكتب إلى العاملين على جمع الزكاة يقول: **"لِنَقْسِمَهَا عَلَى كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ نَبِيِّهِ"**. (**نهج البلاغة**، الرسالة٢٥)، وقال كذلك: **"وكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللهُ لَهُ سَهْمَهُ ووَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ"**. (**نهج البلاغة**، الرسالة ٥٣).

فكما تلاحظون لم يشر عليٌّ عليه السلام إلا إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يذكر أي سنة أخرى بل اعتبر الهداية منحصرةً بذينك الأمرين فقط (أي كتاب الله وسنة رسوله).

علاوة على ذلك، فإن الآية التي استشهدتم بها، لا علاقة لها بطاعة الإمام، فكان الواجب عليكم أن تأتوا بآية تأمر بطاعة «**الإمام المعصوم المنصوب والمُعيَّن مِنْ قِبَلِ الله**»، وبالطبع لا توجد هكذا آية في القرآن الكريم. نعم تجب طاعة «أولي الأمر» الذين يقومون بتطبيق الكتاب والسنة، بعد مبايعة المسلمين لهم، وطالما لم يتخطَّوْا حكم الكتاب والسنة، وهذا الأمر لا ينحصر بالطبع بالأئمة الاثني عشر، ولا علاقة له بالطبع بما تقصدونه وهو اختراع إمام منصوب ومُعَيَّن مِنْ قِبَلِ الله.

← **الحديث ٢** - كِلَا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ اعتبراه غير صحيح، وصرح المَجْلِسِيّ بضعفه، ومتنه لا يتضمن شيئاً مفيداً سوى دعوى بلا دليل.

← **الحديث ٣** - تكلمنا فيما سبق على هذا الحديث الذي صرَّح المَجْلِسِيّ بضعفه. فلا نكرر هنا ما ذكرناه سابقاً[(١)].

← **الحديث ٤** - في هذا الحديث المرسل استند «الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» الذي كان من الغلاة، و«الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ» الذي عُدَّ من الضعفاء إلى آية ﴿**فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا**﴾ [النساء/ ٥٤] لإثبات وجوب طاعة الإمام. هذا مع أن الآية لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالأئمَّة، بل تتعلق بأنبياء بني إسرائيل مثل داود وسليمان ويوسف.

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٥ من الكتاب الحالي.

وحين نزلت هذه الآية لم تكن مسألة الإمامة مطروحة أصلاً. علاوة على ذلك فإن فعل «**آتَيْنَا**» فعل ماض ولا دلالة له على المستقبل. ليت شعري! هل يجهل الإمام الفرق بين الماضي والمضارع؟ أم أن الرواة الوضَّاعين افتروا ذلك على لسان ذلك الإمام الكريم؟ ثم إن الآية تقول إن الله آتى آل إبراهيم كتاباً سماوياً فهل أُعْطِيَ الأئمَّةُ أيضاً كتاباً سماوياً؟! أَضِفْ إلى ذلك أنكم تقرؤون في أدعيتكم أحياناً: "مُنْتَظِرٌ لِأَمْرِكُمْ مُرْتَقِبٌ لِدَوْلَتِكُم....... وَنُصْرَتِي لَكُمْ مُعَدَّةٌ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ لِدِينِهِ...... وَيُمَكِّنَكُمْ فِي أَرْضِه". فهذا يدل على إقراركم أن الأئمَّة لم يُمكَّن لهم في الأرض بعد، فكيف تدَّعون أن الإمام قال: إن الله آتانا **مُلْكًا عَظِيمًا**؟!

← **الحديث ٥** - حديثٌ ضعيفٌ يدَّعي - دون دليل - أن طاعة الأئمَّة كطاعة الأنبياء.

← **الحديث ٦** - من رواته «**البرقي**» الخرافي، و«سَيْفُ بْنُ عَمِيرَةَ» الذي لعنه الأئمَّة عليهم السلام[1]. تصحيح المجلسي لمثل هذا الحديث لا يثير العجب، لكن الذي يثير العجب تصحيح الأستاذ البِهْبُودِيّ لهذا الحديث وقبوله له!

يقول الإمام الصادق عليه السلام في هذا الحديث: "**نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ وَلَنَا صَفْوُ الْمَالِ وَنَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَنَحْنُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾** [النساء/ ٥٤] ".

أيها القارئ المحترم! لو راجعت القرآن للاحظت أن الآيةَ ٥١ من سورة النساء الكريمة خطابٌ لليهود، وأن مرجع ضمير «الواو» في الآية ٥٤ هو كلمة «**الذين**» في الآية ٥١. في الآية ٥١ بين الله تعالى أن اليهود - بسبب عدواتهم الشديدة للمسلمين - خضعوا أمام أصنام المشركين (الجبت والطاغوت) وقالوا للمشركين إنهم أهدى من الذين آمنوا سبيلاً كي يستجلبوا نصرة قريش لهم في حربهم للنبيِّ ودينه. لذا قال تعالى بعد عدة آيات - الآية ٥٤ - هل يحسد اليهود الذين آمنوا لأن نعمة النُّبُوَّة أُعطِيَت لغير اليهود؟! وقال: لقد آتينا آل إبراهيم (ع) - والعرب هم من آل إبراهيم إذْ ينتسبون إليه من طريق ابنه إسماعيل - النُّبُوَّة والحُكم أي الملك العظيم، كما وعدنا قديماً، وهذا النبيُّ هو أيضاً من آل إبراهيم.

---

(١) راجعوا الصفحة ١٠٥- ١٠٠ من الكتاب الحالي.

وعلى كل حال فالآيات المذكورة خطابٌ مُوَجَّهٌ إلى اليهود، ولا علاقة لها أبداً بخلفاء النبيﷺ، ولم يكن اليهود حين نزول هذه الآيات يعرفون خلفاء النبي ﷺ أصلاً حتى يحسدوهم. وفي نهاية الآية يقول تعالى بصيغة الفعل الماضي: (وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيْمًا) مع أن أكثر الأئمَّة لم ينالوا الحُكْم والمُلْك.

← **الحديثان ٧ و ١٦**- من رواتهما «**عَلِيُّ بْنُ الْحَكَم**» الأحمق راوي حديث أن القرآن كان سبعة عشر ألف آيةً! [1]. و«**أحمدُ البرقيُّ**» وأبوه، وكلاهما من رواة الخرافات. و«**الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُوْهَرِيُّ**» الذي لم يُوَثَّق وكان واقفياً وحسب قول الممقاني، فإن عدداً من الفقهاء، من جملتهم المحقق الحِلِّيّ، ردُّوا رواياته[2]، كلهم رَوَوْا عَنِ «**الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاء**» غير الموثَّق[3] أنه قال للإمام الصادق عليه السلام: "**الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾** [النساء/ ٥٩]، **وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ راكِعُون﴾** [المائدة/ ٥٥] ".

و مِمَّا يستدعي العجب قبول الأستاذ البِهْبُودِيّ للحديث السابع هذا!

وقبل دراسة متن هذا الحديث ونقده، نُذَكِّر بأنه تم وضع بعض الأحاديث في كُتُب الحديث تقول إن المقصود من ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ في الآية ٥٥ من سورة المائدة - رغم أن العبارة بصيغة الجمع - هو الإمام علي (ع)! في أكثر تلك الأحاديث ذُكِر أنَّ علياً عليه السلام تصدَّق - بعنوان الزكاة - أثناء ركوعه في الصلاة، بخاتمه - وفي بعض الروايات أنه تصدَّق بحُلَّةٍ كانت على كتفه[4] - وأن

(١) بَيَّنَّا حاله في الصفحة ٢٧٨ فما بعد.

(٢) وهو الذي روى الحديث رقم ٤ في الصفحة ٢٥٠ - ٢٥١ من الكتاب الحالي. والحديث ٨٧ من الباب ١٦٥ الفاضح، في **الكافي**.

(٣) بَيَّنَّا حاله في الصفحة ٤٠٠من هذا الكتاب.

(٤) في أغلب الاحتمالات إن الذين انتبهوا إلى الإشكالات في قصة التصدُّق بالخاتم، غيروا الحديث إلى التصدُّق بالحلَّة كي يقللوا من الإشكالات في الحديث. راجعوا الكافي، الباب ١٢٢، الحديث ٣.

الآية المذكورة من سورة المائدة نزلت بعد هذه الحادثة. وقد أُشِير في هذا الحديث السابع من هذا الباب وفي الأحاديث المشابهة له، إلى هذه القصة.

إن الذين لهم علم بالقرآن الكريم يعلمون أن الإمام لم يقل قطعاً مثل هذا الكلام، لأنه من الواضح أن المُراد من «**الولاية**» في عبارة «**إِنَّما وَلِيُّكُمُ**» الموالاة أي «**المحبة والصداقة والنصرة والتضامن**» مع المؤمنين، واجتناب مصادقة المتظاهرين بالإسلام [المنافقين] والكفار والاعتماد عليهم، ولا علاقة لها بوجوب طاعة أحد، لأن الآية المذكورة جاءت في وسط آيات تنهى المسلمين عن مصادقة الكفار ومناصرتهم والتحالف معهم والاتِّكاء عليهم. ففي الآية ٥١ يقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ**﴾ [المائدة/ ٥١]. ثم يقول تعالى في الآية ٥٧: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [المائدة/ ٥٧].

فكما تلاحظون، جاءت الآية موضع البحث - أي الآية ٥٥ من سورة المائدة - وسط آيات تتعلَّق بنهي المسلمين عن موالاة الكفَّار وأهل الكتاب أي عن مصادقتهم ومناصرتهم والاتِّكاء عليهم والاستنصار بهم، وَتحثُّ المؤمنين على أن يُوَالوا بعضهم بعضاً أي يصادقوا ويناصروا ويحالفوا بعضهم بعضاً ويتضامنوا بعضهم مع بعض.

إذن، بملاحظة الآيات السابقة واللاحقة، من الواضح أن الآيةَ الكريمةَ خطابٌ للمؤمنين يقول الله لهم فيه: إن غير المسلمين ليسوا أصدقاء وأنصار لكم، بل صديقكم وناصركم وحليفكم: اللهُ ورسولُهُ، وكذلك المؤمنون الذين يُصَلُّون ويُزَكُّون، لا مع كراهة ذلك [كالمنافقين] بل يفعلون ذلك بخضوع ورغبة، خلافاً للمنافقين الذين وصفهم الله بقوله: ﴿**لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ**﴾ [التوبة/ ٥٤]. فالمؤمنون الحقيقيون صفتهم أنهم يؤدون الصلاة ويؤتون الزكاة **وَهُمْ راكِعُون**، أي يُؤدُّون طاعة الله بخضوع وخشوع[1].

---

(١) استناداً إلى التوضيحات التي ذكرناها يَتَبَيَّنُ أن كلمة «**راكع**» في هذه الآية استُخدِمت بمعناها اللغوي

قال بعض المتعصِّبين خداعاً للعوام: بما أن الآية ٥٥ بدأت بكلمة «**إِنَّمَا**» التي تُستخدم للتخصيص والانحصار، فالمُراد من «**الذين آمنوا**»، التي جاءت بصيغة الجمع، الانحصار بفردٍ خاصٍّ محدّد فقط.

فنقول: إن التخصيص الذي تفيده كلمة «**إِنَّمَا**» واقع على مفهوم كلمة «**وَلِيُّكُم**» لا على مصداقها[1]، بمعنى أن صديقكم وحليفكم وحبيبكم – إضافةً إلى الله ورسوله – هم فقط الذين يطيعون اللهَ ويعبدونه – ومن جملة ذلك إقامتُهُم الصَّلاةَ وإيتاؤُهُم الزَّكاةَ- بخضوع وخشوع. ولا تريد الآية أن تقول إن وليكم شخص واحد، ولا يلزم أن يشمل هذا الحصر والقصر فرداً واحداً بل يمكن أن يشمل جماعة موصوفة بصفة محدَّدَة هي الإيمان وطاعة الله بخضوع وخشوع. وتقول الآية التي بعدها، مشجِّعةً وحاثَّةً المؤمنين على أن يوالي بعضهم بعضاً: ﴿**وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾ [المائدة/ ٥٦].

وعلى كل حال فاستناداً إلى تناسب الآيات التي جاءت قبل الآية المذكورة وبعدها، وسياق الكلام، يظهر أن المقصود من «**الولاية**» في آيات هذا الجزء من سورة المائدة هو الصداقة والتضامن والتحالف، ولا يجوز لنا أن نتجاهل ارتباط الآيات بعضها ببعض وما بينها من تناسب، تأييداً لحديثٍ راويه «علي بن الحكم» الأحمق وأمثاله، ونصوِّرَ كلامَ الله بصورة كلام غير مترابط لا يتناسب بعضه مع بعض.

كيف يمكن أن يُنَزِّل الله في كتاب الهداية القرآن المبين، آياتٍ في النهي عن الثقة باليهود النصارى وموالاتهم ومحبتهم والتحالف معهم والاتِّكاء عليهم، ثم فجأةً وفي وسط الآيات المذكورة ومن دون أي تناسب مع المقام والمقال ودون مقدّمات، يأتي بآية يشير فيها إلى خلافة

الأصلي، لا بمعناها المنقول والاصطلاحي (ركن من أركان الصلاة). مثلما جاءت كلمة «**راكعاً**» في الآية ٢٤ من سور «صاد» بمعناها اللغوي أيضاً، فقال تعالى: ﴿**فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ**﴾ [ص/ ٢٤] أي طلب من ربه الغفران وخرَّ ساجداً لِـلَّهِ **بتواضع وخضوع**، وإلا فكيف يمكن أن يخر الإنسان ساجداً إلى الأرض وهو راكعٌ؟!

(١) أي على مفهوم الولاية لا على من ينطبق عليهم هذا المفهوم ويشمله من أفراد. (المُتَرْجِمُ)

النبيّ بلا فصل ورئاسة الأمة وزعيمها في المستقبل وأنه رجل واحد لا أكثر، رغم أن الإشارة المزعومة إليه تمَّت بلفظ الجمع، ثم يوكلُ بيانُ بقية التوضيحات المتعلقة بمعرفة هذا الوليّ إلى أحاديث تَصَدُّق ذلك الشخص بخاتمه أثناء الركوع، التي رواها أشخاص من قبيل «البرقي» الخرافي و«علي بن الحكم» الأحمق وأمثالهما، بحيث يُناطُ الفهم الكامل للآيات المذكورة على مثل هذه الروايات ويعتمد عليها؟!! ألم يكن من الممكن التعريف برئيس الأمة المستقبلي وحاكمها بصورة أوضح وأفضل من هذا؟!

لو كان فهم الآية يحتاج إلى ذلك الحديث إلى هذا الحدّ، فإن هذا سيُعَقّد فهم الآية أكثر، لأنه قد ذُكِرَ لهذه الآية سبب نزول آخر أكثر تناسباً مع سياق الآية ومع ظاهرها، أشار إليه الشيخ الطبرسي في تفسيره «**مجمع البيان**» حيث قال ذيل تفسيره للآية ٥٥ من سورة المائدة:

"وقال الكلبيّ نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه لما أسلموا فقطعت اليهود موالاتهم فنزلت الآية................ وأقبل عبد الله بن سلام ومعه نفر من قومه ممن قد آمنوا بالنبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله! إن منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس ولا متحدث دون هذا المجلس وإن قومنا لما رأونا آمنا بالله ورسوله وصدقناه رفضونا و آلوا على نفوسهم أن لا يجالسونا ولا يناكحونا ولا يكلِّمونا، فشقَّ ذلك علينا فقال لهم النبي ﷺ «**إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا.....**» الآية"[1].

[بحث في المُراد من (أُولِي الْأَمْرِ) الذين أوجب الله طاعتهم]

الآن حان الوقت للكلام على الآية ٥٩ من سورة النساء المباركة، ولكن قبل تحليل الآية من الضروري التذكير بأنه قد تم وضع أحاديث كثيرة في جوامعنا الحديثية على لسان أئمَّة أهل البيت تفيد أن المُرادَ من ﴿**أُولِى الْأَمْرِ**﴾ الأئمَّةُ الاثنا عشر، ومن جملتها الحديثان ٧ و ١٦ في الباب ٦٦ من أصول الكافي. لكن هذا القول - كما سوف نرى - لا يتناسب بأي شكل من الأشكال مع تلك الآية القرآنية.

---

(١) تكلمنا في حاشية الصفحة ١٤٥ من كتاب «**شاهراه اتِّحاد**» [**طريق الاتِّحاد**] قليلاً على الآية ٥٥ من سورة المائدة، لذا لا نكرر عليها الكلام هنا.

يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي[1] الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء/ ٥٩][2].

كما هو مُلاحَظٌ، قدَّم الله تعالى في الآية طاعته وطاعة رسوله على طاعة أولي الأمر، إضافةً إلى تكراره فعل الأمر «**أَطِيعُوا**» قبل اسمه وقبل الرسول، وعدم تكراره لهذا الفعل قبل عبارة «**أُولِي الأَمْرِ**» بل اكتفى بعطفها على طاعة الرسول. وليس هذا ناجماً عن تعب الله – والعياذ بالله!! – من تكرار فعل الأمر ﴿**أَطِيعُوا**﴾ للمرة الثالثة أو نسيانه له، بل اللطيفة في عدم تكرار فعل الأمر هذا للمرة الثالثة هي بيان التفاوت بين رتبة طاعة «**أُولِي الأَمْرِ**» ورتبة طاعة المذكورين قبلهم أي الله ورسوله. وإلا لو كان الهدف من عدم تكرار فعل الأمر للمرة الثالثة مجرد تجنُّب التكرار للزم أن لا يُكَرِّرَ الله تعالى هذا الفعل للمرّة الثانية أيضاً قبل كلمة «**الرَّسُوْلِ**»، ويكتفي بربط المذكورين بعد كلمة «الله» أي «**الرَّسُوْلِ**» و«**أُولِي الأَمْرِ**» بفعل الأمر الأول بواسطة حرف العطف «الواو»، كي يتجنَّب التكرار. فالآية لم تجتنب التكرار في الواقع، بل سبب عدم ذكر فعل «**أَطِيعُوا**» قبل «**أُولِي الأَمْرِ**» إفهام أن طاعة «**أُولِي الأَمْرِ**» تابعة لطاعة الله ورسوله وأن طاعتهم ليست مستقلَّةً ومساويةً لطاعة المُطاعَيْنِ السابقَيْنِ، فطاعة «**أُولِي الأَمْرِ**» هي في ظل طاعة الله ورسوله وضمن حدودها، وتابعة لطاعتهما. وبعبارة أخرى لَمَّا اعتبَرَ الحقُّ تعالى طاعة الرسول ﷺ – الذي لا ينطق إلا بأمر الحق – من ناحية حرمة التنازع، عين طاعة الله، وقال تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ**﴾ [النساء/ ٨٠]، كرَّر تعالى – لإيجاب طاعة رسوله– فعلَ «**أَطِيعُوا**»، ولكنه تعالى لَمَّا اعتبر طاعة «**أُولِي الأَمْرِ**» قابلة لحصول التنازع فيها، اجتنب ذكر فعل «**أَطِيعُوا**» قبلهم، وإلا فلو كان «**أُولو الأَمْرِ**» معصومين، وكانت طاعتهم كطاعة الرسول، لما كان هناك معنىً للتنازع

---

(١) كلمة «**أُولِي**» جمعٌ، ليس لها مفرد من جنسها. [مثل كلمة النساء].

(٢) لقد قام المحقِّق الفاضل أخونا المجاهد المرحوم قلمداران (رحمه الله) بتحقيق عميق حول هذه الآية في كتابه «**ارمغان آسمان**» [**هدية السماء**]، من المفيد جداً مطالعته. و قمت أنا أيضاً بتوضيح المُراد من عبارة «**أُولِي الأَمْر**» في تفسيري «**تابشى از قرآن**» [**شُعَاعٌ من القرآن**].

معهم، لأن رسول الله ﷺ لا يجوز التنازع معه في الأمر والنهي، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا**﴾ [الأحزاب/ ٣٦].

بناء على ذلك، يمكننا أن نفهم أنه لو صدر إلينا أمرٌ من «**أُولِى الأَمْرِ**» مغاير لطاعة الله ورسوله، لم تكن طاعة ذلك الأمر واجبةً بل كانت محرَّمةً، لأن إيجاب طاعة ذلك الأمر مع مخالفته لأمر الله ورسوله يستلزم التناقض، لأن الله تعالى يكون عندئذٍ قد نهى عن عصيانه من جهة، وأمر بطاعة أمرٍ مخالفٍ لأمره أي أمر بعصيانه من الجهة الأخرى! والله الحكيم منزَّه عن التناقض.

إذن، كما قلنا، طاعة «**أُولِى الأَمْرِ**» تابعة لطاعة الله ورسوله ﷺ، وهي - في التسلسل العِلّيّ - في طول طاعتهما. إضافةً إلى ذلك، فقد نهى الله في آيات أخرى بشكل مطلق عن طاعة من كان عمله مخالفاً لرضا الله[1]. وبالطبع لو عمل «**أُولو الأَمْرِ**» بما يخالف رضا الله، شَمِلَهُم ذلك النهي المطلق عن طاعتهم.

القيد الآخر لعبارة «**أُولِى الأَمْرِ**» هو كلمة «**مِنْكُم**» والتي تعني أن «**أُولِى الأَمْرِ**» يجب أن يكونوا من المؤمنين المُخاطَبين بالآية، لأن الآية بدأت بقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ ومن الواضح تماماً أن المؤمنين غير المنافقين وغير أهل الكتاب والكفار، وقد جاءت صفات المؤمنين في آيات عديدة من القرآن[2]. فاستناداً إلى الآيات المذكورة لا تجوز طاعة كل فاسق وفاجر أو أن توكل إليهم ولاية أمر المسلمين، فمثل هؤلاء الأشخاص خارجون عن مفاد الآية.

والأهم من ذلك أن الله تعالى بيَّن المراد من قيد «**مِنْكُم**» بصراحة حين قال في سورة الأنفال: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ...**﴾ [الأنفال/ ٧٥]؛ فالمنافقون وأهل الكتاب والكفَّار ليسوا من المؤمنين فلا يمكن أن يكون شخصٌ «**وليّ الأَمْر**» إلا إذا كان من المؤمنين المجاهدين.

---

(١) راجعوا حول هذه النقطة كتاب «**شاهراه اتحاد**» [طريق الاتِّحاد]، ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) مثل الآيات التسع الأولى من سورة المؤمنون، والآيات ٣٦ حتى ٣٩ من سورة الشورى، والآية ١٥ من سورة الحجرات، عديد من الآيات الأخرى.

وجاء في القسم الأخير من الآية قيد «**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ**» الذي يثبت إمكانية الاختلاف والتنازع مع «**أُولِي الأَمْرِ**»، وأنه في مثل هذه الحالة لا بد من الرجوع إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ الجَامِعَةِ غَيْرِ المُفَرِّقَةِ لحل النزاع، كما قال ذلك عليٌ (ع) في شرحه للآية (**نهج البلاغة**، الرسالة ٥٣، والخطبة ١٢٥) ونص عبارته: "فَالرَّدُّ إِلَى اللهِ الأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ والرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَةِ".

من هنا فإن الآية لم تقل ارجعوا عند الاختلاف والتنازع إلى «**أُولِي الأَمْرِ**» ولم تقل لا يمكنكم أن تتنازعوا مع «**أُولِي الأَمْرِ**»، في حين أنه لو كان مصداق «**أُولِي الأَمْرِ**» هم الأئمَّة المعصومون المحدَّثون والمنصوبون مِنْ قِبَلِ الله، لكان التنازع معهم بمنزلة التنازع مع النبيّ وهو كفر وحرام. وبناء على ذلك، فإن «**أُولِي الأَمْرِ**» داخلون -كسائر المؤمنين- في جملة المخاطَبين بجملة «**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ**» وليسوا مرجعاً لحل الاختلاف والنزاع، بعكس الحال بالنسبة إلى الله ورسوله.

وقد جاءت كلمة «**أُولِي الأَمْرِ**» مرّةً ثانيةً في القرآن في الآية ٨٣ من سورة النساء وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [النساء/ ٨٣].

يذمُّ اللهُ تعالى في هذه الآية الذين ينشرون الأخبار المثيرة للخوف أو الموجبة للاطمئنان ويذيعونها قبل أن يراجعوا في ذلك «**أُولِي الأَمْرِ**» (بصيغة الجمع) مِمَّا يُبَيِّنُ أنه كان هناك زمنَ رسولِ الله ﷺ أكثر من شخص تنطبق عليهم عبارة «**أُولِي الأَمْرِ**»، والواقع إن «**أُولِي الأَمْرِ**» في زمن رسول الله ﷺ كانوا أمراء السرايا وولاة الأمصار الذين كان النبي ﷺ يعيِّنُهُم، ولم يكونوا معصومين بالطبع، بل كانوا قابلين العزل، في حين أنهم لو كانوا معصومين لما كانوا قابلين للعزل.

والدليل الآخر الذي يثبت أن ليس المرادُ من «**أُولِي الأَمْرِ**» الأئمَّةَ الاثني عشر، هو أنه - حسب تفسيركم - لم يكن لهذه الآية زمنَ نزولها من مصداق سوى عليٍّ (ع)، في حين أن الخطاب في الآية وُجِّه إلى الجمع، واسم الجمع «**أُولِي**» أيضاً يقتضي شمول المؤمنين زمن الرسول، وشمول الآية لهم مُقَدَّمٌ على شمولها سائر الناس الآخرين، ولو لم يشملهم مثل هذا الخطاب لكانت

مخاطبتهم به لغواً. وَمِنْ ثَمَّ فإن كلمة «**مِنْكُم**» يُراد بها المؤمنون المعاصرون للنبي الذين أمروا بطاعة «**أُولِي الأَمْرِ**» منهم -بشرط عدم تخطيهم للكتاب والسنة- وطبعاً فإن «**أُولِي الأَمْرِ**» لا يمكنهم أن يكونوا شخصاً واحداً أو يكونوا الأئمة غير الموجودين زمن الخطاب والذين سيأتون في المستقبل أو العلماء والسلاطين بعد رسول الله ﷺ بل يجب أن يكون هناك زمن نزول الآية أفراد من «**أُولِي الأَمْرِ**» من المؤمنين أنفسهم موجودون، حتى يصح خطابهم والكلام عنهم، ولم يكن هؤلاء سوى ولاة الأمصار وأمراء البلدان وقادة الجيوش في زمنه ﷺ.

استناداً إلى ما ذُكِر أعلاه، فإن المخاطَبين في الدرجة الأولى بجُمَل «**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ**» و«**فَرُدُّوه**» كانوا **المؤمنين** و**أُولي الأَمْرِ من المؤمنين الموجودين** زمن النبيّ ﷺ، بدليل أن عبارة «**أُولِي الأَمْرِ**» لم تذكر في المقطع الثاني من الآية[1] بعد «**فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ**»، ولو كانوا غير مشمولين بخطاب «**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ**» و«**فَرُدُّوه**» لكانت الآية تقول قطعاً: (**فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ وأُولِي الأَمْرِ**) أي كانوا قد جُعِلوا مرجعاً أيضاً في حل الاختلاف، فعدم ذكرهم بحد ذاته دليل على أنهم ليسوا معصومين.

عندما نزلت هذه الآية أيضاً، لم يكن هناك للمسلمين أي إمامٍ من الأئمَّة الاثني عشر معروفاً بوصفه ومرجعاً واجب الطاعة في جميع شؤون الدين والدنيا، وبعد ذلك وبشهادة التاريخ لم يصل أولئك الأئمَّة إلى الإمارة والحكم (باستثناء عليٍّ عليه السلام)، وحتى بعد النبي ﷺ، لم يعتبر المسلمون أبداً أعلى مقام في بلاد الإسلام، يعني مقام الخليفة، -بما في ذلك الخلفاء الراشدون- مقاماً مطلقاً واجب الطاعة بشكل مطلق، على نحو لا يمكن منازعته في شيء، أي فوق المُساءلة.

والإشكال الآخر أنه لو قصد من «**أُولِي الأَمْرِ**» الأئمَّةُ المعصومون الاثنا عشر، ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم تُذْكَرُ أي إشارة في الآية إلى نواب «**أُولِي الأَمْرِ**» هؤلاء، فإن نتيجة ذلك ستكون أن هذه الآية القرآنية الكريمة ستصبح بعد الإمام الحسن العسكري وحتى ظهور الإمام الثاني عشر وقيامه، بلا موضوع!! (هذا بمعزل عن أن ذلك الإمام الكريم وأجداده الأماجد

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ**﴾ الْآخِرِ [النساء/ ٥٩].

الكرام، لم يصلوا إلى الحكم والسلطة سوى عليٍّ (عليه السلام).

وعندئذ فلنا أن نسأل: إلى حين ظهور الإمام، ما هو تكليفنا بالنسبة لهذه الآية، وبأي دليل يجب علينا أن نطيع أوامر أشخاص غير الأئمَّة الاثني عشر المذكورين؟

علاوة على ذلك فإننا نسأل أيضاً: هل كان أمراء الجيوش وَوُلاةُ البلدان زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) - في حال عدم تجاوزهم لحكم الكتاب والسنَّة - واجبي الطاعة أم لا؟ لو قلنا إن المسلمين في زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكونوا يعتبرون طاعة ولاتهم وأمرائهم واجبةً عليهم، أما كان ذلك يُؤدي إلى وقوع الفوضى والهرج والمرج؟ وإن قلتم: بل كان أولئك الأُمَرَاءُ والوُلَاةُ واجبي الطاعة، فإننا نسأل: تحت أي عنوان كانوا واجبي الطاعة؟ هل هناك عنوان سوى كونهم «ولاةً» و «أولياءَ الأمر» الذين أمر الله بطاعتهم؟ فهل كان الناس يعتبرونهم معصومين ويعتبرون كلامهم حجَّةً ومرجعاً في حل الاختلافات؟

إضافةً إلى ذلك فإن أمير المؤمنين عليّاً (عليه السلام) قال في رسالته إلى مالك الأشتر «**حِيْنَ وَلَّاهُ مِصْرَ**»، -وهي الرسالة رقم ٥٣ في نهج البلاغة- والتي لقَّبَهُ في أكثر من موضع منها بلقب «**الوالي**»:

"تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ **الْوُلاةِ** قَبْلَكَ..." ثم قال له في جملة أخرى: "وارْدُدْ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ ويَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأمُورِ، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ والرَّسُولِ...** الآية﴾ [النساء/ ٥٩]. فَالرَّدُّ إِلَى اللهِ الأخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، والرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الأخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَةِ...".

وبهذا اعتبر عليٌّ (عليه السلام) «مالكَ الأشترَ» من مصاديق (أي ممن ينطبق عليه) "**أُولِي الأمْرِ**"، مع أن «مالك الأشتر» لم يكن لا إماماً معصوماً منصوباً منْ قِبَلِ الله، ولا سلطاناً وأمثال ذلك.

[عودٌ إلى نقد أحاديث «كتاب الحجَّة» في المجلد الأول من أصول الكافي]

← **الحديث ٨** - قَبِلَ الأستاذ البِهْبُودِيُّ هذا الحديثَ رغم معاناة سنده من عيوب سند الحديث الذي قبله عينها! يقول متن الحديث: "**سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيٌّ أَبَا الْحَسَنِ** [أي الإمام

الكاظم] عليه السلام **فَقَالَ: طَاعَتُكَ مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** عليه السلام**؟ فَقَالَ: نَعَمْ!"**.

فنقول: إن طاعة أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام كانت واجبةً لأن أكثرية المهاجرين والأنصار بايعوا ذلك الإمام الجليل، ولكن أحداً لم يبايع الإمام الكاظِم (ع) حتى تجب طاعته.

ثم إننا نسأل: لماذا لم يُجِب الإمامُ السائلَ الفارسيَّ باللغة الفارسية أيضاً؟! لو فعل ذلك لروى رواةُ الحديث ذلك الأمر لنا قطعاً بوصفه إحدى معجزات الإمام وكراماته. خاصَّةً أن السائل لم يكن يعرف الإمام بشكل كامل، لذلك سأله: هل طَاعَتُكَ مُفْتَرَضَةٌ مِثْلُ طَاعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أم لا؟ ولو أجابه الإمام بالفارسية لكانت تلك الكرامة مفيدةً له في تقوية إيمانه بإمامته. هذا في حين أن الكُلَيْنِيّ أورد الحديث السابع في الباب ١٢٠ من الكافي وفيه أن الإمام الكاظم (ع) أجاب السائل الخراساني بلهجته الخراسانية، واعتبر الكُلَيْنِيُّ ذلك من علامات إمامة الإمام الكاظم!

والأهم من ذلك أننا نسأل: لماذا لم يفعل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك بل كان يكتب رسائله إلى أمرائه في المناطق المختلفة باللغة العربية، ولم يكن يكتب لهم بلهجاتهم ولغاتهم، ولا كان يتكلم مع ممثليهم و وفودهم بلغاتهم؟!

← **الحديث ٩** – في سنده عيوب سندي الحديثَين قبل ذاتها، ولذلك فلم يصححه المجلسي ولا البهبودي، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفه.

← **الحديث ١٠** – حديثٌ مجهولٌ وغير معتمد ولا اعتبار به، ينسب راويه إلى الإمام قوله بلا دليل: **"النَّاسُ عَبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ!!"**.

← **الحديث ١١** – أحد رواته يُدعى «**صَالِحُ بْنُ السِّنْدِيُّ**» ضعيفٌ وغير ثقة. ورواياته – ومن جملتها الحديث رقم ٥٦٨ في روضة الكافي – تثير الفرقة بين المسلمين وتخالف حقائق التاريخ[1]. ومتن هذا الحديث أيضاً معلول ومخدوش كمتن الحديث الثالث في هذا الباب تماماً، فهو يبتدع للمسلمين أصول دين جديدة، ويقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال: **"لَا يَسَعُ النَّاسَ**

---

(١) رفض كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ صحَّة الحديث رقم ٥٦٨ في روضة الكافي.

إِلَّا مَعْرِفَتُنَا وَلَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِنَا مَنْ عَرَفَنَا كَانَ مُؤْمِناً وَمَنْ أَنْكَرَنَا كَانَ كَافِراً وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُنْكِرْنَا كَانَ ضَالًّا...!".

لا شك أن هذا الكلام لا يتفق مع القرآن لأن القرآن الكريم بيَّن لنا موارد الكفر والإيمان بشكل كامل وتام فقال:

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة/ ١٧٧].

وكما تلاحظون ذُكِرَت في هذه الآية أصول الإيمان ونماذج عن الأعمال الصالحة، وهذه الآية، في الواقع، شارحة ومفسِّرة لآيات من مثل: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة/ ٦٢، والمائدة/ ٦٩، والأنعام/ ٤٨، ومريم/ ٦٠ وسائر الآيات].

فليس في كتاب الله أن معرفةَ الإمام واتِّباعَه مناطٌ للكفر والإيمان أو الضلال والهداية. هذا مع أن الآية ١٧٧ من سورة البقرة المباركة بيَّنت -كما رأينا- أصولَ الإيمان ونماذج الأعمال الصالحة ولو كانت معرفة الإمام من أصول الإيمان لَمَا امتنع الله تعالى عن بيان ذلك لنا، وَلَمَا أوكل بيان هذا الأصل المهم من أصول الإيمان لأمثال الراوي «صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ»!

كما بيَّن القرآن الضلالة بوضوحٍ فقال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء/ ١٣٦].

ولو كان إنكار الإمام أو عدم معرفته موجِبَيْن للكفر والضلال لما أوكل الله تعالى بيان ذلك إلى «علي بن إبراهيم القمي» المعتقد بتحريف القرآن! وذلك لأن الكفر والإيمان والضلال والهداية من أهم موضوعات الدين والشريعة، ولابُدَّ أن يبين القرآن نفسه وبشكل واضح أهم أصول الدين على الأقل، في حين أننا نجد أن القرآن لم يُشِر أية إشارة إلى لزوم الإيمان بالأئمَّة المعصومين المنصوبين منْ قِبَلِ الله!

← **الحديث ١٢** - وجود «مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ» في سنده موجبٌ لضعفه[1]. ومتن هذا الحديث والحديث الذي قبله لا يتَّفقان مع أحاديث الباب ٥٧ من الكافي. ولم يطرح القرآن مسألة إمامة الأئمَّة الاثني عشر، وَمِنْ ثَمَّ فإن الناس غير مسؤولين إذا لم يعرفوا الأئمَّة.

← **الحديث ١٣** - ماذا نقول عن حديثٍ ضعَّفه المَجْلِسِيّ نفسه؟!

← **الحديث ١٤** - متنه صالح ولا يخالف القرآن.

← **الحديث ١٥** - تحدثنا عن هذا الحديث في الصفحة ٤٣٥ من الكتاب الحالي، فليُراجَع ثمَّةَ.

← **الحديث ١٧** - اعتبر المَجْلِسِيُّ هذا الحديث مجهولاً، فأحد رواته خائنٌ يُدعى «مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى» والراوي التالي له «يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» وقد تعرفنا على كلا الراويين[2]. روى هذان الإثنان عن «عَبْدِ الْأَعْلَى» الذي أغلب أحاديثه غير صالحة. وهو يدَّعي هنا أن الإمام الصادقﷺ قال إِنَّ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَاحْتِجَاجُهُ يَوْمَ يَلْقَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، حيث يُنادي اللهُ الناسَ يوم القيامة بإمامهم. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ**﴾ [الإسراء/ ٧١].

لكننا نقول أن الإمام لم ينطق بمثل هذا الكلام بل إن «عَبْدَ الْأَعْلَى» هو الذي احتالَ ولم يأتِ ببقية الآية. هذا وكلمة «الإمام» في هذه الآية ليست بالمعنى الاصطلاحي المعروف، بل بمعنى «**صحيفة الأعمال**». لقد تلاعب رواة الكافي كثيراً بهذه الآية، ومن جملة ذلك ما ذكروه في هذا الحديث وفي الحديث الأول في الباب ٨٣ والذي درسناه ونقدناه في الصفحات ٣٢٤- ٣٢٠ من هذا الكتاب.

إن الآية المذكورة تقول: ﴿**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا**﴾ [الإسراء/ ٧١].

لست أدري! لماذا يتلاعب هؤلاء الرواة المخربين للقرآن، بالقرآن الكريم باسم الإمام؟! هل يريدون أن يقولوا لنا بشكل غير مباشر إن الأئمَّة لم يكن لهم علم بالقرآن؟!

---

(١) لقد عرفنا به وبيَّنَّا حاله في الصفحة ٣٠١- ٢٩٧ من الكتاب الحالي.

(٢) راجعوا الصفحة ٢١٤- ٢٠٨ ٢١٤من الكتاب الحالي.

٦٧- بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ

جاءت في هذا الباب خمسة أحاديث، لم يُصَحِّح المَجْلِسِيّ ولا البهبودي أياً منها. وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعف الأحاديث ١ و٢ و٣، واعتبر الحديث ٥ حسناً، ولم يبدِ رأيه بشأن الحديث الثاني.

← **الحديث ١**- سنده في غاية الضعف. هذا الحديث من وضع «الواقفة». وقد صرَّح الكُلَيْنِيّ بأن «زِيَاداً بنَ مَرْوانَ الْقَنْدِيَّ» كان من الواقفة. و«سَمَاعَةُ» أيضاً واقفيٌّ. و«سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ» و«يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ» في غنى عن بيان حالهما[١].

← **الحديثان ٢ و٤**- سند الحديثين ضعيف جداً. فـ«الحسين الأشعري» سبق أن بيَّنَّا حاله[٢]. و«علي بن إبراهيم» يؤمن بتحريف القرآن، و«مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» و«الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَّاءُ» كلاهما من رواة الخرافات[٣]. ورووا عن «عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ» الذي لم يُوَثَّق، كلهم رووا أن الصادقَيْن - عليهما السلام - كانا يعتبران نفسَيهما **"شُهَدَاءَ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَجَهُ فِي أَرْضِهِ"**. واستندا في ذلك إلى الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

← **الحديث ٣**- يشتمل سنده على عيوب سند الحديث الثاني ذاتها. و«الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الفضَّالُ» واقفيُّ المذهب ومنحرفٌ.

← **الحديث ٥**- أحد رواته «**سُلَيْمُ بْنُ قَيْسٍ الْهِلَالِيُّ**» الذي وضعوا كتاباً باسمه، وقد عرَّفنا به في الصفحات الماضية[٤].

[تعليق حول معنى شهادة الرسول والمؤمنين على الناس]

في الأحاديث المذكورة أعلاه أُعتُبِرَ الأئمَّةُ **"شُهَدَاءَ اللهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ!"**. ولكي نفضح الكذَّابين الذين وضعوا هذه الأحاديث نذكر الآية التي يستندون إليها ونوضحها فيما يلي:

---

(١) بيَّنَّا حال «سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» في الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب، وبيَّنَّا حال «يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ» في الصفحة ٢٩٧ من هذا الكتاب.

(٢) تراجع الصفحة ١٦٤ فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) تم التعريف بحال «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» في الصفحة ١٥٠ وبحال «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ» في الصفحة ١٥١ فما بعد من هذا الكتاب.

(٤) راجعوا الصفحة ٢٢٣ فما بعد من هذا الكتاب.

قال الله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾ [البقرة/ ١٤٣].

كما ذكرنا سابقاً في الصفحات ١٩٨ - ١٩٢ من هذا الكتاب، ليس الإمام شاهداً ولا ناظراً على تمام الخلائق وأفعالهم. وهذه الآية معناها أنكم أيها المؤمنون يجب أن تشرِفوا على أحوال بعضكم بعضاً، وأن تدعوا إلى الأمور الصالحة المستقيمة، وأن تنهوا عن الأمور المنكرة، والرسول أيضاً رقيبٌ عليكم مشرف على أعمالكم. إذا كان الأمر كذلك فالسؤال هو متى وفي أي زمنٍ كان ذلك الإشراف والمراقبة على الآخرين؟ بالطبع كان ذلك عندما كان الجميع أحياء وفي المجتمع. دليلنا على ما نقول هذه الآية المباركة التي تقول:

﴿**وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ [المائدة/ ١١٦-١١٧].

من الواضح أن حضرة عيسى (ع) كان شاهداً على قومه رقيباً عليهم في حال حياته فقط، فلمَّا توفَّاه اللهُ لم يعد شاهداً ورقيباً على أمته، والله وحده فقط هو الشاهد والرقيب في كل حال وزمان، فالأنبياء، بما في ذلك نبيُّ الإسلام ﷺ ليسوا مراقبين لأمتهم بعد وفاتهم.

ومادة «**الشهادة**» في الآية ١٤٣ في سورة البقرة استُخدمت للنبي وللناس معاً ولها في الحالتين معنى واحد. وعندئذ إذا كان رسول الله ﷺ شاهداً ورقيباً على الناس حتى بعد رحيله، فلا بد أن نثبت هذه الصفة ذاتها للمؤمنين من أصحاب النبي ﷺ أيضاً! فهل يمكن لأي مسلم أن يقول مثل هذا القول؟! في حين أن الأنبياء، ومنهم نوح (ع) كان يقول عن أتباعه: ﴿**مَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الشعراء/ ١١٢]. أي أنه لم يكن شاهداً ولا رقيباً على أعمال أتباعه.

إذن، كما لاحظتم، تكرَّرَت عبارة الشهادة في الآية ١٤٣ من سورة البقرة مرَّتين، فمرَّةً ذُكِرَت بحقّ الناس ومرَّةً بحق الرسول، وللشهادتين معنى واحد بقرينة كل شهادة للأخرى، أي أن

شهادة المؤمنين أياً كانت فإن شهادة رسول الله ﷺ ستكون على نفس النحو تماماً. ولا يمكن أن يكون لكلمة واحدة في آية واحدة معنيان مختلفان.

٦٨- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ الْهُدَاةُ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب أربعة أحاديث، اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث الأول منها ضعيفاً كالمُوَثَّقِ(!!)، واعتبر الحديث الثالث ضعيفاً والرابع مجهولاً والثاني حسناً. أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فصحَّح الحديثين الثاني والرابع فقط وأوردهما في كتابه «**صحيح الكافي**».

← **الحديث ١** - «مُوسَى بْنُ بَكْرٍ» واقفي المذهب ومنحرفٌ ولم يُوَثَّق. و«الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ»، راوي الحديثين ١ و٤، من الغلاة، ويروي روايات لا تتَّفق مع القرآن. يقول في هذا الحديث إن الإمام الصادق عليه السلام سُئِلَ عن قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ﴾ [الرَّعْد/ ٧] فَقَالَ: "**كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ**".

فنسأل: فالآن حيث مضت قرونٌ دون نبيٍّ ولا منذرٍ ولا هادٍ ولا إمامٍ بيننا، كيف نهتدي؟ لاحظوا كيف يلعبون بالإسلام؟

← **الحديث ٢** - روى هذا الحديث «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» المعتقد بتحريف القرآن، عَنْ أَبِيهِ مجهول الحال، عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ» الذي ضاعت مدوناته وكان يروي بعدها من ذاكرته من دون سندٍ، ورغم ذلك اعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديث صحيحاً!

← **الحديث ٣** - سنده في غاية الضعف ومن رواته «سَعْدَانُ» الذي روى الحديث رقم ١٦٧ من روضة الكافي المعارض للقرآن والمتضمِّن للشرك.

← **الحديث ٤** - مجهولٌ بقول المجلسي.

لقد تلاعبوا في أحاديث هذا الباب بإحدى آيات القرآن وهي الآية التي تقول:﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾ [الرعد/ ٧].

فادَّعوا أن رَسُولَ اللهِ ﷺ هو المُنْذِرُ وَعَلِيّاً وسائر الأئمَّة هم الـ«**هَادِ**».

ونسأل: أليس النبي ﷺ هادياً؟ وإذا لم يكن النبيُّ هادياً فكيف يكون عليٌّ هادياً؟ ألم يكن

عليٌّ ينذر الناس عندما كان يقوم بهدايتهم وإرشادهم؟ أيُّ قومٍ هداهم عليٌّ عليه السلام ولم يهدهم رسول الله صلى الله عليه وآله؟ هل كان الأنبياء الآخرون منذرين فقط ولم يكونوا هداةً؟ فلماذا إذن اعتبر القرآن الكريم إبراهيم وموسى -عليهما السلام - هداةً؟ (مريم/ ٤٣، والنازعات/ ١٩)، ولماذا اعتبر اللهُ النبيَّ الأكرمَ هادياً وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى/ ٥٢].

لا ريب أن علياً وسائرَ أئمة الإسلام كانوا هداةً ميامين، لكن صفة الهادي غير منحصرة بهم، بل الآخرون أيضاً يمكنهم أن يكونوا هداةً، كما اعتبر القرآن مؤمن آل فرعون هادياً أيضاً (غافر/ ٢٩ و ٣٨) واعتبر أن وظيفة الأمة الإسلامية هي الدعوة إلى الخير وهداية الناس (آل عمران/ ١٠٤) ولكن رواة الكافي جعلوا - باسم الأئمَّة - الهداية منحصرةً بفرد معين، و خربوا الإسلام!

٦٩ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وُلَاةُ أَمْرِ اللهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ

يتألَّف هذا الباب من ستَّة أحاديث جميعها معلولة. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديث ١ ضعيفاً بمنزلة المُوَثَّق! والأحاديث ٢ و٣ و٤ مجهولةً والحديثين ٥ و٦ صحيحين، أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فاعتبر الحديثين ٢ و٥ فقط صحيحين.

← **الحديث ١** – راويه الأول «**عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَثِيرٍ**» نُعَرِّف به فيما يلي:

كان «**عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَثِيرٍ**» واقفيَّ المذهب كذَّاباً وضَّاعاً للحديث. وكان عمَّ أحد الرواة الضعفاء واسمه: «**علي بن حسان**»[(١)]. وإحدى عشر حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي مروية عنه. قال عنه النجاشي في رجاله: "عبد الرحمن بن كثير الهاشمي ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد"[(٢)]. واعتبره الغضائري والعلامة الحلي غالياً ضعيفاً[(٣)].

إحدى نماذج رواياته الحديث ١٤ من الباب ١٦٥ في الكافي – وهو الحديث الذي أوردناه

---

(١) عرفنا به في الصحفة ٣٩١ من الكتاب الحالي.

(٢) انظر **رجال النجاشي**، ص ١٨٩ ، ذكر ذلك خلال ترجمة ابن أخيه «علي بن حسان». (المُتَرْجِمُ)

(٣) نقل العلامة الحلي في **رجاله** (ص٢٣٣) قول الغضائري والنجاشي ثم قال "أن المسعودي قال: فهو **كذَّابٌ وهو واقفيٌّ**". (المُتَرْجِمُ)

ونقدناه في الصفحات ١٦٧ - ١٦٣ من الكتاب الحالي. كما أن من نماذج رواياته لحديث الثاني من الباب ٧٨ في الكافي، وسوف تقِفون على بطلانه في ذلك الباب إن شاء الله تعالى.

يَدَّعِي مثل هذا الشخص أن الإمام الصادق عليه السلام قال: **"نَحْنُ وُلَاةُ أَمْرِ اللهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِ اللهِ وَعَيْبَةُ وَحْيِ اللهِ"**. والعيبة: الإناء أو الوعاء الذي يخبِّئ الإنسان متاعه فيه، والعيبةُ أيضاً موضع سرّ الإنسان.

نقول: **أولاً**: هذا الكلام مجرّد ادّعاء وليس من المعلوم أن يكون الإمام قد نطق بمثل هذا الكلام، لأنه لو قال الإمام ذلك لأقام عليه قطعاً بَيِّنَةً شرعيَّةً وَلَمَا اكتفى بمجرّد الادّعاء المحض.

ثانياً: إذا كانت كلمة «**عَيْبَة**» بمعنى الوعاء والإناء وموضع الوحي الإلهي، فإن هذا الكلام بمثابة ادّعاء للنبوّة -نعوذ بالله- والإمام لا يدّعي قَطْعَاً مثل هذا الادِّعاء، بل أنتم أيها الرواة افتريتم عليه ذلك، وإذا اعتبرنا معناها محل الأسرار فإننا سنواجه الإشكال المتمثل بأن الله تبارك وتعالى لم يعتبر أنبياءَه الذين كان يوحِي إليهم، موضعاً لأسراره، كما لم يدَّعِ أولئك الأنبياء الكرام مثل هذا الادعاء، بل كان الأنبياء مأمورون بتبليغ الناس كلَّ ما كان يأتيهم من عند الله، فإذا كان الأنبياء أنفسهم ليسوا محلاً لأسرار الله، فكيف يمكن أن يكون الأئمة الذين لا يوحى إليهم محلاً لأسرار الله؟

ثالثاً: لو كان شخصٌ ما محلاً لأسرار الله فإنه لا يذيع هذا الأمر علناً، كي يقوم رواة الكُلَيْنِيّ بنشره بين جميع الناس!

رابعاً: إن الادِّعاء بأن أولئك الأئمَّة الكرام كانوا يتمتعون بولايةٍ منْ قِبَلِ الله أو أنهم وُلاةٌ عيَّنهم الله في هذا المنصب لا ينسجم مع كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام. لأن الولاية الإلـهية أمر دائميٌّ لا يجوز لمن عيَّنه الله فيه أن يتخلَّى عنه أو أن يوكله إلى شخص آخر! ولكن الإمام علياً (ع) غضَّ الطرف عن منصب الإمامة بعد رسول الله حفظاً لوحدة المسلمين، وأوكل إمامة المسلمين وإدارة دفة شؤونهم إلى غيره، واعتبر الولاية والإمامة [السياسية] شأناً مُؤَقَّتاً من متاع الدنيا الزائلة، فقال: "وِلايَتِكُمُ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلائِلَ يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ أَوْ كَمَا يَتَقَشَّعُ السَّحَابُ". (**نهج البلاغة**، الرسالة ٦٢).

هل يمكن للوالي الإلهي وإمام المتقين أن يعتبر الولاية الإلهية (أي التي عيَّنه الله فيها)، متاع أيام قلائل تزول كما يزول السراب؟! أو هل يمكن للولي الإلـهي المنصوب مِنْ قِبَلِ الله أن يعتبر نفسه أقرب إلى الولاية والخلافة وأحق وأولى بها فحسب (الخطبة ٧٤، ١٧٢، و ٢١٧)، بدلاً من أن يقول إن الولاية شأني وحقِّي وليست من شأنكم. هل يمكن للوالي مِنْ قِبَلِ الله أن يتمنى الخير للغاصبين ويدعو لهم (الخطبة ١٣٤ و١٤٦)، ويثني عليهم -كما أسلفنا في الصفحة ١٥٣ من هذا الكتاب - ويقول عن عمر الغاصب للولاية الإلهية [المزعومة] المنصوص عليها من الله: "لِـلَّهِ بَلاءُ فُلانٍ، فَلَقَدْ قَوَّمَ الأَوَدَ ودَاوَى الْعَمَدَ وأَقَامَ السُّنَّةَ وخَلَّفَ الْفِتْنَةَ، ذَهَبَ نَقِيَّ الثَّوْبِ قَلِيلَ الْعَيْبِ، أَصَابَ خَيْرَهَا وسَبَقَ شَرَّهَا، أَدَّى إِلَى اللهِ طَاعَتَهُ واتَّقَاهُ بِحَقِّهِ...". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢٢٨). ويقول أيضاً: "وَلِيَهُمْ وَالٍ فَأَقَامَ واسْتَقَامَ حَتَّى ضَرَبَ الدِّينُ بِجِرَانِهِ". (**نهج البلاغة**، الكلمات القصار، ٤٦٧)[١]. أو يقول في شأن عثمان: "إِنَّ النَّاسَ طَعَنُوا عَلَيْهِ، فَكُنْتُ رَجُلاً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أُكْثِرُ اسْتِعْتَابَهُ وأُقِلُّ عِتَابَهُ". (**نهج البلاغة**، الرسالة ١).

وسوف نتكلَّم في الصفحات التالية عن موضوع كون الأئمة خزنة علم الله.

← **الحديثان ٢ و ٥** - الحديث الثاني مجهول وأحد رواته «الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» الغالي، وروى هذا الحديث عن «عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ» فطحيِّ المذهب. وراوي الحديث الخامس أيضاً هو والد أحمد البرقي الذي يُدْعَى «**مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ**» عَدَّهُ الغضائريُّ من الضعفاء وقال: "يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل"[٢]. ومما يثير العجب قبول الأستاذ البِهْبُودِيّ لمثل هذين الحديثين!

في كلا الحديثين أُعْتُبِرَ الأئمَّةُ "**خُزَّانَ عِلْمِ الله**"، في حين أن مثل هذا الادِّعاء مخالفٌ لصريح القرآن الذي نفى عن النبي الأكرم ﷺ نفسه أن تكون خزائن الله عنده فما بالك بالآخرين. قال تعالى:

---

(١) كيف يمكن لـ «ولي الله» أن يتكلم بمثل هذا الكلام عن غاصب مقام الولاية مع أنه يعلم أفضل من الآخرين أن أسوأ انحراف وأكبر خيانة للسنة وأشد فتنة وأكثرها شرّاً وأسوأ عيب وأكبر عصيان وفسق بل كفر هو غصب الولاية الإلـهية!

(٢) جاء في **تنقيح المقال** للممقاني (ج ٣، ص ١١٣) أن ابن الغضائري قال: محمد بن خالد البرقي، حديثه يُعرَف ويُنكَر، ويروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل". انتهى. وأورد ابن داود في رجاله (ص٥٠٣) محمد بن خالد البرقي في عداد المجروحين والمجهولين وعدّه من الضعفاء في القسم الثاني من كتابه. (المُتَرْجِمُ)

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِى خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام/ ٥٠، وهود/ ٣١]. فكيف يمكن أن لا يكون النبي الأعظم صاحب خزانة الله أما الإمام فيكون كذلك؟ هل يُعتبَرُ الأئمَّةُ أعلى رتبةً وأرفع مقاماً من الرسول الأكرم ﷺ؟!

← **الحديث ٣** - حديثٌ مجهولٌ ومرفوعٌ رواه «الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ» الغالي، وَ«مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ» الخرافي. لقد رويا هنا أن الإمام قال: **"نَحْنُ خُزَّانُ عِلْمِ اللهِ وَنَحْنُ تَرَاجِمَةُ وَحْيِ اللهِ وَنَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ [عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَمَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ]"**.

فأقول: هل يحتاج كتاب الله الذي «نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين» (الشعراء/ ١٩٥)، ووصفه الله بأنه «قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ» (الزمر/ ٢٨) إلى مترجم؟ وإذا كان الأئمَّة تراجمة الوحي فلماذا لم يتركوا لنا ترجمةً للقرآن ويضعوها في متناول الأمة؟ وما هو تكليف المسلمين اليوم بشأن القرآن حيث أصبحوا - حسب الحديث- محرومون من الترجمة والتفسير والتوضيح!؟

وثانياً: إذا كان الأئمَّةُ حُجَجَ الله فلماذا لم يُعَرِّف القرآنُ الكريمُ الأئمَّةَ بهذه الحجج البالغة، و وقعت مهمّة ذلك على عاتق أمثال «محمد بن فُضَيْل»!![1]

← **الحديث ٤**- حديثٌ مجهولٌ يقول إنَّ النبي ﷺ قال: **"لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرَئِيلُ** عليه السلام **بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ (أي بأسماء الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِه الذين هُمْ خُزَّانُ علْم الله!)"**.

ونقول: فلماذا لم تأتِ أسماؤهم في القرآن؟! فإن قيل: لقد ذُكِرَت أسماؤهم في حديث لوح جابر وأمثاله، قلنا: لقد اتَّضَح كذب حديث لوح جابر ونظائره بشكل كامل في كتاب «**شاهراه اتِّحاد**» [طريق الاتِّحاد][2].

← **الحديث ٦** - رواه «سهل بن زياد» الكذَّاب[3] عَنِ «**الْعَمْرَكِيِّ**» -الذي سنبيِّنُ حاله هنا - واعتبره المَجْلِسِيّ صحيحاً!

---

(١) عرفنا بحاله في الصفحات ٣٠١- ٢٩٨ من هذا الكتاب.

(٢) وارجعوا أيضاً ما ذكرناه في الباب ٨٦٩ من الكتاب الحالي.

(٣) عرَّفْنا به في الصفحة ٨٦ فما بعد من هذا الكتاب.

[بيانُ حالِ «الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ» وذكر نماذج لرواياته التي تكشف ضعفه وعدم وثاقته]

اعتبر بعض علماء الرجال أنَّ «الْعَمْرَكِيَّ بْنَ عَلِيٍّ» ثقةً، لكن المتأمل لرواياته يرى أنها خرافيةٌ، وتدلُّ بوضوح على ضعفه. وفيما يلي نذكر نماذج لرواياته:

١- يدَّعي أن الإمام الصادق عليه السلام سُئِلَ عن زيارة الحسين (ع) فقال: " وَمَنْ يَأْتِيهِ زَائِراً ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ مَتَى يَعُودُ إِلَيْهِ وَفِي كَمْ يَأْتِي وَكَمْ يَوْماً وَكَمْ يَسَعُ النَّاسَ تَرْكُهُ؟؟ قَالَ: لَا يَسَعُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ، وَأَمَّا بَعِيدُ الدَّارِ فَفِي كُلِّ ثَلَاثِ سِنِينَ، فَمَا جَازَ الثَّلَاثَ سِنِينَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَقَدْ عَقَّ رَسُولَاللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَقَطَعَ حُرْمَتَهُ إِلَّا عَنْ عِلَّةٍ"[1].

٢- عَنِ الْعَمْرَكِيِّ عَنْ صَنْدَلٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ (ع) يَقُولُ: "إِنَّ لِزُوَّارِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَضْلًا عَلَى النَّاسِ. قُلْتُ وَمَا فَضْلُهُمْ؟ قَالَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ النَّاسِ بِأَرْبَعِينَ عَاماً وَسَائِرُ النَّاسِ فِي الْحِسَابِ"[2].

وليت شعري! هل الله الذي وصف نفسه بأنه سريع الحساب يحتاج إلى أربعين سنة ليحاسب العباد على أعمالهم؟!

٣- عَنِ الْعَمْرَكِيِّ عَنْ رَجُلٍ [مجهولٍ] عَنِ ابْنِ الرِّضَا [أي الإمام الجواد] عليه السلام قَالَ: **"مَنْ زَارَ قَبْرَ عَمَّتِي بِقُمَّ فَلَهُ الْجَنَّةُ"**[3].

لاحظوا كيف أنهم بدلاً من تشجيع الناس وحثهم على الجهاد في سبيل الله يجعلون دخول الجنة سهلاً جداً ورخيصاً لا يحتاج إلى أي جهد ويخدعون الناس بذلك؟!

إن أمثال هذه الأكاذيب أدت إلى غرور زوَّار قبور الأئمَّة وقبور أقاربهم، مع أنه لو زار مسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حيٌّ لما وجبت له الجنة بتلك الزيارة، فكيف يمكن لزيارة قبر ابنة أحد أحفاده صلى الله عليه وآله وسلم أن توجب دخول الجنَّة؟!

لقد سكنتُ سنوات طويلة في مدينة قم وكنت أرى أنه في بداية وقت الصلاة – خاصة صلاة

---

(١) **وسائل الشيعة**، (باب أقل ما يُزار به الحسين (ع)...)، ج ١٠، ص ٤٢٠ ، الحديث العاشر.

(٢) **وسائل الشيعة**، (باب تأكُّد استحباب زيارة الحسين (ع) و وجوبها كفاية....)، ج ١٠، ص ٣٣١، الحديث ٤٠.

(٣) **وسائل الشيعة**، (باب استحباب زيارة قبر فاطمة بقم....)، ج ١٠، ص ٤٥٢، الحديث ٢.

الفجر - يكون باب أكثر المساجد مغلقاً ولا أحد يصلي فيها وإن كان هناك بعض المساجد أبوابها مفتوحة فإن عدد المصلين فيها قليل جداً، أما حرم حضرة فاطمة المعصومة (ع) (ابنة الإمام الكاظم عليه السلام) فيموج بجماهير الناس، ويقوم الناس المغرَّر بهم بإلقاء نقودهم داخل الضريح فيحصل الحرم المذكور شهرياً على ملايين التومانات من طريق النذور والموقوفات! إن مثل هذا الوضع من نتائج أحاديث كذابين من قبيل «**العَمْرَكي**».

٤- وروى الحديث الثاني من الباب ١٧١ من الكافي ونصُّهُ:

"عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ -عليها السلام- صِدِّيقَةٌ شَهِيدَةٌ **وَإِنَّ بَنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَطْمَثْنَ!**"[١].

أقول: كل من له أدنى اطلاع على الطب القديم أو الحديث يعلم أن فقدان الحيض دليل على عدم الصحة والسلامة. والقرآن أيضاً بيَّن أن الأنبياء أنفسهم كانوا بشراً كسائر البشر فكيف يمكن أن لا تكون بناتهم كسائر بنات البشر؟

٥- وروى «العَمْرَكيُّ» الحديث ٧٥ من الباب ١٦٥ من الكافي وفيه ادَّعى أن الإمام الكاظم (ع) قال فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ**﴾ [الحج/ ٤٥] قَالَ: "**الْبِئْرُ الْمُعَطَّلَةُ الْإِمَامُ الصَّامِتُ! وَالْقَصْرُ الْمَشِيدُ الْإِمَامُ النَّاطِقُ!**".

٦- الحديث السادس من الباب ٦٩[٢] من روايته أيضاً وهو حديث واضح البطلان وتهمةٌ للإمام الصادق والإمام الكاظم -عليهما السلام-! ونص الحديث:

عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى [الكاظم] عليه السلام قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ [الصادق] عليه السلام: "**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا، وَصَوَّرَنَا فَأَحْسَنَ**

---

(١) اعتبر المَجْلِسِيّ مثل هذه الرواية صحيحةً!

(٢) الذي في متن كتاب المؤلف هنا جملة: (الحديث الخامس من الباب ٧١) ويبدو أنه خطأ من المنضِّد، أي خطأ مطبعي، لأن الحديث الذي ترجمه المؤلف إلى الفارسية هنا، وأشار بعده أنه قد تكلم عليه في الصفحة ١٠٤ من هذا الكتاب هو الذي ذكرتُ مصدره في المتن. (المُتَرْجِمُ)

صُوَرَنَا [ألم يُحْسِن صور الآخرين أيضاً؟؟]، **وَجَعَلَنَا خُزَّانَهُ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ** [تكلمنا على موضوع كون الأئمَّة خُزَّان علم الله في الأحاديث السابقة من هذا الباب، علاوة على أنه لو فرضنا أن الأئمَّة خزان علم الله في الأرض فما معنى كونهم خزان علمه في السماء؟!]، **وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ، وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَانَا مَا عُبِدَ اللهُ**!". (وقد تكلمنا على هذا الحديث في الصفحة ١٠٤ من هذا الكتاب فليُراجَع هناك).

ونقول: لقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿**إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**﴾ [البقرة/ ٢٤٣]، وقال أيضاً: ﴿**صَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ**﴾ [غافر/ ٦٤]، وقال كذلك: ﴿**ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۞ الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾ [السجدة/ ٦-٧].

وقال الله تعالى مخاطباً الكافرين والمؤمنين: ﴿**هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۞ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ**﴾ [التغابن/ ٢-٣].

والإشكال الآخر في الحديث هو قوله: "**لَنا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ**"، أي أن الشجرة التي كانت في الطور، وسمع منها موسى عليه السلام كلامَ اللهِ معه، نطقت لنا، ونسأل:

أولاً: هل أنتم أنبياء؟ إن مثل هذا الادعاء لا يصحّ إلا بالتشبُّث بأباطيل مدرسة «وحدة الوجود» التي هي أسوأ من كل كفر. ففي هذه الحالة يمكننا أن نلفّق الكلام ونقول: كان لحضرة موسى عليه السلام وجوداً واحداً مع حضرة الصادق عليه السلام!!

ثانياً: قولكم إن الشجرة نطقت وتكلَّمت كذب، لأن الشجرة لم تنطق بل كان الناطق هو الله كما قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِىَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِى الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّى أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [القصص/ ٣٠].

قال الشيخ الطَّبْرَسي في تفسيره «**مجمع البيان**» ذيل تفسيره للآية ٣٠ من سورة القصص:

"إنما سمع موسى النداء والكلام من الشجرة لأن الله تعالى فعل الكلام فيها وجعل الشجرة محل الكلام، لأن الكلام عرض يحتاج إلى محل. وَعَلِمَ موسى بالمعجز أن ذلك كلامه تعالى، وهذه

أعلى منازل الأنبياء أعني أن يسمعوا كلام الله من غير واسطة ومُبَلِّغٍ. وكان كلامه سبحانه أن «**يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**» أي أن المُكلِّم لكَ هو الله مالك العالمين وخالق الخلائق أجمعين تعالى وتقدَّس عن أن يحلَّ في محل أو يكون في مكان لأنه ليس بعرض ولا جسم.". انتهى.

إضافةً إلى ذلك فإن الشجرة لا إحساس ولا شعور لها حتى تستطيع النطق أو تقول: أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، ثم تبعث موسى بالنبوة وتكلِّفه بمهمة دعوة فرعون، بل الله تعالى هو الذي أوجد في تلك البقعة المباركة في وسط الشجرة صوتاً يقول: ﴿**يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾. وقد جاء تفسير هذه الآية في موضع آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [النمل/ ٨].

ينبغي أن ننتبه إلى أن فاعل فعل «**نُودِيَ**» مجهول ولم يُذكَر في أيِّ جملة أخرى، ويَتَبَيَّنُ من الجملة التي جاءت بعدها والتي قال تعالى فيها: ﴿**يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [النمل/ ٩] ومن الآية ١٢ من سورة طه التي قال تعالى فيها: ﴿**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ**﴾ أن فاعل النداء وموجِدَهُ هو بلا ريب ولا شك الله تبارك وتعالى، وأن محلَّ إيجاد الصوت الجانب الأيمن من الوادي في البقعة المباركة في تلك الشجرة لا أن الشجرة أوجدت الصوت ونطقت به ونادت، بل الله تعالى هو الذي أوجد الصوت وهو في الحقيقة الناطق والمنادي.

إنَّ قيام الكلام على قسمين: قيامٌ صدوريٌّ وقيامٌ حلوليٌّ. فالقيام الصدوري للكلام هنا يرجع إلى الله الذي أوجده، والقيام الحلولي للكلام هو وجود الصوت في ذلك المحل الذي كان الشجرة.

والمقصود مِنْ كلمة «**مَنْ**» الموصولة في كلا شبه الجملتين ﴿**مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [الأعراف/ ٣٨] و﴿**مَنْ حَوْلَهَا**﴾ [الأنعام/ ٩٢]: اللهُ المتعالُ المنزَّهُ عن الحاجة إلى المكان والذي هو في النار وخارج النار بالقدرة والعلم والإحاطة، بدليل أن الله ذَكَرَ في ذيل الآية [أي آخرها] تنزيهه تعالى فقال: ﴿**وَسُبْحَانَ اللهِ**﴾ [النمل/ ٨]، أي أن الله منزَّهٌ عن المكان وأن يكون مُحاطاً. وهذا الوجه الذي ذكرناه أكثر تناسباً مع نهاية الآية من الوجوه الأخرى.

هذا وقد ظنَّ «محمود شبستري» الصوفي الخرافي في ديوان شعره المسمَّى «گلشن راز» (أي

حديقة أزهار الأسرار) أن الشجرة نطقت وأعطاها الحقَّ بأن تدَّعي الإلهية وقال: إذا قالت الشجرة أنا الله فيجوز لكل مرشد ومراد أن يقول جملة «منصور الحلّاج»: «أنا الحق»!!

فاعلم أن الله تعالى ليس وجوداً مطلقاً ولا وجوداً عاماً يسري في المخلوقات، بل ذات الله وجود خاص وواجب الوجود. وهو غني بالذات ومباين للممكنات التي هي فقيرة بالذات. وكثير من الصوفية والعرفاء يعتبرون - وللأسف - أن الله تعالى وجود عام ويعتبرونه - نعوذ بالله - شاملاً للممكنات!

يبدو أنّ «العَمْرَكي» كان متأثِّراً بالصوفية حتى نسب مثل هذا الكلام غير الموزون إلى صادق آل محمد ثم نسب إلى الإمام أنه قال بعد ذلك: "لولانا ما عُبِدَ اللهُ"!

ونقول: نحن نقطع بأن الإمام لم ينطق بمثل هذا الكلام، لأنه:

أولاً: لو أراد أن يقول مثل هذه الجملة لقال "لولا نحن" بدلاً من قوله "لولانا".

ثانياً: أنا على يقين أنه لا يمكن لإنسان ذي فكر وفهم أن يمجِّد نفسه بهذه الصورة المليئة بالغرور، فما بالك بإنسان جليل القدر مثل الإمام الصادق عليه السلام.

ثم إن الله تعالى قال إن اسم الله كان يُذكَر كثيراً في بيوت مثل الصوامع والبيع والصلوات والمساجد (الحج/ ٢٠، والنور/ ٣٦)[1].

ودعاء الله وذكره كلاهما نوع من العبادة، والذين يدعون الله في الأديرة والكنائس و ..... ويذكرون الله ويعبدونه لا يعرفون الأئمة غالباً بل لا يؤمنون بهم أصلاً وكانوا موجودين قبل ولادة الأئمة، وكانوا يذكرون الله ويعبدونه، فكيف يمكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام: لولانا لما عُبِدَ اللهُ؟!

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا﴾ [الحج/ ٤٠] وقوله سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ.....﴾ [النور/ ٣٦]. (المُتَرْجِمُ)

٧٠- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) خُلَفَاءُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب ٣ أحاديث لم يعتبر المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيّاً منها صحيحاً، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفها جميعاً!

ومن المثير أن علماءنا - كما ذكرنا في الصفحات ٣٦٤- ٣٦٠ - ينتقدون «البخاري» لأنه يذكر أحياناً أحاديث لا تتناسب مع عنوان الباب الذي عقده لأجلها، ولكنهم يتجاهلون ويتناسَوْن أن الكُلَيْنِيّ يعقد مرات عديدة أبواباً ثم لا يأتِ فيها حتى بحديثٍ صحيحٍ واحدٍ! نعوذ بالله من الحميَّةِ والتعصُّب. والباب ٧٠ في الكافي، الذي نحن فيه الآن، نموذج لهذه الأبواب.

← **الحديث ١** - رواه عددٌ من الضعفاء منهم «**مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ**» الذي وصفه النجاشي بأنه مضطرب الحديث والمذهب، وهو من رواة حديث إرضاع أبي طالب للنبي ﷺ، وراوٍ لِـ ٣٣ حديثاً من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي. إن روايات «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» - كما لاحظتم نماذج لها في الصفحات السابقة - خرافية في الغالب. نذكر هنا نموذجاً من أباطيله وهو الحديث الثاني من الباب ٨٥ من الكافي[1].

هذا الحديث مرفوع وليس له من راو سوى «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**». يدَّعي في حديثه -دون أن يذكر لنا اسم أي إمام من الأئمَّة- أن الآية التي تكرَّرت في سورة الرحمن، أي قوله تعالى: ﴿**فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾ [الرحمن/ ١٣]، كانت في الأصل كما يلي: "**فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ أَبِالنَّبِيِّ أَمْ بِالْوَصِيِّ تُكَذِّبَانِ؟**"، وكأنه يريد القول إن هناك آيةً حُذِفَت من القرآن -نعوذ بالله-! هذا مع أن سورة الرحمن مكية، وفي تلك الفترة لم يكن موضوع الوصية مطروحاً أصلاً، حتى

---

(١) كِلَا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ لم يصحِّحا أي حديث من أحاديث الباب ٨٥ في الكافي. وصرح المَجْلِسِيّ بضعفها جميعها! ويمكننا أن نطلق على الباب ٨٥ من الكافي باب «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» بامتياز، لأن الأحاديث الأربعة المذكورة فيه كلها من روايته. إن الباب المذكور هو كالباب ٧٠ في الكافي الذي لا يتضمن حتى حديثاً صحيحاً واحداً! بالطبع يجب أن لا ننسى أن «**الحسين بن محمد الأشعري**» هو الذي روى للكليني هذه الأباطيل.

يصدقه أو يكذبه أحد.

أيها القارئ المحترم! لاحظ أن الكُلَيْنِيّ أورد هذا الحديث في كتابه دون أي تذكُّر أو تعليق أو اعتراض على مضمونه، ثم هو يدَّعي أن كتابَه حاوٍ **للآثار الصحيحة عن الصادِقِيْنَ!!**

والقصة الخامسة في الباب ١٧٥ في الكافي هي من رواية «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» هذا أيضاً وقد ادَّعى فيها علم الأئمَّة بالغيب وصنعهم المعجزات، وقد أثبتنا مراراً في هذا الكتاب بطلان مثل هذه الادعاءات فلا نكرر ما قلناه.

نعم مثل «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» هذا روى لنا هذا الحديث الأول من هذا الباب الذي ينسب إلى الإمام الرضا (ع) قوله: "**الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ!!**".

هل آدم خليفة الله؟

اعلم أن مسألة الخلافة الإلهية، وكون الإنسان خليفة الله في الأرض أو الأئمة خلفاء الله، من الخرافات التي شاعت بين بعض المسلمين إلى درجة أنه تمّ الاستناد بشكل خاطئ إلى آيات من القرآن - بما في ذلك الآيات ٣٠ إلى ٣٤ من سورة البقرة - لتدعيم هذه الخرافة. الآية المذكورة تقول ما يلي: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة/ ٣٠].

أولاً: من الناحية اللغوية يُقال لكل من يأتي خلف الآخر بشكل متوالي ويحل محله سواء كان فرداً أم جماعةً «خليفة». لأن كل واحد من هؤلاء يأتي خلف الآخر ويأخذ مكانه. كما سُمِّيَ الليل والنهار الذي يحل كل منهما محل الآخر بشكل متوالي «خلفة»، فقال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً**﴾ [الفرقان/ ٦٢]. وخاطب الله البشر قائلاً: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ**﴾ [الأنعام/ ١٦٥]، وقال كذلك: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ**﴾ [فاطر/ ٣٩]، وقال أيضاً: ﴿**وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾**﴾ [يونس/ ١٣-١٤].

فكما تلاحظون بشكل واضح، أُطلِق في هذه الآيات على الناس لفظ الخليفة (بصيغ الجمع: أي خلائف) لأنهم يحلّون في الأرض محل من كانوا قبلهم. فإذا اعتبرنا أن المقصود من «الخليفة»

من يخلف الله، فإن القرآن ما كان يعتبر الناس خلفاء الأمم التي سبقتهم.

وقال القرآن الكريم عن المؤمنين بنوح عليه السلام: **﴿... فَنَجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾** [يونس/ ٧٣].

وقال هود عليه السلام لقومه: **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾** [الأعراف/ ٦٩]، وقال أيضاً: **﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾** [هود/ ٥٧].

وقال نبي الله صالح عليه السلام لقومه: **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ﴾** [الأعراف/ ٧٤].

وقال موسى عليه السلام لقومه: **﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾** [الأعراف:١٢٩].

وقال تعالى عن بني إسرائيل: **﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾** [مريم/ ٥٩].
وخاطب داود عليه السلام قائلاً: **﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾** [ص/ ٢٦].

وخاطب القرآن المسلمين المعاصرين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائلاً: **﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾** [الأنعام/ ١٣٣].

إن كل عاقل منصف يفهم بكل بساطة أن هؤلاء الخلفاء حلّوا محلّ من كان مثلهم ومن بني جنسهم، فمثلاً لا شك أن داود عليه السلام خلف في حكم الناس ظالمين من قبيل «جالوت» الذي كان يتّبع هوى نفسه في حكم الناس، لا أنّ داود خلف الله عز وجل. ولو كان القصد أنه خلف الله لوجب على القرآن الذي نزل بلسان قوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يأتي بقرينة في الآية تصرف الذهن عن المعنى اللغوي القريب لها، في حين أنه لا يوجد في جميع الآيات التي ذكرناها أي قرينة تستدعي انصراف الذهن عن المعنى القريب ولذلك على من يدّعي أن المقصود من الآية شيء غير المعنى المتبادَر من لفظها أن يأتي بالدليل ويقيم البيّنة على دعواه.

ثانياً: إن المقصود من «**خَلِيفَة**» نسل الإنسان الذين يتوالون ويحل كل فريق منهم محل الآخر

كما يحل الليل محل النهار وبالعكس. والأهم من كل ذلك أن لفظ «خليفة» لم يُضَف إلى لفظ «الله»، كما لم يُضِفْهُ الله لنفسه كأن يقول في الآية «خليفتي» أو «خليفتنا» أو «خليفة لي» أو «خليفة مني» ونظائر ذلك.

ثالثاً: إذا كان المراد من كلمة «**خَلِيْفَة**»: «خليفةَ الله» لما استشكل الملائكة قائلين: ﴿**أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ**﴾ [البقرة/ ٣٠]، لأن المفسد في الأرض والذي يسفك الدماء لا يستحق أن يكون خليفةَ اللهِ وليس أهلاً لذلك، ولا ريب أن الله يختار موجوداً أفضل لخلافته. هذا في حين أنّه يُفْهَم من سؤال الملائكة وجواب الله أنه لم يكن المراد من «**خَلِيْفَة**» شخص آدم (ع) فقط بل ذريته كلها، الذين سيأتي منهم من يفسد في الأرض ويسفك الدماءَ فيها، وإلا فلو كان المقصود آدم (ع) فقط – ونظائره – لأجاب الله تعالى قائلاً: «إنه لا يفسد فيها ولا يسفك الدماء» لأن آدم (ع) لم يكن لا مفسداً ولا سفّاكاً، لكن الله تعالى صدّق قول الملائكة، كل ما في الأمر أنه اعتبره ناقصاً وقال: ﴿**إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة/ ٣٠]، أي رغم أنّ «**الخَلِيْفَة**» يمكنه أن يفسد ويسفك الدماء لكنني أرى في خلقه مصلحةً لا تعلمونها.

رابعاً: جاءت كلمة «**خليفة**» نكرةً محرَّكةً بالتنوين ولم تأتِ بألف ولام التعريف حتى نقول إنها أُطلِقَت على النبي أو الإمام أو أشخاصٍ معيَّنين.

خامساً: كيف يستطيع إنسان – حتى النبي والإمام – أن يكون خليفةً لِـلَّهِ تعالى الذي هو: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ [الرحمن/ ٢٩]، ولم يتخلَّ عن تدبير العالم ولم يترك العالم لغيره ولم يكن بحاجة إلى مكان، ولم يخلُ مكان من حضوره وإحاطته سبحانه وتعالى، لذلك قال تعالى: ﴿**هُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ**﴾ [الحديد/ ٤].

إن أرفع مقام للبشر وأعلاه هو مقام النبوّة، ولكن حتى هذا المقام الشامخ أيضاً ليس منزَّهاً عن الضعف أو الوقوع في الخطأ والاشتباه. إن الإنسان الذي يمرض إن لم يستطع التَّبَوُّل ويعانى من الآلام المبرحة، والذي يموت إن لم يأكل الطعام، والذي تقضي عليه حُمَّى، مثل هذا البشر حتى في أعلى وأسمى مرتبة له، أي مقام النُّبُوَّة، لا يستطيع أن يتحمّل أو يطيق تجلياً واحداً من تجليات الله عليه، بل يخر مصعوقاً مُغْمىً عليه (الأعراف/ ١٤٣)، ولا يعلم ماذا يُفعَل به، ويُقِرُّ

قائلاً: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف/ ٩]، ويقع في الخطأ، فمثلاً حضرة موسى عليه السلام لم يكن يقصد أبداً قتلَ الرجل القبطي ولم يستطع أن يتحكَّم بشدة الضربة التي ضرب القبطي بها فأودت بحياته (القصص/ ١٥)، ولو لم تكن رقابة الله وتحذيره في الوقت المناسب لوقع في الخطأ (التوبة/ ٤٣)، مثل هذا الكائن لا يمكنه أن يكون خليفة الله في الأرض.

سادساً: فإن قال شخصٌ خداعاً للعوام: رغم أن الله تعالى غنيٌّ عن العالمين، إلا أنه قال لنا مراراً في كتابه العزيز: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة/ ١١٧]. ورغم أنه ﴿عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة/ ٢٠] إلا أنه أوكل تنفيذ كثير من أمور عالم الخليقة إلى الملائكة، فما المانع أن يوكل أمر عِمارة الأرض إلى البشر ويعتبرَ الإنسانَ خليفَتَه على الأرض من هذه الزاوية؟

قُلنا في الإجابة: **أولاً**: لم يفعل الله ذلك، وكما قلنا لم يقُل عن الإنسان: «خليفتي» أو «خليفتنا» أو نحو ذلك.

ثانياً: لا يُقال للملائكة المأمورين بتحقيق إرادة الله في كثير من أمور عالم الخليقة - ومن جملته عالم الأرض - «**خليفة**»، لأنه لابُدَّ ليتحقَّق معنى الخلافة من نوع من غياب «المُسْتَخْلَفِ عَنْهُ» وَتَنَحِّيهِ جانباً وعدم حضوره، حتى يحل موجود آخر محلَّه أو يقوم بعمله، وإلا إن لم يتحقق مثل هذا الشرط فلا يُقال لمن يُنفِّذ أوامر الآخر خليفةً له بل يُقال إنه مأمورٌ له أو عاملٌ من عمَّاله، أو ممثلٌ عنه أو....الخ، وبناءً عليه، فلو أن الأمر كان كما تقولون، فكما لا يُقالُ للملائكة «خليفة الله»، لا يُقال للبشر - حتى الأنبياء - «خليفة الله في الأرض»، بل أقصى ما يمكن قوله: إن الملائكةَ عُمَّالُ الله أو مأموروه أو... الخ.

سابعاً: إن قيل إن الإنسان كُرِّمَ كثيراً في القرآن وقال تعالى عنه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء/ ٧٠].

قلنا: نحن أيضاً نؤمن من كل قلوبنا أن مقام الإنسان في عالم الخليقة رفيعٌ وعالٍ جداً. لكن هذه الآية ذاتها مخالفة لقولكم، لأنها لا تقول إننا فضلنا البشر على جميع المخلوقات بأسرها، بل

تقول إن البشر فُضِّلوا على «**كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا**» لا على جميع من خلقنا، في حين أنه لو كان الإنسانُ خليفةَ اللهِ لكان مُفَضَّلاً بالتأكيد على جميع المخلوقات.

بناء على ذلك، يَتَبَيَّنُ معنا أن القول بأن الإنسان «خليفة الله» في الأرض، لا علاقة له بالقرآن الكريم، ولا سند له فيه، إلا أن يقوم رواةٌ من أمثال «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» وَ«مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ» وَ«عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ»[1] بصناعة خليفةٍ لِـلَّهِ تعالى!!

وللأسف فإن وضَّاعي الروايات والزيارات كثيراً ما يذكرون في زياراتهم - استناداً إلى أمثال هذه الأحاديث الموضوعة - مخاطبة الأئمَّة بعبارة: "**السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ اللهِ!!**"[2].

← **الحديث ٢** - درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحات ٣١٦- ٣١٢ من هذا الكتاب فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ. وبالنسبة إلى جملة: "**وَلَوْلَاهُمْ مَا عُرِفَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**" في الحديث، راجعوا ما ذكرناه في نقد الحديث السادس من الباب ٦٩.

← **الحديث ٣** - يدَّعي هذا الحديث الضعيف أن الإمام الصادق (ع) قال: إن المقصود من المستخلفين في الأرض المذكورين في الآية ٥٥ من سورة النور هم الأئمَّة!

فأقول إن الآية المذكورة هي التالية: ﴿**وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [النور/ ٥٥].

ونقول: **أولاً**: تتضمن الآية كلمة «**مِنْكُمْ**» التي تدلُّ على أن المُخاطَب بها هم المؤمنون المعاصرون للنبي الأكرم ﷺ.

ثانياً: لا تعني كلمة «**الأَرْضِ**» كلَّ الكرة الأرضية، بل تدلُّ ألف ولام التعريف فيها على أنها

---

(١) بيَّنَّا حال «مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ» في الصفحة ١٥٠، وحال «مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ» في الصفحة ٣١٦- ٣١١، وحال «عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ» في الصفحة ٣٣٢- ٣٣٦.

(٢) انظر مثلاً: زيارة أمير المؤمنين (ع) في **فروع الكافي**، ج ٤، ص ٥٧٠. أو زيارة العسكريين في **بحار الأنوار**، ج ٩٩، ص ٦٧. (المُتَرْجِمُ)

أرضٌ معيَّنةٌ معهودةٌ كان يعيش فيها معاصرو النبي ﷺ وأتباعه، أي أرض الجزيرة العربية وما حولها. كما قال القرآن مخاطباً النبيّ: ﴿**وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا**﴾ [الإسراء/ ٧٦]، إذْ من البديهي أن ليس المقصود أنهم كادوا أن يخرجوك من الكرة الأرضية! بل المقصود أن يخرجوك من موطنك في الجزيرة العربية. وقال القرآن كذلك: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ**﴾ [ص/ ٢٦]، ومن البديهي أن حضرة داود (ع) لم يشمل مُلكُهُ كلَّ الكرة الأرضية بل حَكَم قطعةً محدودةً من الأرض.

كتب الشيخ الطَّبَرْسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» يقول:

"«**لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ**» أي ليجعلنَّهم يخلفون مَنْ قبلَهم. والمعنى ليورثَنَّهم أرضَ الكافر من العرب والعجم فيجعلَهم سُكَّانَها ومُلوكَها «**كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ**» قال مقاتل: يعني بني إسرائيل، إذ أهلك الله الجبابرة بمصر وأورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم".

ثالثاً: أكد الله تعالى الذي لا يُخلف الميعاد، بأساليب التأكيد المضاعفة في كلمة «**لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ**» (لام التأكيد التي دخلت على الفعل، ونون التأكيد الثقيلة في آخر الفعل) أنه كما استخلف الماضين (مثل داود وسليمان و...) أي منحهم السلطانَ وَالتمكينَ في الأرضِ، سيستخلِف المسلمين المعاصرين للنبيِّ ﷺ فيمكِّنَهم من الحكم والخلافة في الأرض، وقال بأسلوب التأكيد المضاعف مرَّةً ثانيةً «**وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ**» أي وَعَدَهُمْ بأنه سيبدِّل ما كانوا فيه من خوف وعدم أمان، إلى أمن وأمان واطمئنان. هذا مع أنه – باستثناء فترة حكم علي بن أبي طالب ومدة قصيرة من حكم ابنه الحسن عليهما السلام – لم يصل أيٌّ من الأئِمَّة إلى سُدَّة الحكم والخلافة، ولم يتمتَّعوا بالأمن واطمئنان البال، بل عاشوا – كما تقولون – أغلب حياتهم تحت الملاحقة والمراقبة، وكانوا محرومون من حرية التحرُّك والعمل. إذن لا يمكن القول إنَّ المقصودين من هذه الآية الأئمَّةُ الاثنا عشر.

ولا يخفى أن بعضهم لما واجه هذه الإشكالات قال إن المقصود من الآية حكومة المهدي! هذا في حين أن ضمير «**هُمْ**» في كلمات «**لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ**» و«**لَيُبَدِّلَنَّهُمْ**» يدل على الجمع، والإمام الثاني عشر شخص واحد فرد. وإن قيل: المقصود حضرة عليٍّ والمهديُّ، قلنا إذن كان من اللازم استخدام ضمير التثنية «**هُمَا**» بدلاً من ضمير «**هُمْ**» لأن الأخير يدل على أكثر من اثنين.

والأهم من ذلك أن مثل هؤلاء المدَّعين يتجاهلون عمداً كلمة «**مِنْكُم**» الموجَّهة إلى المؤمنين المعاصرين للنبي ﷺ، لأنهم يعلمون أن «المهدي» ليس معاصراً للنبي ﷺ، ولم يكن قد وُلِد بَعْدُ زَمَنَ نُزُول الآية!

رابعاً: لما شاور «عُمَرُ» في أيام خلافته علياً (ع) في خروجه - أي خروج عمر - قائداً للجيش إلى حرب الفرس، أشار عليه عليٌّ (ع) كناصحٍ مخلِصٍ قائلاً: "**فَكُنْ قُطْباً واسْتَدِرِ الرَّحَى بِالْعَرَبِ وأَصْلِهِمْ دُونَكَ نَارَ الْحَرْبِ**" وَطَمْأَنَه بالنصر وقال: "**ونَحْنُ عَلَى مَوْعُودٍ مِنَ اللهِ واللهُ مُنْجِزٌ وَعْدَهُ ونَاصِرٌ جُنْدَهُ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٦).

وقد ذكر «فيض الإسلام» - مترجم نهج البلاغة إلى الفارسية - في شرحه لهذه الخطبة، كما ذكر ذلك سائر شرّاح نهج البلاغة أيضاً، الآية ٥٥ من سورة النور بوصفها مستند كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام.

إذن كما نلاحظ، بدلاً من أن يعتبر عليٌّ عليه السلام نفسَه وأولادَه مصداقاً لآية الاستخلاف تلك، جعل - من خلال استخدامه لضمير «**نحن**» - نفسَه وعُمَرَ مشمولَيْن بآية الوعد الإلهي، في سورة النور، بالاستخلاف، خلافاً لما يقوله رواة الكُلَيْنِيّ، واعتبر جندَ الخليفة «جندَ الله» وأراد لِعُمَرَ كلَّ الخير.

بناء على ذلك يَتبَيَّنُ أن رواة الكُلَيْنِيّ كَذَبُوا على الإمام الصادق عليه السلام إذْ مِنَ المقطوع به أن الإمام الصادق عليه السلام لا يمكن أن يقول ما يخالف كلام جدّه.

ولا يخفى أن بعض المُتَكَسِّبِين من حانوت التفرقة المذهبية قال خداعاً للعوام: إذا اعتبرنا أن معاصري النبي ﷺ هم المخاطبون بآية الاستخلاف وهم مصداقها فعندئذ لابد أن نجعل معاوية وخلفاء بني أمية مشمولين بالآية أيضاً؟! فنذكِّر هذا المعترض قائلين: إن معاوية وأمثاله لم يكونوا بأي وجه من الوجوه مخاطَبين بضمير «**مِنْكُم**» المذكور في الآية، لأن سورة النور من السور المدنية التي نزلت قبل فتح مكة، وفي ذلك الوقت كان معاوية وأبوه لا يزالان على كفرهما ولم يكونوا حتى في عداد المسلمين العاديين، فضلاً عن أن يُخاطَبوا بجملة: «**وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...... الآية**».

٧١- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) نُورُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

جاءت في هذا الباب ستَّة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ منها إلا الحديث الثالث فقط. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الأحاديث ١ و٣ و٤ ضعيفةً، والحديث ٢ مرسلاً، والحديث ٦ مجهولاً، والسند الأول للحديث ٥ ضعيفاً وسنده الثاني صحيحاً.

← **الحديثان ١و٤** – درسنا كلا الحديثين ونقدناهما في الصفحة ٣٢١ من هذا الكتاب. فَلْتُرَاجَعْ ثَمَّةَ. ويجدر بالتذكير أن أحد رواة هذا الحديث الرابع هو «**عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ**» فطحيُّ المذهب.

← **الحديث ٢** – يقول «علي بن إبراهيم» القائل بتحريف القرآن: إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "**النُّورُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ** – أي في الآية ٥٧ من سورة الأعراف –: **عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْأَئِمَّةُ عليهم السلام!!**".

أقول: الآية المُشَارُ إليها هي التالية:

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف/ ١٥٧].

قال الشيخ الطبرسي في تفسيره «**مجمع البيان**»:

"**﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ﴾**: معناه القرآن الذي هو نور في القلوب، كما أن الضياء نورٌ في العيون، ويهتدي به الخلق في أمور الدين كما يهتدون بالنور في أمور الدنيا. **﴿الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ﴾**: أي أُنْزِلَ عليه. وقد يقوم «مَعَ» مقام «عَلَى» كما يقوم «عَلَى» مقام «مَعَ». و قيل معناه: أُنزِلَ في زمان النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عهده".

وأقول:

أولاً: هل يحتمل أي شخص ذي علم باللغة العربي أن يكون «**النُّور**» الذي أُنزِلَ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً سوى القرآن؟[1]

---

(١) لقد تحدَّثنا عن كون القرآن نوراً بشكل مختصر في الصفحة ٢٨٨ فارسي فالتراجع ثمة.

ثانياً: سورة الأعراف مكية، ولم يكن أكثر الأئمة قد ولدوا أصلاً حين نزولها، ولم يكن موضوع الإمامة مطروحاً أصلاً في ذلك الحين.

ثالثاً: إذا كان المقصود من «**النُّور**» علياً وأولاده، فلماذا لم يذكرهم الله تعالى بالاسم؟ هل عَمِلَ اللهُ تعالى -نعوذ بالله- بالتقية أيضاً؟! أم أن رواة الكُلَيْنِيّ يَكْذِبون.

رابعاً: هل الأئمَّةُ يُنَزَّلُون؟ فلماذا لم يقل القرآن إنا أنزلنا النبيَّ أيضاً؟!

خامساً: ألا يعلمون أن هداية النبي ذاته والأئمَّة إنما هي بواسطة القرآن الكريم الذي اعتبره الله نور هداية وخاطب رسوله قائلاً: ﴿**مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَـكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [الشورى/ ٥٢].

← **الحديث ٣** – اعتبره المَجْلِسِيّ ضعيفاً، أما الأستاذ البِهْبُودِيّ فصحَّحه! راويه الأول «**أبو الجَارُودِ**» الذي لَعَنَهُ الإمام الصادق عليه السلام وقال عنه إنه يرحل عن الدنيا تائهاً وضالاً[(١)]، وقال عنه المرحوم «هاشم معروف الحسني»: لا يُعْتَمَدُ على رواياته بتصريح علماء الرجال[(٢)]. وراويه الآخر «ابن فضال» الواقفي.

يقول «**أبو الجارود**» أعمى البصيرة: إن الإمام الباقر (ع) قال: إن المقصود من النور في الآية ٢٨ من سورة الحديد، أي قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ**﴾ «**الإمام**»، أي أن معنى الآية: وَيَجْعَلْ لَكُمْ إِمَاماً تَأْتَمُّونَ بِهِ!

أما الشيخ الطبرسي فقال في «**مجمع البيان**»:

"﴿**وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ**﴾ [الحديد/ ٢٨]: أي هدى تهتدون به عن مجاهد، وقيل النور

---

(١) انظر **رجال الطوسي**، تصحيح وتعليق ميرداماد الأسترآبادي، ج ٢، ص٤٩٥. وفيه: "عن أبي أسامة، قال، قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ما فعل أبو الجارود؟! أما والله لا يموت إلا تائها.". و"عن أبي بصير، قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام كثير النواء، وسالم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: كذابون مُكَذِّبون كُفَّار عليهم لعنة الله، قال قلت: جُعِلتُ فداكَ كَذَّابون قد عرفتهم فما معنى مُكَذِّبون؟ قال: كذَّابون يأتونا فيخبرونا أنهم يصدقُّونا وليسوا كذلك، ويسمعون حديثنا فيكذبون به." انتهى. (المُتَرْجِمُ)

(٢) هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار**، ص٢٥٤.

القرآن، وفيه الأدلة على كل حقّ والبيان لكلّ خير، وبه يستحقّ الضياء الذي يمشي به يوم القيامة".

هذا ما قاله الطبرسي، أما رواة الكُلَيْنِيّ فيقولون إن المقصود من «**النُّور**» في الآية هو «**الإمام**»!

ونقول: إن كان المقصود من «**النور**»: «**الإمام**»، فإن الله علام الغيوب كان يعلم أن أكبر خلاف سيقع في أمة خاتم النبيين ﷺ ويسبِّب مشاكل عديدة للمسلمين هو اختلافهم حول مسألة الإمامة المنصوص عليها من الله، وَمِنْ ثَمَّ كان [بمقتضى حكمته ولطفه] سيبين لنا قطعاً هذا الإمام ويُبيِّن لنا موضوع «الإمامة» بألفاظ أكثر وضوحاً كي تتم الحجة على المسلمين ولا يترك مهمة هداية الناس إلى مسألة الإمامة ومعرفة أنها من أصول الدين إلى أمثال «**أبي الجارود**»!

← **الحديث ٥** - يرويه «الْعَمْرَكِيّ» الخرافي، و«سهل بن زياد» الكذَّاب، فَيَرْوِيَان أن الإمام الصادق عليه السلام قال بشأن الآية ٣٥ من سورة النور، إن المقصودَ من «المِشْكَاة» فيها فَاطِمَةُ عليها السلام، والمقصودَ من كلمة «مِصْباحٌ»: الْحَسَنُ، ومن كلمة «زُجاجَةٍ»: الْحُسَيْنُ، ومن «كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ»: فَاطِمَةُ،.... والمقصود من «ظُلُماتٍ» فلانٌ وفلانٌ - أي أبو بكر وعمر -، والمقصود من «مَوْجٌ» عثمانُ، والمقصود من «بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ» مُعَاوِيَةُ وَفِتَنُ بَنِي أُمَيَّةَ !!

هل تلاحظون كيف يتلاعبون بمعاني آيات القرآن باسم الإمام المظلوم حضرة الصادق عليه السلام ! إن واضع هذا الحديث الجاهل لم يفهم أنه لو اعتبرنا أن المقصودَ من كلمة «مِصْباحٌ» الْحَسَنُ، ومن كلمة «زُجاجَةٍ» الْحُسَيْنُ فسيصبح معنى قوله تعالى: ﴿**الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ**﴾: الحسن في الحسين!!! وسيصبح معنى ﴿**الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**﴾: الإمام الحسين كأنه حضرة الزهراء!!

إضافة إلى ذلك، لقد نسي الراوي أن يجعل المقصود من إحدى الكلمات في الآية عليَّ بن أبي طالب (ع)! ثم إن كلمة «ظلمات» جمعٌ في حين لو أنه كان المقصود منها أبا بكر وعمر، للزم أن تكون الكلمة: «ظلمتان». والسؤال الآخر هو: لماذا بايع عليٌّ عليه السلام كلا الظلمتين إذن؟

وقد تلاعب راوي الحديث أيضاً بمعنى الآية الثامنة من سورة التحريم التي تقول: ﴿**يَوْمَ لَا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا**﴾ [التحريم/ ٨].

فكما تلاحظون عطفت جملة (**الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ**) في هذه الآية على (**النَّبِيّ**)، ولو قبلنا كذب

رواة الكليني بشأن هذه الآية وصدَّقنا أن «**النُّور**» في هذه الآية هو «**الإمام**» وأنه هو الذي يرشد الناس إلى منازلهم في الجنة، لأصبح معنى الآية كما يلي: الإمام الذي هو نفسه تابع للنبي، سوف يرشد النبيَّ والمؤمنين إلى الجنة! وسيصبح معنى نهاية الآية التي تقول ﴿**رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا**﴾ [التحريم/ ٨]: إن النبي والمؤمنين سيقولون ربنا أتمم لنا إمامنا!

بالمناسبة! ما معنى إتمام الإمام وإكماله يوم القيامة؟ هل إمامهم ناقص حتى يحتاج إلى إتمام؟ هل الراوي كان يفهم حقاً ما يقوم بتلفيقه من كلمات؟!

وقبل أن نقوم بدراسة الحديث الأخير في الباب ٧١ ونقده، من المناسب أن نُعَرِّفَ بعدد من الرواة الذين رووا هذه الرواية المضحكة:

١- «**صَالِحُ بْنُ سَهْلٍ الْهَمْدَانِيُّ**»: من الغُلاة الكذّابين الوضّاعين للحديث. قال الغضائري عنه: لا خير في رواياته. وقد عرَّفنا به في الصفحة ٣٦٠ من الكتاب الحاضر.

٢- «**عَبْدُ اللهِ بْنُ الْقَاسِمِ البطل الحارثي البصري**»: من الكذَّابين والضعفاء والذي يهتمّ الكذَّابون الضعفاء في الرواية كثيراً بأخباره، فأغلب أحاديثه يرويها عنه أشخاص مثل «محمّد بن سنان» الكذّاب و«معلّى بن محمّد» و«محمّد بن الحسن الشَّمُّون» وأفراد فاسدين من أمثالهم ممن لا اعتبار لهم!

جاء في كتاب "**مجمع الرّجال**": "عبد الله بن القاسم البطل الحارثي، كذَّاب، غال، ضعيف، متروك الحديث، معدولٌ عن ذكره. وأيضاً عن (الغضائري): عبد الله بن القاسم الحضرمي: كوفي ضعيف أيضاً غال متهافت لا ارتفاع به.".

وقال النجاشي والعلامة الحلي عنه: "عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب غال يروي عن الغلاة، لا خير فيه ولا يُعتَدُّ بروايته".

واعتبره الشيخ الطوسي واقفياً، أي أنه كان من الذين يعتبرون الأئمَّة بعد الإمام الكاظم (ع) كاذبين!

من جملةمرويات «**عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ**» هذا: الحديث الأول في الباب ١٠٥ من الكافي والذي ينسب إلى الإمام الصادق عليه السلام قوله: "**أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَإِلَى مَا يَصِيرُ فَلَيْسَ**

ذَلِكَ بِحُجَّةٍ لِـلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ"!!

إذا استحضرنا ما ذكرناه في مقدمة هذا الكتاب، وما فصَّلناه بشكل خاصّ في فصل «**علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن**» عرفنا أن بطلان هذا الكلام واضحٌ تماماً، لكن علاوة على ما ذكرناه سابقاً، وكما قال أخونا الفاضل جناب الأستاذ «قلمداران» في كتابه «**راه نجات از شر غلاة**» [طريق النجاة من شر الغلاة] (قسم العلم بالغيب):

"هذا الحديث مخالف للحديث السادس في الباب ١٢٣ من **الكافي** (الذي يتَّفق مضمونه مع ما جاء في **نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٩، وفي كتاب «**إثبات الوصية**» للمسعودي، باختلاف يسير في اللفظ). في ذلك الحديث يقول عليٌّ عليه السلام: "كَمْ أَطْرَدْتُ الأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكْنُونِ هَذَا الأَمْرِ، فَأَبَى اللهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ، هَيْهَاتَ! عِلْمٌ مكنونٌ مَخْزُونٌ"[1].

من الواضح أنه إذا كان عليٌّ عليه السلام يقول عن نفسه إن وقت موته كان مخفيّاً عنه، فلا يمكن بالطبع للإمام الصادق عليه السلام أن يقول كلاماً مخالفاً لكلام جدِّه.

ومن قصص «**عَبْدِ الله بْنِ الْقَاسِمِ**» الأخرى الحديث ٧ في الباب ١٧٠(٢) الذي يقول: "إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيّاً عليه السلام لَهُ خُئُولَةٌ فِي بَنِي مَخْزُومٍ، وَإِنَّ شَابّاً مِنْهُمْ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا خَالِي إِنَّ أَخِي مَاتَ وَقَدْ حَزِنْتُ عَلَيْهِ حُزْناً شَدِيداً. قَالَ فَقَالَ لَهُ: تَشْتَهِي أَنْ تَرَاهُ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَأَرِنِي قَبْرَهُ؟ قَالَ: فَخَرَجَ وَمَعَهُ بُرْدَةُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم مُتَّزِراً بِهَا، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ تَلَمْلَمَتْ شَفَتَاهُ ثُمَّ رَكَضَهُ بِرِجْلِهِ فَخَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ وَهُوَ يَقُولُ بِلِسَانِ الْفُرْسِ! فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَلَمْ تَمُتْ وَأَنْتَ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّا مِتْنَا عَلَى سُنَّةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فَانْقَلَبَتْ أَلْسِنَتُنَا"!!

أولاً: ليت الذين لفَّقوا هذه القصة قالوا إنه تم إخراج الميت أولاً من قبره ثم قام **عليٌّ** عليه السلام بإحيائه، وإلا فكيف استطاع ذلك الميت الراقد تحت كميات كبيرة من التراب أن يزيح كل تلك الأتربة عن نفسه ويخرج؟

ثانياً: هل المقصود من فلان وفلان أبو بكر وعمر؟ وهل لفَّق واضع هذا الحديث هذا الكلام

---

(١) قال عليٌّ (ع) هذا الكلام قبل استشهاده وبعد أن ضربه ابن ملجم على جبهته الشريفة. (المُتَرْجِمُ)

(٢) لم يصحح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ كلاهما هذا الحديث وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفه.

لبثّ الفرقة بين المسلمين؟ إذا لم يكن كلا الأمرين مقصوداً فلماذا لم يذكر الإمام الصادق عليه السلام اسم الشخصين كي يتجَنَّبَ سائرُ المؤمنين اتِّباعهما ولا يضلوا.

ثالثاً: الأهم من ذلك أن هذه القصة لا تتفق مع القرآن الكريم لأن الله تعالى قال في كثير من آيات كتابه: ﴿**هُوَ الَّذِى يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾ [المؤمنون/ ٨٠]، وقال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ**﴾ [ق/ ٤٣]، وقال أيضاً: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى**﴾ [يس/ ١٢]. ونقول في دعاء «**الجوشن الكبير**»، المقطع ٩٠ : "يا من لا يحيي الموتى إلا هو"[١].

رابعاً: هل كان عليٌّ عليه السلام نبيًّا حتى تظهر على يديه مثل هذه المعجزة؟ ولماذا لم يحيِ النبيُّ الأكرمُ صلى الله عليه وآله وسلم أيَّ ميِّتٍ؟

خامساً: لقد أظهر حضرة عيسى عليه السلام مثل هذه المعجزة لإثبات نبوته. فلماذا لم يُظهر أميرُ المؤمنين علي عليه السلام تلك المعجزة أمام جميع الناس ليثبت لهم إمامته الإلـهية كي يهتدي الناس إليها؟ ولا يقتصر نقلها على كذابين من أمثال «ابن القاسم» و«سلمة بن الخطاب»؟!

ويروي هذا الرجل - أي «**عَبْدُ اللهِ بْنُ الْقَاسِمِ البطل الحارثي البصري**»- القصص التي أصبحت تدور على ألسنة قراء المراثي في مراسم العزاء والتي لا تنفع إلا في خداع العوام. وقد ذُكِرَت نماذج لقصصه في كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [أي زيارة المزارات وأدعية الزيارات]، الصفحة ٧٥ - ٧٦.

٣ - **أبو محمد عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمُّ:** اعتبره علماء الرجال، ومنهم العلامة الحلي، ضعيفاً. قال عنه النجاشي: "عبد الله بن عبد الرحمن الأصم... ضعيفٌ غالٍ ليس بشيءٍ وله كتاب المزار!"[٢]. وقال الغضائري عنه "عبد الله بن عبد الرحمن الأصم... ضعيفٌ مرتفعُ القول، وله

---

(١) اعلم أن القرآن نفسه ذكر إحياء الموتى بدعاء حضرة عيسى (ع) - وقد مرَّ معنا شرح ذلك في فصل «**علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن**» - واعلم أن معجزات عيسى مثل ولادته دون أب وكلامه في المهد، معجزات خاصَّة به، وكما سبق أن قلنا: لا يمكننا أن ننسب معجزات بعض الأنبياء إلى أنبياء آخرين دون دليل.

(٢) **رجال النجاشي**، ص ١٦١.

كتاب في الزيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذَّابة أهل البصرة"[1].

وهو من الغلاة الذين كانوا يعتبرون الإمام جزءاً من الله وأعلى رتبةً من الأنبياء! ومن المثير للانتباه أن نعلم أن «ابن قولويه» روى عنه روايات كثيرة في كتابه [المشحون بالغلو] المسمَّى بـ «**كامل الزيارات**»! كما أن «محمد بن يحيى» من ناقلي أكاذيبه! لاحظوا نماذج لأكاذيبه في كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات] (الصفحة ٧٠ فما بعد).

٤- **مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ بْنِ شَمُّونٍ** (أو شمعون): أحد الكذَّابين. قال عنه المرحوم الغضائري والعلامة الحلي: "واقفيٌّ ثم غلا، ضعيفٌ متهافتٌ لا يُلتفَت إليه وإلى مصنفاته".

"كان يدَّعي أن له مئة وأربع عشرة سنة، ليتوسَّل بذلك إلى الكذب المفترى ويتمكن من دسَّ ما شاء من الأكاذيب". (البهبودي، **معرفة الحديث**، ص ٧٢).

وقال عنه النجاشي في رجاله: "محمد بن الحسن بن شمون: أبو جعفر، بغدادي، واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً، فاسد المذهب. وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه."[2].

من جملة أكاذيبه أنه نسب إلى الإمام الكاظم أنه قال: "من أخبرك أنه مرَّضني وغسَّلني وحنَّطني وكفَّنني وألحدني وقبرني ونفض يده من التراب، فكَذِّبْهُ. وقال: من سأل عنِّي فقل: حيٌّ والحمد لله. لعن الله من سأل عنِّي!!"[3].

نعم، هؤلاء هم الرجال الذين جمع الكُلَيْنِيّ أحاديثهم في كتابه! ولا أدري بماذا سيجيب هؤلاء الكذابون يوم القيامة إذا اشتكى الإمام الصادق أو الإمام الكاظم - عليهما السلام - منهم وقالوا بأي حق جعلتم منا ومن آبائنا وسائل لتحقيق مآربكم؟!

← **حديث ٦** - من رواته: «محمد بن الفُضَيْل» الكذَّاب[4]، و«الحسين بن عبد الله» المجهول. وإذا كان الأخير هو «الحسين بن عبد الله» ذاته الذي أخرجوه من قم فإن الكِشِّيّ والعلامة الحلي

---

(١) انظر العلامة القهپائي النجفي (ت بعد ١٠١٩ هـ)، **مجمع الرجال**، ج ٤، ص ٢٥. (المُتَرْجِمُ)

(٢) **رجال النجاشي**، ص ٢٥٨. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **رجال النجاشي**، ترجمة مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ. (المُتَرْجِمُ)

(٤) لمعرفة حاله راجعوا الصفحة ٣٠١- ٢٩٨ من الكتاب الحالي.

اعتبروه ضعيفاً. ويمكنكم أن تشاهدوا نماذج لرواياته في الصفحة ٦٢ من كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [زيارة المزارات وأدعية الزيارات].

رغم أنّ الله تبارك وتعالى سمّى القرآن «**نوراً**» مراراً، لكنّ «محمد بن الفُضَيْل» يقول إن الإمام الكاظم عليه السلام قال إن المقصود من «**النور**» في الآية ٨ من سورة الصفّ [أي قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾]: **"ولاية أمير المؤمنين"**. هذا مع أنّ الله قال في المقطع الآخر من الآية ذاتها: **﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾**. وقال في الآية التي قبلها: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾** [الصفّ/ ٧]، ولم يقل [وهو يُدعى إلى الولاية]!

ولذلك نقول لماذا لا يكون معنى «**النور**» القرآن والإسلام، لِكَوْنِ هذا المعنى أكثر تناسباً مع ما جاء قبل الآية الثامنة من سورة الصفّ وما جاء بعدها؟ فالكلام في الآيتين ٥ و٦ من تلك السورة كان حول أهل الكتاب فلماذا لا يكون المقصود من «**النور**» نبوّة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم التي انتصرت في نهاية المطاف وبتأييد من الله في جميع مناطق الجزيرة العربية وأطرافها، [أي فصدق فيها القول: **واللهُ مُتِمُّ نُورِهِ**] أما إمامة الأئمَّة الاثني عشر فلم تنل مثل ذلك الفتح؟

٧٢ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْضِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث، لم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا الأستاذ البِهْبُودِيّ أي واحد منها، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفها جميعاً.

الحديث الأول في هذا الباب واحدة من أكاذيب «محمد بن سنان» التي نقدناها في الصفحة ٣٠٦من هذا الكتاب. متن الحديثين الثاني والثالث مخالف للقرآن ويتضمّن عيوب الحديث الأول ذاتها ولا حاجة لتكرار نقده. وهنا من المناسب أن نعرِّف باثنين من رواة الحديثين الثاني والثالث.

← **الحديث ٢** - أول رواته يُدعى «**سعيدُ الأعرجُ**». لم يُوَثَّق، ولكنّه يروي حديثاً يذكره الكُلَيْنِيّ بسند آخر في الحديث الأول من الباب ٩٦. يمكننا أن نفهم من هذا الحديث أنّ «سعيداً» كان كذاباً. والراوي الثاني لهذا الحديث هو «محمد بن الوليد الشباب الصيرفي» الذي بيّنّا حاله في

الصفحة ٢٩٤ من هذا الكتاب.

← **الحديث ٣** - أول رواته فرد مجهول يُدعى «أبو الصامت الحُلْواني». ولا أدري لماذا لم يهتمّ هؤلاء الأفراد المجهولون إلا بأحوال الأئمَّة فقط ولا يُبْدون ميلاً لنقل الأخبار والروايات المتعلقة بسائر معارف الدين كالتوحيد والنبوّة والمعاد ؟!!

٧٣ـ بَابٌ نَادِرٌ جَامِعٌ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ وَصِفَاتِهِ

يتألَّف هذا الباب من حديثين؛ اعتبر المَجْلِسِيُّ الأولَ منهما مرفوعاً، وقال إن الشيخ الصدوق رواه بسند آخر مجهول. وصحَّح المَجْلِسِيُّ الحديثَ الثاني!! أما الأستاذ البِهْبُودِيُّ فلم يصحِّح أيّاً من الحديثين. وللعِلْم فإن راوي الحديث الأول « عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ» مجهولٌ.

في هذين الحديثين، بناء على ادِّعاء فرد مهجولٍ، يثني الإمام على نفسه ويمجِّدُها ويمدحُها ويذكُرُ لنفسه صفاتاً إلـهيةً تثير العجب، ويقول ضمن ذلك أيضاً: "**وَلَا يَقْبَلُ اللهُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ** [أي بمعرفة الإمام] "!

ولابدَّ أن نسأل: إن إماماً بمثل تلك الخصائص والصفات الفريدة التي لا نظير لها والذي يُناط به قبول الأعمال، أليس من مقتضى رأفة الله ورحمته بعباده أن يعرفه لهم في القرآن بوضوح كي يسهل عليهم معرفته؟ ولماذا قال الله إذن: إنه ليس للناس على الله حجة بعد الرسل [النساء/ ١٦٥] ؟ وهل رواة الكُلَيْنِيّ أرحم من رب العالمين وأرحم الراحمين، لذلك قاموا بتعريف إمامٍ [هو مناط النجاة] ولم يُبَيِّنْه الله لنا في القرآن؟

في هذين الحديثين فقراتٌ تخالف القرآن والعقل. فمثلاً نقرأ فيهما:

"**إِنَّ الْإِمَامَةَ هِيَ مَنْزِلَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِرْثُ الْأَوْصِيَاءِ. إِنَّ الْإِمَامَةَ خِلَافَةُ اللهِ وَخِلَافَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَمِيرَاثُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام!**".

لنفترض أنّ النبوّة تورث، ولكن لا شبهة في أن نبوة خاتم الأنبياء لا يرثها أحد، وكما ذكرنا في الباب ٧٠، لا يمكن لأي بشر - حتى النبي والإمام - أن يكون خليفةً لِـلَّهِ الذي لا يتحيّز في مكان والحاضر والناظر والقيّوم. أما لو اعتبرنا الإمامة ميراث الحسنَين - عليهما السلام - فيجب أن تُقَسَّم بين جميع أولادهما، ولو كانت الإمامة ميراثاً إلهياً فلماذا لم يبيِّنها اللهُ لنا ببيان واضح كما

بيّن لنا النُّبُوَّةَ؟ خاصَّةً حسبَ قولكم بأن مقام الإمامة أعلى من مقام النبوّة!

وكما هو واضح من سيرة النبي ﷺ وتاريخه وأحاديثه المعتبرة لم يؤثر عن رسول الله ﷺ أبداً أنه أطنب في وصف نفسه وفي مدحها وفي بيان مقامه أو يذكر عدة صفحات في تمجيد نفسه وتبجيلها وبيان خصائصها، ولكن حسب نقل الكُلَيْنِيّ فإن الأئمَّة ذكروا كلاماً مفصَّلاً وطويلاً في وصف مقامهم وخصائصهم!

وقد لفَّق الراوي كلَّ ما أمكنه من عبارات في هذين الحديثين فمن ذلك قوله: "**إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلُّ قَدْراً وَأَعْظَمُ شَأْناً وَأَعْلَى مَكَاناً وَأَمْنَعُ جَانِباً وَأَبْعَدُ غَوْراً مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ أَوْ يَنَالُوهَا بِآرَائِهِمْ أَوْ يُقِيمُوا إِمَاماً بِاخْتِيَارِهِمْ!!**".

ثم قال بعد ذلك: "**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ضَلَّتِ الْعُقُولُ وَتَاهَتِ الْحُلُومُ وَحَارَتِ الْأَلْبَابُ وَخَسَأَتِ الْعُيُونُ وَتَصَاغَرَتِ الْعُظَمَاءُ وَتَحَيَّرَتِ الْحُكَمَاءُ وَتَقَاصَرَتِ الْحُلَمَاءُ وَحَصِرَتِ الْخُطَبَاءُ وَجَهِلَتِ الْأَلِبَّاءُ وَكَلَّتِ الشُّعَرَاءُ وَعَجَزَتِ الْأُدَبَاءُ وَعَيِيَتِ الْبُلَغَاءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ أَوْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِهِ وَأَقَرَّتْ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَكَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّهِ أَوْ يُنْعَتُ بِكُنْهِهِ أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ**".

أقول: فَلْنَقُلْ بصراحة ودون مواربة: "**الإمامُ أكبَرُ مِنْ أن يُوصَف!!**" أو لنقل باختصار إنه – نعوذ بالله – الله!!!

لقد غلا الراوي و وصف الإمام في هذين الحديثين بالأوصاف عينها التي ذُكِرَت لِلَّهِ تعالى!! في حين أن حضرة السجاد (ع) قال عن رب العزَّة في دعاء يوم الاثنين : "لَمْ يُشَارَكْ فِي الْإِلَهِيَّةِ وَلَمْ يُظَاهَرْ فِي الْوَحْدَانِيَّةِ كَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ غَايَةِ صِفَتِهِ وَالْعُقُولُ عَنْ كُنْهِ مَعْرِفَتِه"[1].

وقال حضرة أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ ...... الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ....". (**نهج البلاغة**، الخطبة الأولى). وقال كذلك: "فَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ سَاوَاكَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِكَ؛ وَالْعَادِلُ بِكَ كَافِرٌ بِمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ

---

(١) **مفاتيح الجنان**، الفصل الثالث، (في ذكر أدعية أيام السبوع، منقول عن ملحقات الصحيفة السجادة) دعاء يوم الاثنين.

مُحْكَمَاتُ آيَاتِكَ وَنَطَقَتْ بِهِ عَنْهُ شَوَاهِدُ حُجَجِ بَيِّنَاتِكَ، وَأَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الَّذِي لَمْ يَتَنَاهَ فِي الْعُقُولِ فَيَكُونَ فِي مَهَبِّ فِكْرِهَا مُكَيَّفاً...". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٩١). وقال أيضاً: "مَا وَحَّدَهُ مَنْ كَيَّفَهُ".

فإذا كان الأمر كذلك، فهل يجوز إثبات هذه الأوصاف عينها لبشرٍ مخلوق؟! هل كان الغلاة الذين ذكروا مثل ذلك المدح والتمجيد للأئمة محبين للأئمة أم أعداء لهم؟!

والعجب من علمائنا الذين يلزمون الصمت أمام مثل هذه المسائل فيؤيدون بصمتهم هذا - بشكل غير مباشر - مثل هذه الأباطيل.

كان رسول الله ﷺ يقول مناجياً ربَّه في الدعاء: "**يَا عَالِماً لَا يَجْهَل**"[(١)]. ولكننا نجد أن راوي الحديث ذكر هذه الصفة عينها للإمام فقال: "**الْإِمَامُ عَالِمٌ لَا يَجْهَل**"!!

هذا في حين أن أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام قال [بعد أن ضربه ابن ملجم]: "كَمْ أَطْرَدْتُ الأَيَّامَ أَبْحَثُهَا عَنْ مَكْنُونِ هَذَا الأَمْرِ، فَأَبَى اللهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ. هَيْهَاتَ! عِلْمٌ مكنونٌ مَخْزُونٌ". (**نهج البلاغة**، الخطبة ١٤٩)، كما أنه تعلَّم حكم المذي من سؤال المقداد للنبي ﷺ"[(٢)].

وباختصار، إن ما جاء في هذين الحديثين عن الإمام لا ينسجم مع أقوال النبي ﷺ وأقوال أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام ولم يقل النبيُّ عن نفسه أبداً مثل تلك الأمور بل كان يقول: ﴿**رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا**﴾ [طه/ ١١٤].

وأنا على يقين أن الإمام الصادق والإمام الرضا عليهما السلام لم ينطقا بمثل تلك العبارات بل كانا يعارضان مثلها. وراجعوا أيضاً الصفحة ١٣١ - ١٢٦ من الكتاب الحالي.

٧٤ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) وُلَاةُ الْأَمْرِ وَهُمُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب خمسة أحاديث اعتبر الأستاذ البِهْبُودِيّ الحديثين ٣ و٤ منها صحيحين، واعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين ١ و٤ ضعيفين و الحديث ٢ مجهولاً، و الحديثين ٣ و٥ حسنةً.

---

(١) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٩١، ص ٣٨٨.

(٢) الحر العاملي، **وسائل الشيعة**، كتاب الطهارة، باب ١٢، ج ١، ص ١٩٧ - ١٩٩، حديث ٧ و٩و و١٧. وراجعوا أيضاً الصفحة ٦٥ من الكتاب الحالي.

تلاعب رواة الكُلَيْنِيّ في هذا الباب بمعاني آيات سورة النساء (الآية ٥١ فما بعدها). وقد روى أحاديث هذا الباب أشخاص من قبيل: «الوشَّاء» و «معلى بن محمد». والحديث الثاني الذي صحَّحه البِهْبُودِيُّ وقَبِلَهُ، رواه «محمد بن الفُضَيل»[١]. والحديث الثالث رواه «الحسين بن سعيد» الذي كان من الغلاة، عن «الأَحْوَل»، الذي لا يُوثَق بأحاديثه في نظرنا. وراوي الحديث الثاني أيضاً هو «الحسين بن سعيد». وراوي الحديثين الأول والخامس: «**بُرَيْدُ بنُ مُعَاوية الْعِجْلِيُّ**» القائل بتحريف القرآن!! وهو الذي اتَّهم الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "**أَنْزَلَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةً بِأَسْمَائِهِمْ؛ فَمَحَتْ قُرَيْشٌ سِتَّةً وَتَرَكُوا أَبَا لَهَبٍ!!!**"[٢].

جميع أحاديث هذا الباب لا تتمتع بوضع حسن، فمثلاً في الحديث الأول يسأل الراوي الإمام عن «أولي الأمر» لكن الإمام لا يجيبه إجابةً واضحةً بل يقرأ عليه بضع آيات من سورة النساء تتحدث عن اليهود، لكي يقول له بعد ذلك: "**نَحْنُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ عَلَى مَا آتَانَا اللهُ مِنَ الْإِمَامَةِ دُونَ خَلْقِ اللهِ أَجْمَعِينَ!!**".

وأقول: كثير من الناس محسودون، الخلفاء يحسدهم من لم يتمكّنوا من الوصول إلى سدة الخلافة، والأشراف العلويون - رحمهم الله - كانوا محسودين مِنْ قِبَلِ العباسيين، والعباسيون محسودون مِنْ قِبَلِ الآخرين وهكذا. ولكن هذا الأمر ليس دليلاً بالطبع على أن المحسودين كانوا أئمة منصوبين مِنْ قِبَلِ الله. لكن هدف الرواة أن يقولوا إن المقصود من المحسودين في الآية هم الأئمَّة الاثني عشر فقط لا غير. في نظرنا إن هذا الادعاء هو من تلفيق وافتراء الراوي يقيناً، لأنه عندما نزلت الآية المذكورة لم تكن مسألة الوصية والخلافة مطروحة أصلاً حتى يُحسَد أحد في هذا الشأن!

ولا يخفى أنّ أحاديث هذا الباب مشابهة لبعض أحاديث الباب ٦٦، فمن ذلك أن الحديث الضعيف رقم ٤ في هذا الباب يشابه الحديث ٦ في الباب ٦٦، وراوي الحديثين «أبو الصباح

---

(١) تم التعريف بحال «**محمد بن الفضيل**» في الصفحات ٣٠١- ٢٩٨، وتم التعريف بحال «**معلى بن محمد**» في الصفحة ١٥٠، وعرفنا بـ«**الوشَّاء**» (الحسن بن علي الوشاء الكوفي) في الصفحة ١٥١ من الكتاب الحالي.

(٢) **رجال الكشي**، طبع كربلاء، ٢٤٧ . وانظر **بحار الأنوار**، ج ٨٩، ص ٥٤.

الكِناني». والحديثان ٢ و ٣ في هذا الباب مشابهان للحديث المرسل رقم ٤ في الباب ٦٦ وراوي الأحاديث الثلاثة «الحسين بن سعيد» الغالي. وقد بيّنا بطلان مثل هذه الأحاديث في شرحنا وتعليقنا على الحديثين ٤ و٦ في الباب ٦٦ فلتُراجَعْ ثمَّةَ.

٧٥ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيُّ ولا الأستاذ البِهْبُودِيُّ أيَّ واحدٍ منها. وصرَّح المَجْلِسِيُّ بضعف الثلاثة. وينبغي أن نسمِّي هذا الباب: باب «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» بامتياز. لأنه روى أحاديثه الثلاثة!

إن الأحاديث الثلاثة كلها واضحة البطلان ونموذج واضح لتفسير القرآنِ بالرأي وبدون دليل، وقد افترى الرواة هذا التفسير بالرأي على الإمامين الصادق والرضا عليهما السلام، وادَّعى أن ذينك الإمامين الجليلين قالا: إن المقصود من كلمة «**العلامات**»: الأئمَّة ومن كلمة «**النجم**» رسول الله ﷺ!! هذا في حين أنه في سورة النحل وبعد قوله تعالى في الآية الثانية: ﴿**...لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ**﴾ [النحل/ ٢]، شَرَعَ الله تعالى بدءاً من الآية الثالثة فما بعدها بتعداد نعمه المختلفة على عباده، وبعد أن ذكر خلق السموات والأرض وخلق الإنسان والأنعام وتسخير الرياح للبشر، قال: ﴿**وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا....**﴾ [النحل/ ١٥-١٨].

إن سورة النحل الكريمة خطاب لمشركي مكة، وفي ذلك الحين لم يكن موضوع الإمامة مطروح أصلاً ولم يكن أحد يعرف الإمام، ولكن الرواة المفرِّقين بين المسلمين افتروا مثل هذا الكذب.

ثم إنّ كلمة «**علامات**» جاءت قبل كلمة «**النجم**»، في حين أنّه من ناحية الهداية، النبيُّ مَقَدَّمٌ على الأئمَّة، وهدايةُ الأئمَّةِ إنما كانت بواسطة النبيِّ ﷺ، وَمِنْ ثَمَّ فإن لم تكن هاتان الكلمتان على معناهما اللغوي المعروف، لَذَكَرَ القرآنُ كلمة «**النجم**» قبل كلمة «**علامات**» على الأقل.

علاوة على ذلك، لماذا كانت جميع الألفاظ في هذه الآيات على معناها اللغوي إلا كلمتي

«علامات» و «النجم» اللتين قُصِد بهما الأئمَّة والنبي؟!

ثم ما فائدة أن يُذكَر الأئمَّة والنبي بهذه الصورة الرمزيّة؟ ألم يكن ذكرهم بشكل أكثر صراحةً وأوضح بياناً مفيداً أكثر لهداية الناس وإتمام الحجة عليهم؟ لو قال غير الشيعة يوم القيامة: لم يكن لدينا دليل على أنّ المراد من كلمتي «علامات» و«النجم» شيء غير معناهما اللغوي المعروف، ولم يكن ادّعاء «معلّى» وأمثاله جديراً عندنا بالثقة، فهل يكون ما قالوه غيرَ صحيحٍ؟! هل تفسير الآيات على هذا النحو شيء سوى الباطنيّة بعينها؟

ليت شعري! هل كان الكُلَيْنِيّ يدرك بطلان هذه الأحاديث أم لا؟ إن كان يُدرِك ذلك فلماذا أوردها في كتابه وساعد على نشرها؟! وإن لم يكن يدرك ذلك فلماذا يُثنَى عليه ويُمدَح إلى هذا الحدّ على المنابر وفي المجالس الدينية، ويوصَف كتابه على أنه أفضل كتب الحديث؟!

٧٦ـ بَابُ أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)

جاءت في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يُصحِّح المَجْلِسِيُّ ولا الأستاذ البِهْبُودِيُّ أيَّ واحدٍ منها. اعتبر المَجْلِسِيّ الحديثين الأول والثاني ضعيفين، والثالث مجهولاً.

← **الحديث١**- راويه «مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ» الكذّاب. وراويه الآخر رجل مهمل يُدعَى: «**أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**» الذي ليس لأحاديثه وضعٌ جيدٌ. من جملة ذلك الحديث ١١ في الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي، و الحديث الثالث من الباب ٩٤ الذي ينسِبُ فيه إلى الإمام الحسن العسكري أنه قال: "**إِنَّ اسْمَ اللهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ حَرْفاً .... وَنَحْنُ عِنْدَنَا مِنَ الِاسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفاً وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى!!**".

إنَّ كلَّ أُمِّيٍّ يعلم أنه لا يوجد في أي لغة من اللغات اسمٌ يتكوّن من ٧٠ حرفاً، فواضع الحديث لم يكن يعي ما يُلَفِّقُهُ. والأحاديث الثاني والثالث والخامس في الباب ١٨٠ من الكافي هي من رواياته أيضاً. والحديث أو القصة الثانية تشابه القصة التي رواها «عبد الله بن سنان» والتي ذكرناها في الصفحة ٣٣٣ من هذا الكتاب.

يدَّعي هذا الرجل أن الإمام الهادي (ع) أرى أحد أصحاب الجنة. وفي القصة الثانية يدّعي أن حضرة الهادي نقل شخصاً من مدينة إلى مدينة أخرى!!

ولكن حضرة خاتم النبيين ﷺ لم ينقل أحداً من مدينة إلى مدينة ولم يُري أحداً من أصحابه الجنة بهدف إثبات نبوّته أو تحريض المؤمنين أو إقناع الكفار، لأن القيامة لم تقم بعد حتى يُرِيَ شخصاً الجنَّةَ. وفي القصة الخامسة يدّعي هذا الراوي علمَ الإمام بالغيب، وقد بيّنا بطلان مثل هذه الروايات في الصفحة ١٣٠ فما بعد من هذا الكتاب[1].

والراوي الثالث للحديث: «**أبو جعفر أَحْمَدُ بْنُ هِلَالٍ العبرتائيُّ**»: من الغلاة، وممن تعرضوا للذم واللعن مِنْ قِبَلِ الأئمة[2].

روى الكِشِّيُّ في رجاله أن الإمام العسكري[3] كتب إلى وكيله يقول له:

"... احْذَرُوا الصُّوفِيَّ الْمُتَصَنِّعَ ... ابْنِ هِلَالٍ لَا رَحِمَهُ اللهُ بِمَا قَدْ عَلِمْتَ، لَا غَفَرَ اللهُ لَهُ ذَنْبَهُ وَلَا أَقَالَهُ عَثْرَتَهُ؛ دَخَلَ فِي أَمْرِنَا بِلَا إِذْنٍ مِنَّا وَلَا رِضًى لِيَسْتَبِدَّ بِرَأْيِهِ فَيُحَامِيَ مِنْ ذُنُوبِهِ لَا يُمْضِي مِنْ أَمْرِنَا إِيَّاهُ إِلَّا بِمَا يَهْوَاهُ وَيُرِيدُ، .... وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللهِ مِنِ ابْنِ هِلَالٍ لَا رَحِمَهُ اللهُ"[4].

واعتبره الشيخ الصدوق من النواصب أي الذين يناصبون الأئمَّة العداء، ونقل عن شيخه محمد بن الحسن الوليد ما يلي:

---

(١) كلا المَجْلِسِيّ والبِهْبُودِيّ اعتبرا الحديث ٣ في الباب ٩٤ والأحاديث ٢ و ٣ و ٥ في الباب ١٨٠ غير صحيحة، وأقرّ المَجْلِسِيّ بضعف هذه الأحاديث الأربعة كلها.

(٢) جاء في كتاب «**منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال**» للميرزا محمد الأسترآبادي (ت ١٠٢١هـ)، (ص ٤٩): «أحمد بن هلال عبرتائي» الذي قال عنه الشيخ الطوسي في **رجاله** "بغداديٌّ غال"، وقال في كتابه «**تهذيب الأحكام**»، باب الوصية إلى أهل الضلال: "إن أحمد بن هلال مشهورٌ باللعنة والغلوّ". انتهى.

و قال عنه الشيخ الطوسي في **الفهرست** (ص ٣٦) : " ٩٧- أحمد بن هلال العبرتائي: وعبرتاء قرية بنواحي بلد إسكاف وهو من بني جنيد، ولد سنة ١٨٠، ومات سنة ٢٦٧هـ، وكان غالياً، متّهماً في دينه، وقد روى أكثر أصول أصحابنا.!. (المُتَرْجِمُ)

(٣) هكذا ذكر المؤلف البرقعي رحمه الله، ولكن في المصادر أن التوقيع خرج من الإمام القائم (في عهد الغيبة الصغرى) عن طريق أحد سفرائه. لاحظ الحاشية التالية. (المُتَرْجِمُ).

(٤) **رجال الكِشِّيّ**، طبعة مشهد المحققة، ص ٥٣٥ - ٥٣٦. **بحار الأنوار**، ج ٥٠، ص ٣١٨. **ومستدرك الوسائل**، ج ١٢، ص ٣١٨. (المُتَرْجِمُ)

"حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال سمعت [أبو القاسم] سعد بن عبد الله القُمِّيّ يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن التشيع إلى النَّصْبِ إلا أحمد بن هلال!"[1].

حقاً إننا لنتساءل: ما الذي حمل الكُلَيْنِيّ على نقل روايات مثل هذا الشخص، وهل يفيد نقل روايات أمثاله سوى في نشر الخرافات وإشاعتها؟

والطريف أن هذا الملعون يروي عن غالٍ آخر هو «**أمية بن علي**» وهو بدوره يروي عن غالٍ ثالثٍ يُدعى «**داود الرقّيّ**» أن الإمام الصادق عليه السلام قال حول الآية ١٠١ من سورة يونس إن المقصود من كلمة «**الآيات**» فيها هم «**الأئمَّة**»!

يقول الشيخ الطبرسي في «**مجمع البيان**» في تفسير هذه الآية:

"«وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ» معناه وما تغني هذه الدلالات والبراهين الواضحة مع كثرتها وظهورها ولا الرُّسل الْمُخَوِّفَةُ عن قوم لا ينظرون في الأدلة تفكُّراً وتدبُّراً ولا يريدون الإيمان".

ويقول في تفسير الآية ٤٢ من سورة القمر:

"«كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِلِّهَا» وهي الآيات التسع التي جاءهم بها موسى. وقيل بجميع الآيات لأن التكذيب بالبعض تكذيب بالكل".

وأقول إن سورة يونس مكية ولم يكن في ذلك الوقت أئمَّةٌ حتى يكذِّبهم الناس أو لا يكذِّبونهم! في نظرنا لا يمكن للإمام أن يقول مثل هذا الكلام، لأن كلمتي «**الآية**» و«**الآيات**» تكرَّرتا كثيراً في القرآن ومعناهما واضح تماماً، وليس لدينا أي دليل على أن المقصودَ منهما «**الأئمَّةُ**»!! خاصة أن كثيراً من الآيات سوف يصبح معناها - نعوذ بالله - مضحكاً، لو فسرناها على هذا المعنى. فمثلاً: سيصبح معنى الآيتين ٤١ و ٤٢ من سورة القمر كما يلي: (وَلَقَدْ جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ، لكنَّهم كَذَّبُوا بأئمَّتنا كلِّهم!!!).

هل من الممكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام إن الآيات التي كذب بها فرعون كانت نحن؟!

---

(١) الشيخ الصدوق، **كمال الدين**، ج ١، ص ٧٦.

إن مروِّج الخرافات «المَجْلِسِيّ» قام بتوجيه أمثال هذه الأباطيل في كتابه «**مرآة العقول**» بقوة التأويل، ولو كان مثل هذه التأويل جائزاً لأمكن تأويل كل عبارة كفر وشرك بالمغالطة وبنوع من أنواع التأويلات.

← **الحديث ٢** – يَتَبَيَّنُ بطلانه مما ذكرناه في إبطال متن الحديث الذي قبله. علاوة على أننا نقدنا هذا الحديث في الصفحة ٣٦٩ من هذا الكتاب.

← **الحديث ٣** – يقول «محمد بن الفُضَيْل» الكذَّاب إن الإمام الباقر (ع) قال: إن المقصود من «**النَّبَإِ الْعَظِيمِ**» في سورة النبأ هو حضرة عليٍّ عليه السلام!

لنذكر هنا آيات من تلك السورة لكي تتضح المسألة. قال تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ۝٢ الَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ۝٣ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤. .... إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا ۝١٧. يَوْمَ يُنْفَخُ فِى الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا**﴾.

لقد نزلت هذه السورة المباركة في مكة، وبما أنها ذكرت أنباء يوم القيامة وكان المشركون ينكرون ذلك ويتحادثون بعضهم مع بعض حول ذلك، فمن الواضح أن المقصود من كلمة «**النبأ**» في الآية هو نبأ يوم القيامة، كما يؤكد ذلك ما جاء في الآيات التالية من قوله تعالى: «**إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا**»، فموضوع الآيات لا يتعلَّق بالخلافة أصلاً. خاصَّةً أن مشركي مكة لم يكونوا مؤمنين بعد بنبوَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم من أساسها، فلم يكن هناك أي معنى حينذاك للكلام عن خلافته.

وفي سورة ص –وهي مكيَّةٌ أيضاً– جاء الكلام في الآيات ٤٩ فما بعد عن القيامة، ثم قال الله تعالى بعد ذلك في الآية ٦٧: ﴿**قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ. أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ**﴾ [ص/ ٦٧ – ٦٨].

ومن عدم التناسب بين الآيات أن يأتي الكلام في البداية عن القيامة، وفجأةً ومن دون مقدِّمات، يقول تعالى لمن لم يؤمنوا بعد بالقيامة، ولمن لم يؤمنوا بعد برسالة النبي صلى الله عليه وسلم ذاته: "إن علياً نبأٌ عظيمٌ أنتم عنه معرضون"!

أَضِف إلى ذلك أن حضرة أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام كان يقول في دعاء يوم الاثنين إنني أؤمن بالنبأ العظيم، ونصُّ ذلك: "الْحَمْدُ لِـلَّهِ الَّذِي هَدَانِي لِلْإِسْلَامِ وَأَكْرَمَنِي بِالْإِيمَانِ وَبَصَّرَنِي فِي

الدِّينِ وَشَرَّفَنِي بِالْيَقِينِ وَعَرَّفَنِي الْحَقَّ الَّذِي عَنْهُ يُؤْفَكُونَ وَالنَّبَإِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ"[1]. (**الصحيفة العلوية**، بترجمة محلاتي، ص ٦٢٣).

من هذا يظهر أن الرُّواةَ الوضَّاعين كانوا جاهلين بكلمات أمير المؤمنين علي عليه السلام وأقواله.

والإشكال الآخر في الحديث أن الإمام قال في جواب السائل الذي سأله: "**جُعِلْتُ** فِدَاكَ إِنَّ الشِّيعَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿عَمَّ يَتَساءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾؟ فَقَالَ: ذَلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتُ أَخْبَرْتُهُمْ وَإِنْ شِئْتُ لَمْ أُخْبِرْهُمْ!!...".

فليت شعري! إن لم يُبَيِّن الإمام حقائق القرآن حتى لشيعته فلمن سيبينها إذن؟

على ضوء ما ذكرناه من مطالب في الصفحات ٢٥٥- ٢٤٩ في هذا الكتاب، يَتَبَيَّنُ بطلان هذا الحديث وبطلان الحديث ٣ في الباب ١٧٦ أيضاً.

٧٧ـ بَابُ مَا فَرَضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ مِنَ الْكَوْنِ مَعَ الْأَئِمَّةِ (ع)

يتألَّف هذا الباب من سبعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديث الثاني منها فقط. واعتبر المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٦ و٧ منها ضعيفةً، والحديثين ٤ و٥ مجهولين، والحديث ٣ كالموثّق والحديث الثاني صحيحاً.

معظم رواة هذه الأحاديث غير موثوقين، ومن جملتهم: «**سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ**» الغالي وناووسي المذهب، و«**الْحُسَيْنِ بْنُ سَعِيدٍ**» أحد الغلاة المعروفين، و«**مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ**» و«**مُحَمَّدُ بْنُ جُمْهُورٍ**» الكذّابان، و«**جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ**» الذي لا يمكن الاعتماد على رواياته[2]، و«**موسى بن سعدان**» - الذي نجد نموذجاً لأكاذيبه في الحديث الأول في الباب ١٠٠ من الكافي- وقال عنه النجاشي والغضائري والحلي: "ضعيفٌ في مذهبه غلوٌّ"[3].

---

(١) **بحار الأنوار**، ج ٨٧، ص ١٧١.

(٢) تم التعريف بحال «**مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» في الصفحة ١٥٠وبحال «**مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ**» في الصفحة ٣١٦-٣١١ وبحال «**جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ**» في الصفحة ٢٩٥فما بعد من هذا الكتاب.

(٣) انظر **رجال النجاشي**، ص ٣١٧، و"**خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**" للعلامة الحلي، ص ٣٧٥ من القسم الثاني المخصص للضعفاء والغلاة. (المُتَرْجِمُ)

ومن النماذج الأخرى لأكاذيبه أنه يقول إن الإمام الصادق عليه السلام قال: "**حَنِّكُوا أَوْلَادَكُمْ بِتُرْبَةِ الْحُسَيْنِ** عليه السلام **فَإِنَّهَا أَمَان**"[1]. مع أن الإمام لا يمكن أن يأمر بأمر مخالف لقواعد الصحة قطعاً.

وهذا الكذَّاب يروي عن ضعيفٍ مجروح في الروايةِ آخر يُدعى «**عبد الله بن قاسم الحضرمي الكوفي**» الذي وصفه الغضائري والنجاشي بأنه كذاب غال يروي عن الغلاة، لا خير فيه ولا يُعتَدُّ بروايته.[2]

ومن رواة هذا الباب الآخرين أيضاً: «**الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ**» الذي اعتبره المقاني مجهولاً فلا ندري ماذا كانت عقيدته. وقد نقل [الحرّ العاملي] في **وسائل الشيعة** (في باب زيارة قبر الرضا) عن **مجالس الشيخ الصدوق** (ويُسَمَّى أيضاً الأمالي) الحديث ٢٥ الذي ينسب فيه إلى الإمام التاسع (ع) قوله: "**مَا زَارَ أَبِي** عليه السلام **أَحَدٌ فَأَصَابَهُ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ إِلَّا حَرَّمَ اللهُ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ!!**".

فهل نقبل حديث «الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ» المجهول هذا أم آيات القرآن الكريم التي تقول: ﴿**كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ**﴾ [الطور/ ٢١] وتقول ﴿**وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [الزلزلة/ ٨]؟

← **الحديثان ١و٢** - في الحديثين الأول والثاني في هذا الباب اللذَيْن رواهما اثنان من القائلين بتحريف القرآن: «بُرَيْد العجلي»[3] و«ابن أبي نصر»[4]، يُنسَب إلى الإمام الباقر والإمام الرضا عليهما السلام أنهما قالا في قوله تعالى في الآية ١٢٠ من سورة التوبة: ﴿**اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾: **إِيَّانَا عَنَى**، وفي الرواية المنسوبة للرضا (ع): "**الصَّادِقُونَ هُمُ الْأَئِمَّةُ**".

ونقول: لا ريب أن ذينك الإمامين من مصاديق «**الصَّادِقِينَ**»، لكن قَصْرَ «الصادقين» على

---

(١) **وسائل الشيعة**، باب الاستشفاء بتربة الحسين، ج ١٠، ص ٤١٠، حديث ٨. وانظر: الطوسي، **تهذيب الأحكام**، ج ٦، ص ٧٤. و انظر أيضاً الكُلَيْنِيّ، **فروع الكافي**، ج ٦، ص ٢٣، الحديث ٤. (الْمُتَرْجِمُ)

(٢) راجعوا صفحة ٤٤٦ من هذا الكتاب.

(٣) راجعوا ما ذكرناه عن حاله في الصفحة ٤٢٥ فارسي من هذا الكتاب.

(٤) وهو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي نَصْرٍ البَزَنْطِيُّ، تُراجَع الصفحة ٢٥٧من هذا الكتاب لمعرفة حاله.

الأئمَّة فقط هو محل الإشكال وهو الذي لا يتفق مع القرآن.

يقول تعالى: ﴿... **لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا....** ﴾، وقال أيضاً: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ **أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾ [الحجرات/ ١٥]، وقال كذلك: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ **أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾ [الحشر/ ٨]، وكلا الآيتين ختمتا بقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾.

واعتبر الله تعالى في الآية ٤٣ من سورة التوبة الذين شاركوا في غزوة «تبوك» من الصادقين، مع أن أولئك الأفراد لم يكونوا من الأئمَّة المعصومين.

واعتبر الله تعالى في الآيتين ٢٣-٢٤ من سورة «الأحزاب» أن الذين استشهدوا في غزوتي بدر وأُحُد من الصادقين الذي وفوا بعهدهم مع الله مع أنه لم يستشهد أي إمام من الأئمَّة في تلك الغزوات[1]، وفي الآية ٣٥ من السورة ذاتها عدَّ الله عدداً من أصحاب النبيِّ ﷺ من الرجال والنساء من الصادقين والصادقات[2]. واعتبر الحق تعالى أصحاب الإمام الواقعيِّين «**صِدِّيقين**» فقال: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ** ﴾ [الحديد/ ١٩].

بعد أن عرفنا ذلك، أدركنا أننا إذا أردنا أن نقبل رواية الكُلَيْنِيّ فعلينا أن نُنْكر كلَّ هذه الآيات القرآنية.

---

(١) نص الآية التي يشير إليها المؤلف ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ۝٢٣ لِيَجْزِيَ اللهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ...**﴾ [الأحزاب/ ٢٣ - ٢٤]. (المُتَرْجِمُ)

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿**......وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ......**﴾ [الأحزاب/ ٣٥]

تلاحظون إذن أن رواية الكُلَيْنِيّ تتعارض مع كل هذه الآيات في القرآن.

الموضوع الذي أكدت عليه الأحاديث من الثالث فما بعد في هذا الباب هو موالاة الإمام عليٍّ (ع) ومحبته واتباعه؛ وهو أمر نؤيده ونؤمن به حقيقةً من كل قلوبنا، ولكن للأسف فإن الذين يدَّعون التشيُّع اليوم لا يقبلون ذلك! لأنهم أتوا بعشرات المذاهب في حين أن الإمام علياً (ع) لم يأت بأي مذهبٍ. فلم يكن عليٌّ (ع) جعفرياً ولا إسماعيلياً ولا صوفياً ولا عارفاً ولا فلسفلياً ولا شيخياً ولا أخبارياً و...، بل كان تابعاً بشكل كامل للإسلام ويؤمن فقط بالأصول والفروع التي أمر الله بها، ولكن هؤلاء جعلوا علياً (ع) ذاته من أصول الإسلام.

ولم يأت عليٌّ بأي بدعة، ولكن هؤلاء أضافوا مئات البدع إلى الإسلام باسم اتباع عليٍّ عليه السلام، مثل الشهادة الثالثة ومراسم العزاء غير المشروعة و.... و.... .

← **الحديث ٦** - وفي الحديث السادس "رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي وَيَمُوتَ مِيتَتِي وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِيهَا رَبِّي وَيَتَمَسَّكَ بِقَضِيبٍ غَرَسَهُ رَبِّي بِيَدِهِ فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَأَوْصِيَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ ..... **وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكِتَابِ حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**".

يقول الكاتب: ولكن جماعة من الأعداء العالِمين والأصدقاء الجاهلين نسبوا كثيراً من الأمور المخالفة للقرآن إلى أولئك الأئمَّة الكرام تحت شعار حب أهل البيت ورووها على ألسنتهم. وأعلم أنه لو صدَّق إنسانٌ بانتساب تلك الأحاديث والروايات حقيقةً إلى أولئك الأعزاء، لَظَنَّ أن طريق العترة غير طريق القرآن الكريم وأن بينهما اختلاف وانفصال. إن كتابَ الكُلَيْنِيّ مليءٌ بمثل هذه الأحاديث.

← **الحديث ٤** – في الحديث الرابع اُدُّعِي أن الله تعالى قال لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم: "**وَهُمُ الْأَئِمَّةُ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِكَ، جَرَى فِيهِمْ رُوحُكَ، وَرُوحُكَ مَا جَرَى فِيكَ مِنْ رَبِّكَ**".

وأقول: هذا هو مذهب التناسخ الباطل عينه. واعتبر في هذا الحديث أيضاً "**الأئمَّةَ خُزَّانَ عِلْمِ اللهِ تعالى**" وقد بيَّنَّا بطلان ذلك في الصفحات السابقة(١).

---

(١) راجعوا الصفحة ٦٠ فارسي ونقد أحاديث الباب ٦٩ في هذا الكتاب، والصفحة ٤٢٨ فارسي أيضاً.

وقال الراوي في نهاية هذا الحديث: "**وَلَقَدْ أَتَانِي جَبْرَئِيلُ** ﷺ **بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَأَحِبَّائِهِمْ وَالْمُسَلِّمِينَ لِفَضْلِهِمْ**".

وهذا الادعاء مخالف للقرآن وكذب، لأن النبي ﷺ نفسه لم يكن يعلم المنافقين (التوبة/ ١٠١)، وأُمِرَ أن يقول: ﴿**وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ...**﴾ [الأحقاف/ ٩]، وقال تعالى أيضاً: ﴿**وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا...**﴾ [لقمان/ ٣٤].

نعم، لا أحد سوى الله يعلم عاقبة أمور العباد وما يجول في ضمائرهم.

٧٨ـ بَابُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ الْخَلْقَ بِسُؤَالِهِمْ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)

يشتمل هذا الباب على تسعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ سوى الحديثين ٨ و٩ منها فقط. أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الأحاديث ١ و٢ و٣ ضعيفةً، والحديث ٦ حسناً مُوَثَّقاً، والأحاديث ٤ و٥ و٧ و٨ و٩ صحيحةً.

[بحث مفصل حول المقصود من أهل الذكر ومن الأمر بسؤالهم في القرآن]

اعلم أن رواة الكُلَيْنِيّ تلاعبوا في هذا الباب بمعاني عدة آيات من آيات القرآن الكريمة هي التالية:

١- ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل/ ٤٣]

٢- ﴿**وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ**﴾ [الزخرف/ ٤٤]

لقد حاول المسترزقين من التفرقة المذهبية بكل ما أوتوا من قدرة واستطاعة أن يستفيدوا على نحو مغلوط من الآيتين المذكورتين ويخدعوا العوام بذلك! ولذلك وقبل دراسة هذه الأحاديث ونقدها لا بد أنْ نقَدِّمَ بعضَ الإيضاحات حول هاتين الآيتين:

أ) كلمةُ «**الذِّكْر**» في القرآن الكريم -إضافةً إلى الموارد التي استُخْدِمَتْ فيها بمعنى التذكُّر والتذكير ونظائرهما- أُطْلِقَتْ أيضاً على الكتب السماوية بما في ذلك «**التوراة**».

فمثلاً المراد من كلمة «**الذِّكْر**» في الآية ٤٥ من سورة آل عمران، وفي الآيتين ٦ و٩ من سورة الحجر، وفي الآية ٤٤ من سورة النحل، وفي الآية ٥٠ من سورة الأنبياء، وفي الآية ٥١ من سورة القلم: «**القرآن الكريم**».

أما في آيات أخرى، ومن جملتها الآية الثانية في سورة الأنبياء فالمقصود من كلمة «**الذِّكْر**» -

باتفاق الشيعة والسنة- الآيات الإلهية والكتب السماوية. وفي الآية ٤٨ من السورة ذاتها قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [الأنبياء/ ٤٨]، وقال ثانيةً في الآية ١٠٥ من السورة ذاتها: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ**﴾ [الأنبياء/ ١٠٥]، حيث المقصود من «**الذِّكْر**» في هاتين الآيتين: «**التوراة**».[1]

ب) صرَّح القرآن الكريم - إضافةً إلى ما بيَّنه من أنَّ النبيَّ ﷺ إنما بُعِث في «**الأُمِّيِّين**» أي في قوم لا يعلمون القراءة والكتابة، ولا علم لهم بالكتب السماوية [الجمعة/ ٢] - صرَّح بأن قوم النبيِّ ﷺ قبل بعثته ﷺ لم يكن لهم معرفة بأخبار الأنبياء السابقين فقال: ﴿**تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا...**﴾ [هود/ ٤٩].

على ضوء ما ذكرنا أعلاه، من الواضح تماماً أن المنكرين كانوا يقولون - كما جاء في سورتي النحل والأنبياء وكلاهما مكيتان - ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ؟!**﴾ [الأنبياء/ ٣]، وكانوا ينتظرون أن تتنزَّل عليهم الملائكة مباشرةً وتعلّمهم مسائل الدين [النحل/ ٣٣] وكانوا يقولون: ﴿**مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ**

---

(١) ينبغي أن نقول إن بعض المتعصّبين قالوا: ليس المراد من كلمة «**الذِّكْر**» في الآية ١٠٥ من سورة الأنبياء «التوراة»، بل لما كان القرآن مقدماً في الرتبة والشرف على جميع الكتب السماوية الأخرى قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ**﴾ [الأنبياء/ ١٠٥] أي كتبنا في **الزبور** الذي يأتي بعد **القرآن** من ناحية الرتبة والشرف! ولكن سورة الأنبياء اختصت بذكر أحوال ١٦ نبيّاً من أنبياء الله -عليهم الصلاة والسلام-، وسياق الكلام في تلك السورة يتناسب أكثر مع المعنى الذي ذكرناه [أي أن الذِّكْر هنا هو «التوراة»]، إضافةً إلى ذلك فإن كلمة «**الذِّكْر**» أُطلِقَت في الآية ٤٨ من السورة ذاتها على «التوراة»، وليس هناك دليل يدعو إلى ترك المعنى المتناسب والواضح لكلمة «**الذِّكْر**» في الآية ١٠٥ واختراع معنى آخر لها.

إن كل فرد منصف يقرأ سورة الأنبياء دون أحكام مسبقة، يلاحظ أن الله تعالى قال خلال بيانه لأحوال عدد من الأنبياء إننا في طول التاريخ أكدنا -بواسطة الكتب السماوية- ومن جملتها في التوراة وبعدها في الزبور- على هذه الحقيقة وهي أن السعادة الأخروية والأبدية من نصيب المؤمنين الصالحين.

وفي هذه السورة فإن هدف القائل ووجهة الكلام وروحه لا تتناسب مع ذكر مراتب الكتب بالنسبة إلى بعضها ولا تريد الإشارة إلى رجحان كتاب على سائر الكتب.

نَذِيرًا[1]﴾ [الفرقان/ ٧].

فقال القرآن ردّاً على هذا التحجُّج والاقتراحات: إن الإنسان مناسب ومقبول أكثر من غير الإنسان، ليكون أسوةً وقدوةً لسائر البشر، وقد كانت سنَّة الله في البشر دائماً أن يرسل لهم رسولاً من بينهم ومن مثل جنسهم، ولم يكن الأنبياء أبداً أفراداً استثنائيين لا يحتاجون إلى أكل الطعام أو لا يموتون.

يقول الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» ذيل تفسيره الآية ٧ من سورة الأنبياء:

"«**وَمَا أَرسلْنَا قَبْلَكَ**» يا محمد «**إلا رِجَالاً**»: هذا جواب لقولهم ما هذا إلا بشر مثلكم، والمعنى لم نرسل قبلك يا محمد إلا رجالاً من بني آدم «**نُّوحِى إِلَيهِمْ**» لا ملائكة، لأن الشكل إلى الشكل أميل وبه آنس وعنه أفهم ومن الأنفة منه أبعد".

ولهذا السبب بالذات يقول القرآن: ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا**﴾ [الإسراء/ ٩٥] ويقول: ﴿**وَمَا أَرْسلْنَا مِن قَبْلِك إلا رِجَالاً نُّوحِى إِلَيهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل/ ٤٣].

وقد قال الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» في تفسير الآية الأخيرة من سورة النحل:

"«**فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ**» فيه أقوال (أحدها) أن المعنى بذلك أهل العلم بأخبار من مضى من

(١) نِعْمَ ما قاله أخونا الفاضل جناب «مصطفى الحسيني الطباطبائي» – أيَّده الله تعالى – أن الناس اليوم يتطلَّعون إلى الأمور ذاتها التي كان يتطلَّع إليها المشركون العرب وينتظرونها من النبي زمن رسالته، وهناك بين الشيعة من سرَّى هذا التوقُّع [للأعمال والصفات اللابشرية الخارقة] من الأئِمَّة أيضاً (من قبيل ما ذكرناه في الصفحات ١٣١ – ١٣٣ من هذا الكتاب)، مع فارق أن المشركين العرب لما كانوا يرون بالعيان أن النبي فاقد لتلك الصفات الخارقة التي يتوقعونها منه، كانوا يرفضون الإيمان برسالته، أما الآن فإن الذين آمنوا برسالة النبيّ استناداً إلى ما لُقِّنوه منذ الصغر في بيئتهم التي نشؤوا فيها، يتصورون الأنبياء والأئمّة بالصفات والأحوال ذاتها التي كانت تعجبُ المشركين ويتصورون لزوم وجودها في الأنبياء! وإذا وجدوا أن نصوص الشرع لا تؤيد ما يتصورونه فسَّروها بقوَّة التأويل والتوجيه أو بمساعدة الروايات – وإن كانت غير صحيحة – ليجعلوها مطابقة لتصورهم!!! **اللهم نعوذ بك من العصبية، فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، وَاهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.**

الأمم ... (وثانيها) أن المراد بأهل الذكر أهل الكتاب عن ابن عباس ومجاهد أي فاسألوا أهل التوراة والإنجيل. «إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ» يخاطب مشركي مكَّة وذلك أنهم كانوا يصدِّقون اليهود والنصارى فيما كانوا يخبرون به من كتبهم لأنهم كانوا يكذِّبون النبيَّ ﷺ لشدَّة عداوتهم له"[1].

ولكن لما وَجَدَ مقلِّدو الكُلَيْنِيّ والمجلسيّ أن هذا المعنى الواضح الصريح للآية الذي يتناسب مع الآيات التي قبلها وبعدها، لا يتفق مع أهوائهم وميولهم، تشبَّثوا بأنواع الإشكالات والحجج كي لا يقبلوا بهذا المعنى وقالوا:

إشكالهم الأول: ادَّعَوْا -دون دليل- أن مشركي مكة كانوا يعلمون أن الأنبياء السابقين كانوا كلهم بشراً، واستنتجوا أن المشركين لم يكونوا إذن بحاجة إلى دعوة القرآن لهم إلى سؤال أهل الكتاب ليطمئنُّوا ويعلموا أن الأنبياء السابقين لم يكونوا سوى بشر ورجالٍ مثلهم يوحى إليهم، بل كان المشركون يقولون: إن الله ذا قدرة مطلقة غير محدودة ويمكنه أن يهدي قلوبنا بالشكل الذي يريده، ﴿ولَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل/ ٣٥].

فنقول: إن بطلان هذا الادعاء واضح تماماً، إذ كما قلنا، علاوة على الآية السابعة من سورة الفرقان المكية[2]، يقول تعالى على نحو التقريع والاستفهام الاستنكاري في سورة النحل هذه ذاتها في الآيات التي جاءت قبل الآية ٤٣: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾** [النحل/ ٣٣]. ويقول في سورة الأنبياء مباشرة بعد الآية

(١) من الجدير بالذكر أن هذا المعنى الذي ذكرناه للدعوة إلى سؤال أهل الذِّكْر قاله معظم المفسرين - أعم من الشيعة والسنة - وحتى مفسري الشيعة المعاصرين مثل مؤلف «التفسير الأمثل» ومؤلف «تفسير الميزان»، ومفسري الشيعة القدماء كالشيخ الطوسي والطبرسي والفيض الكاشاني....الخ، فسَّروا الآية على هذا المعنى الظاهر.

(٢) وكذلك الآية ٩٤ من سورة الإسراء، والآيات ٢٤ و٣٣ و٣٤ من سورة المؤمنون، والآية ٢٤ من سورة القمر التي نزلت جميعها في مكة. مثلاً، يقول تعالى في الآية ٩٤ من سورة الإسراء: **﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَرًا رَسُولًا؟!﴾**.

مورد البحث: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾ [الأنبياء/ ٨].

هذا الكلام يُشعِر بوضوح تامّ أنّ قبول مشركي مكّة لنبوّة إنسان مثلهم تماماً في إنسانيّته وبشريّته كان أمراً عسيراً عليهم وموضع شك وريبة مِنْ قِبَلِهِم. فالادعاء بأن المشركين كانوا يعلمون أن الأنبياء السابقين كانوا جميعاً بشراً وأنه لم يكن عندهم شك في ذلك، ادّعاء بلا دليل ولا أساس له من الصحة بل مخالف لحقائق التاريخ ولنصوص القرآن.

وليس معنى كلامنا أن المشركين لم يكونوا يتحجّجون بأية حجة أخرى وأن إشكالهم كان منحصراً بهذه المسألة فقط، بل ما نريد قوله هو أن الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء كانتا جواباً على استبعادهم بشرية النبي الأكرم ﷺ العادية تماماً وتعجُّبهم من أن يكون صاحبها نبياً مُرْسلاً من الله، أما إشكالات المشركين الأخرى فيمكننا أن نجد الإجابات الأخرى عنها في سائر آيات القرآن.

نعم، كان المشركون يطرحون إشكالات أخرى أيضاً، منها قولهم: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام/ ١٤٨]. وقولهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل/ ٣٥].

وقد قال الله رداً على هذه الإشكالات: إن هذا الكلام مجرّد تخرُّص وظنّ لا دليل عليه وقد قاله الذين من قبلكم. وكما قلت في تفسيري «**تابشى از قرآن**» [**شعاع من القرآن**]: والإشكال الثاني للكفار أنهم كانوا يدّعون أنّ الله أراد وشاء أن نعبد غيره نحن وآباؤنا وأن نُحرِّم الحلال من عند أنفسنا باسم الدين، وإذا كان الله قد أراد كفرنا فما الفائدة من مجيء النبيّ؟ إن إرسال النبي لمعارضة هذه الأمور باطل بالطبع!!

وقد أجاب الله عن قولهم هذا في تتمة الآية قائلاً: **أولاً**: ليس لديكم من دليل على ما تقولونه سوى الظن والتخمين، وإلا لو كان لديكم دليل فأخرجوه لنا. **ثانياً**: لم يأت الأنبياء أيضاً كي يجبروا الناس على الإيمان والتوحيد ويكرهوهم على ذلك، بل جاؤوا لتبليغ دعوة الله فقط كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل/ ٣٥].

في الواقع لم يرد الله شرك العباد بل أرسل إلى جميع الأمم أنبياء لينهَوْهُم عن عبادةِ غيرِ الله، في حين أنّه لَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ جَبْراً (الأنعام/ ١٤٩، النحل/ ٩، الشعراء/ ٤)، فالله تعالى لم يُرِدِ شرك العباد وليس هذا فحسب بل كما قال: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ**﴾ [النحل/ ٣٦]، ولو أراد شرك العباد وضلالهم لأصبحوا مشركين جميعاً، ولو أراد إيمانهم وهدايتهم بالجبر لاهتدوا جميعاً، ولكن من الواضح أنه لم يرد ذلك، بل أرسل أنبياء إلى الأمم المختلفة كي يبلغوهم دين الله جهرةً فمن قبل الهداية نال الأجر والثواب ومن عصى ذاق العذاب.

يقول الكاتب: لو أراد الله بإرادته التكوينية كفر العباد وشركهم للزم من ذلك الجبر، وقبح الجبر وبطلانه بديهي، ولو أراد بإرادته التشريعية شرك العباد وكفرهم، وجب أن يبلّغ الناسَ إرادتَه هذه بواسطة كتبه السماوية، وبما أن هذا لم يحصل بل ما حصل هو عكسه تماماً وهو أن الله أرسل إلى جميع الأمم من يقول لها: ﴿**اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ**﴾ [النحل/ ٣٦].

فكما تلاحظون ليست الآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء إجابة عن الشبهة المذكورة أعلاه، بل هما إجابة عما ذكرناه قبل ذلك. لكن الخرافيون أرادوا أن يجعلوا هاتين الآيتين إجابة عن الشبهة الثانية دون أن يكون لديهم دليل على قولهم هذا.

إشكالهم الثاني: قالوا خداعاً للعوام: إن الله نهانا عن أن نحتكم إلى أهل الكتاب فكيف يمكن أن يُرجِعَنا إليهم في هذا الموضوع؟

نقول: إن ادّعاءكم هذا ينطبق عليه مقولة: «كلمةُ حقٍّ يُرادُ بها باطِلٌ». نعم، لقد نهانا الله عن الاحتكام إلى أهل الكتاب، ولكن الآية التي نحن في صددها، ونظائرها لا علاقة لها بموضوع التحاكم إلى أهل الكتاب. وهنا لا بد من توضيح:

أولاً: لا علاقة للآية ٤٣ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء بالتحاكم إلى أهل الكتاب، بل هي إذنٌ من الله بسؤالهم وغنيٌّ عن التوضيح أن السؤال غير طلب الحكم والقضاء.

ثانياً: ليست الآية التي نحن في صددها[1] الوحيدة التي أجازت للمسلمين سؤال أهل الكتاب، بل قد أذن الله بهذا السؤال في موارد متعددة، من جملتها قوله تعالى: ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ**﴾ [البقرة/ ٢١١].

قال الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» مفسِّراً هذه الآية:

"«**سَلْ**» يا محمد «**بَنِي إِسْرَائِيلَ**» أي أولاد يعقوب وهم اليهود الذين كانوا حول المدينة، والمراد به علماؤهم وهو سؤال تقرير لتأكيد الحجة عليهم".

وَذَكَرَ صاحبُ «**تفسير الميزان**» هذا المعنى ذاتَه وقال: "أي اسأل علماء بني إسرائيل".

وقال الله تعالى: ﴿**فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ [يونس/ ٩٤]

وقال تعالى أيضاً: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ**﴾ [الإسراء/ ١٠١]. قال الطَّبْرَسِيّ في تفسيرها في «**مجمع البيان**»: " «**فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ**» هذا أمر للنبي ﷺ أن يسأل بني إسرائيل لتكون الحجة عليهم أبلغ".

وقال تعالى أيضاً: ﴿**وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ۝١٩٦ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [الشعراء/ ١٩٦-١٩٧]

في هذه الآيات اعتبر الله تعالى علم علماء بني إسرائيل دليلاً على صحة ما يذكره القرآن، ولو لم يقم الناس بالتحقيق في الأمر ودراسة كتب بني إسرائيل أو سؤال علماء اليهود فكيف لهم أن يفهموا أن علماء بني إسرائيل كانوا يعلمون الموضوع المذكور؟

تلاحظون أن القرآن لم يرد من المؤمنين في هذه الموارد أن يحتكموا إلى أهل الكتاب، بل، كما هو رائج تماماً في المناظرات، يُطلَب أحياناً من الذين لا يُحتَمَل منهم تأييد الدعوى، شاهد، أو يُبحَث عن أدلة من مقبولات الخصم ومعتقداته ويُستَفاد منها كشاهد ضدّه. وهذا من أكثر طرق

---

(١) يقصد الآية ٤٣ من سورة النحل التي تقول: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ....**﴾ [النحل/ ٤٣ -٤٤]. (المُتَرْجِمُ)

المباحثة والمناظرة تأثيراً ويوجب المزيد من الاطمئنان والتأكُّد. كما نجد أن الآيات ٩٣ من سورة آل عمران وَ٤٣ من سورة المائدة و١٥٧ من سورة الأعراف تتضمن دعوةً إلى الرجوع إلى التوراة والإنجيل الموجودَين زمن النبي ﷺ لتأكيد مطلب ما، وهذا ليس معناه أبداً الاحتكام إلى تلك الكتب، بل هو نوع من اتخاذ الدليل من مقولات الخصم. [على مبدأ: وشهد شاهد من أهلها].

إشكالهم الثالث: قولهم إن المشركين الذين كانوا ينكرون نبوّة النبي ﷺ لم يكونوا في الوقت ذاته على دين أهل الكتاب، وَمِنْ ثَمَّ لم يكونوا ليقبلوا قول أهل الكتاب بالطبع، وعَلَيْهِ فلم يكن هناك من معنى أو من لزوم أن يحيلهم القرآن إلى أهل الكتاب ليسألوهم.

ونقول في الرد على هذا الكلام: **أولاً**: مجرّد عدم قبول المخاطَب لا يُعَدُّ سبباً لِعَدَمِ إقامةِ البيِّنَةِ والدليلِ الصحيحِ عليه - على الأقل مرَّةً واحدةً - . وهذا الأمر ضروري لإتمام الحجة. إن الله لم ينهَ عن بيان الحقّ حتى لفرعون وأمثاله.

ثانياً: لم يكن المشركون كلُّهم معاندون ولجوجون على نفس الدرجة، بل أسلم بعضهم فيما بعد. فإظهار الدليل لبعضهم لم يكن يخلو من فائدة.

ثالثاً: كما قلنا، إن هذا الادّعاء يخالف كتب التاريخ والتفسير بوضوح. فكما مرَّ معنا في الأسطر الماضية، وحسب قول الشيخ الطَّبْرَسِيّ، فإنه انطلاقاً من معرفة المشركين بعداوة اليهود وخصومتهم الشديدة للنبي الأكرم ﷺ، كانوا - أي المشركون- مستعدين أن يقبلوا كلام اليهود إذا أخبروهم بشيءٍ من كتبهم ضدَّ النبيّ ﷺ.

لهذا - كما جاء في تفسير «**مجمع البيان**» (ذيل تفسيره الآية ٩ من سورة الكهف) وَذَكَرَتْهُ سائرُ كتب التفسير أيضاً -: "... أرسلت قريشُ النَّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ كِلْدَةَ - الذي كان من شياطين قريش وممن يؤذي رسولَ الله ﷺ كثيراً - وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِى مُعَيْطٍ، إلى أحبار اليهود بالمدينة، وقال زعماء قريش لهما: سلاهم عن محمد، وَصِفَا لهم صفتَه، وخبِّراهم بقوله، فإنهم أهل الكتاب الأول وعندهم من علم الأنبياء ما ليس عندنا".

كما جاء في تواريخ عدَّة من جملتها «تاريخ الأمم والملوك» للطبري، وتاريخ «البداية والنهاية»

لابن كثير[1] وفي كتب التفسير مثل «**مجمع البيان**» (ذيل تفسيره الآية ٥١ من سورة النساء):

" قال أبو سفيان لكعب [بن الأشرف]: إنك امرؤ تقرأ الكتاب وتعلم، ونحن أمِّيُّونَ لا نعلم، فأيُّنَا أهدى طريقاً وأقرب إلى الحق نحن أم محمَّد؟ قال كعب بن الأشرف: اعرضوا عَلَيَّ دينكم. فقال أبو سفيان: نحن ننحر للحجيج و....و..... فقال كعب: أنتم والله أهدى سبيلاً مما عليه محمَّد!!".

كما جاء في القرآن أن إحدى حُجَج المشركين التي كانوا يتذرَّعون بها لتبرير عدم رفضهم عقيدة التوحيد هي قولهم: ﴿**أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ۝ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ**﴾ [ص/ ٥-٧].

قال الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**»: إن المقصود من ﴿**الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ**﴾ في الآية: «**النصرانية**».

ما يُفْهَم ضمناً من كلام المشركين أنه لو كان للتوحيد سابقة على الأقل في دين النصرانية – التي هي الملَّة الأخيرة – لكان قبول دعوة التوحيد هذه أيسر علينا.

إشكالهم الرابع: أنهم قاموا بحيلة شيطانية[2] أخرى لخداع العوام وقالوا إن الله تعالى سمَّى نبيَّه في سورة الطلاق (الآية ١٠ و١١) «**ذِكْراً**» فقال: ﴿**قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**﴾ [الطلاق/ ١٠- ١١]، فإذا كان رسول الله ﷺ «**ذِكْراً**» فإن أهل بيت النبيّ سيكونون «**أهلَ الذِّكْر**»!!

فنقول: **أولاً**: لدينا نقاشٌ في إعراب هذه الآية، ولما كانت البينة على المدَّعِي، فعليكم أن تثبتوا أولاً أن كلمة «**رَسُولًا**» تابعة لكلمة «**ذِكْرًا**»، وأنها ليست معمولة لفعل مُقَدَّر محذوف، لأن الله

(١) حتى «المَجْلِسِيّ» الخرافي، ذكر هذه الحادثة في كتابه «حياة القلوب». وفي هذه الأيام التي أنا مشغول فيها بتصحيح وتنقيح هذا الكتاب، ليس لدي إمكانية الوصول إلى هذا الكتاب حتى أذكر رقم الصفحة.

(٢) يبدو أنهم نسوا قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا**﴾ [النساء/ ٧٦].

تعالى أطلقَ مراتٍ عديدةً في القرآن الكريم على القرآن والكتب السماوية كلمة «**الذِكْر**»، كما استخدم مراراً وتكراراً فعل الإنزال والتنزيل بشأن الكتب السماوية ولم يأت في القرآن ولا مرَّةً واحدةً: "إنَّا أرسلنا كتاباً"، في حين قال مراراً وتكراراً: لقد بعثنا الأنبياء ولقد أرسلنا الرسل.... ومن البديهي أنه لا بُدَّ من فهم آيتي سورة الطلاق هاتين على ضوء ما ذكرناه أعلاه وبما يتناسب مع سائر آيات القرآن.

ثانياً: لقد ذكر الله في كتابه قرائن يمكن من خلالها أن نفهم بيسر وسهولة أن تقدير فعل محذوف من قبيل «أرسلنا» أو «بعثنا» عاملاً ناصباً لكلمة «**رَسُولًا**» أكثر موافقةً ومناسبةً لآيات القرآن الأخرى، وَمِنْ ثَمَّ فهو أقوى الوجوه إلى الصحة، وبالنتيجة فإن ترجيح توجيهٍ آخر للآية يحتاج إلى إقامة الدليل عليه.

قال الله تعالى: ﴿**أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا**﴾ [البقرة/ ١٥١]. وهناك آيات عديدة أخرى في هذا المعنى مثل الآية ١٦٤ من سورة آل عمران والآية ٥٩ من سورة القصص والآية ٢ من سورة الجمعة.

وقال تعالى أيضاً: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**﴾ [إبراهيم/ ١]. وقال كذلك: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**﴾ [إبراهيم/ ٥]. وقال أيضاً: ﴿**هُوَ الَّذِى يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**﴾ [الحديد/ ٩].

تلاحظون أن الذي يُخرج الناسَ من الظلمات إلى النور - حسب آيات القرآن الكريم- هو اللهُ وكتابُهُ وآياتُهُ. والذي يتلو آيات الله على الناس ويبيِّنُها لهم: هو رسول الله[١]. ومن الواضح تماماً أن هذين الاثنين ليسا موجوداً واحداً بل موجودين اثنين. فبأي دليل تقولون إن كلمة «**رَسُولًا**» تابعة لكلمة «**ذِكْرًا**»؟

---

(١) كما قال تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل/ ٤٤]. فكما تلاحظون في هذه الآية لا يقصد بالذكر: الرسول، بل يقصد به شيء أُنزل على النبي أولاً ثم نُزِّل على الناس في المرتبة الثانية وبينه النبي للناس وأظهره لهم. فكيف يمكن أن يقول الله في سورة الطلاق إن رسول الله هو «الذِّكْر» ذاته؟!

خامساً: حتى لو قبلنا بمغالطتكم واعتبرنا كلمة «**رَسُولًا**» تابعة لكلمة «**ذِكْرًا**»، وقلنا إن المقصود من «**الذِّكْر**» شخص النبي الأكرم ﷺ، فعندئذ أيضاً يكون إطلاق كلمة «**الذِّكْر**» على رسول الله ﷺ من باب استعمال المصدر بدلاً من الصفة بقَصْد المبالغة، كأن نقول مثلاً «زيد عدلٌ» بدلاً من قولنا «زيدٌ عادلٌ جداً»، فنستخدم كلمة «عدل» للمبالغة ونقصد بها «العادل»، كي يدرك المُخاطَب أن هدف المتكلم شدة التأكيد على عدالة «زيد». وعلى هذا الأساس فلأجل التأكيد على صفة «**المُذَكِّر**» للنبيّ في سورة الطلاق، تم استخدام كلمة «**الذِّكْر**» في حقه، أي في الواقع كما أن زيداً ليس العدل بل هو العادل جداً، فكذلك النبي ليس «**ذِكْرًا**» بل هو «**مُذَكِّرٌ**» جداً.

ثم إن كلمة «**الذِّكْر**» استُخدِمَت في الآية ٣٤ من سورة النحل والآية ٧ من سورة الأنبياء – خلافاً لما في سورة الطلاق- وحدها ودون أية قرينة أو صفة أخرى، فبأي دليل تقولون إن المراد من «**الذِّكْر**» في هاتين الآيتين هو النبي؟

سادساً: لو فرضنا أننا قبلنا -دون دليل- أن المراد من كلمة «**ذِكْرًا**» في سورة الطلاق: النبيُّ ﷺ. فأخبرونا كيف يمكن أن يقول الله تعالى للمشركين في مكة: إن لم تكونوا تعلمون فاسألوا أهل الذكر، ولكن بعد عدة سنوات في المدينة وفي سورة الطلاق يقول إن المقصود من «**الذِّكْر**» ليس الكتب السماوية بل النبي!! كي يدركوا أن معنى «**أَهْلِ الذِّكْرِ**» هو «**أهلُ بيت النبيّ**» وليس أتباع الكتب السماوية الأخرى ؟!!

سابعاً: كما قلنا نزلت آيتا سورة النحل وسورة الأنبياء في مكة، ولم يكن موضوع الوصية والولاية مطروحاً بأي شكل من الأشكال في مكة، ولم يكن عليٌّ عليه السلام قد تزوَّج بعد، وكان لا يزال شاباً ولم يكن أحد يعرفه إلا بوصفه ابن عم النبي ﷺ وأحد أصحابه، كما لم يكن لسائر الأئِمَّة وجود خارجي، وبالنتيجة فإن مفهوم الآية زمن نزولها سيصبح كالتالي: يا أهل مكة كان الأنبياء بشراً كسائر البشر نوحي إليهم ولم يكونوا أفراداً لا يأكلون الطعام ولا كانوا خالدين لا يموتون، وهذا النبي أيضاً ليس استثناء من هذه القاعدة فإن لم تؤمنوا بهذه الحقيقة فاسألوا ابن عمه الشاب الذي نشأ في بيته أو اسألوا أبناءه أو أحفاده الذين لم يولدوا بعد!!!

فليت شعري! هل الذين رفضوا كلام النبيّ سيقبلون كلام ابن عمه؟!

ثامناً: افترى الرواة على الأئِمَّة لاسيما الإمامين الباقر والرضا -عليها السلام- بأنهما قالا: لو كان المراد من «**أَهْلِ الذِّكْرِ**» أتباع الكتب السماوية قبل القرآن، وأن كتاب الله أحال مخاطبيه إليهم؛ ففي هذه الحالة سيقوم أهل الكتاب بدعوة السائلين إلى دينهم وهذا أمر لا يرضاه الإسلام! [(١)]

فنقول: المعروف عن معظم اليهود أنهم ما كانوا يرغبون في دعوة الناس إلى دينهم ولا يفعلون ذلك الآن، خلافاً للنصارى، ولذلك عاش اليهود في الجزيرة العربية سنين طويلة ولم يدعوا العرب إلى دينهم. ولكن لنفرض أن اليهود أيضاً كانوا كالنصارى يدعون الناس إلى دينهم، إلا أنه بالنظر إلى أن خطاب الآية مُوَجَّهٌ إلى مشركي أم القرى (مكة) في المقام الأول فليس هناك من قلق أن يُدعَوا إلى اليهودية والنصرانية لأن هذين الدينين على الأقل لم يكونا أسوأ من الشرك الخالص ومن عدم امتلاك أي كتاب سماوي.

إضافةً إلى ذلك فإن القرآن انتقد اليهود والنصارى مراراً ولم يَقُلْ تَعَلَّمُوا الحقَّ والباطلَ من أهل الكتاب كي يقوموا بدعوتنا إلى دينهم، بل كل ما قاله هو أنه في مقام المحاجَّة حول أن أنبياء الأمم الماضية كانوا بشراً أم ملائكةً: اسألوا أهل الكتاب، وهذا السؤال ونظائره لا يوجب ضلال المسلمين.

تاسعاً: لنفرض أننا قبلنا أننا يجب أن نسأل أهل بيت النبيّ -يعني الأئِمَّة الإثني عشر- فقط عن حقائق الدين، وأن فهم الدين بشكل صحيح منوط بسؤالهم، فلماذا لم يوضِّح القرآن الكريم لنا هذه الحقيقة المهمِّة إلى هذه الدرجة ولم يبينها لنا بشكل صريح وواضح كي لا يبقى فيها أي إبهام وتتم الحجة على الجميع؟

والآية الثانية التي تلاعب الرواة بمعناها -كما مرَّ- هي الآية ٤٤ من سورة الزخرف المباركة. وينبغي أن نتذكر أن سورة الزخرف مكية وأن الله تعالى قال قبل تلك الآية ما يلي:

---

(١) كما في الحديث السابع من هذا الباب ولفظه: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّ قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى! قَالَ: إِذاً يَدْعُونَكُمْ إِلَى دِينِهِمْ. قَالَ قَالَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ: نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ". (الْمُتَرْجِمُ)

﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٤٠﴾ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ [الزخرف/ ٣٦-٤١].

ثم قال بعد ذلك: **﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾** [الزخرف/ ٤٣-٤٤].

أي أن عدم قبول الكفار لا علاقة له بك وبأهل بيتك وقومك، وعن قريب سوف يُسْأَلُ الجميع عن القرآن، فالذين لم يؤمنوا بالقرآن ولم يقبلوا به سيُجَازَوْنَ على صنيعهم، والذين آمنوا سينالون أجرهم وثوابهم.

فكما تُلاحظون بكل وضوح: مرجع ضمير «الهاء» في كلمة «**وَإِنَّهُ**» في الآية ٤٤ المذكورة من سورة الزخرف هو كلمة «**الَّذِي**» في الآية ٤٣، والمراد: نعمة الوحي والقرآن. لكن رواة الكُلَيْنِيّ الجهلة أو المغرضين لم يفهوا هذا الأمر الواضح جداً وقالوا إن معنى قومك هو الأئِمَّة فقط، واعتبروا المقصود من «**الذِّكْر**» في هذه الآية الرسول ﷺ أيضاً!

أولاً: أثبتنا في السطور السابقة أنَّ النبيَّ ليس «**ذِكْرَاً**» ولكنه «**مُذَكِّر**». **ثانياً**: هذه المجموعة من الأحاديث معارضة للأحاديث التي رواها الكُلَيْنِيُّ عن الأئِمَّة والتي تقول إن «**الذِّكْر**» هو القرآن، وأن الإمام يقول نحن أهل القرآن (ومن جملتها الحديث ٥ في الباب ٧٨ والحديث ١٠ في الباب ١٢٢). **ثالثاً**: نسأل هل الأئِمَّة فقط مسؤولون؟! أليس الآخرون مسؤولون أيضاً؟ فلماذا قال الله أنه بالإضافة إلى الأنبياء فإن جميع المخاطبين مسؤولون كذلك (الأعراف/ ٦)؟ (١)، وعندئذٍ هل يمكن أن يقول الإمام إن المراد من المسؤولين نحن؟! **رابعاً**: فإن قيل إن المقصود من أن «**أَهْلَ الذِّكْر**» مسؤولون، هو أنهم المرجع الذي يسألهم الناس عن حقائق الشريعة. فنقول -

---

(١) بناء على الآية ٢٦ من سورة الإسراء والآية ٨ من سورة التكاثر و..... جميع العباد مسؤولون أمام الحق. فالمسؤولون ليسوا منحصرين بالأئمة عليهم السلام.

كما شاهدنا في السطور السابقة - الآية ٤٣ من سورة الزخرف مُصَدَّرَةٌ بحرف العطف «الفاء» ومرتبطة بشكل كامل بالآية التي قبلها والمعنى الذي ادعيتموه لا يتناسب مع سياق الآيات والآية ٤٣، خاصة أن قوم النبي في مكة لا يشملون الأئِمَّة الذين لم يكونوا قد وُلِدوا بعد.

إن الكُلَيْنِيّ تائه ومحتار في الباب ٧٨ هذا، فأحاديثه في بيان المراد من «**الذِّكْر**» مختلفة. لذلك نسأله: أوضح لنا ما يجب علينا أن نأخذ به، هل رواتك يعتبرون «**الذِّكْرَ**» النبيَّ أم القرآنَ؟ فمثلاً، في الحديث الرابع من الباب المذكور يقول الإمام الصادق عليه السلام إن «**الذِّكْر**» هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي الحديث الخامس يقول إن «**الذِّكْر**» هو القرآن! حقاً إننا لا ندري هل كان الكُلَيْنِيّ واعياً عندما كان يضع هاتين الروايتين إلى جانب بعضهما أم لا؟[1]

لأنني لا أتصور عاقلاً يشكّ في أنّ «القرآن» و«النبي» موجودان اثنان، أي أن القرآن غير النبي والنبي غير القرآن، وبعبارة أخرى إن قال شخص إن المراد من «**الذِّكْر**» هو النبي فقد قال إن «**الذِّكْر**» غير القرآن، وإن قال إن «**الذِّكْر**» هو القرآن فقد اعتبر في الواقع أن «**الذِّكْر**» ليس النبي[2].

وقبل البدء بدراسة وتمحيص أحاديث الباب ٧٨ هذا، من المفيد أن ننقل قول أحد مشاهير مراجع الشيعة أعني آية الله أبو القاسم الخوئي حول الحديث الرابع في الباب المذكور، وقوله ينطبق أيضاً على الأحاديث المشابهة أيضاً، قال:

"أقول: لو كان المرادُ بالذِّكْرِ في الآية المباركة [من سورة الزخرف] رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم فَمَن المُخَاطَبُ؟ ومن المُرادُ من الضمير في قوله تعالى: ﴿**لَكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾؟ وكيف يمكن الالتزام

---

(١) بالمناسبة، كلا الحديثين رواهما «الحسين بن سعيد»! وصدق من قال: حبل الكذب قصير. والطريف أن المَجْلِسِيّ اعتبر الحديثين صحيحين!

(٢) روى المَجْلِسِيّ في بحار الأنوار (ج ٢٣، باب ٩، صفحة ١٧٢ فما بعد) تحت عنوان (باب أنهم (ع) الذِّكْرُ وأَهْلُ الذِّكْرِ) ٦٥ حديثاً. ونجد الإشكال ذاته في هذه الأحاديث، أي لا ندري هل «**الذِّكْر**» هو النبيّ أم القرآن، فبناء على الأحاديث ٥، ٦، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٤ المراد من «**الذِّكْر**» القرآن، وبناء على الأحاديث ٢٥، ٥٠، ٦٢ و٦٤ المراد من «**الذِّكْر**» النبيّ!

بصدور مثل هذا الكلام من المعصوم (ع) فضلاً عن دعوى القطع بصدوره؟!"[1].

← **الحديث ١** - راويه «مُعلَّى بن محمَّد» الكذَّاب، و«الحسن الوشَّاء» وقد عَرَفْنَا حَالَهُمَا سابقاً.

← **الحديث ٢** - سنده في غاية الضعف.

← **الحديث ٣** - راويه مثل الحديث الأول مُعلَّى بن محمَّد» و«الحسن الوشَّاء». وقد نقدنا هذا الحديث في كتابنا هذا (ص ٢٥٦) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٤** - ذكرنا أعلاه كلام السيد الخوئي حول هذا الحديث. ويقول المَجْلِسِيّ: "... ولعلَّ فيه إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين [أي سؤال أهل الذِّكْر، وآية سورة الزُّخْرُف] بالأخرى من الرواة أو النُّسَّاخ."[2].

← **الحديث ٥** - في هذا الحديث قَصَرَ الإمام قوله تعالى وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ على الأئِمَّة فقط وقال: "نَحْنُ قَوْمُهُ وَنَحْنُ الْمَسْئُولُونَ!". وهذا القول مخالف للقرآن لأن سورة الزخرف مكية ولم يكن الأَئِمَّةُ موجودين في ذلك الحين، كي يتم التعريف بهم للناس بوصفهم المرجع في السؤال.

← **الحديث ٦** - أحد رواته «مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ» شخص غير موثوق[3]. وقد تكلمنا على هذا الحديث سابقاً. تُراجَع الصفحة ٢٥٧من هذا الكتاب.

← **الحديث ٧** - أحد رواته «صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى» الذي عرَّفْنَا بحاله فيما سبق[4].

← **الحديث ٨** - محَّصْنَا هذا الحديث ونقدناه في الكتاب الحالي (الصفحة ٢٥٦- ٢٥١) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٩** - ادَّعَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ البَزَنْطِيُّ، القائلُ بوقوع التحريف في القرآن - أن الإمام الرضا (ع) قَالَ ".... **فَقَدْ فُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ وَلَمْ يُفْرَضْ عَلَيْكُمُ الْجَوَابُ"**.

---

(١) آية الله سيد أبو القاسم الخوئي، **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**، ج ١، ص٣٦.

(٢) المَجْلِسِيّ، **مرآة العقول**، ج ٢، ص ٤٢٩. (المُتَرْجِمُ)

(٣) **رجال الكِشِّيّ**، طبع كربلاء، ص ٣٩٨.

(٤) تراجع الصفحة ٣٠٠ من الكتاب الحالي.

وادَّعَى أن الإمام استند في ذلك إلى الآية ٥٠ من سورة القصص المباركة (أي قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّما يَتَّبِعُونَ أَهْواءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَواهُ).

فنقول: إنه من المُحال أن يقول الإمام الرضا (ع) مثل هذا الكلام، لأن الله تعالى قال في الآية ٤٩ من سورة القصص: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِكِتابٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ هُوَ أَهْدى مِنْهُما أَتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ**﴾ ثم جاءت الآية ٥٠ القائلة: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّما يَتَّبِعُونَ أَهْواءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَواهُ**﴾.

إن هذا الكلام صحيح في حق من أجيب على الأقل مرة واحدة على سؤاله، ولكنه اتَّبع هوى نفسه ولم يقبل الإجابة. أما من لا يُجاب على سؤاله أصلاً، فلا يمكن لومه. ولذلك فإن الله العليم رغم علمه بما في صدور الكُفَّار، بعث الأنبياء وأعلن الحقَّ لهم، وبعد أن أتم الحجة عليهم، ورفضوا قبول الحق عملياً، قال عندئذٍ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة/ ٦].

٧٩ـ بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)

في هذا الباب حديثان، لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أياً منهما، أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث الأوَّل مجهولاً، والحديث الثاني الذي أحد رواته «الحسين بن سعيد» الغالي، صحيحاً!

روى الحديثَ الأوَّلَ: «**عَبْدُ الْمُؤْمِنُ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ**» وهو رجل جبري المشرب مخالف لمذهب الشيعة كما يرشح من الحديث الثالث في الباب ٥٢ من الكافي، ونسب كذباً عقيدة الجبر إلى الإمام الصادق عليه السلام! ولا ينقضي العجب من الكُلَيْنِيّ الذي لا يأنف من نقل مرويات المفترين! والراوي الآخر لهذا الحديث هو «**عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ**» وهو فردٌ مجهولٌ. ولو اعتبرناه غير مجهول فهو – كما يقول الكِشِّيُّ – من الغلاة الواقفة الذي ادَّعى التشيُّع فيما بعد وقال بأن الإمام يعلم الغيب ويعلم بما في صدور الناس[1]. وقد بينا فيما سبق – في الصفحة ١٣٤-١٢٩ من الكتاب الحالي – قول الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**» عمَّن يعتقد بعلم النبيّ والأئِمَّة بالغيب.

---

(١) **رجال الكِشِّيّ**، ص ٤٩٥.

يقول القرآن: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/ ٩].

ولكن في كلا حديثي الباب افترى الرواة على حضرة باقر العلوم (ع) أنه قال: **"إِنَّمَا نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ. وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوُّنَا. وَشِيعَتُنَا أُولُو الْأَلْبَابِ!"**.

لقد أراد الكُلَيْنِيُّ بهذين الحديثين أن يثبت أن كل موضع في القرآن ذكر فيه من يتَّصِف بالعلم، فالمُراد منه الأئِمَّة!!

ولكن هذا الادِّعاء مخالف للقرآن وإهانة للأئمة، لما يلي:

أولاً: نزلت سورة الزمر في مكَّة، وفي ذلك الوقت لم يكن الأئِمَّةُ موجودين حتى يذكر اللهُ بأنهم هم الذين يعلمون.

ثانياً: اعتبر الله كثيراً من الذين لم يكونوا أئمَّة «معلَّمين» وَمِنْ ثَمَّ اعتبرهم علماء، من ذلك ما قاله في الآيتين ١٥١ و٢٣٩ في سورة البقرة. إضافة إلى ذلك، فقد اعتبر بعض أهل الكتاب وبني إسرائيل «علماء» (آل عمران/ ١٩ و٦٦، النساء/ ١٦٢، الشعراء/ ١٩٧)، وحتى أنه اعتبر بعض المنكرين عالمين ببعض آيات الله فقال: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية/ ٩]. وكذلك قال في سورة العنكبوت المكية: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت/ ٤٣]، وقال في سورة فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر/ ٢٨].

فليت شعري! ألم يكن في مكة – حين لم يكن الأئمة قد وُلِدوا أصلاً ولم يكن أحد يعرفهم – أحدٌ يعقل الأمثال أو يخشى الله سوى النبي ﷺ وعلي عليه السلام؟!

وقد ادُّعِيَ في هذين الحديثين أن «**أُولُو الْأَلْبَابِ**» هم: **شِيعَتُنَا!**

فنقول فلماذا إذن روى الكُلَيْنِيّ أن الإمام الحسين عليه السلام قال: **"أَمَّا أَشْبَاهِ النَّاسِ فَهُمْ شِيعَتُنَا"**[1].

ثم إن الله تعالى قال في سورة الزمر هذه ذاتها – التي نزلت في مكة – في الآيات ١٨ و٢١:

---

(١) الحديث ٣٣٩ من **روضة الكافي**، وقد تكلمنا عليه في الصفحة ٣٢٥ – ٣٢٣ من الكتاب الحالي.

﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ **وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [الزمر/ ١٨]

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر/ ٢١]

هل الشيعة فقط يمتلكون هذه الصفات التي أشارت إليها الآيتان؟ وهل كان للشيعة وجود أصلاً حين نزول هذه الآيات؟ وهل كان أحد يعرفهم؟ هل المُراد من «أُولِي الْأَلْبَابِ» في الآية ٥٤ في سورة غافر المكية الشيعة أيضاً؟

يقول تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران/ ١٩٠]. فهل يرى الكُلَيْنِيّ أنه لا يتفكَّر أحدٌ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار إلا الشيعة فقط؟! هل يُمكِن أن يقول الإمامُ مثلَ هذا الكلام؟!

٨٠ـ بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَئِمَّةُ (ع)

أورد الكُلَيْنِيُّ في هذا الباب ثلاثة أحاديث لم يرَ الأستاذُ البهبوديُّ صحَّةَ أيٍّ منها، ولم يذكرها في كتابه «**صحيح الكافي**». وسكت المَجْلِسِيُّ عن الحديث الأول، وضعَّف الحديثَين الآخرين.

روى الحديث الأول «الحسين بن سعيد» الغالي، أما الحديث الثاني فرواه «إبراهيم بن إسحاق» الذي تعرَّفْنا عليه سابقاً[1]. ورواه «عبد الله بن حماد» أيضاً وهو شخصٌ مجروحٌ مطعونٌ به، وأكثر رواياته مُنْكَرةٌ. الحديث الثالث في غاية الضعف ورواته حتى الراوي الرابع في سلسلة السند من وضَّاعي الحديث والضعفاء الكذابين الذين عرفنا أحوالهم في الصفحات السابقة.

اُدُّعي في هذا الباب أن الإمام قال "نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ". [في إشارة إلى الآية ٧ من سورة آل عمران التي تقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا...﴾]

(١) راجعوا الصفحة ١٠٩- ١٠٤ من هذا الكتاب.

فأقول: لما كانت الآية السابعة من سورة آل عمران من الآيات التي اُسْتُفِيدَ منها بشكل سَيِّءٍ كثيراً، وفُسِّرَت مراراً على نحو مغلوط لذا سنذكر هنا ما يشبه ما ذكرناه بشأنها في تفسيرنا «**تابشي از قرآن**» [**شُعَاعٌ مِنَ القُرآن**] آملين أن يوقظ ذلك الناسَ. إن شاء الله تعالى.

[بحثٌ حول حقيقة الآيات المحكمات والمتشابهات ومعنى التأويل في القرآن وحقيقة: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»]

اعلم أن القرآن الكريم اعتبر جميع آياته - على معنى معيّن - آياتٍ محكمةً (هود/ ١)، أي أنه كتاب أُنزِلَت آياته بالحكمة والعلم الكامل والمعاني الصحيحة وليس فيه أي نقص أو ريب وهو مصدر لهداية الناس، ولكنه اعتبر في الوقت ذاته - وعلى معنى آخر - أن جميع آياته متشابهةٌ (الزمر/ ٢٣) أي أنه كتاب تشابه بعض آياته بعضاً من ناحية الصحة والمتانة، وكون آياته متَّسقة بعضها مع بعض ومتناسبة ويكمّل بعضها بعضاً ويؤيد بعضها بعضاً ولا اختلاف بينها ولا تناقض.

وفي سورة آل عمران اعتُبِرَت بعض آيات القرآن - على معنى معيّن - «**مُحْكَمات**» وبعضها الآخر «**مُتَشَابِهَات**». فمن جهة تُعْتَبَر بعض الآيات «**مُحْكَمَات**» على معنى أن منطوقها ومفهومها ودلالتها ونتائجها وتفاصيلها وكيفياتها واضحة بيّنة، أما «**المُتَشَابِهَات**» فهي غالباً الآيات المتعلقة بالعوالم الأخرى مثل عالم الغيب وعالم الملكوت والأمور المتعلقة بمستقل الكون، فهذه الآيات رغم أنها مثل الآيات «**المُحْكَمات**» معانيها ودلالاتها بيّنة واضحة ومفهومة تماماً ولكن مصداقها الخارجي والكيفية الدقيقة لتحقّقها في عالم الخارج وتفاصيلها وسبب وقوعها والأجزاء المشكِّلة لها، خارجة عن حدود العلم البشري، ولا سبيل للإنسان إلى العلم التفصيلي بها علماً واضحاً ومتمايزاً ومفصَّلاً، بل الله تعالى وحده يعلم تأويلها والكيفية الدقيقة لوقوعها وظهورها.

ولا يخفى أنه قد قيلت أقوال كثيرة حول معنى المحكَم والمتشابه والفرق بينهما[1]. ولكن من الأفضل أن نرى ما هو موقف القرآن ذاته من ذلك وأي شيء جعله الله مميِّزاً وفارقاً بين المحكم والمتشابه. وهذا المميز الإلهي كافٍ لنا.

لقد بيّن القرآن الكريم نقطة التمايز بين المتشابه والمحكم بقوله إن المتشابه هو الذي ﴿**مَا يَعْلَمُ**

---

(١) للاطلاع على هذه الأقوال راجعوا مقدِّمة تفسير «**تابشى از قرآن**» [**شعاع من القرآن**]، الفصل ١٩ و٢٠.

تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾ [آل عمران/ ٧]، فكل آية لا يعلم أحد سوى الله كيفيّة وجودها الخارجي بشكل كامل ومفصَّل، ولا يعلم إلا الله الكيفية الدقيقة لتحقُّقها في عالم الخارج هي من «**المُتَشَابِهَات**»، هذا رغم أن مثل هذه الآيات واضحة من ناحية معناها ومفهومها اللغوي.

وقبل أن نأتي بالآية ٧ من سورة آل عمران وبترجمتها، دعونا نطّلع على بعض المسائل حول المعنى الصحيح لكلمة «**التأويل**»:

[معنى التأويل في القرآن]

في نظرنا، لقد أوضحت الآية ٤ من سورة يوسف بشكل جيّد المراد من «**المتشابه**» و«**التأويل**»: ﴿**قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾ [يوسف/ ٤].

من البديهي أن معنى هذه الآية ومفهومها لم يفهمه يوسف وأبوه - عليهما الصلاة والسلام - فحسب، بل فهمه كل من سمعه، دون أي إبهام، وحتى فهم بشكل إجمالي أن هذه الرؤيا ذات عاقبة حسنة لمن رآها وأنه سينال خيراً في المستقبل. ولكن لم يكن أحد يعلم كيفية الوقوع الخارجي لهذه الرؤيا وطريقته، وبعبارة أخرى «**تأويل**» تلك الرؤيا والعلم التفصيلي بحقيقتها، إلا بعد سنوات طويلة عندما أصبح يوسف عليه السلام زعيماً في مصر وعندما جاء إخوته وأبوه وأمه إلى مصر وتواضعوا أمامه واعترفوا بعلوّه شأنه ورفعة مقامه، حينئذ اتضح مفاد تلك الآية والرؤيا للجميع. وعندئذ قال يوسف: ﴿**يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ**﴾ [يوسف/ ١٠٠].

وكذلك قال الله تعالى للذين شغلوا أنفسهم في هذه الدنيا باللهو واللعب ونسوا القيامة: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ**﴾ [الأعراف/ ٥٣]، وقال أيضاً: ﴿**بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ**﴾ [يونس/ ٣٩].

من الواضح أن «**التأويل**» في هذه الآيات ليس من سنخ المعنى والمفهوم، لأن المعنى والمفهوم لا يُقال بشأنه «**يأتي**»، بل يُقال «**يُفهَم ويُدرَك**» أو لا يُفهَم ولا يُدرَك، ولكن لا يُقال قطعاً" أتى المعنى أو المفهوم أو ذهب.

الآن، بعد هذه المقدمة، يمكننا أن نتأمّل الآية ٧ من سورة آل عمران ونتدبرها. قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران/ ٧].

كما هو ملاحظ، نشاهد في هذه الآية استخدام أسلوب «**التقابل**» البياني. إذ جُعِلَت «**الآيات المحكمات**» في مقابل «**الآيات المتشابهات**»، وجُعِل ﴿**الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ**﴾ في مقابل ﴿**الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ**﴾. فعلينا أن نعلم ما المقصود من هذا التقسيم.

يتبيّن مما ذكرناه أنه لما كانت آيات القرآن واضحة الدلالة فصيحة المعاني تماماً، اعتُبِرَت من هذه الزاوية «محكمة» كلها، ولما كانت متشابهة يشبه بعضها بعضاً في السلاسة والجمال وصحة المطالب وكونها حكيمة اُعتُبِرَت من هذه الزاوية «متشابهة» كلها. فالمقصود من هذا التقابل هو أن آيات القرآن بالنسبة إلى المخاطَبين نوعان:

١ – آيات محكمات تشكل أصل القرآن وأساسه ومعظم آيات القرآن هي من هذا النوع. هذه الآيات تُفهَم بشكل كامل وهي واضحة وقطعية وتُعَدُّ من أسس الإسلام ومبانيه، ويجب أن تُفهَم بقية الآيات وتفسَّر على ضوئها.

قال مؤلِّف «**تفسير الميزان**» في تفسيره للآية السابعة من سورة آل عمران:

"... آيات الكتاب تنقسم إلى قسمي المحكم والمتشابه..........

والمراد بالمتشابه كون الآية بحيث لا يتعين مرادها لفهم السامع بمجرد استماعها بل يتردد بين معنى ومعنى حتى يرجع إلى محكمات الكتاب فَتُعَيِّنُ هي معناها وَتبَيِّنُها بَيَاناً".

وقال أيضاً: "... وقد وصف المحكمات بأنها «أم الكتاب»، والأم بحسب أصل معناه ما يرجع إليه الشيء، وليس إلا أن الآيات المتشابهة ترجع إلى بعض آخر وهي المحكمات".

٢– النوع المقابل لها وهي عدد من الآيات التي لا يعلم أحد سوى الله كيفية وقوعها وكَمِّيته وطريقة تحقُّقها في عالم الخارج. ولكنها على كل حال تابعة للمحكمات، وتُعتَبر فَرعاً لها. ولكن هذا ليس معناه أن مفهومها ودلالتها مجهولان تماماً ولا يمكن إدراكها، مثلاً لا يمكن فهم معناها أصلاً ولا ترجمتها.

وقُسِّمَ عباد الله والمخاطَبون بآيات الله أيضاً في هذه الآية إلى مجموعتين:

١- الذين في قلوبهم مرض وانحراف عن الحق ويتبعون أهوائهم وفي قلوبهم زيغ نحو الباطل وينحرفون عن دين الله بأقل حجة.

٢- المؤمنون الذين يتجردون للحق ويستسلمون له بصدق ولا يبحثون عن حجج وأعذار، فهم راسخون في إيمانهم، ولو لم يتضح لهم أمر جزئي وفرعي ولم يدركوا تفاصيله فإنهم لا يفقدون الأصول المسلَّم بها والمتينة لإيمانهم الذي لا يتطرَّق إليه الخلل، وبما أنَّهم فهموا المُسلَّمات والمُحكمات التي تُشكِّل أصل الإسلام وأساسه فإنهم وصلوا إلى علم إجمالي بأن الأمور التفصيلية والمُتشابهة حقٌّ وصدق ولو لم يتمكَّنوا من معرفة تفاصيلها وكيفياتها، وبعبارةٍ أخرى لا يتركون معارفهم القطعية بحجَّة الأمور التي لم يعرفوها.

وكما يقول المفسر القدير وأخونا الكريم جناب السيد «مصطفى الحسيني الطباطبائي» حول هذه الآية: إن الكلام فيها عن الأشخاص الذين يتركون حقيقة القرآن وأصله وأساسه، وأسسَ الإسلام الواضحة تماماً ويسعون دائماً وراء التأويل والبحث عن التفاصيل الجزئية للمتشابهات، فإذا لم تتضح علة أمر من الأمور وكيفيته جعلوا هذا مستمسكاً لكفرهم وحجة له، وكان ذلك سبباً لاهتزاز إيمانهم فتجدهم يسعون إلى تصوير إيمان الآخرين على أنه إيمان لا مبرر له وإلى هز إيمان الناس وعقيدتهم! مثل هؤلاء الأفراد كانوا موجودين دائماً منذ صدر الإسلام وحتى اليوم ولم تتغير حججهم. وهذا على العكس من منطق أهل الإيمان الذين يجدون دائماً في شؤون الدنيا المختلفة والمتغيرة مصاديق وقرائن ودلائل جديدة تجعل إيمانهم يتكامل ويزداد يوماً بعد يوم. فمثلاً لا يغفلون ولا يتغافلون عن آلاف الدلائل التي تثبت بوضوح وجود الله العليم الحكيم، فإذا لم تتضح لعقولهم الناقصة حكمة شيء في مورد من الموارد -رغم أن هذا الشيء لا ينفي المحكمات العديدة والواضحة ويجب أن نَكِلَهُ إلى فكرنا المحدود وعلمنا القاصِر أمام علم الله وحكمته العظيمة غير المتناهية - لا يجعلون ذلك حجة للكفر والتخلي عن الإيمان!

أما الفريق الثاني: أي المؤمنون أو الذين سماهم القرآن «**أُولُو الأَلْبَاب**» و«**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**» فلما كانوا قد فهموا الآيات المحكمات في كتاب التشريع (=القرآن) وكتاب التكوين

(=الطبيعة) ورأوا في موارد لا حصر لها تقدير الله تعالى وحكمته، قبلوا بعض الموارد الجزئية والمتشابهة وإن كان تأويلها غير واضح بالنسبة إليهم لكن هذا لم يقلقهم بل قبلوا بهذه الأمور تبعاً للمحكمات وفي ظلها، ولم يجعلوا عدم العلم التفصيلي بهذه الأمور حجة لرد المحكمات، ويقولون إن هذه الأمور المتشابهة لها قطعاً علل وعوامل رغم أنها ليست واضحة بالنسبة إلينا بشكل كامل ولكن من المقطوع به أن الله العليم الحكيم يعلم حكمتها وسببها، فنحن نؤمن بكلا النوعين من الآيات. على سبيل المثال كل ما نعلمه عن الآخرة هو أن البشر سيحشرون بعد موتهم ثم طبقاً للاستحقاق الذي اكتسبوه في زمن حياتهم الدنيوية سينتقلون إما إلى الجنة إي مكان النعيم الماديّ والمعنويّ، وإما إلى جهنم أي مكان الألم والعذاب الظاهري والباطني (أي الجسمي والمعنوي) ولكننا في الوقت ذاته لا نعلم الكيفية الدقيقة للعالم الآخر والأجزاء التي تشكله وزمن ظهوره و......، تماماً كما هو شأن الله الذي نؤمن بوجوده القطعي ولكن حقيقة ذاته محجوبة عنا. هل هناك من عاقل يجعل من عدم علمه بكنه ذات الله دليلاً وحجةً على إنكار أصل وجوده تعالى؟!

وللأسف فإن أعداء الإسلام سعياً منهم لحرمان الناس من فوائد القرآن الكريم، بمجرَّد أن يروا شخصاً ناصحاً خَيِّراً يستند لإثبات مطلبه إلى آيات من القرآن يمنعونه فوراً ويقولون له إن في القرآن «**آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ**» ولا يمكن لأي أحد أن يفهمها بل «**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**» وحدهم فقط يفهمونها، وهؤلاء منحصرون في الـ ١٤ نفراً!![1]

في رأينا ليس هناك عداوة للقرآن والإسلام أشدّ من هذا! وليس لمثل هذا الكلام من فائدة سوى إبهاج قلوب اليهود والنصارى!

بحجة أن في القرآن متشابهات، صارَ المغرضون يردُّون كلَّ آيةٍ [لا يعجبهم معناها الظاهري ولا يوافق عقائدهم الغالية وأهواءهم] بحجَّة أنها من المتشابهات، أو أنها قد تكون من المتشابهات، وبالنتيجة وبهذه الخدعة سلبوا من كل متكلم إمكانية الاستناد إلى القرآن والاستدلال بآياته، وقالوا إن الإمام وحده يعرف المعنى الحقيقي للآية. وقد انتشر هذا الفكر

(١) المقصود من الـ ١٤ نفراً النبي ﷺ وابنته الزهراء عليها السلام والأئمة الاثني عشر (ع)، وهم المعصومون الأربعة عشر في عقيدة الشيعة الإمامية. (المُتَرْجِمُ)

الخاطئ وشاع هذا الانحراف الكبير بفضل أحاديث الكافي الضعيفة ونظائرها من الروايات التي أدت إلى تحييد القرآن وعزله، وحرمان الناس من كتاب الله[1].

ولكن دليلهم عليل وكيدهم ضعيف، لأننا سنُعَرِّف فيما يلي بالآيات المتشابهات ونُبيِّن ماهيّتَها، فنقول لإيقاظ من يبحث عن الحق ويطلب الحقيقة:

أولاً: قال تعالى ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ**﴾ وَلَمْ يَقُل: (**وَمَا يَعْلَمُ مَعْنَاه إِلَّا اللهُ!**) فلماذا تقولون كاذبين أن لا أحد يمكنه أن يعلم مفهومه ومعناه؟! مع أننا نعلم أن تأويل الآيات غير معنى الآيات. إن معنى آيات القرآن جميعها واضحٌ يمكن لكل الناس أن يفهموه. ويمكننا أن نترجمها لغير العرب، وأن نفهمها لهم، حتى أن بعض علماء الحوزة العلمية في قم قاموا بترجمة القرآن كله إلى اللغة الفارسية، فاعترفوا عملياً بأن الآيات المتشابهات في القرآن كلها فصيحة وسلسة وقابلة للفهم وإلا لما كان ينبغي أن يترجموا كتاب الله!

وقال مؤلِّف «تفسير الميزان» ذيل تفسيره الآية ٧ من سورة آل عمران أيضاً:

"على أنَّ كلَّ مَنْ يرعى نظره في آيات القرآن من أوله إلى آخره لا يشك في أن ليس بينها آيةٌ لها مدلول وهي لا تنطق بمعناها وتضل في مرادها، بل ما من آية إلا وفيها دلالة على المدلول...".

نعم، نحن نُقِرُّ بالطبع أننا لا نعلم تأويل المتشابهات، ولكننا لسنا مأمورين بأن نعلم ذلك علماً تفصيليّاً، ولكم لماذا لا نعلم معناها ومفهومها الإجمالي؟

ثانياً: ألم تنزل «**الآيَاتُ المُتَشَابِهَاتُ**» باللغة العربية ولسان قوم النبي ﷺ واعتبر الله تعالى مراراً أن القرآن كتاب مبين، وأن آياته «بيِّنات» واعتبره نوراً؟ فكيف يمكن أن يكون معنى بعض آيات القرآن غير مفهوم وفي الوقت ذاته يعتبر الله القرآن كله كتاباً مُبيناً ونوراً ويلومنا على عدم تدبُّره وعدم الإيمان بما تقوله آياته؟! ليت شعري! كيف يمكن التصديق والإيمان بمضمون كلام غير مفهوم وكيف يمكن تدبُّره والتمعُّن فيه؟!

---

(١) إن ما يثير العجب والأسف في الوقت ذاته أن علماءنا -إلا قليلاً مِمَّن ما رحم ربك- بدلاً من أن يقومون بإرشاد الناس وهدايتهم ويسعوا إلى زيادة تعريف الناس بالقرآن وتقريبهم منه وجعلهم يستفيدون منه، يشتغلون بالسفسطة والمغالطات وخداع العوام! **اللهم إني أعوذ بِكَ مِنَ التعصُّب**.

ثالثاً: لو كان معنى «**الآيَاتُ المُتَشَابِهَاتُ**» غير قابل للإدراك، لكان نزولها في هذه الحالة لغواً، ومن المقطوع به أن الله الحكيم العليم لا يقوم بعملٍ عبثيٍّ ولغوٍ. هذا مع أن هناك دلائل قرآنية كثيرة على أن «**الآيَاتُ المُتَشَابِهَاتُ**» مفهومة المعنى، من ذلك ما قاله تعالى بشكل متكرر في سورة القمر: ﴿**لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ**﴾ [القمر/ ١٧]، فهذه الآيات مطلقة تشمل بإطلاقها كل آيات القرآن بما في ذلك «**الآيَاتِ المُتَشَابِهَاتِ**» ولو كانت «**الآيَاتِ المُتَشَابِهَاتِ**» غير قابلة للفهم لقال تعالى: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا بعض الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ)، ولكنه لم يقل مثل ذلك.

رابعاً: قال تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾ [النساء/ ٨٢]، وقال أيضاً: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [ص/ ٢٩]. هذه الآيات مطلقة أيضاً وتشمل بإطلاقها آيات القرآن جميعها بما في ذلك «**الآيَاتِ المُتَشَابِهَاتِ**»، وعليه فلا بد من تدبُّر الآيات المتشابهات وفهمها والتمعُّن بمعناها.

خامساً: كل الآيات القرآنية التي تعتبر القرآن نوراً وكتاباً مبيناً وهدىً للناس، تنفي بعموميتها عدم إمكانية فهم معنى «**الآيَاتِ المُتَشَابِهَاتِ**» إذْ لو لم تكن المتشابهات مفهومة المعنى لما كانت هدىً للناس.

سادساً: الإشكال الآخر هو أنه لو انطلت خدعة كون «**المُتَشَابِهَاتِ**» غير قابلة للفهم على المسلمين وظنوا أن عدم العلم بتأويل المتشابهات بمنزلة عدم العلم بمعناها، ففي هذا الحالة، وكما يقول المفسِّر المصلِح الحاج ميرزا يوسف شعار -رحمه الله - لن يكون في مقدورنا أن نرُدَّ -مثلاً- على الذين يقولون بإمكانية رؤية ذات الباري تعالى يوم القيامة، نردَّ عليهم بقوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [الأنعام/ ١٠٣] وأمثالها، لأنهم عندئذٍ سيستغلُّون حربة عدم إمكانية فهم معنى الآيات المتشابهات ذاتها ويفسِّرون الآية حسب فهمهم وهواهم، وهكذا سيفعل أتباع سائر المذاهب إذْ سيفسِّرون آيات الله خلافاً لظاهر معناها وحسب مضمون رواياتهم المذهبية [ويقولون إنها من المتشبهات!]. كما أنه عندما يواجه بعض من ليس لهم علم كاف بالقرآن آيةً لا يدركون في الوهلة الأولى معناها سيعتبرونها من المتشابهات وسيمنعون الآخرين من الاستدلال بها!

والإشكال الآخر أيضاً أن رواة الكُلَيْنِيّ ادَّعَوْا أن الأئمة أيضاً يعلمون تأويل الآيات المتشابهات، إذْ هم ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ الذين ذكرتهم الآية. وهذا الأمر لا يمكن إلا إذا اعتبرنا حرف «الواو» الذي جاء قبل جملة ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ حرف عطف، لا واو الاستئناف. وهذه الدعوى بحد ذاتها تثبت أن واضعي الحديث جاهلون بالقرآن لأنه:

أولاً: لو كان حرف «الواو» هنا حرف عطف، لأصبح معنى الآية عندئذٍ: وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ كلاهما، اللذين يَقُولُونَ كلُّهم (الله والراسخون في العلم) آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا!!! مع أنه من البديهي أنه لا يمكننا أن نقول إن الله يؤمن بأن الآيات المتشابهات من عند ربِّه!! فليس لِـلَّهِ تعالى ربٌّ ولا يصح بشأنه أنه يؤمن بآيات الله! ولو أردنا أن نحل هذا الخطأ الفاضح مع إصرارنا على اعتبار حرف الواو هنا حرف عطف، عندئذٍ سنضطر - دون دليل - إلى تقدير محذوف مقدَّر هو ضمير «هُم» بعد عبارة ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، ولكن حتى في هذه الصورة لن نحصل على معنى مفيد ومعقول. لأنه لو كان ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يعلمون تأويل المتشابهات مثل علم الله بها، ومع ذلك يقولون: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا! فإن هذا الاعتراف والإقرار ليس فيه أي فضيلة، تماماً كما لا يفيد عباد الله - سواء مؤمنهم أم كافرهم - معرفتهم بتأويل الآيات يوم القيامة وإيمانهم بها، ولا يُعَدّ مثل هذا الإيمان حينئذٍ فضيلةً لهم. لكن من الواضح تماماً أن الآية تريد أن تثبت فضيلةً إيمانيةً للفريق الثاني (الراسخون في العلم)، كما أن هذا التفسير - كما سوف نرى - لا يتَّفق مع تفسير الأئمَّة عليهم السلام لهذه الآية[1].

ثانياً: كلمة «**أمَّا**» في الآية هي بالاتفاق «**أمَّا**» **التفصيلية**، وأهل النحو يعلمون جيداً أنه لا بد أن تتكرر مرة ثانية أي أن يكون لها زوجها أو قرينها الثاني، ولكن يمكن أن يُحْذَف هذا الزوج إذا وجدت قرينة تدل عليه، وعندئذٍ تكون «**أمَّا**» الثانية مقدَّرة حتماً. في هذه الآية جاءت «**أمَّا**» الأولى قبل الفريق الأول: ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وهنا نطلب من رواة الكُلَيْنِيّ أن يعينوا لنا مكان «**أمَّا**» الثانية. لا

---

(١) يقول مؤلِّف «تفسير الميزان» أيضاً ذيل تفسيره الآية ٧ من سورة آل عمران: " فالظاهر أن العلم بالتأويل مقصور في الآية عليه تعالى....... ولو اعتبر شخصٌ «واو» وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ حرف عطف وأراد أن يجعل بذلك الراسخين في العلم مِمَّن يعلم بتأويله..... فإنه يكون قد ارتكب خلاف الظاهر".

شك أنهم لن يجدوا لها مكاناً سوى قبل الفريق الثاني المقابل وهو كلمة: ﴿**الرَّاسِخُونَ**﴾. ومن هذا التوضيح يَتَبَيَّنُ بطلان عطف كلمة ﴿**الرَّاسِخُونَ**﴾ على لفظ الجلالة في الآية.

غالباً ما يشير علماء النحو عند حديثهم عن «**أمَّا**» التفصيلية إلى هذه الآية، ومن جملتهم «**ابن هشام**» صاحب الكتاب النحوي الشهير «**مغني اللبيب**»، والذي يُعَدُّ من أوثق النحاة، إذْ يقول في كتابه:

"وقد يُتْرَكُ تكرارها [أي تكرار «**أمَّا**» التفصيلية] استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعده في موضع ذلك القِسْم، ...... نحو: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ **فَأَمَّا** الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ. [وأَمَّا غيرهم فيؤمنون بها تشابه منه ولا يبتغون الفتنة وَيَكِلُون معنى تلك الآيات إلى ربِّهم] **وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران/ ٧] أي كلٌّ من المتشابه والمحْكَم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: **وأَمَّا الراسخون في العلم فيقولون...**"[١] [٢].

ثالثاً: يقول رواة الكُلَيْنِيّ إن «**الراسخين في العلم**» منحصرون في النبيِّ والأئِمَّة فقط لا غير. لكنَّ هذا الادِّعاء يخالف القرآن، لأن الله تعالى اعتبر علماء اليهود الذين يؤمنون بالقرآن من «**الراسخين في العلم**» فقال: ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ [النساء/ ١٦٢].

فإذا كان علماء اليهود الذين آمنوا بالنبي راسخين في العلم، فإن علماء المسلمين يمكنهم من باب أولى أن يصلوا إلى مقام الرسوخ في العلم. إن كل من بذل جهده في تحصيل علم ما، وتخصَّص فيه واكتسب المهارة يمكن أن نطلق عليه عبارة الراسخ في ذلك العلم، وهذا الأمر ليس منحصراً بفئة معينة من الأشخاص، ولا يمكننا أن نجمِّد القرآن ونقصره على أفراد معينين، فكلما وجدنا فيه صفةً حسنةً صالحةً أو صفةً سيئةً، قلنا إن المقصود منها أفراد معينين. إن الذين

---

(١) ابن هشام النحوي، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص ٨١.

(٢) ذكر المرحوم الحاج يوسف شعار (رح) في كتابه المستطاب «**تفسير الآيات المشكلة**» (الفصل ٣٠) حول الآية السابعة من سورة آل عمران مطالب مفيدة للغاية أوصي إخوتي في الإيمان بمطالعتها.

جعلوا القرآن كتاب مدحٍ وقدحٍ لأفراد بعينهم قد صغَّروا في الواقع شأن القرآن وأفقدوه عموميته، وفي نظرنا هؤلاء الأشخاص ليسوا بعقلاء[١].

رابعاً: نسأل مُدَّعي قَصْر الرسوخ في العلم على الأربعة عشر نفراً فقط: هل قام أولئك الأربعة عشر (النبيّ والأئِمَّة) بشرح «الآيات المتشابهات» للمسلمين أم لا؟ إن شرحوها لهم فقد أصبحت هذه الآيات المتشابهات واضحةً قابلةً للفهم. ولكن عليكم أن تبيِّنوا لنا أين بيَّن النبي والأئمة معنى المتشابهات؟ أما لو قلتم إنهم لم يُبَيِّنوا معنى المتشابهات، فالسؤال الذي يطرح نفسه عندئذٍ: لماذا لم يفعلوا ذلك؟ هل قام الله الحكيم - نعوذ بالله تعالى - بعملٍ لغو وأنزل آيات لا يفهم معناها أحد إلا أربعة عشر نفراً، وهؤلاء الأربعة عشر لم يوضحوا معناها لأحد!! فما فائدة هذه الآيات في هذه الحال ولماذا ذُكِرَت في كتاب الهداية؟

خامساً: لحسن الحظ لقد فسَّر أمير المؤمنين علي عليه السلام هذه الآية من سورة آل عمران، ولكن العجب العجاب مِمَّن يدَّعون حبّ أهل البيت ويقولون إنهم يعتبرون الأئمَّة مفسِّري القرآن، لكنهم لا يعيرون اهتماماً لتفسير الأئمَّة لهذه الآية!! إن هذا يُبَيِّنُ أن المتعصِّبين إذا رأوا أن كلام الإمام لا يتَّفق مع أهوائهم، لم يذكروه!

لقد قال الإمام عليٌّ عليه السلام: "واعْلَمْ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الَّذِينَ أَغْنَاهُمْ عَنِ اقْتِحَامِ السُّدَدِ الْمَضْرُوبَةِ دُونَ الْغُيُوبِ الإقْرَارُ[٢] بِجُمْلَةِ مَا جَهِلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمَحْجُوبِ، فَمَدَحَ اللهُ تَعَالَى اعْتِرَافَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْ تَنَاوُلِ مَا لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْماً، وسَمَّى تَرْكَهُمُ التَّعَمُّقَ فِيمَا لَمْ يُكَلِّفْهُمُ الْبَحْثَ عَنْ كُنْهِهِ رُسُوخاً؛ فَاقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ...". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٩١)[٣].

---

(١) لو قال شخص إن الأئمَّة عليهم السلام راسخون في العلم، لقبلنا كلامه بلا أي تردد، فنحن لا ننكر أبداً أن أولئك الأئمة الأجلاء الكرام كانوا راسخين في العلم فعلاً. لكن كلامنا هو حول الأحاديث التي تحصر الرسوخ في العلم بهم فقط، وقد تبين لنا أن هذا الادِّعاء لا ينسجم مع القرآن الكريم، وهو مرفوض من الأئمَّة أنفسهم بالتأكيد.

(٢) الإِقْرَارُ: فاعل فعل: أَغْنَاهُمْ.

(٣) لا يخفى أن حضرة السجاد (ع) قال في الفقرة ٤ و٧ من الدعاء رقم ٤٢ في «**الصحيفة السجادية**» مناجياً ربه: "فَاجْعَلْنَا مِمَّنْ يَرْعَاهُ حَقَّ رِعَايَتِهِ، وَيَدِينُ لَكَ بِاعْتِقَادِ التَّسْلِيمِ لِمُحْكَمِ آيَاتِهِ، وَيَفْزَعُ إِلَى الْإِقْرَارِ

سادساً: كما ذكَّرْنا في الصفحة ١٢٢-١١٧ في هذا الكتاب، أحاديث هذا الباب تتعارض مع الجزء الأول من الحديث ١٢ من الباب الأول في الكافي، إذْ لم يتمّ هناك حصر «الرسوخ في العلم» بالأئمة فقط، ولكن في هذا الباب اعتُبِر النبيُّ والأئمَّةُ وحدَهم مصداقَ «**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**» بل في الحديث الثالث نسي الراوي حتى أن يذكر النبي ﷺ أيضاً في عداد «**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**»!

٨١ـ بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) قَدْ أُوتُوا الْعِلْمَ وَأُثْبِتَ فِي صُدُورِهِمْ

ذكر الكُلَيْنِيُّ خمسة أحاديث في هذا الباب لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أيَّ واحدٍ منها. واعتبر المَجْلِسِيُّ الأحاديث ١ و٢ و٣ ضعيفةً، والحديث ٤ صحيحاً، والحديث ٥ مجهولاً.

إن أحاديث هذا الباب الخمسة كلَّها تتعارض مع القرآن الكريم. ذلك لأنَّ اللهَ تعالى يقول في كتابه في سورة العنكبوت المكيّة: ﴿**وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ۝ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾ [العنكبوت/ ٤٨-٤٩]

أما الكُلَيْنِيّ فينقل لنا عن رواة ضعفاء أو مجهولي الحال أن الإمامين الباقر والصادق – عليهما السلام – قالا: "﴿بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ **أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾ قَالَ: **هُمُ الْأَئِمَّةُ** عليهم السلام **خَاصَّةً**!".

وهذا الكلام يخالف الواقع المشهود ويخالف القرآن لأن هذه الآيات نزلت في مكة وفي ذلك الحين لم يكن الأئِمَّةُ موجودين حتى تكون الآيات البينات في صدورهم، بل المُراد المؤمنون الذين كانوا يحفظون آيات القرآن في ذلك الزمَن ويحتفظون بها في صدورهم.

إضافةً إلى أن القرآن لم ينزل لأجل بضعة أفراد خاصِّين، بل إننا نشاهد بالعيان أن كثيراً من العلماء والمفسِّرين لديهم محبةٌ واهتمامٌ شديدان لآيات القرآن الكريم ويحفظونها عن ظهر غيب ويتحقق بشأنهم أن الآيات البينات في محفوظة في صدورهم. حقاً إننا لنتساءل: ما هي فائدة مثل هذه الأحاديث المخالفة للقرآن؟! هل كان قصد واضعيها أن يصوِّروا الأئِمَّة جاهلين بالقرآن؟

بِمُتَشَابِهِهِ، وَمُوضَحَاتِ بَيِّنَاتِهِ. وَاجْعَلْنَا مِمَّنْ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِكَ حَتَّى لَا يُعَارِضَنَا الشَّكُّ فِي تَصْدِيقِهِ، وَلَا يَخْتَلِجَنَا الزَّيْغُ عَنْ قَصْدِ طَرِيقِهِ. (٧) اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاجْعَلْنَا مِمَّنْ يَعْتَصِمُ بِحَبْلِهِ، وَيَأْوِي مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى حِرْزِ مَعْقِلِهِ، وَيَسْكُنُ فِي ظِلِّ جَنَاحِهِ، وَيَهْتَدِي بِضَوْءِ صَبَاحِهِ، وَيَقْتَدِي بِتَبَلُّجِ أَسْفَارِهِ، وَيَسْتَصْبِحُ بِمِصْبَاحِهِ، وَلَا يَلْتَمِسُ الْهُدَى فِي غَيْرِهِ.".

٨٢- بَابُ فِي أَنَّ مَنِ اصْطَفَاهُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْرَثَهُمْ كِتَابَهُ هُمُ الْأَئِمَّةُ

ذُكِرَت في هذا الباب أربعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيّاً منها. أما المَجْلِسِيّ فسكت عن الحديث الأول، وَضَعَّفَ الحديثين ٢ و٣، واعتبر الحديث الرابع صحيحاً!

راوي الأحاديث ١ و٢ و٣ أحد الضعفاء ويُدْعَى «مُعَلَّى بن محمَّد» والذي سبق أن بيَّنَّا حاله[1]. والراوي الرابع للحديث الأول «محمد بن جمهور». وهو كما ذكرنا سابقاً كذَّابٌ وفاسدُ الحديث وكان يُشيع الفسق والفجور بين الناس بأشعاره!

قال الله تعالى: ﴿**وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ**﴾ [فاطر/ ٣١-٣٢].

والمُراد من الذين اصطفاهم الله من عباده وأورثهم الكتاب: أصحابُ النبيِّ ﷺ وأمته. لأن القرآن يقول: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران/ ١١٠].

وكما تلاحظون: بيَّن الله تعالى في سورة فاطر المكِّيّة هذه أن الذين أورثهم الكتاب ٣ أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد أي متوسط في العمل، وسابق للخيرات، فمن الواضح تماماً أن الآية لا علاقة لها بمسألة الإمامة وليس فيها ما يشير إلى لزوم معرفة الإمام.

← **الأحاديث ١ و٢ و٣** - لكن رواة الكُلَيْنِيّ ينسبون إلى الإمام قوله: "**الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ**!". في حين أن الآية تتحدَّث عن كتاب الله والالتزام أو عدم الالتزام به، ولا علاقة لها بالإمامة من قريب ولا من بعيد. أَضِفْ إلى ذلك أن أحاديث هذا الباب مخالفة لأحاديث الباب ٥٧ من الكافي التي تقول: "لَيْسَ لِـلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللهِ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ أَوَّلاً ولِـلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَّفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا"، و"أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ"، أي ليس عليه أيَّة مسؤولية. أمَّا أحاديث هذا الباب فتدَّعي أن من لم يعرف الإمام فقد ظلم نفسه، مع أنه ليس في القرآن أيُّ خبرٍ عن الإمامة الإلـهية (أي المنصوص عليها من الله)، فكيف يمكن إِذَنْ، لمن جهل الإمام الذي لم يعرِّفْهُ اللهُ له، أن يُعتبَرَ ظالماً لنفسه؟!

---

(١) راجعوا الصفحة ١٥٠ والصفحة ٤٣٦ من الكتاب الحالي.

إضافةً إلى ذلك فإن المَجْلِسِيّ روى حديثاً عن حضرة باقر العلوم (ع) يخالف أحاديث هذا الباب، إذْ لم يحصر الظالم لنفسه بمن جهل الإمام، كما لم يحصر السابق بالخيرات بالإمام أيضاً، بل قال: "الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: مَنِ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَابِدُ لِـلَّهِ فِي الْحَالَيْنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ. فَقُلْتُ: فَمَنِ السَّابِقُ مِنْكُمْ بِالْخَيْرَاتِ؟ قَالَ: مَنْ دَعَا وَاللهِ إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُضِلِّينَ عَضُداً وَلَا لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً، وَلَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ الْفَاسِقِينَ، إِلَّا مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ وَلَمْ يَجِدْ أَعْوَاناً"[1].

وقال في حديث آخر: "أَمَّا السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ فَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالشَّهِيدُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْت..."[2].

والإشكال الآخر في هذا الباب أن الحديثين الثاني والثالث فيه متعارضان، فالحديث الثاني يقول إنّ عبارة "**سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ**" في هذه الآية لا تشمل مَنْ أَشَارَ بِسَيْفِهِ من الْفَاطِمِيِّينَ وَدَعَا النَّاسَ إِلَى خِلَافٍ [أي إلى مخالفة الحكم القائم]، فهؤلاء ليسوا من السابقين بالخيرات[3]. أما الحديث الثالث فقد جعل جميع أولاد فاطمة - عليها السلام - مشمولين بعبارة **سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ** في الآية بما في ذلك أولاد الإمام الحسن عليه السلام وأئمَّة الزيدية، ولهذا السبب اضطرَّ محشِّي الكافي أن يقول - دون أن يذكر الدليل على قوله - إن المقصود من أولاد فاطمة في الحديث الثالث هم الذين لم يشهروا السيف على الحكم القائم، كي يتّفق هذا الحديث مع الحديث الثاني ولا يتعارض معه؟!!

والإشكال الآخر في الأحاديث المذكورة أنه اعتبر الإمامة منحصرة في أولاد حضرة الزهراء عليها السلام، ونسيَ أنَّ أميرَ المؤمنين عليّاً عليه السلام ليس من أولاد الزهراء. والأكثر أهمية أن الأحاديث المذكورة لا تتَّفق مع القرآن الكريم، لأن القرآن يتوقّع من جميع الناس أن يكونوا من «السابقين بالخيرات» واعتبر هذا أمراً ممكناً ولهذا السبب خاطب المؤمنين بقوله: ﴿**فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**﴾ [المائدة/ ٤٨]. في حين أنّه لو كان السبق في الخير محصور في الأئمَّة لما خاطب اللهُ كلَّ

---

(١) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٢٣، ص ٢١٥.

(٢) المَجْلِسِيّ، **بحار الأنوار**، ج ٢٣، ص ٢١٨.

(٣) من الواضح أن واضعي هذا الحديث هم من خصومِ أئمة الزيدية - رحمهم الله - وأعدائِهم.

عِباده بهذا الخطاب.

← **الحديث ٤** – درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٣٢٣- ٣١٩ من هذا الكتاب. فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

٨٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللهِ إِمَامَانِ إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللهِ وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ

أورد الكُلَيْنِيّ في هذا الباب حديثين لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيًّا منهما، أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث الأول صحيحاً، والثاني ضعيفاً كالموثَّق.

← **الحديث ١** – درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٣٢٤- ٣٢٠، فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةَ.

← **الحديث ٢** – أحد رواته «طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ» الذي لم يُوَثَّق والذي يروي عنه أفرادٌ فاسدو العقيدة مثل «منصور بن يونس»[1] و«سيف بن عميرة». أما متن الحديث فيقول: إِنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ نوعان: أَئِمَّةٌ يَهْدُونَ بِأَمْر الله، وأَئِمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ، وهذا الكلام مؤيد لرأينا وما قلناه، وهو يبيّن أنّ إمامة المؤمنين في القرآن لا تنحصر باثني عشر نفراً.

٨٤- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ

اعلم أنّ القرآن الكريم هاد لجميع المؤمنين والمتّقين وهادٍ حتى للرسول الأكرم ﷺ، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ ..... وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ**﴾ [سبأ/ ٥٠]، فهداية جميع الخلق هي بواسطة القرآن الكريم، وعندما نرجع إلى كتاب الله نرى أن الله تعالى لم يُرجِع الناس إلا إلى النبي ﷺ وأنّ محور اهتمام القرآن هو معرفة الله لا معرفة الإمام وهذا أمر واضح تماماً.

لكن الكُلَيْنِيّ أورد في هذا الباب حديثين لم يُصحِّح البِهْبُودِيّ أياً منهما، أما المَجْلِسِيّ فاعتبر الحديث الأول صحيحاً – رغم أن متنه واضح البطلان –، واعتبر الحديث الثاني مجهولاً.

← **الحديث ١** – في هذا الحديث، وطبقاً للعادة، تمَّ التلاعب بمعنى آيات القرآن. الآية موضع الاستشهاد هي قوله تعالى: ﴿**وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ**﴾ [النساء/ ٣٣].

---

(١) لمعرفة أحواله راجعوا رجال الكِشِّيّ، طبع كربلاء، ص ٣٩٨.

فالمراد من جملة: ﴿**الَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ**﴾ [النساء/ ٣٣] ضامن الجريرة. قديماً، عندما كان يعقد شخصٌ حلفاً مع آخر فيتحالفا في الحرب والسلم كانا يضعان أيديهما بأيدي بعض ويقرآن صيغة معيّنة لهذا العقد والحلف، وقد ذكرنا ألفاظ ذلك في تفسير «**تابشى از قرآن**» [**شعاع من القرآن**] (ذيل الآية ٣٣ من سورة النساء). نتيجةً لهذا العقد كان كلٌّ واحد من الطرفين يرث الطرف الآخر إذا تُوُفي، إذا لم يكن للمتوَفَّى وارثون نَسَبِيُّون وَسَبَبِيُّون.

لكن «الحسن بن محبوب» الذي تعرّفنا عليه فيما سبق (راجع الصفحة ٣١٩ فما بعد) فقد ادّعى أن الإمام الرضا (ع) قال: "عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ... ﴿**وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ**﴾ قَالَ إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام بِهِمْ عَقَدَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَيْمَانَكُمْ! ".

ونسأل: **أولاً**: لماذا لم يذكر الله تعالى أسماء الأئِمَّة في القرآن ولم يعرِّفهم لجميع الناس في كتابه؟ ألم يكن في مقدور القرآن أن يطرح مسألة الإمامة المنصوص عليها بشكل أكثر وضوحاً؟

ثانياً: إن الآية خطاب للمؤمنين المعاصرين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يعقد أولئك المؤمنون أي أيمان مع الأئمَّة ولم يضعوا أيديهم في أيديهم، فكيف كانوا يفهمون الأشخاص الذين يقصدهم القرآن؟

ثالثاً: النبيُّ والأئمَّة أنفسهم مخاطَبون بهذه الآية أيضاً، فقولوا لنا: من هم مصاديق: ﴿**الَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ**﴾ بالنسبة إلى النبيّ والأئمَّة؟

رابعاً: إذا كان الله قد عقد هذا العقد، فلماذا لم يجعل كلمة «**أَيْمَانُكُمْ**» مفعولاً به منصوباً بدلاً من كونها فاعلاً مرفوعاً؟!

← **الحديث ٢** - راويه الأول: «**الْعَلَاءُ بْنُ سَيَابَةَ**» مجهول وراويه الثالث «**إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ**» واقفيٌّ، وراويه الثاني: «**مُوسَى بْنُ أُكَيْلٍ النُّمَيْرِيُّ**» الذي اعتبروه ثقةً!

لقد ادَّعى «**مُوسَى بْنُ أُكَيْلٍ**» هذا أنّه سأل الإمام الصادق عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي السَّفَرِ وَمَعَهُ السِّكِّينُ فِي خُفِّهِ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا أَوْ فِي سَرَاوِيلِهِ مَشْدُوداً وَالْمِفْتَاحُ يَخَافُ عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ أَوْ فِي وَسَطِهِ الْمِنْطَقَةُ فِيهَا حَدِيدٌ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالسِّكِّينِ وَالْمِنْطَقَةِ لِلْمُسَافِرِ فِي وَقْتِ ضَرُورَةٍ وَكَذَلِكَ الْمِفْتَاحُ يَخَافُ عَلَيْهِ أَوْ فِي النِّسْيَانِ وَلَا بَأْسَ بِالسَّيْفِ وَكَذَلِكَ آلَةُ السِّلَاحِ فِي الْحَرْبِ

وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيدِ فَإِنَّهُ نَجَسٌ مَمْسُوخٌ!"[1].

بناء على ذلك، فإن جميع السيارات والمصانع والإبر والأقفال التي صُنِعَت من الحديد نجسة ولو كان هناك إبرة مع المصلي فصلاته باطلة!!

هذا مع أنّ الله عز وجل قال في كتابه: ﴿**وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ**﴾ [الحديد/ ٢٥]، فهل من الممكن أن يَذْكُر اللهُ شيئاً نجساً بوصفه نموذجاً لنعمةٍ من نعمه؟! هل من الممكن أن يقول الإمام الصادق عليه السلام مثل هذا الكلام؟! حقاً إننا لا ندري ما قصد هذا السيد الثقة من ذكر هذا الحديث؟

نعم، جناب «**مُوسَى بْنِ أُكَيْلٍ النُّمَيْرِيِّ**» هذا ذاته ادّعى هنا أنّ الإمام الصادق عليه السلام قال: "فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا**﴾ [الإسراء/ ٩] قَالَ: يَهْدِي إِلَى الْإِمَامِ!!".

في حين أنه لو كان لهذا «الثقة» أدنى مقدار من العقل لفهم أنّ كلمات «**التي**» و«**هي**» مؤنثة ولا تتناسب مع الإمام. وأساساً لم يكن موضوع الإمام والإمامة مطروحاً في مكة، كي يهدي القرآنُ في سورةِ الإسراءِ المكيةِ الناسَ إلى الإمام!

٨٥- بَابُ أَنَّ النِّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْأَئِمَّةُ (ع)

يشتمل هذه الباب على أربعة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذُ البِهْبُودِيُّ أياً منها، كما ضعَّف المَجْلِسِيُّ الأحاديث الأربعة جميعاً. وعَدَدٌ من رُوَاة هذه الأحاديث في غاية الضعف، مثل «**محمد بن جمهور**» و«**محمد بن أُورَمَةَ**» و«**علي بن حسان الهاشمي**» و«**عبد الرحمن بن كثير الهاشمي**» الذين تعرفنا عليهم في الصفحات السابقة. وبقية الرواة أيضاً ليسوا في وضع جيد، فمن جملتهم «**بِسْطَامُ بْنُ مُرَّةَ**» الذي لم يُوثَّق، و «**سَعْدٌ الْإِسْكَافُ**» ناووسيّ المذهب والذي كان قصَّاصاً يحترف حكاية القصص للناس ويُعْتَبَر ضعيفاً. والقصة الأولى والثالثة في الباب ١٥٥ من مروياته.

هذا الباب - كما قلنا سابقاً - يستحق أن نسميه باب «**الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» لأنه روى الأحاديث

---

(١) **فروع الكافي**، ج ٣، ص ٤٠٠ باب اللباس الذي تُكره الصلاة فيه، الحديث ١٣.

الأربعة التي فيه. بل الحديث الثاني لم يُروَ عن أي إمام ومسؤوليتُه تقع تماماً على عاتق «**الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ**» وحده! والعجيب أن يذكر الكُلَيْنِيّ هذا الحديث في كتابٍ قال إنَّه أَلَّفه لجمع «**الآثار الصحيحة عن الصادِقِين**»!!

← **الحديثان ١ و٤**- لا ندري كيف روى «**سَعْدُ الْإِسْكَافُ**» ناووسيُّ المذهب الذي كان معاصراً للإمامين الباقر والصادق - عليهما السلام- هذا الحديثَ عَنِ «**الْأَصْبَغ بْنِ نُبَاتَةَ**» الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام؟!

يدَّعي هذا الراوي هنا أن عليّاً عليه السلام قال: إن المُراد من «نعمة الله» المُشار إليها في الآية ٢٨ في سورة إبراهيم: "**نَـحْنُ**" ونصُّ الحديث:

"عَنْ سَعْدٍ الْإِسْكَافِ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَعَدَلُوا عَنْ وَصِيِّهِ، لَا يَتَخَوَّفُونَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِمُ الْعَذَابُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللهِ كُفْراً وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دارَ الْبَوارِ جَهَنَّمَ....**﴾. ثُمَّ قَالَ: نَحْنُ النِّعْمَةُ الَّتِي أَنْعَمَ اللهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ وَبِنَا يَفُوزُ مَنْ فَازَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!".

كما هو ملاحظ، «النعمةُ» التي كفر بها أولئك القوم واستحقوا لذلك جهنم وبئس القرار هي نعمة التوحيد إذْ بدلاً من قبول التوحيد جعلوا لِلَّهِ أنداداً عبدوهم مع الله، كما ذكر ذلك الشيخ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره «**مجمع البيان**».

في الفترة السابقة للهجرة النبوية، حيث كان المشركون يرفضون الإيمان بنبوَّة النبيِّ نفسه، لم يكن من المناسب ذكر الوصي والخليفة. لكن «**الْمُعَلَّى بْنَ مُحَمَّدٍ**» يقول إن علياً عليه السلام قال: نَحْنُ النِّعْمَةُ الَّتِي أَنْعَمَ اللهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ. هذا في حين أنه لم يكن أحد في مكة قبل الهجرة قد أنكر الوصية لعلي أو ولايته. والحديث الرابع ينطوي على الإشكال ذاته.

← **الحديث ٢**- لقد درسنا هذا الحديث ونقدناه في الصفحة ٤٣٥ من هذا الكتاب فلا نعيد نقده هنا.

← **الحديث ٣** - في هذا الحديث قُرِئَت الآية ٦٩ من سورة الأعراف بشكل خاطئ، فبدلاً من قوله تعالى في الآية: ﴿**فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللهِ**﴾ [الأعراف/ ٦٩]، تلاها الراوي بصورة: (**وَاذْكُرُوا**

آلَاءَ اللهِ﴾ [أي بالواو بدل الفاء]، عمداً أو سهواً. وادُّعي أن الإمام الصادق عليه السلام قال: **آلَاءُ اللهِ هِيَ أَعْظَمُ نِعَمِ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ وَهِيَ وَلَايَتُنَا!!**

فنقول: **أولاً**: لا يمكن أبداً أن يقرأ الإمام الآيةَ بنحو خاطئ.

ثانياً: سورة الأعراف مكية وحضرة هود (ع) يقول لقومه: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [الأعراف/ ٦٩]، وحضرة صالح (ع) يقول لقومه أيضاً: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [الأعراف/ ٧٤].

ونسأل: كيف يمكن أن يكون المراد من عبارة «آلَاءَ اللهِ» في هذه الآيات المكية ولاية الأئِمَّة مع أنه لم يكن حين نزلت أي حديث عن موضوع الإمامة أو الإمام؟ هل من الممكن أن يقول الإمام مثل هذا الكلام؟! هل علوم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم في نظر الكُلَيْنِيّ هي أن يجعلوا كل آية في القرآن تتعلق بهم وبولايتهم، أم أن الرواة الجاهلين هم الذين افتروا مثل هذا الكلام؟

٨٦ـ بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ

يشتمل هذا الباب على خمسة أحاديث، لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أياً منها، وضعَّفَ المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٢ و٥،[1] واعتبر الحديث ٣ مجهولاً كالصحيح.

الآية التي تمّ التلاعب بمعناها في هذا الباب تتحدّث هلاك قوم لوط الذي قال تعالى عنهم: ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾ فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الحجر/ ٧٣ - ٧٧].

كما لاحظتم حتى الآن وكما سوف تلاحظون في الأبواب التالية، أحد الإشكالات الواضحة

---

(١) لا يخفى أن المَجْلِسِيّ لم يقل شيئاً عن الحديث الرابع كما أنه ضَعَّفَ الحديث الخامس، لكنه كتب سهواً أن كلا سندي الحديث الرابع ضعيف، في حين أن الحديث الرابع ليس له سندان بل للحديث الخامس سندان. ولقد أورد المَجْلِسِيّ في الباب ١٦٧ من الكافي المتن الكامل للحديث الرابع واعتبره مجهولاً كالحسن.

والأساسية في أكثر أبواب «**الكافي**» هي أنه لأجل تطبيق آيات القرآن على الأئِمَّة يتمّ الاستناد في الأحاديث إلى آيات مكّيّة مع أنه في الفترة المكية كان عليٌّ لا يزال شابّاً يافعاً ولم يكن أحد يعرفه حينذاك إلا بوصفه ابن عمّ النبي ﷺ وأحد أصحابه، وطبعاً سائر الأئِمَّة لم يكونوا قد وُلِدوا بعد ولم تكن مسألة الوصية والإمامة قد طُرِحت بعد أصلاً، ولكن رواة الكُلَيْنِيّ ووضَّاعي الحديث لما رأوا أن أيديَهم فارغةٌ من الدلائل على ما يريدون إثباته، تجاهلوا هذا الأمر وأخذوا بتطبيق الآيات المكّيّة على الأئِمَّة فيأتون إلى آيةٍ فيقتطعون جزءاً منها ويتعامَون عما قبلها وبعدها، ثم يفسرونها على هواهم ويقولون المقصود بها الأئِمَّة!! وهذا الباب من الكافي يعاني من نفس هذه الخطيئة الفاضحة شأنه في ذلك شأن سائر الأبواب. فمثلاً في هذا الباب يقول رواة الكُلَيْنِيّ إن الأئِمَّةَ قالوا: عن آية ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ**﴾: **نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ!** (كلمة المُتَوَسِّمِينَ معناها لغوياً: الأذكياء وذوي الحصافة والفراسة). فنقول:

أولاً: لا أحد ينكر أن الأئِمَّة -عليهم السلام- أذكياء وبعيدو النظر وحصيفون وذوو فراسة، وإثبات هذه الحقيقة لا يحتاج إلى روايةٍ وحديث.

ثانياً: إن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لأولئك الأئِمَّة الأجلاء الذين كانوا مظهراً سامياً للأخلاق الإسلامية ورفعة الشأن، أن يثنوا على أنفسهم ويمتدحونها وينفقون أوقاتهم في بيان أوصاف أنفسهم -حسب ما يرويه كتاب «الكافي» وكتب مشابهة مثل بصائر الدرجات و.... - وكلما وجدوا صفة حسنة في القرآن قصروها على أنفسهم أو جعلوا أنفسهم مصداقاً لها؟! فليت شعري! هل القرآن الكريم كتابٌ نزلت معظم آياته في مدح أفراد مُعَيَّنين؟!

ثالثاً: مرجع ضمير التأنيث «**هاء**» في الآية ٧٦ هو كلمة «**المدينة**» التي في الآية ٦٧ أي أن الآية الكريمة تقول في واقع الأمر إنه لا تزال آثار مدينة قوم لوط باقية إلى جانب السبيل الذي يستخدمه الناس في أسفارهم. وعندئذ كيف يمكن للإمام أن يقول «**وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ**» أو يقول «**وَإِنَّها لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ قَالَ: لَا يَخْرُجُ مِنَّا أَبَداً**». هل كانت الآثار المتهدِّمة لمدينة لوط في الأئِمَّة؟! كيف يمكن توقع أن يفهم مخاطَبو النبي في مكة هذا المعنى من هذه الآية؟

رابعاً: إن هذا التفسير مخالف للواقع لأن نرى سائر المؤمنين أيضاً يأخذون العبرة من رؤية

الآثار المهدَّمة لمدينة لوط ونظائرها ولا ينحصر هذا الموضوع بالأئِمَّة.

ومن المناسب هنا أن نُعرِّف ببعض رواة أحاديث هذا الباب:

أحدهم «**أبو الفضل سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ البراوستاني**» الذي روى الحديث الثاني. ضعَّفه النجاشي والغضائري والعلامة الحلي وابن داود وقالوا لا يعتمد على رواياته. وقد رُوِيَتْ عنه أربعة أحاديث من أحاديث الباب ١٦٥ الفاضح في الكافي. أحد نماذج رواياته الحديث الذي رواه عن «حنَانِ سَدِير» الواقفي -الذي لم يوثَّق- أن الإمام الصادق عليه السلام قال:

"يَا سَدِيرُ! تَزُورُ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عليه السلام فِي كُلِّ يَوْمٍ؟ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ لَا. قَالَ: فَمَا أَجْفَاكُمْ! قَالَ: فَتَزُورُونَهُ فِي كُلِّ جُمْعَةٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَتَزُورُونَهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَتَزُورُونَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟ قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ. قَالَ: يَا سَدِيرُ مَا أَجْفَاكُمْ لِلْحُسَيْنِ عليه السلام! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَلْفَيْ أَلْفِ مَلَكٍ شُعْثٌ غُبْرٌ يَبْكُونَ وَيَزُورُونَ لَا يَفْتُرُونَ؟ وَمَا عَلَيْكَ يَا سَدِيرُ أَنْ تَزُورَ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عليه السلام فِي كُلِّ جُمْعَةٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَفِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً؟ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فَرَاسِخَ كَثِيرَةً! فَقَالَ لِي: اصْعَدْ فَوْقَ سَطْحِكَ ثُمَّ تَلْتَفِتُ يُمْنَةً وَيُسْرَةً ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ انْحُ نَحْوَ الْقَبْرِ وَتَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ. تُكْتَبُ لَكَ زَوْرَةٌ وَالزَّوْرَةُ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ. قَالَ سَدِيرٌ: فَرُبَّمَا فَعَلْتُ فِي الشَّهْرِ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مَرَّةً!"[١].

مثل هذه الأحاديث جعلت ملايين الناس يُهْرَعون إلى القبور ويجتمعون حولها وكم من الأوقات والأموال الهائلة تُصرف على مثل هذه الأعمال التي ليس لها أثر في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يذكر النبيّ أبداً مثل هذا الأمر لأصحابه. ولكن للأسف فإن الناس يظنُّون أنّ مثل هذه الأمور من الشريعة والإسلام[٢].

ومن جملة أكاذيبه الحديث ٩٢ في الباب ١٦٥ الفاضح في «**الكافي**» الذي افترى فيه على الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

---

(١) الكُلَيْنِيّ، **فروع الكافي**، ج ٤، ص ٥٨٩، حديث ٨.

(٢) من المفيد جداً في هذا الموضوع قراءة كتاب «**زيارت و زيارتنامه**» [**زيارة المزارات وأدعية الزيارات**] تأليف المرحوم الأستاذ الفاضل «حيدر علي قلمداران».

"فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه/ ١٢٤]، قَالَ: يَعْنِي بِهِ وَلَايَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام! قُلْتُ: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾؟ قَالَ: يَعْنِي أَعْمَى الْبَصَرِ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى الْقَلْبِ فِي الدُّنْيَا عَنْ وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: وَهُوَ مُتَحَيِّرٌ فِي الْقِيَامَةِ يَقُولُ ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً؟ قالَ: كَذلِكَ أَتَتْكَ آياتُنا فَنَسِيتَها﴾ قَالَ: الْآيَاتُ الْأَئِمَّةُ -عليهم السلام- فَنَسِيتَها ﴿وَكَذلِكَ الْيَوْمَ تُنْسى﴾ يَعْنِي تَرَكْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُتْرَكُ فِي النَّارِ كَمَا تَرَكْتَ الْأَئِمَّةَ -عليهم السلام- فَلَمْ تُطِعْ أَمْرَهُمْ وَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُمْ. قُلْتُ: ﴿وَكَذلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآياتِ رَبِّهِ وَلَعَذابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقى﴾ [طه/ ١٢٧]؟ قَالَ: يَعْنِي مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام غَيْرَهُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَتَرَكَ الْأَئِمَّةَ مُعَانَدَةً فَلَمْ يَتَّبِعْ آثَارَهُمْ وَلَمْ يَتَوَلَّهُمْ! قُلْتُ: ﴿اللهُ لَطِيفٌ بِعِبادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشاءُ﴾ [الشورى/ ١٩]، قَالَ وَلَايَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. قُلْتُ: ﴿مَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ﴾ [الشورى/ ٢٠] قَالَ: مَعْرِفَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَالْأَئِمَّةِ. ﴿نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ قَالَ: نَزِيدُهُ مِنْهَا، قَالَ: يَسْتَوْفِي نَصِيبَهُ مِنْ دَوْلَتِهِمْ. ﴿وَمَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيا نُؤْتِهِ مِنْها وَما لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى/ ٢٠] قَالَ: لَيْسَ لَهُ فِي دَوْلَةِ الْحَقِّ مَعَ الْقَائِمِ نَصِيبٌ!!".

أيها القارئ المحترم! هل يمكن لأي عاقل - فضلاً عن شخصٍ إمامٍ كريمٍ جليلِ القَدْر كالإمام الصادق عليه السلام - أن يقول إن اللهَ العليمَ الحكيمَ أنزل جميع تلك الآيات المذكورة - المكية جميعها - كي يَفْهَمَ المُخاطَبين منها المعاني المذكورة في هذا الحديث؟!

هذا ولم يُصحِّح كلا المَجْلِسِيُّ وَالبِهْبُودِيُّ هذا الحديث، وصرَّحَ المَجْلِسِيُّ بضعفه، كما اعتبره الشيخ «هاشم معروف الحسني» حديثاً ضعيفاً ساقطاً من الاعتبار[1].

والراوي الآخر من رواة أحاديث الباب ٨٦ هو: «**محمد بن أسلم**» الذي روى الحديث الخامس في هذا الباب والذي اعتبره النجاشي والعلامة الحلي غالياً فاسد الحديث، وقد روى حديثه عن «إبراهيم بن أيُّوب» وهو شخص مُهْمل!

والحديث الثالث في هذا الباب رُوِيَ عَن «**حماد بن عيسى**» وقد ذكرنا فيما سبق (الصفحة

---

(١) انظر هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الأخبار والآثار**، الصفحة ٢٣٢ - ٢٣٣.

٢٢٤) أنه هو نفسه لا يثق إلا بـ ٢٠ حديثاً فقط من رواياته!

وبالنسبة للحديث الرابع في هذا الباب راجعوا الحديث الثالث في الباب ١٦٧ .

٨٧- بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَئِمَّةِ (ع)

في هذا الباب ستَّة أحاديث لم يُصحِّح الأستاذ البِهْبُودِيّ أيَّ واحدٍ منها، وَضعَّفَ المَجْلِسِيّ الأحاديث ١ و٢ و٥، واعتبر الحديث ٣ حسناً مُوَثَّقَاً والحديث ٤ مجهولاً.

يدَّعي رواة الكُلَيْنِيّ في هذا الباب أن أعمال جميع العباد فاسقهم وصالحهم تُعْرَض على النبيّ والأئِمَّة، وأنهم مُطَّلِعون على أعمال الناس القبيحة والحسنة وأفعالهم الصالحة والسيِّئة. وَلكن - كما ذكرنا سابقاً في فصل «**علم الغيب والمعجزات والكرامات في القرآن**» (ص ١٥٩ فما بعد) وفي الفصول الأخرى- لم يدَّعِ النبيُّ ﷺ ولا الأئِمَّةُ أبداً أنهم مُطَّلِعون على أعمال الناس وعالمون بأحوالهم. فأحاديث هذا الباب تخالف القرآن وتخالف أقوال الأئِمَّة ومنهم حضرة الإمام عليٍّ عليه السلام الذي قال: "**أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللهِ فِي سَرَائِرِ أَمْرِهِ وَخَفِيَّاتِ عَمَلِهِ حَيْثُ لا شَهِيدَ**[1] **غَيْرُهُ وَلا وَكِيلَ دُونَهُ**". (نهج **البلاغة**، الرسالة ٢٦).

إنَّ اللهَ ستَّار العيوب ولم يجعل أحداً من عباده مُطَّلِعاً على أعمال الآخرين. أما موضوع شهادة الأنبياء والشهداء يوم القيامة فليس معناها أنهم كانوا مراقِبين ومشاهِدين لأعمال الناس جميعها، بل إنهم يوم القيامة وأمام المحكمة الإلـهية سيشهدون بشأن الأمور التي شاهدوها حقيقةً، لا أنهم كانوا مراقِبين وشاهدين لأعمال أفراد أمتهم جميعها، سرِّها وَعَلَنِها، وإلا فيلزم أن يكون الشهداء والصِّدِّيقون والصالحون أيضاً مطَّلِعِين على جميع أعمال العباد ومراقِبين لها، لأنهم هم أيضاً سيشهدون يوم القيامة!

وقد تمَّ الاستنادُ في أحاديث هذا الباب الأربعة إلى الآية ١٠٥ من سورة التوبة ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ في حين أنّ كل من له علم بالقرآن يعلم أن السورة المذكورة نزلت في السنة التاسعة للهجرة وأنها تتحدَّث عن وقائع غزوة تبوك أي نزلت قبل حجَّة

---

(١) جاء في نسخة نهج البلاغة التي ترجمها «فيض الإسلام» للفارسية، كلمة «**شاهد**» بدلاً من شهيد.

الوداع، وقبل واقعة غدير خم، وحتى قبل حادثة المباهلة. ولذلك، فلما نزلت لم تكن مسألة الإمامة والإمام معروفةً للناس بأي وجه من الوجوه. فكيف يمكن أن يقول القرآن للناس: أيها الناس! إن الأئمة - الذين لا يعرفهم أحد بعد - سيكونون شهداء على أعمالكم!

وقد سبق أن درسنا ونقدنا الأحاديث ١ حتى ٦ في هذا الباب (في الصفحات ١٦٧، و١٥٥ - ١٥٠).

والحديث الثاني أيضاً كالحديث الأول رواه «**الحسين بن سعيد**» الغالي، وفيه الإشكالات ذاتها التي بيّنّاها في الحديث الأول. والحديث الثالث رواه «**عثمان بن عيسى**» الذي كان شريكاً للبطائني في جريمة أكل أموال الإمام الكاظم (ع). ومن رواته أيضاً «**سَمَاعة**» الواقفيّ.

والحديث الرابع مجهولٌ من ناحية السند ويعاني الإشكالات ذاتها الموجودة في الحديث الأول والسادس.

والحديث الخامس رغم أن فيه تهمة لحضرة باقر العلوم (ع)، إلا أنه نقل ألفاظ الآية ١٠٥ من سورة التوبة بشكل صحيح، في حين أنه في الحديث ٦٢ في الباب الفاضح ١٦٥ في الكافي، اُفتُرِيَ على الإمام الصادق (ع) بأنه قرأ الآية بشكل آخر إذْ جاء فيه، "قَرَأَ رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ (ع) ﴿قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ فَقَالَ: لَيْسَ هَكَذَا هِيَ، إِنَّمَا هِيَ وَالْمَأْمُونُونَ فَنَحْنُ الْمَأْمُونُون!!".

وهنا، لا بد أن نحذّر القارئ من أن يخدعه المتاجرون بالمذهب وأن لا يغترّ بالتوجيهات والتأويلات التي يلفقونها من عند أنفسهم لمثل تلك الأحاديث. وأن ينتبه إلى أنهم لا يستطيعون من دون أي دليل أو قرينة أن يدّعوا كذباً أن مثل هذه الأحاديث [التي فيها تغيير لألفاظ الآيات] إنما تقصد تفسير الآية.

فهذا توجيه باطل لأنه لو كان المقصود تفسير الآية لكان على الإمام أن ينقل الآية كما هي عيناً - كما رأينا في الحديث ٥ من الباب ٨٧ وفي كثير من الأحاديث المشابهة - ثم يقول إن المراد منها كذا. أما هنا **فأولاً**: استخدم الإمام ضمير المؤنث «**هي**» مرجعاً لـ «**الآية**» لا للتفسير وإلا لاستخدم ضمير المذكّر.

ثانياً: إن القائل **لم يفسِّر** الآية كي يقول له الإمام «ليس هكذا» بل **تلاها** فقال له الإمام – حسب الحديث المذكور-: لَيْسَ هَكَذَا **هِيَ**، إِنَّمَا هِيَ وَالْمَأْمُونُونَ **فَنَحْنُ الْمَأْمُونُون**!! أي أن الإمام فسّر كلمة «**مأمونون**».

ولا يخفى أن الحديث المذكور مثله مثل الحديث الخامس في الباب الذي نحن فيه – أي الباب ٨٧ –، رواه للكُلَيْني «أحمدُ بن مِهران». ودوَّن الكُلَيْنِيّ كلا الحديثين في كتابه [رغم تناقضهما الواضح] دون تفكير!

٨٨- بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُثَّ عَلَى الِاسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيٍّ (ع)

جاء في هذا الباب حديثان تكرَّرا في الحديثين رقم ٣٩ و٤٠ في الباب ١٦٥ الفاضح من الكافي، ولم يُصحِّح المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ أيّاً من الحديثين، وصرَّح المَجْلِسِيّ بضعفهما.

أحد رواة الحديث الأول «**يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ**» الذي افترى ولفَّق كل ما استطاع من أكاذيب على الله والنبيّ والإمام. والراوي الآخر «**أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ**» من الضعفاء. وقد سبق أن بيَّنَّا حال هذين الراويين (ص ٣٦٨و ص ١٦١و ٢٩٣– ٢٨٨). والحديث الثاني رواه راويان معروفان بالكذب هما: «**مُعَلَّى بْنُ مُحَمَّدٍ**» عَنْ «**مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ**».

في هذا الباب تمَّ التلاعب بمعنى الآية ١٦ من سورة الجن التي نزلت في مكة. تقول الآية: ﴿**وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا ۝١٦ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا**﴾ [الجن/ ١٦-١٧]. ولكنَّ الرواة الكذَّابين رَوَوْا عن الإمام في معنى قوله تعالى: ﴿**وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ**﴾ [الجن/ ١٧] "قَالَ: يَعْنِي لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى وَلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام وَقَبِلُوا طَاعَتَهُمْ فِي أَمْرِهِمْ وَنَهْيِهِمْ!!...".

هذا مع أنه لم يكن في مكة حين نزلت الآية أي كلام عن الوصية والخلافة. ثم إن الله تعالى قال: ﴿**اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ**﴾ ولم يقُلْ: (**اسْتَقَامُوا عَلَى الإيمان بوَلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وأولاده المعصومين؟!**) فهل كان الله – نعوذ بالله – يأخذ بالتقيَّة فيُبيِّنُ ما يريد قوله بكلامٍ لا يفهمه أحد من الآية سوى كذَّابين من قبيل «**يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ**» و«**مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ**» وأمثالهما؟!

٨٩- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ (ع) مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النُّبُوَّةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ

جاء في هذا الباب ثلاثة أحاديث، لم يرَ المَجْلِسِيّ ولا البِهْبُودِيّ صحَّةَ أيِّ واحدٍ منها، واعتبر المَجْلِسِيُّ الحديثين ١ و٢ ضعيفين والحديث ٣ مُرْسَلاً ومجهولاً.

راوي الحديث الأول «**أَبُو الْجَارُودِ زِيَادُ بنُ الْمُنْذِرِ**» الذي أَسَّس فرقةً باسم الجارودية (السُّرْحُوبية). وقد لَعَنَهُ الإمامُ الصادقُ عليه السلام وقال عنه إنه أعمى القلب والبصيرة.

طبقاً لمتون أحاديث هذا الباب، أثنى الإمام على نفسه كثيراً ومجدَّها تمجيداً كبيراً وقال فيما قاله: "نَحْنُ شَجَرَةُ النُّبُوَّةِ وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ [أي محل تردُّد الملائكة وذهابهم وإيابهم] وَمَوْضِعُ سِرِّ اللهِ وَنَحْنُ وَدِيعَةُ اللهِ فِي عِبَادِهِ وَنَحْنُ حَرَمُ اللهِ الْأَكْبَرُ ...... ونحن كذاوكذا....الخ".

وينبغي أن نقول: **أولاً**: قال الله تعالى: ﴿**فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**﴾ [النجم/ ٣٢]. وقال عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام: "**نَهَى اللهُ ...... مِنْ تَزْكِيَةِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ**". (**نهج البلاغة**، الرسالة ٢٨). وقال أيضاً: "**فَلا تُثْنُوا عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ**". (**نهج البلاغة**، الخطبة ٢١٦). ولما أرادوا منه أن يتكلم عن نفسه قال: "**نهانا اللهُ عنِ التَّزْكِيَةِ**"[١].

وقد روى الشيعة والسنَّة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "**إِذَا لَقِيتُمُ الْمَدَّاحِينَ فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ**"[٢].

فكيف يمكن أن يقوم الأئِمَّة بكل هذا القَدْر من مدح أنفسهم وتمجيدها الذي نجده منثوراً في أبواب «**الكافي**» المختلفة؟!

---

(١) **الغارات** للثقفي، ج ١، ص ١٧٨.

(٢) **صحيح مسلم**، ح (٣٠٠٢). **وسنن أبي داود**، ح (٤٨٠٤). (المُتَرْجِمُ). أو قال: "**احْثُوا فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ**" راجعوا: **وسائل الشيعة**، ج ١٢، ص ١٣٢، ح ١. (ورواه أيضاً أحمد بن حنبل في **المسند**، ج ٦، ص ٥).

الفهرس التفصيلي لمحتويات الجزء الأول

أهم رواة الكافي الفاسدين الذين بيَّن المؤلِّفُ حالَهُم وحال أحاديثهم في هذا الجزء (مرتّبون حسب حروف الهجاء)

اسم الراوي	الصفحة أو الصفحات
أبو إسحق إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِي النّهاونديّ	١٠٩
أبو الفضل سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ البراوستاني	٥٠١
أَبُو سَعِيدٍ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الآدَمِيُّ الرازيُّ	٨٦
أَبِي الْجَارُودِ	١٠٧
أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ	١٢٥
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِي	١٤٩
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ الْبَزَنْطِيُّ	٢٥٧
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ	١٠٧
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله	٤٥٦
أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَان	١٦١، ٢٩٣
أَحْمَدُ بْنُ هِلَالٍ العبرتائيُّ أبو جعفر	٤٥٧
إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ	١٦٨
الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ	١٧٣
الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيادٍ الْوَشَّاء الكُوفِيُّ	١٥١
الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ	٢٩٠
الْحَسَنَ بْنَ مَحْبُوبٍ	٣١٩
الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ	٤٠٠
الحسين بْنُ محمد الأشعري القمي	١٦٤
الْعَمْرَكِيُّ بْنُ عَلِيٍّ	٤٣٠
المُفَضَّلُ بن عُمَر الجُعْفيُّ	١٧١



انتهى بحمد الله الجزء الأول من كتاب عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول
ويليه الجزء الثاني